

من التراث الإسلامي



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى

معهد البحوث العلمية

مركز إحياء التراث الإسلامي

مكة المكرمة

البيدج

في علم الحربية

للمبارك بن محمد الشيباني الجزري أبي السعادات

مجد الدين ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)

الجزء الأول (المجلد الثاني)

تحقيق ودراسة

د / فتحي أحمد علي الدين

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

١٤٢١ هـ



ح جامعة أم القرى ، ١٤١٩ هـ .

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر .

ابن الأثير ، المبارك بن محمد

البديع في علم العربية / تحقيق فتحى على الدين - مكة المكرمة .
٤١٦ ص ١٧٤ × ٢٤ سم (سلسلة من التراث الإسلامى) .

ردمك : ٧-٠٠٦-٠٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

١-٠٠٤-٠٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك : ٣٧٥٩-١٣١٩

١- اللغة العربية - النحو ٢- اللغة العربية - الصرف أ- على الدين ،

فتحى (محقق) ب- العنوان ج- السلسلة

١٥ / ١٤٠٣

ديوي ١، ٤١٥

رقم الايداع : ١٥ / ١٤٠٣

ردمك : ٧-٠٠٦-٠٠٣-٩٩٦٠ (مجموعة)

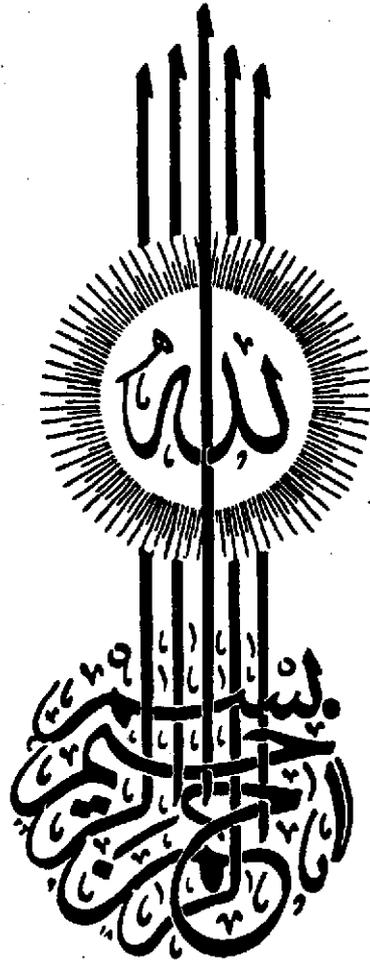
١-٠٠٤-٠٠٣-٩٩٦٠ (ج ١)

ردمك : ٣٧٥٩-١٣١٩

الطبعة الأولى

حقوق الطبع محفوظة لجامعة أم القرى





الباب الثالث عشر في التّوابع

وهي خمسة:

وصف ، وتأكيد ، وبدل ، وعطف بيان ، وعطف بحرف .
ويشتمل الباب على مقدّمة ، وخمسة أنواع
المقدّمة :

اعلم أنّ /التابع إما أن يكون مكملاً للأول ، أو غير مكمّل له ، فغير المكمّل : ٩/ب
هو المعطوف بالحرف ، والمكمّل لا يخلو : أن يكون في تقدير جملتين - وهو
البدل - أو في تقدير جملة واحدة ، فلا يخلو : أن يفيد فائدة المشتق ،
فيتضمّن الضمير - وهو الوصف - أو لا يفيد فائدة المشتق ، ولا يخلو : أن
يكون محصور الألفاظ - وهو التأكيد - أو غير محصور - وهو عطف البيان ،
فهذه أقسام التّوابع ، وسبب انقسامها ، وسنذكر حكم كل واحد منها مفرداً .
وهذه الخمسة تتبع ما تسند إليه في إعرابه ، وأحكامه ، لفظاً ، أو موضعاً ،
وهي - في عواملها - على ضربين :

ضرب عامله [عامل] (١) متبوعة ، عند سيبويه ، وهو (٢) الوصف (٣)

(١) تنمة يلتئم بمثلها الكلام .

(٢) في الأصل : وهي ، والمناسب ما أثبتته ؛ بدليل نظيره الآتي في قوله : وهو البدل الخ .

(٣) الكتاب ١/٤٢٢ ، ٢/٥٨-٥٩ .

والتأكيد^(١) ، وعطف البيان^(٢) وضربُ عامله غير عاملٍ متبوعه ، وهو : البدلُ
والعطفُ بالحرف.

ولا يجوزُ تقديمُ واحدٍ منها علي متبوعه ؛ للتبعية ، والتكميل ، والإيضاح .

النوع الأول : الوصف ، وفيه ثلاثة فروع .

الفرع الأول :

في تعريفه ، وهو : مادلاً علي أحوالِ الذاتِ ، أو بعضها ، إيضاحاً
للمعارف ، وتخصيصاً للنكرات ، ويردُ في الكلامِ علي أربعةٍ أُضربِ .

الأول : للتخصيصِ مما يحتمله أمثاله ، نحو : مررتُ بزيدِ الظريفِ ، وبرجلِ
كاتبِ .

الثاني : لمجردِ المدحِ والثناءِ ، كالأوصافِ الجاريةِ علي اللهِ سبحانه ، (نحو)^(٣)

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

الثالث : لمجردِ الذمِّ والتحقيرِ ، كقوله تعالى : ﴿فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ
الرَّجِيمِ﴾ .^(٤)

وهذان الضربانِ لا يوجدُ فيهما اشتراكٌ وإبهامٌ يحتاجُ إلي إيضاحِ

وتخصيصِ ، وإنما هما علي سبيلِ المدحِ والذمِّ .

الرابع : لمجردِ التأكيدِ / كقوله تعالى : ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾^(٥) ١/٩١

(١) الكتاب ٢/١٨٤ .

(٢) الكتاب ٢/١٩٢ - ١٩٣ .

(٣) تنمئة يقتضيها الكلام .

(٤) ٩٨ / النحل .

(٥) ١٣ / الحاقة .

وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾^(١) فقوله : «نفخة» و
«إلهين» يدلان على الوحدة ؟ والأثنينية ، وإنما ذكرهما تأكيداً^(٢) .
الفرع الثاني :

في تقسيمه ، وهو على ضربين: أحدهما: أن يكون وصفاً محضاً خالصاً في
الوصفية.

والثاني : أن يكون وصفاً غير محضٍ ، ولا خالصاً في الوصفية .
أما الضرب الأول : فلا يخلو الوصف فيه: أن يكون بذكر معني في
الموصوف ، أو في شيء من سببه غالباً؛ احترازاً من « أفعل »^(٣) . و«مائة»
ونحوها .

فالأول : يكون بالخلق ، نحو : طويل ، وقصير ، وبالخلق ، نحو : كريم ،
ويخيل ، وبالعمل ، نحو : ضارب ، وراكب ، وبالمصدر ، نحو : عدل ، وضيئ ،
وبالنسب ، نحو : مكّي ، ومدني ، وبالجوهر ، نحو : مررتُ برجل ذي مالٍ .
والثاني : يكون بما يتعلق بالموصوف ، من نسيب^(٤) ، أو صديق ، أو
جارٍ ، أو ملك ، ونحو ذلك ، تقول : مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوه ، وعاقِلٍ صديقٍ ،
وصالحٍ جاره ، وحسنةٍ داره ، فكلّ صفةٍ رفعتُ ضميرَ الموصوف ، رفعتُ الذي

(١) ٥١ / النحل .

(٢) في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/٢١٢ : « قال أبو إسحاق فذكر اثنين مؤكداً لإلهين ، كما
ذكر « واحداً » مؤكداً في قوله : « إنما هو إله واحد » ، وقال غيره : التقدير : « لا تتخذوا اثنين إلهين »
وانظر مشكل إعراب القرآن ١٦/٢ .

(٣) يعني إذا وقعا وصفين في نحو : مررتُ برجلٍ أفضلَ منه أبوه ، و : أخذتُ منك إبلاً مائة .

(٤) النسيب : المناسِبُ ، والجمعُ سببَاءُ ، وأَسْبِيَاءُ ، أنظر : تاج العروس (نسب) .

هو من سببه ، إلا « أفعَلَ » ، فإن قلت : مررتُ برجلٍ أفضلٍ (١) منه أبوه ، رفعتُ « أفضلَ » بخبر المبتدأ الذي هو « أبوه » ومنهم من أجاز : مررتُ برجلٍ أفضلٍ منه أبوه ، فإذا قلتُ : مررتُ برجلٍ عاقلٍ أبوه ، جاز أن ترفعَ « أبوه » بـ « عاقلٍ » ، و « عاقلٍ » صفةٌ لرجلٍ ، وجاز أن ترفعَ « عاقلًا » ، وتجعلَه خبرَ المبتدأ ، الذي هو « أبوه » والجملةُ صفةٌ لـ « رجلٍ » والأولُ أولى ، وأما : مررتُ بزيدٍ الكريمِ أبوه ، فيجوز أن ترفعَ « الأبَ » بـ « لكريمٍ » ، والهاءُ تعودُ إلى الألفِ واللامِ ، أو إلى مدلولهما ، ويجوز أن ترفعَ « أبوه » بالابتداءِ ، و « الكريمِ » خبره ، والجملةُ في موضع الحال من « زيدٍ » والعائدُ إلى الألفِ واللامِ مُستكنٌ .

وتقول: مررتُ برجلٍ مخالطٍ بدته داءٌ/ ولكَ حَذْفُ التَّنوينِ والجِزِّ ، وحكى ٩١/ب سيبويه عن بعضِ النحويين أنه كان لا يُجيزُ في «مخالطٍ» إلا (٢) النصبَ ، وردَّ هذا القولُ (٣) عليه.

الضَّرْبُ الثَّانِي: الوصفُ غيرُ الخالصِ ، هو ثلاثةُ أقسامٍ: مُفْرَدٌ ، ومُضَافٌ ، وموصُولٌ .

أما المفردُ: فكقولك: مررتُ بثوبٍ سبعٍ ، وجبةٌ ذراعٍ ، وأخذتُ منك إِبِلًا مائةً ، فإن قلتُ : مررتُ بثوبٍ سبعٍ طولُه ، وجبةٌ ذراعٍ طولُها ، رفعتُ ، على الابتداءِ

(١) قال سيبويه في الكتاب ٢٦/٢-٢٧ : « وذلك قولك: مررتُ برجلٍ خَيْرٍ منه أبوه... وزعم يونسُ أن ناساً من العربِ يجرون كما يجرون : مررتُ برجلٍ خَزٍ صَفْتُهُ . ومما يَقولُك في رفعِ هذا أنك لا تقولُ: مررتُ بخيرٍ منه أبوه »

(٢) في الأصل : إلى .

(٣) انظر: الكتاب ٢١/٢ .

والخبر، قال سيبويه : وبعض العرب يجره، وهم (١) قليل، تقول: مررتُ برجلٍ
 أسدٍ أبوه، إذا أردتَ أن تجعله شديداً، فإن قلت: مررتُ بدابةٍ أسدٌ أبوها، رفعتُ،
 لأنك إنما تُخبر أن أباهما هذا السبعُ، وإن أردتَ هذا المعنى في الأناسيِّ،
 رفعتُ، إلا أنك لا تجعلُ خلقةً أبيه كخلقَةِ الأسدِ؛ لأن هذا لا يكون، ولكنه يجيءُ
 كالمثل.

وأما المضافُ : فقولك : مررتُ برجلٍ أي رجلٍ، وأيما رجلٍ، وكلُّ رجلٍ،
 ورجلٍ رجلٍ صديقٍ، ورجلٍ رجلٍ سوءٍ، ورجلٍ مثلكَ، وغيرِكَ.
 فإن جعلتَ شيئاً من هذه الصفاتِ لشيءٍ من سببه، لم تصِفْ به الأولُ،
 ورفعتَه، فتقولُ: مررتُ برجلٍ مثلكَ أخوه، ورجلٍ من سببه، لم تصِفْ به الأولُ،
 ورفعتَه، فتقولُ: مررتُ برجلٍ مثلكَ أخوه، ورجلٍ أبو عشرةٍ أبوه، وقد أجازَ
 بعضهم (٢) وصفَ الأولِ به، وهو قليلٌ .

وأما الموصولُ: فهو مُشبهٌ (٣) بالمضاف، نحو قولك: مررتُ برجلٍ أبٍ لكِ،
 وصاحبٍ لكِ، وأفضلَ منك . فإن علقَها بشيءٍ من سببه، رفعتُ، فقالتُ :
 مررتُ برجلٍ أبٍ لكِ (٤) أبوه، وصاحبٍ لكِ أخوه، وأفضلُ منك ابنته، والجرُّ لغةٌ،
 وليستَ بالجيِّدة (٤)، قال سيبويه: قولُ النحويِّين: مررتُ برجلٍ أسدٍ شدةً وجرأةً،
 إنما يريدون: مثلَ الأسدِ، وهذا ضعيفٌ قبيحٌ؛ لأنه لم يجعلْ صفةً (٥)؛ وإنما

(١) انظر : الكتاب ٢/٢٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٢/٢٤ - ٣٠ .

(٣) قال ابن السراج في الأصول ٢/٢٩ : « وإنما أشبه المضاف : لأنه لم يستعمل إلا مع صليته »

(٤) الكتاب ٢/٢٦، ٢٨، ٢٩ .

(٥) الكتاب ١/٤٣٤ .

قالوه تشبيهاً بقولك: مررتُ بزيدٍ أسداً/ وقد يكونُ خبيراً ما لا يكونُ صفةً. ١/٩٢
الفرعُ الثالثُ : في أحكامه :

الحكمُ الأوَّلُ : لا يكونُ الوصفُ إلا من فعلٍ ، أو راجعٍ إلى معنى
الفعلِ ؛ لافتقاره إلى تحمُّلِ ضميرِ الموصوفِ .

فالأوَّلُ : كاسمِ الفاعلِ ، نحو : قائمٌ وقاعدٌ ، واسمِ المفعولِ ، نحو :
مضروبٌ ، ومقتولٌ ، والصفةُ المشبهةُ باسمِ الفاعلِ ، نحو : حسنٌ وقبيحٌ ،
والثاني : كالنسبِ ، والجملِ ، و« ذِي » و« أَيْ » لأنها كلها يُقدَّرُ لها
تقديرٌ يرجعُ إلى معنى الفعلِ .

الحكمُ الثاني : الوصفُ يتبعُ الموصوفَ في الإعرابِ ، والإفرادِ
والتثنيةِ والجمعِ ، والتعريفِ والتنكيرِ ، والتأنيثِ والتذكيرِ ، وله بهذا
الاعتبارُ حالاتٌ :

الأولى : أن . يتبعهُ في هذه الأوصافِ جميعها ، نحو : رجلٌ كريمٌ ،
ورجلينِ كريمينِ ، ورجالٍ كرامٍ ، وزيدٍ الكريمِ ، وهندُ الكريمةِ .

فإن وصفتَ المميَّزَ جازاً لك الإفرادُ والجمعُ ، تقول : عندي عشرونَ
رجلاً صالحاً ، وصالحونَ ، وصلحاءُ ، ولا يجوزُ : صالحينَ علي أن
تجعله صفةً^(١) « رجلٍ » إلا في قولٍ ، وإذا وصفتَهُ بجمعِ التفسيرِ جاز
فيه النصبُ والرفعُ^(١) ، تقول : عشرونَ درهماً جيداً^(١) ، وجيادٌ ، وينشدُ
بيتَ عنترَةَ^(٢) بهما :

فيها اثنتانِ وأربعونِ حلوبةً سوداً كخافيةِ الغرابِ الأسحمِ

(١) انظر : الأصول ١ / ٣٢٥ .
(٢) ديوانه ١٩٣ (المعلقة) وقد كتبتُ كلمه « معاً » فوق كلمة « سوداً » في الأصل ؛ إشارةً إلى
الرفعِ والنصبِ في الوصفِ وأن البيتَ رويَ بهما .
وانظر : شرح المعلقات العشر للتبريزي ٢٧٢ والأصول ١ / ٣٢٥ والمخصَّص ٣٦/٧
وابن يعيش ٣ / ٥٥ و ٦ / ٢٤ والخزانة ٧ / ٢٩٠ .
الحلوبة : الحلوبةُ ، يستعملُ في الواحدِ والجمعِ الخافيةُ : آخرُ ريشِ الجناحِ مما يلي الظهرِ ،
والجمعُ : خوافٍ . الأسحمُ : الأسودُ .

الثانية : أن يتبعه في الإعراب ، والتعريف والتنكير ، لا غيرُ ، وهو إذا كان
الوصفُ بشيءٍ من سبب الموصوف ، نحو: مررتُ بزَيْدِ الظريفِ أبوه ،
وبرجلٍ ظريفٍ أخوه.

الثالثة: أن يوافقَه في الجميع ، ماعدا التأنيث والتنكير ، وهو علي ثلاثة أضرب:

الأول: أن يكون مُختصاً بالذكر نحو: رَجُلٌ يَفْعَةٌ^(١) ، ورَبْعَةٌ^(٢).

الثاني: أن يكون مُختصاً بالمؤنث ، نحو : امرأةٌ حائضٌ ، وطالِقٌ.

الثالث : أن يكون مشتركاً بينهما ، وهو نوعان : مَقِيسٌ ، وغير مَقِيسٍ:

فالمَقِيس : ما كان علي « فَعُولٌ » [بمعني فاعلٍ]^(٣) نحو: رَجُلٌ صَبُورٌ ،

وامرأةٌ شَكُورٌ ، أو فعيلٍ بمعني « مفعولٌ »/ نحو: كَفَّ خَضِيبٌ ، ولحِيةٌ دَهِينٌ ، أو ٩٢/ب
مادخلته التاء للمبالغة ، نحو: راوية^(٤) ، وعلامة.

وغيرُ المَقِيس ، نحو : أَيِّمٌ ، وضَامِرٌ وبَادِنٌ^(٥).

الرابعة : أن يُخالفَه في الصيغة ، وهو نوعان :

أحدهما: أن يكونَ المذكرُ علي « أَفْعَلٌ » ، والمؤنثُ علي « فَعَلَاءٌ » فيختلفان

في الإفراد والتثنية ، ويتفقان في الجمع ، نحو : رجلٌ أسودٌ ، وامرأةٌ سوداءٌ ،
ورَجُلَيْنِ أسودَيْنِ ، وامرأتَيْنِ سَوْدَاوَيْنِ ، وفي الجمع لهُما: سَوْدٌ وَسَوْدَانٌ
وَأَسَاوِدٌ.

(١) يُقال: غلامٌ يَفْعَةٌ، بالتحريك، وهو المرتفع الذي أشرف على البلوغ.

(٢) يُقال : رَجُلٌ رِبْعَةٌ، بالباء الساكنة، أي: مربع الخلق، لا طويلٌ قصيرٌ.

(٣) سقط من الأصل.

(٤) في الأصل : رواية.

(٥) يُقال : رَجُلٌ بَادِنٌ، أي: ضَخْمٌ ذو بَدَانَةٍ، ويُقالُ أيضًا : امرأةٌ بَادِنَةٌ.

والثاني : أن يكون المذكر على « فعلان » ، والمؤنث على « فعلى » نحو :
غَضبان ، وغَضبتي ، وحكمه حكمُ الأول .

الخامسة : أن يخالفه في التنكير ، فيكون الموصوفُ نكرةً ، والوصفُ معرفةً .
نحو : مررتُ برجلٍ مثلك ، وشبهك ، وغيرك ، وسواك ، وبرجلٍ واحدٍ
أمه ، وعبدٍ بطنه .

وإنما جازَ وصفُ النكرة بهذه الألفاظ - وإن كُنَّ مضافاتٍ إلى المعارف -
لتقديرِك فيهنَّ الانفصال ، وأنهنَّ لا يَخْصُصُنَّ شيئاً بعينه ، وأجازَ الأَخْفَشُ^(١)
أن قوله تعالى : « فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ
الْأُولَيَانِ »^(٢) أن يكونَ « الأوليان » صفةً « أخريْن » ؛ لأنه لما وصفه اختصَّ .
وقد أجازَ بعضُ الكوفيِّين^(٣) وصفَ النكرة بالمعرفة ، فيما فيه معني مدحٍ
أو ذمٍّ ، وتأوَّل عليه قوله تعالى : « وَيَلُكُلُ لِكُلِّ هَمَزَةٍ لُمَزَةً . الَّذِي جَمَعَ مَالاً
وَعَدَدَهُ »^(٤) ، وهذا ، وأمثاله - عند البصريِّين - على البدل^(٥) ، وإضمار^(٦) فعلٍ
أو اسمٍ^(٧) .

(١) انظر : معاني القرآن ١ / ٢٦٦ .

(٢) ١٠٧ / المائدة .

(٣) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٤٠٢ .

(٤) ١ ، ٢ ، الهمزة .

(٥) أي من « كل » فهو في موضع جرٍّ .

(٦) أي فهو في موضع نصبٍ والتقدير : أعني الذي .

(٧) أي : هو الذي ، فيكون موضعه الرفع . وانظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢ / ٧٦٦ والبحر

المحيط ٨ / ٥١٠ .

الحكم الثالث : الوصفُ لا يكونُ أخصَّ من الموصوفِ ، وقد يكونُ مثلهُ ؛ فـيترتبُ على ذلك أن لا يوصفَ مضمراً ، ولا يوصفَ بمضمراً ؛ لأنَّ المضمراً أعرفُ المعارفِ عند سيبويه^(١) فلم يعرضَ له اشتراكُ يحتاجُ أن يُزالَ بالوصفِ ؛ ولأنَّ المضمراً غيرُ مُشْتَقٍّ ، ولا يُقاربُ المُشْتَقَّ. وقد أجازَ بعضهم^(٢) وصفاً المضمراً الغائبِ ، نحو: رأيتُه الظريفَ. وجوزَ سيبويه: قُمتَ أنتَ^(٣) / فجعل « أنتَ » وصفاً للتاء^(٤) ، وهذا ليسَ على حدِ الصفةِ ١/٩٣ بالمشتقِّ ، وإنما هو على حدِّ التوكيد^(٥) وأما باقيَ المعارفِ فإنها تُوصفُ. أما الأعلامُ فلا يوصفُ بها ، لأنها غيرُ مُشْتَقَّةٍ ، ولا مُقارِبةٍ له ، وما جاءَ منها فإنه يكونُ عطفَ بيانٍ ، وتوصفُ بثلاثِ معارفٍ ؛ للاشتراكِ الحادثِ فيها: أحدهما: المَعْرِفُ بِاللَّامِ ، نحو: مررتُ بزيدِ الكريمِ. الثاني: المِصَافُ إِلَيَّ مَعْرِفَةً ، نحو: مررتُ بزيدِ صاحبِكِ ، و صاحبِ عمرو . وصاحبِ الأميرِ.

(١) لم أقف علي نصٍّ في الكتاب يُحدِّد مذهب سيبويه في ذلك، وقد نَسَبَ النحاةُ إلي سيبويه هذا الرأي، كما نسبوا إليه رأياً آخر في المسألة؛ إذ قال غير واحد: إنَّ القَوْلَ بأنَّ العَلَمَ أعرفُ المعارفِ منسوبُ إلي سيبويه أيضاً. وانظر في المسألة حاشية المقتضب ٢٨١/٤ والتبصرة للصيمري ٣٢ ففي الموضوعين فضلاً بيان لمن أراد.

(٢) هو الكسائي كما في الهمع ١٧٦/٥.

(٣) الكتاب ٣٧٨/٢، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٢.

(٤) في الأصل: للتاء والكاف، هذا ولم يسبق له التمثيل إلا بقوله: قُمتَ أنتَ، وقد ورد في سيبويه: مررتُ بك أنتَ....

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٣٨٥/٢: «... وليس وصفاً بمنزلة الطويل، إذا قلتُ: مررتُ بزيدِ الطويلِ، ولكنه بمنزلة نفسه، إذا قلتُ: مررتُ بزيدِ نفسه... ولست تُريد أن تُحلِّيَه بصفة...».

والثالثُ : بأَسْمَاءِ الإِشَارَةِ ، عند سيبويه^(١) ؛ لَأَنَّ العِلْمَ عنده ، أَعْرَفُ مِنَ الإِشَارَةِ ، نحو : مررتُ بزَيْدٍ هَذَا .

وَأَمَّا المَعْرَفُ بِاللَّامِ : فَإِنَّهُ يوصَفُ بِمِثْلِهِ فِي التَّعْرِيفِ^(٢) ، وبِالمُضَافِ إِلَى مِثْلِهِ^(٣) ، نحو : مررتُ بِالرَّجُلِ الكَرِيمِ ، وبِالرَّجُلِ صَاحِبِ الفَرَسِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُجِيزُهُ^(٣) فِي المِضَافِ إِلَى مَا لَا فِيهِ الأَلْفُ وَاللَّامُ .

وَأَمَّا المَبْهَمُ : فيُوصَفُ بِالمَعْرَفِ بِاللَّامِ ، اسْمًا ، وَصِفَةً ، نحو : مررتُ بِهَذَا الرَّجُلِ - وَهُوَ الأَكْثَرُ الأَحْسَنُ - وبِهَذَا الظَّرِيفِ ، وَهُوَ الأَقْلُ الأَقْبَحُ ، وَكَانَهُ مِنَ إِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَ المَوْصُوفِ ، تَقْدِيرُهُ : بِهَذَا الرَّجُلِ الظَّرِيفِ .

فَإِنْ قُلْتِ : مررتُ بِهَذَا العَاقِلِ ، أَو الكَاتِبِ ، كَانَ بَيْنَهُمَا فِي الحُسْنِ ؛ لَأَنَّ مِنَ حَقِّ المَبْهَمِ أَنْ يُبَيَّنَ بِأَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ ، كَالرَّجُلِ ، وَالعِلَامِ ، وَإِنَّمَا يُبَيَّنُ بِالصِّفَاتِ عِنْدَ اللَّبْسِ ؛ لَأَنَّ المَبْهَمَ إِشَارَةٌ إِلَى حَاضِرٍ مَعْرُوفٍ ؛ فَاسْتَفْنِي عَنِ التَّبْيِينِ ، فَإِذَا جِئْتَ بِالصِّفَةِ الخَاصِ ، حَسُنَ تَبْيِينُهُ بِهِ ، بِخِلَافِ الوَصْفِ المُشْتَرَكِ ، كَالطَّوِيلِ .

وَأَمَّا المِضَافُ إِلَى المَعَارِفِ : فيُوصَفُ بِمَا أُضِيفَ كإِضَافَتِهِ ، وبِالمَعْرَفِ بِاللَّامِ ، وبِالمَبْهَمِ ، نحو : مررتُ بِصَاحِبِ عِلَامِ عَمْرٍو ، وَ : بِصَاحِبِ الطَّوِيلِ ، وَبِصَاحِبِ هَذَا ، وَبِصَاحِبِ زَيْدِ عِلَامِ عَمْرٍو .
الحُكْمُ الرَّابِعُ : إعرَابُ الصِّفَاتِ عَلَي ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

(١) الكِتَابُ ٦/٢ .

(٢) الكِتَابُ ٧/٢ .

(٣) فِي الهمع ١٧٢/٥ : « وَقَالَ الفَرَّاءُ : يوصَفُ الأَعْمُ بِالأَخْصِ ، نَحْوُ : مررتُ بِالرَّجُلِ أَخِيكَ » هَذَا وَقَدْ مَنَعَ

سِيبَوِيهِ ذَلِكَ . انظُرِ الكِتَابُ ٧/٢ - ٨ .

الأول: / يتبع لفظاً موصوفه رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، نحو : قام زيدٌ ١/٩٣

الظريفُ ، ورأيتُ زيداً الظريفَ ، ومررتُ بزيدِ الظريفِ .

الثاني : يتبع مَوْضِعَهُ ، كالمبنيّاتِ ، إذا كان ممّا يوصفُ: احترازاً^(١) من المضمراتِ ، ومن « اللّهُمَّ » ، عند سيبويه^(٢) ، و« كَيْفَ » ، و« كَمْ » ونحو ذلك ممّا أوغَلَ في شَبَهِ الحُرُوفِ ، تقولُ : قامَ هؤلاءِ العلماءُ ، ورأيتُ هؤلاءِ العلماءَ ، ومررتُ بهؤلاءِ العلماءِ .

الثالث: يتبع لفظه تارةً ، وموضعه أخرى وبعضه أقوى من بعض .

الأول: العامل مع معموله المبني ، نحو : لارجلٌ ظريفٌ ، وظريفٌ .

الثاني: المضافُ والمضافُ إليه ، فإن كان مُعرباً وصَفْتَهُ على اللفظ

إجمالاً ، نحو: أعجبتني غلامٌ زيدٍ الظريفِ ، وعلى الموضع المعنوي ، إن كان في الأول معنى الفعل ، عند قومٍ ، تقولُ أَعْجَبَنِي ضاربُ زيدٍ الظريفِ ، والظريفُ ، بالجرِّ والنَّصْبِ ، ومنع منه قومٌ .

الثالث: « مِنْ » إذا كانت زائدة في النفي ، والاستفهام ، كقوله تعالى :

﴿ مَا لَكُمْ مِنْ آلِهِ غَيْرُهُ ﴾^(٣) وكقولك: هَلْ مِنْ رَجُلٍ فِي الدَّارِ غَيْرُ زَيْدٍ ، يجوز في « غير » الرفع^(٤) ، علي الموضع ، والجرُّ^(٥) على اللفظ .

(١) في الأصل : احترازٌ .

(٢) لأبيجيز سيبويه وصف « اللهم » انظر : الكتاب ١٩٦/٢ .

(٣) ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ٨٥ / الأعراف و ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ / هود و ٢٣ ، ٢٢ / المؤمنون .

(٤) وبه قرأ نافع وأبو عمر وعاصم وشيبة وحزمة .

(٥) وبه قرأ الكسائي ووافقهُ: أبو جعفر والأعمش . انظر في تخريج القراءتين: الكشف عن وجوه

القراءات السبع ١/٤٦٧ ، وانظر أيضاً : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/٦٢٠ - ٦٢١ مشكل

إعراب القرآن ١/٣٢٢ - ٣٢٣ .

الرابع: « إن » واسمها ، وقد أجاز بعضهم وصفه ، على الموضع (١) ،
وحمل عليه قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمَ الْغُيُوبِ ﴾ (٢) فيمن
رفع (٣) « عَلَآمَ » في أحد الأقوال .

الحكم الخامس: الوصفُ يكون مفرداً ، وجُملة :
فالمفردُ : يوصفُ به المعرفة ، والنكرة ، نحو : مررتُ بزيدِ الكريم ، وبرجلِ

كريم

والجُملة ، إنما يوصفُ بها النكراتُ ؛ لأنها نكرة ، نحو : مررتُ برجلٍ قام
أبوه ، وبرجلٍ أبوه منطلقٌ ، وبرجلٍ إن تقمُ أقمُ معه ، وبرجلٍ خلفك ، وبرجلٍ (٤)
من الكرام ، ولا بدُّ في الثلاثِ الأولى من عائدٍ إلي الموصوفِ ، وقد جاء في
الشعرِ بغيرِ عائدٍ ، قال طرفة (٥) :

وتبسمُ عن ألى كأنَّ منوراً تخلَّلَ حرَّ الرَّمْلِ دِعْصُ له ندى
التقديرُ فيه : كأنَّ منوراً بوجوده تخلَّلَ .

(١) وهو مذهب غير سيبويه ونسب، إلى الفراء. انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٦٨٠/٢ .

(٢) ٤٨ / سبأ .

(٣) وهم جمهور القراء. انظر : البحر المحيط ٢٩٢/٧ قال أبو حيان : « أما الحملُ على محل «إن» »

واسمها فهو مذهب غير سيبويه، وليس بصحيح عند أصحابنا» .

(٤) في الأصل : ورجل .

(٥) انظر : ديوانه (المعلقة ٩) .

وانظر : المُحْتَسَبُ ١٨٢/٢ واللسان (لما)

المى وَصَفُ الثغر، والثغر الألى : هو الذي يضربُ لَوْنُ شَفْتَيْهِ إلى السواد. كأنَّ منوراً، يُريدُ : كأنَّ أقحواناً

منوراً، أي: أخرجَ نوره : الحرُّ : الخالص من كل شيء. الدَّعْصُ : الكثيبُ من الرَّمْلِ .

فإن اجتمع مفرد وجملة ، فالأوليّ تقديم المفرد علي الجملة؛ لأنه الأصل ،
نحو : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه منطلقٌ ، وقد جاء الأمران في / التنزيل ، قال الله ١/٩٤
تعالى : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُّبَارَكٌ أُنزِلْنَا لَهُ مَنكُرُونَ ﴾ (١) وقال : ﴿ وَهَذَا
كِتَابٌ أُنزِلْنَا لَهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ ﴾ (٢) وعلي الثاني قولُ النابغة (٣) :

وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ

والوصفُ بالجملة الفعلية ، أقوى منه بالجملة (٤) الأسمية وأكثرُ ، وأكثرُ
مأ وصفَ من الأفعال ، بالماضي (٥)؛ لأنه مُحققٌ ، وأما المُستقبلُ : ففيه خلافُ
نحو : مررتُ برجلٍ يصيدُ (٦) غداً ، التَّقديرُ فيه : يُقدِّرُ الصيدَ غداً ، وقومُ

(١) ٥٠ / الأنبياء.

(٢) ١٥٥ / الأتعام.

(٣) انظر : ديوانه ٤٠. هذا عَجَزُ البيت، وصَدْرُهُ :

كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ

وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٢ ، ٢٧٧ / ٣ ٣٨٢ .

وانظر أيضاً : ابن يعيش ١٢/٢ ، ١٠٧ ، والخزاعة ٢٢١/٢ ، ٣٦٦ ، ٢٨٠ ، ٧٤/٥ ، ٧٥ .

بطي الكواكب : طويل، يُخَيَّلُ للناظر إلي كواكبه أنها بطيئة في سيرها .

(٤) نقل ذلك عن ابن الأثير غير واحد من النحاة، ففي المساعد على تسهيل الفوائد ٤٠٥/٢٥ : « وفي

البيدع: الوصفُ بالفعلية أقوى من الأسمية » وقال السيوطي في الهمع ١٨٥/٥ : « وقدم بعضهم، وهو

صاحب « البيدع » الجملة الفعلية على الأسمية، قال : لأن الوصفَ بتلك أقوى منه بهذه... » وقال

الأشموني في شرحه علي الألفية ٦٤/٣ : « ... ذكر في البيدع أن الوصفَ بالجملة الفعلية أقوى منه

بالجملة الأسمية. »

(٥) ونقل هذا أيضا عن ابن الأثير كل من ابن عقيل والسيوطي في الموضوعين السابقين.

(٦) كذا في الأصل، والمشهور المتداول في كتب النحاة: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً. انظر:

الأصول ٣٨/٢ ، ٢٦٨ .

يجعلون الوصفَ بالفعلِ حالاً ، وهو عندهم^(١) أولي ، فأما قولُ الشاعرِ^(٢) :
 حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلط جاؤا بمذوقِ هل رأيتَ الذئبَ قطً
 وقولُ أبي الدرداءِ - رحمه الله - وجدتُ الناسَ أخْبِرَ تَقْلَهُ^(٣) ، فإنما ذلك
 بمعنى: مقول عنده هذا القول ، كأنه قال: جاؤا بمذوقِ يتلَوْنُ هذا اللَوْنُ ، يعني
 به غُبْرَةَ الذئبِ ، وكأنه قال: وجدتُ الناسَ مقولاً فيهم هذا القولُ .

(١) قال ابن السراج في الأصول ٢/٢٦٨: « واعلم أن الصلة والصفة حقهما أن تكونا موجودتين في حال الفعل الذي تتذكره ؛ لأن الشيء إنما يوصف بما فيه، فإذا وصفته بفعل أو وصلته فالأولي به أن يكون حاضراً كالاسم، ألا ترى أنك إذا قلت: مررتُ برجلٍ قائمٍ فهو في وقت مرورك في حال قيام، وإذا قلت: هذا رجلٌ قام أمس، فكأنك قلت: هذا رجلٌ معلومٌ، أي: أعلمه الساعة أنه قام أمس؛ ولأنك محققٌ ومُخْبِرٌ عما تعلمه في وقت حديثك، وكذلك إذا قلت: هذا رجلٌ يقوم غداً، فإنما المعنى: رجلٌ معلومٌ الساعة أنه يقوم غداً، وعلي هذا أجازوا: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً... ».

(٢) قيل: هو العجاج، ولم أعر عليه في ديوانه المطبوع.

وانظر: الإنصاف ١١٥ وابن يعيش ٣/٥٢ والمغني ٢٤٦ وشرح أبياته ٥/٥ والخزانة ٢/١٠٩. قال البغدادي في الخزانة: « وهذا الرجز لم ينسبهُ أحدٌ من الرواة إلي قائله، وقيل: قائله العجاج، والله أعلم... ».

المنق: اللبن المخلوط بالماء وهو يشبه لون الذئب؛ لأنه فيه غُبْرَة.

(٣) هذا القولُ عن أبي الدرداء الأنصاري، وكل طرقه ضعيفة كما ذكر الشوكاني في كتابه « الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة » نقلاً عن صاحب « المقاصد الحسنه في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة علي الألسنة للسخاوي ». وهو في أمثال أبي عبيد ٢٧٦. وانظر: المقاصد الحسنه ٢٥، والفوائد المجموعة ٢٥٩.

تَقْلَهُ: فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، ومعناه: تَبْغِضُ من قولهم: قَلَاهُ يَقْلَاهُ، أي: أَبْغَضَهُ، والهاء في: تَقْلَهُ، هاء السكوت، والمعنى: أن من جَرَّبَ الناسَ وخبرهم أَبْغَضَ أكثرهم وتركهم.

فإن أردت أن تصف المعارف بالجمل جئت بـ « الذي » ، وجعلت الجملة صلتها ، ووصفت بـ « الذي » وتنبته ، وجمعته ، وأنته ، على حسب الموصوف .
فقلت: رأيت زيدا الذي قام أبوه ، ومررت بالزيدين اللذين قام أبوهما ، وبالزيدين الذين أبوهم منطلق.

الحكم السادس : لك في كل موصوف أن تجمعهم وتفرق صفاته علي عدته وأن تفرق الموصوف وتجع صفاته ، إذا لم يكن في الحالين مبهماً ؛ تقول في الأول: مررت بالزيدين القائم والقاعد والنائم ، ومررت برجال كاتب وشاعر وحاسب ، ويجوز الرفع ، علي التبويض ؛ تقول : مررت برجال كاتب وشاعر وحاسب ، فإن لم تستوف العدة فالرفع لاغير ؛ تقول: برجال كاتب وشاعر ، وتقول: مررت بثلاثة رجال كاتبين وشاعر ، وتقول في الثاني: مررت بزید وعمرو ويكر الظرفاء / وقد جاء في الشعر وصف بعضهم .

ب/٩٤

فإن كان الموصوف مبهماً لم يجز فيه هذا ، لا تقول: مررت بهذين الراكع والساجد ، علي الوصف ؛ لأن المبهم وصفته بمنزلة اسم واحد ، وكذلك إن كانت الصفة مبهماً ، لا تقول: مررت بالزيدين هذا وهذا ، فإن أردت البدل جاز فيهما .

وإذا فرقت الوصف علي الموصوفين فالأحسن أن تجعل أول الوصف لآخر الموصوفين ، وآخره لأولهم ؛ كيلا تكثر الفواصل ، تقول : ضرب زيد عمراً الظريف الظريف ، وزيد ضربت غلام أخيه العاقل العاقل العاقل .
الحكم السابع: إذا اجتمعت صفتان ، فالثانية لمجموع معني الموصوف: والصفة عند قوم ، والصفة عند قوم ، نحو: مررت بزید الظريف العاقل ، فـ "العاقل" صفة « زيد » و « الظريف » معاً ، وقال قوم: هو صفة للأول ،

قال سيبويه : والنَّصْبُ فيه جائزٌ ضَعِيفٌ ، تقولُ: هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبًا ، قال: وإنما ضَعُفَ ؛ لأنه لم يُردْ أَنَّ الأوَّلَ وَقَعَ وهو في هذه الحال ، ولكنه أراد: أنَّهما فيه ثابتان ، لم يكن (واحد) (١) منهما قَبْلَ صاحبه (٢) .
 وكلُّ صفةٍ تشتملُ علي مدحٍ أو ذمٍّ ، فإذا تعددتْ جاز لك فيها قَطْعُهُما عن الأوَّلِ ، والنَّصْبُ ، علي المدحِ والذمِّ ، تقولُ جاعني زيدُ الظريفُ العاقلُ اللبيبُ ، و: مررتُ بزيدِ الخُبِّ اللثيمِ الخبيثِ ، وعليه تأوَّلَ بعضهم (٣) قوله تعالى : ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (٤) ، ومنه قولُ الخرنق (٥) :

لا يبعَدَنَّ قومي الذين هُمُ سُمُّ العُدَاةِ وَأَفَّةُ الجُرِّ

النازِلِيَّينَ بكلِّ مُعْتَرِكٍ والطَّيِّبُونَ معاقدِ الأُرْدِ

والرفعُ في المدحِ والذمِّ يَسْتَوِيانِ ، وقد تقدَّم ذكرهُما في بابِ المفعولِ بهِ مُسْتَقْصِي (٦) .

الحكم الثامن: إذا اختلفَ الاسمانِ في الإعرابِ لفظًا ، ومعني/ وكان ١/٩٥
 عاملُهُما واحدًا ، نحو: ضَرَبَ زيدٌ عَمْرًا ، فَلَا تجوزُ تثنِيَةُ الصِّفَةِ البتَّةُ ، لا

(١) سقط في الأصل، ولا يستقيم الكلام بدون التثمة، وهي في نص سيبويه.

(٢) انظر: الكتاب ٥١/٢.

(٣) هو سيبويه وانظر: الكتاب ٢٤٨/١ - ٢٤٩. هذا وفي نصب «المقيمين تأويلات أخرى ، وانظر-

إن شئت - إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٤٧٠/١ والتبصرة للصيمري ١٨٢ ومشكل إعراب القرآن لمكي ٢١٢/١.

(٤) ١٦٢/ النساء.

(٥) سبق الاستشهاد بهما في ص ١٤٤.

(٦) انظر: ص ١٤٣ - ١٤٤.

تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا^(١) الكَرِيمَانِ ، وَلَا الكَرِيمَيْنِ. فَإِنْ اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى ، وَاخْتَلَفَا فِي الْإِعْرَابِ - وَالْعَامِلُ وَاحِدٌ - نَحْوُ: ضَارَبَ زَيْدٌ عَمْرًا ؛ لَمْ يَجْزُ وَضَعُهُمَا بِصِيفَةٍ وَاحِدَةٍ ، عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(٢) ، وَأَجَازَهُ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ ؛ نَظْرًا إِلَى الْمَعْنَى ، فَمِنْهُمْ مَنْ^(٣) يَقُولُ: الْعَاقِلَانِ ، لِأَغْيَرُ ، وَمِنْهُمْ^(٤) مَنْ يَقُولُ: الْعَاقِلَانِ ، وَالْعَاقِلَيْنِ ، أَيُّهُمَا شَاءَ. فَإِنْ اتَّفَقَ الْأَسْمَانِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَاخْتَلَفَ الْعَامِلَانِ ، فَلَا يَخْلُو: أَنْ يَكُونَا مُخْتَلَفَيْنِ فِي اللَّفْظِ ، وَالْمَعْنَى ، أَوْ فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَعْنَى ، أَوْ فِي الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ ، نَحْوُ: أَقْبَلَ زَيْدٌ وَأَدْبَرَ عَمْرُو ، وَقَعَدَ زَيْدٌ وَجَلَسَ عَمْرُو ، وَوَجَدَ زَيْدٌ ، مِنْ الْغَنِيِّ ، وَوَجَدَ عَمْرُو ، مِنْ الْغَضَبِ ، فَإِنْ سَيَّبُوهُ يُجِيزُ - فِي ذَلِكَ كُلِّهِ - الْعَاقِلَانِ^(٥) ، وَغَيْرُهُ^(٦) يَأْبَاهُ ، مَعَ اتِّفَاقِهِمْ عَلَى جَوَازِ: اخْتِلَافِ زَيْدٍ وَعَمْرُو الْعَاقِلَانِ.

فَإِنْ اتَّفَقَ الْأَسْمَانِ فِي الْإِعْرَابِ ، وَالْعَامِلِ ، لَفْظًا وَمَعْنَى - نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ وَقَامَ عَمْرُو [الْعَاقِلَانِ]^(٧) - فَالْنَحْوِيُّونَ كُلُّهُمْ يُجِيزُونَهَا ، إِلَّا ابْنَ السَّرَاجِ ، فَإِنَّهُ أَبِي ذَلِكَ ، إِلَّا أَنْ يَعْتَقِدَ فِي الْعَامِلِ الثَّانِي التَّكْرِيرَ^(٨).

(١) انظر: الهمع ١٨١/٥.

(٢) انظر: الهمع في الموضوع السابق.

(٣) وهو الفراء. انظر: الهمع ١٨٢/٥.

(٤) وهو ابن سعدان. انظر: الهمع، في الموضوع السابق.

(٥) انظر. الكتاب ٥٩/٢ - ٦٠.

(٦) وهو المبرد. انظر: المقتضب ٣١٥/٤.

(٧) تنمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٨) انظر: الأصول ٤٢/٢ ، ٦٥.

فإن كان إعرابُ الاسْمَيْنِ مُتَّفَقًا ، إِلا أَنَّهُمَا اِخْتَلَفَا فِي التَّقْدِيرِ ، أَجَازَهُ
بَعْضُهُمْ^(١) ، نَحْوُ : زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ وَجَاءَ عَمْرُو العَاقِلَانِ ، وَضَرِيْتُ زَيْدًا وَإِنَّ عَمْرًا
مُنْطَلِقُ العَاقِلَيْنِ . وَأَمَّا : هَذَا رَجُلٌ وَذَلِكَ آخَرُ قَائِمًا ، فَسَيَبُوِيهِ^(٢) يُجِيزُهُ ،
والمبرد^(٣) يَأْبَاهُ .

الحكمُ التَّاسِعُ : إِذَا كَانَ الموصوفُ كَثِيثَةً ، لَمْ يَتَّبِعِ الوصفُ إِلاَّ الأَوَّلَ ، كَمَا لَا
تَتَّبِعُ التَّثْنِيَةُ وَالجَمْعُ إِلاَّ الأَوَّلَ ، تَقُولُ : جَاعَنِي أَبُوبَكْرٍ الكَاتِبُ ، وَرَأَيْتُ
أَبُوي بَكْرٍ الكَاتِبَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِأَبَاءِ بَكْرٍ الكَاتِبَيْنِ .

فإنَّ وَصَفْتَ بِـ « ابْنِ » ، واقِعًا بَيْنَ عَلمَيْنِ ، حَذَفْتَ تَنوِينَ الأَوَّلِ لفظًا ،
فَقُلْتَ : هَذَا زَيْدٌ بِنُ عَمْرٍو ، فَإِنَّ كَانَ خَبْرًا أَوْ بَدَلًا أَبْقَيْتِ/ التَّنوِينَ وَقَدْ قُرِئَ
بِالاثْنَيْنِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَقَالَتِ اليَهُودُ عَزِيزُ بِنُ اللَّهِ ﴾^(٤) مِنْ جَعَلَهُ وَصَفًا حَذَفَ
التَّنوِينَ ، وَكَانَ الخَبْرُ مَحذُوفًا ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَبْرًا وَحَذَفَ التَّنوِينَ : فَلانَّ « عَزِيزٌ »
غَيْرُ مُنصَرَفٍ ، أَوْ تَحْفِيفًا^(٥) .

(١) ومنهم الأَخْفَشُ . انظر : المِساعدُ على تَسهِيلِ الفَوَائِدِ ٢/١٥ ، ٢١٧ ، والهِمَعُ ٥/١٨٠ .

(٢) الكِتَابُ ٥٧/٢ - ٥٩ .

(٣) المِقْتَضِبُ ٤/٣١٤ - ٣١٦ .

(٤) ٣٠/ التَّوْبَةُ . وَقَدْ قُرِئَ بِالتَّنوِينَ عاصِمُ وَالكِساوِيُّ وَيَعقُوبُ . وَوَأَفقَهُمُ الحِسنُ وَاليَزِيدِيُّ .

وَقُرِئَ بِذَوْنِ تَنوِينَ الجَمهورُ . انظر : السَّبْعَةُ ٣١٣ وَالتَّيسِيرُ ١١٨ وَإِيرازُ المَعانِي ٣٢٨-٣٢٨ وَالبَحْرُ

المُحيطُ ٥/٣١ وَالنَّشْرُ ٢/٢٧٩ وَإِتِحاَفُ فَضلاءِ البِشْرِ ٢٨٦ .

(٥) قال الصِّميرِيُّ في التَّبصِرةِ ٧٢٨-٧٢٩ : « مَنْ أَسَقَطَ التَّنوِينَ ففِيهِ وَجْهانُ : أَحدهما : أَنْ يَكُونَ

«عَزِيزٌ» رَفْعًا بِالأِبْتِداءِ ، وَ« ابْنُ اللَّهِ » خَبْرُهُ ، وَإِنَّمَا حُذِفَ التَّنوِينَ لِالتَّقاعِ السَّاكِنِينَ لِاعْتِبارِهِ ، هَكَذا رُويَ عَن

أَبِي عَمْرٍو بِنِ العِلاءِ ، في تَفْسيرِ هَذِهِ القِراءَةِ ... » .

وَانظرَ أَيْضًا ص ٧٣٠ مِنَ التَّبصِرةِ .

وإن لَقَبْتَ مفرداً بمفردٍ ، أضفته إليه ، فقلتَ : هذا قيسُ قفَّةَ يافتي ، وإن لَقَبْتَهُ بمُضَافٍ ، جرى على الاسمِ نعتاً ، تقولُ: هذا زيدٌ وزنٌ سبَّعةٍ. فإن لَقَبْتَ مضافاً بمفردٍ أو مضافٍ ، جرى عليه نعتاً ، تقولُ: هذا عبدُ الله كرزٌ ، وعبدُ الله وزنٌ سبَّعةٍ.

الحكم العاشر: لا يجوزُ الفصلُ بين الصِّفةِ والموصوفِ بأجنيبيٍّ من عاملِ الموصوفِ ، فأمَّا قولُ الشاعرِ (١):

قُلْتُ لِقَوْمٍ فِي الْكَنِيفِ تَرَوُّحُوا عَشِيَّةً بِنْتِنَا عِنْدَمَا وَإِنْ رُزِحَ
فَقَصَلْ بِمَعْمُولٍ قُلْتُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْمَوْصُوفِ ، فَشَادُ.

الحكم الحادي عشر: لك أن تحذفَ الموصوفَ ، وتُقيمَ الصِّفةَ مقامه ، إذا ظهر أمره ظهوراً يستغني عن ذكره ، كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا ﴾ (٢) وكقولِ الشاعرِ (٣):

(١) هو عروة بن الورد. انظر: ديوانه ٢٣.

وانظر: أمالي القالي ٢٣٤/٢ وشرح الحماسة للمرزوقي. ٤٦٤ والهمع ١٦٩/٥.

الكنيف: حظيرة من شجر تُجعلُ للإبل. تَرَوُّحُوا سيرا في الرِّواح. ما وان: ماءٌ لبني فزارَةَ. رُزِحَ: جمع رازِح، وهو من الإبلِ: الشديدُ الإعياء، ويُقالُ قَوْمٌ رُزِحُوا أَي: مهزولٌ ساقطون.

(٢) ١١٢/ النساء. الشاهدُ في الآية: حذف الموصوفِ وإقامة الصِّفةِ مقامه، والتقدير - واللَّهُ أَعْلَمُ -: ثُمَّ يَرْمِ بِهِ إِثْمًا بَرِيئًا.

(٣) هو أبو ذؤيب الهزلي. انظر: ديوان الهزليين ٣٩/١.

وانظر أيضاً: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٥٦/٢ وابن يعيش ٥٨/٣، ٥٩ واللسان وتاج العروس (صنع)

مسرودتان: تثنية مسرودة، وهي: الدُّرْعُ المثقوبة، والسَرْدُ: الخُرْزُ في الأديم وفي الدرْع. قضاهما: فرَعَ من عملهما. والصَّنْعُ: الحاذقُ بالعمل. السَّوَابِغُ: جَمْعُ سَابِغَةٍ، وهي الدرْعُ الواسِعَةُ الوافيةُ. تَنُّعٌ: لَقَبُ مَلُوكِ الْيَمَنِ، وَقَدْ سُمِعَ أَنَّ تَبِعًا كَانَ يَأْمُرُ بِعَمَلِ الدُّرُوعِ السَّوَابِغِ.

وعليهما مسرودتان قضاهما داود أو صنع السوايغ تبع
وقد يبلغ به الظهور بحيث يطرحونه رأساً ، كقولهم : الفارس^(١)
والصاحب ، والأورق^(٢) ، والأطلس^(٣) ، ونحو ذلك كثير في كلامهم .
وفي القياس على حذف الموصوف خلاف بين سيبويه^(٤) والأخفش^(٥) .
وكذلك لك أن تحذف الصفة ، وتقيم الموصوف مقامها ، كقوله ﷺ^(٦) « لا
صلاة لجار المسجد إلا في المسجد »^(٧) في أحد القولين ؛ لأنه لم يرد به المنع من
صحة الصلاة ، إنما أراد نفى الكمال ، كأنه قال : لا صلاة كاملة ، أو لا كمال
صلاة .

- (١) وهو راكب الفرس خاصة .
(٢) وهو المغبر اللون ، كلون الرماد ، يقال : جمل أورق ، ويقال : زرقاء للحمامة ، للونها ، ويقال للرماد : أورق ،
للونه .
(٣) وهو الذي في لونه غبرة إلى السواد ، والذئب أطلس ؛ للونه .
(٤) أجاز سيبويه حذف الموصوف وقاس عليه ، قال في الكتاب / ٢٤٥ : « وسنعنا بعض العرب الموثوق
بهم يقول : مامنهم مات حتى رأيت في جال كذا وكذا وإنما يريد : مامنهم واحد مات ، ومثل ذلك قوله
تعالى جده : « وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته » ثم أورد بعض الشواهد على حذف
الموصوف ، وقاس ذلك على حذف المستثنى تحفيفاً في مثلك ليس غير ، وليس إلا ، وقاسه أيضاً على ما
يُحذف تحفيفاً واستغناءً بعلم المخاطب ، ثم قال في ٢/٢٤٦ : « فليس حذف المضاف إليه في كلامهم
بأشد من حذف تمام الاسم » .
(٥) جوز الأخفش حذف الموصوف ، ولكنه لم يجعله قياساً . انظر الكامل ١٣٨٢ .
(٦) تنمة تليق بمقامه عليه الصلاة والسلام ، ولعلها سقطت من الناسخ .
(٧) أخرجه الدارقطني في سننه عن جابر بن عبد الله وأبي هريرة رضي الله عنهما . انظر : سنن
الدارقطني ١/٤٢٠ ، وانظر أيضاً : الجامع الصغير ٢/٢٠٣ وقيض القدير ٦/٤٣١ .

الحكم الثاني عشر: يجوز تقديم الصفة علي الموصوف إذا كانت لاثنتين ، أو جماعة ، وقد تقدم أحد/ الموصوفين ، تقول : قام زيد العاقلان وعمرو ، ١/٩٦ ومثله قول الشاعر^(١):

ولستُ مُقراً للرجال ظلاماً
أبى ذاك عمي الأكرمان وخالياً
كأنه نظر إلى أن العطف كالثنية.

وإذا ذكرت الموصوف جاز أن يتقدم معمول الصفة عليها ، لا على موصوفها ، كقولك : نعم رجلاً طعامك أكلاً زيد ، ومثله قوله تعالى : ﴿ ذَلِكْ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ ﴾ (٢) ، فإن لم تذكر الموصوف لم يتقدم معمول الصفة عليها ، لا تقول : نعم طعامك أكلاً زيد .

الحكم الثالث عشر: إذا تقدمت الصفة علي الموصوف ، فلا يخلو أن يكون الموصوف معرفةً أو نكرةً .

فإن كان معرفةً أعربتْها بإعرابِ الموصوفِ ، وجعلته بدلاً منها ، كقولك : هذا الظريفُ زيدٌ ، وعليه قوله^(٣):

مِن الصُّهْبِ السَّبَالِ وَكُلِّ وَفَدٍ

(١) لم أقف علي اسمه . قال البغدادي في شرح أبيات المغي : « لم أقف علي تنمة هذا البيت ولا علي قائله والله أعلم . »

وانظر الضرائر ٢١٢ والمغني ٦١٦ وشرح أبياته ٢٨٩/٧ والهمع ١٨٥/٥ والأشمونى ٥٨/٣ .
الظلامه - بالضم - ما يطلب عند الظالم ، والمعنى : أنه لا يقدر علي أن يظلمه أحد .
(٢) ٤٤/ق .

(٣) هو الراعي النميري ، والبيت بتمامه في شعره ص ٧١ هكذا .

مِن الصُّهْبِ السَّبَالِ بِكُلِّ وَهْدِ حَوَارٍ وَهِيَ لَازِمَةٌ حَوَارًا .
وانظره في كتاب الشعر ، لأبي علي الفارسي ٢٢٣ ، وانظر أيضا تعليق المحقق علي الشاهد في موضعه .

الصُّهْبِ مِنَ الْإِبِلِ : مَا يُخَالِطُ بِيَاضَهُ حُمْرَةً . السَّبَالُ : جَمْعُ سَبَلَةٍ - بِالتَّحْرِيكِ - وَهِيَ : مَا عَلَى الشَّقَّةِ الْعُلْيَا مِنَ الشُّعْرِ .

يُرِيدُ: مِنَ السَّبَالِ الصُّهْبِ.

وَإِنْ كَانَ (١) نَكْرَةً ، انْتَصَبَتْ عَلَى الْحَالِ ، كَقَوْلِكَ: هَذَا قَائِمًا رَجُلٌ ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ (٢):

وَتَحْتَ الْعَوَالِيِ وَالْقَنَا مُسْتَظَلَّةٌ طِبَاءٌ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَاذِرُ
وَقَدْ [جَاءَ] (٣) فِي النُّكْرَةِ مِثْلَ (٤) الْمَعْرِفَةِ ، قَالَ (٥):

أَلْفَيْتَنِي أَعْظَمًا فِي قَرَقِرَاعِ

الْحُكْمِ الرَّابِعِ عَشَرَ : قَدْ وَصَفُوا الْمُضَافَ إِلَيْهِ ، وَهُمْ يَرِيدُونَ الْمُضَافَ ، قَالَ (٦):

عَلَى يَوْمٍ تَمَلِكُ الْأُمُورَا صَوْمٌ شَهْرٌ وَجِبَتْ نُذُورَا

وَنَحْوُ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (٧) فِي الْخَبْرِ (٨).

(١) فِي الْأَصْلِ : كَانَتْ.

(٢) هُوَ ذُو الرُّمَّةِ . انظُرْ : دِيوَانُهُ ١٠٢٤ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ ١٢٣/٢ . ، وَانظُرْ أَيْضًا : ابْنُ يَعِيشَ ٦٤/٢ .

الْعَوَالِي: صُنُورُ الْقَنَا، وَالْقَنَا: الرَّمَاحُ. الْجَاذِرُ: جَمْعُ جُوذِرٍ، وَهُوَ: وَلدُ الْبَقْرَةِ الْوَحْشِيَّةِ. مُسْتَظَلَّةٌ: يَعْنِي: الطِّبَاءُ فِي كُنُسِهَا.

(٣) تَمَّةٌ يَلْتَمُّ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ.

(٤) يَعْنِي : قَدْ جَاءَ تَقَدُّمُ الصِّفَةِ عَلَيِ الْمَوْصُوفِ النُّكْرَةَ وَأَعْرَبَتْ بِإِعْرَابِ الْمَوْصُوفِ ؛ وَصَارَ الْمَوْصُوفُ بَدَلًا مِنْهَا، كَمَا لَوْ كَانَ الْمَوْصُوفُ مَعْرُوفًا، كَمَا مَرُّ فِي: هَذَا الظَّرِيفُ زَيْدٌ.

(٥) ذَكَرَ الْفَارَسِيُّ فِي كِتَابِ الشُّعْرِ ٣٤٧، ٣٩٦ أَنَّ الْقَائِلَ هُوَ عِمْرَانُ، وَلَعَلَّهُ يَقْصِدُ عِمْرَانَ بْنَ حَطَّانَ الْخَارِجِيَّ، وَفِي شَعْرِ الْخَوَارِجِ قَصِيدَةُ عَلِيِّ هَذَا الْوِزْنِ وَالرُّوْيُ، وَلَيْسَ الْبَيْتُ مِنْهَا. وَوَرَدَ الْبَيْتُ غَيْرَ مَنْسُوبٍ فِي الْمَخْصَصِ ٣٠/١٠، وَصَدَرَ الْبَيْتُ :

إِنْ أَنْتَ لَمْ تُبْقِ لِي لِحْمًا وَلَا لِبْنًا.

وَانظُرْ حَاشِيَةَ الْمُحَقِّقِ ص ٢٤٧.

(٦) انظُرْ: تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ١٢٠/٧ وَ ١٦٢/١٧، حَيْثُ ذَكَرَ الْبَيْتَيْنِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ بَدُونِ عَزْوٍ، وَلَمْ أَهْتَدِ إِلَى الْقَائِلِ.

(٧) ٤/ الشُّعْرَاءُ.

(٨) انظُرْ: مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٤٢٤.

الحكم الخامس عشر: يجوز أن تعطف بعض الصفات على بعض ،
بالواو ، إذا لم يكن فيها ترتيب ، تقول: قام زيد الظريف والشريف وال كاتب ،
فإن كان فيها معني الترتيب/ فبالفاء ، تقول: جاء زيد الراكب فالسائب ٩٦/ب
فلايب.

النوع الثاني:

في التاكيد ، وفيه ثلاثة فروع:
الفرع الأول: في تعريفه ، وهو: لفظ يتبع الاسم المؤكد ؛ تثبيته ، وتقريراً ،
ورفعاً للبس ، وإزالة للاتساع
أما التثبيته ، والتقرير: فإخفاء أن تكرر اللفظ يثبت المعنى في النفس ،
ويقرره ، وأما رفع البس ، فإنك تقول: جاء القوم ، وقد يجوز أن يكون قد تخلف
بعضهم : تغليبا للأكثر ، فإذا قلت: «كلهم» ارتفع البس ، وتحقق أنه لم يتخلف
منهم أحد.

وأما إزالة الاتساع: فإن الفعل قد يسند إلى غير فاعله الحقيقي ، فيقال:
كتب الأمير ، وإنما كتب كاتبه ، فإذا قلت: كتب الأمير نفسه ، زال الاتساع .
وهو أشد ملابسةً بالمؤكد من الصفة بالموصوف ؛ لأن الصفة تقام مقام
الموصوف ، كما سبق (١) ، على قبجه عند سيوييه ، ولا يقوم التوكيد مقام المؤكد
فلا تقول: رأيت أجمعين ، تريد: الرجال أجمعين ، كما تقول: رأيت
الظرفاء ، وأنت تريد: الرجال الظرفاء .
الفرع الثاني: في أقسامه ، وينقسم قسمين : لفظي ، ومعنوي .

(١) انظر: ص ٢٢٦-٢٢٧ .

أَمَّا اللَّفْظِيُّ: فَيَكُونُ بِتَكَرُّرِ اللَّفْظِ ، اسْمًا وَفِعْلًا وَحَرْفًا ؛ وَاحِدًا وَمُتْنِيً
وَمَجْمُوعًا ، مَعْرِفَةً وَنِكْرَةً ، وَمُظْهِرًا وَمُضْمَرًا ، وَمُقَرَّدًا وَجُمْلَةً .

تَقُولُ فِي الْمَظْهِرِ: قَامَ زَيْدٌ قَامَ قَامَ زَيْدٌ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُ زَيْدًا ، وَرَأَيْتُ
زَيْدًا زَيْدًا ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُ ، وَزَيْدٌ فِي الدَّارِ فِي الدَّارِ . وَتَكَرَّرَ اللَّفْظُ فِي
الْقُرْآنِ كَثِيرًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ قَوَارِيرًا قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ ﴾ (١) ، وَكَقَوْلِهِ: ﴿ وَأَمَّا
الَّذِينَ سَعَدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ (٢) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْمُؤَذِّنِ: اللَّهُ أَكْبَرُ ، اللَّهُ
أَكْبَرُ ، وَ: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ ، قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ / وَقَوْلُ جَرِيرٍ (٣):

هَلَّا سَأَلْتَ جُمُوعَ كِنْدٍ دَةَ أَيْنَ وَلَوْ أَيْنَ أَيْنَا

وَقَوْلُ الْآخِرِ (٤):

كَمْ نِعْمَةً أَسَدَيْتَهَا كَمْ كَمْ وَكَمْ

وَتَقُولُ فِي الْمِضْمَرِ: مَا ضَرَبَنِي إِلَّا أَنْتَ أَنْتَ ، وَأَنْطَلَقْتَ أَنْتَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ

(١) ١٥، ١٦ / الإنسان.

(٢) ١٠٨ / هود.

(٣) كَذَا بِالْأَصْلِ، وَلَيْسَ الْبَيْتُ لَجَرِيرٍ، بَلْ هُوَ لِعَبِيدِ بْنِ الْأَبْرَصِ مِنْ قَصِيدَةٍ لَهُ يَخَاطَبُ بِهَا أَمْرًا الْقَيْسَ
حِينَمَا تَوَعَّدَ بَنِي أَسَدٍ قَوْمَ عَبِيدٍ بِقَتْلِ أَشْيَاحِهِمْ ثَارًا لِأَبِيهِ، وَكَانَ بَنُو أَسَدٍ قَدْ قَتَلُوا حُجْرًا الْكِنْدِيَّ أَبَا
أَمْرِئِ الْقَيْسِ. انظُرْ: دِيوَانَ عَبِيدٍ ١٤٢.

وَانظُرْ أَيْضًا: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١٧٧/١ وَتَأْوِيلُ مَشْكَالِ الْقُرْآنِ ١٨٦، ٢٢٦، وَوَرَدَ الْبَيْتُ عَرْضًا فِي
الْخَزَانَةِ ٢١٤/٢ وَبِشْرَحِ آيَاتِ الْمَغْنَى ١٩٦/٢.

(٤) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى اسْمِهِ .

وَانظُرْهُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١٧٧/١، وَرِوَايَتُهُ:

كَمْ نِعْمَةً كَانَتْ لَهَا

وَانظُرْهُ أَيْضًا: تَأْوِيلُ مَشْكَالِ الْقُرْآنِ وَرِوَايَتُهُ:

كَمْ نِعْمَةً كَانَتْ لَكُمْ

وَفِي هَامِشِ الْمُحَقِّقِ مَزِيدٌ مِنَ التَّخْرِيجِ: فَانظُرْهُ هُنَاكَ إِنْ شِئْتَ.

أَنْتَ ، وَبِهِ هُوَ ، وَبِنَا نَحْنُ ، وَرَأَيْتِنِي أَنَا ، وَزَيْدٌ قَامَ هُوَ ، وَهَذَا (بَابٌ) (١) وَاسِعٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ .

وَأَمَّا الْمَعْنَوِيُّ : فَهُوَ بِالْأَفَاطِ وَصِيغِ (٢) مَخْصُوصَةٍ مَحْصُورَةٍ ، مَعَارِفَ لَا يُزَادُ فِيهَا ، وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا ، وَهِيَ : « نَفْسُهُ » وَ « عَيْنُهُ » وَ « كَلَّمَهُ » وَ « أَجْمَعُ » وَ « أَجْمَعُونَ » وَ « جَمَعَاءُ » وَ « جَمَعُ » وَ « كَلَا » وَ « كَلْنَا » وَ « أَتَبَعُوا » « أَجْمَعُ » « أَكْتَعُ » ، وَ « أَجْمَعُونَ » « أَكْتَعُونَ » وَ « جَمَعَاءُ » « كَتَعَاءُ » ، وَ « جَمَعُ » « كَتَعُ » ، ثُمَّ أَتَبَعُوا « أَكْتَعُ » « أَتَبَعُ » ، وَ « أَكْتَعُونَ » « أَبْصَعُونَ » ، وَ « كَتَعَاءُ » « بَصَعَاءُ » ، وَ « كَتَعُ » « بَصَعُ » : تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا عَيْنَهُ ، وَقَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، وَمَرَرْتُ بِالْجَيْشِ أَجْمَعُ ، وَرَأَيْتُ الْقَوْمَ أَجْمَعِينَ ، وَمَرَرْتُ بِالْقَبِيلَةِ جَمَعَاءُ ، وَرَأَيْتُ النِّسَاءَ جُمَعُ ، وَقَامَ الرَّجُلَانِ كِلَاهُمَا ، وَرَأَتْ الْمَرَاتِينَ كِلْتَيْهِمَا ، وَقَامَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ، وَأَنْفَقْتُ الدَّرْهَمَ أَجْمَعُ أَكْتَعُ أَبْصَعُ .
وَمَعَانِي هَذِهِ الْأَفَاطِ مُخْتَلَفَةٌ :

فَأَمَّا : « نَفْسُهُ » وَ « عَيْنُهُ » فَهُمَا عِبَارَةٌ عَنِ الْجُمْلَةِ ، وَإِنْ كَانَا - فِي أَصْلِ الْوَضْعِ - لِشَيْئَيْنِ مَخْصُوصَيْنِ مِنْهَا ، وَيُوكِّدُ بِهِمَا حَقِيقَةَ الشَّيْءِ ، مِمَّا يَتَجَرَّأُ وَمَا لَا يَتَجَرَّأُ ، نَحْوُ : أَنْفَقْتُ الدَّرْهَمَ نَفْسَهُ ، وَعَيْنَهُ ، وَجَاءَ زَيْدٌ نَفْسَهُ ، وَعَيْنَهُ .

وَأَمَّا « كُلُّ » : فَمَعْنَاهُ : الْإِحَاطَةُ ، وَالْعُمُومُ ، وَلَا يُوكِّدُ بِهَا إِلَّا مَا يَتَّبَعُ ، نَحْوُ : جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، وَأَكَلْتُ الرَّغِيفَ كُلَّهُ ، وَلَا تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ كُلَّهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ كُلِّ الرَّجُلِ ، فَمَعْنَاهُ : مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الَّذِي يَسْتَحِقُّ لِأَنْ يَكُونَ

(١) تَمَّةٌ يَلْتَمُّ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : وَصِيغَةٌ .

رجلاً كاملاً في حزمه. وجلده وشجاعته ، ونحو ذلك .

وأما ، « أجمع » ، وأخواتها: فمعناهاُ معنى « كلُّ » ، وإن كان فيهنَّ

إشارةٌ إلى الاجتماع ، وإن لم يكن شرطاً .

ب/٩٧

وليسَتْ « أجمع » و « جمعاء » علي حدِّ « أحمر » و « حمراء » ، وإنما هما اسمانِ مُرتَجَلانِ ، وقعا اتفاقاً كذلك ، وقع « سلمان » و « سلمى » علي حدِّ « غضبان » و « غضبي » ، وليسا مثلَهُما .

أما « أجمع » و « جمعاء » فإنما يؤكد بهما الواحد المتجزئ ، نحو: الدرهم والدَّار ، ولا يُقال للرجل أجمع ، ولا للمرأة : جمعاء .

وأما « أجمعون » : فإنما يؤكدُها المذكرون العالمون ، وليسَتْ جمعٌ (١) « أجمع » كـ « زيدون » من « زيد » وإنما هو اسمٌ معرفةٌ مُرتَجَلٌ للجمع .

وأما « جمع » ، فيؤكدُها مَنْ يعقلُ ، وما لا يعقلُ ، من المؤنث المجموع ، وليسَتْ جمعاً لـ « جمعاء » ، وقد ذهب قومٌ إلى الجمعية في « أجمعون » و « جمع » ، وليس بالقوي (١) .

و « أجمع » لا ينصرفُ ، لو وزن الفعل والتعريف ، و « جمعاء » لا ينصرفُ ؛ لأجل ألف التانيث التي انقلبتِ الهمزة عنه ، وهي علةٌ تقوم مقامَ علتين ، و « جمع » لا ينصرفُ ؛ للعدل والتعريف : فالعدلُ ، عن « جمع » مثل « حمراء »

(١) في اللسان (جمع): « وأجمعون: جمعُ أجمع، وأجمع: واحدٌ في معنى جمع، وليس له مُفردٌ من لفظه، والمؤنث: جمعاء، وكان ينبغي أن يجمعوا جمعاءً بالواو والنون، ولكنهم قالوا في جمعها: جمع...»

و « حَمْرٍ » ، والتَّعْرِيفُ ؛ لِأَنَّهَا وُضِعَتْ مَعْرِفَةً.

وَأَمَّا « كِلَا » وَ « كِلْتَا » فَهُمَا اسْمَانِ مُفْرَدَانِ ، يُفِيدَانِ مَعْنَى التَّثْنِيَةِ ، كَمَا أَنَّ « كِلَا » اسْمٌ مُفْرَدٌ يُفِيدُ مَعْنَى الْجَمْعِ وَلِكُنْهُمَا^(١) يَكُونَانِ مَعَ الْمَظْهَرِ بِالْأَلْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَإِنَّمَا قَلَبَتِ الْأَلْفُ مَعَ الْمُضْمَرِ يَاءً ؛ تَشْبِيهًا لَهُمَا بِ « عَلِيٍّ » وَ « لَدَى » ، كَمَا يَكُونَانِ مَعَ الْمَظْهَرِ ، مِثْلَهُمَا بِالْأَلْفِ ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ^(٢) : هُمَا اسْمَانِ مُتَّئِيَانِ .

وَ « كِلْتَا » عِنْدَ سَبِيئِيَّةٍ : فِعْلِيٌّ^(٣) ، التَّاءُ مُبَدَلَةٌ مِنْ وَوٍ ، هِيَ أَلْفٌ « كِلَا » ، وَالْأَلْفُ الَّتِي فِيهَا لِلتَّائِيَةِ ، وَقَدْ حُذِفَتْ أَلْفُهَا فِي الشَّعْرِ ، شَاذًا .
وَأَمَّا « أَكْتَعُ » وَ « أَبْصَعُ » : فَمَعْنَاهُمَا ، زِيَادَةُ التَّكْيِيدِ ، مِثْلُ قَوْلِهِمْ :
عَطُشَانُ نَطُشَانُ^(٤) ، وَ حَسَنٌ بَسَنٌ .

وَيَرْجِعُ مَعْنَى « أَكْتَعُ » - بِالتَّأْوِيلِ - إِلَى مَعْنَى « أَجْمَعُ » ؛ لِأَنَّهُ مِنْ : تَكْتَعَتِ الْجِلْدَةُ ، إِذَا اجْتَمَعَتْ وَتَقَبَّضَتْ .
وَ « أَبْصَعُ » مُشْتَقٌّ مِنَ الْبَصِيعِ ، وَهُوَ الْعَرَقُ السَّائِلُ ، وَلَا يَسِيلُ حَتَّى يَجْتَمَعَ ، وَكُلُّ مَا قَلَنَاهُ فِي أَبْنِيَّةٍ « أَجْمَعُ » وَأَخَوَاتِهِ فَهُوَ مَقُولٌ فِي أَبْنِيَّةٍ « أَكْتَعُ » وَ « أَبْصَعُ » ، وَأَخَوَاتِهِمَا .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَلَاتُهُمَا .

(٢) انظُر : الهمع ١/١٣٧ .

(٣) انظُر : الْكِتَابُ ٣/٣٦٤ .

(٤) انظُر : الْأَصُولُ ٢/٢٣ .

الفرع الثالث: في أحكامه.

الحكم الأول: التأكيد اللفظي لا يخص شيئاً بعينه ، من اسم أو فعل و حرف ١/٩٨
كما سبق تمثيله.

وأما المعنوي ، فإنه يختص بالمعارف - دون النكرات - ظاهرها
ومضمورها، وذلك أن الأسماء تنقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم: لاخلاف في
تأكيده ، وهو: المعارف جميعها.

وقسم لاخلاف في المنع من تأكيده ، وهو: النكرات الشائعة ، غير
المؤقتة ، نحو: رجال ودراهم ، وقسم فيه خلاف بين البصري والكوفي ، وهو:
النكرة المؤقتة ، نحو: رجل ودراهم ، ويوم ، وليلة ؛ فلا يؤكد البصري^(١) ،
ويلحقه بالنكرة الشائعة ، ويؤكد الكوفي^(٢) ؛ لأنه عنده معلوم القدر ؛ فشابه
المعرفة ، وأنشد^(٣):

يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مَرَضَعًا تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

والبصري^(٣) يؤول ما جاء من هذا النوع.

وإنما لم تؤكد النكرات ؛ لأنها مجهولة العين ، وما جهل عينه كيف يؤكد؟!

(١) انظر: الإنصاف ٤٥١.

(٢) لم اقف علي قائل هذا الرجز: والذي في الأصل: حولاً أجمعا، وفي كل المصاد أكتعا.

انظر: العقد الفريد ٤٦٠/٣ والخزانة ١٦٨/٥ والمغني ٦١٤ وشرح أبياته ٢٨٥/٧ والهمع ٢٠١/٥،
٢٠٥.

الذلفاء: مونث أذلف، وهو وصف من الذلف، وهو صغر الأنف مع استواء الأرنبة، ويجوز أن يكون
اسم امرأة، منقولاً من هذا الوصف.

(٣) انظر: الإنصاف ٤٥٥-٤٥٦.

ولأنَّ أَلْفَاظَ التَّأَكِيدِ مَعَارِفٌ ؛ فلا يُوَكَّدُ بها النكراتُ ، قياساً علي الصِّفَاتِ .

الحكمُ الثاني : أَلْفَاظُ التَّأَكِيدِ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا .

الأوَّلُ : يَصُحُّ أَنْ يَلِيَّ الْعَامِلَ ؛ فيكون غيرَ تَأَكِيدٍ ، وهو : « نَفْسُهُ » و « عَيْنُهُ »

و « كَلَا » و « كَلْتَا » ، نقولُ : خَرَجْتَ نَفْسُ زَيْدٍ ، وَعَمُرُو ضَرَبْتُ عَيْنَهُ ، وَقَامَ كَلَا

أَخْوَيْكَ ، وَكَلْتَا أُخْتَيْكَ .

وكذلك لم يُوَكَّدُ بِـ « نَفْسِهِ » و « عَيْنِهِ » الضَّمِيرُ المرفوعُ المتَّصِلُ إلاَّ بعد

إِبْرَازِ الضَّمِيرِ ؛ لأنَّهُمَا يَصْلُحَانِ أَنْ يَكُونَا مَعْمُولَيْنِ ؛ فيلْتَبَسُ الأمرُ ، فإذا بَرَزَ

الضَّمِيرُ ، ارتَفَعَ اللبْسُ ، ألا ترى أنَّكَ إِذَا قُلْتَ : هِنْدُ خَرَجَتْ نَفْسُهَا ، لم يُدْرَ :

أَفَاعِلَةٌ هِيَ نَفْسُهَا؟ أم تَأَكِيدُ للضَّمِيرِ المَسْتُكِنِ في « خَرَجَتْ » الَّذِي هو الفاعلُ؟

ب/٩٨

فإذا أَبْرَزْتَ الضَّمِيرَ فَقُلْتَ : هِنْدُ خَرَجَتْ هِيَ نَفْسُهَا / زالَ اللَّبْسُ .

فأمَّا المنصوبُ ، والمجرورُ : فلا يُحْتَاجُ مَعَهُ إلى إِبْرَازِ الضَّمِيرِ ؛ لأنَّ

مضمَرَهُمَا لا يَدُ مِنْ ظَهْوَرِهِ في اللفظِ ، فتقولُ : ضَرَبْتُكَ نَفْسُكَ ، إلاَّ أَنْ يَكُونَ

مَحذُوفًا في الصِّلَةِ ، والصِّفَةِ ، وحينئذٍ لا يُوَكَّدُهُ المَحَقَّقُونَ^(١) إِذَا حُذِفَ ، نحو

مَرَرْتُ بِالَّذِي ضَرَبْتَ نَفْسَهُ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبْتَ نَفْسَهُ .

ولمَّا كانَ الغالبُ على بابِ المرفوعِ الالتباسُ - مع الإضمارِ - وأَمِنَ اللبسُ -

في بعضِ الصُّورِ ، نحو : ضَرَبْتَ نَفْسُكَ - أُجْرِي البَابُ علي وَتِيرَةٍ واحِدَةٍ ، ولم

يُسْتَنَّ مِنْهَا ؛ فيقولونَ : ضَرَبْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ ، وَإِنْ كانَ اللَّبْسُ مَأْمُونًا .

(١) منع الأخفش والفراسي وابن جني وشعرب توكيد المحذوف، وتابعهم ابن مالك وأبوحيان. وأجازه

الخليل وسيبويه وابن طاهر.

انظر : الهمع ٢٠٤/٥ .

القسمُ الثاني: لا يَصِحُّ أَنْ يَلِيَّ الْعَامِلَ ، وهو: أَجْمَعُ ، وَأَخَوَاتُهُ ؛ فلا تقول: قامَ أَجْمَعُونَ ، حَتَّى تقولَ : قامَ القومُ أَجْمَعُونَ ؛ وَلِذَلِكَ صَحَّ أَنْ يُؤَكِّدَ بِهِ المَظْهَرُ والمَضمَرُ ، رَفْعًا ونَصْبًا وَجَرًّا ؛ حيثُ أَمِنُوا اللَّيْسَ ؛ لكونِهِ لا يَقَعُ معمولًا بِنَفْسِهِ ، من غير متبوعٍ ، قال الشاعرُ (١):

تَرَى التَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُ
فَ « أَجْمَعُ » تَأْكِيدُ المَضمَرِ فِي « بَادٍ ».

القسمُ الثالثُ: مُتَوَسِّطٌ ، وهو « كلٌّ » فليس في حُكْمِ الأوَّلِ حُسْنًا ، إِذَا وَلِيَ الْعَامِلَ ، ولا في حُكْمِ الثاني قُبْحًا ، إِذَا وَلِيَهِ ؛ فَلهُ حالٌ مُتَوَسِّطَةٌ ؛ فَيُؤَكِّدُ بِهِ المَظْهَرُ والمَضمَرُ ، تقولُ: جاعني القومُ كُلُّهُمْ ، و: رَأَيْتُهُمْ كُلَّهُمْ ، وَإِنْ كانت قد تَلَى الْعَامِلَ فِي قولِكَ : جاعني كُلُّهُمْ ؛ إِلاَّ أَنَّهَا لَمَّا كانَ أَصْلُ وَضْعِهما للتأْكِيدِ ، وَتَضَمَّنَتْ مَعْنَى « أَجْمَعُونَ » - فِي الإِحاطَةِ والعمومِ - وهو لا يَلِيَّ الْعَامِلَ بوجهٍ ، جازَ أَنْ يُؤَكِّدَ بِها المَضمَرُ ؛ حملاً علي « أَجْمَعُونَ ».

وتقولُ: إِنَّ القومَ جاعوني كُلَّهُمْ ، و: كُلُّهُمْ ؛ فالرَّفْعُ تَأْكِيدُ المَضمَرِ فِي « جاعوني » ، والنَّصْبُ تَأْكِيدُ القومِ . فأما قولُهُ تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّ الأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ (٢)

(١) لم أقف علي اسمه.

والبيتُ من شواهد سيبويه ١٨١/٨ . وانظر أيضاً : تأويل مشكل القرآن ١٩٤ والأصول ٤٦٤/٣ والهمع ٢٠١/٥ ، وروايتهُ : إلى الشمس أكتعُ.

والضمير في قوله: فيها يعود إلى الهاجرة التي ألجأت الثيران إلى كنسها ؛ فهي تُدخِلُ رُؤسَها في الظلِّ؛ لِمَا تَجِدُ من شِدَّةِ القَيْظِ..

(٢) ١٥٤ / آل عمران.

فالنَّصْبُ^(١) على تأكيد الأمر، والرفْعُ^(٢) على الاستثناء.

وقد اختلفوا في إدخال الألف واللام/أعلى «كُلٌّ» و«بَعْضٌ»؛ فَمَنَعَ مِنْهُ^(٣) ١/٩٩
قَوْمٌ؛ لتقدير الإضافة، وأجازهُ آخرون^(٤)؛ اعتباراً بنصبه على الحال في
قولهم: مررتُ بهم كُلاً.

الحكم الثالث: ألفاظ التوكيد تنقسم ثلاثة أقسام.

قسم لا يُستعمل إلا مضافاً، وهو: «نفسه» و«عينه» و«كلا» و«كلتا»؛
فيضاف إلى مظهر، وإلى مضمّر.

وقسم لا يجوز أن يُضاف، لا إلى مظهر، ولا إلى مضمّر، وهو:
«أجمع»، وأخواته. فأمّا قولهم: ذَهَبَ المَالُ أَجْمَعُ، فليس من هذا، وإنما
أوقَعوه موقع «جميعه»؛ ولأنَّ تلك معرفة؛ لتأكيد المعارف، وهذه نكرة؛
بدليل إضافتها.

وقسم يجوز أن يُضاف إلى المظهر، والمضمّر، ويجوز أن لا يُضاف، وهو
«كُلٌّ» فيقطع عن الإضافة، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَى دَاخِرِينَ﴾^(٥).

(١) وبه قرأ الجمهور.

(٢) وبه قرأ أبو عمرو، ووافقَه يعقوب. انظر: معاني القرآن للفرّاء ٢٤٣/١ ومعاني القرآن للأخفش
٢١٨/١-٢١٩ والأصول ٢٣/٢ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٣٦١/١ ومشكل إعراب القرآن
١٦٤/١ والنشر ٢٣٤/٢ والإتحاف ١٨٠.

(٣) وهم الجمهور.

(٤) وهم الأخفش والفرّاسي وابنُ درستويه والزجاجي. انظر: الصحاح وتاج العروس (بعض) و(كل)
والهمع ٢٨٦/٤.

(٥) ٨٧/ النمل.

الحكم الرابع: لا يجوزُ تقديمُ بعضِ هذه الألفاظِ علي بعضٍ ؛ لأنَّ بعضَهَا أقوى من بعضٍ ؛ فَلَزِمَتِ الترتيبُ ، و «النفسُ» أقوى من «العَيْنِ» في أصلِ الوَضْعِ ، وإنَّ كانتِ العَيْنُ قد جُعِلَتْ - في التأكيدِ - عبارةً عن الجُمْلَةِ ، ولكنَّ نَظَرُوا إلى الأَصْلِ ، وإذا اجْتَمَعَتَا قُدِّمَتِ «النَّفْسُ» على «العَيْنِ» ، وإذا اجْتَمَعَ مَعَهُمَا «كُلُّ» أُخِّرَ عَنْهُمَا ؛ لأنَّ «النفسَ» و «العَيْنَ» يكونانِ لما يَتَّبِعُضُ ، ولما لا يَتَّبِعُضُ ، و «كُلًّا» لا يكونُ إلا لما يَتَّبِعُضُ ، وإذا جاءَ مَعَهُنَّ «أَجْمَعُ» وأخواته كُنَّ بعدَ «كُلِّ» ؛ لأنَّ " كَلًّا يَصْلُحُ أَنْ يَلِيَ الْعَامِلَ ، بخلافِ «أَجْمَعُ» ، فإذا تقدَّم عليه قُرْبَ من مرتبته.

و «أَكْتَعُ» تابعٌ لـ «أَجْمَعُ» و «أَبْصَعُ» تابعٌ لـ «أَكْتَعُ».

وكلُّ هذه الألفاظِ يَصْلُحُ أَنْ يُوكَّدَ بها مُنْفَرِدَةً ، ولا يَصِحُّ ذلك في «أَكْتَعُ» إلاَّ بعدَ «أَجْمَعُ» ولا بِـ «أَبْصَعُ» إلاَّ بعدَ «أَكْتَعُ» ، وقد جاءَ في الشَّعْرِ «أَكْتَعُ»^(١) مُفْرَدًا عن «أَجْمَعُ» ، فإنَّ اجْتِمَاعَ تَأْكِيدٍ وَصِفَةٍ قُدِّمَتِ الصِّفَةُ ؛ لأنَّ التأكيدَ تَكَرَّرَ ، ولا تَكَرَّرَ إلاَّ بعدَ التَّمَامِ ، تقولُ : قامَ زيدُ الكاتِبُ نَفْسُهُ ، ولا يجوزُ بالعكسِ ، إلاَّ عندَ بَعْضِهِمْ^(٢).

ولا يجوزُ عَطْفُ بعضِ هذه الألفاظِ علي بعضٍ ، كما جاز ذلك في الصِّفَةِ ، ٩٩/ب
ولا يجوزُ أَنْ تَنْصِبَ شَيْئًا مِنْهَا على الحالِ ؛ لأنَّهِنَّ معارفٌ.

(١) انظر قول الراجز :

تَحْمَلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

ص ٣٢٥ فيما تقدَّم.

(٢) هو ابنُ كُثَّانٍ . انظر : الرُّضِيِّ علي الكافية ٢٤٢/١.

الحكم الخامس: « كَلَا » و « كَلْتَا » لا يخلو : أَنْ يُضَافَا إِلَى مُظْهِرٍ ، أَوْ مَضْمَرٍ .
فَإِنْ أُضِيفَا إِلَى الْمُظْهِرِ ، كَانَا بِالْأَلْفِ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، تَقُولُ : قَامَ كَلَا
الرَّجُلَيْنِ وَكَلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ ، وَرَأَيْتُ كَلَا الرَّجُلَيْنِ ، وَكَلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ ، وَمَرَرْتُ بِكَلَا
الرَّجُلَيْنِ ، وَكَلْتَا الْمَرْأَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهُمَا اسْمَانِ مُفْرَدَانِ بِمَنْزِلَةِ « عَصَا » ، وَإِنْ أَفَادَا
مَعْنَى التَّنْيَةِ .

وَإِنْ أُضِيفَا إِلَى الْمَضْمَرِ كَانَا فِيهِ مَعَ الْمَرْفُوعِ بِالْأَلْفِ ، وَمَعَ الْمَنْصُوبِ
وَالْمَجْرُورِ بِالْيَاءِ ؛ لِأَنَّ الْمَضْمَرَاتِ تَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا ؛ تَقُولُ : قَامَ الرَّجُلَانِ
كِلَاهُمَا ، وَالْمَرْأَتَانِ كِلَتَاهُمَا ، وَرَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا ، وَكَلْتَيْهِمَا ، وَمَرَرْتُ بِهِمَا كِلَيْهِمَا
وَكَلْتَيْهِمَا .

ومن العرب^(١) مَنْ يُقِرُّ الْأَلْفَ عَلَى حَالِهَا مَعَ الْمَضْمَرِ ، كَالْمُظْهِرِ - وَقَدْ
سَبَقَ^(٢) - لِأَنَّ كِلَا مُشَبَّهَةٌ بِ « عَلَى » وَ « لَدَى » وَهَذَا الْحُكْمُ يَجْرِي فِيهِمَا ؛ مَعَ
الْمُظْهِرِ وَالْمَضْمَرِ .

الحكم السادس: من حق كِلَا و « كَلْتَا » أَنْ لَا تُضَافَا إِلَّا إِلَى مَثْنَى ، أَوْ مَضْمَرٍ -
كَمَا سَبَقَ - وَقَدْ أُضِيفَا إِلَى مُفْرَدٍ فِي مَعْنَى الْمَثْنَى ، كَقَوْلِهِ^(٣) :
إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ

(١) انظر: الهمع ١٣٦/٨ وقيل: هي لغة بين الحارث بن كعب وقبائل أُخَرَ . انظر: المساعد على تسهيل

الفوائد ٤١/٨ - ٤٢ ، وشرح الأشموني ٥٩/٨ .

(٢) انظر ص ٣٣٤ .

(٣) هو عبدالله بن الزبير .

انظر: ابن يعيش ٢/٣ والمغني ٢٠٣ وشرح أبياته ٢٥١/٤ ، ٢٥٤ والهمع ٢٨٣/٤ .

المدى: الغاية، الوجه: ما يتوجه إليه الإنسان من عمل وغيره. القبل: بفتحين - ما يقبل عليه، والقبل

أيضا: الإقبال على الشيء من غير تهيؤ، وقيل: القبل: المحجة الواضحة.

فَأَوْقَعَ « ذَاكَ » عَلَيِ التَّثْنِيَةِ ، وَقَوَّعَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾^(١)
يعنى: الفُرُوضَةَ^(٢) ، وَالبَكَارَةَ ، وَلَوْ قُلَّتْ فِي الشَّعْرِ : جَاعِي كِلَا زَيْدٍ وَعَمْرٍو
جَازٌ ؛ لِأَنَّ العَطْفَ نَظِيرُ التَّثْنِيَةِ ، وَأَنشَدَ الفَارِسِيُّ^(٣) :

كِلَا السَّيْفِ وَالسَّاقِ الَّذِي ضُرِبَتْ بِهِ عَلَى دَهَشٍ أَلْقَاهُ بَأَثْنَيْنِ صَاحِبُهُ
الحكم السابِعُ: إِذَا أُخْبِرْتَ عَنْ « كِلَا » وَ« كِلْتَا » فَلَكَ فِيهِ الْإِفْرَادُ وَالتَّثْنِيَةُ ؛ حَمَلًا
عَلَى اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى ، وَالْإِفْرَادُ أَكْثَرُ ، سِوَاءً^(٤) كَانَا مُضَافَيْنِ إِلَى مُظْهِرٍ أَوْ
مُضْمِرٍ؛ تَقُولُ : كِلَا الرَّجُلَيْنِ قَامَ ، وَقَامَا ، وَكِلَاهُمَا قَامَ ، وَقَامَا ، وَكِلْتَا^(٥)
الْمَرَأَتَيْنِ قَامَتَا ، وَقَامَتَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ
أَكْلَهُمَا ﴾^(٦) .

(١) ٦٨/البقرة.

(٢) وهما مصدران للوصفين المذكورين في قوله تعالى في صدر الآية: (قال إنه يقول إنها بقرة لا فارض ولا بكر...) والبقرة الفارض: المسنة، يقال: فرضت البقرة فهي فارض، إذا أسنت. والبكر: الشابة. انظر: تفسير غريب القرآن لأبن قتيبة ٥٢ وتاج العروس (فرض).

(٣) لم أعر علي هذا البيت فيما تيسر لي من كتب الفارسي المطبوعة. وهو للفرزدق. انظر: ديوانه ٧١/١. ورواية الديوان هكذا :

كِلَا السَّيْفِ وَالْعَظْمِ الَّذِي ضُرِبَ بِهِ إِذَا التَّقْيَا فِي السَّاقِ أَوْهَاهُ صَاحِبُهُ
انظر: ابن يعيش ٣/٣ والمقرب ١/٢١١.

الدَّهَشُ - بَزَنَةُ الفَرَحِ - : التَّحْيِيرُ ، وَقِيلَ : هُوَ أَيْضًا : ذَهَابُ العَقْلِ مِنَ الفَرَحِ وَنَحْوِهِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ : وَسِوَاءِ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : وَكِلَا .

(٦) ٣٣/الكهف.

وقد جاء الخبرُ محمولاً/على اللَّفْظِ والمعنى معاً ، قال (١) :

إِنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ كِلَاهُمَا يَرْقَى الْمَخَارِمَ يَرْقُبَانِ سَوَادِي

وهذا الحكم جارٍ في الإخبارِ عن «كُلِّ» ، كقوله تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ

الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ (٢) وقوله : ﴿ وَكُلُّ أُمَّةٍ دَاخِرِينَ ﴾ (٣) ، إِلَّا أَنَّ الْجَمْعَ فِيهَا أَكْثَرُ

مِنَ الْإِفْرَادِ .

النوع الثالث :

في البدلِ ، وفيه ثلاثةُ فُرُوعٍ

الفرعُ الأوَّلُ : في تعريفه ، البدلُ جارٍ مَجْرَى التوكيدِ ، والوصفِ ، في

الإفادة؛ تَبْيِينًا وَتَحْقِيقًا ، وإيضاحًا وَتَخْصِصًا ، وهو في الحقيقة : إِعْلَامُ

السَّامِعِ بِمَجْمُوعِ اسْمِي الْمُسَمَّى ، علي جهةِ البيانِ ، وَإِنَّمَا يُذَكِّرُ الْأَوَّلُ لِنَوْعِ مِنَ

التَّوْطِئَةِ ؛ وَلِيُفَادَ بِمَجْمُوعِهِمَا مَا لَا يَحْصُلُ بِأَحَدِهِمَا ، تقولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا أَخَاكَ ،

فَالْأَخُ ثَبَّتَ فِي النَّفْسِ أَنَّ الْمَضْرُوبَ زَيْدٌ ، الَّذِي هُوَ الْأَخُ وَأَوْضَحَهُ ، وَخَصَّصَهُ

عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الزَّيْدِيِّينَ .

الفرعُ الثَّانِي : في أَقْسَامِهِ : لا يخلو البدلُ : أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَبْدَلِ مِنْهُ

عِلَاقَةٌ ، أَوْ لَا عِلَاقَةَ بَيْنَهُمَا .

(١) هو الأسودُ بن يعفرُ النهشليّ . انظر : المفضليات ٢١٦ .

وانظر : المغني ٢٠٤ وشرح أبياته ٢٦٢/٤ وسمط اللآلي ١٧٤-٣٦٨ .

يَرْقَى : يعلو ، تقول : رَقَيْتُ الْجِبَلَ ، أَي : عَلَوْتُهُ ، وَفِي رِوَايَةٍ : يُؤْفَى ، وَهِيَ بِمَعْنَى : الْمَخَارِمُ :

جَمْعُ مَخْرَمٍ بَزَنَةٌ مَجْلِسٌ ، وَهُوَ مُنْقَطِعُ أَنْفِ الْجِبَلِ وَالْقَلْظُ ، يُرِيدُ : أَنَّ الْمَنِيَّةَ وَالْحَتُوفَ تَرْقُبُهُ وَتَسْتَشْرِفُهُ .

سَوَادُهُ : شَخْصُهُ .

(٢) ٩٥/مريم .

(٣) ٨٧/النمل ، وَقَدْ مَرَّتْ قَرِيبًا ، وَالِاسْتَشْهَادُ بِهَا هُنَا عَلِيٌّ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ الْإِخْبَارُ عَنْ «كُلِّ» بِلَفْظِ الْجَمْعِ فِي

قَوْلِهِ تَعَالَى : « أُمَّةٌ » .

فَالَّذِي بَيْنَهُمَا عِلَاقَةٌ ، لَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ هُوَ هُوَ ، أَوْ هُوَ بَعْضُهُ ، وَالْبَعْضُ لَا يَخْلُو. أَنْ يَكُونَ جُزْءًا مِنْهُ ، أَوْ وَصْفًا فِيهِ ، ذَاتِيًا ، أَوْ رَسْمِيًا ، أَوْ مَلَابِسًا ؛ فَاقْتَضَتْ لَهُ هَذِهِ الْقِسْمَةُ أَرْبَعَةً :

فَالَّذِي هُوَ هُوَ : يُسَمَّى بَدَلَ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ ، نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ .
وَالَّذِي هُوَ جُزْءٌ مِنْهُ : يُسَمَّى بَدَلَ الْبَعْضِ ، نَحْوُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ .
وَالَّذِي هُوَ وَصْفٌ لَهُ : يُسَمَّى بَدَلَ اشْتِمَالٍ ، نَحْوُ : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمَهُ .
وَالَّذِي لَا تَعَلُّقَ لَهُ بِالْأَوَّلِ يُسَمَّى بَدَلَ الْغَلَطِ ، نَحْوُ : عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ عَمْرٍو ،
أَرَدْتُ أَنْ تَقُولَ : عَجِبْتُ مِنْ عَمْرٍو ، فَسَبَقَ النَّطْقُ ، بِـ « زَيْدٍ » فَاسْتَدْرَكَتْهُ فَقُلْتُ :
بِـ « عَمْرٍو » وَهَذَا دَاخِلٌ فِي بَدَلِ الْكُلِّ مِنَ الْكُلِّ ، لَكِنَّهُ خُصَّ بِاسْمِ الْغَلَطِ ، وَلَا يَقَعُ
فِي الشَّعْرِ (١) ، وَإِنَّمَا يَقَعُ فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ وَبِدَيْهِتِهِ .

٨٠٠/ب

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْبَعْضِيِّ وَالِاشْتِمَالِيِّ : أَنَّ الْاشْتِمَالِيَّ هُوَ الَّذِي يَكُونُ الْمَعْنَى
الْمَذْكُورُ مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ ، وَيَكُونُ الْعَامِلُ فِيهِ مَقْتَضِيًا لِلثَّانِي ، كَمَا يَكُونُ
مَقْتَضِيًا لِلأَوَّلِ ، وَالنَّفْسُ إِذَا ذُكِرَ الْأَوَّلُ طَالِبَتِ بِالْمَعْنَى الَّذِي يُسْتَفَادُ مِنَ الثَّانِي ؛
لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ فِي « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ » : أَعْجَبَنِي زَيْدٌ ، ذَهَبَتِ النَّفْسُ تَطَلُّبُ
الْمَعْنَى الْمَعْجَبِ مِنْهُ ، وَهُوَ عِلْمُهُ ، أَوْ عَقْلُهُ ، أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ ، بِخِلَافِ بَدَلِ الْبَعْضِ ؛
فَإِنَّ النَّفْسَ تَسْكُنُ إِلَى الْأَوَّلِ سُكُونًا تَامًا ، وَلَا تَطَالِبُ بِالثَّانِي لَوْلَمْ يُذَكَّرْ .
وَلَا يَخْلُو الْبَدَلُ الْكُلِّيُّ أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ وَالْمَتَّبِعُ فِيهِ مَعْرِفَتَيْنِ ، أَوْ نَكْرَتَيْنِ

(١) وَلَا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ . انظُرْ : الْأَصُولُ ٤٨/٢ . وَقَالَ الصِّمَرِيُّ فِي التَّبَصُّرَةِ ١٥٩ : « وَإِنَّمَا لَمْ يَقَعْ فِي الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ ، وَلَا يَقَعُ فِي شَعْرِ ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ بَقَّتْشُ شَعْرَهُ ؛ فَمَتَى تَنَبَّهَ عَلَيِ الْغَلَطِ أَرَا لَهُ ؛ لِمَا عَلَيْهِ مِنَ السَّبَبِ بِهِ ... »

أَوْ أَحَدُهُمَا مَعْرِفَةً ، وَالْآخِرُ نَكْرَةً ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ مُظْهِرًا ، أَوْ مُضْمَرًا ، أَوْ أَحَدُهُمَا مَظْهَرٌ ، وَالْآخِرُ مُضْمَرٌ ؛ فَاقْتَضَتْ الْقِسْمَةُ ثَمَانِيَةَ أَضْرَابٍ .
 مَعْرِفَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَمَعْرِفَةٌ مِنْ نَكْرَةٍ ، وَنَكْرَةٌ مِنْ مَعْرِفَةٍ ، وَنَكْرَةٌ مِنْ نَكْرَةٍ ،
 وَمُظْهِرٌ مِنْ مُظْهِرٍ ، وَمُظْهِرٌ مِنْ مُضْمَرٍ ، وَمُضْمَرٌ مِنْ مُظْهِرٍ ، وَمُضْمَرٌ مِنْ مُضْمَرٍ ؛
 نَحْوُ : قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ ، وَقَامَ رَجُلٌ أَخُوكَ ، وَقَامَ زَيْدٌ رَجُلٌ صَالِحٌ ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ
 غُلَامٍ ، وَقَامَ زَيْدٌ ابْنُكَ ، وَضَرَبْتَهُ زَيْدًا ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ ، وَضَرَبْتَهُ إِيَّاهُ ، وَفِي
 جَوَازِ الْإِبْدَالِ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ خِلَافٌ ، سَنَذَكُرُهُ^(١) فِي الْفَرْعِ الثَّلَاثِ .

الفرع الثالث: في أحكامه.

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ: الْبَدَلُ وَالْمُبْدَلُ مِنْهُ فِي تَقْدِيرِ جَمَلَتَيْنِ : أَوْلَاهُمَا مُعْتَبِرَةٌ
 الْوُجُودِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا فِي نِيَّةِ الطَّرْحِ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ عَائِدٌ ، بِخِلَافِ
 الصِّفَةِ وَالتَّأَكِيدِ ، وَعَطْفِ الْبَيَانِ ، وَمَتَّبِعَاتِهَا ، بِدَلِيلِ ظَهْوَرِ عَامِلِ الثَّانِي فِي قَوْلِهِ
 تَعَالَى : ﴿ قَالِ الْمَلَأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ آمَنَ
 مِنْهُمْ ﴾^(٢) ، وَفِي قَوْلِهِ : ﴿ وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ ﴾^(٣) ، وَقَوْلِ
 الشَّاعِرِ^(٤) .

(١) انظر: ص ٣٤٧ .

(٢) ٧٥ / الأعراف .

(٣) ٩٩ / الأنعام .

(٤) هُوَ طَرْفَةُ بَنُ الْعَبْدِ . انظر: ديوانه ١١٠ ، ورواية الديوان :

..... الْكَفِيُّءَ ، وَجَارِ وَابْنِ عَمِّ

وَالْكَفِيُّءُ : هُوَ الْمَكَافِيُّ فِي النِّسْبِ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ شَرِيفًا مِثْلَكَ .

وَالْمَعْنَى : لَا يَحْسَبُونَ هَذَا الشَّرِيفَ ، وَيُفَضِّلُونَ عَلَى الْجَارِ وَابْنِ الْعَمِّ .

خَيْرٌ حَى لِمَعَدِّ خُلُقُوا لِفَقِيرٍ وَلِجَارٍ وَأَبْنِ عَمٍّ^(١)

وَأَيْنَمَا يَحْسُنُ ظُهُورُهُ وَيَكْتُرُ ، إِذَا كَانَ حَرْفًا ، وَيَقْلُ إِذَا كَانَ فِعْلًا ، فَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا رَأْسَهُ ، فَالْعَامِلُ فِي « زَيْدٍ » : « ضَرَبْتُ » بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ ، وَفِي « رَأْسِهِ » بِالنِّيَابَةِ عَنِ مُضْمَرٍ مِثْلِهِ ، تَقْدِيرُهُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ رَأْسَهُ ؛ وَإِنَّمَا حُذِفَ عَامِلُ الثَّانِي لِتَكُونِ حَاجَتُهُ إِلَى الْجُمْلَةِ الْأُولَى دَاعِيَةً ؛ وَإِنَّمَا أُظْهِرَ حَيْثُ أُظْهِرَ تَنْبِيْهًا عَلَيْهِ ، وَإِعْرَابُهُ جَارٌ عَلِيٌّ إِعْرَابِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ ؛ رَفْعًا وَنَصْبًا وَجَرًّا ؛ إِذَا نَأَى بِأَنَّ مَحَلَّهُ مَحَلُّ الْأَوَّلِ .

الْحُكْمُ الثَّانِي : إِبْدَالُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ إِذَا كَانَا مُظْهِرَيْنِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾^(٢) ، وَإِذَا كَانَا مُضْمَرَيْنِ ، كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُهُ إِيَّاهُ ، وَلَمْ يَجِئْ فِي الْقُرْآنِ .

وَأَمَّا النُّكْرَةُ مِنَ النُّكْرَةِ : فَلَا يَخْلُو : أَنْ تَكُونَ مَحْضَةً ، أَوْ مَوْصُوفَةً . فَالْمَحْضَةُ مِنَ الْمَحْضَةِ : كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ لِلْمُتَّئِنِّ مَفَازًا . حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا ﴾^(٣) وَالْمَوْصُوفَةُ : لَا يَخْلُو الْوَصْفُ : [أَنْ يَكُونَ]^(٤) فِي الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ مِنْهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي

(١) انظر : ديوان المعاني الكبير ٥٥٦ وكتاب الشعر لأبي علي الفاسي ٢٢٠ : ففيه شرح يطول لهذا البيت .

(٢) ٧ ، ٦ / فاتحة الكتاب .

(٣) ٣١ ، ٢٢ / النبأ .

(٤) تنمة يلتئم بمثلها لكلام .

سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٍ ﴿١﴾ ، فَيَمَنْ قَرَأَ بِالْحَجِّ ﴿٢﴾ ، أَوْ يُكُونُ الْمَبْدُلُ مَوْصُوفًا ،
كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمْنَةً نَاعَسًا يَغْشَى طَائِفَةً
مِنْكُمْ ﴾ ﴿٣﴾ . ، أَوْ يُكُونُ الْمَبْدُلُ مِنْهُ مَوْصُوفًا ، كَقَوْلِكَ: جَاعَنِي رَجُلٌ صَالِحٌ عَبْدٌ.
وَأَمَّا الْمَعْرِفَةُ مِنَ النِّكَرَةِ: فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ
مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ﴾ ﴿٤﴾ .
وَأَمَّا النِّكَرَةُ مِنَ الْمَعْرِفَةِ: فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ . نَاصِيَةِ
كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ ﴿٥﴾ .
وَأَمَّا الْمَظْهَرُ مِنَ الْمَضْمَرِ: فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكُبَرَ
أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ ﴿٦﴾ .
فَ« أَحَدُهُمَا » وَ « كِلَاهُمَا » بَدَلٌ مِنَ الْأَلْفِ فِي « يَبْلُغَنَّ » عِنْدَ مَنْ ﴿٧﴾ قَرَأَ
بِهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ ﴿٨﴾ :

-
- (١) ١٣ / آل عمران .
(٢) وهما : الحسن ومجاهد ، انظرا: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاسي ٣١٤/١ . وتفسير
القرطبي ٤ / ٢٥ ، والبحر المحيط ٢ / ٣٩٣ .
(٣) ١٥٤ / آل عمران .
(٤) ٥٢ ، ٥٣ / الشورى .
(٥) ١٥ / ١٦ / العلق . (٦) ٢٢ / الإسراء .
(٧) وهما : حمزة والكسائي . انظر : التيسير ١٣٩ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٣/٢ - ٤٤
والإقناع لابن الباذش ٦٨٥ .
(٨) هو الفرزدق . انظر : ديوانه ٢٩٧/٢ .
وانظر : اللمع لابن جني ١٧٠ وابن يعيش ٦٩/٣ والمساعد ٤٣٣/٢ .

على حالة لو أن في القوم حاتمًا على جوده لضمن بالماء حاتم
وأما المضمّر من المظهر ؛ فكقولك : رأيت زيداً إياه ، ولم يرد في القرآن ١٠١/ب
وهذه الأقسام كلها ، يُجيزها البصريُّ ، إلا المظهر من المضمّر ، إذا كان
المضمّر: متكلماً أو مخاطباً نحو قولك ، بي المسكين وقع الأمر ، وعليك الكريم
المعول ، والأخفش يُجيزه ، ويحمل عليه قوله تعالى (١) : ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ
الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (٢) ، وهو - عند
غيره - (٣) مؤول (٤) . وقد منع الكوفي (٥) من بعض هذه الأقسام .

الحكم الثالث : بدل البعض والاشتمال يفتقر الثاني منهما إلى ضمير
يرجع إلى الأول؛ إذ ليس هو هو ؛ فتتزل منزلة خبر المبتدأ إذا كان جملة ؛
فاحتاج إلى رابط .

وهذه الأقسام الثمانية التي تقدم ذكرها ، يصح أن تقع في بدل البعض ،
إلا بدل المضمّر من المضمّر ، والمضمّر من المظهر ؛ لأن المضمّر ليس له صيغة ،
ولا يفتقر إلى تبعيض ، وقد أجاز بعضهم : رأيتهما إياه منهما ، كما تقول : رأيت
الرجلين زيداً منهما .

(١) انظر: معاني القرآن ٢/٣٦٩ .

(٢) ١٢/ الأنعام .

(٣) هو الزجاج كما في البحر المحيط ٤/٨٣ .

(٤) علي أن « الذين » في موضع رفع بالابتداء ، وقوله : « فهم لا يؤمنون » مبتدأ وخبر ، والجملة في

موضع رفع خبر « الذين » وانظر: إعراب مشكل القرآن ١/٢٥٨ والرضي علي الكافية ١/٣٤٢ .

(٥) منع الكوفيون بدل النكرة من المعرفة مالم توصف ؛ لأنها إذا لم توصف لم تُفد . انظر: الهمع

٥/٢١٨ .

وبدَلُ البَعْضِ : هو البدلُ الحقيقيُّ ، دونَ الكَلْبِيِّ ؛ لأنَّ البَعْضِيَّ يُخَالِفُ
المُبدَلَ مِنْهُ لَفْظًا وَمَعْنَى ، وَالكَلْبِيُّ يُخَالِفُهُ لَفْظًا لَامَعْنَى ، وَأَنْتَ إِنَّمَا تَتْرَكُ الشَّيْءَ
إِلَى مَا يَكُونُ مُخَالِفًا لَهُ ؛ لِتَحْصَلَ الْفَائِدَةُ الَّتِي مَا كَانَتْ تَحْصُلُ مِنَ الْمَتْرُوكِ ، فَإِذَا
تَرَكْتَهُ إِلَى مَا هُوَ مِثْلُهُ لَمْ تَكُنِ الْفَائِدَةُ كَثِيرَةً ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْبَيَانِ ،
تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا يَدَهُ ، فَهَذَا بَدَلُ بَعْضٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَدَ وَالرَّجْلَ
جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلُ كُلِّ ؛ لِأَنَّ « الْيَدَ » وَ « الرَّجْلَ » مُحِيطَانِ بِالْجُمْلَةِ ؛ فَاسْتَفْنَى
بِذِكْرِهِمَا عَنِ ذِكْرِهَا ، وَإِذَا جَعَلْتَهُ بَدَلًا لِبَعْضٍ كَانَ فِيهِ حَذْفُ الْعَائِدِ ، وَصَارَ مِنْ
بَابِ قَوْلِهِمْ : « السَّمْنُ مِنْوَانٌ بِدِرْهِمٍ » ، وَسَوَّغَ ذَلِكَ هَاهُنَا : نِيَابَةُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ
مِنَابَ الضَّمِيرِ ، وَلَوْ قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَدَ ، لَمْ يَكُنْ إِلَّا بَدَلًا لِبَعْضٍ / مَعَ حَذْفِ ١٨٠٢ / أ
الْعَائِدِ . وَمِثْلُ الْأَوَّلِ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا
بَطْنٌ ﴾ (١) ، فَاجْتِمَاعُ الْجَنْسَيْنِ اللَّذَيْنِ لَا تَخْلُو مِنْهُمَا الْفَوَاحِشُ ، سَوَّغَ أَنْ يُجْعَلَ
بَدَلُ كُلِّ .

فَإِنْ جَزَّاتِ الْبَدَلَ الْبَعْضِيَّ احْتَجَّتْ أَنْ تَذَكَّرَ مَا يُوَافِقُ الْعَدَدَ مِنَ الْأَجْزَاءِ ،
تَقُولُ : رَأَيْتُ الْجِمَالَ ثَلَاثًا ، إِذَا كَانَتْ مِمَّا لَهُ ثَلَاثُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَدَدًا لَا ثَلَاثَ
لَهُ ، مِثْلَ أَرْبَعَةٍ ، وَهَكَذَا بَاقِيَ الْأَجْزَاءِ ، وَنَحْوُ ذَلِكَ ، أَنَّ الثَّانِيَّ إِذَا اسْتَعْرَقَ
الْعِدَّةَ جَازَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا ، وَأَنْ يُقَطَعَ عَنِ الْأَوَّلِ ، تَقُولُ : رَأَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا وَعَمْرًا
وَخَالِدًا ، وَزَيْدٌ وَعَمْرٌ وَخَالِدٌ ، هَذَا إِذَا كَانَ عَدَدُ الْقَوْمِ ثَلَاثَةً ، فَإِنْ نَقَصْتَ عَنِ
عَدَدِ الْقَوْمِ فَالْقَطْعُ ، تَقُولُ : رَأَيْتُ الْقَوْمَ زَيْدًا وَعَمْرًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مِنْهُمْ زَيْدٌ
وَعَمْرٌ ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ مَا قَالَهُ الْأَخْفَشُ : أَنْ يُنْظَرَ إِلَى الْأَوَّلِ ، إِنْ جَازَ السَّكُوتُ

(١) ١٥١ / الأنعام

عليه ، جاز أن يُبدلَ الثاني منه^(١) ، تقولُ : قَطَعَ القَوْمُ ، فإن أردتَ « الأيدي » ؛ جاز وإن أردتَ « الأنوفَ » لم يجز ؛ لأنك لا تقولُ : قَطَعَ القَوْمُ ، وأنت تريدُ « الأنوفَ » ، وإنما تقولُ: جُدِعَ ، فتقولُ: قَطَعَ القَوْمُ الأيدي منهم ، وجدِعَ القَوْمُ الأنوفَ منهم .

ومن هذا النوع ، قولك : بعث متاعك أسفله مثل أعلاه ، واشتريت متاعك بفضه أعجل من بعض ، وبعث متاعك بفضه مكبلاً وبفضه مؤزونا ، إذا أردت أن الكيل والوزن وقعا في حال البيع ، فإن رفعت كان الكيل والوزن قد لحقا قبل البيع ، وليساً بصفة للبيع .

وتقولُ : « ضُرب زيدُ ظهره وبطنه » ، و « الظَّهْرُ والبَطْنُ » ، و « مُطِرْنَا سَهْلُنَا وجَبَلُنَا ، بالرفع ، على البدلِ ؛ لأنَّ الظَّهْرَ والبَطْنَ مجموعُ زيدٍ ، والسَّهْلُ والجبلُ مجموعُ البلاد ، قال سيبويه: وإن شئتَ نصبتَ ، على معنى « في » كما قالوا: دخلتُ البيتَ^(٢) ، وليس انتصابه هاهنا انتصابَ الظُّروفِ ، قال : ولم يجيز واحذفَ حرفَ الجرِّ في غير السَّهْلِ والجبلِ ، والظَّهْرِ والبطنِ ، وزعم الخليلُ أنهم يقولون : « مُطِرْنَا الزرعَ^(٣) والضَّرْعَ » .

الحكم الرَّابعُ/ : قد تقدّم في الفرع الثاني تحقيقُ بدلِ الاشتمالِ ، والفرقُ ١٠٢ ب/

بينه وبين البعْضِ ، فمن بدلِ الاشتمالِ قوله تعالى: ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾^(٤) ، لما كانت الأحكامُ التي تتعلّقُ بالشَّهرِ الحرامِ كثيرةً ، ومن

(١) لم أقف على قول الأَخفش في المسألة فيما تيسر لي من مصادر.

(٢) انظر: الكتاب ١٥٨/١ - ١٥٩ .

(٣) المصدر السابق ١٥٩/١ .

(٤) ٢١٧/ البقرة .

جُمِلَتْهَا الْقِتَالُ فِيهِ ، كَانَ مُشْتَمِلًا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَرِدِ السُّؤَالُ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ
وَأِنَّمَا الْمَرَادُ (السُّؤَالُ) (٢) عَنِ حُكْمِ الْقِتَالِ (٣) فِيهِ؛ وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :
لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ تَوَيْتُهُ ... تَقْضَى لِبَانَاتٍ وَيَسَاءُ سَاءُ
التَّقْدِيرُ: لَقَدْ كَانَ فِي ثَوَاءٍ حَوْلٍ تَوَيْتُ.
وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ هَذَا الْبَدَلُ بِالْمَصَادِرِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ
الْأَخْدُودِ . النَّارِ ذَاتِ الْوُقُودِ ﴾ (٥) ، فَابْتَدَلَ « النَّارِ » مِنْ « الْأَخْدُودِ » - وَليَسَتْ
مَصْدَرًا - فَحَقِيلٌ الْمَجِيءُ ، وَمَعَ هَذَا فَإِنَّهُ حَذَفَ الْعَائِدَ ؛ لِمَسَدِّ الْأَلْفِ وَاللَّامِ
مَسَدَّهُ ، وَقِيلَ : إِنَّ قَوْلَهُ : ﴿ إِذْ هُمْ عَلَيْهَا قُعُودٌ ﴾ (٦) أَعْنَى عَنِ الْعَائِدِ (٧) ، وَذَهَبَ
قَوْمٌ إِلَى أَنَّ « النَّارَ » بَدَلُ الشَّيْءِ مِنْ مَكَانِهِ (١) ، وَالْقِتَالُ « بَدَلُ الشَّيْءِ » (٢) مِنْ

(١) ٢١٧/ البقرة.

(٢) تنمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٣) انظر: التبصرة ١٥٨-١٥٩.

(٤) هو الأعشى. انظر: ديوانه ٧٧.

والبيت من شواهد سيبويه ٣٨/٣. وانظر أيضا: المقتضب ٢٧/١ و ٢٦/٢ و ٢٩٧/٤ والأصول

٤٨/٢ والتبصرة ١٥٩، وابن يعيش ٦٥/٣ والمعنى ٥٠٦ وشرح أبياته ٩١/٧.

لبانات: حاجات.

(٥) ٤، ٥/ البروج.

(٦) ٦/ البروج.

(٧) في مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب: «وقال بعض الكوفيين: هو بدل، ولكن تقديره: قتل

أصحاب الأخدود ناريها، ثم صارت الألف واللام بدلاً من الضمير.»

زَمَانِهِ: (١) لاشْتِمَالِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ عَلَيْهِمَا

وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْبَدَلِ ، أَنْ تُبَدَلَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَالْمَخَاطَبِ ، بِخِلَافِ
بَدَلِ الْكُلِّ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢) :

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

فَأَبْدَلَ « الْحِلْمَ » مِنَ الْيَأِ ، وَإِذَا جَازَ ذَلِكَ فِي الْمُتَكَلِّمِ ، فَهُوَ فِي الْمَخَاطَبِ
أَجُوزٌ .

الْحُكْمُ الْخَامِسُ : يَجُوزُ أَنْ يُبَدَلَ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ ، إِذَا اتَّفَقَا فِي الزَّمَنِ
وَالْمَعْنَى ، نَحْوُ : إِنْ تَقَمَّ تَنْهَضُ أَنْهَضُ مَعَكَ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ
ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ ﴾ (٣) وَقَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجَا

(١) قَالَ الْمَبْرَدُ فِي الْكَامِلِ ٩٠٦ : « لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ إِنَّمَا كَانَتْ عَنِ الْقِتَالِ أَوْ يَكُونُ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ »

وَانظُرْ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ وَإِعْرَابَهُ لِلزَّجَّاجِ ٢٨٩/١ حَيْثُ وَافَقَ الزَّجَّاجُ أَسْتَاذَهُ الْمَبْرَدَ .

(٢) هُوَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدِ الْعَبَادِيِّ . انظُرْ : دِيْوَانُهُ ٣٥ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَّبِيوِيهِ ١٥٦/١ . وَاَنْظُرْ أَيْضًا : الْأَصُولُ ٥١/٢ وَابْنُ يَعِيشَ ٦٥/٣ وَالْهَمْعُ

٢١٧/٥ وَالْخَزَانَةُ ١٩١/٥ .

(٣) ٦٨ ، ٦٩ / الْفِرْقَانِ .

(٤) هُوَ عَبِيدُ اللَّهِ بْنِ الْحَرِّ ، وَنُسِبَ إِلَى الْحَطْبِيَّةِ ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ الْمَطْبُوعِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَّبِيوِيهِ ٨٦/٣ . وَاَنْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضَبُ ٦٣/٢ وَالتَّبَصُّرَةُ ١٦٢ وَالْإِنْصَافُ ٨٣

وَابْنُ يَعِيشَ ٥٢/٧ وَ ٢٠/١٠ وَالْخَزَانَةُ ٩٠/٩ ، ٩٦ .

الْجَزَلُ : الْغَلِيظُ .

ولا يصحُّ أَنْ تقولَ : إِنْ تَأْتَنِي تَأْكُلُ أَكُلُ مَعَكَ ؛ لِأَنَّ الْأَكْلَ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ ١/١٠٣
الإِتيانِ .

وقد تُبَدَّلُ الجُمْلَةُ مِنَ الجُمْلَةِ ، إِذَا اتَّفَقَا فِي المَعْنَى ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

ذَكَرْتُكَ وَالخَطِيَّ يُخْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَ المَثَقَّةِ السُّمْرُ

فأَبْدَلَ « وَقَدْ نَهَلْتُ مِنْنا » مِنْ قَوْلِهِ : « وَالخَطِيَّ يُخْطِرُ بَيْنَنَا » ، وَهُوَ فِي

مَوْضِعِ الحَالِ ، فَالفِعْلُ وَالفَاعِلُ بَدَلٌ مِنَ المَبْتَدَأِ وَالخَبَرِ .

وَيَجُوزُ أَنْ تُبَدَلَ الحَرْفَ وَمَا يَتَّعَلَقُ بِهِ ، مِنَ الحَرْفِ وَمَا يَتَّعَلَقُ بِهِ ، تَقُولُ :

سَأَلْتُ عَنِ النَّاسِ عَنِ كَسْبِهِمْ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ ذَلِكَ .

وَلَا تُبَدَّلُ مِنَ المَوْصُولِ حَتَّى تَتِمَّ صِلَتُهُ ، وَلَا تُقَدَّمُ البَدَلُ فِيهِ عَلَيِ المَبْدَلِ مِنْهُ

فَلَا تَقُولُ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الَّذِي فِي الدَّارِ ، وَلَا ضَرَبْتُ الَّذِي زَيْدًا فِي الدَّارِ ، وَ

« زَيْدٌ » بَدَلٌ مِنْ « الَّذِي » .

النَّوعُ الرَّابِعُ :

فِي عَطْفِ البَيَانِ :

قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ عَطْفَ البَيَانِ أَحَدُ الأَقْسَامِ الخَمْسَةِ التَّوَابِعِ ، وَأَنَّهُ مُكْمَلٌ

(١) هُوَ أَبُو عَطَاءِ السُّنْدِيِّ . انظُرْ : شَرَحَ حَمَاسَةَ أَبِي تَمَّامٍ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٥٦ .

انظُرْ : ابْنُ يَعْيشَ ٧٢ وَالْمَغْنَى ٤٢٦ وَشَرَحَ أَيْبَاتَهُ ٣٠١/٦ .

الخَطِيَّ : الرَّمْحُ المَنْسُوبُ إِلَى الخَطِّ ، وَهُوَ مَوْضِعُ بِسَاحِلِ بَحْرِ عُمَانَ ، وَقَالَ البَغْدَادِيُّ فِي شَرَحِ أَيْبَاتِ
المَغْنَى : هُوَ مَوْضِعٌ بِالْيَمَامَةِ . يُخْطِرُ - بِكَسْرِ الطَّاءِ - مُضَارِعٌ : خَطَرَ ، بِالفَتْحِ ، وَالْمَعْنَى : يَهْتَزُّ ، يُقَالُ :
رُمِحَ خَطَّارٌ ، أَيْ : نُوِ اهْتِزَّازًا .

نَهَلْتُ - مِنْ بَابِ : فَرِحَ - أَيْ : رَوَيْتُ . المَثَقَّةُ : المَعْدَلَةُ ، وَتَثْقِيفُ الرَّمَاحِ : تَقْوِيمُ المَعْوَجِّ مِنْهَا . السُّمْرُ :
جَمْعُ أَسْمَرٍ ، مِنْ صِفَةِ الرَّمْحِ .

للأول، وأنه في تقدير جملة واحدة ، وأنه لا يفيد فائدة المشتق ، فهو عديل التأكيد في صفتة ، إلا أنه يفارقه: بأن التأكيد محصور الألفاظ ، وهذا لا حصر له. ويفارق الوصف في الاشتقاق والجمود ، وتحمل الضمير.

ويفارق البدل في تقدير الجملة والجملتين ، وعطف البيان يكون الأول فيه ما يعتمد الحديث ، ويرد الثاني ، لإيضاح أمره ، والبدل : الثاني فيه ، معتمد الحديث ، والأول كالتوطئة له.

والقول الجامع في عطف البيان ، أنه: اسم يتبع الاسم الذي قبله ، على جهة البيان له. ويكون بالألفاظ الجامدة ، ويتنزل من الكلمة المتبوعة منزلة الكلمة المترجمة عما قبلها ؛ فيكون الثاني معرفاً للأول ؛ لأنه أشهر أسماء / المذكور أو كناه ؛ تقول: مررت بزيد أبي محمد ، ففي الكنية بيان اختصاص «زيد» بالذكر، ١٠٣/ب
الأتري أن المخاطب يعلم أن الذي يعنيه من المسمين [بزيد] (١) هو الذي يكنى بـ «أبي محمد» وكذلك إذا قلت: مررت بأبي محمد زيد ، علم أنك تريد من جملة المكئين بـ «أبي محمد» الرجل الذي اسمه «زيد» ويكون ذلك فيما يزيد فيه أحد (٢) الاسمين علي الآخر شهرة ومعرفة .

وأوضح ما يتبين في النداء ، تقول: يا أيها الرجل غلام زيد ؛ ف«غلام زيد» لا يكون بدلاً من «الرجل» ؛ لأنه ليس في تقدير جملتين ، ولاوصفاً ؛ لأن مافيه الألف واللام لا يوصف بالمضاف إلى العلم ، وكذلك: يا أخانا زيدا؛ فـ «زيد»

(١) تنمة يلتئم بمثلها الكلام.

(٢) في الأصل: أحدهما .

ليس وصفاً ؛ لأنه غير مشتق ، ولا بدلاً ؛ لأنه ليس بمبنى ، ولو كان بدلاً لقلت :
يا أخانا زيد.

وكل أسماء الإشارة عطف بيان في الحقيقة ؛ لأنها لا اشتقاق فيها ، وقوم
يجعلونها صفة (١).

ومما يفرق به بين البدل ، وعطف البيان : أنك إذا قلت للرجل له أخ واحد :
مررت بأخيك زيد ، كان بدلاً ، ولم يكن عطف بيان ، ولو كان له إخوة ، فقلت :
مررت بأخيك زيد ، كان « زيد » عطف بيان ؛ وحيث كان عطف البيان كالوصف
كان لإزالة اللبس ، ولا لبس في المسألة الأولى.

وسيبيوه لم يفرد لعطف البيان باباً ، وإنما ذكره في ضمن الأبواب (٢).

النوع الخامس :

في العطف بالحرف ، ويسمى النسق ، وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : في تعريفه ، وهو : أن تجمع بين التابع والمتبوع في
الإعراب لفظاً وموضعاً بحرف خارج منهما ، مع اجتماعهما في الحكم
واختلافهما .

(١) في ابن يعيش ٥٧/٣ : « وأما أسماء الإشارة فتوصف ويوصف بها : فتوصف لما فيها من
الإبهام... ويوصف بها ؛ لأنها في مذهب ما يوصف به من المشتقات ، نحو : الحاضر والشاهد
والقريب والبعيد ، فإذا قلت : ذاك ، فتقديره : البعيد أو المتحني ، ونحو ذلك ... »
وفي المساعد علي تسهيل الفوائد ٤١٩/٢ : « من الأسماء ما ينعت به ، وينعت ، كاسم الإشارة ، نحو :
« كبيرهم هذا » « ابنتي هاتين » « أهذا الذي بعث الله رسولا » « وأهذا الذي يذكر » ، وهذا مذهب
البرصيين .

وقال الكوفيون : لا ينعت به ولا ينعت ، وتابعهم والسهيلي ، ونقل عن الزجاج ، ويخرج ما ظاهره ذلك على
البدل أو عطف البيان .

(٢) تكلم عليه في باب النداء ١٨٥/٢ - ١٨٦ .

وحروفه تسعة: « الواو » و « الفاء » و « ثُم » و « لآ » و « بَلْ » و « لكن » و ١٠٤/أ
 « أَمْ » و « حَتَّى » و زادَ قَوْمٌ: إمَّا^(١) وزادَ آخرونَ: « لَيْسَ »^(٢) و « كَيْفَ »^(٣) وقالَ
 آخرونَ: هي ثمانيةٌ ، وأسقطوا « حَتَّى »^(٤) وقالَ قَوْمٌ: هي ثلاثة^(٥): « الواو » و
 « الفاء » و « ثُم » وكلُّ هذه أقوالٌ ، والأكثرُ، على أنَّها تسعة^(٦) ، أو عشرةٌ ،
 بزيادةِ « إمَّا ».

الفرعُ الثاني: في معاني هذه الحروف ، وأوضاعها.

أَمَّا « الواو » : فلها في العربية مواضعٌ ، هذا أحدُها ، وهي العاطفةُ
 الجامعةُ ، والنحاةُ مجموعون^(٧) على أنَّها تُفيدُ الجمعَ بينَ الشَّيْئَيْنِ ، أو

(١) يفهم من قول ابن الاثير : وزادَ قَوْمٌ « إمَّا » : أنه متابع لأبي على الفارسي الذي يرى أن « إمَّا »
 ليست من حروف العطف، وقد صرح الفارسي بهذا في الإيضاح العضدي ٢٨٩/١. ويبدو أن
 الفارسي متابع لغيره في هذا الرأي ، فقد نُسبَ إلى يونس أيضا أنه أنكر أن « إمَّا » من حروف
 العطف ، ونقل ذلك عن ابن كيسان. انظر: الجنى الداني ٤٨٧ وابن يعيش ٨٩/٨.
 هذا وجمهور النحويين على أن « إمَّا » من حروف العطف. وانظر الأصول ٦٧/٢ والتبصرة
 ١٣٨-١٣٩.

(٢) وهذا رأي الكوفيين. انظر: الأزهية ٢٥.

والهمع ٢٦٣/٥ وشرح أبيات المغنى ٢١١/٥.

(٣) في الهمع ٢٦٥/٥ - ٢٦٦ : « ونسب ابن عصفور العطف بـ « كيف » للكوفيين. قال ابن بابشاذ: ولم
 يقل به منهم إلا هشام وحده. وانظر أيضا: شرح أبيات المغنى ٢٧٣/٤.

(٤) نُسب ذلك أيضا إلى الكوفيين. انظر: ابن يعيش ٨٩/٨ والهمع ٢٦٠/٥.

(٥) في ابن يعيش ٨٩/٨ : ٨ « وذهب ابن درستويه إلى أن حروف العطف ثلاثة لاغير: « الواو » و
 « الفاء » و « ثُم » ، قال: لأنها تُشرك بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والإعراب، وليس كذلك
 البواقي لأنهن يُخرجن ما بعدهن من قصة ما قبلهن ».

(٦) انظر : ابن يعيش في الموضوع السابق.

(٧) أي: في مجموعهم ؛ لأنَّ منهم من يذهب أنها تُفيد الترتيب أيضا. انظر تفصيل مذاهب النحاة في
 هذه المسألة في الجنى الداني ١٨٨-١٩٠.

الأشياء، من غير ترتيبٍ ، وهو مذهبُ أبي حنيفة^(١) ، رضيَ اللهُ عنه.
 وذَهَبَ قَوْمٌ - منهم ثعلب^(٢) - إلى أنها تُفِيدُ الترتيبَ مع الجمعِ ، وإليه
 ذهب الشافعي^(٣) رضيَ اللهُ عنه ، ولكلُّ حجةٍ على ما ذهبَ إليه لم نُطَلِّ بِذِكْرِهَا .
 والظاهرُ في العربية: أنها للجمع خاصةٌ ؛ ولهذا اختُصَّت بما يقتضى
 اثنينِ فصاعداً ، نحو: اختَصَمَ زيدٌ وعمروُ ، والمالُ بينَ بكرٍ وخالدٍ ، وسيانِ
 قيامك وقعودك ، وسواءُ خروجك ودخولك ، ولا يستعملونَ معَ هذا النوعِ «القاء» ؛
 حيثُ هي للترتيبِ .

وقد حَذَقُوا الواوَ في العَطْفِ ، وهي مُرادَةٌ ، قال : (٤)

فَأَصْبَحْنَ يَنْتَرْنَ أَدَانَهُنَّ فِي الطَّرْحِ طَرْقًا شِمَالًا يَمِينًا

(١) انظر: المغنى فى أصول الفقه، للإمام جلال الدين بن عُمَرَ الخيَازى، ص ٤٠٧ والبرهان فى أصول

الفقه، لإمام الحرمين ١٨١/١ .

(٢) مجالس ثعلب ٤٥٤ .

(٣) هذا هو المشهورُ عن الشافعي كما فى الموضوع السابق من « البرهان » (هامش ١) . وانظر أيضًا:

الجنى الدانى ١٨٩ .

وقد ردَّ الرَّازِيُّ ذلكَ المشهورَ عن الشافعي . انظر: « المحصول » فى علم أصول الفقه للإمام الرَّازِيِّ

٥٠٧/١-٥١٢ ، وقال محققُ « المحصول » فى هامش ٥٠٧/١ : « أمَّا مايتعلَّقُ بالنقلِ عن الإمامِ

الشافعي - رضيَ اللهُ عنه - فإنَّ كانَ مُسْتَنَدُهُ قوله باشتراطِ الترتيبِ فى أعضاءِ الوضوءِ، فإنه -

رضيَ اللهُ عنه - احتجَّ لذلكَ بوجوهٍ عديدةٍ، ليسَ منها - أنَّ الواوَ للترتيبِ ؛ فراجع « الأم » ٣٠/١ ط

الفتية... » .

(٤) لم أمتدِ إلى هذا القائلِ . والبيتُ فى ضرائرِ الشعر لابنِ عصفورٍ ١٦١ بدونِ نسبة .

وقال (١) :

فَرَامَتْ بِنَا مَشْرِقًا مَغْرِبًا غِيَارًا وَحَبْسًا صَحَارِي حَزُونًا

وقد جاء في الشعر كثيراً ، وروى أبو زيد : « أَكَلْتُ سَمَكًا لَحْمًا تَمْرًا » (٢) ومنه قوله تعالى : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاعِمَةٌ ﴾ (٣) ، بعد قوله : ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ ﴾ (٤) ، وعليه حمل الشافعي (٢) : « التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ » (٢) بغير واو .

وإذا عطفَت جُمْلَةٌ على جُمْلَةٍ فيها ضميرٌ جاز حذفُ الواو ، وإثباتُها كقوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ / خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (٢) ثُمَّ قَالَ : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ (٢) ، وكقوله تعالى : ﴿ إِنَّهُمْ

(١) ولم أهدت إلى هذا القائل أيضاً، كما لم أعثر على قوله فيما تيسر لي من مصادر.

(٢) لم أقف على هذا القول في نوادر أبي زيد المطبوع ومارواه أبو زيد موجود في الخصائص ٢٩٠/٨ و٢٨٠/٢٠ والرضي على الكافية ٣٢٦/٨.

(٣) ٨ / الغاشية.

(٤) ٢ / الغاشية.

(٥) انظر : الرسالة ص ٢٦٩؛ ففيها الحديث كما ذكره ابن الأثير هنا، ونصه : « قَلْتُ: أَخْبَرْنَا النَّقْعَ - وَهُوَ يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ - عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَطَاوُوسَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الرَّسُولُ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ كَمَا يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ؛ فَكَانَ يَقُولُ: التَّحِيَّاتُ الْمُبَارَكَاتُ الصَّلَوَاتُ الطَّيِّبَاتُ لِلَّهِ. »

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن عباس بلفظه (كتاب الصلاة) ٣٠٢-٣٠٣.

(٧) ٢٢ / الكهف.

كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُتْرَفِينَ. وَكَانُوا يُصِرُّونَ عَلَى الْحِنثِ الْعَظِيمِ ﴿١﴾ وقال في موضع آخر: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ. كَانُوا قَلِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ (٢).

وأما «الفاء» : فإنها تُفيدُ الجمعَ والترتيبَ بلا مُهْلَةٍ ، تقولُ: قامَ زيدٌ فعمروُ ، فدَ «عمروُ». قامَ بعدَ قيامِ «زيدٍ» وعقبِيه ، من غيرِ أن يتأخَّرَ عنه زمانًا يُعتدُّ به ، وإن كانَ لا يبدُ من زمانٍ يفرِّقُ بينَ قيامِيهِما ، ولو قلتُ: اضربَ زيداً فعمراً ، فضربَ «عمراً» قبلَ «زيدٍ» لم يطابقِ فعله أمرَك ، وكذلك لو أردتُ أن تضربَ «عمراً» قبلَ «زيدٍ» وقد قلتُ له: اضربَ زيداً فعمراً ، فقدّمته في الضربِ ، لم يَكُنْ مُمتثلًا ؛ لمخالفتِهِ اللَّفْظَ ، قال الزَّجَّاجُ: معنى الفاءِ : التَّفَرُّقُ على مُواصلةِ أيّ : لَيْستُ حالُّها كحالِ الواو التي ماعطفَ بها علي ما قبلها ، بمنزلةِ ما جُمعَ في لَفْظٍ واحدٍ ، وقوله : على مُواصلةِ (٣) ، أيّ : لما فيها من قُوَّةِ الإِتِّبَاعِ بلا مُهْلَةٍ . فأما نحوُ قوله تعالى : ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ (٤) ، وقوله : ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ (٥) ، وقوله : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ (٦) فمؤوَّلٌ على : أَنَّهُ لَمَّا أَهْلَكَهَا حَكَمَ بِأَنَّ البَأْسَ جَاءَهَا ، وعلى : إِذَا أَرَدْتُمْ القِرَاءَةَ فَاسْتَعِيزُوا ، وكذلك : إِذَا أَرَدْتُمْ الصَّلَاةَ فَاغْسِلُوا .

(١) ٤٥ ، ٤٦ / الواقعة .

(٢) ١٦ ، ١٧ / الذريات .

(٣) لم أقف على هذا القول للزجاج في المطبوع من كتابه «معاني القرآن وإعرابه». وانظر: شرح ابن القوّاس على ألفية ابن مَعْطِي ٧٧٨/١ فقد ذكر ابن القوّاس رأَى الزجاج .

(٤) ٤ / الأعراف .

(٥) ٩٨ / النحل .

(٦) ٦ / المائدة .

وقد تَجِيءُ الفَاءُ مُتَّبِعَةً. وهى غيرُ عاطفةٍ ، فى جوابِ الشَّرْطِ ، نحو: إِنْ
أَعْطَيْتَنِي فَأَنْتَ مَشْكُورٌ ، وفى جوابِ « أَمَّا » ، كقولك: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ ، وفى
قَوْلِهِمْ: أَخَذْتَهُ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا ، وقد ذُكِرَتْ (١).

وقالَ الفَرَاءُ: إِذَا كَانَ الْفِعْلَانِ يَقَعَانِ مَعًا جَازَ أَنْ تُقَدَّمَ أَيُّهُمَا شِئْتُمْ: تَقُولُ:
أَعْطَيْتَنِي فَأَحْسَنْتَ (٢) ، وَأَحْسَنْتَ فَأَعْطَيْتَنِي.

وَأَمَّا « ثُمَّ » : فمعناها الجَمْعُ بِمُهْلَةٍ وَتَرَاحٍ ، مع المفرداتِ ، تقولُ: قامَ زَيْدٌ
ثُمَّ عَمِرُو ، أَي: بَيْنَ قِيَامَيْهِمَا زَمَانٌ / مُتَرَاحٌ يُعْتَدُّ بِهِ ، فَإِذَا عَطَفْتَ بِهَا الْجُمْلَ لَمْ يَأْتِ
يَلْزِمُ التَّرَاخِي فِيهَا ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا
ثُمَّ اهْتَدَى ﴾ (٣) ، وقالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ . فَكُ رَقَبَةٌ . أَوْ
إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ . أَوْ مِسْكِينًا ذَا مَتْرَبَةٍ * ثُمَّ كَانَ مِنَ
الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٤) . وقد ذَهَبَ قَوْمٌ (٥) إِلَى أَنَّ " ثُمَّ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ بِمَعْنَى « الْوَأَوِ »
كقوله (٦).

قُلْ لِمَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

(١) انظر ص ٢٠٢ .

(٢) انظر : معانى القرآن ٢٧١/١ .

(٣) ٨٢ / طه .

(٤) ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ / البلد .

(٥) هم : الأخفش والفراء وقطرب . انظر: المساعد على تسهيل القوائد ٤٤٩/٢ والهمع ٢٣٦/٥ .

(٦) هو أبو نؤاس . انظر : ديوانه ٤٩٣ .

وانظر : الجنى الدانى ٤٠٧ والمغنى ١١٧ وشرح أبياته ٣٩/٣ والخزانه ٣٦/١١ .

هذا ، وأبو نؤاس من المؤيدين الذين لا يُسْتَشْهَدُ بِشِعْرِهِمْ عَلَى النَحْوِ .

وقد جاءت هذه الأحرف الثلاثة: « الواو » و « الفاء » ، و « ثَم » في آية واحدة لازمة لمعانيها ، قال الله تعالى: ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ . وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ . وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ ﴾ (١).

وقد جَوَزَ الأَخْفَشُ ، أَنْ تَكُونَ « ثَمَّ » (٢) زائدة في قوله تعالى: ﴿ حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحَبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمُ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنَّهُم لَمَلَجًا مِنَ اللّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا ﴾ (٣).

وأما « أو »: فَإِنَّهَا تَقَعُ فِي الكَلِمِ عَلَى أَرْبَعَةٍ أُنْحَاءٍ.

الأوَّلُ: أَنْ تَكُونَ لِلشَّكِّ كَقَوْلِكَ : جَاعَنِي زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو ، فيجوز في هذا أَنْ يَكُونَ قَد مَضَى صَدْرُ الكَلِمِ عَلَى اليَقِينِ ، ثم جئت بِـ « أَوْ » فَسَرَى الشَّكُّ مِنَ الثَّانِي إِلَى الأوَّلِ ، وهذا إِنَّمَا يَكُونُ فِي الخَبَرِ وَالاسْتِخْبَارِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صَدْرُ الكَلِمِ مَبْنِيًّا عَلَى الشَّكِّ فَيَتَنَخَّلُ (٤) مِنْ ذَلِكَ مَعْنَى أَحَدِهِمَا . وتقول: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا أَوْ خَالِدًا ، فالمعنى: أَنَّكَ ضَرَبْتَ الرَّجُلَيْنِ جَمِيعًا ، أَوْ خَالِدًا وَحْدَهُ.

الثَّانِي: [أَنْ] (٥) تَكُو لِلتَّخْيِيرِ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَذَلِكَ فِيمَا يَكُونُ الإِنْسَانُ مَمْنُوعًا مِنْهُ ، فَإِذَا خَيْرَهُ أَطَاعَهُ فِي أَحَدِهِمَا ، وَبَقِيَ الأُخْرُ عَلَى المَنْعِ

(١) ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ / الشعراء.

(٢) ليس هذا الرأي في معاني القرآن له. هذا وفي المساعد على تسهيل القوائد ٤٥١/٢ نسبة القول بزيادتها في هذه الآية إلى الأخفش والكوفيين. وانظر أيضا : الهمع ٢٣٧/٥ حيث نسب السيوطي القول بزيادتها إلى الكوفيين فقط.

(٣) ١١٨ / التوبة.

(٤) أي : يُتَخَيَّرُ ، يُقَالُ : تَنَخَّلْتُ الشَّيْءَ ، إِذَا تَخَيَّرْتَهُ.

(٥) تَمَّةٌ يَقْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

كقولك: خُدْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا ، فَتُحِلُّ لَهُ وَاحِدًا مِنْهُمَا بِغَيْرِ عَيْنِهِ ، فَإِذَا اخْتَارَ أَحَدُهُمَا بَقِيَ الْآخَرُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَنْعِ ، هَذَا فِي الْأَمْرِ ، فَأَمَّا النَّهْيُ ، فَإِذَا قُلْتَ: لَا تَأْخُذْ مِنْ مَالِي دِرْهَمًا أَوْ دِينَارًا ، فَالْنَّهْيُ يَتَنَاوَلُ الْمَنْعَ مِنْ أَخْذِ / الدَّرْهَمِ وَالدِّينَارِ ؛ لِأَنَّهُ يَتَنَاوَلُ مَنْعَ مَا أَجَازَهُ الْأَمْرُ ، وَهُوَ : أَحَدُهُمَا ، لَا ١٠٥/ب بِعَيْنِهِ ، وَبَقِيَ الْآخَرُ عَلَى الْمَنْعِ الْأَوَّلِ .

الثَّالِثُ : أَنْ يَكُونَ فِيهَا مَعْنَى الْإِبَاحَةِ ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، وَيُقَارِبُ مَعْنَى « الْوَاوِ » فِي أَحَدِ أَقْسَامِهَا ، تَقُولُ: جَالَسَ الْحَسَنَ أَوْ ابْنَ سَيِّرِينَ فَإِنْ جَالَسَ أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَيْهِمَا فَقَدْ امْتَثَلَ الْأَمْرَ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُخَيِّرْهُ أَنْ يُجَالِسَ أَيَّهُمَا شَاءَ ، إِنَّمَا أَبَاحَ لَهُ مُجَالَسَةَ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ ، وَلَوْ كَانَتْ « الْوَاوِ » مَوْضِعَهَا ، وَفَعَلَ أَحَدَهُمَا ، كَانَ مُخَالَفًا أَمْرَهُ ؛ لِأَنَّ « الْوَاوِ » لِلْجَمْعِ .

فَأَمَّا إِذَا نَهَيْتَهُ فِي هَذَا الْقِسْمِ ، فَقُلْتَ : لَا تَلْبَسْ قَمِيصًا أَوْ جُبَّةً ، فَلَيْسَ أَحَدُهُمَا ، أَوْ لِبَسَهُمَا كَانَ مُخَالَفًا لِلنَّهْيِ ، كَمَا أَنَّ إِذَا جَالَسَ أَحَدَ الرَّجُلَيْنِ ، أَوْ الرَّجُلَيْنِ مَعًا ، كَانَ طَائِعًا ، وَمَتَى وَلِيَ النَّهْيَ « أَوْ » الَّتِي لِلْإِبَاحَةِ ، اسْتَغْرَقَ الْجَمِيعَ ، كَقَوْلِكَ: لَا تَأْكُلْ خُبْزًا أَوْ لَحْمًا أَوْ سَمَكًا ؛ فَإِنَّهُ يَكُونُ مِنْهَا عَنِ الْجَمِيعِ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا تَطْعَمْ مِنْهُمْ أَثْمًا أَوْ كَفُورًا ﴾ (١) ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ طَاعَةُ أَحَدِهِمَا ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : لَا تَطْعَمُ أَحَدَ هَذَيْنِ الصَّنْفَيْنِ .

وَالْإِبَاحَةُ : تُشْبِهُ التَّخْيِيرَ مِنْ وَجْهِ أَنَّ إِذَا جَالَسَ أَحَدَهُمَا كَانَ مُطِيعًا ، وَتَفَارِقُهُ مِنْ وَجْهِ أَنَّ إِذَا جَالَسَهُمَا مَعًا كَانَ مُطِيعًا .
الرَّابِعُ : أَنْ تَكُونَ لِلْإِبْهَامِ ، إِذَا صَدَرَتْ مِنَ الْعَارِفِ بِمَا يُرِيدُ ، كَقَوْلِهِ

(١) ٢٤ / الإنسان .

تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(١) ، وقوله تعالى: ﴿كَلَّمَحِ
الْبَصْرَ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾^(٢) ؛ فهذا على سبيل الإبهام على المخاطبين ، وليس
بشك ؛ لأنه صادرٌ ممن لا يشكُّ.

وقيل : إنَّ « أَوْ » هاهنا ، بمعنى « الواو »^(٣) وكذلك في الآية التي قبلها .
ولما كانت « أَوْ » لأحد الشيئين ، أو الأشياء في جميع أقسامها ، قالوا :
زيدٌ أَوْ عمروٌ قام ، ولم يقولوا : « قاما » ؛ لأجل أنَّ المعنى : أحدهما قام . فأما قوله
تعالى : ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾^(٤) ، فإنما جاء على المعنى ،
كأنه قال : إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِذَيْنِ النَّوعَيْنِ^(٥) ، وقيل : إِنْ هَذِهِ ١/١٠٦
الجملة عارضة ، وجواب الشرط : ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدُوا﴾^(٤) .
وقالوا : إنَّ « أَوْ » تكون متصلة ، ومنقطعة .
فالمتصلة : كقوله تعالى : ﴿وَلَا تَطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾^(٦) ، قال سيبويه :

(١) ١٤٧ / الصافات .

(٢) ٧٧ / النحل .

(٣) نُسِبَ هذا القولُ إلى الأخفش والجرمي ، وقبل : هو مذهب جماعة من الكوفيين . انظر : الجنى الداني
٢٤٧ والمساعد علي تسهيل الفوائد ٤٥٩/٢ . هذا وقد ذهب إلى ذلك أيضا ابن قتيبة ، قال في تأويل
مشكل القرآن ٥٤٤ : « ... وليس هذا كما تأولوا ، وإنما هي يعني « الواو » في جميع هذه المواضع :
وأرسلناه إلى مائة ألف ويزيدون ، وما أمر الساعة إلا كلمح البصر وهو أقرب ، فكان قاب قوسين
وأذنى ... » . وليس هذا الرأي في معاني القرآن للأخفش ، والذي فيه ٤٥٢ : « .. وقال : (مائة ألف
أو يزيدون) . يقول : كانوا كذلك عندهم .

(٤) ١٣٥ / النساء .

(٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢٤٧ وتفسير القرطبي ٤١٣/٥ والبحر المحيط ٣/٣٧٠ .

(٦) ٢٤ / الإنسان .

لو قيل : أو لا تُطع منهم كفوراً ، لا نُقلَبَ المعنى^(١) ، أي : أنه كان يكون
إضراباً عن الأول ؛ فتجوز طاعته.

والمنقطعة : كقولك : أنا أخرجُ أو أقيمُ ، أضريتَ عن الخروجِ وأثبتَّ

الإقامة.

وأما « لا » فتُردُّ في العربيَّة على أنحاءٍ والتي تختصُّ بالعطفِ معناها :
تحقيقُ ما أُسندَ إلى الأولِ ، ونفيه عن الثاني ، تقول : قام زيدٌ لا عمرو ، فهي
أثبتتَ القيامَ ، وحققته لزيدٍ ، ونفته عن عمرو . ولا يظهرُ بعدها فعلٌ ، لئلا يلتبسَ
بالدعاء ، ولا تقعُ بعدَ كلامٍ منفيٍّ ؛ لفسادِ المعنى ، إلا إذا كانتَ بمعنى « غير »
كقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾^(٢) ، وقولك : زيدٌ غيرُ قائمٍ
ولا قاعدٍ ، ولا يُجيزونَ ذلكَ في الأعلامِ ، لا تقول : أنتَ غيرُ زيدٍ ولا عمرو ، ولا
يعطفُ بها على « لن » و « لم » لا تقول : لن يقومَ زيدٌ ولا يقعدُ ، ولم يقمَ زيدٌ ولا
يقعدُ.

وأما « بل » : فإنها عكسُ « لا » لأنها تُثبتُ للثاني ما تنفيه عن الأولِ
والبصريُّ^(٣) يستدركُ بها في النفي ، والإيجابِ ، تقول : ما قامَ زيدٌ بل عمرو ،
وقامَ زيدٌ بل عمرو ؛ فتحمله في الإيجابِ على المعنى ، التقديرُ : بل قامَ عمرو ،
فكأنك أردتَ الإخبارَ بقيامِ زيدٍ ، ثم تبينُ لك أنك غلطتَ ، فقلتَ : بل عمرو ،
وأما النفيُّ ، فالتقديرُ فيه - عند قومٍ^(٤) - على وجهين :

(١) انظر : الكتاب ١٨٨/٣

(٢) ٧ / فاتحة الكتاب .

(٣) انظر : ابن يعيش ١٠٥/٨ والمساعد علي تسهيل الفوائد ٤٦٣/٢ الهمع ٢٥٥/٥ .

(٤) منهم المبرد : وتابعه آخرون . انظر ما سبق من مصادر .

أحدهما: ماجاعني زيد بل ما جاعني عمرو ، فكأنك قصدت أن تثبت نفي
المجىء لزيد ، ثم استدركت فثبتت لعمرو ؛ فيكون معنى (١) ، ماجاعني زيد بل
عمرو : أن عمراً أيضاً ماجاء ، وأن الذي يراد بالإخبار عنه بنفي المجىء ، إنما
هو عمرو ، لزيد ، فيكون الاستدراك في الفعل ، وحرف النفي معاً .

والوجه الثاني: أن يكون المعنى ، ماجاعني زيد بل جاعني عمرو ؛ فيكون
نفي المجىء ثابتاً لزيد ، وإثباته ثابتاً لعمرو ؛ فيكون الاستدراك في الفعل وحده ،
وهذا هو المشهور في الكلام ، والمراد .

ولو قلت: ما قام زيد لا بل عمرو ، كان أشبه بالوجه الأول وأقرب؛ لأنه ١٠٦/ب

يكون المعنى كأنه قال: لا تستغل بهذا الإخبار الأول ، واعتمد على الثاني .
وأما « لكن » : فإنها للاستدراك ، وهي تعطف في النفي مفرداً على مفرد ،
مُثَبِّتَةً لِلثَّانِي مَانْفِي عَنِ الْأَوَّلِ ، نحو : ما قام زيد لكن عمرو ، فإن دخلت في
موجب احتجت إلى جملة بعدها ، تقول : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، ولو قلت:
قام زيد لكن عمرو ، لم يجز ، ولذلك ذهب يونس^(٢) إلى أنها غير عاطفة ؛ لدخول
الواو عليها في قولك: ما قام زيد ولكن عمرو .

وقيل : إن معناها الاستدراك ، والعطف ، فإذا دخل عليها الواو ، خلصت
للاستدراك ، وخلص العطف للواو^(٣) .

(١) في الأصل : المعنى .

(٢) انظر: كتاب سيويه ٤٥٣/١ ، وتعليق السيرافي بهامش طبعة بولاق ٢١٧/٨ .

(٣) قال الرضي في شرح الكافية ٢/٣٨٠ : « ... فالأولى - كما قال الجزولي - أنها في المفرد عاطفة
إن تجردت عن الواو ، وأما مع الواو ، فالعاطفة هي الواو ، ولكن مجرد معنى الاستدراك وفي الجنى
الداني ٥٣٣ أن ذلك مذهب الفارسي .

وقيل : إِنَّهَا مَعَ الْمَوْجِبِ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ (١) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَكِنَّ اللَّهَ يَشْهَدُ بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ ﴾ (٢) وَإِنْ شِئْتَ جَعَلْتَهَا عَاطِفَةً (٣) جُمْلَةً عَلَى جُمْلَةٍ ؛ فَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ : لَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَعَلَى الثَّانِي : أَنْتَ مُخَيَّرٌ فِي الْوَقْفِ ، وَالْوَصْلِ .

وَأَمَّا « أَم » : فَمَعْنَاهَا الْاسْتِفْهَامُ ، وَلَهَا فِي الْعَطْفِ مَوْضِعَانِ : أَحَدُهُمَا مُتَّصِلٌ ، وَالْآخَرُ مُنْفَصِلٌ .

أَمَّا الْمُنْصَلَةُ : فَهِيَ مَا اجْتَمَعَ فِيهَا ثَلَاثُ شُرَائطَ .

الأولى : أَنْ تَكُونَ مُعَادِلَةً هَمْزَةً الْاسْتِفْهَامِ ، وَمَعْنَى الْمُعَادِلَةِ : أَنْ تَسْأَلَ عَنِ اسْمَيْنِ ، أَوْ فِعْلَيْنِ ، فَتَدْخُلُ « الْهَمْزَةُ » عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، وَ « أَم » عَلَى الثَّانِي وَتَجْعَلَ الْمَعْنَى الْمُتَعَلِّقَ بِهِمَا ، مُتَوَسِّطًا بَيْنَهُمَا ، تَقُولُ : أَرِيدُ عِنْدَكَ أَمَ عَمْرُو ؟ وَأَقَامَ أَرِيدُ أَمَ قَعْدًا ؟ وَيَجُوزُ أَنْ تُقَدِّمَ الْمَعْنَى الْمُتَعَلِّقَ ، فِي الشَّعْرِ ، فَتَقُولُ أَعْنُوكَ زَيْدُ أَمَ عَمْرُو ؟ وَأَرِيدُ قَامَ أَمَ قَعْدًا ؟ فَيَتَحَصَّلُ مِنْ « الْهَمْزَةِ » وَ « أَم » مَعْنَى « أَي » .
الثانية : أَنْ يَكُونَ السَّأَلُ عَالِمًا بِوَاحِدٍ مِنَ الْمَسْئُولِ عَنْهُمْ ، لَا بِعَيْنِهِ ؛ فَرَقًّا بَيْنَهَا وَبَيْنَ « أَوْ » ، تَقُولُ : أَرِيدُ عِنْدَكَ أَمَ عَمْرُو ؟ فَأَنْتَ عَارِفٌ أَنْ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ غَيْرُ شَاكٍ ، وَإِنْ لَمْ تَعْرِفْهُ / بِعَيْنِهِ .

١/٨٠٧

الثالثة : أَنْ لَا يَكُونَ بَعْدَهَا جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ ، وَلَا فِعْلٍ وَفَاعِلٍ ، إِلَّا أَنْ

(١) انظر : البسيط لابن أبي الربيع ٣٤٨ وهامش رقم (٢) لحقق الكتاب . وانظر أيضا : الجني الداني ٥٣٦ .

(٢) ١٦٦ / النساء .

(٣) انظر : البسيط والجني الداني في الموضعين السابقين .

يكون قبلها فعلٌ ، وفاعل الثاني هو فاعل الأول ، في المعنى ، كقولك : أقام زيدٌ أمَّ قعداً؟ وأضربت زيداً أمَّ قتلتَهُ؟ فإن قلتَ : أزيدُ قائمٌ أمَّ عمروٌ منطلقٌ ، أو أقام زيدٌ أمَّ قامَ عمروٌ ، وأقام بكرٌ أمَّ قعدَ خالدٌ؟ لم تكن متصلةً.

وتقول الحسنُ أو الحسينُ أفضلُ أم ابنُ الحنفية؟ فيكون الجوابُ : أحدهما بهذا اللفظ ، ولا يجوزُ أن تقولَ : الحسنُ ولا الحسينُ ، لأنَّ المعنى : أحدهما أفضلُ أم ابنُ الحنفية؟ وذلك أنه لم يرد أن يعرف أيَّ الثلاثة أفضلُ ؛ ولا أنه اشتبهَ عليه الأفضلُ من الحسنِ وابنِ الحنفيةِ ، ولا من الحسينِ وابنِ الحنفيةِ ، إنما أرادَ : أحدُ هذينِ أفضلُ أم ابنُ الحنفية؟ فجوابه : أحدُ هذينِ.

وأما المنفصلةُ - وتسمى المنقطعةُ - : فإنها تأتي بعد الاستفهام ، وبعد

الخبرِ.

فأما الاستفهامُ : فتدخل فيه مع «الهمزة» و«هل» ، كقولك : أزيدُ عندك أمَّ عمروٍ وعندك؟ ، وهل عندك زيدٌ أم عندك عمروٌ؟ كأنه استفهم أولاً عن زيدٍ ثمَّ بدَّله [العدول] (١) عن ذلك الاستفهامِ ، فاستفهم عن عمروٍ ، فهى فى تقدير «بل» و«الهمزة» ، أما «بل» فلأجل الإضرابِ عن الأولِ ، وأما «الهمزة» فلأجل الاستفهامِ : فتتضمن معناهماً. ولا تأتى إلا بعد كلام تامٍ ؛ لأنك قد أضربت عن الأولِ ، ولا يضرب عنه إلا بعد تمامه. ولا بد لها أن تتقدم على جملة؛ ليتصدر عليها الاستفهامُ. ولا تُقدَّر بـ «بل» وحدها ؛ لأنَّ ما بعد «بل» متحققٌ ، وما بعد «أم» مشكوكٌ فيه ، فإذا قلتَ : أزيدُ عندك أمَّ عمروٍ؟ تقديره : بلَّ أعندك عمروٌ؟ ومما يوضح ذلك : أنك - فى هذه المسألة - لم تكن مستفهماً أن يعين لك واحدٌ

(١) تَمَّةٌ يقتضيا السياقُ.

من هذين ، وإنما تكونُ مُستفهماً عن واحدٍ بعينه ، بعدَ عدوكَ عن آخرِ تقدّمِ
 نكره ، كأنك قلتَ : أعندك زيدٌ؟ ظاناً أنه عنده ؛ ليقف بك علي الحقيقة ؛ فيقول:
 لا أو : نعم / ، ثم بدالك وصيرتَ تظنُّ أن الذي عنده هو « عمرو » فأردتَ أن
 تترك الاستفهام عن « زيد » إلى الاستفهام عن « عمرو » ، فقلت : أم عندك عمرو؟
 فذكرتَ لكل واحدٍ منهما خبره ، وكررتَ « عندك » ، ولم تقتصرِ على مرةٍ واحدةٍ
 كما فعلتَ في المتصلة ؛ للإضراب - في هذه - عن الأول ؛ فتصيرُ مسألتين ،
 فاحتجتَ إلى خبرين .

وتقع هذه المنقطعة مع الهمزة ، إذا اختلف الخبران ، نحو : أزيد في
 الدار أم عمرو في السوق؟ وأقام زيدٌ أم يقعد؟ تقديره : بل أعمرو في السوق؟
 وبل أهو يقعد؟ .

وأما مجيئها بعد الخبر ، فنحو قولهم : إنها لإبلٌ أم شاء ، تقديره : بل
 أهي شاء ، كأنه رأى أشخاصاً ، فسبَق إلى وهمه أنها إبلٌ ، ثم شكَّ فقال : أم
 شاء ، فأضربَ عن الأولِ المخبرِ عنه ، واستأنفَ السؤالَ عن الثاني ، فصار كأنه
 قال : بل أهي شاء ؛ لأنَّ قوله : إنها لإبلٌ ، إخبارٌ ، ثم جاء بعده بالاستفهام حين
 اعترضه الشكُّ ؛ فهي مقدرةٌ بـ « بل » و الهمزة ، كالأولِ ، ومثله في التنزيل:
 ﴿الم تنزيلُ الكتابِ لا ريبَ فيه من ربِّ العالمين . أم يقولون افتراه﴾ (١) وقوله
 تعالى : ﴿ أفلا تبصرون أم أنا خيرٌ من هذا﴾ (٢) التقدير : بل أيقولون افتراه
 وليست « أم » كالهمزة علي الإطلاق ؛ لأنك إذا قلتَ : إنها لإبلٌ أهي شاء ، لم تكن قد
 عطفتَ الجملةَ الثانيةَ علي الأولى ، وإذا قلتَ : بل أهي شاء ، كنتَ عاطفاً .

(١) ٣ ، ٢ ، ١ / السجدة .

(٢) ٥١ ، ٥٢ / الزخرف .

وَأَمَّا « إِمَّا » فَإِنَّهَا تُنَزَّلُ مَنْزِلَةً «أَوْ» فِي أَقْسَامِهَا الْأَرْبَعَةِ : وَتُفَارِقُهَا فِي :
 أَنَّ الشُّكَّ يَسْرِي فِي «أَوْ» مِنْ آخِرِ الْكَلَامِ إِلَى أَوَّلِهِ ، وَ«إِمَّا» تَبْتَدِي بِهَا
 شَاكًا ، تَقُولُ : جَاعَنِي إِمَّا زَيْدٌ وَإِمَّا عَمْرُو ، وَ : اضْرِبْ إِمَّا زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا ،
 وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ (١) ، وَقَوْلُهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ : ﴿ فَإِمَّا
 مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ (٢) . وَسَيَبِيهِ (٣) يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ « إِنْ » وَ « مَا » وَ
 غَيْرِهِ (٤) يَزْعَمُ أَنَّهَا مُرْتَجَلَةٌ ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِيهَا .

فَذَهَبَ / الرَّجَّاحُ (٥) وَالْفَارِسِيُّ (٦) وَغَيْرُهُمَا (٧) إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفٌ ١٠٨/أ
 عَطْفٌ ؛ لِدُخُولِ وَاوِ الْعَطْفِ عَلَيْهَا ، وَلِلْإِبْتِدَاءِ بِهَا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ ، مِنْ غَيْرِ
 مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ . وَقَالَ قَوْمٌ (٨) : إِنَّ الثَّانِيَةَ حَرْفٌ عَطْفٌ ، دُونَ الْأُولَى ، وَقَالَ
 آخَرُونَ (٩) : إِنَّ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ حَرْفًا عَطْفٌ .

(١) ٣ / الإنسان .

(٢) ٤ / محمد ، صلى الله عليه وسلم .

(٣) انظر : الكتاب ٣ / ٣٣١ - ٣٣٢ .

(٤) انظر : الرضوي علي الكافية ٢ / ٣٧٢ والجني الداني ٤٩٠ والهمع ٥ / ٢٥٥ .

(٥) لم أعتز على هذا الرأي للزجاج فيما تيسر لي من كتب النحو المتداولة .

(٦) انظر : الإيضاح العضدي ١ / ٢٨٩ والمسائل البغداديات ٣١٨ والشعر ٧ - ٨ .

(٧) تُسبب ذلك أيضا إلي يونس وابن كيسان . انظر : الجني الداني ٤٨٧ .

(٨) منهم الصيمري ، قال في التبصرة ١٣٩ : « ... والعاطفة هي الثانية منهما فأما الأولى فلإيدان
 بالمعنى الذي يبنى عليه الكلام من الشك وغية .

(٩) كذا ، والذي في المصادر المعتمدة : أنه لاخلاف في أن « إِمَّا » الأولى ليست عاطفة ، والخلاف في إِمَّا

الثانية انظر : البسيط لابن أبي الربيع ٣٣١ والجني الداني ٤٨٨ والمغني ٥٩ - ٦٠ .

هذا ، وفي الرضوي علي الكافية ٤ / ٤٠٣ (تحقيق د / يوسف عمر) ان ابن الحاجب جوز أن « إِمَّا »

الأولى والثانية معاً حرفاً عطف ، ونقله أيضا الرضوي عن الأندلسي .

وَأَمَّا « حَتَّى » : فَقَدْ ذُكِرَتْ مَعَ حُرُوفِ الْجَرِّ وَاسْتَقْصِي مَا يَتَّعَلَقُ بِالْعَطْفِ
مِنْ أَقْسَامِهَا (١).

الفرع الثالث: في أحكام تتعلق بالعطف.

الحكم الأول: حروف العطف تجتمع في إدخال الثاني في إعراب الأول ،
لفظاً أو موضعاً ، والمعمول بعدها مختلف فيه .

فبعضهم يجعل العامل فيه الفعل الأول (٢) : يتوسط الحرف ، ويستدل
بإجماعهم على جواز: جاعني زيد وعمرو الظريفان .

وبعضهم يجعل العامل الحرف (٣) ، ولو كان كذلك لما اختلف عمله ، وأنت
ترى ما بعده يتبع ما قبله ، رفعا ونصبا وجرأ .

ومنهم من قال: العامل فعل مقدر (٤) ، غير الأول .

الحكم الثاني: بعض هذه الحروف يدخل الثاني في حكم الأول ، لفظاً
ومعنى ، وهو : « الواو » ، والفاء » و « ثم » و « حتى » مطلقاً و « أو » و « إما » و « أم »
في بعض أقسامها .

(١) انظر : ص ٢٥٥ .

(٢) نُسب ذلك إلي سيبويه وجماعة من المحققين . انظر : ابن يعيش ٧٥/٣ .

(٣) هو أبو علي الفارسي ، كما ذكر ابن يعيش في الموضوع السابق .

(٤) في الموضوع السابق أيضا قال ابن يعيش : « ... وقال آخرون : العامل في المعطوف : المحذوف ،
فإذا قلت : ضربت زيدا وعمرا ، فالمراد : وضربت عمرا ، فحذفت الثانية ؛ لدلالة الأولى عليه ، وبقي
عمله في « عمرا » على ما كان ... »

وبعضها يُدخِلُ الأوَّلُ في حُكْمِ الثَّانِي ، لَفْظًا ، لا مَعْنَى ، وهي : « لا » و « بَلْ » و « لَكِنْ » .

وليس فيها ما يُدخِلُ الثَّانِي في حُكْمِ الأوَّلِ ، مَعْنَى ، لا لَفْظًا .

الحُكْمُ الثَّالِثُ : ما بَعْدَ هَذِهِ الحُرُوفِ ، لا يَتَقَدَّمُ على ما قَبْلَها ، وما جَاءَ مِنْ ذلك ، فَإِنَّمَا جَاءَ مع « الواو » في الشَّعْر ، في الرَّفْعِ والنَّصْبِ ، دونَ الجَرِّ ، قال الشَّاعِرُ^(١) في الرَّفْعِ :

أَلَا يَأْنِخُلَةُ مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

وقال في النَّصْبِ^(٢) :

جَمَعْتَ وَيَخْلَا غَيْبَةً وَنَمِيمَةً . ثَلَاثَ خِلَالٍ أَسْتَعْنَاهَا بِمُرْعَوِي

الحُكْمُ الرَّابِعُ : لا يَدْخُلُ بَعْضُ هَذِهِ الحُرُوفِ على بَعْضٍ ، فَإِن وَجَدْتَ ذلك ١٠٨/ب

في كلامهم ، فقد أُخْرِجَ أَحَدُهُمَا مِنْ بابِ العَطْفِ ، كَقَوْلِكَ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو ، « الواو » عَاطِفَةٌ و « لا » توكِيدٌ للنَّفْيِ ، وكَقَوْلِكَ : وَاللَّهِ لَأَفْعَلْتُ ثُمَّ وَاللَّهِ لَأَفْعَلْتُ ، « ثُمَّ » عَاطِفَةٌ و « الواو » قَسَمٌ ، وتَقُولُ : جاعِنِي زَيْدٌ وَلَكِنْ عَمْرُو لَمْ يَجِيئْ ، فَ « الواو » هي العَاطِفَةُ ، و « لَكِنْ » للاستِندِراكِ ، و « عَمْرُو » رَفَعٌ بالابتداءِ ، وتَقُولُ : اضْرِبْ إِمًّا

(١) هو الأحمص. انظر : حواشي ديوانه ١٩٠ - ١٩١ .

وانظر : الأصول ٣٢٦/١ ، ٢٢٦/٢ والخصائص ٢٨٦/٢ والهمع ٣٩/٣ ، ٢٤٠ ، ٢٢٨/٥ ، ٢٧٥ .

المعنى ٣٥٧ ، ٦٥٩ وشرح أبياته ١٠٢/٦ والخزانة ٣٩٩/١ و ١٩٢/٢ و ١٣١/٣ .

ذات عِرْقٍ : موضع بالحجاز .

(٢) هو يزيد بن الحكم .

وانظر : الخصائص ٢٨٢/٢ والتصريح ٢٤٤/١ و ١٣٧/٢ والهمع ٢٤٠/٣ والخزانة ١٣٠/٣ .

زَيْدًا وَإِمَّا عَمْرًا ، ف «إِمَّا» هِيَ الْعَاطِفَةُ ، و «الواو» دَخَلَتْ : لِتُوْذِنَ أَنَّ «إِمَّا»
الثَّانِيَةَ هِيَ الْأُولَى ، وَلَا تَكُونُ عَاطِفَةً : لِأَنَّ مَعْنَاهَا الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ ، و «إِمَّا»
لأَحَدِهِمَا .

الحكمُ الخَامِسُ: لَا يُفْرَقُ بَيْنَ حَرْفِ الْعَطْفِ وَبَيْنَ الْمَعْطُوفِ بِهِ ، بِشَيْءٍ مِمَّا
يَعْتَرِضُ بَيْنَ الْعَامِلِ وَالْمَعْمُولِ فِيهِ ، كَالْإِيْمَانِ ، وَالشُّكُوكِ ، وَالشَّرْوَطِ إِلَّا «ثُمَّ» ،
و«لَا» ، و«أَوْ» ؛ لِأَنَّهَا تَنْفَصِلُ ، وَتَقُومُ بِأَنْفُسِهَا ، وَيَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا ، نَقُولُ:
قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ - وَاللَّهِ - عَمْرُو ، وَقَامَ زَيْدٌ أَوْ - وَاللَّهِ - عَمْرُو ، وَخَرَجَ بَكْرٌ
ثُمَّ - أَظُنُّ - خَالِدٌ .

وَيَقْبَحُ أَنْ يَلِيَ «لَا» الْفِعْلُ الْمَاضِي ، فِي الْعَطْفِ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَامَ لَا قَعَدَ .
الحكمُ السَّادِسُ: هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ تَدْخُلُ عَلَيَّ : «الواو» و «الفاء» و «ثُمَّ»
فَيَجْتَمِعُ الْاسْتِفْهَامُ وَالْعَطْفُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا ﴾^(١) . وَقَوْلِهِ
تَعَالَى: ﴿ أَفَأَنْتَ تَسْمِعُ الصَّمَّ أَوْ تَهْدِي الْعُمْى ﴾^(٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ أَأَنْتُمْ إِذَا مَا
وَقَعَ أَمْنْتُمْ بِهِ ﴾^(٣) ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ تَدْخُلُ فِي الْإِيجَابِ ، فِي قَوْلِهِ^(٤):

أَطْرِبًا وَأَنْتَ قَنْسَرِيٌّ

(١) /١٠٠ البقرة.

(٢) / ٤٠ الزخرف.

(٣) /٥١ يونس.

(٤) هو العجاج. انظر: ديوانه ٣١٠ ، وبعد هذا البيت :

والدهرُ بِالْإِنْسَانِ نَوَارِيٌّ

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ ٣٣٨/١ وَ ١٧٦/٣ . وَانظُرْ أَيْضًا: التَّبَصُّرَةُ ٤٧٣ وَالْمَخْصَصُ ٤٥/١ وَابْنُ

بَعِيثِ ١٢٢/١ وَالْمَغْنِي ١٨ وَشَرَحَ أَيْبَاتِهِ ٥٤/١ وَ ٢٧١/٥ وَالْهَمْعُ ١٢٢/٣ وَالْخَزَانَةُ ٢٧٤/١١

وَاللِّسَانُ (قَنْسَر) الطَّرِبُ: خَفَةُ الشُّوقِ. الْقَنْسَرِيُّ: الْكَبِيرُ الْمُسِنَّةُ.

ولم يُسْتَقْبَحَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْحُرُوفُ بَعْدَهَا .

وتدخلُ ثلاثُها علي « هل » ، كقوله تعالى: ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (١) ،
وكقولك: هل يقومُ زيدٌ وهل يقومُ عمروٌ ثم هل يقومُ بكرٌ؟

الحكم السَّابِعُ: كثيراً ما تشْتَبِه «أو» و«أم» في الكلام ؛ فاحتاجا إلى
الفرق .

والفرقُ بينهما : أنَّكَ إِذَا قُلْتَ : أَرَيْدُ عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو؟ لَا تَعْلَمُ كَوْنَ أَحَدِهِمَا
عِنْدَهُ ؛ فَأَنْتَ تَسْأَلُ عَنْهُ ، وَإِذَا قُلْتَ : / أَرَيْدُ عِنْدَكَ أُمَّ عَمْرُو؟ فَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ ١٠٩/أ
أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ ، لَكِنَّكَ تَجْهَلُ عَيْنَهُ (٢) ؛ فَأَنْتَ تُطَالِبُهُ بِالتَّعْيِينِ ، وَإِذَا قُلْتَ : أَرَيْدُ
عِنْدَكَ أَوْ عَمْرُو؟ فَمَعْنَاهُ : أأَحَدُهُمَا عِنْدَكَ؟ فَيَكُونُ الْجَوَابُ: « لَا » (٣) أَوْ « نَعَمْ » ،
وَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : أَرَيْدُ عِنْدَكَ أُمَّ عَمْرُو؟ فَلَا يَكُونُ الْجَوَابُ بِـ « لَا » أَوْ « نَعَمْ » إِنَّمَا
يَكُونُ: « زَيْدًا » (٣) أَوْ « عَمْرًا » ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ السُّؤَالِ : أَيُّهُمَا عِنْدَكَ؟ وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا
سَأَلَ بِـ « أَوْ » عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا لَا بِعَيْنِهِ ، وَبِـ « أُمَّ » عَنْ عَيْنِ أَحَدِهِمَا ؛ فَيَقْتَرِ إِلَى
أَنْ يَكُونَ عَالِمًا أَنَّ أَحَدَهُمَا عِنْدَهُ لَا بِعَيْنِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَالِمًا ، وَسَأَلَ بِـ « أُمَّ »
كَانَ مُخْطِئًا فِي سَوْأَلِهِ ، وَيَكُونُ الْجَوَابُ : لَيْسَ عِنْدِي زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو ؛ فَـ « أَوْ » إِذَا:
اسْتَبْتَبَاتُ ، وَ« أُمَّ » : إِثْبَاتُ ، وَاسْتَبْتَبَاتُ ، وَ« أَوْ » تُثَبِتُ أَحَدَ الشَّيْئَيْنِ ، أَوِ الْأَشْيَاءِ
مُبْهَمًا ، وَ« أُمَّ » تَقْتَضِي إِضْحَاحَ ذَلِكَ الْمُبْهَمِ .

(١) ٩١/المائدة.

(٢) انظر : الأصول ٢/٢١٣ .

(٣) انظر : الأصول ٢/٢١٤ .

فإن كان في الكلام « أفعل » لم يكن بعدها إلا « أم » دون « أو » كقولك :
أزيدٌ أفضلٌ أم عمرٌ؟ وكذلك إذا كان ما لا يحسن السكوت على ما يعطف عليه ،
نحو قولك ، ما أبالي أضربت زيداً أم عمراً ، وسواءً على أقمت أم قعدت .

فإن استغرق الاسم المستفهم به معنى « أي » وعطفت عليه اسماً ، اختص
بـ « أو » دون « أم » ؛ كقولك : من يقوم أو يقعد؟ وأي الناس يقوم أو يقعد؟ وأما
مثل قوله تعالى: ﴿ أَهْمَ خَيْرٌ أَمْ قَوْمٌ تَبِعَ ﴾ (٢) و ﴿ أَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ
بُنَاهَا ﴾ (٣) فجار مجرى التوقيف والتوبيخ ، لا على سبيل الاستفهام ، ومخرجه
من الناس: أن يكون استفهاماً ، ويكون توبيخاً ، قال سيبويه: إذا كان بعد
«سواء» ألف الاستفهام ، فلا بد من «أم» ، اسمين كانا أو فعلين ، تقول: سواءً
على أزيد في الدار أم عمرٌ ، وسواءً على أقمت أم قعدت ، فإذا كان بعدها
فعلان بغير ألف الاستفهام ، عطفت الثاني بـ « أو » تقول: سواءً على قمت أو
قعدت ، وإن كان اسمين بلا ألف ، عطفت الثاني بـ «الواو» / تقول: سواءً على ١٠٩/ب
زيدٌ وعمرو ، وإن كان بعدها مصدران ، كان الثاني بـ « الواو » وبـ « أو » ؛ حملاً
عليهما (٣) .

(١) ٣٧ / النحان .

(٢) ٢٧ / التازعات .

(٣) انظر: الكتاب ٣ / ١٧٠ حيث يوجد كلام سيبويه قريب مما ذكره ابن الأثير وإن لم يكن كلام سيبويه
يطابق نص ما نسبته ابن الأثير إليه .

ومما تجدر الإشارة إليه هاهنا أن السيوطي قال في الهمع ٥ / ٢٥١ : « ... وفي البدع: قال سيبويه:
إذا كان بعد «سواء» همزة الاستفهام فلا بد من « أم » ... الخ ما ذكر ابن الأثير هنا بحروفه إلى قوله:
حملاً عليهما .

وتقول: ما أَدْرِي أَقَامَ أَوْ قَعَدَ؟ إِذَا لَمْ يَطَّلِ الْقِيَامُ ، وَكَانَ - لِسُرْعَتِهِ - كَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ ، كَمَا تَقُولُ : تَكَلَّمْتَ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ ؛ إِمَّا لِقَلَّةِ كَلَامِهِ ، أَوْ لِتَرْكِ الْإِعْتِدَادِ بِهِ ، أَوْ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ بِهِ الْمَرَادَ ، وَلَيْسَ لـ « أَم » هَاهُنَا مَجَالٌ ؛ لِأَنَّهُ مَعَ « أَوْ » يَكُونُ قَدْ عَلِمَ مِنْهُ قِيَامًا ، وَمَعَ « أَم » اسْتَوَى جَهْلُهُ فِي الْقِيَامِ وَالْقَعْدِ . وَإِذَا تَصَدَّرَ الْكَلَامُ « هَلْ » صَلَحَتْ « أَم » و « أَوْ » ، قَالَ سَيَبَوِيه: لَوْ قُلْتَ: هَلْ تَضْرِبُ أَوْ تَقْتُلُ؟ أَوْ هَلْ تَضْرِبُ أَم تَقْتُلُ؟ لَكَانَ وَاحِدًا^(١) .

الحكم الثامن: العطف على ضربين: عطف مفرد على مفرد ، وعطف جملة على جملة ، فالمفرد : نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَقَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ . والجملة: نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْرُو جَالِسٌ ، وَقَامَ زَيْدٌ وَقَعَدَ بَكْرٌ ، فَتَجْمَعُ - فِي الْمَفْرَدِ - بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فِي الْقِيَامِ ، وَفِي إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الْمَذْكُورِ مَعَهُمَا ، وَتَجْمَعُ فِي الْجُمْلَةِ - بَيْنَ مَضْمُونِي الْجُمْلَتَيْنِ ، فِي الْحَصُولِ .

وتقول: زَيْدٌ رَاغِبٌ فِيكَ وَعَمْرُو ، تَعْطِفُ «عَمْرًا» عَلَى الْجُمْلَةِ ، فَإِنَّ عَطْفَتَهُ عَلَى «زَيْدٍ» لَمْ يَكُنْ بُدًّا مِنْ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ وَعَمْرُو رَاغِبَانِ فِيكَ ، فَإِنَّ عَطْفَتَهُ عَلَى الْمَضْمُورِ فِي «رَاغِبٍ» قُلْتَ: زَيْدٌ [رَاغِبٌ]^(٢) هُوَ وَعَمْرُو فِيكَ ، وَيَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ «هُوَ» ، فَإِنَّ عَطْفَتَ عَلَى الْجُمْلَةِ ، لَمْ يَجْزُ أَنْ تَقُولَ: زَيْدٌ رَاغِبٌ وَعَمْرُو فِيكَ ؛ لِأَنَّ «فِيكَ» مُتَعَلِّقَةٌ بِـ «رَاغِبٍ» فَلَا يُفْصَلُ بَيْنَهُمَا .

وتقول: زَيْدٌ وَعَمْرُو قَامَا ، وَقَامَ ، بِالتَّثْنِيَةِ وَالْإِفْرَادِ ، وَكَذَلِكَ مَعَ «الْفَاءِ» وَ«تَمْ» وَلَا يُجْبِزُونَ مَعَ «أَوْ» وَ«لَا» وَ«بَلْ» إِلَّا الْإِفْرَادَ .

(١) فِي سَيَبَوِيهِ ١٧٥/٣ : « ... وَتَقُولُ: هَلْ عِنْدَكَ شَعِيرٌ أَوْ بُرٌّ؟ وَهَلْ تَأْتِينَا أَوْ تَحْدِثُنَا؟ ... وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ:

هَلْ تَأْتِينِي أَمْ تُحْدِثُنِي؟ وَهَلْ عِنْدَكَ بُرٌّ أَمْ شَعِيرٌ؟ ... »

(٢) تَمَّةٌ يَلْتَمُّ بِهَا الْكَلَامُ .

وتقول: ضربتُ زيداً أو عمرو ، بالرفع ، تريدُ : وعمرو وكذلك ، وهذا يجوزُ ، إذا علم المحذوفُ.

الحكمُ التاسعُ: لا يخلو المعطوفُ والمعطوفُ عليه: أن يكونا اسمين ، أو فعلين ، أو يكون أحدهما اسماً ، والآخرُ فعلاً ، وإذا كان اسمين فلا يخلو: أن يكونا ظاهرين ، أو مضمَرين ، أو يكون أحدهما مظهرًا ، والآخرُ مضمراً ، ولا يخلو المضمَرُ: أن يكون متصلاً / أو منفصلاً ، ولا يخلو المتَّصلُ والمنفصلُ: أن يكونا مرفوعين ، أو منصوبين ، والمجرورُ لا يكون إلا متصلاً ، وإذا كانا فعلين فلا يخلو: أن يكونا متفقين في الزمان ، أو مختلفين ، فكلُّ هذه الأقسام يجوزُ عطفُ بعضها على بعضٍ ، إلا ما استثنَيْته لك - من منع ، أو لزوم شرطٍ ، وهي أنواع .

الأولُ: إذا كان أحدهما اسماً ، والآخرُ فعلاً ، لا يجوزُ العطفُ ، لاتقول: زيدٌ قائمٌ وقعدٌ ، ولا قعدَ زيدٌ وقائمٌ.

الثاني: المظهرُ على المظهرِ ، لا يجوزُ عطفُه ، إلا إذا اتَّفقا في الحالِ ، تقول: ماتَ زيدٌ وعمروُ ؛ لأنَّ الموتَ يصحُّ منهما ، ولا تقول: ماتَ زيدٌ والشمسُ ؛ لأنَّ الشمسَ لا يصحُّ موتُها ، وهذا الاتِّفاقُ مشروطٌ في كلِّ ما جازَ عطفُه من أقسامِ الأسماءِ.

الثالثُ : الضميرُ المرفوعُ المتَّصلُ ، لا يجوزُ العطفُ عليه حتى يؤكد ، تقول: قُم أنتَ وزيدٌ ، ومثله قوله تعالى : ﴿ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ (١)

(١) ٣٥ / البقرة و١٩ / الأعراف.

وقوله : ﴿ إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ ﴾^(١) ، وقد جاء في الشعر غير مؤكّد ، قال (٢) :

قَلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزَهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلًا
وقد أُجْرُوا طُولَ الْكَلَامِ مُجْرَى التَّكْيِيدِ ؛ فَأَجَازُوا الْعَطْفَ بِلَا تَكْيِيدٍ ، كَقَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِي لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي ﴾^(٣) . فَإِنَّ عَوَّضْتَ مِنَ التَّكْيِيدِ شَيْئًا
بَيْنَ الْمَعْطُوفِ ، وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ؛ نَحْوِ : مَا قُمْتُ وَلَا زَيْدٌ ، وَقَعَدْتُ الْيَوْمَ وَزَيْدٌ ،
حَسَنٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا ﴾^(٤) ، فَإِنَّ
عَطْفَتْ هَذَا الضَّمِيرَ عَلَى غَيْرِهِ ، لَمْ يَجُزْ ، إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ ؛ نَحْوِ : قَامَ زَيْدٌ
وَقُمْتُ وَ « زَيْدٌ » فِي : « قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ » مَعْطُوفٌ عَلَى « التَّاءِ » لِأَعْلَى « أَنَا » الْمُؤَكَّدَةُ ؛
لَأَنَّكَ لَوْ اطَّرَحْتَهُ وَأَكْتَتَهُ ، كَانَ كَالِدَغَامِ^(٥) الْمَلْحَقِ .

(١) ٢٧ / الأعراف .

(٢) هو: عمرُ ابنُ أبي ربيعة . انظر: ملحقات ديوانه ٢٧٩/٢ والبيتُ من شواهد سيبويه ٣٧٩/٢ . وانظر

أيضاً: الخصائص ٢٨٦/٢ والإنصاف ٤٧٥ ، ٤٧٧ وابن يعين ٣/٧٤ ، ٧٦ .

زَهْرٌ: جمع زَهْرَاءِ ، أَي : بَيْضَاءٌ مُشْرِقَةٌ . تَهَادَى ، أَصْلُهُ تَهَادَى - بَتَاعِينَ - أَي : تَمَشَى مَشْيًا هَادِيًا
سَاكِنًا . النِعَاجُ : بَقَرُ الْوَحْشِ شَبَّهَ النِّسَاءَ بِهَا فِي سَعَةِ عَيُونِهَا وَسُكُونِ مَشْيِهَا . تَعَسَّفَنَ : سَرِنَ بِغَيْرِ
هُدَايَةٍ وَلَا تَوَخُّي صَوَابٍ ، وَإِذَا مَشَتْ فِي الرَّمْلِ كَانَ أَدْعَى لِسُكُونِ مَشْيِهَا ، لَصُعُوبَةِ السَّيْرِ فِي الرَّمْلِ .
الملا : الفلاة الواسعة .

(٣) ٢٠ / آل عمران . وقد قرأ بإثبات الياء في « اتبعني » في الوصل نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ، وحذفها

الباقون ، وأثبتها في الوصل والوقف يعقوب ، ورويت لقنبل عن ابن شنبوذ : انظر : البحر المحيط
٤١٢/٢ والنشر ٢٤٧/٢ .

(٤) ١٤٨ / الأنعام .

(٥) في أن بينهما تنافياً؛ فالحذف يُنافي التوكيد على رأي ، والإدغام يُنافي الإلحاق ؛ لأنَّ فكَّ الإدغام من

أمارات الإلحاق البارزة ، وانظر : المغنى في تصريف الأفعال للمرحوم الشيخ عُضَيْمَةَ ص ٢٧
(الإلحاق) .

الرَّابِعُ: الضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ الْمَتَّصِلُ ، يَحْسُنُ الْعَطْفُ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَأْكِيدٍ ، تَقُولُ:
رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ ﴾ (١) ،
وَلَا يُعْطَفُ هُوَ عَلَى غَيْرِهِ/ إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ؛ نَحْوُ: رَأَيْتُ زَيْدًا وَرَأَيْتُكَ ، وَ: ١١٠/ب
رَأَيْتُكَ وَرَأَيْتُهُ.

الخَامِسُ: الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ لَا يُعْطَفُ، وَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ ، إِلَّا بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ ؛ نَحْوُ:
مَرَرْتُ بِكَ وَبِزَيْدٍ ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَبِكَ ، وَمَرَرْتُ بِكَ وَبِهِ ، وَلَا يَجُوزُ : مَرَرْتُ
بِكَ وَزَيْدٍ ، وَقَدْ جَاءَ، قَالَ الشَّاعِرُ (٢):

وَقَدْ رَامَ آفَاقَ السَّمَاءِ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ مَصْعَدًا فِيهَا وَلَا الْأَرْضِ مَقْعَدًا

وَقِيلَ فِي تَوْجِيهِ قِرَاءَةِ حَمْزَةِ ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ
وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٣) بِالْجَرِّ (٤): إِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى الْمَضْمَرِ فِي «بِهِ» أَيُّ: بِهِ وَبِالْأَرْحَامِ ،
وَلَيْسَ بِالْقَوِيِّ (٥). وَقَدْ أَجَازَ الْجَرْمِيُّ (٦) فِي الْعَطْفِ عَلَى الْمَجْرُورِ الْمَوْكَّدِ ، نَحْوُ:
مَرَرْتُ بِهِ نَفْسِهِ وَزَيْدٍ.

(١) ٣٥/ إبراهيم.

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ.

وَانظُرْ: ضُرَائِرُ الشُّعْرِ ١٤٨ وَتَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ ٥/٥، وَالْبَيْتُ غَيْرُ مَنْسُوبٍ فِيهِمَا.

(٣) ٨/ النساء.

(٤) انظُرْ: السَّبْعَةُ ٢٢٦ وَالتَّسْوِيرُ ٩٣ وَإِبْرَازُ الْمَعَانِي ٢٨٣-٢٨٤ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٥٧/٢-١٥٨ وَالنَّشْرُ

٢٤٧/٢ وَالإِتْحَافُ ٢٢٠.

(٥) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ١٤٧/٢: « وَمَنْ ادَّعَى اللَّحْنَ فِيهَا أَوْ الْغَلَطَ عَلَى حَمْزَةِ فَقَدْ كَذَبَ، وَقَدْ

وَدَّ مِنْ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِ الْعَرَبِ كَثِيرٌ... ».

(٦) انظُرْ: الِهْمَعُ ٢٦٩/٥.

السادس : الفعل إذا لم يصح قيامه بكل واحد من المعطوف والمعطوف عليه ، لم يصح عطفه ، لا تقول: تخاصم زيد وتخاصم عمرو ، كما تقول: قام زيد وقعد عمرو. فإن اتحد الفعل للثنتين ، واختلفت الفاعلان ، صح حذف أحدهما ؛ اجتزاءً عنه بالآخر ، تقول في : قام زيد وقام عمرو : قام زيد وعمرو ؛ فإن اختلفا في المعنى ، ولم يصح لكل واحد منهما علي الانفرد ، لم يجز ، مثل: مات زيد والشمس ، فإن تقاربا في المعنى جاز ، كقول الشاعر^(١):

يأليت زوجك قد غداً متقلداً سيفاً ورماً

السابع : إذا اختلفت الفعلان في الزمان ، لم يجز عطف أحدهما على الآخر ؛ لا تقول: قام زيد ويقعد بولا يقعد زيد وقام ؛ لتباين وجودهما ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِنِّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾^(٢) فالجملة في موضع الحال^(٣) ، وكذلك قوله : ﴿ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَالُونَ ﴾^(٤) ، ومنهم من يجعلها جملة معترضة ، لا موضع لها من الإعراب.

(١) سبق الاستشهاد به في ص ١٧٨ .

(٢) ٢٥ / الحج .

(٣) في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢/٣٩٦ : « فإن قيل: كيف يعطف مستقبل على ماضٍ؟ فقيه ثلاثة أوجه، منها أن يكون عطفاً جملةً، ومنها أن يكون في موضع الحال، كما تقول: كلمتُ زيداً وهو جالسٌ، وقال أبو إسحاق: هو معطوف على المعنى ؛ لأن المعنى: إن الكافرين والصادقين عن المسجد الحرام.» وانظر أيضاً: مشكل إعراب القرآن ٢/٩٤ - ٩٥ .

(٤) ١١١ / الشعراء . وانظر : التبيان للعكبري ٢/٩١ . والبحر الحيط ٧/٣١ .

الثامنُ : لا يجوزُ عطفُ الاسمِ على الفعلِ ، ولا الفعلُ على الاسمِ ، فأما قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْمُسِدِّ قَيْنَ وَالْمُسِدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ﴾ (١) ، فإنما عطفُ «أَقْرَضُوا» على معنى صَلَّتِي اسْمِي (٢) «إِنَّ» ، أو أنها حالٌ مقدَّرةٌ معها «قَدْ» كقوله تعالى : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا ﴾ (٣) ، ١/١١١ ، أَي : وَقَدْ كُنْتُمْ (٤) .

الحكم العاشرُ : في العطفِ على الموضعِ .

العطفُ على ضربينِ ، عطفُ على اللفظِ ، وعطفُ على الموضعِ .
فالعطفُ على اللفظِ : يتبعُ المعطوفُ عليه في إعرابه ، كما سبق .
وأما العطفُ على الموضعِ : فإنَّ تعطفه على ما يستحقُّه من الإعرابِ .
والفرقُ بينهما : أنَّ المعطوفَ على اللفظِ يَعْمَلُ فيه وفيما عطفَ عليه عاملٌ واحدٌ .

والمعطوفُ على الموضعِ يَعْمَلُ فيه عاملانِ ، بتكريرِ العاملِ في الثاني ، إذ لم يظهر عمَلُهُ في الأولِ ، ويصيرُ كأنَّها جملةٌ معطوفةٌ على جملةٍ ، قاله ابن السراج (٥) .

والأشياءُ التي لها موضعٌ من الإعرابِ قسمانِ : أحدهما مفردٌ ، والآخرُ جملةٌ .

(١) ١٨ / الحديد .

(٢) انظر : الأصول ٣١١/٢ والتبصرة ٥٢٤ .

(٣) ٢٨ / البقرة .

(٤) انظر : إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ١٥٦/١ .

(٥) الأصول ٦٥ / ٢ .

أما المفردُ : فنحو الأسماءِ المبنية ، مثلُ : " هذا " ، تقولُ : هذا أخوك ،
فموضِعُهُ رُفْعٌ بالابتداء ، و : إنَّ هذا أخوك ، فموضِعُهُ نَصْبٌ بـ " إنَّ " ، ومثْلُ
العَلَمِ المُنَادِي ، كقولك : يا زَيْدُ ، فإذا عَطَفْتَ على هذا القسمِ أعرِيتَ المعطوفَ
بما يَسْتَحِقُّه المعطوفُ عليه من الإعرابِ لو ظهرَ فيه ؛ تقولُ : إن هذا وزيداً
قائمانِ ، ويا زَيْدُ وعمراً ، عند مَنْ جَوَزَهُ .

وأما الجملةُ : فهي على أَرْبَعَةِ أَصْرُبٍ .

الضَرْبُ الأوَّلُ : جُمْلَةٌ عَمَلٌ بَعْضُهَا (١) في بعضٍ ، وهي نَوْعَانِ :

نَوْعٌ لَا موضِعَ لَهُ مِنَ الإعرابِ ، وهو : كُلُّ جُمْلَةٍ ابْتَدَأَتْهَا (١) ؛ كقولك : زَيْدُ
في الدارِ ، أو أعمرو عندك؟

ونَوْعٌ لَهُ موضِعٌ مِنَ الإعرابِ ، وهو : إذا وَقَعَتِ الجملةُ مَوْجِعَ اسْمٍ (١)
مُفْرَدٍ ، كقولك : زَيْدُ أبوه قائمٌ ، فموضِعُ " أبوه قائمٌ " رُفْعٌ ، فإذا عَطَفْتَ عَلَيْهِ
رَفَعْتَ فَقُلْتَ : " زَيْدُ أبوه قائمٌ ومنطلقٌ " ، و " منطلقٌ " لـ " زَيْدٍ " ، والأحْسَنُ (٢) ،
أَنْ تُقَدِّمَ " منطلقاً " على الجملةِ ، فتقولُ : زَيْدُ منطلقٌ وأبوه قائمٌ ؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ ،
فإنْ لَمْ يَلْتَبَسْ كَانَ حَسَنًا ؛ تقولُ : هذه امرأةٌ أبوها شَرِيفٌ وكريمةٌ ، والأولى :
تقديمُ المفردِ ، وهذا (٣) في الصِّفَةِ/أَقْبَحُ مِنْهُ في الخبرِ .

ب/١١١

الضَرْبُ الثَّانِي (١) : اسْمٌ عَمَلٌ فِيهِ حَرْفٌ ، وهو نَوْعَانِ :

أحدهما : أَنْ يَكُونَ دُخُولُ الحَرْفِ كَخُرُوجِهِ ، إِلا فِي التَّكْيِيدِ ، كقولك :

(١) الأصول ٢/ ٦٢ .

(٢) في الموضع السابق من الأصول : " والأحْسَنُ عِنْدِي .. " .

(٣) في الموضع السابق من الأصول : وتَقْدِيمُ الجُمْلَةِ فِي الصِّفَةِ عِنْدِي عَلَى المَفْرَدِ أَقْبَحُ مِنْهُ فِي الخَبَرِ

هذا ، ونصُّ المِثَالِ السَّابِقِ عِنْدَ ابْنِ السَّرَاجِ هُوَ : مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ أَبُوهَا شَرِيفٌ وَكَرِيمَةٌ ..

لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٌ ، فَمَوْضِعٌ " بِقَائِمٌ " : نَصَبٌ ؛ فَلَاكَ الْعَطْفُ عَلَى مَوْضِعِهِ ،
تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا ، وَمِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُمْ : هَلْ مِنْ رَجُلٍ عِنْدَكَ ؟
وَمَا مِنْ أَحَدٍ فِي الدَّارِ ، وَ ﴿ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ (٢) ، ، وَ " إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ " ،
كُلُّ هَذِهِ الْحُرُوفِ إِذَا أُسْقِطَتْهَا ، كَانَ الْكَلَامُ بَعْدَهَا تَامًا .

وَلَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي فِيهِ حَرْفٌ عَامِلٌ ، إِلَّا بَعْدَ تَمَامِ
الْكَلَامِ ، تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو ، فَتَعَطِفُ " عَمْرًا " عَلَى مَوْضِعِ " إِنَّ " وَمَا
عَمِلَتْ فِيهِ ، وَهُوَ الرَّفْعُ .

النُّوعُ الثَّانِي : أَنْ يَخْتَلَّ الْمَعْنَى بِإِسْقَاطِ الْحَرْفِ ، كَحُرُوفِ الْجَرِّ الْمُعَدِّيَةِ ،
نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَذَهَبْتُ إِلَى عَمْرٍو ، فَمَوْضِعٌ " زَيْدٍ " وَ " عَمْرٍو " نَصَبٌ تَقُولُ
فِي الْعَطْفِ عَلَيْهِ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا ، وَذَهَبْتُ إِلَى عَمْرٍو وَخَالِدًا ؛ وَتَقُولُ : مَرَّ
بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو ، وَذَهَبَ إِلَى خَالِدٍ وَبِكْرٍ ، فَتَرْفَعُ .

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ : اسْمٌ بُنِيَ مَعَ غَيْرِهِ ، نَحْوُ " خَمْسَةَ عَشَرَ " وَبَابِهِ ، فَحُكْمُهُ
حُكْمُ الْمَبْنِيِّ الْمَفْرَدِ (٣) ، تَقُولُ : إِنَّ خَمْسَةَ عَشَرَ دِرْهَمًا تَكْفِيكَ وَخَمْسَةَ دِينَارٍ
فَتَرْفَعُ ، عَلَى مَوْضِعِ " إِنَّ " ، وَمِنْهُ قَوْلُكَ : لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ وَلَا غُلَامٌ لَكَ بِالرَّفْعِ .
الضَّرْبُ الرَّابِعُ : الْمَوْصُولُ ، وَهُوَ : الَّذِي ، وَأَخْوَاتُهَا ، وَلَا تَعَطِفُ عَلَيْهِ إِلَّا

(١) فِي الْأَصُولِ ٢ / ٦٣ : " الْقِسْمُ الثَّانِي - اسْمٌ عَمِلَ فِيهِ حَرْفٌ ، هَذَا الْقِسْمُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : ضَرْبٌ يَكُونُ
الْعَامِلُ فِيهِ حَرْفًا زَائِدًا ، كَمَا أَنَّ الْأَمْثَلَةَ مَوْجُودَةٌ بِنِصْفِهَا تَقْرِيْبًا ، مَعَ تَغْيِيرِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ ، وَانظُرْ
مَدَى اعْتِمَادِ ابْنِ الْأَثِيرِ عَلَى ابْنِ السَّرَاجِ .

(٢) ٦٩ ، ١٦٦ / النِّسَاءُ وَ ٢٨ / الْفَتْحُ .

(٣) انظُرْ : الْأَصُولُ ٢ / ٦٦ .

بعد تمامه بِصِلْتِه وَعَائِدِه ، وتقول : ضَرِبْتُ الَّذِي فِي الدَّارِ وَزَيْدًا ، فَتَنْصِبُهُ ؛
لأنَّ مَوْضِعَ " الَّذِي " نَصْبٌ ، ولا يجوزُ : ضَرِبْتُ الَّذِي وَزَيْدًا فِي الدَّارِ .
الحكم الحادي عَشَرَ : فِي العَطْفِ عَلَى عَامِلَيْنِ .

قد اختلف النحاةُ فِيهِ ، فمنهم مَنْ أَجَازَهُ^(١) ، ومنهم مَنْ لَمْ يُجِزْهُ ، وهو
اختيارُ سيبويه^(٢) .

ومعنى العطفِ على عاملين ، هُوَ : أَنْ يَتَقَدَّمَ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ ، أَوْ مَرْفُوعٌ
وَمَجْرُورٌ ، أَوْ مَنْصُوبٌ وَمَجْرُورٌ ، ثُمَّ تَعَطَّفَ عَلَيْهِمَا مِنْ غَيْرِ إِعَادَةِ الْعَامِلِ ؛
ومثاله : قام زيدٌ وضربتُ عمراً وبكرٌ وخالداً ، فقد تقدّم مرفوعٌ ، ومنصوبٌ ،
وهما : " زيدٌ " و " عمروٌ " ثم عطفتُ " بكرًا " على " زيدٍ " ، و " خالداً " على
" عمروٍ " وهذا هو الذى وقعَ فِيهِ الخِلافُ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : قامَ زيدٌ وضربتُ عمراً ، ١/١١٢
وقام بكرٌ وضربتُ خالداً .

وقد أجمعوا^(٣) على أَنَّهُ لا يجوزُ : مرَّ زيدٌ بعمروٍ وبكرٌ خالدٌ ، فتعطفُ على
الفعلِ و " الباءِ " ، فَإِنْ قُلْتَ : مرَّ زيدٌ بعمروٍ وخالدٌ بكرٌ ، فقدمتُ المجرورَ على
المرفوعِ ، فقد أَجَازَهُ الأَخْفَشُ^(٤) ، وَمَنْ ذهبَ مذهبَهُ .

(١) هو الأَخْفَشُ. انظر : المقتضب ١٩٥/٤ والأصول ٧٣/٢ والتبصرة ١٤٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٦٦-٦٣/١ ، واختيارُ سيبويه هو ما عليه جمهور النحاة. انظر : الأصول ٦٩-٧١
والتبصرة ١٤٤ والرضي على الكافية ٣٣٥/١ ومغني اللبيب ٤٨٦ .

(٣) انظر : التبصرة ١٤٤ والهمع ٥/٢٦٩ .

(٤) انظر : الأصول ٦٩/٢ والتبصرة ١٤٥ والمغني ٤٦٣ .

وقد استدلَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى جَوَازِ الْعَطْفِ عَلَى عَامِلِينَ بِقَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا
فَلَيْسَ بِأَتْيِكَ مِنْهِيهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا (٢)

ويقول النابغة (٣) :

فَلَيْسَ بِمَعْرُوفٍ لَنَا أَنْ نُرُدَّهَا صِحَاحًا وَلَا مُسْتَنْكَرٍ أَنْ تُعَقَّرَا

ويقول الآخر (٤) :

أَكُلُّ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا وَنَارٍ تَأَجَّجُ بِاللَّيْلِ نَارًا
ويقول الله تعالى ، في قراءة بعضهم : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ

(١) هو الأعور الشنّي .

(٢) وهو من شواهد سيبويه ٦٤ / ١ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٤ / ١٩٦ ، ٢٠٠ ، والأصول ٢ / ٦٩ والتبصرة ١٩٦ ، ١٩٧ ، والمغني ١٤٦ ، ٤٨٧ ، ٥٣٢ وشرح أبياته ٣ / ٢٢٧ ، ٢٧١ و ٧ / ٦٧ والهمع ٢ / ١٣٠ ، ٤ / ١٨٨ .

(٣) هو الجعدي ، انظر : ديوانه ٦٨ ، ٧٣ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٦٤ / ١ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٤ / ١٩٤ ، ٢٠٠ ، والأصول ٢ / ٧٠ وجمهرة أشعار العرب ٧٨٥ . وروايه سيبويه : ولا مستنكرٌ ، بالرفع ، وهي رواية المبرد في المقتضب أيضاً ، ورواية القرشي في جمهرة أشعار العرب : ولا مستنكرٌ ، بالنصب .

(٤) هو أبو داؤد الإيادي ، انظر : ديوانه ٣٥٣ ، ونُسبَ أيضاً إلى عدي بن زيد العبادي ، وهو في ذيل ديوانه ١٩٩ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٦٦ / ١ وانظر أيضاً : الكامل ٣٧٦ ، ١٠٠٢ ، والأصول ٢ / ٧٠ والتبصرة ٢٠٠ وأمالى ابن الشجري ١ / ٢٩٦ ، والإنصاف ٧٤٣ والمغني ٢٩٠ وشرح أبياته ٢ / ١٦٥ و ٣ / ٣٠٤ و ٥ / ١٩٠ .

آيَاتٍ ﴿١﴾ بالجر (٢) ، وهي في موضع نصب (٣) ، ويقولُه تعالى : ﴿ وَإِنَّا أَوْ
إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ (٤) ، ويقولُهُم : " مَا كُلُّ سُودَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا
بِيضَاءَ شَحْمَةٍ " (٥) .

وسيبويه وَمَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَهُ يَتَأَوَّلُ ذَلِكَ جَمِيعَهُ (٦) ، وَأَنْشَدَ الشَّعْرَ الْأَوَّلَ
وَالثَّانِيَ بِالرَّفْعِ (٧) ؛ فَقَالَ : وَلَا قَاصِرٌ ، وَلَا مُسْتَنَكِرٌ ، وَأَمَّا الْبَيْتُ الرَّابِعُ ، فَإِنَّهُ
قَالَ (٨) حَذَفَ " كَلًّا " بَعْدَ أَنْ لَفِظَ بِهَا أَوَّلًا ، وَاسْتَفْنَىٰ عَنْ إِعَادَتِهَا ، وَكَذَلِكَ
تَقْدِيرٌ : وَلَا كُلُّ بِيضَاءَ شَحْمَةٍ ، فَـ " كُلُّ " مُضْمَرَةٌ هَاهُنَا مَحذُوفَةٌ ، قَالَ : وَجَازَ
كَمَا جَازَ مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ ذَاكَ وَلَا أَخِيهِ (٩) ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : وَلَا مِثْلُ أَخِيهِ
قَالَ سِيْبُوِيهِ (١٠) : وَتَقُولُ : مَا أَبُو زَيْنَبَ ذَاهِبًا وَلَا مُقِيمَةً أُمَّهَا ، فَتَرْفَعُ ؛ لِأَنَّكَ لَوْ

(١) ٤ الجائية .

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي ، ووافقهم يعقوب والأعمش والجحدرى ، انظر : السبعة ٥٩٤ والتيسير
١٩٨ ، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ٢٦٧ وإبراز المعاني ٤٦٣ - ٤٦٤ والبحر المحيط

٨ / ٤٢ والتشريح ٢ / ٣٧١ ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٩٣ .

(٣) عطفًا على اسم " إن " ، انظر : التبصرة ١٤٥ .

(٤) ٢٤ / سبأ . والشاهد في قوله تعالى : " أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ " حيث إن " في ضلالٍ " معطوفٌ على
" على هدى " ؛ فقد شركت " أَوْ " بينهما في " إن " واللآم في " على هدى " ، وانظر : الأصول

٢ / ٧٣ والبسيط لابن أبي الربيع ٣٥٤ .

(٥) انظر : أمثال أبي عبيد ١٢ ومجمع الأمثال للميداني ٢ / ٢٨١ وكتاب سيبويه ١ / ٦٦ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٦٣ - ٦٦ .

(٧) انظر الكتاب ١ / ٦٤ .

(٨) في الكتاب ١ / ٦٦ : " فَاسْتَفْنَيْتَ عَنْ تَثْنِيَةِ " كُلُّ " لِذِكْرِ إِيَّاهُ فِي الْكَلَامِ " .

(٩) في الموضع السابق من الكتاب : " وَلَا أَخِيهِ يَكْرَهُ ذَاكَ " .

(١٠) الكتاب ١ / ٦٤ .

قُلْتُ : ما/ أبو زَيْنَبَ مَقِيمَةً أُمَّهَا ، لَمْ يُجْزَ ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ سَبَبِهِ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ ١١٢/ب
قول الأَعْوَرِ الشَّنِّيِّ :

هَوْنٌ عَلَيْكَ

وَأَنْشَدَ الْبَيْهَقِيُّ ، وَقَالَ : لِأَنَّهُ جَعَلَ الْمَأْمُورَ مِنْ سَبَبِ الْأُمُورِ ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ
مِنْ سَبَبِ الْمَنْهِيِّ (١) ، يَعْنِي : أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ : فَمَا بِأَتَيْكَ مَنْهِيَّهَا وَلَا قَاصِرِ عَنكَ
مَأْمُورُهَا ، لَمْ يُجْزَ أَنْ تَعْطِفَ عَلَى " مَنْهِيَّهَا " ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ : " مَأْمُورُهَا " غَيْرُ قَوْلِكَ :
" مَنْهِيَّهَا " ، ثُمَّ قَالَ (٢) : وَجَرَّهُ قَوْمٌ ، فَجَعَلُوا " الْمَأْمُورَ " " الْمَنْهِيَّ " وَ
" الْمَنْهِيَّ " مِنَ الْأُمُورِ ، فَهُوَ بَعْضُهَا ، فَصَارَ تَأْوِيلُ الْجَرِّ : لَيْسَ بِأَتَيْكَ الْأُمُورَ وَلَا قَاصِرِ
بَعْضُهَا .

وَكذَلِكَ احْتِجَّ بِقَوْلِ النَّابِغَةِ (٣) عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ ، وَأَجَازَ النَّصْبَ فِيهِمَا ،
عَلَى الْمَوْضِعِ (٤) ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ (٥) : أَمَّا مَنْ ظَنَّ أَنَّ مَنْ جَرَّ " آيَاتٍ " قَدْ
عَطَفَ عَلَى عَامِلَيْنِ ، فَقَدْ غَلَطَ ؛ لِأَنَّ آيَاتِ الْأَخِيرَةِ هِيَ الْأُولَى ، وَإِعَادَتُهَا
تَاكِيدٌ (٦) ، وَإِنَّمَا كَانَ يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ لَوْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ الْأَوَّلِ ، حَتَّى يَصِيرَا (٧)
خَبْرَيْنِ ، قَالَ : وَالْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ خَطَأٌ فِي الْقِيَاسِ ، غَيْرُ مَسْمُوعٍ مِنَ الْعَرَبِ ،
وَلَوْ جَازَ الْعَطْفُ عَلَى عَامِلَيْنِ ، لَجَازَ عَلَى ثَلَاثَةٍ ، وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ (٨) .

(١) فِي الْكِتَابِ ١ / ٦٤ : " وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ سَبَبِ الْمَذْكُورِ وَهُوَ الْمَنْهِيُّ " .

(٢) الْمَوْضِعُ السَّابِقُ مِنَ الْكِتَابِ ، مَعَ تَغْيِيرٍ فِي بَعْضِ الْأَلْفَاظِ .

(٣) قَلِيصٌ بِمَعْرُوفٍ .. الْكِتَابِ ١ / ٦٤ .

(٤) الْكِتَابِ ١ / ٦٥ .

(٥) الْأَصُولُ ٢ / ٧٤ .

(٦) فِي الْأَصْلِ : تَاكِيدٌ ، وَالَّذِي فِي الْأَصُولِ ٢ / ٧٥ : " كَانَ إِعَادَتُهُ تَاكِيدًا " .

(٧) فِي الْأَصْلِ : حَتَّى يَصِيرَ ، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْأَصُولِ ٢ / ٧٥ .

(٨) الْأَصُولُ ٢ / ٧٥ .

الحكمُ الثاني عشر: قد جاء في العطفِ أشياء مخالفة (١) للقياس .
 منها قولك : مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه لا قاعدين ، فـ " قاعدين " معطوفٌ
 على " قائم " وليس في " قاعدين " راجع إلى " رجلٍ " كما كان في " قائم " ؛
 فجاز هذا في المعطوف على غير قياس ؛ فإنَّ القياس أن تقول : مررتُ برجلٍ
 قائمٍ أبواه لا قاعدٍ أبواه ، وأن لا يجيء الأبوان " مضمَرين " ، ولكنه حكى عن
 العرب ، وكثر في كلامهم حتى صارَ قياساً مستقيماً .

ومنها قولهم : " كُلُّ شاةٍ وسَخَلتِها (٢) بِدِرْهَمٍ ولو جعلتَ " السَخَلَةَ " تلي
 " كُلُّ " لم يجز ، ومثله : رَبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، فلو وُلِيَ " الأَخُ " " رَبُّ " لم يجز (٣) .
 ومنها قولهم : هذا الضَّارِبُ الرَّجُلِ وَزَيْدٍ ، ولو وُلِيَ " زَيْدٌ " الضَّارِبُ " لم ١/١١٣
 يكنْ مجزواً (٤) ، وينشدُ هذا البيتُ (٥) جزاً :

الواهِبُ المائَةَ الهِجَانِ وَعَبْدُهَا عُوذًا تُرَجِّي خَلْفَهَا أَطْفَالَهَا
 وكان المبردُ يفرقُ بينَ " عَبْدُهَا " و " زَيْدٌ " ، ويقولُ : إنَّ الضميرَ في

(١) من هنا إلى آخر الباب يكاد يكون منقولاً بالنص من أصول ابن السراج ٢/٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٢) السَخَلَةُ - بفتح السين - وكذا الشاة من المعز والضأن ، نكرًا كان ، أو أنثى .

(٣) لا يقال : رَبُّ أَخِيهِ ؛ لأنَّ " رَبُّ " لا تعمل إلا في نكرة .

(٤) بل يكون منصوباً ؛ تقول : هذا الضاربُ زيداً ؛ لأنه مفعولٌ به .

(٥) للأعشى ، انظر : ديوانه ٢٩ .

وهو من شواهد سيبويه ١/١٨٣ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٤/١٦٣ ، والأصول ١/١٣٤ و ٢/

٣٠٨ والتبصرة ١٤٣ ، والمخصص ١٦/١٢٥ ، والمقرب ١/١٢٦ ، والهمع ٤/٢٧٥ و ٥/٢٦٩

والخزانة ٤/٢٥٦ و ٥/١٣١ و ٦/٤٩٨ .

الهجان : البيض ، وهي أكرم الإبل . العوذ : جمع عائدٍ مثل : حائلٍ وحولٍ وعائدٍ : صيغة نسبٍ ،

والعائدُ الحديثة النَّجَاجُ .

"عَبْدُهَا" هُوَ "الْمِائَةُ" ، كَأَنَّهُ قَالَ : وَعَبْدُ الْمِائَةِ ، وَلَا يُجِيزُ ذَلِكَ فِي (١) "زَيْدٍ"
وَأَجَازَهُ سَيَبَوِيه (٢) وَالْمَازِنِي (٣) .

(١) قَوْلُ الْمَبْرَدِ هَذَا غَيْرُ مَوْجُودٍ بِنَصِّهِ فِي الْمَقْتَضِبِ وَفِيهِ ١٦٤ / ٤ كَلَامٌ قَرِيبٌ مِمَّا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ
هَاهُنَا ، هَذَا وَقَدْ نَقَلَ الشَّيْخُ عَضِيمَةَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَلَامَ الْمَبْرَدِ حَوْلَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، وَلَعَلَّهُ نَقَلَهُ مِنْ
أَصُولِ ابْنِ السَّرَاجِ أَوْ مِنْ خَزَانَةِ الْأَدَبِ ؛ إِذَا أُنْصِحَ كَلَامُ الْمَبْرَدِ مَوْجُودٌ فِي أَصُولِ ابْنِ السَّرَاجِ
٢ / ٣٠٨ ، وَانظُرْ أَيْضًا نَصَّ كَلَامِ الْمَبْرَدِ مَنقُولًا عَنِ ابْنِ السَّرَاجِ فِي الْخَزَانَةِ ، فِي شَرْحِ الْبَغْدَادِيِّ لِلشَّاهِدِ
الْمَذْكُورِ .

(٢) الْكِتَابُ ١ / ١٨٢ - ١٨٣ .

(٣) انظُرْ : الْأَصُولُ ٢ / ٣٠٨ حَيْثُ قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ " . وَأَجَازَ ذَلِكَ سَيَبَوِيه وَالْمَازِنِي ، وَلَا أَعْلَمُهُمْ قَاسُوهُ
إِلَّا عَلَى هَذَا الْبَيْتِ . وَقَالَ الْمَازِنِي إِنَّهُ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ " ثُمَّ عَلَّقَ ابْنُ السَّرَاجِ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : " وَالَّذِي
قَالَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ - يَعْنِي الْمَبْرَدَ - أَوْلَى وَأَحْسَنُ " .

البابُ الرابعُ عشرُ

في النداء ، وما يتبعه من الترخيم ، والنُدْبَة
وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأولُ : في النداء

وفيه أربعة فُرُوع :

الفرعُ الأولُ : في تعريفه .

النداءُ : معنى من معاني الكلام التي انقسم إليها القسمَةُ الأصليةُ ،
كالخبر ، والاستخبار ، والأمر ، والنهي ، والقسم ، ونحو ذلك ، وهو في اللغة :
الدعاء والطلب ، تقول : ناديتُ زيداً ، كما تقول : دعوتُ زيداً ؛ ولهذا قالوا :
إنَّ أصلَ المنادى : المفعولية ، على تقدير : أدعو زيداً ، وأريدُ زيداً ؛ إلا أنَّهم
تركوا إظهارَ هذا الفعلِ ؛ استغناءً عنه بحروفِ النداءِ ؛ رفعاً للبسِ الخبرِ
بالنداء ، واختصاراً في اللفظ .

والنداءُ من خواصِّ الأسماءِ ، دون الأفعالِ والحروفِ ، والغرضُ منه :
تنبيهُ المدعوِّ ؛ ليقبلَ عليك ويُجيبَكَ .

وتعرضُ فيه الاستغائَةُ ، والتعجبُ ، والمدحُ ، وقولُ الداعي : يا اللهُ ، ويا
رَبِّ ؛ استقضاءً منه لنفسه ، وهضمٌ لها ، واستبعادٌ عن مظانِّ القبولِ
والاستماعِ ، وإظهارُ الرغبةِ في الإجابةِ بالاستغائَةِ .

الفرعُ الثاني : في أقسامه ، وحركاته .

أمَّا أقسامه : فلا يخلو المنادى من أن يكون معرفةً ، أو نكرةً . والمعرفةُ

لا تخلو أن تكون معرفةً بالوضعِ ، أو بقرينةٍ ، والقرينةُ لا تخلو من أن تكون : ١١٣/ب

في أوله ، وهي الألف واللام ، أو في آخره وهي الإضافة ، وألحق بها ما كان شبيهاً بها .

وأما النكرة ، فلا تخلو : أن تكون مقصودة ، أو غير مقصودة ، وإن شئت قلت : المنادى لا يخلو : أن يكون مفرداً أو غير مفرد .
والمفرد ، لا يخلو : أن يكون معرفة ، أو نكرة . والمعرفة ، لا تخلو : أن تكون وضعية أو بالألف واللام ، والنكرة ، لا تخلو : أن تكون مقصودة ، أو غير مقصودة .

وغير المفرد ، لا يخلو : أن يكون مضافاً ، أو شبيهاً بالمضاف ؛ لطوله .
فحصل من هذين التقسيمين أقسام ستة ولكل منها حركة تخصه .
وأما حركاته : فمختلفة بحسب أقسامه .

القسم الأول : المعرفة الوضعية ، نحو : " زيدٌ " و " عمروٌ " ، وجميع الأعلام ، وهي مبنية على الضم ، في النداء ، نحو : يا زيدُ ، ويا عمروُ ؛ وإنما بُني فيه لوقوعه موقع أسماء الخطاب ، وحروفه ؛ لأن النداء ؛ خطاب تنزل منزلة " أدعوك " ، و " يا إياك " ، وبني على الحركة ؛ نظراً إلى تمكنه في الاسمية ، وخص بالضم ؛ لأن النصب عمل حرف النداء ، والجر من إعراب المضاف .

فإن كان الاسم مبنياً قبل النداء ، ترك على حركة بنائه ، نحو : يا هؤلاء ، ويا من في الدار .

القسم الثاني : المعرفة بالألف واللام ، نحو : الرجل ، والغلام ، ولا يدخل عليها حرف النداء ؛ لاشتراكهما في التخصيص ، فتوصلوا إلى ندائه بـ " أي " مبنية على الضم ، وزادوا عليها " ها " التي للتثنية ، وجعلوها المنادى الداخل

عليه حرفُ النداءِ ، وجعلوا الاسمَ المنادى حَقِيقَةً وصنفاً لها ، ورفعوه نحو : يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، ويا أَيُّهَا الغَلامُ ؛ ويكونُ للواحدِ ، والاثنتينِ والجماعةِ ، والمؤنثِ على لفظٍ واحدٍ ، نحو : يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، ويا أَيُّهَا الرَّجُلانِ ، ويا أَيُّهَا الرَّجَالُ ، ١/١١٤ ويا أَيُّهَا المرأةُ ، ويا أَيُّهَا النساءُ ، والاختيارُ في المؤنثةِ : إثباتُ التاءِ ، نحو : يا أَيُّهَا المرأةُ ، وقد يلحقونها اسمَ الإشارةِ ، فيقولون : يا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وقد يُسقطونها ، فيقولون يا هَذَا الرَّجُلُ .

وقد شدَّ من هذا العمومِ ، دخولُ حرفِ النداءِ على اسمِ الله تعالى خاصةً ، فقالوا : يا أَللهُ اغفرْ لي ، بقطعِ الهمزةِ ، ووصلها ؛ لكثرةِ استعمالهم إياه في الدعاءِ ، والابتِهالِ إليه ، حالتِي السَّراءِ والضَّراءِ ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ لا يفارقانه ، مَعَ أَنَّهُما خَلَفَ مِنْ هَمْزَةٍ " إله " .
وقد جاءتْ " يا " مَعَ الألفِ واللامِ ، في غيرِ اسمِ الله تعالى ، شاذًّا في الشعرِ .

القسمُ الثالثُ : المعرفةُ بالإضافةِ ، وسواءٌ كانَ مُضَافاً إلى معرفةٍ أو نكرةٍ فإنه منصوبٌ على أصلِ النداءِ ؛ لأنَّه لَمْ يَخْرُجْ عَن بابِهِ ، وَلَمْ يَقَعْ مَوْقِعَ ما بُنِيَ من المنادى لأجله ، نحو : يا عبدَ اللهِ ، ويا غَلامَ رَجُلٍ ، ويا عبدَ سَوءٍ ، ومنه قولُه تعالى : ﴿ يَا قَوْمَنَا أَجِيبُوا دَاعِيَ اللَّهِ ﴾ (١) ، وقولُه تعالى : ﴿ يَا أَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ ﴾ (٢) وامتنعوا من نداءِ المضافِ إلى المخاطبِ ، نحو : يا غَلامَكَ ؛ لأنَّ

(١) ٣١ / الأحقاف .

(٢) ١٣ / الأحزاب .

المخاطَبَ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ (١) المُنَادَى ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ (٢) : يَا ذَاكَ .
وَمَا كَانَ مِنْهُ مُضَافاً إِلَى الْمُتَكَلِّمِ ، فَلَهُ حُكْمٌ مُفْرَدٌ يَرِدُ فِي الْفَرْعِ
الرَّابِعِ (٣) .

القِسْمُ الرَّابِعُ : فِي مُشَابِهَةِ الْمُضَافِ ؛ لَطَوَلَهُ ، وَهُوَ : كُلُّ مَا عَمِلَ فِيهَا
بَعْدَهُ ؛ نَصَباً أَوْ رَفْعاً ؛ لَفْظاً أَوْ مَوْضِعاً ، وَحُكْمَهُ : حُكْمُ مَا أَشْبَهَهُ ، وَهُوَ
النَّصَبُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ ، وَيَا ضَارِباً عَمراً ، وَيَا قَائِماً أَبَوْهُ ،
وَوَجْهَ الْمُشَابَهَةِ : عَمَلُ الْأَوَّلِ فِي الثَّانِي ، وَتَخْصِيصُهُ بِهِ ، وَأَنَّ الثَّانِيَّ مِنْ تَمَامِ
الْأَوَّلِ .

وَقَدْ أَلْحَقُوا بِهَذَا الْقِسْمِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ يَا حَسْرَةَ عَلَى الْعِبَادِ ﴾ (٤) وَقَوْلَ
ذِي الرُّمَّةِ (٥) :

أَدَاراً بِحَزْوِي هَجْتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَمَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقَّرُ ١١٤ / ب

(١) انظر : المقتضب ٤ / ٢٤٥ ، والهمع ٣ / ٤٧ .

(٢) هو ابن كيسان ، انظر : الهمع ٣ / ٤٦ ، وانظر أيضا : ابن كيسان النحوي ١٦٧ .

(٣) انظر ص ٣٩٨ .

(٤) ٣٠ / يس .

وَحَسْرَةٌ نَكْرَةٌ غَيْرٌ مَقْصُودَةٌ ، وَلَا يَجُوزُ هَهُنَا إِلَّا النَّصَبُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ ؛ وَإِنَّمَا أَلْحَقْتُ بِالشَّبِيهِ
بِالمُضَافِ ، وَإِنْ كَانَتْ نَكْرَةٌ ؛ لِأَنَّهَا طَأَلَتْ بِصَفَتِهَا ، وَهِيَ الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ ، وَانظُرْ : إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِأَبِي
جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ٧١٨ / ٢ وَمَشْكَلَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢ / ٢٢٤ .

(٥) ديوانه ٤٥٦ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢ / ١٩٩ ، وَانظُرْ أَيْضاً : المقتضب ٤ / ٢٠٣ وَالتبصرة ٣٣٩ وَالخزانة
٢ / ١٩٠ وَشرح أبيات المغني ٧ / ٨٠ .

حَزْوَى : مَوْضِعٌ فِي دِيَارِ بَنِي تَمِيمٍ . هَجْتِ : جَوَابُ النِّدَاءِ ، وَيُقَالُ هَجْتِ الشَّيْءِ وَهَيَّجْتَهُ : انْتَرَتْهُ . مَاءُ
الْهَوَى : هُوَ الدَّمْعُ وَأَضَافَهُ إِلَى الْهَوَى - أَيِ الْعَشْقِ - لِأَنَّهُ سَبَبُهُ .

يَرْفُضُ : يَسِيلُ بَعْضُهُ فِي إِثْرِ بَعْضٍ . يَتَرَقَّرُ : يَبْقَى فِي الْعَيْنِ مُتَحِيرًا ، يَجِيءُ وَيَذْهَبُ .

وَأَلْحَقُوا بِهِ الْمُسَمَّى بِالْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ ، نَحْوُ رَجُلٍ سَمِيَتْهُ بِـ " زَيْدٍ وَعَمْرٍو " ، تَقُولُ : يَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَقْبَلُ ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ الْأَوَّلَ لَا يَتِمُّ بِهِ الْمُسَمَّى ؛ فَقَدْ تَنْزَلُ مَنْزِلَةَ الْمُضَافِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، مِنْ قَوْلِكَ : غُلَامٌ زَيْدٍ ، وَمَنْزِلَةَ " زَيْدٍ " مِنْ قَوْلِكَ : ضَارِبٌ زَيْدًا ، وَلَوْ نَادَيْتَ رَجُلًا اسْمُهُ : ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ ؛ لَنْصَبْتَهُمَا مَعًا .

الْقِسْمُ الْخَامِسُ : فِي النِّكَرَةِ الْمَقْصُودَةِ ، وَحُكْمُهَا حَكْمُ الْمَعْرِفَةِ الْوَضْعِيَّةِ ، فِي الْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا بِالْقَصْدِ إِلَيْهَا تَنْزَلُ مَنْزِلَتَهَا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : يَا رَجُلُ ، وَيَا غُلَامُ ؛ لِأَنَّكَ أَقْبَلْتَ فِي نَدَائِكَ عَلَى وَاحِدٍ مَخْصُوصٍ مِنْ جِنْسِهِ .

الْقِسْمُ السَّادِسُ : النِّكَرَةُ غَيْرُ الْمَقْصُودَةِ ، وَهِيَ أَنْ لَا تَخْصُ مَنْادِيَّ بَعِيْنَةً ، وَإِنَّمَا تُرِيدُ وَاحِدًا مَجْهُولًا مِنْ جِنْسِهِ ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى أَصْلِ النِّدَاءِ ، سِوَاءً وَصَفْتَهُ أَوْ لَمْ تَصِفْهُ ، نَحْوُ : يَا رَجُلًا ، وَيَا رَجُلًا عَاقِلًا ، فَكُلُّ مَنْ أَجَابَكَ ، كَانَ الْمَنَادِيَّ ، كَقَوْلِهِ (١) :

فِيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغًا نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
وَلَمْ يَبَيِّنْ كَالنِّكَرَةِ الْمَقْصُودَةِ ؛ لِبُعْدِهِ بِتَنْكِيرِهِ عَمَّا وَقَعَتْ الْمَقْصُودَةُ مَوْقِعَهُ
وَهُوَ الْخِطَابُ .

الْفَرْعُ الثَّلَاثُ : فِي حُرُوفِ النِّدَاءِ ، وَهِيَ خَمْسَةٌ : " يَا " وَ " أَيَا " وَ " هَيَا " وَ " أَي " وَ " الْهَمْزَةُ " ، تَقُولُ : يَا زَيْدُ ، وَ أَيَا زَيْدُ ، وَ هَيَا زَيْدُ ، وَ أَي زَيْدُ ، وَ أَيْ زَيْدُ ، وَ أَيُّ زَيْدُ ، وَ أَيْ زَيْدُ ، وَأَمُّ هَذِهِ الْحُرُوفِ " يَا " ؛ لِأَنَّهَا نُسْتَعْمَلُ لِلْقَرِيبِ وَالْبَعِيدِ ، وَفِي النُّدْبَةِ وَالرَّخِيمِ ، وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَّةُ مُرْتَبَةٌ فِي الْقُرْبِ وَالْبُعْدِ ، فَـ " الْهَمْزَةُ " لِأَقْرَبِ الْمَنَادِيْنَ إِلَيْكَ وَبَعْدَهَا " أَي " ثُمَّ " هَيَا " ثُمَّ " أَيَا " ، وَقِيلَ : إِنَّ الْهَاءَ ، فِي

(١) هُوَ عَبْدُ يَفُوْثَ بْنِ وَقَّاصِ الْحَارِثِيِّ . انظُرْ : الْمَفْضَلِيَّاتُ ١٥٦ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ ٢ / ٢٠٠ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٤ / ٢٠٤ وَأَمَالِي الْقَالِي ٣ / ١٣٣ وَالتَّبْصُرَةُ ٣٣٩ وَابْنُ يَعْيشَ ١ / ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، وَالخَزَانَةُ ٢ / ١٩٤ ، وَاللِّسَانُ (عَرَضٌ) .

هِيَ " مُبَدَّلَةٌ مِنْ هَمْزَةٍ " أَيَا " .

وقد تُسْتَعْمَلُ بِعَضِّهَا مَوْضِعَ بَعْضِ ، إِلاَّ الهمزةُ ؛ فَإِنَّهَا خَاصَّةٌ بِمَوْضِعِهَا . ١١٥ / أ
وهذه الأحرُفُ هي العاملةُ بِحُكْمِ النَّيَابَةِ عَنِ الْأَصْلِ الَّذِي هُوَ الْفِعْلُ ،
وَكأنَّهَا أَشَدُّ مَلابِسةً لِلْمَنَادَى مِنَ الْفِعْلِ الْحَقِيقِيِّ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : يَا زَيْدُ ، فَقِيلَ
لَكَ : مَا قُلْتَ ؟ قُلْتَ : نَادَيْتُ زَيْدًا .

وقال قومٌ : هي أسماءٌ ^(١) للأفعالِ ، نحو : صَهْ وَمَهْ ؛ ولهذا أفادت مع
الأسماءِ ، والعملُ لها ، وفيها ضميرٌ مُسْتَكِنٌ للمنادى .
والقولُ الأوَّلُ أظهرٌ وأكثرُ .

الفرعُ الرَّابِعُ : في أحكامِ النَّداءِ ، والمنادى .

الأسماءُ على ضربينِ : ضَرْبٌ يُنادى ، وضَرْبٌ لا يُنادى .
فالذى يُنادى على ثلاثِ مراتبٍ . :

المرتبةُ الأولى : لا بُدَّ من وجودِ " يا " معها ، وهي : النكرةُ ، وأسماءُ
الإشارةِ ، والمُسْتَعْتَبَاتُ ، والمندوبُ ، لا تقولُ : رَجُلٌ أَقْبَلُ ، ولا : هذا أَقْبَلُ ،
وَأنتِ تُريدُ النَّداءَ ، وقد شدَّ قولُهم : "أصبحَ ليلٌ" ^(٢) و "أطرقَ كراً" ^(٣) يُريدونُ :

(١) وهو مذهبُ الكوفيِّين كما في الجني الداني ٣٥٥ وإليه ذهب الفارسي . انظر : المسائلُ العسْكرِيَّات

(٢) انظر : مجمع الأمثال ١١ / ٤٠٣ ويضربُ في اللَّيْلَةِ الشَّدِيدَةِ التي يطول فيها الشَّرُّ .

(٣) انظر : جمهرة الأمثال ١ / ١٩٤ ، ومجمع الأمثال ١ / ٤٣٦ ، وتماه : " إنَّ النعامَ في القُرَى "

ويضرب للرجل الحقيير يتكلم في الموضوع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله .

يا ليل ، وياكرا ، وقد جاء في الشعر ، قال (١) :
فَقُلْتُ لَهُ عَطَّارُ هَلَّا أَتَيْتَنَا بِدُهْنِ الْخُرَامِيِّ أَوْ بِخُوصَةِ عَرْفَجٍ
وفي قول العجاج (٢) .

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَزِيْرِي (٣)

يُرِيد : يَا جَارِيَّةُ .

المرتبة الثانية : لا بد من حذف " يا " معها وهو قولهم : اللهم اغفر لي ، و :
" يا ربَّ ارحمنا أيتها العصابة " ، إذا عنيت نفسك وجماعتك فلا تقول : يا
اللهم ولا يا أيتها العصابة ، وإنما حذف من " اللهم " ؛ لئلا يجمع بينها وبين
الميم التي هي عوض منها ، وقد جاء في الشعر ، قال (٤) :
إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلْمَا أَقُولُ : يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

(١) لم أقف على اسمه . والبيت في المحتسب ٢ / ٧٠ بغير نسبة .

الخرامي : عشبة طويلة العيدان ، صغيرة الورق ، حمراء الزهر ، طيبة الريح : العرفج : ضرب من
التبّات سهلي ، قيل : إنه طيب الرائحة .

(٢) ديوانه ٢٢١ .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٢٢١ ، ٢٤١ ، وانظر أيضا : المقتضب ٤ / ٢٦٠ والتبصرة ٣٦٨ وأمالى

ابن الشجري ٢ / ٨٨ وابن يعيش ٢ / ١٦ ، ٢٠ والخزانة ٢ / ١٢٥ .

العذير : الأمر الذي يحاوله الإنسان فيعذر فيه .

والمعنى : لا تستنكري ما أحاوله معذورا فيه ، وقد فسره بما بعده ، وهو قوله :

سَيَّرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي

(٤) قيل : هو أمية بن أبي الصلت ، وليس في ديوانه ، ونسب أيضا إلى أبي خراش الهذلي وهو في

شرح أشعار الهذليين ١٣٦٤ ، وانظر ما قاله البغدادي حول نسبة البيت في الخزانة .

وانظر : نوادر أبي زيد ٤٥٨ والمقتضب ٤ / ٢٤٢ والمحتسب ٢ / ٢٢٨ والتبصرة ٣٥٦ وأمالى ابن

الشجري ٢ / ١٠٣ ، والإنصاف ٢٤١ وابن يعيش ٢ / ١٦ والخزانة ٢ / ٢٩٥ .

وكان الأصل : يا الله اغفر لي ، وأما حذف " يا " من : أيتها العصابة
فلأنك لم ترد به / نداءً محضاً .

ب/١١٥

المرتبة الثالثة : لك الخيار [معها]^(١) في حذف حرف النداء ، وإثباته ،
وهي : الأعلام ، والكنى ، والمضاف ، تقول : زيد أقبل ، وأبا محمد أخرج ،
وغلام زيد أقبل ، قال الله تعالى : ﴿ يوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾^(٢) ، وقال عز من
قائل : ﴿ ربِّ أرني أنظر إليك ﴾^(٣) فإن سميت رجلاً " خيراً من زيد " وكان نكرة
قصدته أو لم تقصده ، كان لك حذف " يا " من الأول ، دون الثاني والثالث .
أما القسم الذي لا ينادى ، فهو أسماء الأفعال ، وما ليس بأهل للجواب -
إلأن ينزل منزلة ما يجيب ، كالمنزلة ، والرّبع - وما فيه الألف واللام ، حتى
يتوصل إلى ندائه بـ " أي " كما قلنا ، والقول المحرر في هذا الحكم : أنه يجوز
أن تحذف حرف النداء مع كل اسم لا يجوز أن يكون وصفاً لـ " أي " ، تقول :
زيد أقبل ؛ لأنه لا يجوز أن تقول : يا أيها زيد أقبل ، ولا تقول : رجل أقبل ؛ لأنه
يجوز أن تقول : يا أيها الرجل ، ولا تقول : هذا أقبل ؛ لأنه يجوز أن تقول : يا
أيهذا أقبل

الحكم الثاني : قد اختلف في العلم المنادي ، هل تعريفه بعد النداء باقٍ؟
أو زال تعريفه ، واكتسب بالنداء تعريفاً آخر ، كما اكتسبت النكرة المقصودة

(١) تنمة يلتزم بمثلها الكلام .

(٢) ٢٩ / يوسف .

(٣) ١٤٣ / الأعراف .

به؟ فَأَلَى الْأَوَّلِ ذَهَبَ ابْنُ السَّرَّاجِ (١) ، وَإِلَى الثَّانِي ذَهَبَ الْمَبْرَدُ (٢) وَالْفَارِسِيُّ (٣) وَقَوْلُهُمَا أَشْبَهُ الْقَوْلَيْنِ ، قَالَ الْمَبْرَدُ : النِّكَرَةُ إِذَا قُصِدَتْ ، اِكْتَسَبَتْ بِالْقَصْدِ وَالنِّدَاءِ تَعْرِيفًا ، وَزَالَ مَا فِيهَا مِنَ التَّنْكِيرِ ، وَكَذَلِكَ التَّعْرِيفُ الْعَلْمِيُّ يَزُولُ بِتَعْرِيفِ النِّدَاءِ ، يَشْهَدُ لَذَلِكَ : أَنَّ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، لَا يُنَادَى ، إِلَّا اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى ؛ هَرَبًا مِنْ اجْتِمَاعِ تَخْصِيصِ حَرْفِ النِّدَاءِ ، وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ .

الْحُكْمُ الثَّلَاثُ : إِذَا اضْطُرَّتْ إِلَى تَنْوِينِ الْعَلْمِ الْمُنَادَى ، فَفِيهِ مَذْهَبَانِ : الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ .

أَمَّا الرَّفْعُ : فَمَذْهَبُ الْخَلِيلِ (٤) وَسَيَبَوِيهِ وَالْمَازِنِيِّ (٥) ، وَيُنْشِدُونَ هَذَا الْبَيْتَ (٦) مَرْفُوعًا :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطْرُ ، عَلَيْهَا ، وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ
 ١/١١٦
 قالوا : لِأَنَّهُ أَشْبَهَ الْمُعْرَبَ غَيْرَ (٧) الْمُنْصَرَفِ ، حِينَ حَمَلَتْ صِفَتَهُ عَلَى لَفْظِهِ فَجَعَلَ مَعَ التَّنْوِينِ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ ، كَمَا إِذَا اضْطُرَّتْ إِلَى تَنْوِينِ " أَحْمَدُ " .

(١) الأصول /١ / ٣٣٠ .

(٢) المقتضب /٤ / ٢٠٥ .

(٣) الإيضاح العضدي وحاشيته ٢٢٧ - ٢٢٨ ، ٢٢٩ .

(٤) الكتاب /٢ / ٢٠٢ .

(٥) المساعد على تسهيل الفوائد /٢ / ٥٠١ والهمع /٣ / ٤١ ، والخزانة /٢ / ١٥٠ .

(٦) للأحوص . انظر : ديوانه ١٨٩ .

وهو من شواهد سيبويه /٢ / ٢٠٢ ، وانظر أيضا : المقتضب /٤ / ٢١٤ و ٢٢٤ ومجالس ثعلب ٩٢ ،

٥٤٢ ، والأصول /١ / ٣٤٤ و /٢ / ٢٢٦ والمحتسب /٢ / ٩٣ ، والتبصرة ٣٥٥ والإنصاف ٣١١ والمغنى

٣٤٣ وشرح أبياته /٦ / ٥٣ والخزانة /٢ / ١٥٠ .

(٧) انظر : الأصول /١ / ٣٤٤ .

وَأَمَّا النَّصْبُ : فمذهبُ أَبِي عَمْرٍو (١) وَيُونُسَ (٢) ، وَالْجَرْمِيِّ (٣) ، وَالْمَبْرُودِ (٤)
وَيُنْشِدُونَ الْبَيْتَ مَنْصُوبًا ، قَالُوا : لِأَنَّ التَّنْوِينَ يَعْيدُهُ إِلَى أَصْلِهِ ، كَمَا أَعَادَ
مَجْرُورًا مَا لَا يَنْصَرِفُ .

الحكم الرابع : قد تقدم القول : أن ما فيه الألف واللام ، لا يدخل عليه
حرف النداء ؛ لأن الألف واللام لا يجتمعان مع حرف النداء ؛ لما ذكرناه من
التعريف والتخصيص ، وعلى الحقيقة فليس المحدث للتخصيص حرف النداء
وإنما هو القصد إلى المنادى ؛ بدليل بقاء التخصيص مع حذف الحرف ، في
قوله تعالى : ﴿ يُوَسِّفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا ﴾ (٥) و ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ (٦) ، وما
دل على التخصيص لا يحذف - وهو مراد - إلا وله تأثير قوي ، ولو كان حرف
النداء يحدث التخصيص لجاز أن تقول : العباس أقبل - وأنت تُناديه - فتوجد
الألف واللام مع عدم حذف حرف النداء ؛ ولهذا إذا ناديت هذا النوع من
الأسماء أسماء رجال ، فبعضهم يقول : يا حارث ، ويا عباس ، ويا فضل ،
وهذا يلتبس بمن سمي حارثاً في الأصل ، وبعضهم يقول : يا أيها الحارث ،
وفيه قبح ؛ لجعل العلم وصفاً ، كما قالوا : مررت بهذا الحارث ، فإن اعتبرت

(١) انظر : المقتضب ٤ / ٢١٣ ، والهمع ٣ / ٤٢ ، والخزانة ٢ / ١٥٠ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ٢١٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ٥٠١ .

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ٢١٢ ، والهمع ٣ / ٤٢ .

(٤) المقتضب في الموضع السابق .

(٥) ٢٩ / يوسف .

(٦) ٢٨٦ / البقرة .

الوصفيّة فيه ، كان وجهها ، قال شيخنا : والصواب عندي : يا مَنْ هو الحارثُ
أقبل ، والأوّلُ (١) أكثر .

الحكمُ الخامسُ : إذا ناديتَ المضافَ إلى نفسك ، ففيه خمسةُ أوجهٍ :
الأوّلُ : وهو أفصحها - حذفُ الياءِ ، وأبقاءُ الكسرةِ دالةً عليها ، نحو : يا
غلام .

الثاني : إقرارُ الياءِ ساكنةً ؛ ليزولَ التباسُ المضافِ بالمفردِ ، في الوقفِ ، نحو :
يا غلامي .

الثالثُ : فتحُ الياءِ /؛ حملاً على كافِ المخاطبِ ، وتائه نحو : يا غلامي .
الرابعُ : تقلبُ كسرةِ الميمِ فتحةً ، فتتقلبُ الياءُ ألفاً ، نحو : يا غلاماً ، فإذا
وقفت قلت : يا غلاماه ، ويا أباه ، ويا أمّاه ، منه قولهم : يا ربّ يا ربّاه .
الخامسُ : حذفُ هذه الألفِ المنقلبةِ عن الياءِ ، والاجتزاءُ بالفتحةِ عنها ، نحو :
يا غلام ، وعليه قراءةُ عاصمٍ (٢) : ﴿ يَا بُنَيَّ ﴾ (٣) بالفتح .

وقد وردَ في التنزيلِ حذفُ ياءِ الإضافةِ كثيراً ، نحو : ﴿ يَا قَوْمِ ﴾ (٤) ،
﴿ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ ﴾ (٥) ، وأثبتتُ في مواضع ، كقوله تعالى : ﴿ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ
آمَنُوا ﴾ (٦) فأما قوله تعالى : ﴿ يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ ﴾ (٧) وأمثالها ، فإنّ التاءَ تاءُ

(١) انظر : الفرّة لابن الدهان ، القسم الأول من الجزء الثاني ق ٣٨ / ب .

(٢) انظر : الإقناع في القراءات السبع لابن الباز ٦٦٥ .

(٣) ٤٢ / هود .

(٤) ٥٤ / البقرة .

(٥) ١١٦ / الزمر .

(٦) ٥٦ / العنكبوت .

(٧) ٤٢ / مريم .

تَأْنِيثِ عَوَّضَتْ عَنِ الْيَاءِ ، أَلَا تَرَاهُمْ يَبْدِلُونَهَا هَاءً فِي الْوَقْفِ ؟ قَالَ سَيْبُوهُ (١) :
سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِمْ : يَا أَبَةَ ، وَيَا أَبْتَ لَا تَفْعَلْ ، وَيَا أَبْتَاهُ (٢) وَيَا أُمَّتَاهُ ،
فَزَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْهَاءَ بِمَنْزِلَةِ الْهَاءِ فِي ، عَمَّةً ، وَخَالَه ، وَزَعَمَ أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ
مَنْ يَقُولُ : يَا أُمَّةً لَا تَفْعَلِي (٣) - بِالضَّمِّ - وَيَقُولُ فِي الْوَقْفِ يَا أُمَّةً وَيَا أَبَةَ ،
وَأِنَّمَا يَلْزَمُونَ هَذِهِ التَّاءَ فِي النِّدَاءِ ، إِذَا أُضِفَتْ إِلَى نَفْسِكَ خَاصَّةً ، كَأَنَّهِمْ
جَعَلُوهَا عِوَضًا مِنْ حَذْفِ الْيَاءِ (٤) ، وَبِعِضِ الْعَرَبِ يَقُولُ : يَا أُمَّةً لَا تَفْعَلِي -
بِالْكَسْرِ - وَ : يَا رَبُّ اغْفِرْ لِي " وَ يَا قَوْمُ لَا تَفْعَلُوا " (٤) بِالضَّمِّ .

فَإِنْ أُضِفَتْ إِلَى اسْمٍ مُضَافٍ إِلَى نَفْسِكَ فَالْأُولَى فِيهِ إِثْبَاتُ الْيَاءِ ، نَحْوُ
قَوْلِكَ : يَا ابْنَ أُمَّي ، وَبِعِضِهِمْ يَقُولُ : يَا ابْنَ أُمَّ ، فَأَمَّا مَنْ قَرَأَ : ﴿ يَا ابْنَ
أُمَّ ﴾ (٥) - بِالْفَتْحِ - (٦) فَإِنَّ سَيْبُوهُ جَعَلَ " الْأُمَّ " وَ " الْإِبْنَ " فِي مَنْزِلَةِ اسْمٍ
وَاحِدٍ ، فَبِنَاهُمَا عَلَى الْفَتْحِ ، نَحْوُ " خَمْسَةَ عَشَرَ " (٧) ، وَأَمَّا الْمَازِنِيُّ ، فَقَالَ : فِيهِ

(١) الْكِتَابُ ٢ / ٣١٠ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : يَا أَبْتَ . وَالتَّصْحِيحُ مِنْ سَيْبُوهِ ، وَانظُرْ أَيْضًا مَا بَعْدَهُ مِنْ قَوْلِهِ : أُمَّتَاهُ .

(٣) انْتَهَى كَلَامُ سَيْبُوهِ هُنَا .

(٤) انظُرْ : الْأَصُولُ ١ / ٣٤١ .

(٥) ٩٤ / طه

(٦) وَهَمَّ : ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَأَبُو عَمْرٍو وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ ، انظُرْ : السَّبْعَةُ ٤٢٣ وَالتَّيْسِيرُ ١١٣ ، وَابْرَأَنَّ

الْمَعَانِي ٣٢٩ ، وَالنَّشْرُ ٢ / ٢٧٢ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤ / ٣٩٦ وَالإِتْحَافُ ٢٧٤ .

(٧) الْكِتَابُ ٢ / ٢١٤ .

وَجِهَانٍ (١) : أَحَدُهُمَا : مِثْلُ سَيَّبِيوِيهِ ، وَالْآخَرُ : أَنَّهُ قَلَبَ الْيَاءَ أَلْفًا (٢) ، ثُمَّ حَذَفَ
الْأَلْفَ : اسْتِخْفَافًا ، كَمَا تُحَذَفُ الْيَاءُ مِنْ " أُمِّي " وَعَلَيْهِ قَوْلُ أَبِي النَّجْمِ (٣) :

يَا بِنْتَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

وقول الآخر (٤) :

وَهَلْ جَزَعُ أَنْ قُلْتُ : وَابَاهُمَا

يُرِيدُ : وَابِئِي هُمَا .

فَإِنْ أَضْفَعْتَ اسْمًا مُثْنَى إِلَيْكَ ، نَحْوُ : عَبْدَيْنِ وَزَيْدَيْنِ قُلْتُ : يَا عَبْدَيَّ (٥)

وَيَا زَيْدَيَّ ، بِالْفَتْحِ ، وَكَذَلِكَ / الْجَمْعُ ، نَحْوُ : يَا زَيْدِيَّ ، فَإِنْ كَانَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ١/١١٧
كَافًا لَمْ يُجَزَّ نِدَاؤُهُ ، كَقَوْلِكَ : يَا غُلَامَكَ ، فَإِنْ كَانَتْ هَاءُ الْمَعْهُودِ جَازًا ، كَقَوْلِكَ -
إِذَا ذَكَرْتَ زَيْدًا - يَا أَخَاهُ .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَجِهَيْنِ .

(٢) فِي أَسْوَلِ ابْنِ السَّرَاجِ ١/ ٣٤١ : " قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ - رَحِمَهُ اللَّهُ : سَأَلْتُ أَبَا عَثْمَانَ عَنْ قَوْلِ مَنْ

قَالَ : يَا ابْنَ أُمَّ لَا تَفْعَلْ ، فَقَالَ عِنْدِي فِيهِ وَجِهَانُ : أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ أَرَادَ : يَا ابْنَ أُمِّي فَقَلَبَ الْيَاءَ
أَلْفًا ، وَالْوَجْهُ الْآخَرُ : أَنْ يَكُونَ " ابْنُ " عَمَلٌ فِي " أُمَّ " عَمَلٌ " خَمْسَةَ عَشَرَ " ؛ فَبُنِيَ لِذَلِكَ .

(٣) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَّبِيوِيهِ ٢/ ٢١٤ ، وَانظُرْ أَيْضًا : نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ١٨٠ ، وَالْمُقْتَضَبُ ٤/ ٢٥٢

وَالْأَصُولُ ١/ ٣٤٢ وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٥٢ وَابْنُ يَعِيشَ ٢/ ١٢ ، ١٣ .

(٤) هِيَ دُرَّتِي بِنْتُ عَبَّيَّةَ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى عَمْرَةَ الْخَثْعَمِيَّةِ .

هَذَا عَجْزُ الْبَيْتِ ، وَصَدْرُهُ :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنِّي جَزَعْتُ عَلَيْهِمَا

وَانظُرْ : نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٢٦٥ وَالْأَصُولُ ١/ ٣٤١ وَابْنُ يَعِيشَ ٢/ ١٢ ، وَشَرْحُ الْحِمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ

١٠٨٢ .

(٥) انظُرْ : الْأَصُولُ ١/ ٣٤٢

الحكم السادس: إذا ناديت منقوصاً ، نحو : القاضي ، والداعي ، فالخليل يُثبت الياء ، فيقول - إذا قصده - يا قاضي أقبل ؛ لأنه موضع لا يُنون^(١) ؛ فصار كما فيه الألف واللام ، ويونس^(٢) يحذف الياء ، فيقول : يا قاض ؛ لأن النداء باب حذف ، واختاره سيبويه ، وكأنه أشبه^(٣) . فأما "مري" اسم فاعل من "أري" فليس فيه إلا إثبات الياء ؛ لأنك لو حذفتها بقيت الكلمة على حرف واحد يوهى الراء ؛ فإن الميم زائدة .

الحكم السابع: في وصف المنادي . قد انقسم المنادي - بما تقدم من البيان - إلى : معرب ومبني .

والمعرب ثلاثة أنواع : النكرة غير المقصودة ، والمضاف ، والطويل ، وصفة هذه الأنواع تتبعا ، نحو قولك : يا رجلاً قائماً ، ويا غلام زيد الظريف ، ويا قائماً أبوه الكريم .

وإذا سميت رجلاً "خيراً من زيد" - وكان نكرة مقصودة ، أو لم تقصده وصفت الأول والثاني بالمعرفة ، والثالث بالنكرة ؛ لأن الأول علم ، والثاني مقصود ، والثالث غير مقصود .

وأما المبني فلا يخلو أن يكون الوصف مفرداً ، أو مضافاً .

(١) قال سيبويه في الكتاب ٤ / ١٨٤ : « وسألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : أختار : يا قاضي ؛ لأنه ليس بمنون ، كما أختار : هذا القاضي . » .

(٢) وقال سيبويه أيضاً في الموضع السابق : " وأما يونس فقال : يا قاض ، وقول يونس أقوى ؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء ، كانوا في النداء أجدر ؛ لأن النداء موضع حذف . » .

فإن كان مُفرداً فَلَكَ فِيهِ الرَّفْعُ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، نَحْوُ :
 يَا زَيْدُ الظَّرِيفُ وَ : الظَّرِيفُ ، وَيَا رَجُلُ الْكَرِيمِ ، وَالكَرِيمُ ، وَيَا زَيْدُ وَعَمْرُو
 الطَّوِيلَانَ ، وَالطَّوِيلَيْنِ ، وَقَدْ خَرَجَ عَنْ هَذَا الْعَمُومِ أَمْرَانِ :
 أَحَدُهُمَا : أَنْ يَكُونَ الْمَنَادَى مَبْنِيًّا - فِي الْأَصْلِ - عَلَى غَيْرِ الضَّمِّ ، فَلَا
 يَجُوزُ فِيهِ الْحَمْلُ عَلَى اللَّفْظِ ، تَقُولُ : يَا هَؤُلَاءِ الظَّرِيفُونَ .
 وَالثَّانِي : " أَيُّ " جَعَلُوا صِفَتَهَا تَابِعَةً لِلْفُظْهَا ، نَحْوُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ،
 فَالرَّجُلُ ، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمَنَادَى حَقِيقَةً ، فَإِنَّهُ صِفَةٌ " أَيُّ " ، وَأَجَازَ الْمَازِنِيُّ فِيهِ (١)
 النَّصْبَ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَلَمْ أَنْ تُقِيمِ الصِّفَةَ فِيهِ مَقَامَ الْمَوْصُوفِ ، فَتَقُولُ : يَا أَيُّهَا
 الطَّوِيلُ ، فَإِنْ وَصَفْتَ الصِّفَةَ بِمُضَافٍ ، فَهُوَ مَرْفُوعٌ ، كَقَوْلِهِ (٢) :

يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ نُو التَّنَزِّي

ب/١١٧

فَوَصَفَ " الْجَاهِلُ " بِـ " نُو " ، وَيَجُوزُ النَّصْبُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ " أَيُّ " .
 وَلَا تُوصَفُ " أَيُّ " إِلَّا بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، كَالرَّجُلِ وَالغُلَامِ ، أَوْ
 بِأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ ، نَحْوُ : يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَلَمْ فِيهِ حَذْفُ الْمَوْصُوفِ ، فَتَقُولُ : يَا
 هَذَا الطَّوِيلُ ، كَمَا قُلْتُ : يَا أَيُّهَا الطَّوِيلُ ، فَإِنْ جَعَلْتَ اسْمَ الْإِشَارَةِ سَبَبًا إِلَى
 نِدَاءِ الرَّجُلِ ، كَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ " أَيُّ " ، فَتَقُولُ : يَا هَذَا الرَّجُلُ أَقْبَلُ ، وَإِنْ لَمْ

(١) انظر : ابن يعيش ٢/٤ .

(٢) هورؤية . انظر : ديوانه ٦٣ .

والبيت من شواهد سيبويه ٢/١٩٢ ، وانظر أيضا : المقتضب ٤/٢١٨ والتبصرة ٤٤٤ وأمالى ابن

الشجري ٢/١٢١ . ٣٠٠ . وابن يعيش ٦/١٣٨ .

التنزي : خفة الجهل ، وأصل التنزي : التوثب .

تجعله سبباً إلى نداء الرجل ، وقدّرت الوقوف عليه ، رفعت صفته ، ونصبتّها
فقلت : يا هذا الطويل ، والطويل .

ولا توصف أسماء الإشارة إلا بما فيه الألف واللام ، أنشد سيبويه (١) :

يا صَاحِ يا ذَا الضَّامِرِ العَنَسِ والرَّجْلِ والأَقْتَابِ والحِلسِ
وإن كان الوصف مضافاً ، فليس فيه إلا النصب ؛ حيث لم يكن في
المنادى المضاف إلا النصب ، نحو قولك : يا زيدُ غلامٌ عمرو ؛ فحملوا الصفة
المضافة على المنادى المضاف ، كأنك ناديتَه ابتداءً ، ولم يحملوها على اللفظ ؛
لمخالفة المضاف المفرد ، وإنما جاز : يا زيدُ الحَسَنُ الوجهُ ، بالرفع ؛ لأنَّ
إضافته غير حقيقية ، ألا ترى اجتماع الألف واللام مع الإضافة فيه .
وسيبويه (٢) لا يُجيزُ صفة " اللهم " ، فأما قوله تعالى : ﴿ اللَّهُمَّ رِنَّا ﴾ (٣)
و ﴿ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٤) ؛ فهو على ندائين (٥) أو البدل

(١) الكتاب ٢ / ١٩٠ ، والبيت لخرز بن لوزان السدوسي كما نسبه سيبويه ، ونسب أيضاً إلى خالد بن
المهاجر .

وانظر أيضاً : المقتضب ٤ / ٢٢٣ ومجالس ثعلب ٣٢٣ والخصائص ٣ / ٢٠٢ والتبصرة ٤٥ / ٣٤٥ وأمالى

ابن الشجري ٢ / ٣٢٠ وابن يعييش ٢ / ٨ والخزانة ٢ / ٢٢٩ .

صاح : مُرَحَّمٌ صاحب . الضامِرُ : من ضمَّ الحيوان . إذا دقَّ لحمه . العنَسُ : الناقةُ الشديدةُ
الصُّلبِ . الأقتاب جمع قَتَب - بالتحريك - وهو رَحْلٌ صغيرٌ على قدر السنّام الطلس : كل شيءٍ ولى
ظهر البعير أو الدابة تحت البرذعة .

(٢) الكتاب ٢ / ١٩٦ - ١٩٧ .

(٣) ١١٤ / المائة .

(٤) ٤٦ / الزمر .

(٥) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١ / ٥٣٠ .

والمبرد^(١) يُجيزه .

فإن وصفت العلم المضموم بـ " ابنٍ " أو " ابنة " وأضفتَه إلى علمٍ أو كنيةٍ

ففيه مذهبان :

أحدهما : أن تجعلَ المنادى والوصفَ كالشئِ الواحدِ ، وتبنيهما على الفتح، نحو : يا زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو^(٢) ، ويا زَيْدَ بْنَ أَبِي خَالِدٍ ، كذا قال الفارسي^(٣) وقال غيره : الفتحُ في " زيدٍ " فتحةُ بناءٍ وكذلك تقولُ في الخبر : هذا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو ، فتحذفُ التنوينَ ، وفتحُ " ابنٍ " فتحةُ إعرابٍ ، فغلبت حركةُ البناءِ حركةُ الإعرابِ ، وفي جعلِ فتحِ " ابنٍ " فتحَ بناءٍ^(٤) إشكالٌ : لأجلِ الإضافةِ .
والمذهبُ الثاني : أن تُقرَّ المنادى ، على حاله مضموماً : لأنه منادى مفردٌ والابنُ بحاله منصوباً : لأنه وصفٌ مضافٌ .

فإن أضفتَ " الابنَ " / إلى غير العلمِ ، لم يكن فيه إلا المذهبُ الثاني^(٥) .

١/١١٨

نحو قولك : يا زَيْدُ ابْنِ أَخِينَا ، ويا عَمْرٍو بْنَ صَاحِبِ الْمَالِ .

وماعدا العلمِ المضمومِ فحكمُ صفتهِ بـ " ابنٍ " أو " ابنةٍ " حكمٌ غيرهما من

الصفاتِ .

(١) قال في المقتضب ٤ / ٢٣٩ : " ولا يجوز عنده - يعني سيبويه - وصفه بولا أراه كما قال : لأنها إذا كانت بدلاً من " يا " فكأنك قلت : يا أله ، ثم تصفه كما تصفه في هذا الموضع ، فمن ذلك قوله : قل اللهم فاطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة وكان سيبويه يزعم أنه نداء آخر .. "

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ٢٣١ والأصول ١ / ٣٤٥ .

(٣) الإيضاح العضدي ٨ / ٢٣٥ .

(٤) في الهمع ٣ / ٥٤ : " .. وزعم الجرجاني أن فتحَ ابنٍ " بناءً " .

(٥) انظر : الأصول ١ / ٣٤٥ .

الحكم الثامن : التوكيد ، إذا أكّدت المنادى ، أجرئته مجرى الوصف مفرداً ، ومُضافاً ، تقولُ في المفردِ : يا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ ، وَأَجْمَعِينَ ، فترفعُ وتنصبُ ، وتقولُ في المضافِ : يا تَمِيمُ كُلُّكُمْ ، وَكُلَّهُمْ ، يا زَيْدُ نَفْسَكَ وَنَفْسَهُ بالنَّصْبِ لا غَيْرُ .

فإن أكّدتَ مضافاً بمفردٍ أو مضافٍ ، فالنَّصْبُ : تقولُ : يا غِلْمَانِنَا أَجْمَعِينَ ، يا إِخْوَانِنَا كُلَّهُمْ ، وَكُلُّكُمْ .

الحكم التاسعُ : عطفُ البيانِ ، وهو كالوصفِ ، مُفْرَدًا ومُضَافًا : تقولُ : يا رَجُلُ زَيْدٍ ، وَزَيْدًا ، ويا زَيْدُ أَبُو مُحَمَّدٍ ، وَابَا مُحَمَّدٍ ، وتقولُ - في أسماءِ الإِشَارَةِ - : يا هَذَا زَيْدٌ وَزَيْدًا ، ويا هَذَانِ زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَزَيْدًا وَعَمْرًا .

الحكم العاشرُ : البَدَلُ : ولا يخلوُ : أن يكونَ مُفْرَدًا أو مُضَافًا ، من مُفْرَدٍ أو مُضَافٍ ، فإن كانَ مُفْرَدًا من مُفْرَدٍ ، تَبِعَهُ فِي اللَّفْظِ ، نحو : يا زَيْدُ زَيْدٌ ، وَإِنْ كانَ مُفْرَدًا من مُضَافٍ ، أو مُضَافًا من مُفْرَدٍ أو مُضَافٍ ، فالنَّصْبُ لا غَيْرُ نحو : يا زَيْدُ أَخَانَا ، ويا أَخَانَا زَيْدًا ، ويا أَخَانَا غُلَامَ زَيْدٍ ؛ لِأَنَّ البَدَلَ فِي حُكْمِ تَكْرِيرِ العَامِلِ ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ : يا زَيْدُ يا زَيْدُ ، ويا زَيْدُ يا أَخَانَا ، وتقولُ : يا هَؤُلَاءِ الطَّوَالُ - على الوصفِ - والأجودُ : البَدَلُ من الموصوفِ المحذوفِ ، فإن قُلْتَ يا هَؤُلَاءِ الرِّجَالِ ، فالوصفُ .

الحكم الحادي عشرُ : العطفُ : ولا يخلو المعطوفُ : أن يكونَ مُفْرَدًا ، أو مُضَافًا .

فالمُضَافُ : ليسَ فِيهِ إِلا النَّصْبُ على الموضعِ ، واللَّفْظُ : تقولُ - يا زَيْدُ وَعَبْدَ اللَّهِ ، ويا رَجُلُ وَابَا بَكْرٍ ، ويا غُلَامَ زَيْدٍ وَصاحبَ عَمْرٍو ، ويا رَجُلًا وَابَا مُحَمَّدٍ ، وكذلكَ إن عطفْتَهُ على المنادى الموصوفِ ، نحو : يا زَيْدُ الطَّوِيلُ وَذَا

الجُمَّة ، قال المازني^(١) : فَإِنْ عَطَفْتَهُ عَلَى الطَّوِيلِ ، رَفَعْتَهُ وَقُلْتَ : وَذُو الْجُمَّةِ ،
وَالنَّحَاةُ عَلَى خِلافِهِ .

وَأَمَّا الْمَفْرَدُ : فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ فِيهِ أَلْفٌ وَوَلَامٌ ، أَوْ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَوَلَامٍ .

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ أَلْفٌ وَوَلَامٌ ، فَحَكْمُهُ حَكْمُهُ لَوْ أَبْتَدَيْتُ بِهِ ؛ تَقُولُ : يَا زَيْدُ
وَعَمْرُو ، وَيَا عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدُ ، وَيَا زَيْدُ أَوْ عَمْرُو ، وَيَا زَيْدُ لَا عَمْرُو ، وَقَدْ جَوَزَ
الْمَازِنِيُّ^(١) وَالْأَخْفَشُ^(٢) فِيهِ النَّصْبَ .

وَإِنْ كَانَ الْمَعْطُوفُ بِأَلْفٍ وَوَلَامٍ كُنْتَ مُخَيَّرًا فِي الرَّفْعِ - عَلَى اللَّفْظِ -
وَالنَّصْبِ - عَلَى الْمَوْضِعِ - نَحْوُ : يَا زَيْدُ وَالْفَضْلُ ، وَالْفَضْلُ ، وَقَدْ قُرِئَ بِهِمَا
قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ يَا جِبَالَ أُوَيْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾^(٣) ، وَاخْتَارَ سَيَبَوِيه^(٤) الرَّفْعَ^(٥)
وَكَانَ الْمَبْرَدُ^(٦) يَخْتَارُ الرَّفْعَ فِي مِثْلِ " الْحَارِثُ " ، وَالنَّصْبَ فِي " الرَّجُلِ " ^(٧)

(١) انظر : الأصول ١ / ٣٧٢ .

(٢) لم أقف على هذا الرأي منسوبا إلى الأخفش فيما بين يدي من مصادر .

(٣) ١٠ / سبأ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٧٨ .

(٥) وبه قرأ السُّلَمِيُّ وابنُ هُرْمَازٍ وأبو يحيى وأبو نُوفَلٍ ويعقوبُ وابنُ أبي عَبلَةَ ، وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ
وَإِعَاصِمٌ فِي رِوَايَةٍ وَوَرَدَ الرَّفْعُ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو . وَالرَّفْعُ عَطْفٌ عَلَى لَفْظِ " جِبَالٌ " .
وَقِيلَ : عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ فِي " أُوَيْبِي " ، وَسَوَّغَ ذَلِكَ الْفَصْلُ بِالظَّرْفِ بِوَقِيلِ : الرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَالْخَبَرُ
مَحْنُوفٌ ، أَيْ : وَالطَّيْرُ تُؤَوَّبُ .
وَقَرَأَ الْجَمْهُورُ بِالنَّصْبِ ، عَطْفًا عَلَى مَوْضِعِ " جِبَالٌ " أَوْ بِإِضْمَارِ فِعْلِ تَقْدِيرِهِ : وَسَخَّرْنَا لَهُ الطَّيْرَ ، أَوْ
عَطْفًا عَلَى " فَضْلًا " .

انظر : النشر ٢ / ٤٩ والبحر المحيط ٧ / ٢٦٣ .

(٦) انظر : المقتضب ٤ / ٢١٢ - ٢١٣ .

(٧) فِي الْأَصُولِ ١ / ٣٣٦ : .. وَكَانَ أَبُو الْعَبَّاسِ يَخْتَارُ النَّصْبَ فِي قَوْلِكَ : يَا زَيْدُ وَالرَّجُلَ ، وَيَخْتَارُ
الرَّفْعَ فِي " الْحَارِثُ " إِذَا قُلْتَ يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ .. .

وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْحُكْمِ : إِذَا نَادَيْتَ جَمَاعَةً مِنَ الْعَدَدِ ، وَعَطَفْتَ عَلَيْهَا جَمَاعَةً مِنْ الْعَدَدِ أُخْرَى - وَبِئْسَ فِيهَا أَلْفٌ وَلَا مٌ - رَفَعْتَهُمَا ^(١) ، نَحْوُ : يَا ثَلَاثَةً وَثَلَاثُونَ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِمَا أَلْفٌ وَلَا مٌ فَلِكَ فِيهِ الرَّفْعُ ^(١) وَالنَّصْبُ ، نَحْوُ : يَا ثَلَاثَةً وَالثَّلَاثُونَ ، وَالثَّلَاثِينَ ، فَتَبْنِي الثَّلَاثَةَ عَلَى الضَّمِّ ؛ لِأَنَّهَا نَكْرَةٌ مَقْصُودَةٌ ؛ وَتَرْفَعُ " الثَّلَاثِينَ " عَلَى اللَّفْظِ ، وَتَنْصِبُهَا عَلَى الْمَوْضِعِ ، فَإِنْ لَمْ تَقْصِدِ الثَّلَاثَةَ نَصَبْتَهُمَا مَعًا ، وَإِنْ أَظْهَرْتَ حَرْفَ النِّدَاءِ فَالرَّفْعُ لَا غَيْرُ ، نَحْوُ : يَا ثَلَاثَةً وَيَا ثَلَاثُونَ .

الْحُكْمُ الثَّانِي عَشَرَ : إِذَا كَرَّرْتَ الْأَسْمَ الْمُنَادَى ، وَأَضَفْتَ الثَّانِي مِنْهُمَا فَلِكَ فِيهِ مَذْهَبَانِ :

أَحَدُهُمَا : ضَمُّ الْأَوَّلِ وَنَصْبُ الثَّانِي ، وَهُوَ الْجَيِّدُ ، كَقَوْلِكَ : يَا قُرَيْشُ قُرَيْشُ هَاشِمٍ .

وَالثَّانِي : نَصْبُ الْأَوَّلِ ، نَحْوُ : يَا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : يَا زَيْدَ عَمْرٍو زَيْدَ عَمْرٍو ، وَمِنْهُ قَوْلُ جَرِيرٍ ^(٢) :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِينَكُمْ فِي سَوْءَةٍ عُمُرُ

الْحُكْمُ الثَّلَاثُ عَشَرَ : قَدْ اسْتَقْبَحَ جَمَاعَةً مِنَ النُّحَاةِ الْحَالِ فِي الْمُنَادَى

(١) انظر : الأصول /٨ / ٣٤٤ - ٣٤٥ .

(٢) ديوانه (تحقيق د/ نعمان محمد أمين طه) ٢١٢ .

وهو من شواهد سيبويه /٨ / ٥٣ ، ٢ / ٢٠٥ ، وانظر أيضا : المقتضب /٤ / ٢٢٩ والأصول /٨ / ٣٤٣ واللامات ١٠١ والخصائص /٨ / ٣٤٥ والتبصرة ٣٤٢ وأمالي ابن الشجري /٢ / ٨٢ وابن يعيش /٢ / ١٠٥ والمغني ٤٥٧ وشرح أبياته /٧ / ١١ والخزانة /٢ / ٢٩٨ .

لا يُلْقِينَكُمْ الضمير لتيم بن عبد مناة ، وعدي هذا : هو عدي ابن عبد مناة ، نُسِبَ إِلَى أَخِيهِ . عُمُرُ : هُوَ عُمَرُ بْنُ لَجَاءِ السَّوَاءِ : الْفَعْلَةُ الْقَبِيحَةُ .

منهم المازني^(١)؛ فلا تقول: يا زيد قائماً، وأجازه آخرون، منهم المبرد^(٢)،
وقال^(٣): أناديه قائماً ولا أناديه قاعداً، وأنشد^(٤):

يا بؤس للحرب ضراراً لأقوام

الحكم الرابع عشر: قد أدخلوا على المنادى "لام" الاستغائية وتدخل

في المستغاث به والمستغاث إليه، ويسميان "المدعو والمدعوى إليه": فالمستغاث

به تفتح معه، نحو: يا لزيد، وتكسر مع المستغاث إليه، نحو: يا للعجب،

وتجمع بينهما مقرين على حالهما فتحاً وكسراً؛ فتقول: يا لزيد للعجب، ويا ١/١١٩

لزيد للخطب الجليل، ويا للقوم للماء.

(١) ذكر ابن السراج في الأصول ١/ ٢٧٠ رأى المازني نقلاً عن المبرد في سياق حديث طويل بدأه بقوله
قال أبو العباس: " وقال: قلت لأبي عثمان: ما أنكرت من الحال للمدعو.. " ونقل هذا الحديث
أيضاً عن ابن السراج أبو البركات الأنباري في الإنصاف ٣٢٩.

(٢) لم أقف على هذا الرأي للمبرد في كتبه المطبوعة، ووجدته في أصول ابن السراج ١/ ٣٧٠ - ٣٧١
في سياق سؤال أبي العباسي المبرد لأبي عثمان المازني المشار إليه سابقاً.

(٣) في الموضوع السابق من الأصول: " قال: فلا أرى بأساً بأن تقول على هذا: يا زيد قائماً، وألزم
القياس.. " .

(٤) للنايعة . ديوانه ٨٢ . هذا وفي الموضوع السابق من الأصول أيضاً: " .. قال أبو العباس: وجدتُ
أنا تصديقاً لهذا قول النايعة:

قالت بنو عامر .. البيت

وهذا عجز البيت، وصدرة:

قالت بنو عامر خالوا بني أسد

والبيت من شواهد سيبويه ٢/ ٢٧٨، وانظر أيضاً المقتضب ٤/ ٢٥٢ والخصائص ٣/ ١٠٦

والإنصاف ٣٢٠ وابن يعيش ٣/ ٦٨ و ٥/ ١٠٤ والخزانة ٢/ ١٣٠ و ٤/ ١٠٨.

فإن عطفت على المستغاث به مستغاثاً به كسرت " لامه " ؛ لأن اللبس قد
زال بحرف العطف ، نحو : يا لزيد ولعمر وللعجب ، قال (١) :
يدعوك ناءً بعيداً الدار مغترباً يا للكهول وللشبان للعجب
ويحذف المستغاث به ، فتقول : يا للعجب ، ويا للماء ؛ كأنك قلت : يا
لقوم للعجب ، ويا لقوم للماء .

ولابدّ - مع هذه اللام - من أمرٍ متعجبٍ منه ، ومدعوٍ إليه ، لفظاً أو
تقديراً ، ولابدّ من وجود " يا " معها ، دون سائر أخواتها ، ولا يجوز دخولها
على مَنْ هو قريبٌ منك ومقبلٌ عليك ، قال سيبويه : إنها بمنزلة الألف التي يبينُ
بها إذا أردت أن تُسمع بعيداً ، ومن أمثالهم : " يا للعجب (٢) بيا للماء " .
لماراً أو أعجباً ، أو ماءً كثيراً ، كأنهم قالوا : تعال يا عجب ، ويا ماءً ؛ فإنه
زمانك ، ومثله : يا للدواهي ، أي : تعالين ؛ فإنه لا يستنكرُ مجيئك (٣) ، وكلُّ ما
لا يصحُّ نداؤه حقيقةً ، يجري هذا المجرى ، كقوله تعالى : ﴿ يا حسرتاً على ما
فرطتُ في جنبِ الله ﴾ (٤) كأنه قيل : يا حسرةً تعالِي ؛ فهذا وقتك ، فأما قولهم

(١) لم أمتد إلى هذا القائل .

انظر : المقتضب ٤ / ٢٥٦ ، والكامل ١٢٠٠ والتبصرة ٢٥٩ والمقرب ٨ / ١٨٤ ، والخزانة ٢ / ١٥٤
والتصريح ٢ / ١٨١ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢١٧ .

(٣) انظر : الأصول ٨ / ٢٥٤ .

(٤) ٥٦ / الزمر .

" يا وَيْلُ لكَ ، و " يا وَيْحُ " ، فكأنَّه نَبَّهَ إنساناً ، ثُمَّ جَعَلَ الوَيْلَ لَهُ ، ومثله قولُه (١) :

يا لَعْنَةُ اللَّهِ والأقوامِ كلِّهم والصَّالِحِينَ على سَمْعَانَ مِنْ جارِ

كأنَّه قالَ : يا قومُ ، لَعْنَةُ اللَّهِ على فلانٍ ، فَحَذَفَ المنادَى .

الحكم الخامسَ عَشَرَ : قد اِخْتَصَّ النداءُ بأشياءَ لا تكونُ في غيرِه ؛ قالوا

يَالْكَعُ ، ويا فُسْقُ ، لِلرَّجُلِ ، ويا لِكَاعٍ ويا فِسْأقِ ، لِلمرأةِ ، عُدِلَ عن "فاعل" ، و

"فَعْلَاءَ" إلى "فَعَلٍ" و "فَعَالٍ" ؛ للمبالغة (٢) ، ولم يَسْتَعْمَلُوهُ إلا في النداءِ وَهُوَ

فيه مَعْرِفَةٌ ، فإن لم تُردِ العَدْلَ ، قُلْتَ : يا أَلْكَعُ ، ويا لِكَعَاءُ وقد جاءَ في غير

النداءِ شاذًّا في الشَّعْرِ ، قال (٣) :

أَطُوفُ ما أَطُوفُ ثُمَّ أويي إلى بَيْتِ قَعِيدَتِهِ لِكَاعٍ

وقد جاءَ العَدْلُ في غيرِ النداءِ ، قال صَلَّى اللَّهُ عليه وسلَّم - في أَشْرَاطِ

السَّاعَةِ - : " حَتَّى تَرَى أَسْعَدَ النَّاسِ بالدُّنْيَا لُكَعَ ابنَ لُكَعَ " (٤) يُريدُ : اللَّئِيمَ ١١٩/ب

(١) لم أهدت إلى اسمِهِ .

والْبَيْتُ من شواهد سيبويه ٢/ ٢١٩ ، وانظر أيضًا : الكامل ١١٩٩ والأصول ١/ ٣٥٤ والتبصرة

٣٦٠ وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٢٥ و ص/ ١٥٤ والإنصاف ١١٨ وابن يعيش ٢/ ٢٤ و ٨/ ١٢٠

والمغني ٣٧٣ وشرح أبياته ٦/ ١٧١ .

(٢) في الأصول ١/ ٣٤٧ : " للتكثير والمبالغة " .

(٣) هو الحطينة . انظر ديوانه ٢٨٠ .

انظر : المقتضب ٤/ ٢٨٣ والكامل ٣٣٩ ، ٧٢٦ ، ١٢٣١ والتبصرة ٣٥٤ وأمالي ابن الشجري

٢/ ١٠٧ وابن يعيش ٤/ ٥٧ والخزانة ٢/ ٤٠٤ .

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب الفتن ٤/ ٤٩٤ عن حذيفة بن اليمان ، ولفظه : " لا تقوم الساعة حتى

يكون أسعدُ الناسِ بالدُّنْيَا لُكَعَ بن لُكَعَ " .

أَحَدِ ابْنَيْهَا فَقَالَ : " أَتَمَّ لُكْعُ " (١) .

يُرِيدُ : الصَّغِيرَ . وَقَالُوا - فِي النَّدَاءِ - يَا هَنَاهُ ، أَيُّ : يَا رَجُلٌ ، فزادوا الهاءَ وحركوها ، وقياسُها السُّكُونُ ، وَقَالُوا : يَا فُلٌ أَقْبِلْ ، يُرِيدُونَ : يَا فُلَانٌ ، وَلَيْسَ تَرْخِيمًا لِـ " فُلَانٍ " ، وَلَكِنَّهُ اسْمٌ مُرْتَجِلٌ ، وَلَمْ يَجِئْ - فِي غَيْرِ النَّدَاءِ - إِلَّا فِي الشُّعْرِ ، فِي قَوْلِهِ (٢) :

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

يُرِيدُ : عَنْ فُلَانٍ ، فَإِنْ عَنَوُا امْرَأَةً ، قَالُوا : يَا فُلَّةٌ أَقْبِلِي .

وَقَدْ زَادُوا فِي آخِرِ الْاسْمِ الْمُنَادَى " أَلْفَا " ، إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُسْمِعَ بَعِيدًا ، نَحْوُ : يَا زَيْدًا أَقْبِلْ ، وَيَا قَوْمًا تَعَالَوْا ، فَإِنْ وَقَفْتَ زِدْتَ " هَاءً " فَقُلْتَ : " يَا زَيْدَاهُ " خَاتِمَةً لِبَابِ النَّدَاءِ :

قَدْ أَجْرَتِ الْعَرَبُ أَشْيَاءَ عَلَى طَرِيقَةِ النَّدَاءِ ، وَأَرَادَتْ بِهِ الْاِخْتِصَاصَ ، لَا النَّدَاءَ ؛ حَيْثُ كَانَ النَّدَاءُ مُخْتَصًّا بِوَذَلِكَ قَوْلُهُمْ : أَمَّا أَنَا فَافْعَلْ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَ " نَحْنُ نَفْعَلُ كَذَا وَكَذَا أَيُّهَا الْقَوْمُ " وَ " اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ " قَالَ سَيَّبُوهُ (٣) : أَرَادَ أَنْ يُؤَكِّدَ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اخْتَصَّ ، إِذْ قَالَ : " أَنَا " ، قَالَ ابْنُ

(١) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ فِي كِتَابِ " فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ " بِابِ فِضْلِ الْحَسَنِ

وَالْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا " ٤ / ١٨٨٢

(٢) هُوَ أَبُو النَّجْمِ الْعَجَلِيُّ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَّبُوهِ ٢ / ٢٤٨ وَ ٣ / ٤٥٢ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضِبُ ٤ / ٢٣٨ وَالْأَصُولُ

١ / ٣٤٩ وَالْمَغْنَى ١٥٤ وَشَرَحَ أَيْبَاتَهُ ٣ / ٣٦٤ وَالْخَزَانَةُ ٢ / ٣٨٩ وَاللِّسَانُ (لَجَجٌ) وَ (فُلَانٌ) .

الْكَلْبَةُ - بَفَتْحِ اللَّامِ - : اِخْتِلَاطُ الْأَصْوَاتِ فِي الْحَرْبِ .

(٣) الْكِتَابُ ٢ / ٢٣٢ .

السَّرَاجِ: (١) وَلَكِنَّهُ أَكْثَرُ ، كَمَا تَقُولُ لِنَ هُوَ مُقْبِلٌ عَلَيْكَ : كَذَا كَانَ الْأَمْرُ يَا أَبَا
فُلَانٍ ، وَلَا تُرِيدُ نِدَاءَهُ ؛ فَجَعَلُوا " أَيًّا " مَعَ صِفَتِهِ دَلِيلًا عَلَى الْاِخْتِصَاصِ ، وَلَمْ
يُرِيدُوا بِـ " الرَّجُلِ " وَ " الْقَوْمِ " وَ " الْعِصَابَةِ " إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ، كَأَنَّهُ قَالَ : أَمَّا أَنَا
فَأَفْعَلُ مُتَّخِصًّا بِذَلِكَ مِنْ بَيْنِ الرَّجَالِ ، وَنَحْنُ نَفْعَلُ مُتَّخِصِّينَ مِنْ بَيْنِ
الْأَقْوَامِ ، وَاعْفِرْ لَنَا مَخْصُوصِينَ مِنْ بَيْنِ الْعِصَابِ .

وَلَا يَدْخُلُ حَرْفُ النِّدَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّكَ لَيْسَ تُنْبِئُهُ غَيْرَكَ .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ : إِنَّا مَعْشَرَ الْعَرَبِ نَفْعَلُ كَذَا ، وَ : إِنَّا مَعْشَرَ الصَّعَالِيكِ لَا
قُوَّةَ بِنَا عَلَى الْمَرْوَةِ ، وَنَحْنُ الْعَرَبُ أَقْرَبُ النَّاسِ لِلضَّيْفِ وَ : بِكَ اللَّهُ نَرْجُوا
الْفَضْلَ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُمْ أَيُّهَا الْعِصَابَةُ ، قَالَهُ الْمُبَرِّدُ . (٢)

(١) الأصول ٣٦٧/١ .

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لِلْمُبَرِّدِ فِي كِتَابِهِ الْمَطْبُوعَةِ ، وَوَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي أَصُولِ ابْنِ السَّرَاجِ ٣٧٠ / ١ قَالَ
ابْنُ السَّرَاجِ : " قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ .. وَقَالَ فِي قَوْلِهِمْ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ : لَا يَجُوزُ : اللَّهُمَّ
اغْفِرْ لَهُمْ أَيُّهَا الْعِصَابَةُ... " .

الفصل الثاني

من باب النداء : في الترخيم

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : في تعريفه .

أ/١٢٠

الترخيم - في اللغة - الرأفة والإشفاق ، وقيل : التسهيل والتلين ، وهو - في العربية - حذف يلحق أواخر بعض الأسماء المناداة ؛ تخفيفاً ، وهو من خواص الأسماء ، وخصوا به النداء ؛ لكثرة في كلامهم ؛ لأن الحذف يتطرق كثيراً إلى ما يتكرر في كلامهم ، حتى استغنوا بالحرف عن الكلمة ، كقول الشاعر : (١) :

قلنا لها قفي قالت قاف

تريد : أقف ، ومثل هذا في الكلام كثير .

وأما شروطه : فهي - في الغالب - سبع .

الأول : أن يكون منادى ، فلا يرخم غير المنادى ، إلا شاذاً ، أو في الشعر .

الثاني : أن يكون مفرداً ؛ فلا يرخم المضاف ؛ لأن الترخيم يصير حشواً ، ولا

يلحق المضاف إليه ؛ لأنه غير منادى ، ولا يرخم المشابه للمضاف ؛ لأن

معموله من تمامه ، ولا مستغاث به ؛ لأنه كالمضاف ، وإنه معرب .

الثالث : أن يكون علماً ، إلا أن يكون مؤنثاً بالناء ؛ فلا يفتقر إلى التعريف ،

(١) هذا الرجز للوليد بن عقبة بن أبي معيط .

وانظر : الخصائص ١ / ٣٠ ، ٨٠ ، ٢٤٦ و ٢ / ٣٦١ ، وشرح شواهد الشافية ٢٧١ .

الضمير في " لها " للإبل أو الخيل التي كان يسوقها الوليد .

فَضْلًا عَنِ الْعَلَمِيَّةِ ، وَقَدْ شَدَّ قَوْلُهُمْ : يَا صَاحِبَ ، فَرَضَمُوهُ نَكْرَةً غَيْرَ مُؤَنَّثَةٍ ،
يُرِيدُونَ : يَا صَاحِبُ ، وَلَقَدْ كَثُرَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى لَمْ تَكُنْ
تُسْمَعُ إِلَّا مُرَحَّمَةً ، وَحَتَّى حَذَفُوا مَعَهَا حَرْفَ النِّدَاءِ .

الرَّابِعُ : أَنْ يَكُونَ مَبْنِيًّا فِي النِّدَاءِ ؛ لِأَنَّ الحَذْفَ تَغْيِيرٌ ، وَالْبِنَاءُ تَغْيِيرٌ ، فَأَشْبَهَهُ .
الخَامِسُ : أَنْ يَكُونَ الْأِسْمُ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ ؛ لِيَبْقَى بَعْدَ الحَذْفِ عَلَى
مِثَالِ الْأُصُولِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُؤَنَّثًا ، وَالْفِرَاءُ (١) يُرْخَمُ مِنْهُ . مَا كَانَ
مُتَحَرِّكًا الْأَوْسَطِ ، نَحْوُ : عُمَرُ .

السَّادِسُ : أَنْ لَا يَكُونَ مَدْنُوًّا ؛ لِأَجْلِ زِيَادَتِهِ ؛ فَيَكُونُ ذَلِكَ نَقْضًا لِلْغَرَضِ مِنْهَا .
السَّابِعُ : أَنْ لَا يَكُونَ اسْمًا إِشَارَةً ، نَحْوُ " هَؤُلَاءِ " إِذَا كَانَ مَمْدُودًا ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ
لِلنِّدَاءِ فِيهِ عَمَلٌ ؛ وَكَانَ يَلْتَبِسُ مَمْدُودُهُ بِمَقْصُورِهِ .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي تَقْسِيمِهِ .

ب/١٢٠

الترخيم/يدخل في الكلام على ضربين :

أحدهما : أَنْ تَحْذَفَ آخِرَ الْأِسْمِ وَتَدْعَ الْبَاقِيَّ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ
الحَذْفِ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، نَحْوُ : يَا حَارِ ، وَيَا جَعْفُ ، يَا بُرْتُ ، وَيَا قِمَطُ
فِي : حَارِثٍ ، وَجَعْفَرٍ ، وَبُرْتُنٍ ، وَقِمَطَرٍ .

الثَّانِي : أَنْ تَحْذَفَ مَا تَحْذَفُ مِنَ الْأِسْمِ ، وَتَجْعَلَ مَا بَقِيَ اسْمًا مُفْرَدًا ،
كَأَنَّكَ لَمْ تَحْذَفْ مِنْهُ شَيْئًا ، ثُمَّ تَضُمَّهُ ، فَتَقُولُ : يَا حَارُ ، وَيَا جَعْفُ ، وَيَا بُرْتُ
وَيَا قِمَطُ ، وَكِلَا الْقَسْمَيْنِ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ ، وَالْأَوَّلُ : أَكْثَرُهُمَا اسْتِعْمَالًا ،
وَأَقْوَاهُمَا فِي النَّحْوِ .

(١) انظر : الأصول ١ / ٣٦٥ .

والحرف المحذوف منه مراد؛ لأنك إذا وصفته ، رفعت الصفة فقلت : يا حار الظريف ، وقد منع بعضهم وصف: (١) المرخم ولم يُبالوا بما بقي منه بعد الحذف ؛ أله نظير؟ أم لا ؟
وأما الضرب الثاني ، فلا بد أن يبقى له بعد الحذف نظير ، وهو أشكلُ القسمين في النحو ؛ ولذلك يدخله الاعتلال ، من القلب والرد والحذف كما سنذكره .

وقد يشترك القسمان في اللفظ ، ويختلفان في التقدير ، نحو : يا بُرثُ ؛ فإنَّ ضمة " الثاء " في الأول هي ضمة الكلمة ، وفي الثاني ضمة النداء .
وأكثر ما ورد الترقيم من الأسماء في : " حارث " و " مالك " و " عامر " قاله سيبويه (٢) ، وإن كان في غيرها من الأعلام جائزاً ، وزعم الكسائي (٣) أنه لم يسمع علماً مرخماً سوى هذه الثلاثة ، إلا ما فيه زائد أو " هاء " التانيث ، وهذا يدل على أن الحذف إنما يقع فيما كثر من كلامهم .

الفرع الثالث : في أحكامه .

الحكم الأول : إذا كان في آخر الاسم زائدتان زیدتا ، حذفتَهُمَا في الترقيم معاً ، نحو قولك : يا عثم ، ويا مرو ، في : مروان ، وعثمان ، وهذا النوع من الزيادة يقع في الكلام ، في نحو : غضبان وعثمان ، وسرحان

(١) قال ابن السراج : " ونعت المرخم عندي قبيح ، كما قال الفراء ؛ من أجل أنه لا يرخم الاسم إلا وقد علم ما حذف منه وما يعنى به .. " الأصول ١ / ٢٧٤ .

(٢) قال في الكتاب ٢ / ٢٥١ : " وليس الحذف لشئ من هذه الأسماء ألزم منه لـ " حارث ومالك وعامر " وذلك لأنهم استعملوها كثيراً في الشعر ، وأكثر التسمية بها للرجال . "

(٣) لم أقف على هذا الزعم للكسائي فيما بين يدي من مصادر .

وعَلْيَان (١) ؛ وبِالْألفِ والنُّونِ في التَّنْثِيَةِ بالواوِ والنُّونِ في الجَمْعِ ، والياءِ والنُّونِ فيهِمَا ، والألفِ والتاءِ في جَمْعِ المَوْنِثِ ، وألْفِي التَّائِثِ في نحوِ : صَحْرَاءَ ، وَيَأْيِ النِّسَبِ .

فَإِنْ حَذَفْتَهُمَا وَبَقِيَ الأِسْمُ على أَقَلِّ من ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، أو لَمْ تَكُنِ الكَلِمَةُ قَدْ اسْتَعْمِلَتْ على حَرْفَيْنِ اقْتَصَرَتْ على حَذْفِ الأَخْرَةِ مِنْهُمَا بِوَدَّكَ لَوْ رَخَّمتَ ١/١٢١
" بَنُونٌ " اسْمَ رَجُلٍ ، قُلْتَ - في اللُّغَةِ التَّنَائِيَّةِ - يا بَنِي ، فَحَذَفْتَ " النُّونَ " وَحَدَّهَا وَقَلَبْتَ الواوَ " يَاءً " على ما يوجِبُهُ التَّصْرِيفُ ، وأَبْقَيْتَها بِحَالِها في الأُولَى ، وَلَوْ رَخَّمتَ " يَدَانِ " عِلْمًا ، حَذَفْتَهُمَا مَعًا وَإِنْ بَقِيَتِ الكَلِمَةُ على حَرْفَيْنِ (٢) ؛ لِأَنَّها قَدْ اسْتَعْمِلَتْ كَذَلِكَ وَمِنْهُمْ مَنْ (٣) حَذَفَ النُّونَ وَحَدَّهَا ، وَقَالَ :
يا يَدَا .

وَإِنْ كَانَتْ الكَلِمَةُ - بَعْدَ الحَذْفِ - لا تُبْقَى على مِثَالِ الأَصُولِ ، لَمْ تُرَخَّمْ ، نحو " طَيْلِسَانَ " (٤) عِلْمًا ، فَيَمْنُ كَسَرَ اللَّامَ ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى على " فَيَعْلُ " بِكَسْرِ اللَّامِ ، وَلَيْسَ في الصَّحِيحِ مِنْ كَلَامِهِمْ ، وَإِنَّمَا جَاءَ في المَعْتَلِّ ؛ نحو " سَيِّدٌ " و " مَيِّتٌ " .

(١) العَلْيَانُ : الطويلُ الجسيمُ وَيَسْتَوِي فِيهِ المَذَكْرُ والمَوْنِثُ .

(٢) هذا الكلامُ بَنَصُهُ في المِساعدِ على تَسْهِيلِ الفَوَائِدِ ٢ / ٥٥١ ، قال ابن عَقِيلٍ " وفي البَدِيعِ : في يَدَانِ " عِلْمًا أَنَّكَ حَذَفْتَهُمَا ، وَإِنْ بَقِيَتِ الكَلِمَةُ على حَرْفَيْنِ ؛ لِأَنَّها قَدْ اسْتَعْمِلَتْ كَذَلِكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَذَفَ النُّونَ وَحَدَّهَا .. " .

(٣) وهم أَكْثَرُ النِّحَاةِ ؛ لِأَنَّ ما فِيهِ زَائِدَتانِ زَيْدَتانِ مَعًا يُحَذَفانِ مَعًا ، كَعِلامَةِ التَّنْثِيَةِ ، بِشَرطِ بقاءِ الأِسْمِ بَعْدَ الحَذْفِ على ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، فَإِنْ بَقِيَ على أَقَلِّ لَمْ يُحَذَفَا .

انظر : التَّبَصُّرَةُ ٣٠٧٥ والمِساعدِ في المَوْضِعِ السَّابِقِ وَالهِمْعُ ٣ / ٨٧ .

(٤) الطَيْلِسَانَ - بِفَتْحِ اللَّامِ ، وَسَمِعَ كَسَرُها - : ضَرَبُ مِنَ الأَكْسِيَةِ ، قِيلَ : هُوَ مُعَرَّبٌ وَجَمْعُهُ : طَيْلِسَةٌ .

فإن رَحِمْتَ "قَاضُونَ" عَلَمًا ، حَذَفْتَ "الواو" و"النون" ، وَأَعَدْتَ "الياء"
التي كنت حذفتها من واحده ، فَقُلْتَ : يا قَاضِي ، وَنَحْوُ مِنْهُ تَرْخِيمٌ : "رَادٌ" و
"مُحَمَّرٌ" ، تَحْذِفُ الحَرْفَ الأَخِيرَ ؛ لِلتَّرْخِيمِ ، ثُمَّ تُعِيدُ الحَرْفَ المَحذُوفَةَ
لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ؛ فَتَقُولُ : يا رَادِ أَقْبِلُ ، ويا مُحَمَّرِ أَقْبِلُ (١) .

فَأَمَّا "حَوْلَايَا" (٢) و"بِرْدَرَايَا" : فَلَا تُحْذَفُ سِوَى "الألف" الأَخْرَةَ ؛ لِأَنَّ
الياءَ قَبْلَهَا مُتَحَرِّكَةٌ ، وَيَدْخُلُ فِي هَذَا الحُكْمِ لِبَسِّ ، نَحْوُ : "زَيْدُونَ" و"زَيْدِيٌّ"
فإنَّهُ يَلْتَبِسُ بِـ "زَيْدٍ" غَيْرِ مُرْخَمٍ .

الحُكْمُ الثَّانِي : إِذَا كَانَ قَبْلَ آخِرِ الأِسْمِ الصَّحِيحِ حَرْفٌ مَدٌّ زَائِدٌ سَاكِنٌ ؛
حَذَفْتَ الأَصْلِيَّ ، وَالزَّائِدَ فِي التَّرْخِيمِ ، إِنْ كَانَ البَاقِي ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا ،
نَحْوُ "مَنْصُورٍ" ، و"عَمَّارٍ" ، و"مَسْكِينٍ" تَقُولُ : يا مَنْصُورُ ، و : يا عَمُّ ، و :
يا مِسْكُ ، وَقَدْ خَرَجَ مِنْ هَذَا الحُكْمِ أَسْمَاءٌ مَعْدُودَةٌ ، نَحْوُ "سِنُورٌ" (٣) ، و
بِرْدُونَ (٤) ؛ لِأَنَّ "الواو" لِلإِلْحَاقِ بِأَمَّا نَحْوُ "عَطُودٌ" (٥) فَقَوِيَّتُ "الواو"
بِالحَرْفَةِ ؛ فَأَشْبَهَتْ الصَّحِيحَ . فَأَمَّا نَحْوُ "مُخْتَارٌ" فإنَّهُ لَمْ يُحْذَفْ مِنْهُ الأَلْفُ ؛
لِأَنَّهَا مُنْقَلِبَةٌ عَنِ عَيْنِ الكَلِمَةِ .

وقولنا : إِذَا كَانَ البَاقِي بَعْدَ الحَذْفِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا ، احْتِرَازٌ مِنْ

(١) لِأَنَّ الأَصْلَ : رَادِ ، وَمُحَمَّرِ ، وَانظُرْ : الأَصُولُ ١ / ٣٦٤ .

(٢) مَوْضِعَانِ مِنْ أَعْمَالِ النُّهْرِيَّانِ .

(٣) السِّنُورُ : حَيَوَانٌ ، وَهُوَ الهِرُّ .

(٤) البِرْدُونَ : الدَابَّةُ .

(٥) العَطُودُ - كَسْفَرَجَلٍ - الشَّدِيدُ الشَّاقُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ؛ وَهُوَ أَيْضًا : السَّرِيعُ مِنَ المَشْيِ .

مثل: «عمود» و «نصيب» و «سراج» أعلاماً ؛ لأنها - مع الحذف - يبقى منها حرفان ؛ فلا تحذف منه إلا الحرف الأخير كذلك / ؛ فتقول في ترخيمه على ١٢١/ب القسم الأول : يا عمو ، ويا نصبي بوا سراً بوعلى الثاني : مثله إلا في «عمو» فإنك تقول فيه : يا عمي ، تقلب الواو ياءً ، والضمة قبلها كسرةً ، كما فعلت بـ «أدل» جمع «دلو» ، والفراء يحيز حذف الحرفين (١) .

الحكم الثالث : إذا كان في الاسم الثلاثي «هاء» تانيث ثالثة ، جاز ترخيمه ، سواء كان معرفةً أو نكرةً ؛ تقول في «ثبة» : يا ثب ويا ثب أقبلي ، ومنه قوله (٢) في المعرفة :

قَفِي قَبْلَ التَّفْرِقِ يَا ضَبَاعًا

- (١) فيقول في نحو : عمود وحمار : يا عم ويا جم . قال ابن السراج ولا يجيز - يعني الفراء - يا ثمو ، في : ثمود ؛ لأنه ليس له في الأسماء نظير ، انظر : الأصول ١/٣٦٥ ، والهمع ٣/٨٥ .
(٢) هو القطامي . ديوانه ٣١ .
وهذا صدر البيت ، وعجزه :

ولايك موقف منك الودعا

والبيت من شواهد سيبويه ٢/٤٣٢ ، وانظر أيضا : المقتضب ٤/٩٤ والأصول ١/٨٣ والإيضاح العضدي ١/٦٩ ، ٢٦٨ والتبصرة ١٨٦ وابن يعيش ٧/٩١ والمغني ٤٥٣ وشرح أبياته ١/٢٤٥ و ٧/٢٤٢ و ٨/١٢١ والخزاعة ٢/٣٦٧ .

ضباعا : مرخم ضباعة ، وهي بنت زفر بن الحارث الكلابي القيسي الذي يمدحه القطامي بقصيدته التي منها الشاهد .

وفي النكرة^(١) :

يا ناقُ سِيرِي عَنقًا فَسِيحًا

وحذف " الهاء " في العَلَمَ أَكْثَرُ في كلامهم ، قال سيبويه^(٢) : وأكثر العربِ
يُكْرِمُونَ الاسْمَ المرخَمَ - إذا حذفت منه التاء - هاءً في الوقف ؛ لبيان الحركة ،
فتقولُ : يا سَلْمَةَ ، ويا طَلْحَةَ ، ولم يجعلوا المتكلم بِالْخِيَارِ ، في حذفِ الهاءِ
عند الوقفِ ، فإن اضطرَّ شاعرٌ حذفها ، ويجعل مدَّة القافية بدلاً منها ،
كقوله^(٣)

كادتُ فزارةٌ تشقى بنا فاولى فزارةٌ اولى فزارا

والمبرد^(٤) لا يُجيزُ ترخيمَ النكرةِ العامةِ ، نحو شجرة ، ونخلة وإنما

(١) البيت لأبي النجم العجلي.

وهو من شواهد سيبويه ٣٥/٢. وانظر أيضا: ابن يعيش ٢٦/٧ والهمع ٨٠/٣ و ١١٩/٤.

العنق : ضربٌ من السَّيْرِ. الفسيح : الواسع. سليمان : هو سليمان بن عبد الملك بن مروان الخليفة
الأموي.

مقصودة.

(٢) الكتاب ٢/٢٤٢.

(٣) هو عوف بن عطية ، كما في المفضليات ٤١٦ .

والبيت من شواهد سيبويه ٢/٢٤٢ ، وانظر أيضا : الأصول ٨/٣٦٢ .

(٤) كذا ذكر ابن الأثير ونقل عنه هذا الكلام بنصه وقصه كل من ابن عقيل في المساعد ٢/٤٧ هـ
والسيوطي في الهمع ٨٠/٣ ولعلهما نقلًا ذلك عن "التذليل والتكميل" لأبي حيان .
والذي في المقتضب ٤/٢٤٣ - ٢٤٤ : " وأما قولها يا صاح أقبل ؛ فإنما رخمه لكثرة في الكلام ،
كما رخموا ما فيه هاء التانيث ، إذ قالوا : يا نخل ما أحسنك ، يريدون : يا نخلة فرخم .. وانظر
تعليق الشيخ عضيمة في حاشيته على المقتضب ٤/٢٢٤ .

يُرْخَمُ مِنْهَا مَا كَانَ مَقْصُودًا ، وَسَيَبُوه (١) لَا يُجِيزُ تَرْخِيمَ النِّكَرَةِ الْعَامَّةِ ، عَلَى
الْقِسْمِ الثَّانِي ؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِالْمَذْكَرِ ، وَأَجَازُهُ فِي مَوْضِعِ (٢) آخَرَ ، وَأَنْشُدَ (٣) :

يَدْعُونَ عَنَّتْرُ وَالرَّمَا حُ كَأَنَّهَا

بِالرَّفْعِ . وَقَوْمٌ يَقُولُونَ (٤) - فِي الْوَصْلِ - يَا طَلْحَةَ ، بِالْفَتْحِ ، كَأَنَّهُمْ
رَخِمُوا ، ثُمَّ أَقْحَمُوا التَّاءَ غَيْرَ مُعْتَدِّ بِهَا ، وَفَتَحُوهَا ؛ إِتِّبَاعًا ، وَعَلَيْهِ أَنْشُدُوا (٥) :

كَلِّبْنِي لَهُمْ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ

الْحُكْمِ الرَّابِعُ : قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ الْقِسْمَ الثَّانِي يَدْخُلُهُ الْاِعْتِلَالُ بِالْقَلْبِ ، وَالرَّدُّ

وَالْحَذْفُ .

(١) قَالَ فِي الْكِتَابِ ٢٥١/١ : " وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ الْهَاءَ ، وَتَجْعَلَ الْبَقِيَّةَ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَيْسَتْ فِيهِ
الْهَاءُ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ اسْمًا خَاصًّا غَالِبًا ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ التَّبَسُّ الْمُؤَنَّثَ بِالْمَذْكَرِ .. "

(٢) الْكِتَابُ ٢٤٦/٢ .

(٣) لَعْنَتْرَةَ . دِيْوَانُهُ ٢١٦ .

وَهَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ بِوَعْجِزِهِ :

أَشْطَانُ بِنْتِ فِي لَبَانِ الْأَذْمِ

وَانظُرْ : الْمَحْتَسِبُ ١٠٩/١ وَالتَّبَصُّرَةُ ٣٦٧ وَالْمَغْنِي ٤١٤ وَشَرَحَ آيَاتِهِ ٢٦٦/٦ وَالْهَمْعُ ٨٨/٣ .

(٤) فِي سَيَبُوه ٢٠٧/٢ : " وَزَعَمَ الْخَلِيلُ -- رَحِمَهُ اللَّهُ -- أَنَّ قَوْلَهُمْ يَا طَلْحَةَ أَقْبَلُ ، يُشْبِهُ : يَا تَيْمٌ تَيْمٌ

عَدِيٌّ ؛ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُمْ قَدْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ لَوْ لَمْ يَجِيئُوا بِالْهَاءِ ، لَكَانَ آخِرُ الْاسْمِ مَفْتُوحًا ، فَلَمَّا أَلْحَقُوا الْهَاءَ

تَرَكَوا الْاسْمَ عَلَى حَالِهِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا قَبْلَ أَنْ يَلْحَقُوا الْهَاءَ .. " ، انظُرْ : الْخَزَانَةُ ٣٢١/٢ .

(٥) لِلنَّابِغَةِ . دِيْوَانُهُ ٤٠ .

وَهَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ ، وَقَدْ سَبَقَ الْاسْتِشْهَادُ بِعَجْرِهِ فِي ص ٣٢٠ .

وَلَيْلِ أَقَاسِيهِ بَطْنِ الْكُوكَبِ

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُوه ٢٠٧/٢ ، ٢٧٧ ، وَ ٢٨٢/٣ ، وَاَنْظُرْ أَيْضًا : ابْنُ يَعِيشَ ١٢/٢ ، ١٠٧ ،

وَالْهَمْعُ ٩١/٣ وَالْخَزَانَةُ ٣٢١/٢ ، ٣٦٦ ، ٣٨٠ ، وَ ٧٥/٥ .

أَمَّا الْقَلْبُ : فَنَقُولُ فِي تَرْخِيمِ " نَزْوَانَ " وَ : " غَلْيَانَ " : عَلَمَيْنِ : يَا نَزَا

وَيَا غَلَا .

وَأَمَّا الرَّدُّ : فَنَقُولُ فِي تَرْخِيمِ " شِيَةَ " عِلْمًا : يَا وِشِي ؛ فِي قَوْلِ سَيَّبِيهِ (١) وَيَا وِشِي ، فِي قَوْلِ الْأَخْفَشِ (٢) ؛ لِأَنَّ الْمُحَنُوفَ لِمَا عَادَ ، أَعَادَ الْكَلِمَةَ إِلَى أَصْلِهَا .

وَأَمَّا الْحَذْفُ : فَنَقُولُ - فِي تَرْخِيمِ " بِلَهْنِيَّةِ " (٣) عِلْمًا - يَا بُلَهْنِي ، بِحَذْفِ

فَتْحَةِ " الْيَاءِ .

أ/١٢٢

الحكم الخامس: مَنْ قَالَ بِالضَّرْبِ الْأَوَّلِ لَمْ يَجْزْ لَهُ أَنْ يُرْخَمَ فِي الشَّعْرِ فِي

غَيْرِ النَّدَاءِ " ، لِأَنَّهُ اعْتَبَرَ الْمُحَنُوفَ ، إِلَّا سَيَّبِيهِ (٤) ، وَأَنْشَدَ (٥) :

أَلَا أَضْحَتْ حَبَا لَكُمْ رِمَامَا وَأَمْسَتْ مِنْكَ شَاسِعَةٌ أَمَامَا

فَرَحَّمْ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ، عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ . وَمَنْ قَالَ بِالضَّرْبِ الثَّانِي ، جَازَ

(١) لِأَنَّهُ يَقُولُ فِي النَّسْبِ إِلَيْهِ : وِشَوِي . انظر : الكتاب ٣ / ٣٦٩ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ / ١٥٦ - ١٥٧ والأصول ١ / ٣٧٦ .

(٣) البلهنية : سعة العيش ورفاغيته . الصحاح (بلهن) و (رفغ) .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٧٠ .

(٥) لجرير . ديوانه ٤٠٧ ، وروايته :

أصبح حبيل وصلكم رماما وما عهد كعهديك يا أماما

ولا شاهد في البيت - على رواية الديوان - على ما أورده المؤلف شاهدا عليه .

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٢٧٠ ، وانظر أيضا : نوادر أبي زيد ٢٠٧ والإنصاف ٣٥٣ والخزانة ٢ /

٣٦٣ .

الرمام : جمع رميم ، وهو الخلق البالي ، يُريدُ : أن حبال الوصل بينه وبين أمامته قد تقطعت للفراق

الحدث بينهما . هذا ما نقله البغدادي عن الأعمى في شرح مفردات الشاهد ، ثم قال البغدادي :

والصواب ما قاله النحاس : أن الرمام : جمع رمة - بالضم - وهي : القطعة البالية من الحبل .

لَهُ أَنْ يُرَخِّمَ فِي الشَّعْرِ ، فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ أُلغِيَ المَحذُوفَ مِنَ الاسْمِ .
الحكم السادس : إِذَا رَخِّمْتَ المَرْكَبَ ، حَذَفْتَ الاسْمَ الأَخِرَ مِنْهُ لِأَنَّ غَيْرَ ؛
 تَقُولُ فِي ، " مَعْدِي كَرِبٌ " : يَا مَعْدِي ، وَفِي " خَمْسَةَ عَشَرَ " عَلَمًا : يَا
 خَمْسَةَ ، وَإِذَا وَقَفْتَ وَقَفْتَ بِالْهَاءِ ، فَلَا تَحْذِفُ مَعَ المَرْكَبِ غَيْرَهُ ، فَأَمَّا نَحْوِ
 " تَابَطَ شَرًّا " ، وَ : " بَرَقَ نَحْرُهُ " فَلَا يُرَخِّمُ .

الحكم السابع : إِذَا رَخِّمْتَ اسْمًا مُدْغَمَ الأَخِرِ ، وَمَا قَبْلَ السَّاكِنِ سَاكِنٌ ؛
 فَإِنْ كَانَ لِلسَّاكِنِ حَظٌّ فِي الحِرْكَةِ (١) أَعَدَّتْهَا إِلَيْهِ ، نَحْوِ " مُحْمَارٌ " تَقُولُ - عَلَى
 الأَوَّلِ - يَا مُحْمَارِ ، وَلَوْ رَخِّمْتَ : " مَفْرًا " وَ " مَرْدًا " قُلْتَ : يَا مَفْرًا (٢) بَوِيَا مَرْدًا ،
 وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلسَّاكِنِ حَظٌّ فِي الحِرْكَةِ ، حَرَكْتَهُ بِمَا يُقَارِبُهُ مِنَ الحِرْكَاتِ ، تَقُولُ
 فِي " إِسْحَارٌ " (٣) عَلَمًا : يَا إِسْحَارًا (٤) ، فَتَفْتَحُ .

خاتمة لباب الترخيم:

فِي ذِكْرِ أَمْثَلَةٍ مِنْهُ مُشْكَلَةٌ ، تَقُولُ فِي تَرْخِيمِ " كَرَوَانٌ " عَلَمًا - عَلَى
 الأَوَّلِ - يَا كَرَوَ ، وَعَلَى الثَّانِي : يَا كَرَا ، تَقْلِبُ " الوَاوَ " أَلِفًا ؛ لِتَحْرِكِهَا وَإِنْفِتَاحِ
 مَا قَبْلَهَا ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : أَطْرِقُ كَرَا (٤) ، فَيَمْنَنُ يَرِيدُ : يَا كَرَوَانُ ، فَشَادُّ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛
 حَذَفَ " يَا " وَهُوَ نَكْرَةٌ ، وَتَرْخِيمِهِ وَهُوَ نَكْرَةٌ ، بِوَقِيلٍ : إِنَّ " كَرَا " اسْمٌ ذَكَرَ
 الكَرَوَانَ .

(١) بَأَنَّ كَانَ السَّاكِنَ مَتَحْرِكًا فِي الأَصْلِ ؛ إِذْ أَوَّلُ : مُحْمَارٌ : مُحْمَارٌ ، وَانظُرْ مَا سَبَقَ فِي ص ٤١٧ .

(٢) انظُرْ الأَصُولَ ١ / ٣٦٤ .

(٣) الإِسْحَارُ : بِقَلَّةٍ تُشَبِّهُ الفُجْلَ . انظُرْ : تَاجَ العُرُوسِ (سحر) .

(٤) سَبَقَ تَرْخِيمُهُ قَرِيبًا .

وتقول في ترخيم " تَرْقُوةً " [" وعرْقُوةً "]^(١) ، على الأوّل : يا تَرْقُو ،
ويا عَرْقُو ، وعلى الثاني : يا تَرْقِي ، ويا عَرْقِي ، «تَقْلِبُ الواوَ يَاءً» والضمّة
قبلها كَسْرَةٌ ؛ لأنّه ليس في الكلام اسمٌ آخره "واوٌ" قبلها ضمّةٌ إلاّ الأسماءُ
الستّة .

فأمّا ترخيمُ " سُعودٍ " علماً فلا يصحُّ عند سيبويه^(٢) - على الضربِ
الثاني - لأنّه يصيرُ إلى "سُعي" ، وليس عنده في أمثله / الأسماءُ
فعلٌ ، ويجيزه الأَخفش^(٣) .

وتقول في ترخيم " شَقَاوَةٌ " و " عَبَايَةٌ " - على الأوّل - يا شَقَايَ ، ويا
عَبَايَ ، وعلى الثاني : يا شَقَاءُ ، ويا عَبَاءُ ، تُبَدِّلُ "الواوُ" و " الياءُ "
"هَمْزَةً" ؛ لوقوعهما طرفاً بعد "ألفٍ" زائدةٍ .

وتقول في ترخيم " حُبْلَيَانِ " - تَنْبِيَةَ حُبْلِي - أو " حُبْلَوِي " - منسُوباً
إلى " حُبْلِي " - يا حُبْلِي ، ويا حُبْلُو ، فتَحذفُ " الألفَ " و " النُونُ " و " يائي "
النسبِ ، ولا يجوزُ ترخيمُهُما على الضربِ الثاني ؛ لما يُؤدّي إليه من القلبِ ،
فتصيرُ " أَلْفُ " " فَعْلَى " - التي لم تُعهدْ إلاّ للتَّأْنِيثِ - مُنْقَلِبَةً ، وهذا لا يوجدُ
مثله .

وتقول في ترخيم " شَاةٌ " على الأوّل - يا شَا ، وعلى الثاني : يا شَاهُ
فتُعِيدُ " الهاءَ " التي هي " لامٌ " الكلمة ، ولورخمتُ " عِدَّةٌ " ، لم تُعَدْ شيئاً ؛

(١) ساقط من الأصل ، وبه يتمُّ الكلامُ .

(٢) قال في الكتاب ٢ / ٣١٥ : وأعلم أنه ليس في الأسماءِ والصفاتِ " فعلٌ " ولا يكونُ إلا في الفعلِ .

(٣) لم أقف على الرأي منسُوباً إلى الأَخفش فيما بين يدي من مصادرٍ ، وذكره الرضي منسُوباً إلى

السيرافي . انظر : الرضي على الكافية ١ / ١٥٥ .

لأنَّ في الكلام ما هو على حَرْفَيْنِ ، مثل "غَدٍ" ، وليس فيه اسمٌ مُعْرَبٌ على حَرْفَيْنِ ثانيهما حَرْفٌ مَدٌّ .

وتقولُ في ترخيمٍ " طائفةٌ " و " مرْجَانَةٌ " عَلَمَيْنِ يا طائِفَ (١) ، و : يا مرْجَانِ ؛ فلا تَحْذِفُ مع " تاءِ " التَّأْنِيثِ غَيْرَهَا .

وتقولُ في ترخيمٍ " سَفْرَجَلٌ " علماً : يا سَفْرَجَ ، ولا تَرَحِّمُهُ على الضَّرْبِ الثَّانِي ؛ لأنَّهُ يصيرُ بوْزْنِ " فَعْلٌ " وليس هذا في أمثلةِ الأصولِ ، وكذلك : " قُدْعَمِلٌ " (٢) و " هُنْدَلَعٌ " (٣) عند سيبويه (٤) .

(١) في الأصل : يا طائِفِي تَحْذِفُ مع " تاءِ " التَّأْنِيثِ غَيْرَهَا .

(٢) القُدْعَمِلُ : الضَّخْمُ من الإبلِ .

(٣) الهنْدَلَعُ : بَقِيْلَةٌ ، قيل : إنَّها عربيَّةٌ ، فإن كانت كذلك فإنَّ نونها زائدةٌ ، ومن ثَمَّ فوزنُها فُعْلَلٌ ، وإن كانت نونها أصليَّةً فوزنُها : فُعْلَلٌ .

انظر : الخصائص ٢٠٣/٣ ، والمتع ٧١/٨ وتاج العروس (هدلج) .

(٤) " هُنْدَلَعٌ " ليس من أبنية سيبويه ؛ ففي الرُّضِيِّ على الشافية ٤٩ / ٨ :

" وزاد محمد بن السري في الخماسيِّ خامساً ، وهو الهنْدَلَعُ " لبقلة .. " وقال ابن عصفور في المتع

٧١/٨ : " وزاد بعضهم أيضاً " فُعْلَلٌ " نحو " هُنْدَلَعٌ " وقال الأعمى الشَّتَمَرِيُّ في " النكت " في تفسير

كتاب سيبويه ١١٧٧ : " وزاد غيرُ سيبويه " فُعْلَلٌ " قالوا : هُنْدَلَعٌ ، لبقلة ، وفي تاج العروس (هدلج) :

« قال أبو عثمان المازني : هذا من الأبنية التي فاتت سيبويه وأغفلها ... »

الفصل الثالث : في النُدْبَةِ

وفيه ثلاثة فروع :

الفرع الأول : في معناها ، النُدْبَةُ : الاسم من قولك : نَدَبَ الميْت يَنْدُبُهُ ، إِذَا اتَّفَجَّعَ عَلَيْهِ وَذَكَرَ خِلَالَهَ الجَمِيلَةَ ؛ في مَعْرِضِ المَدْحِ ، وإظهارِ المُجْزَعِ وَقِلَّةِ الصَّبْرِ عَلَى فَقْدِهِ ، وَتَعَلُّلاً بِمُخَاطَبَةِ الميْتِ خِطَابِ الحَيِّ بِوَأَعْلَاماً مِنَ النَادِبِ بِمَا آلَتْ حَالَهُ إِلَيْهِ .

وَأَكْثَرُ مَا يَتَكَلَّمُ بِهَا (١) النِّسَاءُ ؛ لِأَنَّهُنَّ أَرْقُ قُلُوباً ، وَأَكْثَرُ جَزَعاً ، وَأَقْلُ فِي عَاقِبَةِ الأَمْرِ نَظراً .

وهي مُسْتَنَدَةٌ إِلَى أَصْلِ ؛ وَذَلِكَ : أَنَّ مِنْ شَأْنِ العَرَبِ مُخَاطَبَةَ الدِّيَارِ ١٢٣/ب والرُّسُومِ ، وَنِدَاءِ الأَطْلَالِ والأَشْجَارِ وَغَيْرِهَا مِنَ الجَمَادَاتِ ، مِمَّا لَا يَسْمَعُ ، وَلَا يُجِيبُ ، وَعَلَى نَحْوِ مِنْ ذَلِكَ جَاءَتِ النُدْبَةُ ، بَلْ هِيَ أَقْرَبُ حَالاً ؛ فَإِنَّ الميْتِ وَإِنْ لَمْ يُجِِبْ ، فَقَدْ كَانَ لِلإِجَابَةِ أَهْلاً

الفرع الثاني : في حروفها وهي أَرْبَعَةٌ ، وَلِهَا مَوْضِعَانِ :

أَحَدُهُمَا : فِي أَوَّلِ الأِسْمِ المُنْدُوبِ بِوَهْمَا : " يَا " وَ " وَآ " .

وَالثَّانِي : فِي آخِرِهِ ، وَهُمَا " الأَلْفُ " وَ " الهَاءُ " .

أَمَّا " الأَوَّلَانِ " فَلابُدُّ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، كَمَا جَازَ فِي بَعْضِ الأَسْمَاءِ المُنَادَاةِ وَ " وَآ " أَخَصُّ بِالنُّدْبَةِ مِنْ " يَا " ؛ لِاشْتِرَاكِهَا مَعَ النِّدَاءِ فِي " يَا " .

(١) فِي أَصُولِ ابْنِ السَّرَّاجِ ١ / ٣٥٨ : " .. وَقَالَ الأَخْفَشُ : النُّدْبَةُ لَا يَعْرِفُهَا كُلُّ العَرَبِ ، وَإِنَّمَا هِيَ مِنْ كَلَامِ النِّسَاءِ " .

وَأَمَّا الْآخِرَانِ : فَإِنَّ «الْأَلْفَ» زَادُوهَا لَمَّا أَرَادُوا بَعْدَ الصَّوْتِ وَاِمْتِدَادَهُ فِي
النَّدْبَةِ ، كَمَا زَادُوهَا فِي نِدَاءِ الْبَعِيدِ يَوْلا بَعِيداً أَبْعَدُ مِنَ الْمُنْدُوبِ وَيَجُوزُ حَذْفُهَا ؛
اسْتِغْنَاءً بِحَرْفِ النَّدْبَةِ فِي أَوَّلِ الْأِسْمِ بِوَأَحْسَنُ مَا انْحَذَفَ : مَعَ " وَ " كَيْلَا
يَلْتَبِسَ بِالنَّادِي وَأَمَّا " الْهَاءُ " فزَادُوهَا بَعْدَ " الْأَلْفِ " فِي حَالَةِ الْوَقْفِ ؛ كَيْلَا
يَسْتَهْلِكُهَا ؛ لِأَنَّهَا هَوَائِيَّةٌ لَطِيفَةٌ ، فَإِذَا وَصَلَتْ أَزَلَّتْهَا ؛ لِنِيَابَةِ الْكَلِمَةِ الَّتِي بَعْدَ
الْأَلْفِ عَنِ الْهَاءِ .

الْفَرْعُ الثَّلَاثُ : فِي أَحْكَامِهَا .

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ : لَمَّا كَانَتِ النَّدْبَةُ تَدُلُّ عَلَى الْجَزَعِ وَقِلَّةِ الصَّبْرِ ، تَعَيَّنَ عَلَى
النَّادِي أَنْ يَذْكَرَ شَيْئاً يَكُونُ لَهُ عُدْرًا عِنْدَ السَّمْعِ ؛ فَلَا يُنْدَبُ إِلَّا بِالْأِسْمِ الَّذِي
يُعْرَفُ بِذِكْرِهِ خِلَالَ الْمُنْدُوبِ ، مِنْ كَرَمٍ أَوْ فَضْلٍ أَوْ شَجَاعَةٍ أَوْ حُسْنٍ أَوْ ذِكَاةٍ
وَنَحْوِ ذَلِكَ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَكُونُ بِأَشْهَرِ أَسْمَاءِ الْمُنْدُوبِ ، كَقَوْلِكَ : وَأَحَاتِمَاهُ ، وَيَا
عَنْتَرَاهُ ، وَيَا يَوْسُفَاهُ ؛ فَلَا تَنْدُبُ نَكَرَةً بِلَامِبَّهَمَا ؛ فَلَا تَقُولُ : وَأَرْجُلَاهُ ، وَأَهْدَاهُ ؛
لِأَنَّهُ لَا يَقُومُ بِهِ عُدْرُ النَّادِي ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُرِيدَ بِقَوْلِكَ : " وَأَرْجُلَاهُ " الشَّجَاعَةَ
وَالرُّجُولِيَّةَ ، كَمَا يَقُولُونَ : وَاجْبَلَاهُ ؛ نَظْرًا إِلَى الْوَصْفِيَّةِ .

فَإِنْ قَرَنْتَ بِالْمَجْهُولِ مَا يَقُومُ بِهِ / الْعُدْرُ ، جَازَ نَدْبَتَهُ ، نَحْوَ قَوْلِكَ « يَا مَنْ ١٢٣/ب
حَفَرَ بئرَ (١) زَمْزَمَاهُ » (١) « وَأَمِنْ بَنَى الْكَعْبَتَاهُ (١) » .

الْحُكْمُ الثَّانِي : إِذَا نَدَبْتَ مُضَافاً أَوْقَعْتَ « أَلْفَ » النَّدْبَةِ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ ،
نَحْوَ قَوْلِكَ : وَالْأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، وَأَعْلَامَ زَيْدَاهُ ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ مِنْ تَمَامِ الْأَوَّلِ . وَإِنْ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ . وَالْعِبَارَتَانِ مِنَ الْمَشْهُورِ بِعَيْنِهِ . انظُر : الْأَصُولُ : الْأَصُولُ ١ / ٣٥٨
وَالْتَبَصْرَةَ ٣٦٥ .

نَدَبَتْ مَوْصُوفًا ؛ أَوْقَعَتْ " الألف " على الموصوفِ ، عندَ الخليلِ (١) ؛ لأنَّ الصَّفَةَ
 فضْلَةٌ ، نحو : وازيداه الظَّرِيفَ ، وَأَوْقَعْتَهَا على الصَّفَةِ ، عندَ يونسَ (٢) ؛ لأنها
 معَ الموصوفِ كالشيءِ الواحدِ ، نحو : وازيداه الظَّرِيفَاهُ .
الحكمُ الثالثُ : إِذَا وَقَفْتَ على المندوبِ فَلَكَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :
 الأولُ : أَنْ تَقِفَ على " الهاءِ " فتقولُ : وازيدَاهُ .
 الثاني : أَنْ تَحْذِفَ " الهاءَ " وتَقِفَ على " الألفِ " فتقولُ : وازيدَا ، وعليه جاءَ
 قوله (٣) :

حَمَلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاضْطَلَعَتْ بِهِ وَقُمْتَ فِيْنَا بِحَقِّ اللّٰهِ يَا عُمْرَا
 الثالثُ : أَنْ تَحْذِفَ " الألفَ " و " الهاءَ " وتَقِفَ على الأصليِّ ، فتقولُ : وازيدُ .
 فَإِنْ وَصَلْتَ فَلَكَ فِيهِ وَجْهَانِ :

أحدهما : إسقاطُ " الهاءِ " من الأولِ ، وإثباتُها في الثاني ، نحو قولك :
 وازيدَا وازيدَاهُ .

والآخرُ : إسقاطُ " الألفِ " و«الهاءِ» من الأولِ ، وإثباتُهما في الثاني ،
 نحو : وازيدُ وازيدَاهُ .

وَمِنَ العَرَبِ مَنْ يَنْوِنُ الأَوَّلَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْبِتُ " الهاءَ " فِي الوَصْلِ وَيَحْرِكُهَا

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٥ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٢٦ .

(٣) هو جرير . ديوانه ٢٣٥ .

وانظر : الكامل ٨٢٣ والمغني ٣٧٢ وشرح أبيات ١٦١/٦ والتصريح ١٦٤/٢ والهمع ٧٠/٣ .

فاضطلعت به : قَدَرَتْ عليه ، مِن قولهم : اضطلع فلانُ بالأمرِ ، كَأَنَّهُ قَوِيَتْ ضُلُوعُهُ بِحَمَلِهِ .

بالضَّمِّ والكسْرِ والفتْحِ ، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ (١) : وَازِيدَ ، بِالْفَتْحِ حَسْبُ ، وَيَجُوزُ -
فِي الشَّعْرِ - إِثْبَاتُ "الْأَلِفِ" وَ"الْهَاءِ" مَعَ (٢) الْوَصْلِ .

الحكم الرابع : " الألف " لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، فإن أدت النُدْبَةُ

إلى نَبَسٍ جَعَلَتْ " الألف " تَابِعاً لِلْحَرَكَةِ : تَقُولُ - إِذَا نَدَبْتَ غُلَامَ امْرَأَةٍ مُخَاطَبَةً -
وَإِذَا نَدَبْتَ " غُلَامَهُ " قُلْتَ :

وَإِذَا نَدَبْتَ " غُلَامَهُم " قُلْتَ : وَإِذَا نَدَبْتَ " غُلَامَهُمْ " قُلْتَ :

لِئَلَّا يَلْتَبِسَ بِالْمُنْثَى ، قَالَ بَعْضُهُمْ : كُلُّ حَرَكَةٍ كَانَتْ فَارِقَةً فَاتَّبَعَ الْإِلْفُ لَهَا ١/١٢٤

وَاجِبٌ (٤) ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ فَارِقَةٍ كُنْتُ مُخَيَّرًا فِي إِتْبَاعِ " الْإِلْفِ " لَهَا ، وَإِتْبَاعِهَا

" الْإِلْفَ " : تَقُولُ - فِي الْأَوَّلِ - وَإِذَا نَدَبْتَ " الْكَاثِرَ لِلْمُنْثَى وَفَتْحَهَا

لِلْمَذْكَرِ ، وَتَقُولُ - فِي الثَّانِي - وَاقْطَاطِمْهِ (٤) : وَأَعْلَامَ الرَّجُلِ ،

وَالرَّجُلِيهِ (٤) ، وَجَعَلُ حَرَكَةِ الْمُضَافِ غَيْرَ فَارِقَةٍ حَكَاهُ ابْنُ السَّرَّاجِ (٤) .

وَإِذَا نَدَبْتَ الْمُنْثَى حَذَفَتْ " أَلْفُ " التَّنْثِيَةِ ، وَأَبْقِيَتْ " أَلْفُ " النُّدْبَةِ ، لِإِلْتِقَاءِ

السَّاكِنِينَ : فَتَقُولُ : وَإِذَا نَدَبْتَ رَجُلًا اسْمُهُ " مُنْثَى " حَذَفَتْ

" أَلْفُهَا " وَأَثْبَتَ " أَلْفُ " النُّدْبَةِ ، وَلَمْ تَقْلِبْهَا ، فَقُلْتَ : وَامْتَنَاهُ (٥) .

الحكم الخامس : فِي نُدْبَةِ الْمُضَافِ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ بُوهِى تَتَرْتَّبُ عَلَى أَقْسَامِ

(١) هم الكوفيون . انظر : الرضي على الكافية ١٥٦ / ١ والهمع ٩٦ / ٣ .

(٢) فِي الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ١٥٨ / ١ : .. وَالْكَوْفِيُّونَ يُثْبِتُونَهَا - أَيْ الْهَاءَ - وَقَفَاءً وَوَصْلًا فِي الشَّعْرِ
وَفِي غَيْرِهِ .

(٣) انظر : التبصرة ٣٦٤ .

(٤) انظر : الأصول ٣٥٧ / ١ والتبصرة ٣٦٤ .

(٥) انظر : التبصرة ، فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ .

ندائه ، فَمَنْ حَذَفَ " الياءَ " وَقَنَعَ بالكسرة قَبْلَهَا ، قَالَ : يا غُلاماه ، فَفَتَحَ " الميمَ " لِـ " الألفِ " ، وَمَنْ حَرَكَ " الياءَ " لَمْ يَجْزُ لَهُ إِلَّا إِبْتِاثُهَا : لِتَحْصِنَهَا بالحركة ، فَقَالَ : واغْلامِيَاه ، وَمَنْ أَسْكَنَ " الياءَ " ، فَلَهُ وَجْهَانِ : حَذْفُهَا : لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ، فَتَقُولُ : وَاغْلاماه (١) ، كالأوَّلِ ، وَتَحْرِيكُهَا بالحركة التي كانت لَهَا في الأَصْلِ ، فَتَقُولُ : واغْلامِيَاه ، كالثَّانِي ، وَأَجَازَ سيبويه : واغْلامِيَه (٢) ، فَيُبَيِّنُ الحركةَ بِـ " الهاءِ " .

فإن نَدِبْتَ مُضَافًا إلى مُضَافٍ إِلَيْكَ أُثْبِتُ الياءَ " عند سيبويه (٣) وَحَرَكَتَهَا فَقُلْتَ : واغْلامَ غُلامِي ، فَإِنْ أَلْحَقْتَ " الألفَ " و " الهاءَ " قُلْتَ : واغْلامَ غُلامِيَاه ، وَاَنْقَطَاعَ ظَهْرِيَاه ، فَإِنْ كَانَ لَغَائِبٍ قُلْتَ : وَاَنْقَطَاعَ ظَهْرِيَه وَاَنْقَطَاعَ ظَهْرُهُوَ (٤) ، على كَسْرِ " هاءِ " الضَّمِيرِ ، وَضَمِّهَا فَإِنْ وَاَفَقَّتْ " ياءُ " الإِضَافَةِ الياءَ " السَّاكِنَةَ (٥) ، فَتَحُوا " ياءَ " الإِضَافَةِ ، وَلَمْ يَكْسِرُوا ما قَبْلَهَا : كراهيةً للكسرة في " الياءِ " ، فَإِذَا نَدَبْتَهُ ، فَأَنْتَ في إلحاقِ " الألفِ " بالخيارِ ؛ تَقُولُ : واغْلامِيَاه (٦) ، واَقْضِيَاه ، وَاغْلامِي (٦) ، وَاَقْضِي ، فَإِنْ وَاَفَقَّتْ « ياءُ » الإِضَافَةِ « أَلْفًا » ، أُثْبِتُ « الياءَ » مَفْتُوحَةً ، فَتَقُولُ : وَاْمُتْئِيَاه ، و : وَاْمُتْئِي (٦) .

(١) انظر : الأصول ١ / ٣٥٦ .

(٢) الكتاب ٢ / ٢٢١ .

(٣) الكتاب ٢ / ٢٢٢ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٣٥٧ .

(٥) في مثل غلامين إذا ناديتيه وأضفته إلى ياء المتكلم ، فإن ياءه تبقى ساكنة بعد حذف النون للإضافة ،

فإذا نَدَبْتَهُ لم يكن يُدُّ من فتح ياء الإضافة للعلّة المذكورة . الأصول ١ / ٣٥٦ .

(٦) الموضع السابق من الأصول .

البابُ الخامسَ عشرُ

ب/١٢٤

في العوامِلِ

وفيه مُقدِّمةٌ ، وثلاثةُ أقسامٍ .

أما المُقدِّمةُ : ففي تعريفها وتقسيمها .

العاملُ : ما أثر في غيره شيئاً لم يكن لولا هو ، من حركةٍ ، أو سُكونٍ أو حَذْفٍ بوضْعاً أو اصطلاحاً ؛ نحو : قام زيدٌ ، وضربتُ عمراً ، ومررتُ بجعفرٍ ، ولَنْ يخرجَ عمروٌ ، ولمْ يضربْ بكرٌ ولمْ يرمِ خالدٌ .

وللعواملِ انقساماتٌ ، باعتباراتٍ :

الأوَّلُ : أنَّها تكونُ أسماءً ، وأفعالاً ، وحُرُوفاً ؛ نحو : "ضربَ" و "ضاربٍ" و "إنَّ" .

الثَّاني : أنَّها تنقسمُ إلى أصلٍ في العملِ ، وفرعٍ .

فالأصلُ : الفعلُ .

والفرعُ : الاسمُ والحرفُ .

الثَّالثُ : أنَّها تكونُ معنويَّةً ، ولُفظيَّةً .

فالمعنويَّةُ : الابتداءُ ، ورافِعُ الفعلِ المُستقبلِ .

واللُفظيَّةُ : ما تقدَّم من الأمثلةِ .

الرَّابِعُ : أنَّ محلَّ عملِها الأسماءُ والأفعالُ ، يلاحظُ فيها للحروفِ .

فقد عرفتَ بهذا التقسيمِ مواردَ العوامِلِ جُملةً ، وأنَّ مدارَ اللُفظيَّةِ منها

على أقسامِ الكَلِمِ ثلاثيَّها ، فلنوردُ كلَّ واحدٍ منها في فصلٍ يَخُصُّه ، ولنبدأ

بالأفعالِ ؛ لأنَّها الأصليَّةُ ، ثُمَّ بالأسماءِ ، ثُمَّ بالحروفِ ، إن شاء اللهُ تعالى .

القسم الأول : في الأفعال
وفيه : مقدمة ، وثمانية أنواع

المقدمة : الفعل النحوي له انقسام باعتبار .

الاعتبار الأول : الأفعال على ضربين : ضرب يلقى شيئاً ، ويؤثر فيه ١٢٥/ أ
أثراً لفظياً ، وضرب لا يلقى شيئاً فيؤثر فيه ؛ فسموا المؤثر متعدياً ، والذي لا
يؤثر غير متعد .

أما الذي يتعدى : فكل حركة كانت ملاقية لغيرها من أفعال الحواس
والنفس ، نحو : نظرتُ وشممتُ ، وضربتُ وأحببتُ ، وفاعلتُ : من هذا القبيل ؛
لأنك تكون قد فعلت به مثل ما فعل بك .

وأما الذي لا يتعدى : فهو الذي لم يلاق مصدره مفعولاً ، نحو : قام
وطال ، ويكون خلقاً ، نحو : اسودَّ واحمرَّ ، وطال وقصر ، وهينئ ، نحو : قام
وقعد وتحرك وسكن ، وفعلًا نفسيًا ، نحو : كرم وظرف ورضى وغضب .

الاعتبار الثاني : الفعل ينقسم قسمين : حقيقي وغير حقيقي .
أما الحقيقي : فينقسم قسمين :

أحدهما : أن لا يتعدى الفاعل إلى غيره ، نحو : قام وقعد ، ويسمى
قاصراً ولازمًا .

والثاني : يتعدى الفاعل إلى مفعول ، وهو على ضربين .

ضرب يؤثر فيه أثراً حقيقياً ، نحو : ضربتُ زيداً ، وأكلتُ خبزاً .

وضرب لا يؤثر فيه ، نحو : مدحتُ عمراً ، ودممتُ بكراً ، ومن هذا الضرب

"ظننتُ" وأخواتها ؛ لأنها غير مؤثرة في المفعول .

وأما غير الحقيقي . فعلى ثلاثة أضرب :

الأول : أفعالٌ مُستعارةٌ للاختصار^(١) ، وفيها بيانٌ أن فاعلها ، في الحقيقة ، مفعولٌ نحو : مات زيدٌ ، ومرضٌ عمرو .

الثاني : أفعالٌ دالةٌ على الزمانِ فقط دون الحدثِ ، وهي : كانَ وأخواتها ، وفيها خلافٌ^(٢) .

الثالث : أفعالٌ منقولةٌ ، يُرادُ بها غيرُ الفاعلِ الذي جعلتْ له ، نحو : لا أرينك هاهنا ، فالنهيُّ إنما هو للمتكلِّم ، كأنه ينهى نفسه في اللفظِ ، والمعنى للمخاطبِ ، فكأنه قال : لا تكوننْ هاهنا ؛ فإن من حضرني رأيته ومثله قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾^(٣) ، وقوله ﴿ فَلَا يَصُدُّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا ﴾^(٤) .

الاعتبار الثالث : الأفعالُ تنقسمُ إلى متصرفةٍ ، وغيرِ متصرفةٍ

فالمتصرفةُ : ما تتقلبُ في الأزمانِ ، والفاعلِ والمفعولِ والمصدرِ ، نحو :

ضربٌ يضربُ / ضربياً ، فهو ضاربٌ ، ومضروبٌ .

وغيرِ المتصرفةِ : أفعالٌ معدودةٌ ، وهي : ليسَ وعسىَ ونعمَ وبئسَ وحبذاً

وفعلُ التعجبِ .

الاعتبار الرابع : الفعلُ النحويُّ ينقسمُ - في عمله - إلى قسمينِ ، مُظهرٍ

ومُضمرٍ .

(١) في الأصل : مُستعارةٌ للاختصارِ ، والصوابُ ما أثبتته .

وفي الأصول ١ / ٧٤ : " .. أفعالٌ مُستعارةٌ للاختصارِ ..

(٢) انظر : الأصول ١ / ٨٢ .

(٣) ١٣٢ / البقرة .

(٤) ١٦ / طه .

أَمَّا الْمَظْهَرُ : فَيَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامٍ ، لِأَزْمٍ وَمُتَعَدٍّ ، وَمُتَرَدِّدٍ بَيْنَهُمَا .
فَاللَّازِمُ : مَا لَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ ، إِلَّا بِمُعَدٍّ ، نَحْوُ : قَامَ وَقَعَدَ .
وَالْمُتَعَدِّيُّ : مَا تَعَدَّى بِنَفْسِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَضْرَبُ .
ضَرَبُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ .

وَضَرَبُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا ،
وَضَرَبُ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا .
وَضَرَبُ يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ .

وَأَمَّا الْمُتَرَدِّدُ : فَهُوَ : مَا تَعَدَّى تَارَةً بِنَفْسِهِ ، وَتَارَةً بِمُعَدٍّ .

وَأَمَّا الْمُضْمَرُ : فَهُوَ أَفْعَالٌ دَلَّ عَلِمُهَا عَلَيْهَا ؛ فَحُذِفَتْ ؛ اخْتِصَارًا ، فَمِنْهَا

مَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، وَمِنْهَا مَا لَا يَجُوزُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ نَكَرُهَا فِي بَابِ (١) " الْمَفْعُولِ بِهِ " .
فَانْحَصَرَتْ الْأَفْعَالُ الْمَظْهَرَةُ الْعَامِلَةُ فِي ثَمَانِيَةِ أَنْوَاعٍ .
النَّوْعُ الْأَوَّلُ :

فِي اللَّازِمِ : وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ لَا يَقْتَضِي مَعَ فَاعِلِهِ مَفْعُولًا ، نَحْوُ : قَامَ وَقَعَدَ ،

فَهُوَ يَعْمَلُ الرَّفْعَ فِي فَاعِلِهِ ، وَيَقْتَصِرُ عَلَيْهِ ، فَاحْتِجَاجٌ - فِي تَعْدِيَّتِهِ - إِلَى قَرِينَةٍ
تَعَدِّيهِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، وَالْقَرَائِنُ ثَلَاثٌ ، وَقِيلَ : أَرْبَعٌ ، وَقِيلَ : خَمْسٌ .

الْقَرِينَةُ الْأُولَى : " حَرْفُ الْجَرِّ " ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِزَيْدٍ ، وَنَزَلْتُ عَلَى عَمْرٍو ،

وَدَخَلْتُ إِلَى الدَّارِ ، وَرَغِبْتُ فِي مَوَدَّتِكَ ، وَصَدَقْتُ عَنْ بَكْرٍ .

الْقَرِينَةُ الثَّانِيَّةُ : " الْهَمْزَةُ " ، تَقُولُ : قَامَ زَيْدٌ / ، وَأَقَامَ زَيْدٌ عَمْرًا ، وَقَعَدَ بَكْرًا ، ١٢٦ / أ

وَأَقَعَدْتُ بَكْرًا .

(١) انظر ص ١٣٩-١٤٩ .

القرينة الثالثة : "التضعيف" ، نحو : فَرِحَ زَيْدٌ ، وفَرِحْتَهُ ، وشَرَّفَ عمروٌ
وشَرَّفْتَهُ .

القرينة الرابعة : "الحركة" ، نحو " حَزِنَ زَيْدٌ ، وحَزَنْتَهُ ، وفَتِنَ الرَّجُلُ
وفَتَنْتَهُ ، فالفتحة عُدتِ الفعلَ إلى " زَيْدٍ " (١) بعد أن كان - مع الكسرة -
قاصراً .

القرينة الخامسة : " السَّيْنُ والتاء " ، نحو : نَطَقَ زَيْدٌ ، واستنطقته ، وكتبَ
واستكتبته

والقرائن الثلاث تتعاقبُ على الفعل الواحد ، وقد يختصُّ ببعضها دون
بعض ، نحو : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، وَأَذْهَبْتُهُ ، وَكَرَّمْتُ عَمْرًا ، وَأَكْرَمْتُهُ ، وقوله تعالى :
﴿ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴾ (٢) و ﴿ أَنْزَلَ الْكِتَابَ ﴾ (٣) و ﴿ نَزَلَ الْفُرْقَانَ ﴾ (٤) .

وتجتمعُ كلُّ واحدةٍ من " الهمزة " و " التضعيف " مع " حرف الجر " نحو :
أَمَرْتُ زَيْدًا عَلَى عَمْرٍو ، وفَرِحْتُ زَيْدًا بِعَمْرٍو ، ولا تجتمعُ " الهمزة " مع
" التضعيف " ؛ لاختلاف البنائين .

وحروف الجرِّ : أعمُّ هذه القرائن ؛ لأنها تدخلُ على الثلاثيِّ فما فوقه ،
والباقية تختصُّ بالثلاثيِّ الذي لا زيادة فيه .

وكلُّ فعلٍ عدتيته بحرف الجرِّ ، لا يجوزُ أن تحذفه منه ، وتعدِّيته ، إلا في
ضرورة الشعر ، أو ما اتسَعوا فيه من الأفعال ، وكثُر استعمالهم له ؛ فصارَ

(١) في الأصل : إلى عَمْرٍو ، والصواب ما أثبتته ؛ فالمثال : حَزِنَ زَيْدٌ .

(٢) ١٩٣ / الشعراء .

(٣) ٩١ / الأنعام .

(٤) ١ / الفرقان .

كالجائز المطرد ، نحو : دَخَلْتُ الْبَيْتَ ، فسيبويه (١) يجعله غير متعدٍّ ،
 وغيره (٢) يجعله متعدِّياً ، قال : ومثَّل : ذَهَبْتُ الشَّامَ ، دَخَلْتُ الْبَيْتَ (١) ، يعنى
 أَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ حَرْفُ الْجَرِّ ، وَكَانَ الْأَصْلُ : ذَهَبْتُ إِلَى الشَّامِ ، وَدَخَلْتُ إِلَى
 الْبَيْتِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٢) :

أَمْرَتِكَ الْخَيْرَ فَاَفْعَلْ مَا أَمَرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

وقد فعلوا ذلك فيما يتعدى من الأفعال إلى مفعول واحد ، إذا أرادوا

تعديته إلى اثنين ، وسيجيئ ذكره (٤) فى النوع الثالث . قال سيبويه : وليس كلُّ

فعلٍ يتعدى بحرف جرٍّ لك أن تحذف منه حرف الجرِّ وتعديه ؛ وإنما يجوز فيما ١٢٦/ب

استعملوه ، وأخذ سماعاً عنهم (٥) ، فأما ما جاء لضرورة الشعر ، فكقوله (٦) :

تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَلْمُوا كَلَامَكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

(١) الكتاب ١/ ٣٦-٣٧ .

(٢) وهم الأخفش والجرمي والمبرد . انظر : المقتضب /٤ - ٦٠ - ٦١ و ٣٣٧ - ٣٣٩ .

(٣) هو عمرو بن معد يكرب ونسب البيت أيضاً إلى العباس ابن مرداس وإلى زُرْعَةَ بْنِ السَّائِبِ وإلى خفاف ابن نُدْبَةَ .

والبيت من شواهد سيبويه ١/ ٣٧ ، وانظر أيضاً : المقتضب /٢ - ٣٥ ، ٨٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢١/٤ والأصول ١/ ١٧٨ وابن يعيش ٢/ ٤٤ و ٨/ ٥٠ والمغنى ٣١٥ وشرح أبياته ٥/ ٢٩٩ و٧/ ١٩٦ والخزانة ١/ ٣٣٩ .
 التَّشْبِيْهُ : الْمَالُ الثَّابِتُ ، كَالضِّيَاعِ وَنَحْوِهَا .

(٤) انظر : ص ٤٧٦-٤٧٧ .

(٥) كذا قال ابن الأثير ، والمذكور هنا من قوله " وليس كل فعل .. إلى قوله : وأخذ سماعاً عنهم " هو نَصُّ

كلام ابن السراج فى الأصول ١/ ١٨٠ ، والذي فى سيبويه ١/ ٣٨ - ٣٩ : " .. وَبِئْسَتْ (اسْتَفْهَرُ) اللَّهُ ذَنْبًا) و (أَمْرَتِكَ الْخَيْرِ) أَكْثَرَ فِي كَلَامِهِمْ ، وَإِنَّمَا يَنْكُرُ بِهَا بَعْضُهُمْ ، وَلَيْسَ كُلُّ الْفِعْلِ يُفْعَلُ بِهِ هَذَا .

(٦) هو جرير . انظر : ديوانه ٤١٦ ، ورواية الديوان :

أَتَمُّنُونَ الرِّسْمَ وَلَا تُحْيَا كَلَامَكُمْ ...

انظر : الكامل ٥٠ وابن يعيش ٨/ ٨ و ١٠٣/٩ والضرائر ١٤٦ والمغنى ١٠٢ ، ٤٧٣ وشرح أبياته ٢/ ٢٨٩ والخزانة ٩/ ١١٨ .

يريدُ : على الدَّيَارِ ، أو بالدَّيَارِ ، وَمِنْ حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ ، قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾ (١) و ﴿بَطَرْتِ مَعِيشَتَهَا﴾ (٢) و ﴿أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا﴾ (٣) و ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾ (٤) ، وَمِنْهُمْ مَنْ (٥) لَمْ يَجْعَلْهُ عَلَى حَذْفِ حَرْفِ الْجَرِّ ، وَيَتَأَوَّلُهُ (٥) .

النَّوعُ الثَّانِي :

الْمُتَرَدِّدِينَ اللَّازِمَ وَالْمُتَعَدِّيَّ ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَصْرُبٍ :

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ : أَفْعَالٌ مَعْدُودَةٌ ، اسْتَعْمَلُوهَا تَارَةً مُتَعَدِّيَةً بِنَفْسِهَا ، وَتَارَةً بِحَرْفِ جَرٍّ ، نَحْوُ : شَكَرْتُكَ بِوَشَكَرْتُ لَكَ ، وَنَصَحْتُكَ ، وَنَصَحْتُ لَكَ ، وَكَلَّمْتُهُ ، وَكَلَّمْتُ لَهُ ، وَوَزَنْتُهُ ، وَوَزَنْتُ لَهُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : قَرَأْتُ السُّورَةَ ، وَقَرَأْتُ بِالسُّورَةِ ، وَسَمَّيْتُهُ مُحَمَّدًا ، وَسَمَّيْتُهُ بِـ " مُحَمَّدٍ " ، وَكَنَيْتُهُ أَبَا الْحَسَنِ وَبِـ " أَبِي الْحَسَنِ "

(١) ١٣٠ / البقرة .

(٢) ٥٨ / القصص .

(٣) ٩ / يوسف .

(٤) ٢٢٢ / البقرة .

(٥) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ١٤٨ : " .. وَقَالَ : " إِلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ " فَرَزَعِ أَهْلَ التَّأْوِيلِ أَنَّهُ فِي مَعْنَى " سَفِهَ نَفْسَهُ " ، وَقَالَ يُونُسُ : وَيَجُوزُ فِي هَذَا الْقَوْلِ : سَفِهْتُ زَيْدًا ، وَهُوَ يُشْبِهُ : غَبِنَ رَأْيَهُ بِوَحْسِرِ نَفْسِهِ ، إِلاَّ أَنَّ هَذَا كَثِيرٌ ، وَلِهَذَا مَعْنَى لِيْسَ لَذَاكَ : تَقُولُ : غَبِنَ فِي رَأْيِهِ بِوَحْسِرِ فِي أَهْلِهِ ، وَحَسِرَ فِي بَيْعِهِ ، وَقَدْ جَاءَ لِهَذَا نَظِيرٌ ، قَالَ : ضَرَبَ عَبْدُ اللَّهِ الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ ، بِمَعْنَاهُ : عَلَى الظَّهْرِ وَالْبَطْنِ ، كَمَا قَالُوا : دَخَلْتُ الْبَيْتَ وَإِنَّمَا هُوَ نَخَلْتُ فِي الْبَيْتِ ... وَمِثْلُ هَذَا " وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ " ، يَقُولُ : لِأَوْلَادِكُمْ .. "

وَانظُرْ أَيْضًا ص ٣٦٤ حَيْثُ قَالَ الْأَخْفَشُ : " وَقَالَ (أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا) وَلَيْسَ الْأَرْضُ هَاهُنَا بِظَرْفٍ وَلَكِنْ حَذَفَ مِنْهَا : فِي تَمَّ أَعْمَلَ فِيهَا الْفِعْلَ ، كَمَا تَقُولُ : تَوَجَّهْتُ مَكَّةَ ، وَاَنْظُرْ أَصُولَ ابْنِ السَّرَاجِ ١٧٧ - ١٧٩ و ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .

فليس من هذا الباب ، وإنما هو من باب حَذْفِ الجَارِ (١) وإيصالِ الفعلِ إلى
المفعولِ ، وقيلَ إنَّ " البَاءَ " زائدةٌ ، والفعلُ متَعَدٌّ بنفسه .

الضَّرْبُ التَّانِي : أفعالٌ متعديةٌ بنفسها أصلاً ، ثُمَّ أُدْخِلُوا عَلَيْهَا حَرْفَ

الجَرِّ ، على تَأْوِيلٍ ، كقوله تعالى : ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ (٢)
وكقولِ الشَّاعِرِ (٣) :

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّمَا تَمَثَّلَ لِي لَيْلَى بِكُلِّ سَبِيلِ

قالَ الخليلُ (٤) : هو محمولٌ على المعنى ، تقديره : إرادتي لهذا ، فعديٌّ

صدره بالقرينة ، كما تقولُ / : أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ لَزِيدٍ ، ولا تقولُ : ضَرَبْتُ لَزِيدٍ ، ولو

قيلَ : إِنَّ اللَّامَ فِي هَذَا زَائِدَةٌ لِحَازٍ ، كما جَاءَتْ زَائِدَةٌ فِي مَوَاضِعَ : منها قوله ١٢٧ / أ
تعالى : ﴿ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ﴾ (٥) .

(١) انظر : الأصول ١ / ١٧٨ - ١٧٩ .

(٢) ٨ / الصف . واللامُ في " لِيُطْفِئُوا " بمعنى " كي " وهي واقعةٌ موقعٌ " أن " المصدرية . قال البغداديُّ

في شرح أبياتِ المغني ٤ / ١٥٥ : نقلاً عن الفراء : " والعربُ تجعلُ اللامَ التي على معنى " كي " في

موضعِ " أن " في : أَرَدْتُ وَأَمَرْتُ ، فتقولُ : أَرَدْتُ أَنْ تَذْهَبَ وَأَرَدْتُ لَتَذْهَبَ ، قالَ تعالى : " وَأَمَرْنَا لِنُسَلِّمَ

لِرَبِّ الْعَالَمِينَ " . وقال في موضعٍ آخرَ : " قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ " ، وقال : " يُرِيدُونَ

لِيُطْفِئُوا " و " أَنْ يُطْفِئُوا " وإنما صلحتِ اللامُ في موضعِ " أن " في " أَمَرْتُكَ " و " أَرَدْتُ " لأنهما يطلبانِ

المستقبلَ ، ولا يصلحانِ معَ الماضي ...

(٣) هو كثيرٌ عزة . انظر : ديوانه ١٠٨ .

انظر : المغني ٢١٦ ، ٢٢٣ وشرح أبياته ٤ / ٢٠٨ ، ٣٦٠ والخزانة ١٠ / ٢٢٩ .

(٤) الكتاب ٣ / ١٦١ .

(٥) ٧٢ / النمل ، وقال الأخفش في معاني القرآن ٤٣١ : " فظننتها " رَدِفَكُمْ " وأدخل اللامَ فأضافَ بها

الفعلُ ، كما قال " لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ "

وكقول الشاعر (١) :

وَمَلَكْتَ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدَ
أَيُّ : رَدَفَكُمْ ، وَأَجَارَ مُسْلِمًا وَمُعَاهِدًا .

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ : أفعالٌ متعديةٌ بنفسها ، فإذا أُدخِلتْ عليها القرينةُ
صارتُ قاصِرةً ، وذلك قولهمُ : " أَقْشَعَ السَّحَابُ " ، و " قَشَعَتِ الرِّيحُ السَّحَابَ " ،
و " أَكَبَ الرَّجُلُ وَكَبَيْتُهُ " و " أَنْزَفَتِ البئرُ " و " نَزَفْتُهَا " ، و " أَشْنَقْتُ
النَّاقَةَ " (٢) و " شَنَقْتُهَا " وهذه ألفاظٌ يسيرةٌ ، تُحفظُ ولا يُقاسُ عليها .

وَلَكَّ أَنْ تَجْعَلَ الهمزة - في مِثْلِ هذه الأفعالِ - مُعَدِيَةً ، تقولُ : أَقْشَعَ
اللَّهُ الرِّيحَ السَّحَابَ ، أَيُّ : جَعَلَهَا تَقْشَعُهُ .

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ : أَنْ تَضْعِيفُ الفِعْلِ المتعديِّ مَوْضِعَ للتكثيرِ ،
كقولك : ضَرَبْتُ ، وَقَتَلْتُ ، وَقَدْ جَاءَ عَنْهُمْ بِالْعَكْسِ ، قالوا : مَجَدْتُ الإِبِلَ -
مُخَفَّفًا - إِذَا عَلَفْتُهَا مِلءَ بَطْنِهَا ، وَمَجَدْتُهَا - مُشَدَّدًا - إِذَا عَلَفْتُهَا نِصْفَ (٣)
بَطْنِهَا ، وقالوا : هَذَا بَلَدٌ قَدْ شَبِعَتْ غَنَمُهُ ، إِذَا أَكَلَتْ كُلَّ الشَّيْبِ ، وَشَبِعَتْ غَنَمُهُ ،
إِذَا أَكَلَتْ نِصْفَ الشَّيْبِ (٤) .

(١) هو ابن ميادة .

وانظر : المغني ٢١٥ وشرح أبياته ٣٠٧/٤ والتصريح ١١/٢ والهمع ٢٠٥/٤ و ٣٤٧/٥ .

(٢) يُقالُ : أَشْنَقْتُ النَّاقَةَ : رَفَعْتُ رَأْسَهَا ، وَشَنَقْتُهَا : جَعَلْتُهَا تَفْعَلُ ذَلِكَ .

(٣) في صحاح الجوهري (مجد) : " وَمَجَدْتُ الإِبِلَ مُجودًا ، أَيُّ : نَالَتْ مِنَ الخِلا قَرِيبًا مِنَ الشَّيْبِ ،

وَمَجَدْتُهَا أَنَا تَمْجِيدًا ، يُقالُ أَبُو عُبَيْدٍ : أَهْلُ العَالِيَةِ يَقولونَ : مَجَدْتُ الدَّابَّةَ أَمْجُدُهَا مَجْدًا ، أَيُّ : عَلَفْتُهَا

مِلءَ بَطْنِهَا ، وَأَهْلُ نَجْدٍ يَقولونَ : مَجَدْتُهَا تَمْجِيدًا ، أَيُّ : عَلَفْتُهَا نِصْفَ بَطْنِهَا " .

(٤) في صحاح الجوهري أيضًا (شبع) : " قال يعقوب : هَذَا بَلَدٌ قَدْ شَبِعَتْ غَنَمُهُ ، إِذَا قَارَبَتْ الشَّيْبَ " .

وانظر : المشوف المُعلم ٤١٥ .

النوع الثالث:

المتعدّي إلى مفعول واحد: ويكون فعله مؤثراً فيه ، وغير مؤثّر ، نحو :
ضَرَبْتُ زَيْدًا، وَقَتَلْتُ بَكْرًا ، وكأفعال الحواس الخمس : " رَأَيْتُ " و " سَمِعْتُ " ، و
" شَمِمْتُ " ، و " ذُقْتُ " و " لَمَسْتُ " إِلَّا أَنَّ " سَمِعْتُ " يَتَّعَدِّي إِلَى مَفْعُولَيْنِ ، إِذَا
كَانَ الْأَوَّلُ مِمَّا لَا يَسْمَعُ ، وَالثَّانِي مِمَّا يَسْمَعُ ، نَحْوُ : سَمِعْتُ زَيْدًا يَقُولُ ذَلِكَ ،
وَسَمِعْتُ كَلَامَ زَيْدٍ ، فَأَمَّا : سَمِعْتُ زَيْدًا قَائِلًا ، فَلَمْ يَخْتَرَهُ بَعْضُهُمْ (١) ، إِلَّا أَنَّ
يُعَلِّقُهُ بِشَيْءٍ آخَرَ ، قَالَ : لِأَنَّ قَائِلًا مَوْضِعُ لِلذَّاتِ ، وَالذَّاتُ لَيْسَتْ مَوْضِعَةً
لِلسَّمْعِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ﴾ (٢) فَعَلَى حَذْفِ ١٢٧ / ب
المضافِ تَقْدِيرُهُ : هَلْ يَسْمَعُونَ دُعَائِكُمْ ؟ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا
دُعَائِكُمْ ﴾ (٣) ، وَلَوْ جَعَلَ الْمُضَافَ إِلَى الظرفِ - مُغْنِيًا عَنِ الْمُضَافِ ، جَازَ ، وَمِنْهُ
قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

سَمِعْتُ حَمَامَةً طَرَبْتُ بِنَجْدٍ فَمَا هَجَّتِ الْعَشِيَّةُ يَا حَمَامًا
مُطَوَّقَةً تَرْنَمُ فَوْقَ غُصْنٍ إِذَا مَا قُلْتُ مَالَ بِهَا اسْتِقَامًا
تَقْدِيرُهُ : سَمِعْتُ صَوْتَ حَمَامَةٍ ، أَوْ يَكُونُ " التَّرْنَمُ " هُوَ الْمَسْمُوعُ ، وَأَمَّا
قَوْلُ الْآخَرِ (٥) :

(١) هو أبو علي الفارسي . انظر : الإيضاح العضدي ١ / ١٧٠ ، والمسائل الطلبيات ٨٢ - ٨٣ وتفسير

الطبري ١٨ / ٢١ والبحر المحيط ٧ / ٢٣ .

(٢) ٧٢ / الشعراء .

(٣) ١٤ / فاطر .

(٤) هو جرير . انظر : ديوانه ١ / ٢٢١ .

ولم أقف على من استشهد بهذين البيتين في كتب النحو المتداولة .

(٥) لم أفتد إليه .

رَأَى بَرْدَ مَاءٍ نَبِيدٍ عَنْهُ وَرَوْضَةً بَرُودَ الضُّحَى فَيَنَانَةً بِالْأَصَابِلِ
فَعَلَى حَذْفِ مُضَافٍ ، أَرَادَ : أَثَرُ بَرْدِمَاءٍ ، أَوْ أَنَّهُ اسْتَعَارَ "الْبَرْدَ" ؛ لِأَنَّهُ
رَأَى صَفَاءَ الْمَاءِ ، وَرِقَّةَ الْهَوَاءِ ، فَأَحَسَّ بِبَرْدِ الزَّمَانِ وَالْمَاءِ . وَمِنْ حَذْفِ الْمُضَافِ
قَوْلُهُمْ : أَبْصَرْتُ كَلَامَهُ ، أَيْ : مَحَلَّ كَلَامِهِ ، وَمِنْ الْاسْتِعَارَةِ قَوْلُهُ (١) :

فَلَا الظِّلُّ مِنْ بَرْدِ الضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ وَلَا الْفَيْءُ مِنْ بَرْدِ الْعَشِيِّ تَنْوِقُ

وهذا النوع المتعدى إلى مفعول واحد ، إذا عديته بحرف من حروف
التعدية ، تعدى إلى مفعولين ، نحو : أَضْرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَأَشْمَمْتُ زَيْدًا
مِسْكَ ، وَقَدْ اتَّسَعُوا فِي أَعْمَالٍ مِنْهُ فَحَذَفُوا مِنْهَا حَرْفَ الْجِرِّ ، وَأَوْصَلُوا الْفِعْلَ ،
قَالُوا فِي : اخْتَرْتُ مِنَ الرِّجَالِ زَيْدًا : اخْتَرْتُ الرِّجَالَ زَيْدًا ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ وَأَخْتَارُ مُوسَى فَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا مَلِيقَاتِنَا ﴾ (٢) .

(١) هو حميد بن ثور الهلالي . انظر : ديوانه ٤٠ .

ورواية الديوان :

فلا الظلُّ منها بالضُّحَى تَسْتَطِيعُهُ

وَلَا الْفَيْءُ مِنْهَا بِالْعَشِيِّ تَنْوِقُ

وانظر في تخريج الشاهد : تفسير الطبري ٣ / ٢٦٢ وإصلاح المنطق ٢٢٠ والزاهر ٨ / ٢٧٦

والمشوف المَعْلَم ٤٨٨ والصحاح واللسان وتاج العروس (فيا) و (ظلل) والشاعر يصف سرحه

بوكتى بها عن امرأة ،

الظلُّ : ما كان أوَّل النَّهَارِ . الْفَيْءُ : مِنْ بَعْدِ الزَّوَالِ إِلَى اللَّيْلِ .

الْبَرْدُ : مِنْ مَعَانِيهِ : الظِّلُّ وَالْفَيْءُ ، يُقَالُ الْبَرْدَانِ وَالْأَبْرَدَانِ ، لِلظِّلِّ وَالْفَيْءِ ، وَأَيْضًا لِلغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ .

(٢) ١٥٥ / الإعراف .

وقولُ الشاعرِ (١) :

ومنا الذي اختير الرجالَ سماحةً وجوداً إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ

أي : من قومه (٢) ومن الرجال ، ومثله قولُ الآخرِ (٣) :

أستغفرُ اللهَ ذنباً لستُ محصيهُ ربَّ العبادِ إليه الوجهُ والعملُ

أي : من ذنبٍ ، والسِّيرافي (٤) يجعلُ هذا مفعولاً منه ، قال بعضهم (٥) :

هذا التقديرُ في " من ذنبٍ " غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ " غَفَرَ " مُتَعَدٌّ ، وقد نُقِلَ بالسِّينِ ١٢٨ / أ والتاءِ ، فَصَارُ متَعَدِّياً إلى مَفْعُولَيْنِ ، فكيف يُقالُ : إنَّ " ذَنْباً " مَنْصُوبٌ لِحَذْفِ " مِنْ " ؟ وإنما هو أَحَدُ مَفْعُولِي " أَسْتَغْفِرُ " وهذا الحُكْمُ لا يُقَاسُ عَلَيْهِ ؛ فلا تَقُولُ : اصْطَفَيْتُ الرِّجَالَ زَيْدًا ، وَلَا أَحَبَبْتُ الرِّجَالَ عَمْرًا ، على تَقْدِيرِ : مِنَ الرِّجَالِ ، وَإِنَّمَا تُجْرِيهِ (٦) فِيمَا أُجْرَوهُ .

(١) هو الفرزدق . ديوانه ٤١٨ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ١ / ٢٩ وانظر أيضًا : المقتضب ٤ / ٣٣٠ والأصول ١ / ١٨٠ وابن يعيش ٥ / ١٢٣ / ٨ ٥٠ والهمع ٢ / ٢٦٤ والخزانة ٩ / ١٢٣ .

الرياحُ الزعازعُ : الشديدةُ ، واحدها : زَعَزَع ، ويكونُ ذلك في الشتاء .

(٢) انظر : إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ١ / ٦٤٢ والأصول ١ / ١٧٧ - ١٧٨ .

(٣) لم أقف على اسمه .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٣٧ ، وانظر أيضًا : المقتضب ٢ / ٣٢١ و ٤ / ٣٣١ والأصول ١ / ١٧٨ والتبصرة ١١ / ١ ، ابن يعيش ٧ / ٦٣ و ٨ / ٥١ والخزانة ٣ / ١١١ .

(٤) انظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢ / ٢٥٢ - ٢٥٤ .

تحقيق د/ دَرْدِير محمد أبو السعود .

(٥) هو ابن الطراوة . انظر : البسيط لأبن أبي الربيع ٤٢٤ - ٤٢٥ ، وانظر أيضًا : ابن الطراوة النحوي ٢٧٨ وحاشية ص ٢٤٥ من البسيط فقد ذكر محققه مصادرَ أخرى .

(٦) انظر : الأصول ١ / ١٨٠ .

وهذا النوع المتعدّي إلى مفعول واحد ، منه ما يكون الفاعل فيه هو المفعول في المعنى ؛ نحو : ضارب زيد عمراً ، ولقي بشر بكرًا ، ومنه ما لا يصح أن يكون الفاعل فيه مفعولاً ، نحو : أكل زيد الخبز ، ودق القصار الثوب ، ومنه ما يصحُّ الفاعل فيه أن يكون مفعولاً ، والمفعول فاعلاً ، لكن ينقلب المعنى ، نحو : ضرب زيد عمراً ، وضرب عمرٌ وزيداً .

النوع الرابع :

المتعدّي إلى مفعولين ، ويجوز الإقتصار على أحدهما وهو على ضربين ضربٌ متعدٍّ بنفسه إلى المفعولين ، نحو : كسوتُ زيداً ثوباً ، وضربٌ متعدٍّ إلى الأول بنفسه ، وإلى الثاني بقرينة ، نحو : أعطيتُ زيداً درهمًا ؛ لأنه من " عطا يعطو " إذا تناول ، وأعطيتُ ، إذا تناولتُ ، ولك أن تقتصر على أحد المفعولين ، إذا لم تُردِّ البيان عنهما ، فتقول : أعطيتُ زيداً ، وكسوتُ ثوباً . ويجوز حذف المفعولين معاً ، فتقول : أعطيتُ وكسوتُ بومنه قولهم : الله يعطي ويمنع .

ولابدُّ أن يكون المفعول الثاني في هذا النوع غير الأول ، وتعتبره بأنك متى أسقطتَ الفعل والفاعل كان ما يبقى غير كلام ، وبأنه لا يقع موقع المفعول الثاني فيه جملةً ، وبأن المفعول الأول في المعنى فاعل / بالمفعول الثاني ، ألا ١٢٨ / ب ترى أنك إذا قلت : كسوتُ زيداً ثوباً ، فإن المعنى : أن " زيداً " اكتسى " الثوب " (١) فـ " زيدٌ " هو المفعول الأول ، وهو الفاعل في المعنى ، و " الثوب " هو المفعول الثاني .

(١) في الأصول ١ / ١٧٧ : " المعنى : أن " زيداً اكتسى الثوبَ وليسهُ " .

والأفعال المتعدية إلى مفعول واحد إذا عديتها بقرينة صارت من هذا النوع ، وقد ذكرناها .

النوع الخامس:

المتدِّي إلى مفعولين ، ولا تقتصر على أحدهما ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : في تعريفه وهو سبعة أفعال : " ظننت " و " حسبت " و " خلت "

و " علمت " و " رأيت " و " وجدت " و " زعمت " ، وتسمى أفعال الشك واليقين ،

وقد أضيف إليها أفعال أخرى وهي " دريت " و " شعرت " و " توهمت " و

" هب " ، وأدخل بعضهم : " سمى " و " كنى " و " اتخذ " و " جعل " - في أحد

أقسامها - مدخلها في التعدِّي وجعل آخرون الأفعال المتعدية إلى ثلاثة

مفعولين - إذا بنيت لما لم يسم فاعله - بمنزلتها ، تقول : ظننت زيداً قائماً ،

وكذلك ما تصرف منها ، نحو : أظن زيداً قائماً ، وظن زيداً قائماً ولا تظن زيداً

قائماً ، وكذلك باقى أخواتها في جميع متصرفها .

ومعانيها مختلفة .

أما " ظننت " : فإنها تكون بمعنى الشك واليقين ، والشك أغلب عليها ،

وهي فيه لترجيح أحد الجائزين ، والفرق بينها وبين الشك الصريح : أن الشك

يستوي فيه حالة الإيجاب والنفي والظن تميل معه النفس إلى أحدهما

وأما يقينها ، فكقوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مَلَأُوا رِبِّهِمْ ﴾ (١) وهو في

القرآن والعربية كثير ، وقيل : إنها لا تكون بمعنى اليقين فيما يدرك بالحواس ،

لاتقول : ظننت الحائط مبنياً ، وأنت قد شاهدته ، وإنما يكون فيما يعلم من طريق

الاستدلال .

(١) البقرة / ٤٦

وتكون بمعنى التُّهْمَةِ ، فَتَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، تَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا ،
 /أَيِ اتَّهَمْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) (١) أَي : مُتَهَمٌ . ١٢٩ / أ
 وَأَمَّا " حَسِبْتُ " فَمَنْقُولَةٌ مِنَ الْحِسَابِ الْعَدَدِيِّ الْمَتَعَدِّيِّ إِلَى وَاحِدٍ ؛ فَإِذَا
 قُلْتَ : حَسِبْتُ زَيْدًا عَالِمًا ، فَمَعْنَاهُ : أَدْخَلْتُهُ فِي عَدَدِ الْعُلَمَاءِ ، بِغَيْرِ عِلْمٍ بِوَقْدِ
 يَكُونُ بِمَعْنَى " عَلِمْتُ " ، وَقُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾ (٢)
 بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ ، فَمَنْ رَفَعَ (٣) جَعَلَهَا بِمَعْنَى الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّ الْمَخْفَفَةَ لَا تَقَعُ إِلَّا
 بَعْدَ أَفْعَالِ الْيَقِينِ (٤) وَمَا قَرَّبَ مِنْهَا .

وَفِي مُضَارِعِهَا لَفْتَانِ ؛ الْكَسْرُ وَالْفَتْحُ ، وَالْكَسْرُ أَكْثَرُ وَإِنْ كَانَ شَادًا .
 وَأَمَّا " خَلْتُ " فَهِيَ مِنَ الْخِيَالِ الَّذِي يُخَيَّلُ لَكَ مِنْ غَيْرِ تَحْقِيقٍ ، وَأَصْلُهُ
 مِنَ الْيَاءِ .

وَأَمَّا " عَلِمْتُ " : فَهِيَ مِنْ عِلْمِ الْقَلْبِ ، تَقُولُ : عَلِمْتُ زَيْدًا كَرِيمًا ، فَإِنْ كَانَتْ
 مِنْ عِلْمِ الْعَيْنِ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، تَقُولُ : عَلِمْتُ زَيْدًا ، أَي : عَرَفْتُهُ ، وَلَوْ

(١) ٢٤ / التكوير . وقرأ الجمهور : " بظنين " ، أمَّا القراءة المستشهد بها هاهنا فهي قراءة عبد الله ابن
 عباس وزيد ابن ثابت وابن عمر وابن الزبير وعائشة وعمر بن عبد العزيز وابن جبر وعروة وهشام بن
 جندب ومجاهد وابن كثير وأبي عمرو والكسائي ووافقهم ابن محيصن والبيهقي انظر : السبعة
 ٧٣٦ ، والتيسير ٢٢٠ ، وإبراز المعاني ٤٩٢ والبحر المحيط ٥ / ٤٣٥ والنشر ٢ / ٣٩٨ - ٣٩٩
 والاتحاف ٥٣٥ ومعاني القرآن للفراء ٣ / ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٢) ٧١ / المائة .

(٣) فِي الْأَصْلِ : فَمَنْ رَفَعَهَا . وَمَنْ رَفَعَ " تَكُونُ " هُمْ : أَبُو عَمْرٍو وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ وَخَلْفُ
 وَوَأَفَقَهُمُ الْبِزِيدِيُّ وَالْأَعْمَشُ . وَقَرَأَ بِنَصْبٍ " تَكُونُ " ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ . انظر :
 السبعة ٢٩٨ والتيسير ١٠٠ وإبراز المعاني ٢٩٨ والنشر ٢ / ٢٥٥ والبحر المحيط ٣ / ٥٣٣ والاتحاف
 ٢٤٠ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٢ / ٢١٤ والتبصرة ٤٦٣ - ٤٦٤ .

أَعْطَيْتَ " عَرَفْتَ " مَعْنَى " عَلِمْتَ " الْقَلْبِيَّةِ ، لَعْدِيَّتَهَا إِلَى اثْنَيْنِ .
وَقَدْ يَأْتِي الْعِلْمُ بِمَعْنَى الظَّنِّ الْقَوِيِّ ، تَقُولُ : مَا عَلِمْتُ أَنْ لَا يَقُومَ زَيْدٌ ،
بِالنَّصَبِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْقَطْعِيَّةُ ، لَرَفَعْتَ ، كَمَا قُلْنَا فِي " حَسِبْتُ " وَمِنْهُ قَوْلُ
جَرِيرٍ (١) :

نَرَضَى عَنِ اللَّهِ أَنْ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَا يُدَانِينَا مِنْ خَلْقِهِ بِشَرٍّ
قَالَ سَبْيُوِيَه (٢) : تَقُولُ : مَا عَلِمْتُ إِلَّا أَنْ يَقُومَ ، إِذَا لَمْ تُرِدْ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّكَ قَدْ
عَلِمْتَ شَيْئًا كَأَنَّنا أَلْبَتَّةُ ، وَلَكِنْ تَكَلَّمْتَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْإِشَارَةِ ، كَمَا تَقُولُ : أَرَى -
مِنَ الرَّأْيِ - أَنْ يَقُومَ .

وَأَمَّا " رَأَيْتُ " : فَإِنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى " الْعِلْمِ بِوَ" الظَّنِّ " ، تَقُولُ : رَأَيْتُ
زَيْدًا عَاقِلًا ، أَيْ : عَلِمْتُهُ كَذَلِكَ ، وَرَأَيْتُ عَمْرًا غَائِبًا ، أَيْ : ظَنَنْتُهُ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا . وَنَرَاهُ قَرِيبًا ﴾ (٣) : أَيْ : يَظُنُّونَهُ بَعِيدًا ، وَنَعْلَمُهُ
قَرِيبًا .

وَتَكُونُ بِمَعْنَى الرَّأْيِ وَالْإِبْصَارِ ، وَتَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، تَقُولُ : قُلَانِ
يَرَى رَأْيَ الشَّافِعِيِّ ، أَيْ : يَعْتَقِدُهُ ، وَرَأَيْتُ زَيْدًا ، أَيْ : أَبْصَرْتُهُ ، فَإِذَا جَاءَ فِي
الْإِبْصَارِ مَنْصُوبٌ ثَانٍ ، يُولِئُ تَابِعًا كَانَ حَالًا ، نَحْوُ : رَأَيْتُ زَيْدًا / قَائِمًا . ١٢٩ / ب

(١) ديوانه ٢٠٠ .

وانظر : الهمع ٨٩ / ٤ .

(٢) الكتاب ١٦٨ / ٣ .

(٣) ٧٢٦ / المعارج .

وَأَمَّا " وَجَدْتُ " : فَإِنَّهَا بِمَعْنَى " عَلِمْتُ " الْقَلْبِيَّةِ ، نَحْوُ " وَجَدْتُ زَيْدًا عَاقِلًا ، أَيْ : عَلِمْتُهُ .

وَلِـ " وَجَدْتُ " مَوَاضِعُ أُخْرَى تَتَعَدَّى فِيهَا إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ ، نَحْوُ : وَجَدْتُ الضَّالَّةَ إِذَا أَصَبْتَهَا .

وَأَمَّا " زَعَمْتُ " : فَإِنَّهَا قَوْلٌ مَعَ نَوْعِ اعْتِقَادٍ ، وَلَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الْقَوْلِ الْمَجْرَدِ ، وَتُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ الْكُذْبِ وَالْقَوْلِ مِنْ غَيْرِ صِحَّةٍ كَثِيرًا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ (١) ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي مَوْضِعِ الْحَقِّ قَلِيلًا ، كَقَوْلِ أُمِيَّةَ (٢) :

نُودِي قِيلَ ارْكَبْ بِأَهْلِكَ إِنَّ اللَّهَ مُوفٍ لِلنَّاسِ مَا زَعَمَا

وَأَمَّا " تَوَهَّمْتُ " : فَمِنْ الْوَهْمِ ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الظَّنِّ ، تَقُولُ : تَوَهَّمْتُ زَيْدًا عَاقِلًا .

وَأَمَّا " هَبَّ " : فَبِمَعْنَى " احْسَبْ " ، وَلَا تَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ إِلَّا إِذَا كَانَتْ أَمْرًا ، كَقَوْلِكَ : هَبْ زَيْدًا قَائِمًا .

وَأَمَّا " دَرَيْتُ " وَ " شَعُرْتُ " : فَمُتَقَارِبَا الْمَعْنَى ، إِلَّا أَنَّ لـ " دَرَيْتُ " اخْتِصَاصًا ، بِمَعْرِفَةِ الْقَلْبِ ، وَلِـ " شَعُرْتُ " اخْتِصَاصًا بِمَعْرِفَةِ الْحَاسَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمَشَاعِرَ الْحَوَاسُّ .

(١) ٧ / التغابن .

(٢) شرح ديوان أمية أبي الصلت ٧٥ ونُسب إليه أيضا في الخزانة ، كما نُسب إلى النابغة الجعدي ، وهو في ديوانه ١٣٦ .

انظر : الخزانة ٩ / ١٢٦ و ١٢٣ واللسان (زعم) .

مازَعَمَا : ما قال ، أو ما ضمّن ، أو ما وعدَّ .

وَأَمَّا " جَعَلَ " : فَإِنَّمَا تَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى " صَيَّرَ " (١)
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ (٢) .
 وَتَأْتِي بِمَعْنَى الظَّنِّ ، كَقَوْلِهِمْ : اجْعَلِ الْأَسَدَ تَعْلِبًا وَاهْجُمْ عَلَيْهِ .
 وَإِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى الْخَلْقِ تَعَدَّتْ إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ .
 وَأَمَّا " اتَّخَذَ " : فَكَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ ﴾ (٣) فَكَأَنَّهَا
 بِمَعْنَى " جَعَلَ " .
 وَإِنْ كَانَتْ بِمَعْنَى الْأَقْتِنَاءِ وَالْإِصْطِنَاعِ تَعَدَّتْ إِلَى وَاحِدٍ ، نَحْوُ : اتَّخَذْتُ
 دَارًا .

وَأَمَّا " سَمَّيْتُ " وَ" كَنَيْتُ " : فَقَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُمَا فِي النَّوْعِ الثَّانِي (٤) .
 وَقَدْ أَعْمَلُوا فِعْلَ الْقَوْلِ مَعَ الْأَسْتِفْهَامِ الْخَطَابِيِّ خَاصَّةً عَمَلَ الظَّنِّ ،
 فَقَالُوا : أَتَقُولُ (٥) زَيْدًا مُنْطَلِقًا ؟ وَ : مَتَى تَقُولُ عَمْرًا ذَاهِبًا ؟ قَالَ (٦) :
 أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي (٧) لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ

(١) فِي الْأَصْلِ : صَيَّرَتْ .

(٢) ١٩ / الزخرف .

(٣) ٢٣ / الجاثية .

(٤) انظر : ص ٤٣٦ .

(٥) فِي الْأَصْلِ : تَقُولُ ، بِدُونِ الْهَمْزَةِ .

(٦) قَبِيلُ : هُوَ الْكَمَيْتُ . انظر : شعر الكميت (الشعر المختلَفُ فِي نَسَبِهِ إِلَيْهِ) ٣ / ٣٩ . قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ : " أَنْشَدَهُ سَيَبَوِيهِ لِلْكَمَيْتِ ، وَلَمْ أَرَهُ فِي دِيْوَانِهِ " .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ١ / ١٢٣ ، وَانظر أَيْضًا : الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٣٤٨ وَالتَّبَصُّرَةُ ١١٨ وَالخَزَانَةُ

٢ / ٤٣٩ وَ ٩ / ١٨٣ وَأَمَالِي الْمُرْتَضِيِّ ١ / ٣٦٣ .

بَنُو لُؤَيٍّ : أَرَادَ بِهِمْ جُمْهُورَ قُرَيْشٍ ؛ لِأَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَنْتَمِي إِلَيْهِ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : بَنُو .

ومنه الحديث : " أنه مرَّ برجلٍ يقرأُ في الصَّلَاةِ لَيْلًا فقالَ : أَتَقُولُهُ مُرَائِيًا " (١)
أَيُّ: أَتَظُنُّهُ ؟ .

وَبَنُو سَلِيمٍ / يُجْعَلُونَ بَابَ " قُلْتُ " فِي جَمِيعِ تَصَارِيْفِهِ مِثْلَ : " ظَنَنْتُ " (٢) . ١٣٠ / أ
الفرعُ الثاني : في أحكامها

الحكمُ الأوَّلُ : إذا ذكَّرتَ مفعولَ هذه الأفعالِ ثُمَّ حَدَفْتَهَا وفاعلِها ، بقيَ ما
بعدَ الحذفِ كلامًا تامًّا ، بخلافِ بابِ " كَسَوْتُ " ، تقولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا قائِمًا ،
فَتَحَدَفْتُ " ظَنَنْتُ " ، وَيَبْقَى " زَيْدٌ قائِمٌ " وهما مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ ، ولو حَدَفْتَ
" كَسَوْتُ " لَبَقِيَ " زَيْدٌ ثَوْبٌ " ، وليسَ بكلامٍ .

الحكمُ الثاني : إذا كانَ فاعلُها مُضْمَرًا تَعَدَّى إلى مفعولِها المضمَرِ وكانَ
إِيَّاهُ ، بخلافِ غَيْرِها من الأفعالِ ، تقولُ : ظَنَنْتَنِي مُنْطَلِقًا ، وَحَسِبْتَنِي قائِمًا ، ولا
تقولُ : ضَرَبْتَنِي ، ولا قَتَلْتَنِي ، ولكنْ تقولُ : ضَرَبْتُ نَفْسِي . وقد أَجْرَتِ العَرَبُ
" عَدِمْتُ " و " فَقدْتُ " مُجْرَاهَا ، فقالوا : عَدِمْتَنِي ، وَفَقَدْتَنِي ، وهو شاذٌّ ومن
الأوَّلِ قولُه تعالى ﴿ أَنْ رَأَاهُ اسْتَغْنَى ﴾ (٣) .

الحكمُ الثالثُ : إذا ذكَّرتَ هذه الأفعالَ دونَ مفعولِها ، فالظَّاهِرُ من كلامِ
سببويه إجازةُ ذلك (٤) ، تقولُ : ظَنَنْتُ ، وَعَلِمْتُ ، ومنه قولُه تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ

(١) انظر : النهاية في غريب الحديث والأثر ، ٤ / ١٢٣ .

(٢) انظر : التبصرة ١١٧ وابن يعيش ٧٩ / ٧ .

(٣) ٧ / العلق .

(٤) قال في الكتاب ١ / ٤٠ : " وأما ظننتُ ذاك ؛ فإنما جاز السكوتُ عليه لأنك قد تقول : ظننتُ
فتقتصرُ ، كما تقول : ذهبْتُ ، ثم تُعْمَلُ في الظنِّ ، كما تُعْمَلُ في الذهبِ ؛ فذاك هاهنا هو
الظنُّ ، كانَ ؛ قلتُ : ظننتُ ذاك الظنُّ " .

لا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيٍّ ، وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴿١﴾ ، وقوله تعالى: ﴿إِنْ نَظُنُّ
إِلَّا ظَنًّا﴾ ﴿٢﴾ فعداهُ إلى المصدرِ وحدهُ ، وفي المثلِ : " مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ " (٣)
والجرميُّ (٤) لا يُجيزُ ذلكَ ويقولُ : هذه الأفعالُ لا يخلو الإنسانُ منها ، بخلافِ
غيرِها ؛ فلا بُدَّ من مفعولِها ، فأما قولُ الشاعرِ (٥) :

فَمَا جَنَّةُ الْفَرْدَوْسِ هَا جَرَّتْ تَبْتَغِي وَلَكِنْ دَعَاكَ الْخَبْرُ أَحْسَبُ وَالْتَمَرُ
فَلَمْ يُعَدِّ : أَحْسَبُ " إلى شئٍ .

الحكمُ الرَّابِعُ : لا يجوزُ الاقتصارُ على أَحَدِ مَفْعُولِيهَا إِذَا ذُكِرَا ؛ لِأَنَّهَمَا
كَانَ مُبْتَدَأً وَخَبَرًا ، وَلَا بُدَّ لِأَحَدِهِمَا مِنَ الْآخِرِ ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تُؤَثِّرُ الْمَعْنَى فِيهِمَا
جَمِيعًا ، أَلَا تَرَى أَنَّ الظَّنَّ لَا يَخْصُ " زَيْدًا " دُونَ " قَائِمًا " ، وَلَا " قَائِمًا " دُونَ
" زَيْدٍ " وَإِنَّمَا يَخْصُهُمَا مَعًا أَيُّ : ظَنَنْتُ قِيَامًا مُتَعَلِّقًا بِزَيْدٍ ، فَأَمَّا قَوْلُ الْعَرَبِ :
ظَنَنْتُ ذَاكَ / فَإِنَّ " ذَاكَ " إِشَارَةٌ إِلَى الْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ الظَّنُّ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : ظَنَنْتُ . ١٣ / ب
ذَاكَ الظَّنُّ ، كَمَا كَانَتْ " الْهَاءُ " كِنَايَةً عَنْهُ ، وَلَوْ كَانَ إِشَارَةً إِلَى غَيْرِهِ ، لَمْ يَكُنْ

(١) البقرة / ٧٨ .

(٢) الجاثية / ٣٢ .

(٣) انظر : الأمثال ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ٢٩٠ ومجمع الأمثال للميداني ٣٠ / ٢ .
ومعنى المثل : أَنَّ الْمُجَانِبَةَ لِلنَّاسِ أَسْلَمُ ؛ لِأَنَّ مَنْ يَسْمَعُ أَخْبَارَ النَّاسِ وَمَعَايِبَهُمْ يَقَعُ فِي نَفْسِهِ عَلَيْهِمُ
الْمَكْرَهُ .

(٤) انظر : الهمع ٢ / ٢٢٥ .

(٥) هو حكيم بن قبيصة بن ضرار ، من شعراء الحماسة .

انظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٨٢٥ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٣٦٥ ، والهمع

٢ / ٢٣٠ والخزانة ٩ / ١٣٧ .

من المفعول الثاني بُدُّ ؛ فتقول : ظننتُ ذاك مُطلقاً ، ومثله قولُ الشاعر (١) :

وَلَقَدْ نَزَلَتْ - فَلَاتُظَنِّي غَيْرَهُ - مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْحَبِّ الْمَكْرَمِ

فَ " غَيْرَهُ " كِنَايَةٌ عَنِ الْمَصْدَرِ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَظَنَنْتُمْ ظَنُّ

السَّوِّءِ ﴾ (٢) فَلَمْ يُعِدَّهُ إِلَّا إِلَى الْمَصْدَرِ .

الحكم الخامس : المفعول الثاني من مفعوليها يكونُ جميعاً ما كانُ خبراً

للمبتدأ ، من المفردِ والجُملةِ والظرفِ ، إلا القليل ، تقول : ظننتُ زيداً قائماً ،

وظننتُ زيداً أبوه قائمٌ بوقام أبوه ، وفي الدارِ وشدُّ من هذا الباب : ما كانُ

أمراً ونهياً ، فإنه يكونُ خبراً للمبتدأ ، ولا يكونُ مفعولاً ثانياً لها ، نحو قولك :

زيدٌ قم إليه ، وعمرو لا تضربه ، وكذلك تدخلُ " الفاء " في خبر المبتدأ ، ولا تدخلُ

في مفعولها الثاني ، نحو قولك : الذي يأتيني فله درهمٌ .

ولابدُّ في المفعول الثاني إذا كان جُملةً ، من ضميرٍ يعودُ إلى الأولِ ، كما

لابدُّ منه في أخبار المبتدأ ، حتى ينتظمَ الكلامُ فلا تقول : ظننتُ زيداً قامَ عمرو ،

حتى تقول : إليه ، أو عنده ، أو نحو ذلك .

الحكم السادس : لهذه الأفعال ثلاثة أحوالٍ : في العملِ والإلغاءِ

(١) هو عنتره . ديوانه ١٨٧ .

وانظر : الخصائص ٢/٢١٦ والهمع ٢/٢٢٦ والخزانة ٣/٢٢٧ و ٩/١٣٦ .

نزلت - بكسر التاء - : خطابٌ لمحبوبته عيِّلة المذكورة في بيت سابق . المحب : اسم مفعول جاء

على " أحب " و " أحببت " وهو الأصلُ ، والأصلُ في اسم المفعول : مجيئه من الثلاثي " حب " فهو

محبوبٌ وجُملةٌ ؛ فلا تظني غيره ؛ معترضةً بين الجرورِ ومتعلقه ؛ لأنَّ " مني " متعلقٌ بـ " نزلت " .

(٢) ١٢ / الفتح .

والتعليقِ فَمَتَى تَقَدَّمَتْ ، ولم يكنْ ثَمَّتْ مانِعٌ مِنْ إِعْمَالِهَا عَمِلَتْ ؛ تقولُ : ظننتُ
زَيْدًا قائمًا ، وقد أُلغيتُ في الشَّعْرِ ، مع تَقَدُّمِهَا ، قال (١) :

أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ

فإن تَوَسَّطَتْ بَيْنَ المَفْعُولَيْنِ كُنْتَ بالخيارِ في إِعْمَالِهَا وَالغَائِهَا ؛ حيثُ

تَسَاوَى طَرَفَاها ؛ فلم يَتَرَجَّحْ أَحَدُهُما على الآخرِ ؛ تقولُ : زَيْدًا ظننتُ قائمًا ،

وزَيْدٌ ظننتُ قائمٌ وقال قومٌ : /إذا بنيتُ كلامك في " ظننتُ " علي الشكِّ ، ١٣١ / ١

فالإعمالُ لا غيرُ ، وإن بنيتَه على اليقينِ فالإلغاءُ لا غيرُ ، وعليه أنشد بيتُ

جرير (٢) :

أَبَا لأراجيزِ يا ابنَ اللُّؤمِ توعِدُنِي وفي الأراجيزِ خَلْتُ اللُّؤمَ وَالخَوْرُ

(١) هو كعب بن زهير في قصيدته المشهورة : بانت سعاد .

انظر : ديوانه ٩ ، ورواية الديوان الأولى لا شاهد فيها ، وهي :

أَرْجُوا وَأَمَلُ أَنْ يَعْجَلُنَ فِي أَيْدِي وَمَا لَهُنَّ طَوَالَ الدَّهْرِ تَعْجِيلُ

وقد أشار السكريُّ إلى الرواية الثانية المستشهد بها .

وانظر : في تخريج الشاهد : المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٣٦ والهمع ١ / ١٨٥ و ٢ / ٢٢٩

والخزانة ٩ / ١٤٣ .

تنوِيلُ : مصدرٌ : نَوَّلْتُهُ إِذَا أَعْطَيْتُهُ .

(٢) كذا وقد أجمعت المصادرُ على أَنَّهُ اللَّعِينُ المِنقَرِيُّ يهجو رؤيَّةً وقيلَ : بل يهجو العجاج .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٢٠ ، وانظر أيضًا : الأصول ١ / ١٨٣ والإيضاح العسدي ١ / ١٣٥

والتبصرة ١١٧ وابن يعيش ٧ / ٨٤ ، وورد عرضاً في الخزانة ١ / ٢٥٧ برواية :

خَلْتُ اللُّؤمَ وَالْفِشْلُ ، قال البغداديُّ " وهذا البيتُ يُنشدُه النحويُّونَ : وفي الأراجيزِ خَلْتُ اللُّؤمَ وَالخَوْرُ ،

والصوابُ ما نكرناه ، فإن القصيدة لاميةٌ ، إلا أن يكونَ مِنْ قصيدة أُخري رأيتُ " والبيتُ في

الحيوان للجاحظ ٤ / ٢٦٦ - ٢٦٧ بروايته : وفي الأراجيزِ جَلَبُ اللُّؤمِ وَالكَسَلُ بولا شاهدٌ فيه علي

رواية الجاحظ

والمعنى : أتوعِدُنِي بأراجيزك وأنت لأتُحسِنُ الشَّعْرَ والتَّصَرُّفَ في فنونه ، وما الأراجيزُ إلا دليلٌ لؤمٌ

طبع وخَبِثٌ طويَّةٌ بوضَعَفِ نَفْسٍ .

وَأِنْ تَأَخَّرْتُ عَنِ الْمَفْعُولَيْنِ ، فالإلغَاءُ أَحْسَنُ^(١) ؛ تقولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ ،
ويجوزُ إعمالُها ، واستضعفه سيبويه^(٢) ، وإلغائها متأخرةٌ : أَحْسَنُ مِنَ الْغَائِهَا
مُتَوَسِّطَةٌ .

وَقَدْ قُدِّرَتِ الْمَلْغَاةُ بِالظَّرْفِ ؛ فقالوا : زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ ، بتقديرٍ : زَيْدٌ قَائِمٌ
فِي ظَنِّي ، وهي - إِذَا كَانَتْ مَلْغَاةً - مُعْتَمِدَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا ، وَإِذَا كَانَتْ عَامِلَةً
مُعْتَمِدَةً عَلَيْهَا . وقد أجاز سيبويه^(٣) : متى تَظُنُّ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ؛ لتَقْدِمُ مَعْمُولِ
الْمَفْعُولِ الثَّانِي .

وَأَمَّا التَّعْلِيْقُ فَسَيَذَكُرُ حُكْمًا مُفْرَدًا^(٣) .

الحكم السابعُ : إِذَا عَدَيْتَ هَذِهِ الْأَفْعَالَ إِلَى الْمَصْدَرِ وَالْغَيْتِهَا رَفَعْتَ فَقُلْتَ :
زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقٌ ، على ما فيه من القبح ، كما تقولُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا
عَدَيْتَ الْفِعْلَ إِلَى الْمَصْدَرِ كَانَ ذَلِكَ تَوْكِيدًا لَهُ ، وَإِلْغَاءُ الْفِعْلِ تَوْهِينٌ لَهُ ، وَذَلِكَ يُنَافِي
التَّوْكِيدَ ؛ فالأَحْسَنُ - مَعَ الْإِلْغَاءِ - أَنْ لَا يُعْدَى الْفِعْلُ إِلَى الْمَصْدَرِ ؛ فتقولُ : زَيْدٌ
ظَنَنْتُ مُنْطَلِقٌ ، وَلَا تقولُ : زَيْدٌ ظَنَنْتُهُ مُنْطَلِقٌ ، وَلَا زَيْدٌ ظَنَنْتُ ظَنًّا مُنْطَلِقٌ ، فَإِنْ
فَعَلْتَ جَازَ عَلَى قُبْحِهِ ، وَالْأَوْلَى : أَنْ لَا تُلْغِيَهَا مُتَقَدِّمَةً وَمُتَوَسِّطَةً وَمُتَأَخِّرَةً
فتقولُ : وَظَنَنْتُهُ زَيْدًا قَائِمًا ، وَظَنَنْتُ الظَّنَّ زَيْدًا قَائِمًا .

الحكم الثامنُ : فِي تَعْلِيْقِهَا .

هَذِهِ الْأَفْعَالُ لَا يَخْلُو مَا بَعْدَهَا مِنْ وَجْهِ :

(١) في سيبويه ١١٩ / ٨ : " وكلماً أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وفيه أيضا ١٢٠ / ٨ : " وكلما طال
الكلام ضعف التأخير إذا أعلمت بذلك قولك : زيدا أخاك أظن " .

(٢) الكتاب ١ / ١٢٤ .

(٣) انظر ص ٤٥٣ .

الأول: أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا « أَنْ » وَمَعْمُولُهَا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ ؛
فَسَيَبُوهُ^(١) يَقُولُ : اسْتَعْنِي بِمَعْمُولِهَا عَنِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَطَوَّلَ الْكَلَامَ يَحْسُنُ
مَعَهُ مَا لَا يَحْسُنُ مَعَ قِصْرِهِ ، وَالْأَخْفَشُ^(٢) يَدْعِيهِ مَحْنُوقًا ، وَيَقْدَرُهُ : « كَائِنًا » أَوْ
« مَوْجُودًا » .

الوجه الثاني : أَنْ تَقَعَ بَعْدَهَا « مَا » النَّافِيَةُ ، أَوْ « لَمْ » الْإِبْتِدَاءِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ١٣١ / ب
عَلِمْتُ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ^(٣) ، وَعَلِمْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ ، فَيَبْطُلُ عَمَلُهَا فِي اللَّفْظِ دُونَ الْمَوْضِعِ ،
فَإِنْ أَدْخَلْتَ « اللَّامَ » مَعَ « إِنَّ » كَسَرْتَهَا فَقُلْتَ : عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ .
الوجه الثالث : أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا حَرْفًا الْاسْتِفْهَامِ : « الهمزة » و « أم » ، أَوْ
« أَيُّ » الْاسْتِفْهَامِيَّةِ ، نَحْوُ : عَلِمْتُ أَزَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرُو ، وَعَلِمْتُ أَيُّهُمْ يَقُومُ ، وَحُكْمُهُ:
حُكْمُ الثَّانِي فِي إِبْطَالِ الْعَمَلِ لَفْظًا ، لَا مَوْضِعًا .

الوجه الرابع : أَنْ تَدْخُلَ عَلَى ضَمِيرٍ ، وَذَلِكَ الضَّمِيرُ : إِمَّا أَنْ يَكُونَ رَاجِعًا
إِلَى مَا تَقَدَّمَ ، وَحُكْمُهُ : حُكْمُ الظَّاهِرِ فِي الْحَاجَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ ظَنَّتُهُ
قَائِمًا ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ الشَّانِ وَالْقِصَّةِ ، وَحِينَئِذٍ تَقَعُ الْجُمْلَةُ مِنَ الْمَبْتَدَأِ
وَالْخَيْرِ ، وَالْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ ، مَوْضِعَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهَا
عَائِدٌ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : ظَنَّتُهُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ ، وَعَلِمْتُهُ يَقُومُ زَيْدٌ ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ضَمِيرَ
مَصْدَرٍ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ^(٤) ، فَإِذَا جَازَ الْإِغَاءُ هَذِهِ الْأَفْعَالَ وَإِبْطَالَ عَمَلِهَا لَفْظًا
وَمَوْضِعًا فَتَعْلِيْقُهَا أَوْلَى ، وَلَا يَكُونُ التَّعْلِيْقُ فِي غَيْرِهَا .

(١) الكتاب ١٢٠/٣ ، ١٤٩ .

(٢) انظر : الهمع ٢٢٣/٢ - ٢٢٤ .

(٣) في الأصل : ما علمت زيدا قائما والصواب ما أثبت .

(٤) انظر : ص ٤٥٢ .

النوع السادس:

المتعدّي إلى ثلاثة مفعولين، وفيه فرعان:

الفرع الأول: في تعريفه، وهو سبعة أفعال: «أنبأ» و«نبأ» و«أخبر» و«خبر» و«أرى» و«أعلم» و«حدث»، ويَعْضُهُم (١) يدْعِيهَا أَرْبَعَةٌ، وهي: «نبأ» و«أنبأ» و«أرى» و«أعلم».

واختلفوا في بعض أفعال الشك واليقين، إذا عدت بالهمزة، فسيبويه (٢) لا يلحقها بها، والأخفش (٣) يلحقها، والقياس معه، وهي: «ظننت» و«حسبت» و«خلت» و«زعمت» و«وجدت».

وقد ألحقوا بها الأفعال المتعدية إلى مفعولين، مما يقتصر فيه، ومالا يقتصر، إذا عدوها إلى الظروف التي يتسع فيها وتجعل أسماء، فتصير ١٣٢ / أ متعدية إلى ثلاثة، وسيجيء بيانها في الفرع الثاني (٤).

وهذه الأفعال السبعة على ضربين: ضرب منقول بالهمزة من باب «ظننت»، وهو: «أريت» و«أعلمت»، وضرب موضوع على التعدّي، وهو باقياها، وقيل: إنه منقول من فعل مرفوض، إلا أنها - في الأصل - متعدية إلى مفعول واحد، نحو قولك: نبأت زيدا بكذا، وأنبأته بكذا، وقد يحذف منها

(١) المجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلم وأرى، وزاد سيبويه: نبأ، وزاد ابن هشام اللخمي: أنبأ وغيرها، وزاد الفراء: خبر وأخبر وزاد الكوفيون: حدث، وتبعهم المتأخرون كابن مالك وأبي حيان. انظر: سيبويه ٤١/٨ والمساعد على تسهيل الفوائد ٢٨٢/٨ والمجمع ٢٥١/٢ - ٢٥٢.

(٢) انظر: سيبويه، الموضع السابق.

(٣) انظر: التبصرة ١٢٠.

(٤) انظر: ص ٤٥٨.

حَرَفُ الْجَرِّ وَيُوصَلُ الْفِعْلُ ؛ فَيُقَالُ : أَنْبَأْتُهُ كَذَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا ﴾ (١) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ نَبِيُّ عِبَادِي أَنِّي أَنَا الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾ (٢) ثُمَّ قَالَ : { وَنَبَّأَهُمْ عَنْ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ } (٣) فَجَمَعَ بَيْنَ اللَّغَتَيْنِ ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

أَدَانَ وَأَنْبَأَهُ الْأَوْلُونَ بَانَ الْمُدَانَ مَلِيٌّ وَفِيٌّ

إِلَّا أَنْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ الْخَمْسَةُ لَمَّا كَانَ مَعْنَاهَا مَعْنَى الْإِعْلَامِ ، أُجْرِيَتْ مُجْرَاهُ فِي التَّعَدِّيِّ إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولِينَ ؛ تَقُولُ : أَنْبَأَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا ، وَأَعْلَمَ اللَّهُ عَمْرًا بَشْرًا كَرِيمًا ، وَحَدَّثْتُ زَيْدًا عَمْرًا شَرِيفًا ، وَكَذَلِكَ بَاقِيهَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسْرَاتٍ عَلَيْهِمْ ﴾ (٥) .

الفرع الثاني : في أحكامه :

الحكم الأول : لا يجوز إلغاء هذه الأفعال في العمل ؛ لأنها إذا أُلغيت بَقِيَ ما بَعْدَهَا كَلَامًا غَيْرَ مُسْتَقِلٍّ ؛ فَإِنَّهُ يَبْقَى : زَيْدٌ عَمْرٌ خَيْرُ النَّاسِ ، وَلَيْسَ كَلَامًا .
الحكم الثاني : لا يصلح دخولها على ضمير الشأن والقصة ؛ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ نَعْلَمَ غَيْرَ مُعْلَمٍ ، وَالثَّانِي : أَنَّهُ يَبْقَى مَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُفَسَّرًا غَيْرَ مُفِيدٍ ، كَمَا جازَ ذَلِكَ فِي بَابِ « ظَنَنْتُ » .

(١) ٣ / التحريم .

(٢) ٤٩ / الحجر .

(٣) ٥٠ / الحجر .

(٤) هو أبو نؤيب الهذلي . انظر : شرح أشعار الهذليين ٦٥/١ وانظر : الجمهرة ٣٠٥/٢ والتهذيب ١٨٤/١٤ والأفعال للسرقطي واللسان (دان) .

الأولون : الناس الأولون . أدان : استقرض وأخذ بدين ، أو باع بدين ، أو صار له على الناس دين المدان : الذي عليه الدين ، أو هو الذي عليه دين كثير .

(٥) ١٦٧ / البقرة .

الحكمُ الثالثُ: في حذفِ مفعولاتِها. أمَّا الأوَّلُ: فمنهُم (١) مَنْ يُجيزُهُ ؛ لأنَّه فضلةٌ ، كما حذفَ أحدَ مفعولي « أعطيتُ » فيقولُ : أعلمُ/ اللهَ عمراً خيراً ١٣٢ ب الناسِ ، ويحذفُ « زيداً » ومنهُم مَنْ لا يُجيزُهُ ؛ لأنَّه بمنزلةِ فاعلِ « ظننتُ » ، وظاهرُ كلامِ سيبويه (٢) عليه .

وأما الثاني والثالثُ : فمتلازمان ، ولا يجوزُ حذفُهُما وإبقاءَ الأوَّلِ عند سيبويه (٢) ؛ لأنَّه كالفاعلِ في بابِ « ظننتُ » ، وهما كالمفعولينِ فيه ، وأجازهُ ابنُ السَّراج (٣) : فيقولُ : أعلمُ اللهَ زيداً ، ومتى ذكرتَ المفعولَ الثاني ، فلا بُدَّ من الثالثِ ؛ فلذلكَ لا يجوزُ حذفُهُ إلاَّ معَ الثاني عند ابنِ السَّراج (٣).

وأما المفعولاتُ الثلاثةُ : فلا خلافَ في جوازِ حذفِها .

(١) بشرطِ نكرِ الثاني والثالثِ ، قال السيوطيُّ في الهمع ٢/٢٥٠ : « وعليه الأكثرُ ، منهم المبردُ وابنُ

كيسانَ » وانظر : أيضاً ابنُ كيسانَ النحويُّ ١٨٤ .

(٢) الكتابُ ١/٤١ .

(٣) الأصولُ ٢/٢٨٤ .

ومتى بَنِيَتْ هذه الأَفْعَالِ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ صَارَتْ مُتَعَدِيَةً إِلَى مَفْعُولَيْنِ ،
تَقُولُ : أَعْلَمَ زَيْدٌ عَمْرًا عَاقِلًا ؛ وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

وَإِنَّ الَّذِي حَدَّثْتُمْ فِي أَنْوْفِنَا وَأَعْنَاقِنَا مِنَ الْإِبَاءِ كَمَا هِيَ
الْحُكْمُ الرَّابِعُ : الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي لَا يَكُونَانِ إِلَّا اسْمًا صَرِيحًا ؛ لِأَنَّهُمَا
الْمَفْعُولُ وَالْمَبْتَدَأُ فِي بَابِ « ظَنَّتُ » ، وَالْمَفْعُولُ الثَّلَاثُ يَكُونُ مُفْرَدًا ، وَجُمْلَةً
كَالْمَفْعُولِ الثَّانِي فِيهِ ؛ تَقُولُ : أَعْلَمَ اللَّهُ زَيْدًا عَمْرًا أَبَوْهُ قَائِمٌ ، وَقَامَ أَبُوهُ ، وَفِي
الدَّارِ .

وَتَقَعُ « أَنْ » وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، فَتَسُدُّ مَسَدَ الْمَفْعُولِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ ، كَمَا سَدَّتْ
فِي « ظَنَّتُ » مَسَدَ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي ؛ فَتَقُولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا أَنْ عَمْرًا مُنْطَلِقٌ ، فَإِنْ
أَدْخَلْتَهَا عَلَيِ الثَّلَاثِ ، وَكَانَ الْمَفْعُولُ الثَّانِي جُنَّةً كَسَرَتْ « أَنْ » ، تَقُولُ : أَعْلَمْتُ
زَيْدًا عَمْرًا إِنَّهُ عَاقِلٌ ، فَإِنْ كَانَ الثَّانِي مَصْدَرًا ، فَتَحْتَهَا ، تَقُولُ : أَعْلَمْتُ زَيْدًا
قُدُومَ عَمْرٍ وَأَنَّهُ قَرِيبٌ .

(١) هُوَ جُرِّيُّ بْنُ كَلْبِ بْنِ الْفَقْعَسِيِّ ، وَيُقَالُ : حَرِّيٌّ ، وَيُقَالُ : جَزٌّ .

انظر : حماسة أبي تمام ، تحقيق د/ عبدالله عسيان ١٣٧/٨ ، وشرح المازوقي ، تحقيق عبدالسلام
هارون ٢٤٣ وما في حواشيهما .
ورواية البيت في الحماسة هكذا :

وَإِنَّ الَّذِي حَدَّثْتُمْ فِي أَنْوْفِنَا وَأَعْنَاقِنَا.....

يقول المازوقي في شرح البيت : وَإِنَّ النَّحْوَةَ الَّتِي أُلْبِغْتَهَا وَالْحَمِيَّةَ الَّتِي حَدَّثْتَهَا بِأَقْيَةٍ فِي أَنْوْفِنَا حَتَّى
لَا نَشَمَّ بِهَا مَرْغَمَةً ، وَفِي أَعْنَاقِنَا وَرُؤُسِنَا حَتَّى لَا نَلْوِيَهَا إِلَى مُخْرَجَةٍ وَمَنْقَصَةٍ ، هِيَ حَاصِلَةٌ فِيهَا كَمَا
أُلْبِغْتَ

وقوله : « فِي أَنْوْفِنَا » فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّلَاثِ لـ « حَدَّثْتَهَا » وَقَوْلُهُ : « كَمَا هِيَ » فِي مَوْضِعِ خَبَرِ « إِنَّ »
و« مَا » زَائِدَةٌ ، أَرَادَ : كَهَيِّ .

الحكمُ الخامسُ: إذا اتَّسَعُوا في الظُّروفِ وجَعَلوها أَسْمَاءً غيرَ ظُرُوفٍ ،
وَأَدْخَلُوا عَلَيْهَا الْأَفْعَالَ الْمُتَعَدِّيَّةَ إِلَى مَفْعُولَيْنِ صَارَتْ مِنْ هَذَا النَّوعِ ؛ تقولُ :
اليومَ ظَنَنْتُهُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَاللَّيْلَةَ كَسَوْتُهَا زَيْدًا ثَوْبًا ، وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا ثَوْبًا الْيَوْمَ ،
وَسَرَقْتُ عَبْدَ اللَّهِ الثُّوبَ اللَّيْلَةَ ، وَصَارَ مِنْ بَابِ قَوْلِكَ : (١)

يَا سَارِقَ اللَّيْلَةِ أَهْلَ الدَّارِ

ومنه قوله تعالى : ﴿ بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ (٢) ، وَيَتَّضِحُ هَذَا إِذَا أُخْبِرْتَ

عَنْهُ بِـ « الدَّيِّ » ، تقولُ : الدَّيُّ أَعْطَيْتُهُ زَيْدًا ثَوْبًا الْيَوْمَ ؛ فَـ « الْهَاءُ » / ضَمِيرُ ١٣٣ / ١
« الْيَوْمِ » ، وَهُوَ اسْمٌ غَيْرُ ظَرْفٍ ، وَلَوْ كَانَ ظَرْفًا لَقُلْتَ : الدَّيُّ أَعْطَيْتُ فِيهِ زَيْدًا
ثَوْبًا الْيَوْمَ ، وَهَذَا الظَّرْفُ الْمَتَّسِعُ فِيهِ لَا تَتَّعَدَى إِلَيْهِ الْأَفْعَالُ الْمُتَعَدِّيَّةُ إِلَى ثَلَاثَةٍ ؛
لأنَّهُ يَخْرُجُ إِلَى مَا لَا نَظَرَ لَهُ ، وَهُوَ التَّعَدَّى إِلَى أَرْبَعَةٍ مَفْعُولِينَ .

الحكمُ السَّادِسُ : إِذَا اسْتَوَفَتْ هَذِهِ الْأَفْعَالُ مَفْعُولَاتِهَا تَعَدَّتْ إِلَى الْمَصْدَرِ
وَالزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْعِلَّةِ وَالْحَالِ بِغَيْرِ قَرِينَةٍ ؛ فتقولُ : أَعَلَّمْتُ زَيْدًا عَمْرًا عَاقِلًا
إِعْلَامًا الْيَوْمَ عِنْدَ بُكَرٍ مُحِبَّةٍ لَهُ جَالِسًا .

خاتمةٌ لهذا النوعِ : قولُ العَرَبِ : " أَرَيْتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ " ؛ لَا مَوْضِعَ لِلْكَافِ
مِنَ الْإِعْرَابِ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ (٣) ، وَهِيَ لِلخَطَابِ ، وَمَوْضِعُهَا عِنْدَ الْكَسَائِيِّ

(١) هذا رجز لم أقف على قائله .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٩٣ ، وانظر أيضًا : معاني القرآن للفراء ٢ / ٨٠ ،
والحجة لأبي علي الفارسي ١ / ١٤ والأصول ١ / ١٩٥ و ٢ / ٢٥٥ و ٣ / ٤٦٤ وابن يعيش ٢ / ٤٥ ،
٤٦ والخزانة ٢ / ١٠٨ .

(٢) ٣٣ / سبأ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٤٥ .

نُصِبُ (١) ، وعند الفراء (٢) رَفَعٌ وتكون للواحدِ والاثْنَيْنِ والجمِيعِ والمؤنثِ ، بلفظِ واحدٍ ، ولا فَرْقَ بين وجودِ الكافِ وعدمِها ؛ تقولُ : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا ما صَنَعَ ، وأَرَأَيْتَ زَيْدًا ما صَنَعَ ، وليسَتْ من رُؤْيَةِ القَلْبِ ، ولا من رُؤْيَةِ العَيْنِ ، ولها في الكلامِ موضِعانِ :

أحدهما : بمعنى " أَخْبِرْنِي " ، فلا تَقَعُ الإِعلَى اسمِ مفردٍ ، أو جملةٍ شَرْطِيَّةٍ ماضِيَّةٍ ، كقوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ (٣) ، وكقوله : ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ﴾ (٤) .

والثَّانِي : أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى " انْتَبِهْ " ، كقولك : أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا فَإِنِّي أُحِبُّهُ ، أَيْ : انْتَبِهْ لَهُ فَإِنِّي أُحِبُّهُ ، وقد يُحذفُ جوابُ الشرطِ تارةً للعلمِ به ، ويُحذفُ الشرطُ ويؤتى بالجوابِ ، كقوله تعالى : ﴿أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْنَةٍ مِنْ رَبِّي﴾ (٥) فلم يأتِ بالجوابِ (٦) ، وقال تعالى : ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ

(١) انظر : البحر المحيط ٤ / ١٢٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٨ / ٣٣٣ حيث قال : " وموضع الكاف نصب ، وتأويله رفع ؛ كما أنك إذا قلت للرجل : دونك زيداً ، وجدت الكاف في اللفظ خفضاً ، وفي المعنى رفعاً ؛ لأنها مأمورة " . وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٤٦ : " قال الفراء : لفظها نصبٌ ثم قال : " وهذا لم يقله من تقدم من النحويين وهو خطأ ؛ لأن قولك أرايتك زيداً ما شأنه ، تصير " أرايت " قد تعدت إلى الكاف وإلى " زيد " ، فيصير لـ " رأيت " اسمان : فيصير المعنى : أرايت نفسك زيداً ما حاله ، وهذا محال " .

(٣) ٦٢ / الإسراء .

(٤) ٤٦ / الأنعام .

(٥) ٨٨ / هود .

(٦) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٧٣ : " وجواب الشرط هاهنا متروك . المعنى : إن كنت على بينة من ربي أتبع الضلال ؟ فترك الجواب لعلم المخاطبين بالمعنى " .

وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴿١﴾ فَجَاءَ بِالْجَوَابِ (٢) وَلَمْ يَأْتِ بِالشَّرْطِ .
النُّوعُ السَّابِعُ :

في " كان " وأخواتها ، وفيه فرعان .

الفرع الأول : في تعريفها ومعانيها . أما تعريفها فهي " كان " و " صار " ١٣٣ / ب

و " أَصْبَحَ " و " أَمْسَى " و " أَضْحَى " و " ظَلَّ " و " بَاتَ " و " مَا زَالَ " و " مَا دَامَ " و " مَا انْفَكَّ " و " مَا فَتَنَى " و " مَا بَرِحَ " و " لَيْسَ " ، وما تصرف منها ، إن كان متصرفاً ، وما كان في معناها ، مما يدلُّ على الزمان العاربي عن الحدث تقول : كان زيداً قائماً ، ويكونُ عمروً جالساً ، وما زال خالدٌ كريماً .

ولم يذكرُ سيبويه (٣) إلا " كان " و " صار " و " مادام " و " ليس " ، ثم

قالَ وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر . .

وتسمى الأفعال الناقصة ؛ لحاجتها إلى الخبر .

وقد ألحقوا بها " أض " و " عاد " و " غدا " و " راح " ، وأفعال المقاربة ،

وهي : " عسى " و " كاد " و " جعل " و " طفق " و " كرب " ، وجعلوا " قعد "

بمنزلتها في قولهم أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة (٤) .

وأما معانيها : فقد تقدم القول - في تقسيم الأفعال - (٥) أن هذه الأفعال

ليست حقيقية ، وأن المقصود منها : تعيين الزمان ماضياً وحاضراً

(١) ٢٢ / الجاثية .

(٢) وهو قوله تعالى في آخر الآية : « فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ » .

(٣) الكتاب ١ / ٤٥ .

(٤) في تاج العروس (قعد) : « وعن ابن الأعرابي : حدَّ شفرته حتى قعدت كأنها حربة ، أي صارت

وهو مجازٌ . »

(٥) انظر : ص ٤٢٢ .

وَمُسْتَقْبَلًا ، نحو : " كان " و " يكون " و " سيكون " ، فإذا تَعَيَّنَ الزَّمَانُ فلا حاجة إليها ، ألا ترى أن معنى قولك : كان زيد قائماً ، وقع من زيد قيام في زمنٍ ماضٍ ؟ فلماذا كان هذا الغرض منها جرودها عن الحدث ، وأخلصوها للأزمنة ، قال الفارسي (١) : هي دالة على الزمان بوضعها ، وعلى الفعل الدال على الحدث والزمان بلفظها ، فأما تخصيص كل واحد منها (٢) بمعناه الموضوع له ، فنحن نذكره مفصلاً .

أما " كان " فإنها ترد في الكلام على خمسة أنحاء " ناقصة وتامة وزائدة ومضمراً فيها اسمها وبمعنى " صار " .

أما الناقصة : فهي أمّ الباب ، وهي التي ترفع الاسم ، وتنصب الخبر ، وسترد أحكامها مع أخواتها في الفرع الثاني (٣) .

وأما التامة : فهي التي تكون دالة على الحدث ؛ فتستغني عن الخبر

تقول : كان زيد ، أي : حدث ، ووجد ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ نُورٌ عُسْرَةً ۙ أَلْهَبًا فَنظَّرَهُ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ (٤) وهي فيه فعل غير متعد .

وأما المضمراً فيها اسمها - وهو ضمير الشأن والحديث - فتقع الجمل

بعدها أخباراً عنها ، كقولك : كان زيد قائماً ؛ فد " زيد " مبتدأ ، و " قائم " خبره ، واسم " كان " مضمراً فيها ، وهو ضمير الشأن ، والجمله في موضع

(١) الإيضاح العسدي ١/٩٥ - ٩٦ .

(٢) في الأصل : منهما .

(٣) انظر ص ٤٧٠ - ٤٧٨ .

(٤) ٢٨٠ / البقرة .

نَصَبٍ ؛ لِأَنَّهَا الْخَبْرُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ تَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ (١) فَيَمَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ (٢) وَالرَّفْعِ (٣) ؛ فَـ " أَنْ تَعْلَمَهُ " مُبْتَدَأٌ ، وَ " آيَةً " خَبْرُهُ ، وَاسْمُهَا مَضْمُرٌ فِيهَا ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ " آيَةً " الْاسْمَ (٤) ، وَ " لَهُمْ " الْخَبَرَ ، وَ " أَنْ تَعْلَمَهُ " مَصْدَرٌ ، وَهُوَ بَدَلٌ مِنَ الْآيَةِ .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ : كَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَيْتُ وَكَيْتٌ ؛ لِأَنَّهُمَا عِبَارَتَانِ عَنْ جُمْلَةٍ وَالْجُمْلَةُ لَا تَكُونُ اسْمًا كَانَ ، فَأَمَّا : كَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَذَا وَكَذَا ، فَهُمَا اسْمٌ كَانَ .
وَأَمَّا الزَّائِدَةُ : فَإِنَّهَا تَدْخُلُ مُؤَكَّدَةً ؛ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى خَبْرٍ وَلَا تَزَادُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مَاضِيَةً ؛ مَتَوَسِّطَةً أَوْ مَتَأَخَّرَةً ، نَحْوُ : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَانَ قَائِمًا ، وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيهَ (٥) :

فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وَجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامٍ

(١) ١٩٧ / الشعراء .

(٢) أى فى " تكن " .

(٣) وهى قراءة ابن عامر والجحدري ، انظر : السبعة ٤٧٣ ، والتيسير ١٦٦ والنشر ٢ / ٣٣٦ وإتحاف فضلاء البشر ٣٣٤ وشواذ ابن خالويه ١٠٧ بوالبحر المحيط ٤١ / ٧ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٠١ / ٤ والكشف عن وجوه القراءات السبع ٢ / ١٥٢ .

(٥) للفرزدق . ديوانه ٢ / ٢٩٠ . وانظر : الكتاب ٢ / ١٥٣ ، المقتضب ٤ / ١١٦ ، والمغنى ٢٨٧ وشرح

أبياته ٥ / ١٦٨ والتصريح ١ / ١٩٢ والخزانة ٩ / ٢١٧ وتفسير القرطبي ١١ / ١٠٢ .

فَ " كَانَ " عنده زائدة (١) ، وخالفه المبرد (٢) ، وحكى سيبويه (٣) : أَنَّ
 كَانَ زائدة في قولهم : " إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا " ، وخولف (٤) في ذلك .
 وأما مجيئها بمعنى " صار " : فَكَقَوْلِهِ (٥) :
 بَيْتِيَاءَ قَفْرٍ وَالْمَطِيِّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحًا بِيُوضُهَا
 أَي : قَدْ صَارَتْ ، وعليه تَأَوَّلَ بَعْضُهُمْ (٦) قوله تعالى : ﴿ كَيْفَ نَكَلِّمُ
 مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ (٧) ، أَي : صَارَ ، وِبَعْضِهِمْ (٨) يجعلها زائدة ،
 وَلَا يَصِحُّ أَنْ تَكُونَ عَلَى بَابِهَا .

(١) انظر : الكتاب في الموضع السابق .

(٢) قال في المقتضب ٤ / ١١٧ : " وهو عندي على خلاف ما قالوا من إغناء " كان " ؛ وذلك : أَنَّ خَيْرَ
 كَانَ " لَنَا ؛ فَتَقْدِيرُهُ : وَجِيرَانِ كَرَامٍ كَانُوا لَنَا ، وانظر تعليق الشيخ عَضِيمَةَ في حاشية المقتضب .

(٣) الكتاب ٢ / ١٥٣ .

(٤) في الرضي على الكافية ٢ / ٢٩٤ : " وكذا قولهم : إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زَيْدًا عند سيبويه - أَي :
 هي زائدة عنده - وقال المبرد : إِنَّ زَيْدًا " اسْمٌ " إِنَّ " و " كَانَ " خَيْرُهَا ، و " مِنْ أَفْضَلِهِمْ " خَيْرُ
 " كَانَ " .

(٥) هو ابن أحمَر . ديوانه ١١٩ .

وانظر : المعاني الكبير ٣١٣ ، وابن يعيش ٧ / ١٠٢ والخزانة ٩ / ٢٠١ واللسان (عرض) .
 التيهاء : المغازاة التي لا يُهْتَدَى فيها ، فعلاء من التيه ، وهو التَّحْيِيرُ . القفر : الخالي . القطا : طائر
 سريع الطيران . يصف المطيُّ بسُرْعَةِ السَّيْرِ ، كأنها بمنزلة قطا تركت بيوضها صارت أفراخاً فهي
 تمشي بسُرْعَةٍ إِلَى أَفْرَاحِهَا .

(٦) وهم ثعلبٌ وأبو عليّ وابن جنّي . انظر : الخزانة ٩ / ٢٠٣ .

(٧) ٢٩ / مريم . وفي الأصل : " من كان في المهدي طفلاً " وهو خطأ .

(٨) وهو أبو عبيدة . انظر : مجاز القرآن ٧ / ٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٢٨ وتفسير القرطبي
 ١١ / ١٠٢ ، والبحر المحيط ٦ / ١٨٧ .

وأما " صَارَ " : فَإِنَّهَا تَكُونُ نَاقِصَةً ، وَتَامَةً .

أَمَّا النَّاقِصَةُ : فَمَعْنَاهَا الْإِنْتِقَالُ مِنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ ، تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ

كَرِيمًا ، فَصَارَ بَخِيلًا ، وَلَا يَدُّ فِيهَا / مِنْ اتِّسَاعٍ ؛ فَإِنَّهُمْ جَعَلُوهَا تَدْلُ عَلَى زَمَنِ ١٣٤ / ب

الْوَجُودِ الْمُتَّصِلِ ، دُونَ الزَّمَنِ الْمَاضِي ، وَسَلْبُوهَا الدَّلَالَةَ عَلَى الْمَصْدَرِ .

وَأَمَّا التَّامَةُ : فَإِنَّهَا تَتَّعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، تَقُولُ : صِرْتُ إِلَى

مَكَّةَ ، أَيْ : انْقَلَبْتُ .

وَزَعِمَ قَوْمٌ أَنَّهَا تَزَادُ (١) ، وَلَيْسَ بِالمَسْمُوعِ .

وَأَمَّا " أَصْبَحَ " : فَإِنَّهَا تُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةً ، وَتَامَةً وَزَائِدَةً عِنْدَ الْأَخْفَشِ (٢)

أَمَّا النَّاقِصَةُ : فَإِنَّهَا تَدْلُ عَلَى الزَّمَانِ الْمُخْتَصِّ بِالصَّبَاحِ ، فَإِذَا قُلْتَ :

أَصْبَحَ زَيْدٌ قَائِمًا ، فَمَعْنَاهُ : أَتَى عَلَيْهِ الصَّبَاحُ ، وَهُوَ قَائِمٌ .

وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ " كَانَ " : أَنَّ " كَانَ " لَمَّا انْقَضَى مِنَ الزَّمَانِ وَانْقَطَعَ ،

وَأَصْبَحَ وَ أَمْسَى غَيْرُ مُنْقَطِعِي الزَّمَانِ ، الْأَتْرَى أَنَّكَ تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ غَنِيًّا ،

فَلَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ غَنِيٌّ وَقْتَ الْإِخْبَارِ ، وَإِذَا قُلْتَ : أَصْبَحَ غَنِيًّا ، فَهُوَ غَنِيٌّ وَقْتَ

الْإِخْبَارِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (٣) وَأَمْثَالُ ذَلِكَ ،

فَالْمَعْنَى : مَا زَالَ كَذَلِكَ فِي الْقَدَمِ ، وَصِفَاتُ اللَّهِ لَا تَتَفَصَّلُ عَنْهُ .

(١) قَالَ السِّيُوطِيُّ فِي الِهْمَعِ - بَابِ كَانَ وَأَخْوَاتِهَا ١٠٠/٢ : « وَأَجَازُ الْفَرَاءُ زِيَادَةَ سَائِرِ أَفْعَالِ هَذَا
الْبَابِ » .

(٢) انظُرْ : الْأَصُولُ ١٠٦/١ .

وَفِي الرُّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢/٢٩٥ ، وَفِي الْمُسَاعَدِ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١/٢٦٨ أَنَّ الْكُوفِيِّينَ يَقُولُونَ

بِزِيَادَةِ : أَمْسَى وَأَصْبَحَ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الِهْمَعُ ٢/١٠٠ .

(٣) ٩٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢ / النِّسَاءِ .

وَأَمَّا التَّامَّةُ : فهي التي لا تحتاجُ إلى الخبر ، كقولك : أَصْبَحْنَا ، أَي :
دَخَلْنَا فِي الصَّبَاحِ .

وَأَمَّا الزَّائِدَةُ : فقد حَكَى الأَخْفَشُ ^(١) : مَا أَصْبَحَ أُبْرَدَهَا ، وَمِنْهُمْ مَنْ
جَعَلَهَا بِمَعْنَى " صَارَ " ^(٢) ، وَحَمَلَ [عَلَيْهِ] ^(٣) قَوْلَهُ : أَصْبَحَ زَيْدٌ ، أَي : صَارَ .
وَأَمَّا " أَمْسَى " فَبِمَنْزِلَةِ " أَصْبَحَ " فِي النُّقْصَانِ وَالتَّمَامِ وَالتَّيَادَةِ ، كَقَوْلِكَ :
أَمْسَى زَيْدٌ قَائِمًا ، وَأَمْسَى عَمْرٌ ، وَقَوْلِهِمْ : مَا أَمْسَى أَدْفَاها ^(٤) .
وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَهَا بِمَعْنَى " صَارَ " ^(٥) فِي قَوْلِهِمْ : أَصْبَحَ زَيْدٌ غَنِيًّا وَأَمْسَى
زَيْدٌ فَقِيرًا .

وَأَمَّا " أَضْحَى " فَإِنَّهَا مِنْ ضَحَا النَّهَارُ ، وَتُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةً وَتَامَةً .
أَمَّا النَّاقِصَةُ : فَكَقَوْلِكَ : أَضْحَى زَيْدٌ قَائِمًا وَإِنْ كَانَ أَصْلُهَا مِنَ الضُّحَى
فَإِنَّهَا تَقَعُ عَلَى الأَوْقَاتِ جَمِيعًا ، لَيْلًا وَنَهَارًا ، وَخَصَّهَا قَوْمٌ ^(٥) بِالنَّهَارِ .
وَأَمَّا التَّامَّةُ : فَكَقَوْلِكَ : أَضْحَى زَيْدٌ ، أَي : دَخَلَ فِي الضُّحَى ، كَمَا تَقُولُ :
أَظْهَرَ ، وَأَفْجَرَ ، وَقَدْ جُعِلَتْ بِمَعْنَى " صَارَ " فِي قَوْلِكَ : أَضْحَى زَيْدٌ أَمِيرًا ، أَي :
صَارَ .

(١) انظر : الأصول /١ / ١٠٦ .

وفي الرضي على الكافية ٢ / ٢٩٥ ، وفي المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٦٨ أن الكوفيين يقولون
بزيادة : أَمْسَى وَأَصْبَحَ ، وانظر أيضًا : الهمع ٢ / ١٠٠ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٧ / ١٠٤ والمساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ والهمع ٢ / ٧٥ - ٧٦ .

(٣) تَمَّةٌ يَلْتَمُّ بِمَعْنَى الكَلَامِ .

(٤) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١ / ٢٥٦ - ٢٥٧ والهمع ٢ / ٧٥ .

(٥) انظر : ابن يعيش ٧ / ٩٠ والرضي على الكافية ٢ / ٢٩٤ .

وَأَمَّا "ظَلَّ" : فَإِنَّهَا لَمَّا يَعْمَلُهُ الْإِنْسَانُ نَهَارًا ، وَلَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا نَاقِصَةً ، وَفِي تَخْصِيصِهَا /بِالنَّهَارِ نَظْرٌ ، أَلَا تَرَى قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ۖ فَظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا ﴾ (٣) وَقَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ (٣) وَهَذَا لَا يَخْصُ زَمَانًا دُونَ زَمَانٍ ، وَلِهَذَا جَعَلَهَا بَعْضُهُمْ (٣) بِمَعْنَى " صَارَ " ، وَحَمَلَ الْآيَةَ عَلَيْهَا .

وَأَمَّا "بَاتَ" : فَإِنَّهَا مُخْتَصَّةٌ بِاللَّيْلِ دُونَ النَّهَارِ ، وَتُسْتَعْمَلُ نَاقِصَةً وَتَامَةً .
فَالنَّاقِصَةُ : قَوْلُكَ : بَاتَ زَيْدٌ قَائِمًا ، مِثْلُ " ظَلَّ " فِي النَّهَارِ .
وَالتَّامَةُ كَقَوْلِكَ : بَاتَ زَيْدٌ ، فَلَا تُرِيدُ : أَنَّهُ نَامَ ، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ " أَمْسَى " التَّامَةِ ، وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ (٤) بِمَعْنَى " صَارَ " ؛ حَمَلًا عَلَى " ظَلَّ " .
وَأَمَّا " مَا دَامَ " ، وَجَمِيعُ مَا فِي أَوَّلِهِ " مَا " : فَإِنَّهَا يُرَادُ بِهَا الْمَطَاوَلَةُ ، وَلِزُومِ الشَّيْءِ وَمَتَابَعَةُ بَعْضِهِ بَعْضًا .

وَمَا " فِي " " مَا دَامَ " مَعَ الْفِعْلِ بِتَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ ، وَهُوَ نَائِبٌ عَنِ الزَّمَنِ ، تَقُولُ : أَجْلَسُ مَا دُمْتُ جَالِسًا ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : أَجْلِسُ زَمَنَ دَوَامِ جُلُوسِكَ ، كَقَوْلِهِمْ : " أَتَيْكَ حُقُوقَ النَّجْمِ " وَ" مَقْدَمَ الْحَاجِّ " .

وَلَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا عَامِلٌ ؛ لِأَنَّهَا نَائِبَةٌ عَنِ الظَّرْفِ ، وَلَا نَظِيرَ لَهَا فِي هَذَا الْبَابِ ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ مَكَانَهَا غَيْرُهَا ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ مِنْهَا فِعْلٌ ، وَلَا يَعْمَلُ فِيهَا إِلَّا

(١) ٥٨ / النحل .

(٢) ٤ / الشعراء .

(٣) هُوَ الزَّمْخَشَرِيُّ . انظُر : ابْنُ يَعِيشَ ٧ / ١٠٥ وَالرِّضِيُّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢ / ٢٩٥ وَالْمَع ٢ / ٧٦ .

(٤) هُوَ الزَّمْخَشَرِيُّ أَيْضًا ، وَانظُرْ مَا سَبَقَ فِي " ظَلَّ " .

فِعْلٌ مُسْتَقْبِلٌ ، نحو : أقومُ مادُمتَ قائماً ، ولا يجوزُ إدخالُ « إلا » في خبرها
وخبر أخواتها ، لا تقولُ : مادامُ زيدٌ إلا قائماً ؛ لأنَّ الكلامَ إيجابٌ ، فإذا
استثنيتَ منه ، أدخلتَ إيجاباً على إيجابٍ ، كما لا تقولُ : مررتُ إلا بك أحدٍ ؛
ولذلك خُطِيَتْ ذُو الرُّمَّة (١) في قوله :

جَرَّاجِيحٌ لَا تَنفَكُ إِلَّا مَنَاحَةً عَلَى الخُسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا
وَأَمَّا « مَا زَالَ » : فَإِنَّهَا مِنْ « زَالَ يَزَالُ » ضِدُّ تَبَّتْ ، وَتَبَّتْ مِنْ « زَالَ
يَزُولُ » ؛ لِأَنَّ هَذَا مُتَّعِدٌ وَذَلِكَ قَاصِرٌ ، وَلَا مِنْ « زَالَ يَزِيلُ » ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ « فَعَلَ
يَفْعَلُ » ، وَهَذَا مِنْ « فَعَلَ يَفْعَلُ » ، وَمَا فِيهَا لِلنَّفْيِ ، وَالنَّفْيُ إِذَا دَخَلَ عَلَى النَّفْيِ

(١) ديوانه ١٤١٩ .

وهو من شواهد سيبويه ٤٨/٣ ، وانظر أيضاً : معاني القرآن للقرآء ٢٨١/٣ والمحاسب ٣٢٩/١
والتبصرة ١٨٩ والإنصاف ١٥٦ وابن يعيش ١٠٦/٧ والمفني ٧٣ وشرح أبياته ١٠٩/٢ والخزانة
٢٤٧/٩ .

حراجيح: طوال ضامرات من الهزال ، المفرد : حرجوج ، كعصفور ، وهي الناقة الضامرة المهزولة .
الخسف : الإذلال والظلم ، ويطلق أيضاً على المبيت من غير علف .
وقد وجّه بعض النحويين البيت بما يُخرجه عن الخطأ ، من هؤلاء الصيمري ، فقد قال في التبصرة
١٨٩ - ١٩٠ : « وأما قولُ ذِي الرُّمَّة .. فَحَمَلَهُ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ عَلَى الْفَلْطِ ، وَجَعَلَهُ ضَرُورَةً .. وَوَجَّهَهُ
عِنْدِي : أَنَّهُ أَدْخَلَ " إِلَّا " فِي هَذَا الْكَلَامِ ؛ لِأَنَّ لَفْظَهُ نَفْيٌ ، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ الْإِيجَابُ ، كَمَا قَالَ جَذِيمَةُ
الْأَبْرَشِ : رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ .. الْبَيْتِ ، فَأَدْخَلَ النَّوْنَ فِي الْوَاجِبِ وَالنَّوْنَ مَوْضِعَهَا غَيْرُ الْوَاجِبِ ..
وانظر أيضاً حواشي التبصرة ففيها توجيهات أخرى للنحويين تُخرج البيت عن الخطأ ، وانظر في
الموضوع : شرح أبيات المفني للبغدادي ١٠٩/٢ - ١١٤ .

صار موجباً. وقد أسقطوا منها « ما » ، قال (١) :

تَزَالُ حِبَالُ مَبْرَمَاتٍ أُعِدُّهَا لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خُفِّهِ الْجَمَلُ

وَأَمَّا « ما انفك » : فَإِنَّ مَعْنَى فَكَّ الشَّيْءِ : تَفْرِيقُ أَجْزَائِهِ : ففيه معني ١٣/ب

النَّفْيِ ، فَلَمَّا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ النَّفْيُ صَارَ إِيجَابًا ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَى غَيْرِ مَعْنَى وَضَعَهُ ،

وَأُعْطِيَتْ مَعْنَى « ما زال » و « ما برح » .

وَأَمَّا « مَا فَتِي » ، و « ما برح » فَبِمَنْزِلَةِ : « ما زال » و « ما انفك » ، ويلزمهما

« ما » أو « لا » وقد أسقطوهما منهما في الْقَسَمِ ، كقوله تعالى : ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ

يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ ﴾ (٢) .

وقول امرئ القيس (٣) :

فَقَلْتُ لَهَا : تَاللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

(١) هذا البيت لليلى امرأة سالم بن قحطان . انظر خبره في شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ١٧٢٧ .

وانظر أيضا : ابن يعيش ١٠٧/٧ والخزانة ٢٤٥/٩ وسمط اللآلي ٦٣١ .

والشاهد فيه - عند ابن الأثير - حذف « ما » الداخلة على « تزال » وبقية المصادر تذكره شاهداً

على أن « تزال » جواب قسم ، وحذف منه « لا » النافية والقسم في بيت قبل الشاهد ، وهو :

حَلَفْتُ يَمِينًا يَا ابْنَ قُحْقَانَ بِالَّذِي

تَكْفُلُ بِالْأَرْزَاقِ فِي السَّهْلِ وَالْجَبَلِ

هذا والضمير في « لها » للإبل في شعر سابق على الشاهد .

(٢) ٨٥ / يوسف .

(٣) ديوانه ٣٢ . وَعُجْزَ الْبَيْتِ :

ولو قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وهو من شواهد سيبويه ٤٠٥ / ٣ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٣٢٦ / ٢ والأصول ٤٣٤ / ١

والخصائص ٢٨٤ / ٢ والتبصرة ٤٤٨ ، ٤٥٤ وابن يعيش ٧ / ١١١٠ و ٣٧ / ٨ و ١٠٤ / ٩ والمغنى

٦٣٧ وشرح أبياته ١٠٣ / ٤ و ٣٣٢ / ٧ والخزانة ٤٣ / ١٠ ، ٩٣ .

أَيُّ : مَا تَقْتَأُ^(١) ، وَمَا أُبْرِحُ .

وَقَدْ تُسْتَعْمَلُ هَذِهِ الْأَفْعَالُ تَامَّةً ، وَتَكُونُ " مَا " فِيهَا خَالِصَةً لِلنَّفْيِ ، تَقُولُ :
مَادَامَ زَيْدٌ ، كَمَا تَقُولُ : لَمْ يَدُمْ .

وَأَمَّا « لَيْسَ » : فَأَكْثَرُ النَّحَاةِ يَقُولُونَ : إِنَّهَا فِعْلٌ غَيْرٌ مَتَّصِرٌ ، وَعَلَيْهِ
ظَاهِرُ كَلَامِ سَبِيئِيهِ^(٢) وَالْخَلِيلِ ، وَذَهَبَ قَوْمٌ^(٣) إِلَى أَنَّهَا حَرْفٌ ، وَعَلَيْهِ جَاءَ قَوْلُهُمْ :
لَيْسَ الطَّيِّبُ إِلَّا الْمِسْكُ « بَرَفَعِيهِمَا ، كَمَا يُرْفَعَانِ بِـ " مَا » ، وَقَالَ الْفَارَسِيُّ
بِالْمَذْهَبَيْنِ ، فَجَعَلَهَا فِي « الْإِيضَاحِ »^(٤) ، فَعَلَاءٌ وَفِي « الْحَلَبِيَّاتِ »^(٥) حَرْفًا ، وَهِيَ
تَنْفَى الْمُسْتَقْبَلَ عِنْدَ ابْنِ السَّرَّاجِ^(٦) ، وَلِهَذَا مَنَعُوا مِنْ قَوْلِهِمْ : لَيْسَ زَيْدٌ قَدْ ذَهَبَ ،
وَلَا : قَدْ يَذْهَبُ ؛ لِتَضَادِّ الْحُكْمِ بَيْنَ « قَدْ » وَ « لَيْسَ » ، وَقِيلَ : مَعْنَاهَا : نَفْيُ
مَضْمُونِ الْجُمْلَةِ فِي الْحَالِ^(٧) ، تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا الْآنَ ، وَلَا تَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ
قَائِمًا أَمْسَ ، وَلَا غَدًا .

(١) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَاجِ ١٢٦/٣ : " .. وَ " لَا مَمْضَرَةٌ الْمَعْنَى : وَاللَّهُ لَا تَقْتَأُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ أَيُّ

لَا تَزَالُ تَذَكُرُ يَوْسُفَ " .

(٢) الْكِتَابُ ٨ / ٤٥ ، ٧٠ ، ١٤٧ .

(٣) انظُرْ : الرِّضَى عَلَى الْكَافِيَةِ ٢ / ٢٩٦ .

(٤) الْإِيضَاحُ الْعَضْدِيُّ ٨ / ٩٥ ، ١٠١ ، وَانظُرْ أَيْضًا : كِتَابُ الشُّعْرِ ٦ - ١١ .

(٥) ص ٢١٠ .

(٦) قَالَ فِي الْأَصُولِ ٨٣ / ١ : " وَإِذَا قُلْتَ : " يَكُونُ " بَلَّغْتَ عَلَى مَا هُوَ فِيهِ ، وَعَلَى مَا لَمْ يَقَعْ ، وَإِذَا قُلْتَ

لَيْسَ زَيْدٌ قَائِمًا الْآنَ أَوْ غَدًا ، أَدَّتْ ذَلِكَ الْمَعْنَى الَّذِي فِي " يَكُونُ " ، فَلَمَّا كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى مَا يُدَلُّ عَلَيْهِ

الْمُضَارِعُ اسْتَفْتَيْتَنِي عَنِ الْمُضَارِعِ فِيهَا .. " .

(٧) وَهُوَ رَأْيُ الْجُمْهُورِ . انظُرْ : ابْنُ يَعِيشَ ٧ / ١١٢ وَالرِّضَى عَلَى الْكَافِيَةِ ٢ / ٢٩٦ وَالْمُهَمَّعُ ٢ / ٧٩ .

الفرع الثاني: في أحكامها:

الحكم الأول: الفرق بين هذه الأفعال الناقصة وبين غيرها من الأفعال

الحقيقية:

أن الفاعل مع غيرها غير المفعول، وهذه: مرفوعها هو منصوبها، وأن تلك: تُبنى لما لم يُسم فاعله، وهذه: لا تُبنى له: لأن اسمها بمنزلة المبتدأ، وأنه لا يجوز الاقتصار على فاعلها دون مفعولها، فلا تقول: كان زيد، وهي ناقصة.

الحكم الثاني: ما تصرف من هذه الأفعال فإنه يعمل عملها في جميع ١/١٣٦

متصرفاتها: من ماضٍ وحاضرٍ ومستقبلٍ واسم فاعلٍ ومفعولٍ، إذا كان للحال والاستقبال، ولا يصح اسم الفاعل فيما أوله "ما"؛ تقول: كان زيد قائماً، ويكون قائماً، وكُن قائماً، وزيد كائن قائماً، قالوا: ولا يكون لها مصادر^(١) فلا يقولون: كان زيد قائماً كوناً؛ لتعريفها من الدلالة على الحدث، فأما قولهم: أعجبنى كون زيد قائماً، ونحوه، فمحمول على المعنى، تقديره أعجبنى أن كان زيد قائماً، وفي هذا نظر.

الحكم الثالث: اسم هذه الأفعال وخبرها لا يخلو: أن يكونا معرفتين، أو نكرتين، أو أحدهما معرفةً والآخر نكرةً.

أما إذا كانا معرفتين: فلك الخيار، أيما شئت جعلت الاسم، والآخر الخبر: تقول: كان زيد أخاك، وكان أخوك زيدا، فإن كان لأحدهما ميم على الآخر في التعريف فالأولى: أن تجعل الاسم أعرفهما، كقوله تعالى: ﴿ مَا

(١) انظر حاشية الإيضاح العضدي ١/ ٩٥ والهمع ٢/ ١٠١.

كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴿١﴾ ، فالأولى : أَنْ تَنْصِبَ "الْحُجَّةَ" وَتَجْعَلَ "إِلَّا أَنْ" قَالُوا "الاسْمَ" (٢) ؛ لِأَنَّ "أَنْ" مَعَ الْفِعْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمُضْمَرِ ؛ حَيْثُ لَا يُوصَفُ ، وَلَا يَقَعُ حَالًا ، وَالْمُضْمَرُ أَعْرَفُ مِنَ الْمُضَافِ .

فَإِنْ كَانَ الْاسْمُ وَالْخَبْرُ مُضْمَرَيْنِ جَازَ وَقُوعَ الْخَبْرِ مُنْفَصِلًا وَمُتَّصِلًا ، وَأَوْلَاهُمَا : الْمُنْفَصِلُ ؛ تَقُولُ : كُنْتُ إِيَّاهُ ، وَكَانَ إِيَّايَ ، وَيَجُوزُ : كُنْتُهُ ، وَكَانْتَنِي ، قَالَ الْأَسْوَدُ (٣) :

فَالْيَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتَهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

وَأَمَّا إِذَا كَانَا نَكْرَتَيْنِ ؛ فَإِنْ كَانَ الْكَلَامُ إِجْبَابًا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ الْخَبْرُ إِلَّا ظَرْفًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ ، وَيَلْزَمُ تَأْخِيرُ الْاسْمِ وَتَقْدِيمُ الْخَبْرِ ، كَقَوْلِكَ : كَانَ فِي الدَّارِ رَجُلٌ ، وَصَارَ عَلَيْكَ دَيْنٌ ، كَمَا لَزِمَ تَأْخِيرُ الْمَبْتَدَأِ إِذَا كَانَ نَكْرَةً ، وَقَدْ جَاءَ تَقْدِيمُ الْاسْمِ فِي الْإِجْبَابِ ، كَقَوْلِكَ : كَانَ رَجُلٌ مِنْ آلِ فُلَانٍ فَارِسًا ، وَتُعْتَبَرُ الْفَائِدَةُ فِي

(١) /٢٥ الجاثية .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٩٧ .

(٣) ديوانه ٨٢ .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ٤٦ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٣ / ٩٨ والتبصرة ٥٠٥ والإنصاف ٨٢٢

وابن يعيش ٣ / ١٠٧ والمقرَّب ١ / ٩٦ والخزانة ٥ / ٢٢٧ واللسان (ابن) .

الضمير في " يكنها " راجع إلى الخمر المذكورة في بيت سابق على الشاهد ، وهو قوله :

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرِبُهَا الْغَوَاةُ فَإِنَّنِي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا

ويعنى بأخيها : النَّبِيذُ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا الْعَنْبُ . وَاللِّبَانُ : لِلأَدْمِيِّينَ خَاصَّةً ، يُقَالُ : هُوَ أَخُوهُ بِلِبَانِ أُمِّهِ -

بِكسر اللام - وَلَا يُقَالُ : بِلِبَانِ أُمِّهِ ؛ لِأَنَّ اللَّبْنَ الَّذِي يُشْرَبُ .

ذلك، فلو قلتَ : كانَ رَجُلٌ فارساً لم يجزُ ؛ / لعدم الفائدةِ ، وإن كانَ الكلامَ نفيّاً ١٣٦/ب
صَحَّ ذلكَ ، اسماً كانَ الخبرُ أو ظرفاً ، نحو : ما كانَ أحدٌ ، خيراً منك^(١) ، وما
كانَ أحدٌ في الدارِ، فإن قلتَ : ما كانَ خيراً منكَ أحدٌ ، كنتَ قد عكستَ القضيةَ،
أو بالغتَ في المدحِ، وإذا قلتَ : ما كانَ مثلكَ أحدٌ ، فكلها نكراتٌ ، لأنَّ " مثلٌ " و
"شبهٌ" نكرةٌ - وأن أُضيفَ إلى المعارفِ - لأنها لا تخصُّ شيئاً بعينه.
وأما إذا كانَ أحدهما معرفةً والآخرُ نكرةً : فاجعلَ الاسمَ المعرفةَ، والخبرَ
النكرةَ ، وهو أكثرُ الكلامِ ، تقولُ : كانَ زيدٌ عاقلاً ، فأما جعلُ الاسمِ نكرةً
والخبرَ معرفةً فلا يجوزُ إلا في الشعرِ ، كقوله^(٢) :

كأنَّ سبيئَةَ من بيَّتِ راسِ يكونَ مزاجها عَسَلٌ وماءٌ
وقد وردَ في الأشعارِ كثيراً ، وهو مذهبُ سيبويه^(٣) ، وخالفه المبرد^(٤)
وغيره ، وأولوا ما جاء من ذلك.

(١) في الأصل : ما كانَ أحدٌ خيراً منك :

(٢) هو حسبانُ بن ثابت . انظر : ديوانه ١٧/٨ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٤٩/١ . وانظر أيضاً : المقتضب ٩٢/٤ ، والكامل ١٦٤/١ والأصول ٨٣/٨
والمحتسب ٢٧٩/١ والتبصره ١٨٦ وابن يعيش ٩١/٧ والمفنى ٤٥٣ ، ٦٩٥ وشرح أبياته ٢٤٩/٦
والخزانة ٢٢٤/٩ ، ٢٨٣ واللسان (سبأ) .

السبيئَةُ : الخمرُ . بيت راسٍ : موضع بالشَّام ، وخبر « كأنَّ » في بيت تالٍ للشاهد .

(٣) انظر موضع الشاهد المذكور في الكتاب ٤٨/١ - ٤٩ .

(٤) هذه المخالفةُ نسبتها بعض المتأخرين من النحاة إلى المبرد .

انظر في ذلك : ابن يعيش ٩٥/٧ : والرضيُّ على الكافية ٣٠٠/٢ . مع أن المبرد يوافق سيبويه في

هذه المسألة ، دليل هذا في المقتضب ٩١/٤ . وانظر ما في حاشية المقتضب ٩٥/٤ .

الحكمُ الرَّابِعُ : أَخْبَارُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ تَكُونُ كَأَخْبَارِ الْمَبْتَدَأِ ، مِنْ الْمَفْرَدِ
وَالجُمْلَةِ وَالظَّرْفِ ، تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، وَكَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقًا ، وَكَانَ
زَيْدٌ فِي الدَّارِ ، إِلَّا مَا شَدَّ مِنَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ؛ فَإِنَّهُمَا لَا يَدْخُلَانِ فِي خَبَرِهَا ، إِلَّا
فِي الشُّعْرِ ، كَقَوْلِهِ (١) :

وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذِكْرِي نِي

وَكَذَلِكَ الْفَاءُ : تَدْخُلُ فِي خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ ، وَلَا تَدْخُلُ فِي خَبَرِهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا
ذَلِكَ فِي بَابِ " ظَنَنْتَ " (٢) .
وَلَا بُدَّ فِي الْخَبَرِ ، إِذَا كَانَ جُمْلَةً ، مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ إِلَى الْأِسْمِ لَفْظًا ، أَوْ
تَقْدِيرًا .

الحكمُ الْخَامِسُ : مَوْضِعُ أَخْبَارِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بَعْدَ اسْمِهَا ، وَيَجُوزُ تَقْدِيمُهَا
عَلَى اسْمِهَا ؛ تَقُولُ : كَانَ قَائِمًا زَيْدٌ ، وَمَا زَالَ جَالِسًا عَمْرُو ، فَأَمَّا تَقْدِيمُ الْخَبَرِ
عَلَيْهَا أَنْفُسِهَا فَيَجُوزُ ، إِلَّا فِيمَا أَوْلَهُ " مَا " نَحْوُ : قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ ، وَلَا تَقُولُ :
قَائِمًا مَا زَالَ زَيْدٌ ، وَكَذَلِكَ مَعْمُولُ / الْخَبَرِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِيَّاكُمْ كَانُوا ۱۳۷ / أ
يَعْبُدُونَ ﴾ (٣) .

(١) هُوَ بَعْضُ بَنِي نَهْشَلٍ .

هَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ ، وَعَجْزُهُ :

وَدَلِّي دَلَّ مَا جَدَّةٌ صِنَاعِ

وَانظُرْ فِي تَخْرِيجِهِ : نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٢٠٦ و ٢٦٠ وَكِتَابُ الشُّعْرِ لِلْفَارِسِيِّ ٢٢٧ ، وَشَرْحُ حِمَاسَةِ أَبِي

تَمَّامٍ لِلْمَرْزُوقِيِّ ٦٥٧ وَالْمَغْنِيِّ ٥٨٥ وَشَرْحُ أَبِياتِهِ ٢٢٧/٧ وَالْخَزَانَةِ ٩/٢٦٦ .

(٢) انظُرْ : ص ٤٥٠ .

(٣) ٤٠ / سبَأ .

واخْتَلَفُوا فِي " لَيْسَ " ؛ فَالْحَقُّهَا الْأَكْثَرُونَ^(١) بِـ " كَانٍ " ، وَالْحَقُّهَا
السَّيْرَافِيُّ^(٢) وَغَيْرُهُ بِمَا فِي أَوَّلِهِ " مَا " .

فَأَمَّا أَسْمَاؤُهَا : فَلَمْ يُجِزُوا تَقْدِيمَهَا ؛ لِأَنَّهَا مُشَبَّهَةٌ بِالْفَاعِلِ .

وَإِذَا كَانَ فِي الْخَبْرِ مَعْنَى اسْتِفْهَامٍ لَزِمَ تَقْدِيمُهُ ، تَقُولُ : أَيَّا كَانَ أَبُوكَ ؟
وَقَدْ فَصَّلَ سَيَّبُوه^(٣) فِي تَقْدِيمِ الظَّرْفِ وَتَأْخِيرِهِ بَيْنَ اللَّغْوِ مِنْهُ ، وَالْمُسْتَقَرِّ ،
فَاسْتَحْسَنَ تَقْدِيمَهُ إِذَا كَانَ مُسْتَقَرًّا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا كَانَ فِيهَا أَحَدٌ خَيْرٌ مِنْكَ ،
وَتَأْخِيرَهُ إِذَا كَانَ لَعْوًا ، كَقَوْلِكَ : مَا كَانَ أَحَدٌ خَيْرًا مِنْكَ فِيهَا ، ثُمَّ قَالَ^(٤) : وَأَهْلُ
الْجَفَاءِ يَقْرَأُونَ : ﴿ وَلَمْ يَكُنْ كُفُوًا لَهُ أَحَدٌ ﴾^(٤) .

الْحُكْمُ السَّادِسُ : قَدْ اسْتَقْبَحُوا وَقَوَعَ أَخْبَارُ هَذِهِ الْأَفْعَالِ أَفْعَالًا مَاضِيَةً
إِلَّا فِي " كَانٍ " وَحِدهَا ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا ، عُلِمَ أَنَّ قِيَامَهُ فِي زَمَنِ
مَاضٍ ، فَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ قَامَ ، عُلِمَ مِنْهُ مَا عُلِمَ مِنْ " كَانٍ " ؛ فَلَمْ يَحْتِجْ إِلَيْهِ
فَتَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ قَامَ بَوَقْدِ جَاءَ فِي أَخْوَاتِهَا ، عَلَى اسْتِقْبَاحِهِ ، فِي الشَّعْرِ ، فَإِنْ
أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ " قَدْ " حَسَنَ ، تَقُولُ : أَصْبَحَ زَيْدٌ قَدْ اسْتَغْنَى .

فَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَ الْخَبَرَ مُسْتَقْبَلًا ، فَإِنَّهُ مُسْتَحْسَنٌ ، تَقُولُ : كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ ؛
لِأَنَّ " كَانٍ " جَعَلْتَ الْكَلَامَ مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ حِكَايَةً حَالٍ ، بِخِلَافِ الْمَاضِيِّ .

(١) انظر : ابن يعيش ١١٤/٧ والرضي على الكافية ٢٩٧/٢ والهمع ٨٩/٢ .

(٢) انظر : الهمع ٨٨/٢ .

(٣) الكتاب ٨ / ٥٥ - ٥٦ .

(٤) ٤ / الإخلاص . وانظر - مع كتاب سيبويه - شواذ ابن خالويه ١٨٢ ، وخراتة الأدب ٥٩ / ٤ ، قال
البغدادي : " كَانَهُمْ أَخْرَوْهَا حَيْثُ كَانَتْ غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ " .

وكذلك أُدْخِلُوا "اللَّامَ" فِي خَبَرِ "كَانَ" دُونَ أَخْوَاتِهَا ، كَقَوْلِكَ : مَا كَانَ زَيْدٌ لِيَقُومَ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَتَّبَعُ فِيهِ السَّمَاعُ .

الحكم السابِعُ : لَمْ يَفْصَلُوا بَيْنَ هَذِهِ الْأَفْعَالِ وَبَيْنَ مَعْمُولِهَا بِأَجْنَبِيٍّ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ حَرْفَ جَرٍّ ؛ تَقُولُ : كَانَ خَلْفَكَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَكَانَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِسًا ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : كَانَتْ زَيْدًا الْحُمَّى تَأْخُذُ ، فَفِي " كَانَتْ " ضَمِيرُ الْقِصَّةِ ، وَ" الْحُمَّى " مُبْتَدَأٌ ؛ لِئَلَّا يَقَعَ الْفَصْلُ ، فَإِنْ لَمْ يَقْدَرِ الضَّمِيرُ (١) لَمْ يُجْزَ ؛ لِلْفَصْلِ ، فَإِنْ قَدِمَتْ الْخَبَرَ جَمِيعَهُ فَقُلْتَ : كَانَتْ تَأْخُذُ زَيْدًا الْحُمَّى ، جَازَ أَنْ تَكُونَ " الْحُمَّى " اسْمًا " كَانَتْ " وَيَجُوزُ ؛ / تَأْخُذُ زَيْدًا كَانَتْ الْحُمَّى ، فَأَمَّا ١٣٧ ب / كَانَتْ زَيْدًا تَأْخُذُ الْحُمَّى ، فَظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ الْمَنْعُ (٢) مِنْهَا ؛ لِأَنَّهُ أَنْشَدَ (٣) :

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى يُلْقِي الْمَسَاكِينَ
وَقَالَ : فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَحْمَلَ " الْمَسَاكِينَ " عَلَى " لَيْسَ " فَتَرْفَعُ بِوَقْدِ قَدِمْتَ
فَجَعَلْتَ الشَّيْءَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ الْفِعْلُ الْآخِرَ يَلِي الْأَوَّلَ بِهَذَا لَا يَجُوزُ ، وَتَقْدِيرُ
الْبَيْتِ : وَلَيْسَ الشَّانُ وَالْقِصَّةُ يُلْقِي الْمَسَاكِينَ كُلُّ النَّوَى بَلْ كُنْ هَذَا الْمَضْمَرُ لَا
يُظْهِرُ .

(١) انظر : الأصول ٨٦/١ .

(٢) الكتاب ٧٠/٨ .

(٣) لِحْمِيْدِ الْأَرْقَطِ .

وانظر أيضًا : المقتضب ١٠٠/٤ والأصول ٨٦/١ والتبصرة ١٩٣ وأمالي ابن الشجري

٢٠٤٠٢/٢ .

المعرس : التعريس : النزول آخر الليل ، والمعرس موضع التعريس ومعرس المسافر : نزل في وجه
السحر .

يقول : أكلوا كثيرًا من التمر وألقوا كثيرًا من النوى ، ولكنهم لجوعهم لم يلقوا إلا بعضه

الحكم الثامن : قد زادوا " الباء " في خبر " ليس " مؤكدة للكلام ، فقالوا
 ليس زيد بقائم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ لَيْسُوا بِهَا بِكَافِرِينَ ﴾ (١) و ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ
 بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ (٢) وذهب قوم إلى أنها غير (٣) زائدة ، قالوا : لأن الزائد ما لا
 يفيد معنى ، وقد أفادت التوكيد فإذا قلت : زيد قائم ، قلت في نفيه : ليس زيد
 قائماً ، فإن قلت : لزيد قائم ، قلت في نفيه : ليس زيد بقائم ، فهي في النفي
 بمنزلة اللام في الإيجاب .

وإذا أدخلت على " ليس " ألف الاستفهام ، كان تقريراً ، وحصل فيها
 معنى الإيجاب ؛ فلا تقول : أليس أحد في الدار ؟ ؛ لأن " أحداً " إنما يكون مع
 النفي ، وتقول : أليس زيد في الدار ؟ .

الحكم التاسع : إذا عطف على خبر " ليس " وفيه " الباء " ففيه ثلاثة

أقوال :

الأول : العطف على الموضع لا غير ، تقول : ليس زيد بقائم ولا قاعداً ،
 وعليه أنشدوا (٤) :

فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ

(١) ٨٩ / الأنعام .

(٢) ٣٦ / الزمر .

(٣) انظر : ابن يعيش ١٢٨ / ٨ - ١٢٩ .

(٤) لعقبة بن هبيرة الأسدي .

وهذا عجز البيت ، وصدرة :

معاوي إتنا بشر فأسجج

وهو من شواهد سيبويه ٦٧ / ١ و ٢٩٢ / ٢ و ٣٤٤ و ٩١ / ٣ وانظر : أيضا : المقصب ٢٣٧ / ٢ و

١١٢ / ٤ ، ٣٧١ ، والتبصرة ١٩٦ والإنصاف ٣٣٢ وابن يعيش ١٠٩ / ٢ والمغنى ٤٧٧ وشرح أبياته

٧٢ / ٢ و ٥٣ / ٧ والخزانة ٢٦٠ / ٢ و ١٦٥ / ٤ .

وفيه نَظْرٌ (١) :

الثَّانِي : الْعَطْفُ عَلَى اللَّفْظِ إِنْ أَمَكْنَ ، وَهُوَ أَوْلَى ، نَحْوُ : لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ

وَلَا قَاعِدٍ .

الثَّالِثُ : جَوَازُ الْأَمْرَيْنِ .

وَهَذَا الْحُكْمُ جَارٍ فِي خَبَرِ " مَا " .

فَإِنْ كَانَ الْمَرْفُوعُ بِالْمَعْطُوفِ مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ فَحُكْمُهُ حُكْمُهُ ، لَفْظًا وَمَوْضِعًا ،

تَقُولُ :

لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدٌ أَخُوهُ ، وَلَا قَاعِدًا / ، وَإِنْ كَانَ أَجْنَبِيًّا لَمْ يَصِحَّ ١٣٨ / أ

عَلَى اللَّفْظِ ؛ لِأَنَّهُ يَكُونُ عَطْفًا عَلَى عَامِلَيْنِ " الْبَاءِ " وَ " لَيْسَ " فَلَا تَقُولُ : لَيْسَ

زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا عَمْرُو ، وَلَا يَصِحُّ عَلَى الْمَوْضِعِ ؛ لِخُلُوقِهِ مِنَ الْعَائِدِ ، فَإِنْ

رَفَعْتَ " عَمْرًا " بِ " لَيْسَ " صَحَّ ، فَتَقُولُ : لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا عَمْرُو ، وَقَدْ

شَرَحْنَا الْعَطْفَ عَلَى عَامِلَيْنِ فِي بَابِ الْعَطْفِ (٢) .

الْحُكْمُ الْعَاشِرُ : إِذَا قُلْتَ : مَنْ كَانَ أَخُوكَ ؟ فَكَفَّ فِيهِ وَجْهَانِ :

أَحَدُهُمَا : أَنْ تَنْصَبَ " الْأَخَ " بِأَنَّهُ خَبَرٌ " كَانَ " وَتَجْعَلَ " مَنْ " مُبْتَدَأً .

وَفِي " كَانَ " ضَمِيرٌ مَرْفُوعٌ يَعُودُ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ اسْمُهَا ،

الثَّانِي : أَنْ تَرْفَعَ " الْأَخَ " فَتَجْعَلَهُ اسْمَهَا ، وَتَجْعَلَ " مَنْ " خَبَرَهَا ،

وَوَجِبَ تَقْدِيمُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَسْتِفْهَامَ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ ، وَيُظْهِرُ ذَلِكَ فِي " أَيَّ " .

لِأَنَّهَا مُعْرَبَةٌ ؛ تَقُولُ : أَيُّ النَّاسِ كَانَ أَخَاكَ ؟ وَ : أَيُّ النَّاسِ كَانَ أَخُوكَ ، وَعَلَى

(١) لعلَّ سببَ هَذَا النَّظْرِ مَا وَجَّهَ إِلَى هَذَا الْبَيْتِ مِنْ طَعْنٍ فِي رِوَايَتِهِ . وَانظُرْ فِي الْمَسْأَلَةِ : حَاشِيَةُ الْمُقْتَضِبِ

٣٣٧/٢ وَحَاشِيَةُ التَّبَصُّرَةِ ١٩٥-١٩٦ .

(٢) انظُرْ : ص ٢٨٢-٢٨٥ .

النَّصْبُ جَاءَ الْمَثَلُ ، قَالُوا : مَا جَاءَتْ (١) حَاجَتَكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرْفَعُ ، وَكَذَلِكَ
قَوْلِكَ : مَنْ كَانَتْ (١) أُمُّكَ ؛ بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ

النُّوعُ الثَّامِنُ :

من بابِ العوامِلِ ، في الأفعالِ التي لا تَتَصَرَّفُ . وهي ستَّةُ :

"عَسَى" و "نعم" و "بئس" و "حبذا" و "فعلُ التعجب" ، و "ليس"
والتَّصَرُّفُ : هو تنقُّلُ الفِعْلِ في الزَّمَنِ الماضي والحاضرِ : والمستقبلِ ، والأمرِ
والنَّهْيِ والمصدرِ واسمِ الفاعلِ والمفعولِ ، فلا يَنْتَقِلُ شيءٌ من هذه الأفعالِ في
هذه الأحوالِ ، ولا يكونُ إلا على صورتهِ التي سُمِعَتْ من العربِ ؛ فلا يُقالُ :
عَسَى يَعْسَى فهو عاسٍ واعسٍ ولا نَعَسَ ؛ وإنما منعتُ التَّصَرُّفَ لِتَضَمُّنِهَا ما ليسَ
لها في الأصلِ ؛ وهو : الزِّيَادَةُ في الإخبارِ ، ومُشَابَهَةُ ما لا يَتَصَرَّفُ ، وسنذكرُ
عِلَّةَ كُلِّ واحدٍ منها في بابِهِ ، وقد تقدَّم ذكرُ "ليس" (١) مع أخواتها ، والباقيَّةُ
نذكرُها في أربعةِ فصولٍ .

(١) انظر : سيبويه ١/٥٠ ، ٥١ ، ٢/١٧٩ و ٣/٢٤٨ والأصول ٢/٣٥١ .

(٢) انظر : ص ٤٦٩ .

الفصل الأول

في " عسى " وما شُبِّهَ بها من أفعال المقاربة

ب / ١٣٨

وفيه ثلاثة فروع:

الفرع الأول: في تعريفها ، وهي فعلٌ ماضٍ في اللفظ والمعنى ؛ لأنه طَمَعُ قد حَصَلَ في شَيْءٍ يُسْتَقْبَلُ ، وقال قومٌ : هو ماضٍ في اللفظ^(١) مُسْتَقْبَلٌ في المعنى ؛ لأنه أَخْبَرَ بِطَمَعٍ يُرِيدُ أَنْ يَقَعَ ، ومعناه المقاربة .
وقد ذهب قومٌ إلى أنها حرفٌ (٢) ؛ لعدم تَصَرُّفِها ، والأولُ المذهبُ ؛ لاتِّصَالِ علامة التانيثِ والضَّميرِ بها ، وألفُها مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الياءِ ؛ لقولهم : عَسَيْتَ وليستَ من : عَسَى يَعْسُو ، وقد كَسَرُوا سِينَهَا مع تاءِ المتكلمِ المخاطبِ ؛ لأجلِ الياءِ .

وإنما لم تتصرف لزيادتها في الإخبار ؛ لأنَّ كُلَّ فعلٍ يُخْبِرُ به عن شَيْءٍ فليس للمخبر فيه إلا مجردُ الإخبارِ ، وإذا قُلْتَ : عَسَى زيدٌ أَنْ يَقومَ ، فلكَ فيه

(١) في سيبويه ١٥٧/٣ : " وتقول : عسيت أن تفعل ، ف " أن : هاهنا بمنزلتها في قولك : قاربت أن تفعل ، أي : قاربت ذاك " .

وفي اللسان (عسا) : " وعسى طمع وإشفاق وهو من الأفعال غير المتصرفة .. وفيه ترج وطمع قال الجوهرى : لا يتصرف ؛ لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال ... " .

(٢) في الجني الداني ٤٣٨ : " مذهب السيرافي أن " عسى " في قولهم : عسأك وعسانى حرفٌ عامِلٌ عمَلٌ " لعل " ..

وفي اللسان (عسا) : " وقال الأزهري : عسى حرفٌ من حروف المقاربة " . وانظر : الهمع ١٤٦/٢ .

شَرِكَةُ الطَّمَعِ فِي قِيَامِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ فِيهِ مُشَارِكَةٌ فِي الذِّكْرِ ، وَقِيلَ : إِنَّمَا لَمْ
تَتَّصِرْفَ لِمِشَابَهَتِهَا (١) " لَعْلٌ " فِي الْمَعْنَى ، وَهِيَ حَرْفٌ .

وَقَدْ ذَهَبَ قَوْمٌ إِلَى أَنَّهَا تَقَعُ وَاجِبَةً (٢) فِي الشَّعْرِ بِوَقَالَ آخَرُونَ : كُلُّ مَا
فِي التَّنْزِيلِ مِنْ " عَسَى " وَفَاعِلُهَا اللَّهُ تَعَالَى ، فَهِيَ (٣) وَاجِبَةٌ ، وَكُلُّ هَذَا يَرْجَعُ
بِالتَّأْوِيلِ إِلَى بَابِهَا (٤) ، فَالْمَجَازُ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ وَاسِعٌ ، وَمَا أَكْثَرُهُ فِي
الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ !؟ .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَحْكَامِهَا :

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ : لَهَا فِيمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ مَوْضِعَانِ :

الأوَّلُ : تَرْفَعُ فِيهِ الْأَسْمَ وَتَنْصِبُ الْخَبَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ فَاعِلُهَا اسْمًا
صَرِيحًا ، فَيَلْزَمُ لَهُ الْخَبْرُ ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا فِعْلًا مُسْتَقْبَلًا عَارِيًّا مِنْ " السَّيْنِ " وَ

(١) انظر: كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ٤٩٤ - ٤٩٦ ، وفي اللسان (عسا): « وحكى الأزهريُّ
عن الليث : « عسى » تجري مجرى « لعل » ، تقول : عَسَيْتَ وَعَسَيْتُمَا وَعَسَيْتُمْ ، وَعَسَتْ الْمَرْأَةُ ،
وَعَسْنَا وَعَسَيْنَ ، يُكَلِّمُ بِهَا عَلَى فِعْلِ مَاضٍ ، وَأُمِيَّتٌ مَا سِوَاهُ مِنْ وَجْهِ فِعْلِهِ » وانظر أيضاً: ابن
يعيش ١١٦/٧ .

(٢) في ابن يعيش ١٢٠ / ٧ : « ومنه قول الشاعر :

ظَنِّي بِهِمْ كَعَسَى وَهُمْ بَتَّنُوفَةٌ يَتَنَازَعُونَ جَوَائِزَ الْأَمْثَالِ

والمراد : ظنني بهم كاليقين .. ، وفي اللسان (عسا) : « .. قال ابن سيده : وقيل : عسى كَلِمَةٌ
تَكُونُ لِلشُّكِّ وَالْيَقِينِ ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ : وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَقْبِلٍ ، فَجَعَلَهُ يَقِينًا ، أَنْشَدَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ : ظَنِّي بِهِمْ
كَعَسَى .. الْبَيْتُ ، أَي : ظَنِّي بِهِمْ يَقِينٌ .. » .

(٣) هَذَا قَوْلُ أَبِي عُبَيْدَةَ . انظر : الرضي على الكافية ٣٠٢/٢ واللسان في الموضع السابق ، والخزانة
٣١٤ / ٩ .

(٤) مِنَ الشُّكِّ وَالرَّجَاءِ وَالطَّمَعِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ اسْتَشْكَلَ الرُّضِيُّ مَا ذَكَرَهُ أَبُو عُبَيْدَةَ . انظر تعقيب البغدادي في
الخزانة ، وحاشية ابن يعيش في الموضع السابق .

"سَوْفَ" وقبله "أَنْ" ؛ ليكونا بمنزلة المصدرِ ، تقولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَقُومَ ،

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ ﴾ (١) ، وهي ١٣٩ / أ

في هذا القسم بمعنى "قَارِبٌ" ، أي : قَارِبَ زَيْدٌ الْقِيَامَ . وقد أدخلوا على الفعلِ

(٢) "السَّيْنِ" في الشَّعْرِ شَاذًا ، ولا تقولُ : عَسَى زَيْدٌ أَنْ يَحُجَّ الْعَامَ ، حتى تقولُ :

الْمُسْتَقْبَلُ ؛ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مِنْ مَوَاضِعِ "كَادَ" .

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ اسْمُهَا "أَنْ" وَالْفِعْلُ ، فَتُخْلِئُهَا مِنَ الضَّمِيرِ ، وَلَا

تَحْتَاجُ إِلَى خَبَرٍ ؛ لِحُصُولِ الْفَائِدَةِ ، وَتَكُونُ "أَنْ" وَالْفِعْلُ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ ، بَعْدَ

أَنْ كَانَتْ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، تقولُ : عَسَى أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ (٣) ، وهي في هذا القسمِ

بمعنى "قَرُبٌ" ، أي : قَرُبَ قِيَامُ زَيْدٍ .

وإنَّمَا أَلْزَمُوهَا "أَنْ" ، وَلَمْ يَقُولُوا : عَسَى زَيْدٌ الْخُرُوجَ ، وَلَا عَسَى خُرُوجُ

زَيْدٍ ، كَمَا قَالُوا فِي "قَارِبٌ" وَ"قَرُبٌ" ؛ لِأَنَّ "أَنْ" إِذَا دَخَلَتْ عَلَى "يَفْعَلُ" لَمْ

يُصْلِحُ إِلَّا لِلِاسْتِقْبَالِ ؛ وَلِذَلِكَ امْتَنَعُوا مِنْ دُخُولِ السَّيْنِ وَ"سَوْفَ" عَلَيْهِ ، فَلَمَّا

كَانَ غَرَضُهُمْ فِي "عَسَى" تَقْرِيبَ الْمُسْتَقْبَلِ ، لَمْ يُفَارِقُوا الَّذِي هُوَ عَلَمٌ

الِاسْتِقْبَالِ .

الحكم الثاني : لا يخلو الاسمُ الصَّريحُ : أَنْ يَكُونَ قَبْلَ "عَسَى" أَوْ بَعْدَهَا

أَوْ بَعْدَ "أَنْ" وَالْفِعْلِ .

(١) ٥٢ / المائة .

(٢) أي الفعل الواقع في خبر "عسى" قال الشاعر :

عسى طيئ من طيئ بعد هذه ستطفي غلات الكلى والجوانح

انظر ابن يعيش ٧ / ١١٨ و ٨ / ١٤٨ وشرح أبيات المغنى ٢ / ٢٤٤ - ٢٤٥ والخزانة ٩ / ٢٤١ .

(٣) ٢١٦ / البقرة .

الحالة الأولى: إذا قدمت اسم "عسى" عليها فقلت: زيد عسى أن يقوم، ترفع "زيداً" بالابتداء، وتجعل في "عسى" ضمير اسمها، و"أن" يقوم في موضع الخبر؛ وحينئذ تثني الضمير وتجمعه وتؤنثه؛ إذا تثبت الأول وجمعتَه وأنثته؛ فتقول: الزيدان عسيًا أن يقوما، والزيدون عسواً أن يقوموا، وهند عست أن تقوم، [وإن شئت (١): عسى أن تقوم]، وإما أن ترفع "زيداً" بالابتداء، وتخلي "عسى" من الضمير، وترفع "أن والفعل" بها، وتكون "عسى" وما بعدها خبراً عن "زيد"، والعائد إليه الضمير في "يقوم" وحينئذ لا يحتاج إلى تثنية الضمير وجمعه وتأيينه؛ لأنها قد رفعت ظاهراً مفرداً، تقول: الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم بالهندات عسى أن يقمن.

ب/١٣٩

الحالة الثانية: أن يتأخر عنها، فتقول: عسى زيد أن يقوم، فترفع "زيداً"؛ لأنه الفاعل، و"أن يقوم" في موضع نصب؛ لأنه الخبر، وحينئذ تثني الضمير في الفعل، وتجمع وتؤنث، إذا تثبت الفاعل وجمعتَه، وأنثته فتقول: عسى الزيدان أن يقوما، وعسى الزيدون أن يقوموا، وعسى الهندات أن يقمن.

الحالة الثالثة: أن يتأخر عن "أن" والفعل، فتقول: عسى أن يقوم زيد، ولك في رفع "زيد" وجهان:

الأول: أن تجعله فاعل "يقوم"، و"أن" وما بعدها اسم عسى، ولا خبر

لها.

(١) كذا بالأصل، وسيأتي قوله: وهند عسى أن تقوم، في حالة تجريد "عسى" من الضمير.

الثاني : أَنْ تجعلَ " زيداً " فاعلَ " عَسَى " ، و " أَنْ " والفعلُ الخبرُ ، وفيه ضميرٌ يعودُ إلى " زيدٍ " ، فإذا تثبتَ قلتَ ، على الأولِ : عَسَى أَنْ يقومَ الزيدانِ ، وعلى الثاني : عَسَى أَنْ يقوما الزيدانِ ؛ لأنَّ " الزيدَيْنِ " بنيةُ التقديمِ .

الحكمُ الثالثُ : إِذَا تقدَّمتَ " عَسَى " ففيها للعربِ ثلاثةُ مذاهبَ :

الأولُ : أَنْ تُفردَ على كُلِّ حالٍ ؛ تقولُ : عَسَى زيدٌ أَنْ يفعلَ ، وعَسَى الزيدانِ ، وعَسَى الزيدونَ ، وعَسَى الهنْدَاتُ .

الثاني : أَنْ تُفردَ وتثنَّى وتجمعَ ، وتؤنثُ ؛ فتقولُ : عَسَيْتَ أَنْ تفعلَ ،

وعَسَيْتُمَا وعَسَيْتُمْ ، وعَسَيْتِ ، وعَسَيْتُنَّ ، وكذلك مع باقي الضمائرِ .

الثالثُ : أَنْ يقولوا : عَسَاكَ أَنْ تفعلَ ، وعَسَاكُمَا ، وعَسَاكُ ، وعَسَاكُنَّ ،

وكذلك مع باقي الضمائرِ . والكافُ : عند سيبويه ، في موضع نصبٍ (١) ، قالَ

الأخفشُ هو ضميرٌ منصوبٌ استُعيرَ لموضعِ (٢) المرفوعِ ، مثل " لَوْلَاكَ " .

الحكمُ الرابعُ : يجوزُ حذفُ " أَنْ " من خبرِ " عَسَى " ، ويبقى الفعلُ وحدهُ

الخبرُ ، حملاً على " كَادَ " فتقولُ : عَسَى زيدٌ يقومُ ، وقد جاءَ في الشعرِ كثيراً ،

ومنه قوله : (٣)

عَسَى الهمُّ الذي أمسيتَ فيه يكونُ وراءَهُ فرَجٌ قريبٌ

أ/١٤٠

ولم ترد في التنزيلِ محذوفةً .

(١) الكتاب ٢/٣٧٤-٣٧٥ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٣/١٢١ و ٧/١٢٣ والجنى الدانى ٤٣٨ والتصريح ١/٢١٤ وشرح أبيات المغنى

٣/٣٣٥ .

(٣) هو هديبة بن خشرم .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٣/١٩ . وانظر أيضاً : المقتضب ٣/٧٠ والضرائر ١٥٢ وابن يعيش

٧/١١٧ ، ١٢١ والمغنى ٢٣٥ ، ٥٧٩ وشرح أبياته ٢/٣٣٨ والخزانة ٩/٣٢٨ .

فَأَمَّا إِذَا جَعَلْتَ "أَنْ" وَالْفِعْلَ فَاعِلًا "عَسَى" [قَبْحٌ] (١) حَذْفُهَا ؛ لِمَا يُوَدَّى
إِلَيْهِ مِنْ جَعَلِ الْجُمْلَةَ فَاعِلَةً ؛ فَلَا يَحْسُنُ ؛ عَسَى يَقُومُ زَيْدٌ ، وَقَدْ جَاءَ شَاذًا فِي
الشُّعْرِ (٢) ، فَإِنْ رَفَعْتَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ "زَيْدًا" بِـ "عَسَى" ، وَلَمْ تَرْفَعْهُ بِـ "يَقُومُ"
حَسُنَ الْحَذْفُ وَقُلْتَ : عَسَى يَقُومُ زَيْدٌ ، وَ عَسَى يَقُومَانِ الزَّيْدَانِ ، فَتُنَى كَمَا
سَبَقَ .

الحكمُ الخَامِسُ : قَدْ جَاءَ مِنْ أَمْثَالِهِمْ : "عَسَى الْغُويِرُ أَبْوَسًا" (٣) فَحَذَفُوا
"أَنْ" وَالْفِعْلَ ، وَجَعَلُوا مَوْضِعَهُمَا اسْمًا مَنْصُوبًا ، وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ مَوْضِعَ
خَبَرِهَا نَصْبٌ ، وَقَدْ جُمِعَ الْمَصْدَرُ ، وَهُوَ شَاذٌ ، وَكَانَ التَّقْدِيرُ : عَسَى الْغُويِرُ أَنْ
يَبْأَسَ ؛ وَ "الْغُويِرُ" تَصْغِيرُ غَارٍ ، وَ "أَبْوَسٌ" جَمْعُ بُوَسٍ أَوْ بَأْسٍ ؛ فَكَأَنَّ
قَائِلَ الْمَثَلِ لَمَّا تَحْوِيلَ آثَارَ الشَّرِّ قَالَ : قَارِبَ الْغُويِرِ الشَّدَّةَ وَالْبَأْسَ ، أَيْ : عَسَى
الْغُويِرُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْبَأْسِ .

الْفَرْعُ الثَّلَاثُ : فِيمَا أَشْبَهَ "عَسَى" مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارِبَةِ ، وَهِيَ "كَادَ"
وَ "جَعَلَ" وَ "أَخَذَ" وَ "كَرَبَ" وَ "طَفِقَ" وَ "أَوْشَكَ" ، تَقُولُ : كَادَ زَيْدٌ
يَقُومُ ، وَجَعَلَ زَيْدٌ يَنْشُدُ ، وَكَرَبَ زَيْدٌ يَنْطَلِقُ ، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَتَكَلَّمُ ، وَأَوْشَكَ زَيْدٌ
أَنْ يَجِيءَ ، وَأَخَذَ زَيْدٌ يُجَادِلُ ، شَبَّهُوا هَذِهِ الْأَفْعَالَ - وَإِنْ كَانَتْ مُتَصَرِّفَةً -
بِـ "عَسَى" فِي الْمَعْنَى ، وَلَمْ يُلْزَمُوا خَبَرَهَا "أَنْ" ؛ لِأَنَّهَا لِلْمَقَارِبَةِ وَالْإِشْرَافِ
عَلَى الشَّيْءِ وَ "أَنْ" تُخَلِّصُ الْفِعْلَ لِلْإِسْتِقْبَالِ ، وَقَدْ أَدْخَلُوهَا فِي خَيْرِ "كَادَ"

(١) تَمَّةٌ يَلْتَمُّ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٢) الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ كَلَامِ سَيَبَوِيهِ أَنَّ الْحَذْفَ قَلِيلٌ ، وَلَيْسَ شَاذًا ، انظر : الْكِتَابَ ١٥٨ / ٣ .

(٣) انظر : الْأَمْثَالَ ، لِأَبِي عَبِيدِ الْقَاسِمِ بْنِ سَلَامٍ ٣٠٠ ، وَكِتَابِ سَيَبَوِيهِ ١٥٨ / ٣ .
وَيُضْرَبُ لِكُلِّ شَيْءٍ يُخَافُ أَنْ يَأْتِيَ مِنْهُ شَرٌّ . وَقِيلَ : يُضْرَبُ مِثْلًا لِلرَّجُلِ يُخْبِرُ بِالشَّرِّ فَيَتَّهِمُ بِهِ .

في الشُّعْرِ؛ تشبيهاً بِـ "عَسَى" ، قال (١) :

قَدْ كَادَ مِنْ طَوْلِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا

وَحَمَلُوا "أَوْشَكَ" عَلَى "عَسَى" وَ "كَادَ" ، فَأَدْخَلُوا "أَنْ" فِي خَبَرِهَا

وَحَذَفُوهَا .

وَلَا بُدَّ لـ "كَادَ" مِنْ اسْمٍ وَخَبَرٍ ، وَلَا يَكُونُ خَبَرُهَا إِلَّا فِعْلاً مُضَارِعاً

مُؤَوَّلًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ فِي الشُّعْرِ ، قَالَ (٢) :

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَيَّأً

كَمَا جَاءَ "عَسَى الْغَوِيرُ أَبُو سَا" (٣)

وَتَلْحَقُ "كَادَ" الضَّمَائِرُ ، كَمَا لَحِقَ "عَسَى" .

(١) هو رؤبة . ديوانه (الملحقات) ، ص ٦٧٢ ، وَقَبْلَهُ : رَبِيعُ عَفَاهُ الدَّهْرُ طَوْلًا قَانَمَحَى

وهو من شواهد سيبويه ١٦٠ / ٣ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٧٥ / ٣ والكامل ٢٥٣ والإنصاف ٥٦٦

وابن يعيش ١٢١ / ٧ والخزانة ٣٤٧ / ٩ واللسان (مصحح) .

وَصَفَّ الرَّاجِزَ مَنزِلًا بِالْبَلَى وَالْقَدَمَ ؛ وَأَنَّهُ لَذَلِكَ كَادَ يَمْصَحُ ، أَي : يَذْهَبُ .

(٢) هو تَابُطُ شَرًّا .

هَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ ، وَعَجْزُهُ :

وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

وانظر في تخريج الشاهد : الإنصاف ٥٥٤ وابن يعيش ١٣ / ٧ ، ١١٩ ، ١٢٥ والخزانة ٥٤٠ / ٣ و

٣٤٧ / ٩ وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٨٣ .

فَهْمٌ : قَبِيلَةُ الشَّاعِرِ ، وَهَمَّ بَنُو فَهْمٍ بَنُ عَمْرٍو بَنُ قَيْسِ عَيْلَانَ : أَيْ بِيَأُ : اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ : أَبَ يَنْوِبُ ، إِذَا

رَجَعَ .

تَصْفِرُ : تَتَأَسَّفُ وَتَتَحَزَّنُ عَلَى أَنَّهَا لَمْ تَسْتَطِعْ النَّيْلَ مِنِّي .

(٣) مرّ قريباً في ص ٤٨٤ . وَوَجْهُ الشَّبَهِ بَيْنَ الشَّاهِدِ وَالْمَثَلِ الْمَشَارِ إِلَيْهِ : مَجِيءُ الْخَبَرِ فِي كُلِّ مِنْهُمَا اسْمًا

منصوباً على خلاف الأصل في خبر "كادَ" و "عَسَى" ؛ إِذِ الْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهُمَا فِعْلاً مُضَارِعاً

مَعَ فَاعِلِهِ .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَضُمُّ الْكَافَ فَيَقُولُ : كُدْتُ (١) .

وَيُضْمَرُ فِيهَا ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ ، وَالْجَمْلَةُ بَعْدَهُ تَفْسِيرُهُ .

وَلَهَا مَعْنَى خَاصٌّ ، وَهُوَ : أَنَّهَا فِعْلٌ مَتَى أَوْجِبَتْهُ ، لَمْ يَقَعْ مَا يُخْبِرُ بِهِ عَنْهُ ،

وَمَتَى نَفَيْتَهُ ، وَقَعَ ، تَقُولُ : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ؛ فَفِي الْإِيجَابِ لَمْ يَقُمْ ، وَفِي النَّفْيِ قَدْ

قَامَ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْدِيرْهَا ﴾ (٢) فَإِنَّمَا هُوَ عَلَى (٣)

نَفْيِ مُقَارَبَةِ الرَّؤْيَةِ ، وَهُوَ أْبْلَغُ مِنْ نَفْيِ نَفْسِ الرَّؤْيَةِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ ذِي (٤) الرُّمَّةِ :

إِذَا غَيَّرَ النَّأْيُ الْمُحِبِّينَ لَمْ يَكْدُ رَسِيسُ الْهُوَى مِنْ حُبِّ مِيَّةٍ يَبْرَحُ

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا ﴾ (٥) ، فَمَعْنَاهُ : أَنَّنِي

أَكَادُ لَا أَقُولُ : هِيَ آتِيَةٌ ؛ لِفَرَطِ إِرَادَةِ (٦) إِخْفَانِهَا ، وَقِيلَ : مَعْنَاهُ : أَكَادُ أُخْفِيهَا

(١) كتاب سيبويه ١١/٣ .

(٢) ٤٠ / النور .

(٣) قال المبرد في الكامل ٢٥٢ : " أي : لم يُغْرَبْ من رؤيتها ، وإيضاحه : لم يرها ولم يكد وفي معاني

القرآن وإعرابه للزجاج ٤٨ / ٤ : " معناه ه : لم يرها ولم يكد " وقد ضعف ابن يعيش هذا التويل في

١٢٤ / ٧ .

(٤) ديوانه ١١٩٢ .

انظر " ابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، ١٢٥ والخزانة ٩ / ٣٠٩ ، وفي هامش الديوان فضلٌ تخريج ، انظره

إن شئت ص ٢٠٢٤ النَّأْيُ : البعد . رسيسُ الهوى : حسه : يبرحُ : يزولُ وينقضي

(٥) ١٥ / طه .

(٦) في إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢ / ٣٣٤ - ٣٣٥ : " ... ويكون التقدير : إن الساعة آتية

أكادُ آتي بها ، ودلَّ " آتية على " آتى بها " ثم قال عز وجل " أخفيها " على الابتداء ... وقيل : المعنى :

أكادُ أخفيها ، أي : أقاربُ ذلك "

من (١) نفسى ، وكذا هي في مُصْحَفِ أَبِي وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَمَنْ فَتَحَ الهمزةَ (٢) ،
جَعَلَهَا مِنْ: خَفَاهُ ، إِذَا أَظْهَرَهُ ، وَمَعْنَاهَا ظَاهِرٌ .

الفصلُ الثاني

فى "نَعَمْ" و "بُئْسَ" ، وفيه فرعان

الفرعُ الأوَّلُ: فى تَعْرِيفِهِمَا ، وهُمَا : فِعْلَانِ مَاضِيَانِ فى اللفظِ ، صَالِحَانِ للحَالِ
فى المعنى ، وهما غيرُ متصَرِّفَيْنِ .

ومعناهما : المبالغةُ فى المدحِ والذمِّ ؛ وإنما لم يتصَرَّفَا لما تَضَمَّنَاهُ من
مُبَالَغَةِ المدحِ والذمِّ الزَائِدَيْنِ على الإخبارِ ، والشئى متى خَرَجَ بالمبالغةِ عن
نظائره ، جعلوا له تأثيراً فى اللفظِ ؛ ولأنَّ المقصودَ من التصرُّفِ وقوعُ ذلك
المعنى فى زمنٍ مُختصٍّ ، وهذانِ مقصُورانِ على الماضى ، صالحانِ للحالِ فى
المعنى ؛ فلا يَخْتَصَّانِ بزمنٍ .

وفى "نَعَمْ" أربَعُ لغاتٍ (٣) ، وأكثرها استعمالاً : كَسْرُ النونِ وسكونِ

العينِ .

والكوفيُّ يذهبُ إلى أنَّهما اسمانِ (٤) ، ويحكى قولَ العربِ : ما أنتَ بنعمِ

١٤١ / آ

الجارِ ، فأدخلوا عليها / حرفَ الجرِّ ، وهو شاذٌّ .

(١) انظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٢٥ ، ٢٨ ، وتفسير الطبري ١٧ / ١٢٠ والبحر المحيط
٢٣٣ / ٦ .

(٢) وهم سعيد بن جبير . وأبو الدرداء ، والحسن ، ومجاهد وغيرهم . انظر : معاني القرآن وإعرابه
للزجاج ٣ / ٢٥٢ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢ / ٣٣٤ والبحر المحيط ٦ / ٢٣٢ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ١١١ .

(٤) الإنصاف ٩٧ .

الفرع الثاني: في أحكامها :

الحكم الأول: لا يخلو فاعلهما : أن يكون مظهرًا ، أو مضمراً :

فإن كان مظهرًا لم يكن إلا معرفة بالألف واللام التي للجنس ، أو مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ؛ لأنهم لما أرادوا بهما المبالغة في المدح والذم وضعوا الاسم الذي ينتظم كل الجنس المدوح والمذموم تقول : نعم ويئس الرجل زيد ، ونعم غلام الرجل عمرو ، وتقول : نعم العمر عمر^(١) بن الخطاب ، ويئس الحجاج حجاج بن يوسف ، تجعل " العمر ، و " الحجاج " جنساً لكل من له هذا الاسم^(١) ، ولا يجوز : نعم الذي قام أنت ؛ لأن " الذي " يصلته مقصود إليه بعينه .

وإن كان فاعلهما مضمراً كان مفسراً بنكرة منصوبة من جنسه ، أو بمضاف إلى نكرة ، نحو قولك : نعم رجلاً زيد ، ونعم غلام رجل زيد ، التقدير : نعم الرجل زيد ، فلما أضمرت الرجل ، فسرتة بقولك : رجلاً ، وقد جمعوا بين الفاعل الظاهر^(٢) والمفسر ؛ تأكيداً ، فقالوا : نعم الرجل رجلاً زيد . و " زيد " في القسم الأول مرفوع ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف ، كأن قائلًا قال لما قلت : نعم الرجل : من هذا المدح ؟ قلت : زيد ، أي : هو زيد^(٣) ويجوز أن ترفعه بالابتداء^(٣) ، و " نعم الرجل " خبره ، والراجع إليه : ما تضمنته الألف واللام من استغراق الجنس^(٣) ، كما تقول : مررت به المسكين ،

(١) انظر : الأصول ١٢٠/٨ ، وكلام ابن الأثير هنا يكاد يكون منقولاً بنصه من الأصول .

(٢) هذا رأى المبرد ، انظر : المقتضب ١٤٨/٢ .

(٣) انظر : الأصول ١١٢/٨ .

أي : المسكينُ مررتُ به .

وَأَمَّا " رَجُلًا " ، في القسمِ الثَّانِي : فهو مَنصُوبٌ على التَّمْيِيزِ ، وحكْمُ

" زَيْدٌ " حكْمُهُ في القسمِ الأوَّلِ .

الحكمُ الثَّانِي : لا يبدُ لهذينِ الفِعلينِ من مخصوصٍ بالمدحِ ، أو الذمِّ ، ولا

يكونُ إلا من جنسِ المظهرِ أو المضمَرِ ؛ تقولُ : نَعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ ، ونَعَمَ غُلَامًا عَمْرُوًا ،

ولو قلتُ : نَعَمَ الرَّجُلُ الفَرَسُ ، لم يجزُ ، فأما إذا قلتُ : نَعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا ، فلم ١٤١ / أ

يجزُ ؛ لعدمِ الفائدةِ بولولقتُ : نَعَمَ الإنسانُ الرَّجُلُ ، جازَ .

وقد حُذِفَ المخصوصُ بالمدحِ والذمِّ ، إذا كان معلوماً للمخاطبِ ، كقوله

تعالى : ﴿ نَعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ ﴾ (٢) أي :

نَعَمَ العبدُ أيُّوبُ ، ونَعَمَ الماهدونَ نحنُ ، وحذِفَ المفردُ منه أسهلُّ من حذفِ

الجملةِ ، وقد حذِفَ الفاعلُ والمفسرُ والمخصوصُ في قولهم : " فيها ونعمتُ "

[أي (٣) : فيها ونعمتُ] الخصلةُ هي ، وأما قوله تعالى : ﴿ سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ

الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ (٤) فعلى حذفِ المضافِ ، أي : سَاءَ مَثَلًا (٥) مثلُ القومِ ؛

ليكونَ من جنسِ المذمومِ ، وأما قوله تعالى : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا

بِآيَاتِ اللَّهِ ﴾ (٦) فلها تأويلانِ : أحدهما : أن يكونَ مثلُ الآيةِ التي قبلها (٧) .

والثَّانِي : أن يكونَ موضعُ " الَّذِينَ " جرًّا ، صفةً للقومِ ، والمقصودُ بالذمِّ

(١) ٤٤ / ص .

(٢) ٤٨ / الذَّرايات .

(٣) تتمَّةٌ يلتئمُ بمثلها الكلامُ .

(٤) ١٧٧ / الأعراف .

(٥) هذا نصُّ كلامِ الزجاجِ في معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٩١ .

(٦) ٥ / الجمعة .

(٧) أي : بِئْسَ مَثَلًا مَثَلُ الْقَوْمِ ...

محدوفاً؛ للعلم به ، التقديرُ : بئسَ مثلُ القومِ الذين كذبوا بآياتِ اللهِ هذا (١) ؛ لأنَّ قبله ﴿ كَمَثَلِ الْحَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً ﴾ (٢) فـ " هذا " إشارةٌ إلى المثلِ المذكورِ.

الحكم الثالثُ : قد اختلفَ في وصفِ المعرفِ بالألفِ واللامِ :

فمنهم (٣) مَنْ لم يُجزَّ وصفه ، سواءً كان الوصفُ خاصاً ، كالكاتبِ والطَّريفِ ، أو عاماً ، كالقائمِ والقاعدِ ؛ لعدمِ افتقاره إلى تخصيصِ باستغراقه الجنسِ .
والفارسيُّ (٤) قد جَوَّزَ وصفه ، وجاءَ في الشعرِ موصوفاً ، قال (٥) :
نعم الفتى المرئيُّ أنتَ إذا همَّ حَضَرُوا لدى الحُجراتِ نارَ الموقِدِ

(١) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢٨/٣ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٣٧٧/٢ .

(٢) هـ / الجمعة .

(٣) وهم الجمهور . انظر : الهمع ٣١/٥ .

(٤) لم أقف على هذا الرأي للفارسيِّ فيما بين يديَّ من كتبه المطبوعة ، وقد نَسَبَ هذا الرأي إلى الفارسيِّ السيوطيِّ في الهمع ٣١ / ٥ .

وفي أصول ابن السراج ١٢٠/١ : " .. قالوا وقد جاء في الشعر منوعاً ، لزهير :

نعم الفتى المرئيُّ .. البيت

وهذا يجوز أن يكون بدلاً غير نعتٍ ؛ فكأنه قال : نعم المرئيُّ أنتَ .. " ، هذا وقد ذكر ابن هشام في المغني ٥٨٧ أن ابن السراج منع وصفه ، وأن الفارسيِّ تابعه في المنع ، وذكر البيهقي ذلك أيضاً في شرح أبيات المغني ٢٣٥ / ٧ .

(٥) هو زهير بن أبي سلمى . ديوانه ٢٧٥ .

انظر : الأصول ١٢٠ / ١ والمغني ٥٨٧ وشرح أبياته ٢٣٥ / ٧ والخزانة ٤٠٤ / ٩ .

المرئيُّ : المنسوبُ إلى مرَّةٍ وهو من أجداد سنان بن أبي حارثة بركان زهيرٍ مادِحاً له ، ولابن هريم بن سنان . المرئيُّ " أنتَ " هو المخصوص بالمُدح ، و " إذا " ظرفيَّةٌ ، وهم " فاعلُ لفعلٍ محذوفٍ ، بفسرةٍ ما بعده ، و " لدى " ظرفٌ متعلِّقٌ بـ " حَضَرُوا " . والمزادُ بالحُجراتِ : البيوتُ التي ينزل فيها الضيوفُ . والموقِدُ : هو الذي يوقدُ النارَ ليدلَّ بها الغريباء والعفاةُ .

وقيل : إنَّ " المرئيَّ " بَدَلٌ لـ صِفَةٍ (١) ، وَاُمْتَنَعُوا مِنْ قَوْلِهِمْ : مررتُ برجلٍ
نِعْمَ الرَّجُلُ ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ بِأُيُّهَا التَّخْصِيسُ ، وَهَذَا عَامٌّ فِي بَابِهِ بِوَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى :

﴿ بئسَ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ ﴾ (٢) فَـ " المرفودُ " ؛ إمَّا بَدَلٌ ، وَإِمَّا الْمَقْصُودُ بِالذَّمِّ .

وَأَجْمَعُوا أَنْ لَا يُعْطَفَ عَلَى الْقِسْمِ الثَّانِي (٣) ، وَلَا يُؤَكَّدُ .

الحكمُ الرَّابِعُ : لَا يُفْصَلُ بَيْنَ فَاعِلٍ " نِعْمَ " وَ " بئسَ " ، وَبَيْنَهُمَا ، وَقَدْ

فُصِّلَ بِالْمَدْحِ بَيْنَ " نِعْمَ " وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ فِي الشُّعْرِ ، قَالَ الشَّاعِرُ (٤) : ١٤٢ / أ

تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

فـ " زَادُ أَبِيكَ " هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ ، وَقَدْ فُصِّلَ بِهِ بَيْنَ " زَادِ "

الْمَنْصُوبِ بِـ " نِعْمَ " وَبَيْنَهَا وَإِذَا كَانَ مُبْتَدَأً كَانَ الْفَصْلُ بِالْمَقْرَدِ ، وَهُوَ أَسْهَلُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ بئسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾ (٥) ، فَإِنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُودَ يُتَّبَعُ فِيهِ

وَالْمَرْفُوعُ بِـ " بئسَ " لَمْ يَظْهَرَ ، وَالتَّقْدِيرُ : بئسَ الْبَدَلُ بَدَلًا لِلظَّالِمِينَ إِبْلِيسُ

وَذُرِّيَّتُهُ .

(١) هذا قول ابن السراج في الأصول /١ / ١٢٠ .

(٢) ٩٩ / هود وانظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة /١ / ٢٩٩ والبحر المحيط /٥ / ٢٥٩ - ٢٦٠ ، وقال

الرضي في شرح الكافية /٢ / ٣١٧ : " وقد يوصفُ ، كقوله تعالى : ﴿ بئسَ الرَّفْدُ الْمَرْفُودُ ﴾ . "

(٣) انظر : الرضي على الكافية /٢ / ٣١٦ والمساعد على تسهيل الفوائد /٢ / ١٢٩ .

(٤) هو جرير . ديوانه ١٠٧ .

وانظر : المقتضب /٢ / ١٥٠ والخصائص /١ / ٨٣ ، ٢٩٦ ، وابن يعيش /٧ / ١٣٢ والمغنى ٤٦٣ وشرح

أبياته /١ / ٦٣ والخزانة /٩ / ٣٩٤ .

(٥) ٥٠ / الكهف .

الحكم الخامس : قد جاءَ فاعِلٌ : " نِعْم " و " بئس " غيرَ القسَمينِ

المذكورين ، قال (١) :

فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ وَصَاحِبِ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانًا
فجاءَ فاعلهُ نِكْرَةً مُظْهِرَةً ، ولا يجوزُ نصبُه وَقَدْ عَطِفَ عليه مرفوعٌ ، فإنْ
رَفَعْتَ " صَاحِبِ الرَّكْبِ " على " نِعْم " أُخْرِي ، وَنَصَبْتَ " صَاحِبِ قَوْمٍ " قَرُبْتَ
من الجوازِ . وقد شدُّ : نِعْمَ هُمْ قَوْمًا أَنْتُمْ ، وَنِعْمَا رَجُلَيْنِ ، وَنِعِمُوا رَجَالًا ، قالَ
ابنُ السَّرَّاجِ : وليسَ هذا (٢) ممَّا يُعْرَجُ عليه .

الحكم السادس : إذا كانَ الفاعِلُ مؤنَّثًا ، فَلكَ الخيارُ في إلحاقِ العلامَةِ

وَتَرْكِهَا ، تقولُ : نِعْمَ المِراةُ هِنْدُ ، وَنِعِمْتَ المِراةُ هِنْدُ ، وتقولُ : نِعْمَ الدَّارُ البِلْدُ ،
وَنِعِمْتَ الدَّارُ البِلْدُ ؛ لأنَّ البِلْدَ يُسَمَّى دارًا .

الحكم السابع : قد اختلفَ في " ما " إذا أُدخِلتْها " على " نِعْم " و " بئس "

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ (٣) بقوله : ﴿ بِئْسَمَا اشْتَرَوْا
بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا ﴾ (٤) فَمَنْهُمْ من جَعَلَهَا مرفوعةً (٥) الموضِعِ ، وَمَنْهُمْ مَنْ
جَعَلَهَا منصوبةً (٦) ، والأولى : أَنَّها إنْ كانتَ فاعلةً فهي مرفوعةً ، وإنْ كانتَ

(١) هو كثيرُ بن عبد الله النهشلي .

انظر : ابن يعيش ١٣١/٧ والمقرَّب ٦٦/٨ والهمع ٣٦/٥ والخزانة ٤١٥/٩ .

(٢) الذي في الأصول ١٢٠ / ٨ هو قوله : " وقد حكى قومٌ على جهة الشُّذُوبِ : نِعْمَ هُمْ قَوْمًا هُمْ ، وليسَ
هذا ممَّا يُعْرَجُ عليه " .

(٣) ٢٧٨ / البقرة .

(٤) ٩٠ / البقرة .

(٥) وهم سيبويه والمحققون ، انظر : تأويل مشكل القرآن ٦٢/٨ والهمع ٣٨/٥ ، ٣٩ .

(٦) انظر : ابن يعيش ١٣٤ / ٧

مُمَيَّزَةٌ فَهِيَ مَنْصُوبَةٌ (١) ؛ فَتَكُونُ فِي الْأُولَى / مَنْصُوبَةٌ مُمَيَّزَةٌ لِفَاعِلٍ (٢) « نَعَمْ » ١٤٢ / ب
الْمُضْمَرِ فِيهَا ، وَهِيَ نَكْرَةٌ ، لَا مَوْصُولَةٌ وَلَا مَوْصُوفَةٌ التَّقْدِيرُ : فَنَعَمْ شَيْئًا هِيَ ،
وَتَكُونُ فِي الثَّانِيَةِ (٣) فَاعِلَةٌ " بئس " و " اشترؤا به " صِلَتُهَا ، وَالْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ
" أَنْ يَكْفُرُوا "

خَاتِمَةٌ : قَدْ أَحَقُّوا بِ " نَعَمْ " فِي الْمَعْنَى غَيْرَهَا ، فَقَالُوا : إِذَا قُلْتَ :
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَفَاكَ رَجُلًا ، وَحَدَّثَ (٤) كَفَاكَ فِي كُلِّ وَجْهٍ تَقُولُ : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ
كَفَاكَ قَوْمًا ، وَكَفَاكَ مِنْ قَوْمٍ ، وَبَعْضُهُمْ يَقُولُ : كَفَوَكَ قَوْمًا ، وَكَفَوَكَ مِنْ قَوْمٍ ،
فَإِنْ قُلْتَ : بِهِ ، وَحَدَّثَ " كَفَاكَ " لَا غَيْرُ ، تَقُولُ : مَرَرْتُ بِقَوْمٍ نَعَمْ بِهِمْ قَوْمًا ، وَلَمْ
يَسْتَعْمَلُوا لـ " كَفَاكَ " (٥) مُسْتَقْبَلًا ، وَلَا اسْمَ فَاعِلٍ فِي هَذَا الْوَجْهِ .

(١) انظر : الموضوع السابق من الهمع . هذا وقد نَسَبَ الْقَوْلَ بِأَنَّهَا مَنْصُوبَةٌ الْمَوْضِعِ مَكِّيٌّ إِلَى الْأَخْفَشِ ،
انظر : مشكل إعراب القرآن ٦٢/١ ، والذي في معاني القرآن للأخفش ١٣٩/١ : " قد " ما " وحدها
اسمٌ ، و " أَنْ يَكْفُرُوا " تفسير له ، نحو : نعم رجلاً زيدٌ ... " وانظر أيضاً : إعراب القرآن لأبي جعفر
النحاس ١٩٧/١ حيث رَجَّحَ رَأْيَ الْأَخْفَشِ .

(٢) الموضوع السابق من ابن يعيش .

(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ٦٢/١ .

(٤) في الأصل : أَنْ لَا يَكْفُرُوا ، وَلَعَلَّهُ سَهْوٌ مِنَ النَّاسِخِ .

(٥) انظر في هذا كَلَهُ : الْأَصُولُ ١٢١/١ فَإِنَّهُ يَكَادُ يَكُونُ مَنْقُولًا مِنْهُ نَقْلًا حَرْفِيًّا .

الفصل الثالث

في " حَبَّذَا " ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : في تعريفها ، وهي فعل مركب مع اسم غير متصرفٍ ، ولا يتغير

بتثنية ولا جمع ولا تأنيث ، ولا فك نظام^(١) .

ومعناها : المدح وتقريب المدح من القلب ، والأصل فيها " حَبَبٌ " كـ

"ظرف" ، فأسكنت " الباء " الأولى وأدغمت في الثانية ؛ و " ذا " اسم

إشارة^(٢) إلى الاسم المذكور بعدها ، وجرياً - بعد التركيب - مجرى الأمثال

التي لا تتغير^(٣) ، وقيل : ليست " ذا " إشارة^(٣) إلى الاسم ؛ لأنه لا يثنى ولا

يجمع ولا يؤنث ، وهو مرفوع بها ، وقيل : معنى " حَبٌ " : صار محبوباً^(٤) جداً .

وفيها لغتان : فتح " الحاء " ، وضمها^(٥) ، والفتح أفصح .

الفرع الثاني : في أحكامها : وهي ترفع المعرفة ، وتنصب النكرة التي

يحسن فيها " من " على التمييز ؛ تقول : حَبَّذَا زيدٌ ، وحَبَّذَا رجلاً زيدٌ أي : من

رجلٍ ، والناس في هذا التقدير مختلفون .

فمنهم من يغلب الاسم في " حَبَّذَا " ويبطل حكم الفعل ؛ فيجعلها مبتدأ^(٦)

و " زيدٌ " خبرها ، كأنه قال : المحبوبُ زيدٌ .

(١) أي : لا يتغير تركيبه ؛ لأنه لزم طريقة واحدة كما تلزم الأمثال طريقة واحدة ، انظر : الأصول ١١٥ / ٨ .

(٢) كتاب سيبويه ١٨٠ / ١ .

(٣) أصول ابن السراج ١١٥ / ٨ ، وقال الرضي في شرح الكافية ٣١٨ / ٢ : " لأنه مبهم كالضمير في

" نعم " و " بئس " فالزيم الأفراد مثله ، وخلع منه الإشارة ؛ لغرض الإيهام . . . "

(٤) ذكر ذلك المعنى الزمخشري في المفصل ١٣٨ / ٨ .

(٥) أصول ابن السراج ١١٦ / ١ - ١١٧ ، والتبصرة ٢٨١ .

(٦) وهذا مذهب المبرد وابن السراج ، انظر : المقتضب ١٤٣ / ٢ والأصول ١١٥ / ٨ .

ومنهم من يُغَلَّبُ الفعلَ ؛ لِتَصَدُّرِهِ ، وَيُبْطِلُ حُكْمَ الاسمِ^(١) ، وَيَرْفَعُ " زَيْدًا " ١٤٣ / أ
به ؛ لِأَنَّهُ فاعِلُهُ .

ومنهم من يجعل لكل واحدٍ منهما حكماً على حده الذي كان عليه ، ويرفع
" زَيْدًا " ^(٢) بالابتداء ، و " حَبِّدًا " خبره ، أو يرتفع على أنه خبرٌ مُبتدأً ^(٣)
محذوف ، وتقديرُ الكلامِ : حَبِّدَا الذَّكْرُ ذَكَرُ زَيْدٍ ، أو : حَبِّدَا الرَّجُلُ زَيْدٌ ، والعائدُ
المعنى .

ولا يجوزُ تأكيدُ " ذا " ولا وصفه ، ولا البَدَلُ منه .

وقال قومٌ ^(٤) : إنَّ " زَيْدًا " بدلٌ من " ذا " .

وأما النكرة المنصوبة على التَّمْيِيزِ : فالعاملُ فيها ما في " حَبِّدَا " من
معنى الفعلِ ، تقول : حَبِّدَا رَجُلًا زَيْدٌ ، وحَبِّدَا زَيْدٌ رَجُلًا ، فإن كانتِ النكرةُ
مُشْتَقَّةً كانتِ منصوبةً على الحالِ ، تقولُ : حَبِّدَا رَاكِبًا زَيْدٌ ، وحَبِّدَا زَيْدٌ رَاكِبًا .
و " حَبِّدَا " مع الواحدِ والاثْنَيْنِ والجماعةِ والمؤنثِ بلفظِ واحدٍ ؛ تقولُ :
حَبِّدَا زَيْدٌ ، وحَبِّدَا الزَّيْدَانِ ، وحَبِّدَا الزَّيْدُونَ ، وحَبِّدَا هِنْدٌ ، والهِنْدَانِ ،
والهِنْدَاتُ ، كلُّهُ بلفظِ واحدٍ ؛ وإنَّما امتنع من ذلك للتركيبِ الحادثِ فيه ، وإيغاله
في شَبَهِ الحرفِ .

(١) وهذا مذهبُ الأخفشِ وابنِ درستويه ، انظر : المساعد ٢ / ١٤١ - ١٤٢ .

(٢) في المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٤١ : " قال ابن خروف : " حَبِّدَا " فعلٌ و " ذا " فاعلٌ ، و " زَيْدٌ "

مبتدأٌ ، خبره : حَبِّدَا ، هذا قولُ سيبويه ، وأخطأ من زعم غير ذلك .

(٣) انظر : التبصرة ٢٨٠ والمهمع ٤٧/٥ .

(٤) منهم ابن كيسان ، انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٢ / ١٤٣ .

الفصلُ الرَّابِعُ

في التعجُّبِ ، وفيه فرعانِ

الفرعُ الأوَّلُ : في تعريفه .

التعجُّبُ : قِسْمٌ من أَقْسَامِ الكلامِ الأوَّلِ ، ومعناه شَيْءٌ خَفِيَ سَبَبُهُ ، وخَالَفَ نَظَائِرَهُ ، ولهذا لا يُطْلَقُ على اللَّهِ تعالى ؛ لأنَّهُ لا يَخْفَى عليه شَيْءٌ ، وما جاءَ منه مَنْسُوباً إلى اللَّهِ تعالى ، في قوله : ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ (١) بضم " التاء " (٢) وقوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ (٣) وقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ [وَسَلَّم] (٤) ١٤٣ / ب (عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ شَابٍ لَيْسَتْ لَهُ صَبَوَةٌ) (٥) ، فَمُتَّأَوَّلٌ ، يُجِيزُهُ اتِّسَاعُ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ .

وهو ضَرْبٌ من الإخْبَارِ يَصِحُّ فِيهِ الصِّدْقُ وَالكَذِبُ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا رَأَيْتَ شَيْئاً لَمْ تَرَ مِثْلَهُ ، أَوْ اسْتَطَرَفْتَهُ ، أَوْ اسْتَبَعِدْتَ وَقُوعَهُ ، تَعَجَّبْتَ مِنْهُ ؟ وما أَحَدٌ لَكَ التَّعَجُّبُ إِلَّا خَفَاءُ سَبَبِهِ عَلَيْكَ ، وما عَلِمْتَ سَبَبَهُ فَلَيْسَ بِعَجَبٍ عِنْدَكَ .

(١) ١٢ / الصافات .

(٢) وهى قراءة حمزة والكسائي وخلف ، ووافقهم الأعمش وابن سعدان وابن مقسم ، ورويت عن علي وعبد الله وابن عباس والنخعي وابن وثاب وطلحة وشقيق . انظر : السبعة ٤٧ هـ والتيسير ١٨٦ والنشر ٢٥٦/٢ وإتحاف فضلاء البشر ٣٦٨ والبحر المحيط ٢٥٤/٧ .

قال أبو حيان : " وأنكر شريح القاضي هذه القراءة ، وقال : الله لا يعجب ، فقال إبراهيم : كان شريح معجبا بعلمه ، وعبد الله أعلم منه ، يعنى : عبد الله بن مسعود . "

(٣) ٣٨ / مريم .

(٤) تنمة يقتضيتها المقام .

(٥) رواه عتبة بن عامر . مسند أحمد ١٥١/٤ ولفظه فيه هكذا : " إن الله عز وجل ليُعجب من الشاب لَيْسَتْ لَهُ صَبَوَةٌ " .

والمشهورُ من أَلْفَاظِهِ الْمَقْيِسَةِ لَفْظَانِ : أَحَدُهُمَا : مَا أَفْعَلُهُ ، وَالْآخَرُ :
أَفْعَلُ (١) بِهِ .

وقد حَمَلُوا عَلَيْهِمَا لَفْظَيْنِ آخَرَيْنِ - وَإِنْ لَمْ يَكُونَا لِلتَّعَجُّبِ - وَهُمَا : «أَفْعَلُ
الْقَوْمِ» ، و «أَفْعَلُ مِنْ كَذَا» .

وقد تَعَجَّبُوا بِأَلْفَاظٍ مَسْمُوعَةٍ غَيْرِ مَقْيِسَةٍ (٢) ، نَحْوَ قَوْلِهِمْ " لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ !
وَسُبْحَانَ اللَّهِ مِنْ رَجُلٍ ! وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَجُلًا ! وَاعْجَبُوا لِزَيْدٍ رَجُلًا ، وَلِلَّهِ دَرَكُ
رَجُلًا ! وَيَلُ أُمُّهُ رَجُلًا ! ، وَيَا حُسْنَهُ رَجُلًا ! وَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ رَجُلًا ! وَيَا لَكَ
فَارِسًا ! وَيَا طَيِّبِكَ مِنْ لَيْلَةٍ ! وَأَمْثَالِهَا مِنْ أَلْفَاظٍ سَمِعَتْ عَنْهُمْ .

وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ الْأَوَّلُ : فِعْلٌ مَاضٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ ، غَيْرٌ مُتَّصِرٌ ، كَمَا
قُلْنَا فِي " نَعَمْ " وَ " بئْسَ " ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ (٣) : هُوَ اسْمٌ .

و "أَفْعَلُ بِهِ" وَإِنْ كَانَ بِصِيغَةِ الْأَمْرِ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ الْخَبْرُ، مِثْلُ "مَا أَفْعَلَهُ"
ولهذا قالوا : إِنْ مَعْنَى ، أَكْرَمَ بَرِيدٌ : كَرَّمَ زَيْدٌ جَدًّا ، كَمَا قَالُوهُ فِي " مَا أَفْعَلَهُ " .

الفرع الثاني: في أحكامه.

الحكمُ الْأَوَّلُ : إِذَا قُلْتَ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا! فـ " مَا " مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ،
وَهِيَ عِنْدَ سَيِّبِيهِ غَيْرُ مَوْصُولَةٍ (٤) وَلَا مَوْصُوفَةٍ ، وَ " أَحْسَنَ " خَبْرُهَا ، وَفِيهِ
ضَمِيرُهَا وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِـ " أَحْسَنَ " ، وَ " زَيْدٌ " مَنْصُوبٌ عَلَى التَّعَجُّبِ ؛ لَوْ قُوعَ

(١) فِي الْأَصْلِ : مَا أَفْعَلُ بِهِ ، وَلَعَلَّهُ مِنْ سَهْوِ النَّاسِخِ .

(٢) فِي الْأَصُولِ ١ / ١٠٩ : " وَقَدْ حَكَيْتُ أَلْفَاظًا مِنْ أَبْوَابٍ مُخْتَلِفَةٍ مُسْتَعْمَلَةٍ فِي حَالِ التَّعَجُّبِ .. " الْخِ مَا
نَكَرَ ابْنَ الْأَثِيرِ تَقْرِيْبًا .

(٣) الْإِنْصَافُ ١٢٦ .

(٤) الْكِتَابُ ١ / ٧٢ - ٧٣ .

الفعل عليه ، وتقدير الكلام شيء حسن زيداً ، و " ما " عند الأخفش^(١) موصولةً صلتها ما بعدها ، والخبر محذوف ، وفيها - عند بعضهم - معنى الاستفهام^(٢) ، كأنه قيل : أي شيء أكرمه ؟!

وأما " أحسن زيداً ! " : فمعناه معنى الأول ، والجار والمجرور في موضع رفع بإسناد الفعل إليه ، ولا ضمير فيه ؛ لأنك لست تأمر أحداً بإيقاع فعل ، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾^(٣) ، أي : ما أسمعهم وما أبصرهم^(٤) ١٤٤ / أ ومعنى الكلام ، أحسن زيداً ، أي : صار ذا حسن ، وأكرم ، أي : صار ذا كرم ، كما قالوا : أجرب الرجل ، أي : صار ذا إبل جربى ، فنقل إلى صيغة الأمر ، وزيد فيه " الباء " ، وخص بالتعجب .

الحكم الثاني : فعل التعجب - لخروجه عن نظائره - صار في كلامهم كالمثل ، فلا يتصرف في الجملة التعجبية بتثنية ولا جمع ولا تانيث ؛ تقول في الأول : ما أحسن زيداً ! ، وما أحسن الزيدتين ! ، وما أحسن الزيدتين ! ، وما أحسن هنداً ! والهنديين ! والهندات ! ، وتقول في الثاني : يا رجل أكرم زيداً ! ، ويا هندات أكرم زيداً ! .

الحكم الثالث : وكذلك لم يتصرف فيه بتقديم ولا تأخير ولا فصل^(٥) ؛ فلا يقال : ما زيداً أحسن ، ولا زيداً ما أحسن ، ولا يزيد أكرم ، ولا ما أحسن في

(١) انظر : الأصول ٨ / ١٠٠ .

(٢) هذا رأي الفراء وابن درستويه . انظر : ابن يعيش ٧ / ١٤٩ والرضي على الكافية ٢ / ٣١٠ .

(٣) ٣٨ / مريم .

(٤) انظر : الأصول ٨ / ١٠١ .

(٥) انظر : التبصرة ٢٦٨ - ٢٦٩ .

الدَّارِ زَيْدًا ، ولا أَكْرِمَ اليَوْمَ بَزِيدٍ ، وقد أَجَازَ الجَرْمِيُّ (١) الفِصْلَ ؛ أَخَذًا بِقَوْلِهِمْ : " ما أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ " هذا مع اتِّفَاقِهِمْ على جَوَازِ الفِصْلِ بِـ " كانَ " فَقَالُوا : « ما كانَ أَحْسَنَ زَيْدًا » (٢) : فَإِنْ قُلْتَ : ما أَحْسَنَ ما كانَ زَيْدًا ! رَفَعْتَ " زَيْدًا " بِـ " كانَ " ، و " ما " التَّائِيَةَ في مَوْضِعِ نَصْبٍ على التَّعَجُّبِ ، التَّقْدِيرُ : ما أَحْسَنَ كَوْنُ (٣) زَيْدٍ ، و " كانَ " تَامَّةٌ لا تَحْتَاجُ إلى اسْمٍ ولا خَبَرٍ . وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ ما أَحْسَنَ (٣) ما كانَ (٤) زَيْدًا ! " فَجَعَلَ اسْمَ " كانَ " مُضْمَرًا فيها ، وفيه نَظَرٌ لأنَّه يَعودُ إلى " ما " ، و " ما " لا لا يَعبَلُ .

وَحكى الأَخْفَشُ أَنَّهُم زادوا " أَصْبَحَ " (٥) و " أَمْسَى " في قَوْلِهِمْ : " ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها " و " ما أَمْسَى أَدْفَأَها ! " .

الحكم الرابع : الضمير الذي في " أَحْسَنَ " هو فاعله ولا يُعْطَفُ عليه ، ولا يُبَدَّلُ منه ، واخْتَلَفَ في تَأكِيدِهِ ، فإذا تَقَدَّمَ على المَنْصُوبِ لَمْ يَجْزُ إِجماعاً ،

(١) انظر : ابن يعيش ١٥٠/٧ والرضي على الكافية ٢٠٩/٢ .

(٢) انظر : الأصول ١٠٦/١ والتبصرة ٢٦٩ .

(٣) في الأصل : أَحْسَنَ ما كانَ زَيْدًا .

(٤) هو السيرافي . انظر : شرحه لكتاب سيبويه ، ج١ قسم ٢ ص ١٦٧ ، وانظر أيضا : ابن يعيش ١٥٠/٧ .

(٥) ذكر ذلك ابن يعيش منسوبا إلى الأخفش في شرح المفصل ١٥١/٧ - ١٥٢ . وقال ابن السراج في الأصول : ١٠٦/١ : " وقد أَجَازَ قَوْمٌ من النحويين : ما أَصْبَحَ أَبْرَدَها ، وما أَمْسَى أَدْفَأَها ، واحتجوا بأنَّ " أَصْبَحَ وأَمْسَى " من باب " كانَ " فهذا عندي غيرُ جائزٍ ... " وانظر أيضا : التبصرة ٢٦٩ ففيها المثالان غيرَ معزَّوين للأخفش .

وَأَجَازَهُ بَعْضُهُمْ إِذَا تَأَخَّرَ ، وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ الْبَدَلَ^(١) ، فَقَالَ : يَجُوزُ : مَا أَحْسَنَ زَيْدًا رَجُلًا!^(٢) وَمَا أَحْسَنَ عَمْرًا وَجْهًا ! ، وَلَا يَجُوزُ : مَا أَحْسَنَ رَجُلًا ؛ لِقَلَّةِ الْفَائِدَةِ .

الحكمُ الخَامِسُ : بِنَاءُ فِعْلِ التَّعَجُّبِ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الَّذِي لَا زِيَادَةَ فِيهِ ،

نحو : ضَرَبَ وَعَلِمَ وَظَرَفَ ، تَقُولُ : مَا أَضْرَبُهُ وَأَعْلَمُهُ وَأَظْرِفُهُ ! وَأَضْرِبُ بِهِ وَأَعْلَمُ بِهِ وَأَظْرِفُ بِهِ ! فَأَمَّا بِنَاءُ " أَفْعَل " فَفِيهِ خِلَافٌ عَنِ سَيَبَوِيهِ ، قَالَ السِّيْرَانِيُّ^(٣) : " أَفْعَل " الَّذِي فِيهِ الْهَمْزَةُ ، نَحْوُ أَكْرَمَ ، يَجِيءُ فِي التَّعَجُّبِ قِيَاسًا عِنْدَ سَيَبَوِيهِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : مَا أَعْطَاهُ لِلْمَالِ ! فَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ مِنْ : أُعْطِيَ يُعْطَى ، وَذَلِكَ شَأْنٌ بَوْمِيئُهُ : مَا أَوْلَاهُ لِلْمَعْرُوفِ ! وَقَالَ قَوْمٌ هُوَ مِنْ عَطَا^(٤) يَعْطُو ، إِذَا أَخَذَ ، وَليْسَ بِشَيْءٍ ، قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ إِنَّمَا جَاَزَ مَا أَعْطَاهُ ، وَأَوْلَاهُ عَلَى حَذْفِ^(٥) الزَّوَائِدِ ، وَأَنْكَرَ رَدَدَتَهُ إِلَى الثَّلَاثَةِ ؛ فَإِنْ قُلْتَ فِي " افْتَقَرَ " : مَا أَفْقَرُهُ ! فَحَذَفْتَ الزَّوَائِدَ وَرَدَدْتَهُ إِلَى " فُقِرَ"^(٥) ، جَاَزَ .

وَقَدْ امْتَنَعُوا فِي الثَّلَاثِيِّ أَنْ يَتَعَجَّبُوا مِنْهُ بِأَشْيَاءَ ؛ إِمَّا اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِغَيْرِهَا ؛ أَوْ خَوْفَ اللَّبْسِ ، أَوْ لِمَانِعٍ ؛ لَمْ يَقُولُوا : مَا أَقْبَلُهُ ، مِنَ الْقَائِلَةِ ، وَمَا أَسْكَرَهُ مِنَ السُّكْرِ ، وَمَا أَجْوَبَهُ ، وَمَا أَعْصَبَهُ ، وَمَا أَقْعَدَهُ وَمَا أَجْلَسَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَشْيَاءَ مَسْمُوعَةٍ .

(١) لم أقف على هذا الرأي للأخفش فيما لدي من مصادر .

(٢) في الأصل : ما أحسن زيد رجلاً .

(٣) انظر تحقيق الجزء الثاني من شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٣١ .

(٤) هذا رأي المبرد في المقتضب ١٨٧/٤ .

(٥) الأصول ١/٩٩ - ١٠٠ .

وَذَهَبَ (١) قَوْمٌ إِلَى أَنْ كُلَّ فِعْلٍ لَا يَتَزَيَّدُ لَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ ، كَقَوْلِكَ : مَا أَمُوتَهُ ،
لِمَنْ مَاتَ ، إِلَّا أَنْ تُرِيدَ : مَا أَمُوتَ قَلْبُهُ ! .

الحكمُ السَّادِسُ : إِذَا تَجَاوَزَ الْفِعْلُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ ، وَأَرَادُوا التَّعَجُّبَ مِنْهُ لَمْ
يُمْكِنُ نَقْلُهُ (٢) ، فَجَاءَ وَابٍ " أَشَدُّ " وَ " أَحْسَنُ " وَ " أَقْبَحُ " وَنَحْوِ ذَلِكَ وَأَضَافُوهُ
إِلَى مَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي يُرِيدُونَ التَّعَجُّبَ مِنْهُ ، ثُمَّ أَضَافُوا الْمَصْدَرَ إِلَى صَاحِبِهِ ،
وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي : " دَحْرَجَ " ، وَ " اسْتَخْرَجَ " : مَا أَشَدَّ دَحْرَجَتَهُ ! وَأَحْسَنَ
اسْتِخْرَاجَهُ ! وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا كَانَ زَائِدًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، إِلَّا مَا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ
عِنْدَ قَوْمٍ (٣) .

الحكمُ السَّابِعُ : مَا كَانَ مِنَ الْخَلْقِ الثَّابِتَةِ ، وَالْعُيُوبِ الْإِلْزِمَةِ ، كَالطُّوْلِ
وَالْقِصْرِ وَالْأَلْوَانِ بِالْحَوْلِ وَالْعَرَجِ ، لَمْ يَتَعَجَّبُوا مِنْهُ إِلَّا بِإِدْخَالِ " أَشَدُّ "
وَ " أَحْسَنَ " وَ " أَقْبَحَ " كَالَّذِي قَبْلَهُ ، فَتَقُولُ : مَا أَتَمَّ طَوْلَهُ ! وَأَشَدَّ بَيَاضَهُ ! وَأَقْبَحَ
عَرَجَهُ ! فَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا النَّوْعِ غَيْرِ الْخَلْقِ الثَّابِتَةِ ، جَازَ التَّعَجُّبُ مِنْهُ تَقُولُ :
مَا أَسْوَدَهُ ! مِنْ [السُّودِدِ] (٤) / وَمَا أَبْيَضَهُ ! مِنْ بَيْضِ الطَّائِرِ ، وَمَا أَحْمَرَهُ ! ١/١٤٥

(١) قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ١/١٠٥ : " وَكُلُّ فِعْلٍ مَزِيدٍ لَا يَتَعَجَّبُ مِنْهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : مَا أَمُوتَهُ ، لِمَنْ
مَاتَ .. " إلخ ما ذكر ابن الأثير بالنص .
وَوَاضِحٌ أَنَّ فِي النَّصِّ الَّذِي نَقَلْتُمْ تَصْحِيفًا وَتَحْرِيفًا ، فَكَلِمَةُ يَتَعَجَّبُ هُنَا : " يَتَعَبُ " وَهُوَ خَطَأٌ ،
كَمَا أَنَّ الصَّوَابَ : لَا يَتَزَيَّدُ ، فَ " مَزِيدٌ " لَامَعْنَى لَهُ هَاهُنَا .
(٢) فِي الْأَصْلِ : فَجَاءَ .

(٣) مِنْهُمْ الْأَخْفَشُ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى سَبِيحِيَّةِ . انظُرْ : الْمَسَاعِدُ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٢/١٦٣ - ١٦٤ .

(٤) تَتَمَّهُ يَلْتَمُّ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ ، وَانظُرْ : التَّبَصُّرَةُ ٢٦٧ : فِيهَا التَّمَّةُ .

من البلادَة وقد أجازَ الكوفيونَ (١) : ما أبيضُه ! وما أسودُه ! في الألوانِ ؛
قالوا : لأنَّهُما أصلانِ (٢) لها .

الحكم الثامن : قال سيبويه : هذا بابٌ " ما أفعله " (٣) على معنيين ،
تقولُ : ما أبغضني له ! وما أمقتني له ! إنما تريدُ : أنك ماقتُ بوائِكَ مبغضُ ،
وتقولُ : ما أمقتَه إليَّ ! وما أبغضَه إليَّ ! فأنتِ تريدُ : أنه مقيتٌ وبغيضُ ، وإن
قلتُ : ما أبغضني إليه ! وما أمقتني إليه ! كنتِ أنتِ المقيتِ عنده ؛ وإنما خصوا
اللامَ بذلكَ لأنَّ بابها الملكُ ، و " إلى " لانتهاهِ الغايةِ للفعلِ ؛ فهو للمفعولِ .
الحكم التاسعُ : نوعا التعجبُ مشتركانِ في الأحكامِ ؛ فكلُّ فعلٍ تُعجبُ
منه بِـ " ما أفعله " تُعجبُ منه بِـ " أفعلُ به " ، وكلُّ ما امتنعَ في هذا امتنعَ في
الآخرِ ؛ تقولُ : ما أحسنَ زيداً ! ، وأحسنَ يزيدُ ! وما أحسنَ استخراجَه !
وأحسنَ باستخراجَه ! وما أشدَّ سوادهُ ! وأشدُّ بسوادهُ ! وما أقبحَ عرجَه !
وأقبحَ بعرجَه ! ، وكما لا تقولُ : ما أبيضُه ، فكذلك لا تقولُ : أبيضُ به .

الحكم العاشرُ : قد ألحقوا في التعجبِ لفظينِ ، لهما تظيرٌ إليه - وإن لم
يكونا تعجباً - وهما : " أفعلُ القوم " و " أفعلُ من القوم " ؛ تقولُ : زيدٌ أفضلُ
القومِ ، وأفضلُ من القومِ ، فأعطوهما بعضَ أحكامِ التعجبِ ، فما لم يجزُ في
التعجبِ ، لم يجزُ فيهما ؛ وإنما فعلوا ذلكَ لأنَّ معناهما : المبالغةُ ، والشيءُ
يُحملُ على تظيره ؛ ولهذا امتنعَ بعضهم من ظهورِ المصدرِ معه ؛ فلا يُجيزُ : زيدٌ

(١) الإنصاف ١٤٨ .

(٢) الإنصاف ١٥٠ - ١٥١ .

(٣) الكتاب ٩٩/٤ .

أَفْضَلُ الْقَوْمِ فَضْلاً ، وَأَكْرَمُهُمْ كَرَمًا ، وَقَالَ : مَا جَاءَ مِنْهُ مَظْهَرًا فَهُوَ مَنْصُوبٌ
بِفِعْلِ آخَرَ يَدُلُّ عَلَيْهِ الْمَذْكُورُ ، كَقَوْلِهِ (١) :

أَمَّا الْمَلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ الْأَمُّهُمُ لَوْمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرٌّ بِأَلِ طَبَّاحٍ

وَهَذَانِ الْفِعْلَانِ الْمَلْحَقَانِ بِالتَّعَجُّبِ مَحْمُولَانِ عَلَى قِسْمِيهِ ؛ فَكُلُّ مَا جَازَ

فِيهِمَا جَازَ فِي هَذَيْنِ ، وَمَا امْتَنَعَ فِيهِمَا امْتَنَعَ فِي هَذَيْنِ ؛ تَقُولُ : زَيْدٌ أَعْلَمُ

الْقَوْمِ ، وَأَعْلَمُ مِنَ الْقَوْمِ بِأَحْسَنِ / الْقَوْمِ اسْتِخْرَاجًا ، وَأَحْسَنُ مِنْهُمْ اسْتِخْرَاجًا ، ٨٤٥ / ب

وَأَشَدُّ الْقَوْمِ بِيَاضًا ، وَأَشَدُّ مِنْهُمْ بِيَاضًا ، وَأَقْبَحُ الْقَوْمِ عَرَجًا ، وَأَقْبَحُ مِنْهُمْ عَرَجًا ؛

وَلَا تَقُولُ : هُوَ أَبْيَضُهُمْ ، وَلَا أُعْرَجُهُمْ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ

أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴾ (٢) فَمَحْمُولٌ عَلَى عَمَى الْقَلْبِ (٣) - وَإِلَيْهِ يُنْسَبُ أَكْثَرُ

(١) هُوَ طَرَفَةُ بَيْنِ الْعَبْدِ . دِيوَانُهُ ٢٢ ، وَرَوَايَةُ الدِّيْوَانِ هَكَذَا :

إِنْ قُلْتَ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كَانَ شِرْقِيٌّ قَدِّمًا وَأَبْيَضُهُمْ سِرٌّ بِأَلِ طَبَّاحٍ

وَانظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١٢٨/٢ وَالْإِنْصَافِ ١٤٩ وَابْنِ يَعِيشَ ٩٣/٦ وَالتَّهْذِيبِ ٢٤٥/٣ وَاللِّسَانِ

(بِيضٌ) ، وَرَوَايَةُ الشُّطْرِ الْأَوَّلِ فِي الْإِنْصَافِ وَابْنِ يَعِيشَ وَاللِّسَانِ هَكَذَا :

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ

أَبْيَضُهُمْ سِرٌّ بِأَلِ طَبَّاحٍ : أَيْ : إِنْ ثِيَابَ طَبَّاحِكَ بِيَضَاءً شَدِيدَةً الْبِيَاضِ نَقِيَّةً مِنْ أَثَرِ الطَّبِيخِ وَهَذَا

يَعْنِي أَنَّهُ لَا يُطْبَخُ ؛ فَلَا تَتَدَنَسُ ثِيَابُهُ ، وَهَذَا كِتَابَةٌ عَنْ شَدَّةِ الْبُخْلِ ، هَذَا وَقَدْ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ فِي

التَّصْرِيحِ ٢٥٣/١ : " ف " لَوْمًا " مَنْصُوبٌ بِمَحْنُوفٍ ، قَالَهُ صَاحِبُ الْبَدِيعِ " .

(٢) ٧٢ / الْإِسْرَاءِ .

(٣) انظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَّاجِ ٢٥٣/٣ ، هَذَا وَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي تَأْوِيلِ الْآيَةِ مَوْجُودٌ

بِنَصِّهِ تَقْرِيْبًا فِي أَصُولِ ابْنِ السَّرَّاجِ ١٠٥/١ .

الضَّلَال - أو على أنه اسم لم يُردَّ به " أفعلٌ من كذا " ، وأنشد بعضهم^(١) :
يا ليتنى مثلك في البياضِ أبيضٌ من أختِ بني أباضِ

القسمُ الثاني

من البابِ الخامسِ عشرَ ، وهو بابُ العواملِ

في الأسماءِ العاملةِ ، وفيه مقدِّمةٌ ، وأربعةٌ أنواع .
أما المقدِّمةُ : فقد سبق في أوَّلِ البابِ أنَّ الفعلَ أصلٌ في^(٢) العملِ ، وأنَّهُ
قد حُمِلَ عليه أسماءٌ وحروفٌ .

فالأسماءُ العاملةُ عملُ الفعلِ على أربعةِ أنواعٍ :
نوعٌ عملٌ لمُشابهةٍ في العِدَّةِ والحركاتِ وغيرهما ، وهو : اسمُ الفاعِلِ
والمفعولِ .

ونوعٌ حُمِلَ على اسمِ الفاعِلِ ، وهو الصِّفَةُ .
ونوعٌ عملٌ على شرطٍ أن يكونَ بتقديرٍ " أن " والفعلِ ؛ لكونه أصلاً للفعلِ ،
وهو المصدرُ .

ونوعٌ عملٌ نيابةً عن الفعلِ ، واختصاراً ، وهو اسمُ الفعلِ .

(١) هو رؤية . ملحقات ديوانه ١٧٦ .

وانظر : الأصول ١٠٤/١ والإنصاف ١٤٩ وابن يعيش ٩٣/٦ و ١٤٧/٧ والخزانة ٢٣٠/٨ واللسان

(بيض) وشرح أبيات المغنى ٩٥/٨ .

بنو أباض - بفتح الهمزة - : قومٌ .

(٢) انظر ص ٤٣٠ .

النوع الأول:

في اسمِ الفاعِلِ والمفعولِ ، وفيه فرعانِ :

الفرعُ الأولُ : في تعريفهما (١) ، اسمُ الفاعِلِ : ما جَرَى على فِعْله ،

كضاربٍ ومُخْرِجٍ ومُنْطَلِقٍ ، ومُسْتَخْرِجٍ ، من : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وأَخْرَجَ يُخْرِجُ ،

وانْطَلَقَ يَنْطَلِقُ ، واسْتَخْرَجَ / يَسْتَخْرِجُ ، وكذلك ما جاء منها على غيرِ هذا ١٤٦ / أ

الوزنِ ، نحو : ضَرَّابٍ ، وضَرْوِبٍ ، ومِطْعَامٍ ، وقَدِيرٍ ، فَيَعْمَلُ عملَ الفِعْلِ ،

مُظَهَّرًا ، أو مُضَمَّرًا ، ومُقَدَّمًا ، ومُؤَخَّرًا ، وموئِنًا ، ومذكَرًا : تقولُ : زيدٌ ضاربٌ

عَمْرًا ومُكْرِمٌ بكَرًا ، وهو ضاربٌ زِيدًا وعَمْرًا ، أَيْ : وضاربٌ عَمْرًا .

وأما اسمُ المفعولِ : فهو الجارِي على " يَفْعَلُ " من فِعْله: نحو : مضروبٍ ،

ومُخْرِجٍ ، ومُسْتَخْرِجٍ ، ومُنْطَلِقٍ به ، وحُكْمُهُ حُكْمُ اسمِ الفاعِلِ ، إلا أَنَّهُ يَنْقُصُ

عنه بمفعولٍ واحدٍ أَبَدًا ، تقولُ : زيدٌ مَضْرُوبٌ غِلَامُهُ ، ومُخْرِجٌ وِلْدَانُهُ ، ومُسْتَخْرِجٌ

مَالُهُ .

ولا يَعْمَلُ اسمُ الفاعِلِ والمفعولِ إلا إذا كانا من فِعْلِ مُتَعَدٍّ ؛ فَإِنَّهُمَا تَابِعَانِ

لَهُ فِي اللُّزُومِ والتَّعَدِّيِّ ، إلاَّ أَنَّ الفِعْلَ المُتَعَدِّيَّ لا يُعَدِّي بِحَرْفِ جَرٍّ إلا إذا تَأَخَّرَ ،

لا تقولُ : ضَرَبْتُ لَزِيدَ ، وتقولُ : لَزِيدٌ ضَرَبْتُ ، واسمُ الفاعِلِ تُعَدِّيهِ بِحَرْفِ الجَرِّ ؛

تقولُ : هذا ضاربٌ زِيدًا ، و : ضاربٌ لَزِيدٍ .

الفرعُ الثاني : في أحكامِهِ .

الحكمُ الأولُ : لما كان اسمُ الفاعِلِ فرعاً في العَمَلِ على الفِعْلِ ، نَقَصَ

عَنهُ ، فاحتاجَ في العَمَلِ إلى شَرَايِطٍ ثلاثٍ :

(١) في الأصل : في تعريفها .

الشَّرِيْطَةُ الْأُولَى : أَنْ يَكُونَ ؛ لِلْحَالِ ، أَوْ (١) لِلْإِسْتِقْبَالِ ، وَلَا يَعْمَلُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي ، وَالْكَوْفِيُّ (٢) يُعْمَلُ فِيهِ ، تَقْوِيلٌ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا السَّاعَةَ ، وَضَارِبٌ عَمْرًا غَدًا ، وَلَا تَقْوِيلٌ : ضَارِبٌ زَيْدًا أَمْسٌ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ أَشْبَهَ الْفِعْلَ الْمَضَارِعَ فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ ، وَتَذَكِيرِهِ وَتَأْنِيثِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ؛ فَحُمِلَ عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ ، وَلَمْ يُشْبِهِ الْمَاضِي ، إِلَّا إِذَا أُرِيدَ حِكَايَةُ الْحَالِ الْمَاضِيَّةِ ، أَوْ أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ (٣) ، وَكَقَوْلِكَ : هَذَا الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٌ ، وَتَقْوِيلٌ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرٍو ، فَتَصِفُهُ بِهِ ، لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ مِثْلُهُ ، وَلَا تَقْوِيلٌ : مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ أَمْسٌ ، إِلَّا عَلَى الْبَدَلِ .

الشَّرِيْطَةُ الثَّانِيَّةُ : أَنْ يَكُونَ اسْمُ الْفَاعِلِ مُعْتَمِدًا عَلَى أَحَدِ خَمْسَةِ أَشْيَاءَ :

الأوَّلُ : أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِمَوْصُوفٍ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا رَجُلٌ ضَارِبٌ زَيْدًا .

ب / ١٤٦

الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ خَبْرًا لِمَبْتَدَأٍ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ قَائِمٌ غُلَامُهُ ، وَعَمْرٌو ضَارِبٌ أَخُوهُ بَكْرًا .

الثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ جَاءًا لَدَى حَالٍ ، كَقَوْلِكَ : هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا غُلَامُهُ .

الرَّابِعُ : هَمْزَةُ الْإِسْتِفْهَامِ ، كَقَوْلِكَ : أَقَائِمٌ أَخْوَاكَ ، فَارْتَفَعَ " أَخْوَاكَ " بِـ " قَائِمٌ " .

الخَامِسُ : " مَا " النَّافِيَّةُ ، كَقَوْلِكَ : مَا ذَاهِبٌ غُلَامَاكَ ، فَارْتَفَعَ " غُلَامَاكَ "

بِـ " ذَاهِبٌ " .

الشَّرِيْطَةُ الثَّلَاثَةُ : فِي تَحْمُلِهِ الضَّمِيرَ إِذَا جَرَى عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ ، فَإِنْ

جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ لَمْ يَتَحْمَلْهُ ، كَقَوْلِكَ : زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ ، فَـ " زَيْدٌ "

مَبْتَدَأٌ ، وَـ " هِنْدٌ " مَبْتَدَأٌ ثَانٍ " وَـ " ضَارِبُهَا " خَبْرُهَا ، وَهُوَ " لِي زَيْدٌ " فَقَدْ جَرَى

عَلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ ؛ فَاحْتِاجَ أَنْ يَبْرُزَ الضَّمِيرُ ، وَهُوَ " هُوَ " .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَالْإِسْتِقْبَالِ .

(٢) انظُرْ : الْمَسَاعِدَ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ١٩٧/٢ وَالنَّهْمَ ٨١/٥ .

(٣) ١٨ / الْكَهْفِ .

والكوفيُّ : يُعْمَلُهُ غَيْرَ مُعْتَمِدٍ (١) ، وَيُحْمَلُهُ الضَّمِيرُ ، وَإِنْ جَرَى عَلَى غَيْرِ مَنْ

هَوَ لَهُ .

وَإِذَا صَغُرَ اسْمُ الْفَاعِلِ أَوْ وُصِفَ لَمْ يَعْمَلْ ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُدُ بِذَلِكَ عَنِ الْفِعْلِ

الَّذِي عَمِلَ بِمُشَابَهَتِهِ ، وَمَا جَاءَ مِنْهُ فِي الشِّعْرِ فَمُؤَوَّلٌ ، وَقَدْ جَوَّزَ بَعْضُهُمْ : هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا ظَرِيفٌ ، فَوُصِفَ بَعْدَ الْعَمَلِ .

الْحُكْمُ الثَّانِي : جَمِيعُ أُبْنِيَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ تَعْمَلُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّ ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا

فِي أُبْنِيَةِ مِنْهَا ، وَهِيَ : فَعُولٌ ، وَفَعَالٌ ، وَمِفْعَالٌ ، فَأَعْمَلَهُنَّ الْبَصْرِيُّ ، وَأَنْشَدَ (٢) :

ضَرُوبٌ بِنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَ لِفَانِكَ عَاقِرٌ

وَقَالَ (٣) :

أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا وَلَيْسَ بَوْلَاجِ الْمَكَارِهِ أَعَزْلَا

(١) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٤/٢ والهمع ٨١/٥ .

(٢) لأبي طالب . ديوانه ٧٩ .

وهو من شواهد سيبويه ١١١/١ وانظر أيضا : المقتضب ١١٤ /٢ والأصول ١٢٤/١ والتبصرة ٢٢٥ وأمالى ابن الشجري ١٠٦/٢ وابن يعيش ٧٠/٦ والخزانة ٢٤٢/٤ .

(٣) هو القلاخ بن حزن المنقري .

والبيت من شواهد سيبويه ١١١/١ ، وانظر أيضا : المقتضب ١١٣/٢ والتبصرة ٢٢٥ وابن يعيش ٧٠/٦ .

أخو الحرب : الملازم لها ، المتتهيئ للمستعد . الجلال بكسر الجيم - جمع جُلٌّ - بالضم - وأصله ما يلبسه الفرس ، فجعله لما يلبس المحارب من السلاح . الولاج : الكثير الولوج في البيوت ، يتردد فيها لضعف همته وعجزه . هذا ورواية ابن الأثير : وليس بولاج المكاره ، ورواية غيره : وليس بولاج الخوالف والخوالف : جمع خالفة ، وهي : عمود في مؤخر البيت . الأعقل : الذي تصطك ركبتاه في المشي ؛ ضعفا أو خلقة .

وقال (١) :

شُمُّ مَهاوِينُ أَبْدانِ الجَزورِ مَحا مِيصُ العَشيَّاتِ لا مِيلٌ ولا قَرَمٌ (٢)
مَهاوِينُ : جَمعُ مَهاوِنٍ ، ومِنه قولُهُم : إِنَّه لَمِنحارِ يَوائِكِها ، ومِفْعَلٌ : بِمَنزلةِ

مِفْعالٍ .

وأَمَّا فَعِيلٌ للمبالِغةِ فلا يُعْمَلُهُ إِلا سِيبويهِ (٣) وحَدَّهُ ، وَأَنشَدَ (٤) :
حَتَّى شَافَها كَليلٌ مَوهِنًا عَمِلٌ باتتُ طَراباً وِياتَ اللَّيلُ لَم يَنمِ

(١) هو الكَمِيتُ بِنُ زَيدِ الأَسَدِيِّ . كذا قال سِيبويهِ ، وفي الخزانة ما يُفيدُ أَنه ليس في ديوانه . قال
البغداديُّ : " والشعرُ نَسَبُهُ سِيبويهِ إِلى الكَمِيتِ بنِ زَيدِ الأَسَدِيِّ .. "

وقال ابنُ المُستوفى كَابنِ حَافٍ : رواهُ سِيبويهِ للكَمِيتِ ولم أره في ديوانه بَأنشَدَهُ ابنُ السِيرافي لِتَمِيمِ
ابنِ أُبَيِّ بنِ مَقْبِلٍ " انتهى كلامُ البغداديِّ ، قُلْتُ : والبَيتُ في ديوانِ الكَمِيتِ بنِ زَيدِ المطبوعِ ١٠٤/٢ .
وانظر : شرح أبياتِ سِيبويهِ لابنِ السِيرافي ٢١٥/٨

(٢) وهو من شواهدِ سِيبويهِ ١١٤/٨ ، وانظر أَيضاً : التَبصرة ٢٢٨ ، وابنُ يَعيشِ ٧٤/٦ ، ٧٥ والخزانة
١٥٠/٨

مَهاوِينُ : جَمعُ مَهاوِنٍ ، مبالِغةٌ في مَهِينٍ . شَمٌ : جَمعُ أَشَمٍ ، من الشَّمِ ، وهو : ارتِفاعُ قَصبَةِ الأَنفِ
مع استواءِ أَعلاه ، كنايةٌ عن العَزةِ . القَرَمُ - بالتحريك - رِذالُ النَّاسِ وسفَلَتُهُم ، يُقالُ للذَكَرِ والأُنثى
والواحدِ والجَمعِ ، والمِيلُ : جَمعُ أَميلٍ ، وهو الضَعيفُ الَّذي لا يَثبُتُ على مَرَكَبِهِ . مَخامِيسُ : جَمعُ
مَخامِيسٍ ، مبالِغةٌ : مَخمِيسٌ ، من مَخمَصَ الشَّخْصُ إِذا جاعَ .

(٣) الكتابُ ١١٤/٨

(٤) لسَاعدةِ بنِ جُويَةِ الهذليِّ . ديوانُ الهذليِّينِ ١١٢٩ .

وانظر - مع كتابِ سِيبويهِ - المقتَضِبُ ١١٥/٢ والمَنصِفُ ٧٦/٣ والتَبصرة ٢٢٦ وابنُ يَعيشِ
٧٢/٦ والمَغنى ٤٣٥ وشرحُ أبياتِهِ ٣٤٧/٥ و٣٢٤/٦ والخزانة ١٥٥/٨

شَافَها : شاقَها ، أو ساقَها وأزَعَجَها مَوضِعَها من والضميرُ في " شَافَها " : يَرجعُ إِلى " الصَّوارِ "
المذكورِ في بَيتِ سابِقٍ على الشاهِدِ ، والصَّوارُ - بِكسرِ الصَّادِ - : القَطِيعُ من البَقرِ . كَليلٌ : فَعيلٌ
بمعنى مَفْعَلٍ ، أَي : مَكَلٌّ كسَمِيعٍ بمعنى مُسَمِّعٍ . مَوهِنًا : وَقَفًا من اللَّيلِ ، وهو مَفْعولٌ به على المَجازِ ،
والمعنى : أَن البُرُقَ يَكُلُّ أوقاتَ اللَّيلِ بِدوامِهِ وتوالى لَمَعانُهُ . والطِرابُ : التي اسْتَحَقَّها الفَرَحُ .

والمازني^(١) يقول: "إِنَّ" مؤهناً "منصوبٌ على الظرفِ .
وأما "فعلٌ" فإن سيبويه^(٢) والجرمي^(٣) يُعملانه ، وأنشد سيبويه^(٤) :

أ/١٤٧

حَذِرُ أُمُوراً لَا تُخَافُ وَأَمِنُْ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

الحكم الثالثُ : المثني والمجموع جمع الصَّحَّةِ ، والتكسيرِ يَعْمَلُ عَمَلِ

المفردِ ، تقولُ : هُمَا ضَارِيَانِ زَيْدًا ، وَهُم شَاتِمُونَ عَمْرًا ، وَهُم قُطَانُ مَكَّةَ ، وَهُنَّ

حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ ، قَالَ طَرْفَةُ^(٥) :

تَمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غَفَّرُ ذَنبَهُمْ غَيْرُ فُخْرٍ

(١) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٣ / ٢ والخزانة ٤٥٢ / ٣ .

وقد تابع المبرد أستاذه المازني ولم يُشر إليه . انظر : المقتضب ١١٥ / ٢ .

(٢) الكتاب ١١٥ / ٢ .

(٣) انظر : الأصول ١٢٤ / ١ - ١٢٥ والتبصرة ٢٢٧ .

(٤) لأبي يحيى اللاحقي ، وقيل : لابن المقفع ، وانظر : الكتاب ١١٣ / ١ والمقتضب ١١٦ / ٢ والتبصرة

٢٢٧ وأمالي ابن الشجري ١٠٧ / ٢ وابن يعيش ٧١ / ٦ والخزانة ١٦٩ / ٨ .

هذا وقد طعن بعضهم في هذا البيت ، وزعم أنه موضوع ونُسب الطعن لأبي عثمان المازني . انظر :

النكت في تفسير كتاب سيبويه للشنتمري ٢٤٧ وابن يعيش في الموضع السابق .

(٥) ديوانه ٦٤ .

وهو من شواهد سيبويه ١١٣ / ١ ، وانظر أيضا : التبصرة ٢٢٨ وابن يعيش ٧٤ / ٦ ، ٧٥ ،

والتصريح ٦٩ / ٢ والخزانة ١٨٨ / ٨ ويروي : غَيْرُ فُجْرٍ ، بالجيم أيضا .

وقال آخر^(١) :

مِمَّنْ حَمَلَنَ بِهِ وَهَنَّ عَوَاقِدُ حَبْكُ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مَهْبِلٍ

وقال^(٢) :

أَوْ الْفَامِكَةُ مِنْ وَدُقِ الْحَمِيِّ

الحكم الرابع : إذا عمل اسم الفاعل في مظهر ، مثنى أو مجموع وحدته كما توحد الفعل ، تقول : مررتُ برجلٍ منطلقٍ غلاماه ، وذاهبٍ غلمانه ، فإن كان مما يجمع جمع تكسير ، كان جمعه أولى ، تقول : مررتُ برجلٍ قيام غلمانه ، ولا يحسن : قائمين غلمانه ، إلا على لغة من قال : أكلوني البراغيثُ ، وإن رفعت به مضمراً مثنى أو مجموعاً ثنيتَه وجمعتَه ، فقلت : الزيدان قائمان ، والزيدون قائمون ، تقديره : قائمان هما ، وقائمون هم .

(١) وهو أبو كبير الهذلي . انظر : ديوان الهذليين ١٠٧٢ .

وهو من شواهد سيبويه ١٠٩ / ١ . وانظر أيضا : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٤٤ والإنصاف ٤٨٩ وابن يعيش ٧٤ / ٦ والمفني ٦٨٦ وشرح أبياته ٨٢ / ٨ ، والخزانة ١٩٢ / ٨ .
عواقد : جمع عاقدة . حبكُ النطاق : مشده ، والمفرد : حياك - بزنه نطاق . والنطاق : إزار تشده المرأة في وسطها ، وترسلُ أعلاه على أسفله ، تقيمه مقام السراويل المهبل : المنقل بالحم .

(٢) هو العجاج . ديوانه ٢٩٥ .

والبيت من شواهد سيبويه ٢٦ / ١ ، ١١٠ ، وانظر : أيضا : الخصائص ١٣٥ / ٣ ، ٤٧٣ ، والإنصاف ٥١٩ وابن يعيش ٧٤ / ٦ ، ٧٥ واللسان (حمم) .
أوالفاً : جمع ألفة ونوته للضرورة . الورق : جمع ورقاء ، وهي التي لوئها بين الغبرة والخضرة .
الحمي : المراد به : الحمام . يصفُ حمام الكعبة .

قال ابن يعيش : ويحتمل ذلك أمرين ، أحدهما : أن يكون حذف الميم على حد الترخيم في غير النداء : ضرورة ، ثم أبدل من الألف ياء (أي : قلبت الفتحة كسرة) . الثاني : أن يكون حذف الألف تخفيفاً ؛ لزيادتها ، فاجتمع الميمان ، فأبدل من الثانية ياء ؛ لكرامية التضعيف ، على حد الإبدال في تظنيتُ والأصل : تظننتُ (أي : ثم قلبت الفتحة كسرة) .

الحكم الخامس : لا يخلو اسم الفاعل ومفعوله : أن يكون في كل منهما
 "ألف" و "لام" ، أو في أحدهما ، أو لا في واحد منهما .
 فالأول : يجوز فيه النصب على الأصل ، والجر بالإضافة ، تقول : هذا
 الضارب الرجل ، والرجل ، وكذلك إن كان المفعول مضافاً إلى ما فيه الألف
 واللام ، كقولك : هذا الضارب غلام الرجل .

الثاني : إما أن يكون الألف واللام في اسم الفاعل ، أو في مفعوله .
 فإن كانا في اسم الفاعل صار بتقدير "الذي" فتنصب المفعول ، فتقول : ٨٤٧/ب
 رأيت الرجل الضارب زيدا ، ولا يجوز جره ، وقد أجازهُ الفراء (١) .

وإن كان في المفعول ، لم يكن فيه إلا الجر ، نحو : هذا ضارب الرجل
 وقد قرأ أبو السَّمَّال : ﴿ إِنَّكُمْ لَذَانِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾ (٢) ، ولحنوه (٣) ، قال ابن
 السَّرَّاج : وقد أجاز سيبويه نصب الاسم (٤) مع إسقاط التثوين في قوله (٥) :
 فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ وَلَا ذَاكَرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

الثالث : أن لا يكون في اسم الفاعل ومفعوله ألف ولا م ، ولك فيه حذف
 التثوين والجر بالإضافة ، وإبقاء التثوين والنصب ، نحو : ضارب
 زيد ، وضارب زيدا .

(١) انظر : ابن يعيش ١٢٣ / ٢ .

(٢) ٣٨ / الصافات .

(٣) انظر : شواذ ابن خالويه ٢٧ والبحر المحيط ٣٥٨ / ٧ .

(٤) لم أقف على قول ابن السراج هذا في الأصول المطبوع ، والشاهد (فألفيته غير مستعتب) موجود
 في الأصول ٤٥٥ / ٣ .

وأتى به ابن السراج في هذا الموضع شاهداً على حذف التثوين لانتقاء الساكنين .

(٥) هو أبو الأسود النُّوَلِيُّ . زيادات ديوانه ١٢٣ .

وهو من شواهد سيبويه ١ / ١٦٩ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٢ / ٣١٢ والخصائص ١ / ٣١١

والمُنصف ٢ / ٢٣١ والتبصرة ٧٢٩ والإنصاف ٦٥٩ وابن يعيش ٩ / ٣٤ ، والبحر المحيط ٨ /

٥٢٨ والمعني ٥٥٥ وشرح أبياته ٧ / ١٨٢ ، ١٨٣ ، ٣٦٧ ، والخزانة ١١ / ٣٧٤ .

وحكم التثنية والجمع - مع هذه الأقسام الثلاثة - حكم المفرد في حذف النون والجر ، وإثباتها والنصب ، تقول في الأول : هذان الضاربان الرجل ، والضاربان الرجل ، وهؤلاء الضاريو الرجل ، و الضاريون الرجل ، وتقول في الثاني : هذان الضاربا زيد ، والضاربان زيدا ، والضاريو زيد ، والضاريون زيدا .

وقد أجازوا النصب مع حذف النون وهو قليل ، وأنشدوا (١) :

الحافظو عورة العشيبة لا يأتيهم من ورائهم وكف

وعليه قرئ ﴿ وَالْمَقِيمِي الصَّلَاةُ ﴾ (٢) بالنصب (٣) ، فجعلا حذف النون تخفيفاً ، لا للإضافة ، والجر أكثر ، وتقول في الثالث : مررت برجلين ضاربي زيد وضاربين زيدا ، وبرجال ضاربي زيد ، وضاربين زيدا .

الحكم السادس : إذا عطفت على الاسم المفعول المجرور الذي فيه الألف واللام اسماً لا ألف ولا ما فيه ، فالاختيار النصب ، كقولك : أعجبتني الضارب الرجل وزيدا ، وقد جوز سيبويه (٤) فيه الجر ؛ حملاً على اللفظ ، وأنشد (٥) عليه :

الواهب المائة الهجان وعبدها عوداً تزجي خلفها أطفالها

(١) لعمرو بن امرئ القيس بوقيل : لقيس بن الخطيم ، انظر : زيادات ديوان قيس بن الخطيم ١٧٢ . وهو من شواهد سيبويه ١٨٦/١ ، وانظر أيضا : المقتضب ٤/١٤٥ والإيضاح العضدي ١٤٩/١ والمحتسب ٨٠/٢ والمنصف ٦٧/١ والتبصرة ٢٢٢ والخزانة ٤/٢٧٢ و ٥/١٢٢ ، ٤٦٩ . العورة : المكان الذي يحذر فيه العدو . الكف : العيب والإثم .

(٢) ٣٥/ الحج .

(٣) وهي قراءة ابن أبي إسحاق والحسن ، ورويت عن أبي عمرو ، انظر : المحتسب ٨٠/٢ وشواذ ابن خالويه ٩٥ والبحر المحيط ٦/٣٦٩ .

(٤) الكتاب ١/١٨٢ - ١٨٣ .

(٥) للأمشي . ديوانه ٢٩ .

انظر : المقتضب ٤/١٦٣ والأصول ١/١٣٤ و ٢/٣٠٨ والتبصرة ١٤٣ والمخصص ١٦/١٢٥ والخزانة ٤/٢٥٦ و ٥/١٣١ و ٦/٤٩٨ .

الهجان : البيض ، وهي أكرم الإبل . العود : جمع عائد ، هي الحديثة النتاج (وهي صيغة نسب ، مثل حول وحائل) وتزجي : تسوق . والمعنى : أن المصوح يهب المائة الهجان من الإبل ومعها عبدها ، أي راعيها .

وكذلك جَوَزَ (١) البَدَلَ ، وَأَنْشَدَ (٢) :

أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبِكْرِيِّ بِشْرٍ عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقَوْعَا
وَالْمَبْرَدُ (٣) يُخَالِفُهُ فِي هَذَيْنِ الْحُكْمَيْنِ .

الحكم السَّابِعُ : إِذَا فَصَلْتَ بِالظَّرْفِ مَعَ حَرْفِ الْعَطْفِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ ،
كَانَ قَبِيحًا .

كقولك : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا الْيَوْمَ وَغَدًا بِشْرًا ، فَإِنْ قُلْتَ : وَبِشْرًا غَدًا كَانَ
حَسَنًا ، كَمَا قَبِحَ ذَلِكَ وَحَسُنَ فِي الْفِعْلِ إِذَا قُلْتَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَوْمَ وَأَمْسَ
عَمْرًا ، وَضَرَبْتُ زَيْدًا الْيَوْمَ وَعَمْرًا أَمْسَ ، وَقَدْ جَاءَ الْفَصْلُ فِي الشُّعْرِ ، قَالَ
الْأَعَشَى (٤) :

يَوْمًا تَرَاهَا كَشِبَهُ أُرْدِيَةَ الْـ عَصَبِ وَيَوْمًا أَدِيمُهَا نَغْلًا

(١) الكتاب ١/١٨٢ .

(٢) للمرار الأسدي .

وانظر : الأصول ١/١٣٥ والتبصرة ١٨٤ وابن يعيش ٣/٧٢ ، ٧٣ والتصريح ٢/١٢٣ والخزانة
٤/٢٨٤ و ٥/١٨٣ ، ٢٢٥ .

ترقبه : تنتظر خروج روحه ؛ لأنَّ الطير لا يقع على القتل وبه رمق ، يقول : " إِنْ أَبَاهُ قَدْ صَرَخَ
رَجُلًا مِنْ بَكْرٍ ، فَوَقَعَتْ عَلَيْهِ الطَّيْرُ وَبِهِ بَقِيَّةٌ مِنْ حَيَاةٍ ، فَجَعَلَتْ تَرْقُبُهُ حَتَّى يَمُوتَ ؛ لِتَتَنَاوَلَ مِنْهُ .

(٣) انظر : المقتضب ٤/١٦٣ - ١٦٤ والأصول ١/١٣٥ والنكت في تفسير كتاب سيبويه ٢٩٢ .

(٤) ديوانه ٢٢٣ ، وروايته : كَشِبَهُ أُرْدِيَةَ الْخَمْسِ .

وانظر : الخصائص ٢/٣٩٥ ، ٣٩٦ واللسان (نغل) .

الضمير في " تراها " يرجع إلى الأرض في البيت السابق على الشاهد ، وهو قوله :

وَالْأَرْضُ حَمَالَةٌ لَمَّا حَمَلُ (اللَّهُ) ، وَمَا إِنْ تَرَدَّ مَا فَعَلَا

وَالْعَصَبُ : ضَرْبٌ مِنَ الْبُرُودِ الْيَمَانِيَّةِ يُضْرَبُ غَزْلُهُ ، أَيْ : يُدْرَجُ ثُمَّ يُحَاكُ وَكَذَا الْخَمْسُ . نِغْلٌ :

فَسَدٌ ، وَالْمَصْدَرُ : النَّغْلُ ، يَفْتَحُ النَّوْنَ وَالغَيْنَ وَيَنْقَلُ وَجْهَ الْأَرْضِ : تَهَشُّمُهُ مِنَ الْجَدْوِيَّةِ .

أَيْ : أَنْ الْأَرْضَ يَعْتَرِيهَا الْخَصْبُ حِينَ فَتَكْسُوهَا الزَّهْرُ كَمَا كَانَتْهَا حُلَّةً مِنَ بُرُودِ الْيَمَنِ الزَّاهِيَةِ

الْأَلْوَانِ ، وَيَعْتَرِيهَا الْقَحْطُ أحيانًا ، فَإِذَا هِيَ مُجْدِبَةٌ يَتَقَشَّرُ أَدِيمُهَا مِنَ الْجَفَافِ .

والفصلُ في المجرورِ أَقْبَحُ مِنْهُ في المنصوبِ والمرفوعِ ، كقولك : مررتُ
بزيدِ اليومِ وأمسي عمرو .

الحكم الثامنُ : قد تقدمَ أن اسمَ الفاعلِ إذا كانَ (١) للماضي لا يعملُ عند
البصريِّ يوماً جاءَ منه عاملاً فمؤولٌ ، كقوله تعالى : ﴿ فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَاعِلُ
الَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ حُسْبَانًا ﴾ (٢) ، وكقولهم : هذا مُعْطَى زَيْدًا أُمْسِ
دِرْهَمًا ، فالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مَنْصُوبَانِ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ " جَاعِلٌ " ، ومثلُ هذا
الإضمار في القرآن كثيرٌ ، بتقديره - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ لَمَّا قَالَ : " وَجَاعِلُ
الَّيْلِ " (٣) قِيلَ : مَا جَعَلَهُ ؟ قِيلَ : جَعَلَهُ (٤) سَكَنًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا
وكذلك « دِرْهَمًا » مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ دَلَّ عَلَيْهِ " مُعْطَى " ، ولقد استغنى الكوفيُّ
عن هذا التقدير (٥) والتعسفُ .
النوعُ الثاني :

في الصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، وفيه فرعان :

الفرعُ الأوَّلُ : في تعريفها ، وهي : كلُّ صِفَةٍ لَمْ تَجْرِ عَلَيَّ فِعْلُهَا ، وَإِنَّمَا هِيَ

مُشَبَّهَةٌ بِاسْمِ الْفَاعِلِ بِالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ ، كما كانَ اسْمُ الْفَاعِلِ ١٤٨/ب

(١) انظر ص ٥٠٦ .

(٢) ٩٦/الأنعام .

(٣) قرأ بالآلف " جاعل " ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب ، ووافقهم الحسنُ و
ابنُ محيصن والبيهقي . انظر السبعة ٢٦٢ والتيسير ١٠٥ والنشر ٢٦٠/٢ والاتحاف ١٢٤ .

(٤) قال الزجاجُ في معاني القرآن وإعرابه " ٢٧٤/٢ : النَّصْبُ فِي " الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ " هِيَ الْقِرَاءَةُ
لأنَّ فِي " جَاعِلٌ " مَعْنَى " جَعَلَ " وَبِهِ نَصَبَتْ " سَكَنًا " وَانظُرْ أَيْضًا : الْأَصُولُ ١٢٨/١ وَالتَّبَصُّرَةُ ٢٢٠ .

(٥) يعني ويعملُ اسْمُ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الْمَاضِي . وانظر : المساعد على تسهيل الفوائد ١٩٧/٢
والهمع ٨١/٥ .

مُشَبَّهًا بِالْفِعْلِ ، نحو : حَسَنٌ وَكَرِيمٌ وَشَدِيدٌ وَسَهْلٌ وَصَعْبٌ ، تقولُ : مررتُ برجلٍ
حَسَنٍ وَجْهَهُ ، وَكَرِيمٍ أَبُوهُ ، وَظَرِيفَةٍ أُمُّهُ ، وَسَهْلٍ خُلُقُهُ ، فَتَرْفَعُ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ
الظَّاهِرَةَ بِالصِّفَةِ كَمَا تَرْفَعُهَا بِاسْمِ الْفَاعِلِ .

وَتُخَالَفُ اسْمُ الْفَاعِلِ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرٌ جَارِيَةٌ عَلَى الْفِعْلِ كَمَا جَرَى اسْمُ الْفَاعِلِ
عَلَيْهِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ مِنْ فِعْلِ
حَقِيقِيٍّ ، نَصَبْتَ بِهِ كَمَا نَصَبْتَ بِالْفِعْلِ ، وَحَسَنٌ " وَ " كَرِيمٌ " وَ " شَرِيفٌ "
أَسْمَاءٌ غَيْرٌ مُتَعَدِّيَّةٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، وَإِنَّمَا تَعَدَّتْ تَشْبِيهًا بِاسْمِ الْفَاعِلِ ، فَإِذَا قُلْتَ :
زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا ، فَالْمَعْنَى : أَنَّ الضَّرْبَ وَصَلَ إِلَى عَمْرٍو ، وَإِذَا قُلْتَ : زَيْدٌ
حَسَنُ الْوَجْهِ ، فَلَسْتَ تُخْبِرُ أَنَّ زَيْدًا فَعَلَ بِالْوَجْهِ شَيْئًا ، وَإِنَّمَا الْوَجْهُ فَاعِلٌ فِي
الْحَقِيقَةِ ؛ فَإِنَّ مَعْنَى الْكَلَامِ : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ .
الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَحْكَامِهَا :

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ : هَذِهِ الصِّفَاتُ لَا تَعْمَلُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ لِلْحَالِ دُونَ الْاِسْتِقْبَالِ ،
وَاعْتَمَدَتْ عَلَى مَا اعْتَمَدَ عَلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : مررتُ برجلٍ
حَسَنٍ وَجْهَهُ ، فَالْحُسْنُ موجودٌ حَالٌ مُرورٍ بِهِ ، وَلَوْ قُلْتَ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ
وَجْهَهُ غَدًا ، لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْحُسْنَ غَيْرُ موجودٍ فِيهِ وَقَتَ الْمُرورِ بِهِ ؛ فَهِيَ تَدُلُّ
عَلَى مَعْنَى ثَابِتٍ ، فَإِنَّ قُصِدَ الْحَدُوثُ قِيلَ : هُوَ حَاسِنٌ الْآنَ وَغَدًا ، وَكَذَلِكَ : كَارُمٌ
وَطَائِلٌ ، وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ (١) .

الْحُكْمُ الثَّانِي : هَذِهِ الصِّفَاتُ تَعْمَلُ فِي الْمَظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ .

أَمَّا الْمُضْمَرُ : فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى ظَهْوَرِهِ مَعَهَا ، نَحْوُ : مررتُ برجلٍ ظَرِيفٍ
وَامْرَأَةٍ ظَرِيفَةٍ ، أَيُّ : ظَرِيفٌ هُوَ ، فَ" هُوَ " مَرْفُوعٌ بِ" ظَرِيفٍ " .
وَأَمَّا الْمَظْهَرُ : فَتَعْمَلُ فِيهِ إِذَا كَانَ مِنْ سَبَبِ الْمُوصُوفِ ، تَقُولُ : مررتُ ١/١٤٩

(١) ١٢/هود .

برجلٍ ظريفٍ أبوه وحسن أخوه ؛ فترفع " الأب " و " الأخ " بـ " ظريف " و " حسن " ، فإن لم يكن الظاهر من سبب الموصوف لم يجز ؛ فلا تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ عمرو ؛ لعدم الفائدة .

ومثناها ومجموعها كمفردِها ، وحكمها في العمل واللفظ حكم اسم الفاعل فيهما ، تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ غلاماً ، وحسنٍ غلاماً ، وحسانٍ غلاماً .
الحكم الثالث : لا يتقدم معمول هذه الصفات عليها ، ولا يفصل بينها وبينه بأجنبي ؛ فلا تقول : مررتُ برجلٍ وجهه حسنٌ ، و " وجهه " مرفوعٌ بالصفة ، ولا : مررتُ برجلٍ حسنٍ اليوم وجهه ، فتفصل بينهما بـ " اليوم " كما جاز في اسم الفاعل ؛ لأنه أقرب إلى الفعل من الصفة ، والصفة فرعٌ عليه .

الحكم الرابع : لأبد في هذه الصفات - إذا عملت - من ضمير يعود منها إلى الموصوف ؛ حملاً على نظائرها ، تقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه ، وامرأة حسنٍ وجهها ، فالهاء عائدة إلى الرجل والمرأة ، فرفعت الوجه بـ " حسن " مع أنه للرجل ؛ لأجل الضمير العائد .

الحكم الخامس : قد حذفوا الضمير وأضافوا الصفة إلى معمولها ، فقالوا : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه بحسن الوجه ولم يحتاجوا أن يعيدوا الضمير إلى الموصوف ؛ لأنهم جعلوا الحسن لجميع الذات ، كأنهم قالوا : مررتُ برجلٍ حسنٍ ، فارتفع به ضميره ؛ فلم يمكن أن يرفع به الوجه ؛ إذ لا يرفع بعاملٍ واحداً اسمانِ ظاهران ، ولا ظاهرٌ ومضمراً ، فأضافوا الحسن إلى الوجه ، وأدخلوا فيه الألف واللام تارة ، وهو الأكثر وحذفوهما منه أخرى .

وهذه الإضافة لا تُفيدُ المضافَ تعريفاً ، وإن كانت إلى معرفةٍ ؛ لأنَّ
المعنى : حَسُنَ / وَجْهَهُ ، وقد عَلِمَ أَنَّهُ لا يُعْنَى به من الوجوه إلا وَجْهَهُ وعلى ١٤٩/ب
الأوَّلِ جاءَ قولُهُم : " هو حديثُ عهدٍ (١) بالوجع " .

الحكمُ السَّادِسُ : تقولُ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وَجْهًا ، فلا تُؤنَّثُ الصِّفَةُ ؛
لأنَّ الحُسْنَ للوجهِ وهو مُذَكَّرٌ ، فإن رَفَعْتَ به مُضَمَّراً ، أنَّثتَ فقلتَ : مررتُ
بامرأةٍ حَسَنَةٍ ، أي : حَسَنَةٍ هِيَ ؛ لأنَّ الحُسْنَ لها ، وتقولُ فيما حُذِفَ مِنْهُ
الضميرُ : مررتُ بامرأةٍ حَسَنَةٍ الوجهِ وحَسَنَةٍ وَجْهٍ ؛ فتؤنَّثُ الصِّفَةُ ؛ لأنها جاريةٌ
على المرأةِ لا على الوجهِ . بخلافِ الأوَّلِ .

الحكمُ السَّابِعُ : إذا كان في الصِّفَةِ ومعمولها أَلْفٌ ولامٌ فلكَ فيه مَذْهَبَانِ :
أحدهما : الجرُّ بالإضافةِ اللَّفْظِيَّةِ ، تقولُ مررتُ بزيدٍ الحَسَنِ الوجهِ ، و :
بهنْدِ الحَسَنَةِ الوجهِ ، فتؤنَّثُ ؛ لأنَّ الضميرَ لها .
والثَّانِي : النَّصْبُ ؛ تشبيهاً بِـ " الضَّارِبِ (٢) الرَّجُلِ " ، تقولُ : مررتُ
بزيدٍ الحَسَنِ الوجهِ .

الحكمُ الثَّامِنُ : إذا قُرِنتَ هذه الصِّفَاتُ بمضافٍ ، فحكْمُهَا مَعَهُ حُكْمُهُ مَعَ
المفردِ ، تقولُ : مررتُ برجلٍ حَسَنٍ وَجْهٌ عَبْدِهِ ، وحَسَنٍ وَجْهٌ عَبْدٌ يوجِسُنِ وَجْهَهُ
العبدِ ، ومررتُ بزيدٍ الحَسَنِ (٣) وَجْهٌ العبدِ .
الحكمُ التَّاسِعُ : قد انْقَسَمَتِ هذه الصِّفَاتُ ومعمولُهَا إلى
أَقْسَامٍ (٤) ، اسْتَعْمِلَ أَكْثَرُهَا .

(١) في أصول ابن السراج ١٣٣/١ : " ومن كلام العرب : هو حديثُ عهدٍ بالوجع " .

(٢) انظر : الأصول ١٣٤/١ والتبصرة ٢٣١ .

(٣) انظر : الأصول ١٣٥/١ .

(٤) انظر : التبصرة ٢٣٠ - ٢٣١ .

الأول :- وهو الأصل - مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه .

الثاني : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه ، بإضافة " حسن " إلى " وجه " وهو أقلها .

الثالث : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهه ، بإضافة " حسن " إلى " وجه " وهو قليل .

الرابع : مررتُ برجلٍ حسنٍ وجهاً ، بالنصبِ على التمييز .

الخامس : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهه ، وهو أكثرها .

السادس : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهه ، بتنوين " حسن " ونصبِ

" الوجهه " ، على إضمارِ الفاعلِ في " حسن " ، ونصبِ " الوجهه " على التشبيه (١) بالمفعول .

السابع : مررتُ / برجلٍ حسنٍ وجهه ، برفعهما على المبتدأ والخبر ، والخبر ١/٨٥٠ مُقدّم .

الثامن : مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهه ، وهو الأكثرُ مع المعرفة .

التاسع : مررتُ بزيدٍ الحسنِ الوجهه ، بنصبِ " الوجهه " تشبيهاً بـ

" الضاربِ الرجل " .

العاشر : مررتُ بزيدٍ الحسنِ وجهه ، وهو مع المعرفة كالأول مع النكرة

وألغى منها واحداً ، وهو الحسنُ وجهه ، بالإضافة ؛ لعكسِ الغرضِ ؛ فإنَّ الألفَ واللامَ عرّفتِ الصفةَ ، بالإضافة إلى " وجه " نكرته .

واستقبحوا : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجهه ، بالرفعِ ، وأنتَ تُريدُ :

منه ، فتَحذفه ؛ لأنَّ الضميرَ لا بدُّ منه ؛ ليلتبسَ الثاني بالأول .

الحكم العاشر : " أفعل " من الصفات لا يعملُ إلا في المضمر ، في القولِ

القويِّ ، تقولُ : مررتُ برجلٍ أفضلُ منك أبوه ، فلا ترفعُ " أبوه " بـ " أفضل " ؛ لأنه

(١) انظر : التبصرة ٢٣٠ - ٢٣١ .

مُظْهِرٌ ، ولكن يُرْفَعُ بِالِابْتِدَاءِ ، و " أَفْضَلُ " الخَيْرُ ، وتكونُ الجملةُ صِفَةً لـ " رَجُلٍ " .

وقد رَفَعُوا المَظْهَرَ - وليسَ بالكثير - حَمَلًا على المعنى ، تقديرُهُ :مررتُ برَجُلٍ فاضلٍ أبوه ، فَإِنْ قُلْتَ : مررتُ برَجُلٍ أَفْضَلَ مِنْكَ ، رَفَعْتَ به المضمَرَ ، ولذلك لم يَسْتَحْسِنُوا : مررتُ برَجُلٍ خَيْرٍ مِنْهُ أبوه ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ صِفَةً ، فقد فَارَقَ الصِّفَاتِ المَشْبَهَةَ بِاسْمِ الفَاعِلِ ؛ لِامْتِنَاعِهِ مِنَ التَّأْنِيثِ وَالتَّنْيِيزِ وَالجَمْعِ ؛ فلا تقولُ : خَيْرَةٌ وَخَيْرَانِ ؛ وَحَيْثُ لم يَسْتَحْسِنُوا ذلكَ فَالأَحْسَنُ الأَفْصَحُ أَنْ تقولُ : مررتُ برَجُلٍ أبوه خَيْرٌ مِنْهُ .

فإِنْ كَانَتْ "أَفْعَلُ" لَيْسَتْ الَّتِي تَصْحَبُهَا " مِنْ " ، رَفَعْتَ المَظْهَرَ ، تقولُ : مررتُ برَجُلٍ أَحْمَرَ أبوه ، وَأَسْوَدَ شَعْرَهُ ، وَزُرْقَاءَ عَيْنَهُ ، فَإِنْ تَنَيْتَ مَعْمُولَهُ وَجَمَعْتَهُ قُلْتَ : مررتُ برَجُلٍ أَحْمَرَ أبواه ، وَأَحْمَرَ أَبَاؤُهُ .

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ (١) : " مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبَّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ " ، وَمَا "رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنٍ" (٢) زَيْدٌ ، فَإِنَّ /الصَّوْمَ وَ"الكُحْلُ" يَرْتَفِعَانِ بِـ "أَفْعَلٍ" ؛ لِأَنَّ الهَاءَ فِي " مِنْهُ " ١٥٠/ب للمَرْتَفِعِ بِـ "أَفْعَلٍ" ، بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ ، وَإِنَّمَا جَعَلْتَ لِّلْكَحْلِ فِي عَيْنِهِ عَمَلًا لَيْسَ لَهُ فِي عَيْنٍ غَيْرِهِ .

(١) كذا بالأصل ، وهذا حديث فكان يجب تصديقه بقوله : وأما قوله صلى الله عليه وسلم ، ولعله يقصد:- وأما قولهم في الحديث . وقد أخرجه ابن ماجه في سننه ١/ ٥٥٠ - ٥٥١ (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) برواية مغايرة في بعض الألفاظ ، وأخرجه الترمذي في صحيحه ٢/ ٢٨٩ - ٢٩٠ (طبع المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٥٠ ، ١٩٣١) ، وأخرجه أحمد في مسنده ٣/ ٢٨٩ و ٥٤/٥ و ٧/ ٢٥٧ و ٩٨/١٠ ، وأخرجه أيضا للحافظ المنذري في الترغيب والترهيب ٢/ ١٢٤ .

(٢) في الأصل : في غير زيد ، ولعله تصحيف وتحريف من الناسخ .

والحكم في قولك : مررت برجلٍ سَوَاءٍ أبوه وأمه ، وأَسَدٍ أخوه ، ومِائَةٍ
إِبْله، وأمثال ذلك ، كالحكم في " أَفْعَل " ، وقد تقدّم ذكر ذلك في الصّفَةِ (١) من
بابِ التَّوابعِ .
النُّوعُ الثَّلَاثُ :

في المصدر ، وفيه فرعان :

الفرعُ الأوَّلُ : في تعريفه : المصدِرُ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ الفِعْلِ : ما كانَ
مُقَدَّرًا بِـ " أَنْ " والفِعْلِ ، ولم يكنْ بتقديرِ الحالِ ؛ لِأَنَّ " أَنْ " لا تَدْخُلُ على
الحالِ .

ويُردُّ في الكلامِ على ثلاثة أوجهٍ :

الأوَّلُ : أَنْ يَكُونَ مَنْوِيًّا ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا ، أَي : من أَنْ
ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا .

والثَّانِي : أَنْ يَكُونَ مُضَافًا ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا .

والثَّلَاثُ : أَنْ يَكُونَ مَعْرَفًا بِاللَّامِ ، نحو : عَجِبْتُ مِنْ الضَّرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا .

وهو في هذه الأحوالِ الثَّلَاثِ عامِلُ عَمَلِ الفِعْلِ الَّذِي اشْتَقَّ مِنْهُ - إِنْ
كَانَ لَازِمًا أَوْ مُتَعَدِّيًّا - من الرِّفْعِ والنَّصْبِ .

ويَعْمَلُ مَاضِيًّا وَمُسْتَقْبَلًا ، تقولُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا أَمْسَ ، وَأُرِيدُ

إِكْرَامَ بَشْرِ خَالِدًا غَدًا ، وَإِذَا قُلْتَ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ ، جَازَ أَنْ يُقَدَّرَ بِـ " أَنْ
يَفْعَلُ " وَأَنْ يُفْعَلَ ، " وَأَنْ فَعَلَ " ، وَأَنْ فَعَلَ " .

الفرعُ الثَّانِي : في أَحكامِهِ

الحكمُ الأوَّلُ : المصدِرُ المنونُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ فاعِلٌ في اللَّفْظِ فليسَ مُضمَّرًا

مَعَهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ مَحْنُوفٌ ، تقولُ : عَجِبْتُ مِنْ أَكْلِ زَيْدٍ الخُبْزِ ، وعليه قولُه تعالى :

(١) انظر ص ٣١١ .

﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾ (١) ، تقديره : أَوْ أَنْ تَطْعَمُوا (٢)

وقد حَذَفُوا المفعول كما حَذَفُوا الفاعلِ ، فقالوا : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ عَمَرُوا ،
أَي : مِنْ أَنْ ضَرْبَ عَمَرُوا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ
بِشْرِكِكُمْ ﴾ (٣) .

أ/١٥١

الحكمُ الثَّانِي : إِذَا ذَكَرْتَ مَعَ الْمَصْدَرِ اسْمَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فَلَكَ إِضَافَتُهُ
إِلَى أَيِّهِمَا شِئْتَ ، فَإِذَا أَضَفْتَهُ إِلَى الْفَاعِلِ جَرَّرْتَهُ ، وَنَصَبْتَ الْمَفْعُولَ إِنْ كَانَ
مَلْفُوظًا بِهِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ ﴾ (٤) ،
وَإِنْ أَضَفْتَهُ إِلَى الْمَفْعُولِ جَرَّرْتَهُ وَرَفَعْتَ الْفَاعِلَ ، كَقَوْلِكَ : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبٍ
عَمَرُوا زَيْدٌ : فَـ " زَيْدٌ " فاعِلٌ وـ " عَمَرُوا " مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ ، إِلَّا أَنْ إِضَافَتَهُ إِلَى الْفَاعِلِ
أَحْسَنُ ، وَمِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ ، تَقُولُ : أَعْجَبَنِي رُكُوبُ زَيْدِ الدَّابَّةِ بِرُكُوبِ
الدَّابَّةِ زَيْدٌ ، وَعَجِبْتُ مِنْ دَقِّ الْقَصَارِ (٥) الثُّوبِ ، وَمِنْ دَقِّ الثُّوبِ الْقَصَارُ .

الحكمُ الثَّالِثُ : قَدْ بَنَوْنَا الْمَصْدَرَ لِلْمَفْعُولِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ ، قَالَ
سَيِّبِيُّهُ : تَقُولُ : عَجِبْتُ مِنْ دَفْعِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ (٦) ، فَـ " النَّاسُ " مَفْعُولٌ
قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ .

الحكمُ الرَّابِعُ : الْأَلْفُ وَاللَّامُ اللَّتِي فِي الْمَصْدَرِ لَيْسَتْ كَالَّتِي فِي اسْمِ

(١) ١٤ ، ١٥ / البلد .

(٢) انظر : الأصول ١/١٣٨ ، والتبصرة ٢٤٢ وما في حواشيتها .

(٣) ١٤ / فاطر . قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٦٧ : " المعنى : يقولون : ما كنتم إيانا
تعبون ، فيكفرون بعبادتكم إيانهم " .

(٤) ٢٥١ / البقرة و ٤٠ / الحج .

(٥) الْقَصَارُ ، بَزْنَةُ شَدَادٍ : مَقْمَرٌ ، الثُّيَابُ وَمَبْيُضُهَا : لِأَنَّهُ يَدُقُّ الثُّيَابَ بِالْقَصْرَةِ ، وَالْقَصْرَةُ
- بَفَتْحَاتٍ - الْقِطْعَةُ مِنَ الْخَشَبِ .

(٦) الكتاب ١ / ١٥٤ .

الفاعل ؛ فإنَّ تلكَ بتقدير " الذي " ، وهذه كالتى فى " الرجل " ؛ لأنها لا يعودُ إليها شئٌ ، وممَّا جاءَ فى الشَّعرِ منه عاملاً قوله (١) :

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاحِي الْأَجَلَ

فَنَصَبَ " أَعْدَاءُهُ " بالمصدرِ الَّذِي هُوَ " النِّكَايَةُ " ، قَالَ الْفَارِسِيُّ : وَلَمْ أَعْلَمْ فى التَّنْزِيلِ شَيْئاً مِنَ الْمَصَادِرِ بِالْأَلْفِ (٢) وَاللَّامِ ، وَقَدْ عُوْرِضَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ﴾ (٣) ؛ فَقَوْلُهُ : " بِالسُّوءِ مَعْمُولٌ " الْجَهْرُ " ، وَكَذَلِكَ " مَنْ ظَلَمَ " أَيْ : لَا يُحِبُّ اللَّهُ أَنْ يَجْهَرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ (٤) .

الْحُكْمُ الْخَامِسُ : إِذَا أَضْفَتَ الْمَصْدَرَ إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ الْمَفْعُولِ ، ثُمَّ عَطَفْتَ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا جَازَكَ فى المَعطُوفِ الحَمْلُ عَلَى المَعْنَى ؛ تَقُولُ : أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَعَمْرٌ وَبِكْرًا ، فَتَرْفَعُ " عَمْرًا " عَلَى أَنَّ " زَيْدًا " فَاعِلٌ ، وَتَقُولُ :

(١) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَائِلِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ١٩٢/١ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الْإِبْضَاحُ الْعُسْدِيُّ ١٦٠/١ وَالْمُنْصِفُ ٧١/٣ وَالتَّبْصِرَةُ ٢٤٠ وَالتَّصْرِيحُ ٦٣/٢ وَالخَزَانَةُ ١٢٧/٨ .

النِّكَايَةُ : مَصْدَرٌ : نَكَيْتُ الْعَدُوَّ ، وَنَكَيْتُ فِيهِ ، إِذَا أَثَرْتِ ، وَيَأْتِي الْفِعْلُ لَازِمًا وَمَتَعَدِيًّا . يُرَاحِي الْأَجَلَ : يُبَاعِدُهُ وَيُطِيلُهُ . يَهْجُو رَجُلًا بِأَنَّهُ ضَعِيفٌ عَنِ التَّائِيْرِ فِي أَعْدَائِهِ ، وَيَأْتِي جَبَانٌ لَا يَثْبُتُ لِقَرْنِهِ فى النَّزَالِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَهُوَ يَلْجَأُ إِلَى الْهَرَبِ .

(٢) الْإِبْضَاحُ الْعُسْدِيُّ ١٦٠/١ .

(٣) ١٤٨ / النِّسَاءُ .

(٤) فى مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَاجِ ١٢٦/٢ " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُوَضَّعٌ " مَنْ " رَفَعًا عَلَى مَعْنَى : لَا يُحِبُّ اللَّهُ أَنْ يَجْهَرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ، فَيَكُونُ مَعْنَى " مَنْ " بَدَلًا مِنْ مَعْنَى " أَحَدٌ " ، المَعْنَى : لَا يُحِبُّ اللَّهُ أَنْ يَجْهَرَ أَحَدٌ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا الْمَظْلُومُ " وَانظُرْ أَيْضًا : الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٣٨٢/٣ .

أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَخَالِدًا عَمَرُو فَتَنْصِبُ / " خَالِدًا " عَلَى أَنَّ " زَيْدًا " ١٥١/ب
مفعولٌ ، وَأَنْشَدَ سَبِيحِيَّةً (١) :

قَدْ كُنْتُ دَائِبْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

والتقديرُ فيهما : أَعْجَبَنِي أَنَّ ضَرْبَ زَيْدٍ وَعَمْرٌ وَيَكْرًا ، وَأَنَّ ضَرْبَ زَيْدًا
وَخَالِدًا عَمَرُو .

وكذلك أجازوا الوصفَ على الموضعِ نحو : عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدِ الظَّرِيفِ
عَمْرًا ، والظريفَ عَمَرُو ، فَتَرْفَعُ " الظَّرِيفَ " وَتَنْصِبُهُ ؛ لِأَنَّهُ صِفَةٌ " زَيْدٍ " فِي
الْحَالِئِينَ يَوْمَهُ بَيْتُ لَبِيدٍ (٢) :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبُ الْمَعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

تقديرُهُ : كَمَا يَطْلُبُ الْمَعْقَبُ الْمَظْلُومُ حَقَّهُ .

الحكم السَّادِسُ : لَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُ الْمَصْدَرِ عَلَيْهِ ، فَلَا تَقُولُ : أَعْجَبَنِي زَيْدًا
ضَرْبُ عَمْرُو ؛ لِأَنَّ " زَيْدًا " مَعْمُولُ الْمَصْدَرِ ، وَتَقُولُ : سَرَّنِي قِيَامُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ،

(١) الكتاب ١٩١/١ ، ونسبه إلى رؤبة .

انظر ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧ ، وانظر أيضًا : الإيضاح العسدي ١٥٩/١ والتبصرة ٢٤٣ وأمالى
ابن الشجري ٢٢٨/١ و ٣١/٢ وابن يعيش ٦٥/٦ ، ونسبه إلى زياد العنبري ، وانظر أيضًا : المغني
٤٧٦ وشرح أبياته ٤٦/٧ .

دائِبْتُ : من المدايِبَةِ وهي البيعُ بالدين . بها : أي : بالإبل . اللِّيَان : مصدرٌ " لَوَيْتُهُ بِالَّذِينَ لِيًّا
وَلِيَانًا " إِذَا مَطَلْتَهُ .

(٢) ديوانه ، ١٢٨ .

وانظر : الإتناف ٢٣٢ ، ٣٣١ ، وابن يعيش ٢٤/٢ ، ٤٦ ، ٦٦/٦ والخزانة ٢٤٠/٢ .

تَهَجَّرَ : سار في وقت الهاجرة وهي منتصف النهار عند اشتداد الحرِّ . الرُّوَّاحُ : الوقتُ من زوال
الشمسِ إلى الليلِ . هَاجَهَا : أزعجها ، والضمير المستتر في " أزعجها " يرجع إلى حمر الوحش
التي يُشَبِّهُ الشاعرُ بها ناقةً في أبياتٍ سابقة ، والضمير البارز المتصل في " أزعجها " . يعود إلي
أَنَّ حِمَارَ الْوَحْشِ . الْمَعْقَبُ : الَّذِي يَطْلُبُ حَقَّهُ مَرَّةً عَقَبَ مَرَّةً وَلَا يَتْرُكُهُ .

فَتَجَعَلُ "يَوْمَ الْجُمُعَةِ" ظَرْفًا لـ "سَرَّتَنِي" ، ولو قُلْتُ : سَرَّتَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ قِيَامُكَ ،
فَجَعَلْتُ "يَوْمَ الْجُمُعَةِ" ظَرْفًا لِلْقِيَامِ ، لم يَجْزُ .

الحكم السَّابِعُ : لا يُفصَلُ بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَمَعْمُولِهِ بِأَجْنَبِيٍّ ، فلا تقولُ :
أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ إِعْجَابًا عَمْرًا ؛ لِأَنَّ "إِعْجَابًا" مَنْصُوبٌ بِـ "أَعْجَبَنِي" وَلا حَظَّ
لِلْمَصْدَرِ فِيهِ ، وَعَمْرُوٌّ "مَنْصُوبٌ بِالْمَصْدَرِ الَّذِي هُوَ "ضَرْبٌ" ، فلا يُفصَلُ
بَيْنَهُمَا بِـ "إِعْجَابٍ" ، وما جاءَ مِنْهُ مَفْصُولًا فَمَنْصُوبٌ بِشَيْءٍ مُقَدَّرٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ
الْمَصْدَرُ ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تَبْلَى السَّرَائِرُ﴾ (١) ؛ فليسَ
"اليومَ" مَنْصُوبًا بِـ "قادرٍ" ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَادِرٌ ذَلِكَ الْيَوْمَ وَغَيْرِهِ ، ولا
بِـ "رَجْعِهِ" ؛ لِلفِصْلِ ؛ فيَقْدَرُ لَهُ ناصِبٌ (٢) غَيْرُهُمَا ، ومثله قولُ الشَّاعِرِ (٣) :

فَيَا مَيُّ هَلْ يُجْزَى بِكَايٍ بِمِثْلِهِ مِرَارًا وَأَنْفَاسِي إِلَيْكَ الزَّوَاغِرُ
فَـ "مِرَارًا" مَنْصُوبٌ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ "بُكَائِي" ، ولا يَنْصَبُ بِـ "بُكَائِي"
للفِصْلِ .

وقد فَصَلُوا بِالْمَفْعُولِ / بَيْنَ الْمَصْدَرِ وَفَاعِلِهِ فِي الشَّعْرِ ، قالَ (٤) : ١/١٥٢

(١) ٩.٨ / الطارق .

(٢) أَيُّ : أذكر يوم تَبْلَى السَّرَائِرُ ، وانظر : مشكل إعراب القرآن ٤٧٠/٢ .

(٣) هو ذو الرُّمَّة . انظر : ديوانه ١٠١٣ . وما أَثْبَتَهُ (فِيَامِي) رواية الديوان ، والذي في الأصل :
أماويٌّ ولعلَّه تحريف ؛ لِأَنَّ "مَيًّا" كَثْرٌ وَرُودُهَا فِي شِعْرِ ذِي الرُّمَّةِ ، كما أَنَّ مَطْلَعَ الْقَصِيدَةِ الَّتِي
مِنْهَا الشَّاهِدُ قَوْلُهُ :

لَيْتَ أَطْلَالَ بَحْرُوزِي دَوَانِرُ عَفَّتْهَا السَّوْافِي بَعْدَنَا وَالْمَوَاطِرُ

ومعروفٌ عنه أَنَّهُ يُسَمَّى مَحْبُوبَتَهُ مَيَّامَرَّةً وَمِثْلَهُ مَرَّةً أُخْرَى .

وانظر : شرح حماسة أبي تمام المرزوقي ١٣٢٤ والخزانة ٥٣/٩ .

(٤) سَبَقَ الاسْتِشْهَادُ بِهِ فِي بَابِ الْإِضَافَةِ ص ٣٠١ وتخرجه هناك .

فَرَجَجْتُهَا بِمَزْجَةِ زَجٍّ الْقَلْوَصَ أَبِي مَزَادَهُ

الحكم الثامن : لا يوصف المصدر ولا يؤكد ولا يبدل منه ولا يعطف عليه إلا بعد تمامه ؛ لأن هذه التوابع إنما شرعت تابعةً لمتبوع ، فإذا لم يتم المتبوع كيف يتبع ؟ وسيجيء هذا مبيناً في باب الصلة (١) والموصول .

الحكم التاسع : حكى قوم أن العرب قد وضعت الأسماء في مواضع المصادر ؛ فقالوا : «عجبت من طعامك طعامنا » و «عجبت من دهنك لحيتك ، تريد : من إطعامك بومن دهنك (٢) ، بفتح الدال ، وأنشونا (٣) :

أَظْلِمَ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلْمٌ

أَرَادَ : إِصَابَتِكُمْ بَوْمَثَلُهُ قَوْلُهُ (٤) :

وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا

يريد : إعطائك .

(١) انظر : ص ٢٥١/٢ .

(٢) ما في الحكم التاسع موجودٌ بنصه تقريباً في أصول ابن السراج ١٣٩/١ - ١٤٠ .

(٣) للعرجي . ديوانه ١٩٣ ، وصحح البغدادي نسبته إلى الحارث بن خالد المخزومي .

ويروى : أظلم في كثير من المصادر ، وقد صحح البغدادي رواية ابن الأثير ، قال : والرواية الصحيحة : أظلم ، بالتصغير ..

وانظر في تخريجه : مجالس ثعلب ٢٧٠ والأصول ١٣٩/١ والتبصرة ٢٤٥ والمغني ٥٤٨ ، ٦٧٣

وشرح أبياته ١٥٨/٧ و ٤١/٨ .

ظلم : ترخيم ظليمة ، اسم امرأة .

(٤) هو القطامي . ديوانه ٣٧ .

وهذا عجز البيت ، وصدرة :

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي

وانظر : الأصول ١٤٠/٨ والتبصرة ٢٤٤ وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٩٩٨ وأمالي ابن

الشجري ١٤٢/٢ .

وقالوا : إذا جاءت الأسماء وفيها المدح والذم ، وأصلها مما لم يُسمَّ
فاعلُه ، رفعت مفعولها ، تقول : عجت من جئون بالعلم زيد ؛ فيصير
كالفاعل ، وإنما هو مفعول .
النوع الرابع :

في أسماء الأفعال ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : في تعريفها ، وهي قسمان : أسماء ، وحروف .

أما الأسماء فعلى ضربين : متعد ، وغير متعد ، والمتعدي على ضربين :
مفرد ، ومُضاف .

أما المفرد فنحو : رويدك زيدا ، ليس للكاف موضع من الإعراب ،
ويستعمل " رويد " مصدرأ ، نحو : رويد زيد ، وصفة ، نحو : ساروا سيرا رويدا ،
وحالا ، نحو : ساروا / رويدا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فمهل الكافرين أمهلهم ١٥٢ / ب
رويدا ﴾ (١) ، ومن المفرد : تراك بومناع ، أي : اتركها ، وامنعها ، قال (٢) :

تراكها من ابل تراكها

وأما المضاف فنحو : دونك زيدا ، وعندك عمرا ، أي : الزمه ، وحذرک

زيدا ، وحذارک ، أي : احذره .

وأما غير المتعدي : فعلى ضربين أيضا : مفرد ، ومُضاف :

فالمفرد نحو : صه ، ومه ، ونزال : أي : اسكت ، وانزل .

والمُضاف . نحو : مكانك ، ووراءك ، إذا حذرته شيئا خلفه وقدامه .

وأما الحروف فعلى ضربين : متعد ، وغير متعد .

(١) ١٧ / الطارق .

(٢) هو طقيل بن يزيد الحارثي .

وهو من شواهد سيبويه ٢٤١ / ١ و ٢٧١ / ٣ ، وانظر أيضا : المقتضب ٣ / ٣٦٩ والکامل ٥٨٨

والتبصرة ٥٩١ والمخصص ٦٣ / ١٧ ، ٦٦ وأمالی ابن الشجري ١١١ / ٢ ، ١٣٥ والإنصاف ٥٣٧

وابن يعيش ٥٠ / ٤ والخزانة ١٦٠ / ٥ ، ٢٨٧ .

فالمتعدِّي نحو : عَلَيْكَ زَيْدًا ، أَيْ : خُذْهُ ، فَإِذَا قُلْتَ : عَلَيَّ زَيْدًا ، فمعناه :

أَعْطِنِي زَيْدًا وَغَيْرَ الْمُتَعَدِّي ، نحو : إِلَيْكَ ، أَيْ : تَنَحَّ ، قَالَ سَيْبُوهُ : عَنْ أَبِي
الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ مَنْ يُقَالُ لَهُ : إِلَيْكَ ، فَيَقُولُ : إِلَيَّ ، أَيْ كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : تَنَحَّ ،
فَقَالَ : أَتَنَحَّى ، فِي هَذَا الْحَرْفِ (١) وَحَدَهُ ، هَذَا فِي أَخْوَاتِ " إِلَيَّ " ؛ لِأَنَّ هَذَا
الْبَابَ إِنَّمَا وُضِعَ فِي الْأَمْرِ فِي الْمَخَاطَبِ ، وَمَا أُضِيفَ فِيهِ فَإِنَّمَا يُضَافُ إِلَى كَافِ
الْمَخَاطَبِ وَيَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ : رُوَيْدَهُ زَيْدًا ، وَلَا : دُونَهُ عَمْرًا ، وَحِكْمِي
أَنْ بَعْضَهُمْ قَالَ : «عَلَيْهِ رَجُلًا (٢) لَيْسَنِي» ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَيْسَ إِيَّاي .

وَأَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ فِي الْعَرَبِيَّةِ كَثِيرَةٌ ، وَكُتِبَ اللَّغَةُ أَوْلَى بَيَانِهَا ، وَقَدْ ذَكَرْنَا
مِنْهَا أَمثلةً كَثُرَ اسْتِعْمَالُهَا .

فَمِنْ ذَلِكَ : " فَعَالٍ " وَتَرَدُّ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَرْبَعَةٍ أُضْرِبُ :

ضَرْبٌ بِمَعْنَى الْأَمْرِ ، كَنْزَالٍ وَتَرَكَ .

وَضَرْبٌ بِمَعْنَى الْمَصْدَرِ ، كَفَجَّارٍ وَجِمَادٍ وَيَسَارٍ ، يُرِيدُونَ : الْفَجْرَةَ ،

وَالْمَيْسِرَةَ ، وَالْجُمُودَ .

وَضَرْبٌ مَعْدُولٌ عَنِ الصِّفَةِ ، نحو : يَا لَكَاعٍ وَيَا فَسَاقٍ ، فِي النَّدَاءِ .

وَضَرْبٌ مَعْدُولٌ عَنِ فَاعِلَةٍ فِي الْأَعْلَامِ ، كَحَذَامٍ وَقَطَامٍ وَسَكَابٍ وَجَعَارٍ

(١) فِي الْكِتَابِ ٢٤٩/١ - ٢٥٠ " وَحَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ : أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُقَالُ لَهُ : إِلَيْكَ ،
فَيَقُولُ : إِلَيَّ ، كَأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : تَنَحَّ ، فَقَالَ : أَتَنَحَّى ، وَلَا يُقَالُ - إِذَا قِيلَ لِأَحَدِهِمْ : دُونَكَ - : دُونِي ،
وَلَا : عَلَيَّ هَذَا النَّحْوُ إِنَّمَا سَمِعْنَاهُ فِي هَذَا الْحَرْفِ وَحَدَهُ ، بَلِيسَ لَهَا - يَقْصِدُ لِأَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ -
قُوَّةَ الْفِعْلِ فَتُقَاسُ " .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ٢٥٠/١ والأصول ١٤٢/١ .

وَحَلَّاقٍ، اسْمُ امْرَأَةٍ (١) وَفَرَسٍ (٢)، واسْمُ الضَّبِّعِ (٣)، وَالْمَنِيَّةِ (٤).
 فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَبِينُونَ ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الْكُسْرِ (٥) / وَبَنُو تَمِيمٍ يُعْرِبُونَهُ وَلَا
 يَصْرِفُونَهُ، إِلَّا مَا كَانَ آخِرُهُ رَاءً، كَحَضَارٍ وَجَعَارٍ؛ فَإِنَّهُمْ يَبْنُونَهُ (٥).
 وَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ هَذَا الْبِنَاءُ مِنَ الثَّلَاثِي، وَسَبِيوِيهِ يَجْعَلُهُ مَقِيْسًا (٦)، وَقَدْ
 جَاءَ مِنْ (٧) مِنَ الْأَرْبَعَةِ قَلِيْلًا، نَحْوُ: قَرَقَارٍ وَعَرَعَارٍ، قَالَ (٨):
 قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ
 وَقَالَ الْآخِرُ (٩):

يَدْعُو بِهَا وَلِيْدُهُمْ عَرَعَارٍ

(١) أَيُّ: حَذَامٍ وَقَطَامٍ.
 (٢) أَيُّ: سَكَابٍ، وَهِيَ: فَرَسٌ لِعَبِيدَةَ بِنْتِ رَبِيعَةَ بِنْتِ قحطان، وَقِيلَ: هِيَ فَرَسٌ لِتَمِيمِيٍّ، وَهِيَ الَّتِي يَقُولُ
 فِيهَا الشَّاعِرُ:

أَبَيْتَ اللَّعْنِ إِنْ سَكَابٍ عَلِقُ نَفْسِي لَا يُعَارُ وَلَا يُبَاعُ

(٣) أَيُّ: جَعَارٍ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ: "أَعَيْتُ مِنْ جَعَارٍ".

انظُر: تاج العروس: "سكب" و"جمر".

(٤) أَيُّ: حَلَّاقٍ. انظُر: النكت في تفسير كتاب سبويه ٨٥٣.

(٥) المصدر السابق ٨٥٠.

(٦) الكتاب ٢٨٠ / ٣.

(٧) انظُر: التبصرة ٢٥٣ والنكت في تفسير كتاب سبويه ٨٥٤، ٨٥٥، هَذَا وَفِي الْأَصْلِ: وَقَدْ جَاءَ
 عَنِ الْأَرْبَعَةِ وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ.

(٨) هُوَ أَبُو النَجْمِ الْعِجْلِيُّ.

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيوِيهِ ٢٧٦ / ٣، وَانظُرْ أَيْضًا: الجهرة (عرعر) ١ / ١٤٥ - ١٤٦، وَرِوَايَةُ
 الْجَمْهَرَةِ:

قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا عَرَعَارٍ

ثُمَّ قَالَ ابْنُ دُرَيْدٍ: "يُرْوَى قَرَقَارٍ" وَانظُرْ كَذَلِكَ: التبصرة ٢٥٣ وَالْمَخْصَصُ ١٧ / ٦٥، ٦٦ وَابْنُ
 يَعِيشَ ٤ / ٥١ وَالْخَزَانَةُ ٦ / ٣٠٧ وَاللِّسَانُ (عرعر) وَ(قرقر).

رِيحُ الصَّبَا: هِيَ الَّتِي تَهَبُ مِنَ الْمَشْرِقِ إِذَا اسْتَوَى اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ. يَقُولُ: هِجَتْ تِلْكَ الرِّيحُ رَعْدَهُ،
 فَكَأَنَّهَا قَالَتْ لَهُ قَرَقُرًا بِالرَّعْدِ.

(٩) هُوَ النَّابِغَةُ الذَّبِيَانِيُّ. دِيْوَانُهُ ٥٦. وَهَذَا عَجَزُ الْبَيْتِ، وَصَدْرُهُ:

مُتَكَنَّفِي جَبِيِّي عَكَظُ كَلْبِيْمَا

وَانظُرْ فِي تَخْرِيجِ الْجَمْهَرَةِ (عرعر ١ / ١٤٥ - ١٤٦) وَالتَّبْصِرَةَ ٢٥٣ وَالْمَخْصَصُ ١٧ / ٦٦ وَابْنُ

يَعِيشَ ٤ / ٥٢ وَالْخَزَانَةُ ٦ / ٣١٢ وَاللِّسَانُ (عرعر)

عَرَعَارٍ: لُغْبَةٌ كَانُوا يَتَدَاعَوْنَ بِهَا لِيَجْتَمِعُوا لِلْعَبِّ.

ومن ذلك : " هَيْهَاتَ " ومعناها : بَعْدَ ، وفيها لغاتٌ كثيرة ، فأهلُ الحجاز يفتَحُونَ التاءَ ، وينو تَمِيمٌ (١) يَكْسِرُونَهَا ، ومن العربِ من يَضُمُّهَا ، وقالوا : إِنَّ المفتوحةَ مفردةٌ وتاؤها للتأنيثِ ، ويقلبونها في الوقفِ (٢) هاءً ، وأما المسكورةُ فجمعُ المفتوحةِ (٣) ، والوقفُ عليها بالتاءِ .

ومن ذلك : " حَيْهَلٌ " ، ومعناها : اقْرُبْ ، وتقعُ في معنى : قَرِّبْ ، كقولك : حَيْهَلِ الثَّرِيدَ ، أي : اقْرُبْ منه ، وقد تُوصَلُ بـ " عَلَى " نحو : حَيَّ عَلَى الصلاةِ ، وقد تُوصَلُ بـ " الباءِ " وبـ " إلى " .

وفي " حَيَّ " ثلاثُ لغاتٍ (٣) ، أجودها : حَيْهَلٌ بَعْمَرٌ ، فإذا وَقَفْتَ قَلْتَ : حَيْهَلًا ؛ فالألفُ لبيانِ الحركةِ ، والثانيةُ : حَيْهَلًا ، بالتثوينِ ، والثالثةُ : حَيْهَلًا ، بالألفِ مع الوصلِ ، وهي أرنؤها ، وَيُسْتَعْمَلُ " حَيَّ " وحده ، و " هَلَا " وحده .

ومن ذلك : " هَا " بمعنى : خُذْ ، وتُحَقَّقُ بها الكافُ ، نحو : هَاكَ ، وقد أَنابوا الهمزةَ المفتوحةَ مُنَابَ الكافِ ، فقالوا : هَاءٌ ، وقد جَمَعُوا بَيْنَهُمَا ، وهي تَتَصَرَّفُ مع المخاطَبِ في أحواله ، وتقولُ للمؤنثِ : هَاءَ بلا " ياء " ، وفي التثنيةِ هَاؤُما ، وفي الجمعِ : هَاؤُمُ ، وهاؤُنَّ .

ومن ذلك : " شَتَّانٌ " ، ومعناها : التَّبَايُنُ ، تقولُ : شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو ،

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢ / ٤ - ١٣ .

(٢) انظر : سيبويه ٢٩١ / ٣ والمقتضب ١٨٢ / ٣ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج . في الموضع السابق والخصائص ٤١ / ٣ .

(٣) انظر : الأصول ١٤٥ / ٨

وَشْتَانِ مَا زَيْدٌ وَعَمْرُو ، وَلَا يُقَالُ : شَتَّانَ مَا بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرٍو ، عِنْدَ الْأَكْثَرِ ،
وَأَجَازُهُ بَعْضُهُمْ بِوَأَنْشُدَ (١) :

لَشْتَانِ مَا بَيْنَ الْيَزِيدِيِّينَ فِي النَّدَى يَزِيدِ سُلَيْمٍ وَالْأَعْرَبِ ابْنِ حَاتِمٍ

وَمِنْ ذَلِكَ : " هَلْمُ " ، وَهِيَ مَرْكَبَةٌ مِنْ " هَا " التَّنْبِيهِ ، وَ" لَمْ " وَقَدْ ١٥٣/ب
حُذِفَتْ أَلْفُهَا ، فَأَهْلُ الْحِجَازِ يَأْتُونَ بِهَا فِي التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ بِلَفْظِ
وَاحِدٍ (٢) ، وَيَنُوتُ تَمِيمٌ يُلْحِقُونَهَا عَلَامَةً مَا تَقْتَرِنُ بِهِ .

وَمِنْ ذَلِكَ : " بَلَّهَ " وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ : اسْمُ فِعْلٍ بِوَمَصْدَرٍ ، وَمَعْنَاهَا
التَّرْكُ ، تَقُولُ بَلَّهَ زَيْدًا ، أَي : أَتْرَكُهُ ، وَمَنْهُ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي
الْحَدِيثِ عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ : " أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ ، وَلَا
أُذُنٌ سَمِعَتْ ، وَلَا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ، بَلَّهَ مَا أَطْلَعْتُكُمْ عَلَيْهِ " (٣) .

(١) لربيعة بن ثابت الرقي .

انظر : ابن يعيش ٣٧/٤ ، ٦٨ ، ٦٩ وشذور الذهب ٤٠٤ والخزانة ٢٧٥/٦ .

شتان : اسم فعل ماض بمعنى : بعد وافترق . واللام في لشتان : واقعة في جواب القسم في
بيت قبل الشاهد ، وهو :

جَلَفْتُ يَمِينًا غَيْرَ ذِي مَثْنَوِيَّةٍ يَمِينِ أَمْرِي أَلَىٰ بِهَا غَيْرًا آثَمِ
هَذَا وَالْفَارِسِيُّ عَلَى جَوَازٍ أَنْ يُقَالَ : شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا ، قَالَ : " فَأَمَّا قَوْلُكَ : شَتَّانَ مَا بَيْنَهُمَا ،
فَالْقِيَاسُ لَا يَمْتَنِعُ ، إِذَا جَعَلْتَ " مَا " بِمَنْزِلَةِ " الذِي " ، وَجَعَلْتَ " بَيْنَ " صِلَةً ؛ لِأَنَّ " مَا " لِإِبْهَامِهَا
قَدْ تَقَعَّ عَلَى الْكَثْرَةِ ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ فِي الْقِيَاسِ بِوَقْدِ جَاءَ فِي الشُّعْرِ : لَشْتَانِ مَا بَيْنَ
الْيَزِيدِيِّينَ .. إِلَّا أَنْ الْأَصْمَعِيُّ طَعَنَ فِي فَصَاحَةِ هَذَا الشَّاعِرِ .. "

انظر : المسائل العسكرية ١١٨ - ١١٩ وانظر أيضا ما ذكره البغدادي في شرح الشاهد في
الموضع المشار إليه من الخزانة .

(٢) انظر : المقتضب ٢٥/٣ ، ٢٠٣ والأصول ١٤٦/١ والتبصرة ٢٤٧ .

(٣) أخرج مسلم في صحيحه ص ٢١٧٤ (كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها) تحقيق محمد قواد
عبدالباقي .

وفي رواية مسلم زيادة لفظ " نَحْرًا " بعد قوله : " على قلب بشر " وأيضا فإن نهاية الحديث في
روايته هكذا : " بَلَّهَ مَا أَطْلَعْتُكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ "

الفرع الثاني:

في أحكامها : مَبْنَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ عَلَى الْإِخْتِصَارِ وَالْإِجَازِ وَالْمِبَالِغَةِ ؛
لأنَّهَا تَكُونُ لِلوَاحِدِ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ وَالْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ بِصُورَةٍ وَاحِدَةٍ . وَالْأَكْثَرُ فِي
مَوْضِعِهَا مِنَ الْكَلَامِ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ غَالِبًا ، وَقَدْ جَاءَتْ فِي الْخَبَرِ قَلِيلًا ، كَهَيْهَاتَ
وَشَتَّانَ وَأُفًّا .

وَمَا كَانَ مِنْهَا اسْمًا لَمَّا يَتَعَدَّى مِنَ الْأَفْعَالِ تَعَدَّى يَوْمَا كَانَ لَمَّا لَا
يَتَعَدَّى ، لَمْ يَتَعَدَّ ، وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ شَيْءٍ مِنْ مَعْمُولِ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ عَلَيْهَا ، عِنْدَ
الْبَصْرِيِّ (١) ؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ كَالْأَفْعَالِ فِي الْقُوَّةِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ كِتَابَ اللَّهِ
عَلَيْكُمْ ﴾ (٢) فَلَيْسَ مَنْصُوبًا بِـ " عَلَيْكُمْ " ، وَلَكِنَّهُ مُصَدَّرٌ دَلَّ عَلَى الْفِعْلِ النَّاصِبِ
لَهُ مَا تَقَدَّمَ فِي الْآيَةِ ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ (٣) فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى
أَنَّ ذَلِكَ مَكْتُوبٌ عَلَيْهِمْ ، وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ : كَتَبَ (٤) اللَّهُ عَلَيْكُمْ كِتَابًا .

وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب :

ضَرْبٌ يُسْتَعْمَلُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً ، وَعِلَامَةٌ تَنْكُرُهُ : تَنْوِينُهُ ، كَقَوْلِكَ : إِيهِ وَإِيهِ ،
وَأُفًّا وَأُفًّا ، وَغَاقٍ وَغَاقٍ .

وَضَرْبٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَعْرِفَةً ، نَحْوُ : بَلِّغْهُ يَا أَمِينَ .

وَضَرْبٌ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا نَكْرَةً نَحْوُ : إِيهًا ، فِي الْكَفِّ ، وَوَيْهًا ، فِي
الْإِغْرَاءِ ، وَوَاهَا ، فِي التَّعَجُّبِ .

وَإِذَا وَقَعَتْ هَذِهِ الظُّرُوفُ / وَالْحُرُوفُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ فَلَا عَامِلَ فِيهَا عِنْدَ ١٥٤/أ

(١) الإحصاف ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٢) النساء / ٢٤ .

(٣) النساء / ٢٣ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣٦/٢ والأصول ١٤٢/١ والتبصرة ٢٥٠ والبحر المحيط

٢١٤/٢ .

بَصْرِيٍّ إِلَّا الْمَازِنِيَّ (١) ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ ارْجِعُوا وَرَاعِكُمْ ﴾ (٢) فَلَيْسَ " وَرَاعِكُمْ " مَنْصُوبًا بِـ " ارْجِعُوا " ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ الْفِعْلِ ذَكَرَ تَأْكِيدًا ، وَاخْتَلَفُوا فِي حَرَكَةِ " دُونَ " هَلْ حَرَكَةُ إِعْرَابٍ (٣) أَوْ بِنَاءٍ ؟ (٤) .

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ مِنْ بَابِ الْعَوَامِلِ .

وَهُوَ الْبَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ فِي : الْحُرُوفِ الْعَامِلَةِ

الْحُرُوفِ الْعَامِلَةِ كَثِيرَةٌ ، فَمِنْهَا مَا يُخَصُّ الْأَسْمَاءَ ، نَحْوُ : " إِنَّ " وَأَخْوَاتِهَا ، وَحُرُوفِ الْجَرِّ ، وَ" مَا " ، وَ" لَ " ، وَمِنْهَا مَا يُخَصُّ الْأَفْعَالَ ، نَحْوُ : الْحُرُوفِ النَّاصِبَةِ وَالْحُرُوفِ الْجَائِزَةِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْهَا حُرُوفُ الْجَرِّ (٥) فِي " بَابِ الْمَجْرُوات " ، وَنَحْنُ نَذَكُرُ الْبَاقِيَّ فِي خَمْسَةِ أَنْوَاعٍ :
النُّوعُ الْأَوَّلُ :

فِي " إِنَّ " وَأَخْوَاتِهَا ، وَفِيهِ فِرْعَانِ :

الْفِرْعُ الْأَوَّلُ : فِي تَعْرِيفِهَا ، وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرَفٍ : " إِنَّ " وَ" أَنْ " وَ" كَأَنَّ " وَ" لَكِنَّ " وَ" لَيْتَ " وَ" لَعَلَّ " ، وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَعْنَى .

فَأَمَّا " إِنَّ " : فَمَعْنَاهَا التَّحْقِيقُ لِمَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ مِنَ الْكَلَامِ ، تَقُولُ : زَيْدٌ قَائِمٌ (٦) ، فَإِذَا أَرَدْتَ تَحْقِيقَ قِيَامِهِ فِي نَفْسِ الْمُخَاطَبِ أَدْخَلْتَ عَلَى الْجُمْلَةِ " إِنَّ " فَقُلْتَ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَلَمْ يَتَجَدَّدْ فِي الْكَلَامِ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ قَبْلَ دُخُولِهَا ، إِلَّا التَّحْقِيقُ وَالتَّأْكِيدُ .

(١) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٦٥٨ / ٢ والتصريح على التوضيح ٣١٩ / ٢ .

(٢) ١٣ / الحديد .

(٣) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٦٥٨ / ٢ .

(٤) وهو قول الأخفش وابن جني . الموضع السابق من المساعد .

(٥) انظر : ص ٢٣٩-٢٨٢ .

(٦) في الأصل : زيد قام يوما أثبتته هو المناسب لما سيأتي في المثال بعد .

وأما " أن " فمعناها كمعنى " إن " فى التَّحْقِيقِ ، إلاَّ أنَّهَا تُعْطَى الجَمَلَةَ
الَّتِي تَدْخُلُ عَلَيْهَا مَعْنَى المَفْرَدِ ، تقولُ : بَلَّغْنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، التقديرُ : بَلَّغْنِي
قِيَامَ زَيْدٍ ، وقد اسْتَعْمَلَهَا الخَلِيلُ بِمَعْنَى (١) " لَعَلَّ " .

وأما " كَأَنَّ " : / فمعناها التَّشْبِيهُ ، تقولُ : كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، والأصْلُ ١٥٤/ب
فيها: " أَنْ " الكافُ " للتَّشْبِيهِ ، دَخَلَتْ عَلَى " أَنْ " المَفْتُوحَةِ ، فصَارَ جَمِيعاً
لِلتَّشْبِيهِ ، ألا ترى أَنَّ الأَصْلَ فى قولك : كَأَنَّ زَيْدًا الأَسَدُ : أَنَّ زَيْدًا كالأَسَدِ ،
فَنَقَلْتَ الكافُ إِلَى " أَنْ " ؟ وَزَعَمَ بَعْضُهُم أَنَّهَا إِذَا كَانَ خَبَرُهَا اسْمًا جَامِداً ،
كَانَتْ تَشْبِيهًا ، نحو : كَأَنَّ زَيْدًا الأَسَدُ ، وَإِذَا كَانَ مُشْتَقًّا ، كَانَتْ شَكًّا (٢) ،
نحو : كَأَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ، وتكونُ واجِبَةً فى قولك : كَأَنَّكَ بَزِيدٍ قد جَاءَ .

وأما " لَكِنْ " : فمعناها الاستِدْرَاكُ ؛ وتَجِيءُ مَتَوَسِّطَةً بَيْنَ كَلَامَيْنِ
مُتَنَاقِضَيْنِ نَفِيًّا وإِجَابًا ؛ فَيُسْتَدْرَكُ بِهَا النَّفْيُ بالإِجَابِ ، والإِجَابُ بالنَّفْيِ ،
تقولُ : جَاءَ نِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا لَمْ يَجِيءْ ، وما جَاءَ نِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا جَاءَ نِي ؛
والتَّنَاقُضُ فى المَعْنَى بِمَنْزِلَتِهِ فى اللَّفْظِ ، تقولُ : فارقنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا حَاضِرٌ ،
وجَاءَ نِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرًا غَائِبٌ ، ومثلهُ قولُهُ تعالى : ﴿ وَلَوْ أَرَأَيْتُمْ كَثِيرًا لَفَشِلْتُمْ
وَلَتَنَارَعْتُمْ فى الأَمْرِ وَلَكِنَّ اللّهَ سَلَّمَ ﴾ (٣) .

وأما " لَيْتَ " : فمعناها التَّمَنَّى ، تقولُ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمٌ ، فَأَنْتَ تَتَمَنَّى
قِيَامَهُ أَنْ يَقَعَ .

وأما " لَعَلَّ " : فمعناها التَّوَقُّعُ والرَّجَاءُ ، وقيلَ الطَّمَعُ والإِشْفَاقُ ، وهى

(١) الكتاب ٣ / ١٢٣ .

(٢) هذا رأى الكوفيين والزجاجي وابن الطراوة . انظر : الهمع ١٥١/٢ وابن الطراوة النحوي ١٢٣ .

(٣) ٤٣ / الأنفال .

مركبة من اللام وعل (١) بوقيل : هما لغتان (٢) ، تقول : لعل المسافر يقدم ، وعلل
الله يشفي المريض ، وتقول في الطمع : اسلك هذه الطريق لعلك تسلم ، وفي
الإشفاق : اسلكها لعلك تصل ، فأما نحو قول الله تعالى : ﴿ لعل الساعة
قريب ﴾ (٣) و ﴿ لعلكم تفلحون ﴾ (٤) فإنما هو ترج للعباد .
وقد جاء فيها : لعن ، وعن ، ولأن ، وأنشدوا (٥) :

عوجا على الطلل القديم لأننا نبكى الديار كما بكى ابن حذام
والفرق بين التمني والرجاء : أن التمني يكون في الممكن والمستحيل ،
والرجاء لا يكون في المستحيل ، تقول في التمني : ليت الشباب يعود ، ولاتقول :
لعل الشباب يعود .

الفرع الثاني : في أحكامها ، وهي كثيرة ، فمنها ما يخص جميعها ، ومنها ما / ١٥٥
يخص أحادها ؛ فنذكرها في فصلين :

الفصل الأول

في الأحكام المشتركة .

الحكم الأول : هذه الحروف الستة تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصب المبتدأ
ويصير اسمها ؛ تشبيهاً بالمفعول ، وترفع الخبر ويصير خبرها ؛ تشبيهاً
بالفاعل .

(١) هذا رأي الكوفيين . انظر : الإنصاف ٢١٨ - ٢٢٧ والهمع ٢ / ١٥٣ .

(٢) وهذا رأي البصريين . انظر : كتاب سيويه ٦٧ / ٢ .

(٣) ١٧ / الشورى .

(٤) ١٨٩ / البقرة .

(٥) لامريء القيس . ديوانه ١١٤ .

وانظر : الهمع ٢ / ١٥٤ والخزانة ٤ / ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، بشرح أبيات المغني ٨ / ٦٦ .

عوجا : أي : أعطفان واحكماً . ابن حذام شاعر قديم ذكر الديار قبل امرئ القيس ، وبكى
عليها ويقال : إنه أول من بكى على الأطلال .

وإنما عملت لأنها أشبهت الأفعال في بنائها ووزنها، وأشبهت "كان" في دخولها على المبتدأ والخبر، والبصري يُعملها في الاسم والخبر معاً، والكوفي يُعملها (١) في الاسم ويبقي الخبر مرفوعاً كما كان قبل دخولها .

الحكم الثاني : أخبار هذه الحروف جارية . كأخبار المبتدأ - غالباً - من المفرد والجملة والظرف ، نقول : إن زيدا قائم ، وإن زيدا أبوه منطلق ، وإن زيدا قد قام أبوه ، وإن زيدا في الدار ، ويلزم الضمير فيها ، كما لزم في أخبار "كان" ، وقد حذف في الشعر .

وذهب بعضهم إلى أن الفعل الماضي لا يقع خبراً (٢) لـ "لعل" فلا تقول :

لعل زيدا قام أبوه ، والمذهب : جواز وقوع الماضي خبراً عنها ، ومنه قولهم : أريد الماضي إلى فلان لعله خلا بنفسه ، وتقول في الخبر يرد عليك : لعل سمعت هذا بوقيل : هذه حكاية حال وحكى الأخفش : لعل زيدا سوف يقوم ، ولم يجز : لعل زيدا (٣) سوف يقوم .

الحكم الثالث : إذا اجتمع في الكلام معرفة ونكرة فالاسم المعرفة ،

والخبر النكرة : لأن الفائدة معذوقة (٤) بالمعرفة ، تقول إن زيدا قائم بولا تقول : إن قائماً زيدا ، وقد جاء في التنزيل الاسم نكرة والخبر معرفة : للفائدة المطلوبة في الخبر وهو قوله تعالى : ﴿ إن أول بيت وضع للناس للذي ببكة مباركاً ﴾ (٥) ،

وأما قوله تعالى : ﴿ إن أولى الناس بإبراهيم للذين اتبعوه ﴾ (٦) فيحتمل التعريف ١٥٥/ب والتكثير ، وأما مجيئه في الشعر فكثير .

(١) انظر : الإنصاف ١٧٦ .

(٢) في الهمع ٢ / ١٥٨ " ومنع مبرمان وقوع الماضي خبراً لـ "لعل" .

(٣) انظر : الهمع في الموضع السابق .

(٤) مرتبطة بها والعذوق : الربط وفي أساس البلاغة (عذوق) : معذوقه : موسومة .

(٥) ٩٦ / آل عمران .

(٦) ٦٨ / آل عمران .

وتقول: **إِنَّ قَرِيْبًا مِنْكَ زَيْدًا** ، إِذَا جَعَلْتَ " قَرِيْبًا " ظَرْفًا (١) ، فَإِذَا جَعَلْتَهُ اسْمًا قُلْتَ : **إِنَّ قَرِيْبًا مِنْكَ زَيْدٌ** ، وتقول : **إِنَّ بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدٌ** ، وَالْوَجْهُ : أَنَّ تَجْعَلَ الْمَعْرِفَةَ اسْمًا " إِنَّ " فَتَقُولُ : **إِنَّ بَعِيدًا مِنْكَ [زَيْدًا]** (٢) ، قَالَ سَبْيُوِيَه : وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ : **إِنَّ بَعِيدًا مِنْكَ زَيْدًا** ، وَقَلَّمَا يَكُونُ " بَعِيدًا مِنْكَ " ظَرْفًا .
 وَالاسْمُ الْوَاقِعُ مَوْقِعَ الْاسْتِفْهَامِ ، وَمَوْقِعَ الشَّرْطِ ، نَحْوَ " أَيْنَ " وَ " كَيْفَ " وَ " مَتَى " لَا يَكُونُ اسْمًا لِـ " إِنَّ " وَأَخْوَاتِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَا يَعْمَلُ فِيهَا عَامِلٌ لَفْظِيٌّ مَقْدَمًا ، إِلَّا الْجَارُ وَحْدَهُ .

الْحُكْمُ الرَّابِعُ : إِذَا اتَّصَلَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَزِيدُ نُونَ الْوِقَايَةِ وَيَجْمَعُ بَيْنَ النُّونَاتِ ، فَيَقُولُ : **إِنِّي** ، وَأَنْتِي ، وَكُنْتُ ، وَلَكُنْتُ ، وَلِيْتِي ، وَلَعَلَّنِي ، وَبَعْضُهُمْ لَا يَزِيدُ نُونَ الْوِقَايَةِ ؛ كِرَاهِيَةَ اجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ ، فَيَقُولُ : **إِنِّي** وَأَنْتِي وَكُنْتُ وَلَكُنْتُ ، وَلَمْ يُحْذَفْ مِنْ " لَيْتَ " وَحْدَهَا إِلَّا فِي الشُّعْرِ ، قَالَ (٣) :

كَمُنِّيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَيَذْهَبُ كُلُّ مَالِي
 وَأَمَّا " لَعَلَّ " فَكَثُرَ فِيهَا لَعَلِّي ، وَقَلَّ لَعَلَّنِي .

(١) لِيَكُونَ مُتَعَلِّقَ الْخَبْرِ الْمَحْنُوفِ .

(٢) تَتِمُّهُ يَلْتَمُّ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ ، وَانظُرْ مِثَالَ سَبْيُوِيَه بَعْدَ فِي كِتَابِهِ ١٤٣ / ٢ .

(٣) هُوَ زَيْدُ الْخَيْلِ الطَّائِي .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوِيَه ٣٧٠ / ٢ ، وَانظُرْ : أَيْضًا : نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ ٢٧٩ وَمَجَالِسِ ثَعْلَبٍ ١٢٩ ، وَابْنِ يَعِيْشٍ ٩٠ / ٣ ، ١٢٣ وَالْخَزَانَةَ ٣٧٥ / ٥ وَاللِّسَانَ (لَيْتَ) .

واختلفوا في النون المحذوفة : فقيل : هي الأولى (١) ، وقيل : الثانية (٢) ،
وقيل : الثالثة (٣) ، وهو مذهب سيبويه (٤) ، فأما قولهم : " إنا " في " إنا " ،
فالمحذوف الوسطى (٥) ، وقيل : الأولى (٥) ؛ لأن الثالثة ليست بوقاية فتُحذف ،
وإنما هي ضمير الجماعة .

الحكم الخامس : إذا دخلت هذه الحروف على ضمير الشأن والقصة
فالأولى أن لا يُحذف ؛ لأنه ضمير منصوب لم يتقدمه ذكر ، وليس بمنزلة في
" كان " ؛ لأنه معها مرفوع ، وهو يستتر فيها ، تقول : إنه زيد قائم ، ومنه قوله
تعالى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا ﴾ (٦) وقوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى
الْأَبْصَارُ ﴾ (٧)

ويجوز حذفه ، فتقول : إن زيد منطلق ، / تريد : إنه زيد منطلق ، وقد ١٥٦/أ
حذف في الشعر كثيراً ، كقوله (٨) :
إِنَّ مَنْ لَأَمَّ فِي بَنِي بَنْتِ حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصِيَهُ فِي الْخَطُوبِ
وحكى الخليل أن بعض العرب يقول : " إن بك زيد (٩) مأخوذ " على

(١) (٢) (٣) انظر : الهمع / ١ / ٢٢٥ وحاشية يس على التصريح / ١ / ١١٢ والمباني على الأشموني / ١ / ١٢٤ .
(٤) في الكتاب ٢ / ٣٩٩ : " .. فلما كثر استعمالهم إياها - بقصد نون الوقاية - مع تضعيف
الحروف ، حذفوا التي على الياء " .
(٥) انظر : الهمع / ١ / ٢٢٥ .
(٦) ٧٤ / طه .
(٧) ٤٦ / الحج .
(٨) هو الأعشى . ديوانه ٢٢٥ برواية :

من يلمني على بني بنت ...

وهو من شواهد سيبويه ٧٢/٣ ، وانظر أيضا : الإنصاف ١٨٠ وابن يعيش ٣ / ١١٥ والمغنى ٦٠٥
وشرح أبياته ٧ / ٣٦٨ والخزانة ٥ / ٤٢٠ .
يقول : من يلمني في تولي هؤلاء القوم والتمويل عليهم في الخطوب أئمه وأعص أمره في كل خطب
يُصِيبني .
(٩) الكتاب ٢ / ١٢٤ .

تقدير: إِنَّهُ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ ، وَإِذَا حَذَفْتَهُ قُبِحَ أَنْ يَلِيَهَا فِعْلٌ ، كَقَوْلِكَ : إِنَّ قَامَ زَيْدٌ ،
 وَإِنَّ يَقُومَ عَمْرُو ، تُرِيدُ : إِنَّهُ ، فَإِنْ فَصَلْتَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ بِظَرْفٍ جَازٍ أَنْ
 تَقُولَ : إِنَّ الْيَوْمَ خَرَجَ زَيْدٌ ، وَإِنَّ وِرَاءَكَ يَجِيءُ عَمْرُو ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ (١) :
 كَأَنَّ عَلَى عَرْنِينِهِ وَجَبِينَهُ أَقَامَ شُعَاعُ الشَّمْسِ أَوْ طَلَعَ الْبَدْرُ
 الْحُكْمُ السَّادِسُ : قَدْ حَذَفْتَ أَخْبَارَهَا مِنَ الذِّكْرِ لَمَّا عَلِمْتَ ، مَعْرِفَةً كَانَ
 اسْمُهَا أَوْ نَكْرَةً :

فَالنَّكَرَةُ : قَوْلُهُمْ " إِنَّ مَالاً وَإِنَّ وِلْدَاناً وَعَدَدًا " ، أَيْ : إِنَّ لَهُمْ مَالاً وَوِلْدَاناً
 وَعَدَدًا ، قَالَ الْأَعْمَشِيُّ (٢) :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا
 وَتَقُولُ : إِنَّ غَيْرَهَا إِبِلًا وَشَاءً ، كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّ لَنَا غَيْرَهَا ، أَوْ إِنَّ عِنْدَنَا
 غَيْرَهَا إِبِلًا وَشَاءً ، فَتَنْصَبُ إِبِلًا وَشَاءً عَلَى التَّمْيِيزِ وَالتَّبْيِينِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ (٣) :

(١) لم أقف على اسمه .

وانظر : ضرائر الشعر ١٧٨ والهمع ٢ / ١٦٤ والخزانة ١٠ / ٤٤٩
 عرنينه : عرنين الأنف : تحت مجتمع الحاجبين وهو أول الأنف حيث يكون فيه الشمم .
 (٢) ديوانه ٢٣٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٤١ ، وانظر أيضا : المقتضب ٤ / ١٣٠ والأصول ١ / ٢٤٧
 والخصائص ٢ / ٣٧٣ والمحتسب ٤٣٩ والتبصرة وما في حواشيتها ٢١١ .
 المحل والمرتل : مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال ، أو هما اسما زمان ، أَيْ : إِنَّ لَنَا فِي
 الدُّنْيَا حُلُولًا ، وَإِنَّ لَنَا عَنْهَا ارْتِحَالَ . السَّفَرُ : اسْمُ جَمْعٍ ، وَاحِدُهُ مَسَافِرٌ بِوَقِيلٍ : جَمْعُ مُسَافِرٍ .
 قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ فِي الْمَحْتَسَبِ : " أَرَادَ : إِنَّ لَنَا مَحَلًّا وَإِنَّ لَنَا مُرْتَحَلًا ، فَحَذَفَ الْخَبَرَ ، وَالْكَوْفِيُّونَ
 لَا يُجِيزُونَ حَذْفَ خَبَرٍ " إِنَّ " إِلَّا إِذَا كَانَ اسْمُهَا نَكْرَةً ، وَلِهَذَا وَجَّهَ حَسَنٌ عِنْدَنَا ، وَإِنْ كَانَ أَصْحَابُنَا
 يُجِيزُونَهُ مَعَ الْمَعْرِفَةِ " .

(٣) هو العجاج ، كما في طبقات فحول الشعراء ، لابن سلام ، وليس في ديوانه المطبوع .
 وهو من شواهد سيبويه ٢ / ١٤٢ ، وانظر أيضا : الأصول ١ / ٢٤٨ وابن يعيش
 ١٠٣ / ١ ، ١٠٤ ، ٨٤ / ٨ ، والمغنى ٢٨٥ وشرح أبياته ٥ / ١٦٤ والخزانة ١٠ / ٢٣٤ .

يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا

كَأَنَّهُ قَالَ : يا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا لَنَا رَوَّاجِعَا ، أَوْ أَقْبَلْتُ رَوَّاجِعَا

وَأَمَّا حَذْفُهَا مَعَ الْمَعْرِفَةِ فَكَقَوْلِهِ (١) :

سِوَى أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفْضَلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنْ الْأَكْرَامِ نَهْشَلًا

يُرِيدُ : تَفْضَلُوا أَيْضًا .

وَالْكَوْفِيُّ لَا يُجِيزُ حَذْفَهُ (٢) إِلَّا مَعَ النِّكَرَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ (٣) :

قَالَتْ أُمَامَةٌ لَاتَجْرَعُ فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْعِزَاءَ وَإِنَّ الصَّبْرَ قَدْ نَفِدَا

فَإِنَّ الثَّانِيَةَ مَكْرَرَةٌ لِلتَّأْكِيدِ ؛ لِئَلَّا يَعْمَلَ عَامِلَانِ فِي مَعْمُولٍ وَاحِدٍ ، أَوْ يَكُونَ

خَبْرُ الْأَوَّلِ / مَحذُوفًا وَالْأَلْفُ لِلْإِطْلَاقِ .

ب/١٥٦

الْحُكْمُ السَّابِعُ : لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ أَخْبَارِهَا عَلَى أَسْمَائِهَا ، إِلَّا فِي حَالَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : الظَّرْفُ وَالْآخِرُ : حَرْفُ الْجَرِّ ؛ اتِّسَاعًا ؛ بِكَثْرَةِ وَقُوعِهِمَا فِي الْكَلَامِ

تَقُولُ : إِنَّ عِنْدَكَ عَمْرًا ، وَإِنَّ فِي الدَّارِ زَيْدًا ، وَقِيلَ : إِنَّمَا قَدَّمَ الظَّرْفُ وَحَرْفُ

الْجَرِّ خَاصَّةً لِأَنَّهْمَا لَوْ لَمْ يُجِيزُوهُ لَامْتَنَعَ أَنْ يَكُونَ اسْمٌ " إِنَّ " نِكَرَةً ؛ فَإِنَّ مِنْ

الْمَبْتَدَأِ مَا يَلْزَمُ تَأْخِيرَهُ ، كَقَوْلِكَ : عَلَيْكَ مَالٌ ، فَلَوْلَا جَوَازُ تَقْدِيمِ الظَّرْفِ عَلَى

الْإِسْمِ لَامْتَنَعَتْ " إِنَّ " مِنَ الدُّخُولِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا

أَنْكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ (٤) وَقَوْلِهِ : ﴿ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ ﴾ (٥) ، وَيَلْزَمُ لِذَلِكَ أَنْ يُقَدَّرَ

(١) هُوَ الْأَخْطَلُ زِيَادَاتِ دِيْوَانِهِ (طَبْعُ بَيْرُوتِ) ٣٩٢ .

وَانظُرْ : الْمُقْتَضِبَ ١٣١/٤ وَالْخِصَائِصَ ٣٧٤ وَالتَّبْصِرَةَ ٢١٢ وَالْخِزَانَةَ ٤٦١/١٠ .

نَهْشَلٌ : أَبُو قَبِيلَةٍ مِنْ تَمِيمٍ .

(٢) انظُرْ : الْمُسَاعَدَ عَلَى تَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ ٣١١/١ .

(٣) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى هَذَا الْقَائِلِ .

(٤) ١٢/ الْمَزْمَلِ .

(٥) ٢٢/ الْمَائِدَةِ .

عاملِ الظَّرْفِ بعدِ الاسمِ ؛ لئلاَّ يُقدِّمَ الخبرُ وهو غيرُ ظَرْفٍ ، والأخْفَشُ لأيجيزُ
من الفصلِ إلاَّ ما سُمِعَ (١)

الحكم الثَّامِنُ : يجوزُ أنْ يُفصَلَ بينَ أسماءِ هذه الحروفِ وأخبارِها بما
يَدْخُلُ لتوكيدِ الشيءِ أو لرفعِهِ بـ «وذلك قولك : إنَّ زَيْداً - واللَّهَ - ظالمٌ ، وإنَّ
بَكراً - فافهمَ ما أقولُ - رجلٌ صالحٌ ، وإنَّ عمراً - هو المسكينُ - مرحومٌ ؛ لأنَّ
هذا في الرَّفْعِ يجرى مجرى المدحِ والذمِّ في النَّصْبِ ، وعلى ذلك تأوَّلوا قوله
تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا .
أُولَئِكَ لَهُمْ جَنَّاتُ عَدْنٍ﴾ (٢) فَ «أُولَئِكَ» هي الخبرُ .

الحكم التَّاسِعُ : كما فصلوا بينَ أسماءِها وأخبارِها قد فصلوا بينها وبينَ
أسمائها بالظَّرْفِ ، فقالوا : إنَّ في الدَّارِ زَيْداً قائمٌ ، وأنشدَ سيبويه (٣) :
فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بِحُبِّها أَخاك مُصابُ القلبِ جَمُّ بِلابِلِه
فإنَّ لم يكنْ ظرفاً لم يُجزَ ، لا تقولُ : إنَّ إخوانك زيدا ضاربٌ .

الحكم العاشِرُ : إذا دَخَلَتْ " ما " على هذه الأَحْرفِ كفتَّها عن
العَمَلِ بوهيأتها لتقعَ بعدها الجملةُ من الفِعْلِ والفاعلِ ، والمبتدأِ والخبرِ ، تقولُ :
إنَّما زَيْدٌ قائمٌ ، وكأنَّما أخوك الأسدُ ، ولعلَّما زَيْدٌ منطلقٌ / وإنَّما قامَ زَيْدٌ ، ١٥٧/أ
ولكنَّما يقومُ بَكراً ، قال اللهُ تعالى : ﴿أَنَّمَا إِلَهُكُمُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (٤) و ﴿إِنَّمَا أَنْتَ

(١) انظر : الهمع ٢ / ١٦٠ .

(٢) ٢٩ ، ٣٠ / الكهف .

(٣) لقائل مجهول . الكتاب ٢ / ١٣٣ .

وانظر : الأصول ١ / ٢٠٥ والتبصرة ٢٠٧ والمقرب ١ / ١٠٨ والمغني ٦٩٣ وشرح أبياته ٨ / ١٠٥

والخزانة ٨ / ٤٥٢ .

لحاه يلحوه لحواً ولحياً : لامةً وعدله . الجمُّ : الكثير البلبل : شدة الهمِّ والوساوس ، جمع بلبلة .

(٤) ١١٠ / الكهف و ١٠٨ / الأنبياء و ٦ / فصلت .

مُنْذِرٌ مَنْ يَخْشَاهُ ﴿١﴾ و ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ ﴿٢﴾ .
 وبعضُهُم يَنْصِبُ بِـ " لَيْتَ " و " لَعَلَّ " و " كَأَنَّ " مَعَ دُخُولِ " مَا عَلَيْهَا
 وَيَجْعَلُهَا (٣) زَائِدَةً لَا كَافَّةً ؛ فَيَقُولُ [لَيْتَمَا] (٤) زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، وَلَعَلَّمَا عَمْرًا
 ذَاهِبًا ، وَكَأَنَّمَا بَكْرًا قَائِمًا ، وَيُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ نَصْبًا وَرَفْعًا ، قَالَ (٥) :
 قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ
 وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ (٦) ذَلِكَ فِي " إِنْ " و " أَنْ " و " لَكِنْ " ؛ عَلَى أَنَّ " مَا " زَائِدَةٌ .
 وَنظِيرُ دُخُولِ " مَا " عَلَى " إِنْ " دُخُولُهَا عَلَى " بَعْدَ " فِي قَوْلِهِ (٧) :
 أَعْلَاقَةٌ أُمُّ الْوَلِيدِ بَعْدَمَا أَفْئَانُ رَأْسِكَ كَالثُّغَامِ الْمُخْلِسِ

(١) /٤٥ النازعات .

(٢) /٢٨ فاطر .

(٣) انظر : ابن يعيش ٥٨/٨ والرضي على الكافية ٢/٣٤٨ .

(٤) تتمه يستقيم بها المثال .

(٥) هو النابغة الذبياني . ديوانه ٢٤ .

والبيت من شواهد سيبويه ١٣٧/٢ وانظر أيضا : الأصول ١/٢٣٣ والخصائص ٢/٤٦٠
 والتبصرة ٢١٥ والإنصاف ٤٧٩ وابن يعيش ٨/٥٤ ، ٥٨ ، والمغني ٦٣ ، ٢٨٦ ، ٣٠٨ وشرح
 أبياته ٤٦/٢ والخزانة ١٠/٢٥١ .

(٦) انظر : ابن يعيش ٨/٥٥ وشرح الكافية الشافية ١/٤٨٠ .

(٧) هو المرار الأسدي .

والبيت من شواهد سيبويه ١١٦/١ و ١٣٩/٢ ، وانظر أيضا : المقتضب ٢/٥٤ وابن يعيش
 ٨/١٣١ ، ١٣٤ ، والمغني ٢١١ وشرح أبياته ٥/٢٦٩ والخزانة ١١/٢٣٢ .

العَلاقَةُ - يَفْتَحُ العَيْنَ - الحُبُّ ، مَصْدَرُ عَلَقَ الرَّجُلُ - مِنْ بَابِ فَرَحَ - المَرَأةُ ، إِذَا أُحِبَّهَا . الْوَلِيدُ -
 بِالتَّشْدِيدِ - مَصْفَرُّ الْوَلِيدِ ، يَمَعْنِي الْوَلَدُ بَوَصْفَرَةٍ لِيَدُلُّ عَلَى شِبَابِ أُمِّهِ .

أَفْئَانُ الرَّأْسِ : خُصِلُ شَعْرِهِ ، جَمْعُ فَنَنٍ ، وَالْأَصْلُ فِي الْفَنَنِ الْفَنَنِ بَوَأْرَادِ بِالْأَفْئَانِ : ذَوَائِبُ
 شَعْرِهِ ، عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ . الثُّغَامُ - يَفْتَحُ الثَّأ - نَبْتُ إِذَا يَبَسَ صَارَ أبيضًا ، أَوْ هُوَ نَبْتُ لَهُ
 نَوْرٌ أبيضٌ . الْمُخْلِسُ : مَا اخْتَلَطَ بِبِاضِهِ بِسَوَادِهِ .

جَعَلَ " بَعْدَمَا " بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَابْتَدَأَ مَا بَعْدَهُ .
 وَقَدْ حَدَّثَ مِنْ اِتِّتْلَافٍ " مَا " مَعَ ، أَنَّ مَعْنَى لَمْ يَكُنْ مِنْ قَبْلُ ، وَهُوَ : قَصْرُ
 الْحُكْمِ عَلَى الذَّاتِ ، أَوْ قَصْرُ الذَّاتِ (١) عَلَى الْحُكْمِ ، تَقُولُ : إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ ،
 فَيَقْتَصِرُ الْقِيَامُ عَلَى " زَيْدٍ " ، وَإِنَّمَا الْقَائِمُ زَيْدٌ ، فَتَقْتَصِرُ " زَيْدًا " (٢) عَلَى الْقِيَامِ ،
 وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ (٣) ، ﴿ إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ ﴾ (٤) .

الفصل الثاني : في الأحكام المختصة

الحكم الأول : قد اختصت " إن " المكسورة ، دون أخواتها ، بدخول لام
 الابتداء على خبرها واسمها ومعمول خبرها .
 أمّا الخبر : فإذا لزم موضعه ، ولم يكن فعلاً ماضياً ، كقولك : إن زيدا
 قائمٌ ، وإن زيدا ليقوم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴾ (٤) ، ﴿ وَإِنَّ
 رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ (٥) . وأمّا الاسم : فإذا فصل بينه وبينها بالظرف ، نحو : إن
 في الدار زيدا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً ﴾ (٦) .
 وأمّا معمول الخبر : فإذا تقدم على الخبر ، تقول : إن زيدا لفي الدار قائمٌ ،
 ومنه قوله تعالى : ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ (٧) .

(١) فالأول : قصر الصفة على الموصوف ، والثاني : قصر الموصوف على الصفة .

(٢) ١١ / البقرة .

(٣) ٩٨ / طه .

(٤) ٣٤ / قاطن . وهي في الأصل هكذا : " إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ شَكُورٌ " .

(٥) ١٢٤ / النحل .

(٦) ٢٤٨ / البقرة .

(٧) ٧٢ / الحجر .

فإن كان الخبر جملة اسمية دخلتها اللام متقدمة / تقول : إن زيدا لوجهه ١٥٧/ب
حسن ، وأجازوا : وجهه لحسن ، وليس بالعالي . فإن كان جملة فعلية ماضية
لم تدخل اللام عليها : فلا تقول : إن زيدا لقام أبوه ، فأما دخولها عليه في
القسم ، كقولك : والله لقام زيد ، وقوله (١) :

لَنَامُوا فَمَا إِنَّ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي

فهذه اللام هي التي إذا دخلت على المستقبل معها النون غير مقدر فيها
الابتداء ، كقولك : علمت أن زيدا ليقومن . ، وعلمت أن زيدا لقام ، فلا تكسر
أن كما كنت تكسرها في قولك : أشهد إن محمداً لرسول الله ، وأعلم إن بكراً
لقائم : فإنك حينئذ تكسر "إن" وتعلق الفعل فلا تعمله وحكى سيبويه أن هذه
اللام دخلت على المستقبل قليلاً ، قال : قد يستقيم في الكلام : إن زيدا
ليضرب ، وليذهب بولماً يقع الفعل ، والأكثر على ألسنتهم : (٢) ما أعلمتك ، قال
ابن السراج : وهذه اللام لا يجوز أن تدخل على حرف الجزاء ، نحو : إن زيدا
لئن أتاني أكرمه ، ولا على النفي ولا الحال ولا الصفة (٣) ولا التوكيد ، وأما
قوله (٤) : إن أمر أخصني عمداً مودته على التثاني لعندي غير مكفوف

فتقديره : لعندي مشكور ؛ لأن ما بعد المضاف لا يعمل فيما قبله ، إلا مع

" غير " في قولك : أنا زيدا غير ضارب .

(١) سبق الاستشهاد كاملاً في ص ٢٧٨ .

(٢) الكتاب ١٠٩/٣ .

(٣) الأصول ٢٤٤/١ .

(٤) هو أبو زبيد الطائي . ديوانه ٧٨ .

والبيت من شواهد سيبويه ١٣٤/٢ . وانظر أيضاً : الأصول ٢٤٥/١ والتبصرة ٢١٣ والإنصاف

٤٠٤ وابن يعيش ٦٥/٨ والمغنى ٦٧٦ وشرح أبياته ٤٢/٨ .

وإنما اِخْتَصَّتْ بِـ "إِنَّ" دونَ أَخَوَاتِهَا لِاجْتِمَاعِهِمَا فِي التَّكْثِيرِ وَجَوَابِ الْقَسَمِ ؛ وَلِأَنَّ أَخَوَاتِهَا (١) أَزَالَتْ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي تَدْخُلُ عَلَيْهِ .
 وَقَدْ أَدْخَلُوا اللَّامَ فِي خَبَرِ "أَنَّ" الْمَفْتُوحَةِ فِي الشُّعْرِ ، وَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ (٢)
 زَائِدَةً ، كَمَا جَعَلَهَا بَعْضُ الْقُرَّاءِ زَائِدَةً فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ
 الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (٣) فَفَتَحَ (٤) .

وَأَدْخَلُوهَا فِي خَبَرِ "لَكِنَّ" فِي الشُّعْرِ ، قَالَ (٥) :

وَلَكِنِّي مِنْ حَبِّهَا لَعَمِيدٌ

وَقَدْ تَأَوَّلُوا ذَلِكَ ، فَقَالُوا : إِنَّ الْأَصْلَ : لَكِنَّ إِنِّي لَعَمِيدٌ ، كَمَا أَنَّ أَصْلَ ١/١٥٨
 قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي ﴾ (٦) لَكِنَّ أَنَا ، فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ وَالْقِيَّتُ
 حُرُكْتُهَا عَلَى نُونِ "لَكِنَّ" وَأُدْغِمَتْ فِي النُّونِ بَعْدَهَا (٧) .

الْحُكْمُ الثَّانِي : قَدْ اِخْتَصَّتْ "إِنَّ" الْمَكْسُورَةَ وَ"لَكِنَّ" دونَ أَخَوَاتِهَا فِي
 الْعَطْفِ عَلَى اسْمِهِمَا بَعْدَ خَبَرِهِمَا ، بِالنَّصْبِ عَلَى اللَّفْظِ ، وَالرَّفْعِ عَلَى الْمَوْضِعِ ؛
 لِبَقَاءِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ مَعَهُمَا وَزَوَالِهِ مَعَ أَخَوَاتِهَا ؛ تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَانِمٌ وَعَمْرًا ،

(١) فِي النُّسخَةِ اضْطِرَابًا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ .

(٢) وَهَذَا رَأْيُ الْجُمْهُورِ . انْظُرْ : الْهَمْعُ ١٧٥/٢ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤٩٠/٦ .

(٣) ١/ الْمُنَافِقُونَ .

(٤) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى مَنْ قَرَأَ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ فِيمَا لَدَيْ مِنْ مَصَادِرِ .

(٥) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى اسْمِهِ .

وَهَذَا عَجَزَ الْبَيْتِ ، وَصَدْرُهُ :

يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَازِلِي

وَانْظُرْ : الْإِنْصَافُ ٢٠٩ وَابْنُ يَعِيشَ ٦٢/٨ ، ٦٤ وَالْمَغْنِي ٢٢٢ وَشَرْحُ أَبِياتِهِ ٣٥٦/٤ وَ ٢٠٢/٥ .

وَالْهَمْعُ ١٧٦/٢ وَالْخَزَانَةُ ٣٦١/١٠ .

الْعَمِيدُ : الَّذِي هُوَ الْعِشْقُ ، فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ .

(٦) ٣٨/ الْكَهْفِ .

(٧) انْظُرْ : الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقُرَّاءَاتِ السَّبْعِ ٣١/٢ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٢٧/٦ - ١٢٨ ،

وَالْإِتْحَافُ ٢٩٠ .

وَعَمْرُو ، وَلَكِنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ وَيَشْرُ [وَيُشْرًا] (١) ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ
 إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ (٢) وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَوْ أَنَّ مَا فِي
 الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ (٣) قُرِيءَ :
 بِنَصْبِ " السَّاعَةِ وَالْبَحْرُ " وَرَفَعِهِمَا ؛ فَالنَّصْبُ : عَلَى لَفْظِ اسْمِ (٤)
 " إِنَّ " ، [وَالرَّفْعُ] (٥) إِمَّا عَلَى مَوْضِعِ " إِنَّ " وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ ، أَوْ عَلَى الْمَضْمَرِ فِي
 الْخَبْرِ إِنْ كَانَ مُشْتَقًّا ، أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْمُسْتَأْنَفِ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يُؤَكَّدَ الْمُشْتَقُّ ،
 تَقُولُ : إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ هُوَ وَعَمْرُو .

فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى بَاقِي أَخَوَاتِهِمَا بَعْدَ الْخَبْرِ فَلَا يَجُوزُ الرَّفْعُ ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ
 عَلَى الْمَضْمَرِ فِي الْخَبْرِ الْمَشْتَقُّ أَوْ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْمُسْتَأْنَفِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْخَبْرُ
 مُشْتَقًّا قَبِحَ فِيهَا الرَّفْعُ .

(١) تَمَّةٌ يَقْتَضِيهَا سِيَاقُ الْكَلَامِ .

(٢) ٣٢ / الْجَائِثِيَّةُ .

(٣) ٢٧ / لِقْمَانُ .

(٤) وَبِهِ قَرَأَ حَمْرَةُ ، وَوَأَفَقَهُ الْأَعْمَشُ ، وَرَوَى أَيْضًا عَنْ أَبِي عَمْرٍو وَعَيْسَى وَأَبِي حَيَوَةَ . وَقَرَأَ الْجُمْهُورُ
 بِالرَّفْعِ ، هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِآيَةِ الْجَائِثِيَّةِ ، وَانظُرْ : السَّبْعَةُ ٥٩٥ وَالْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ
 ٢٦٩/٢ وَالنَّشْرُ ٣٧٢/٢ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٥١/٨ .

أَمَّا لَفْظُ " الْبَحْرُ " فِي آيَةِ لِقْمَانَ فَقَدْ قَرَأَ بِالنَّصْبِ أَبُو عَمْرٍو وَيَعْقُوبُ ، وَوَأَفَقَهُمَا الْبِزْدِيُّ ، وَقَرَأَ
 بِالرَّفْعِ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعُ وَابْنُ عَامِرٍ وَعَاصِمٌ ، وَحَمْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ ، وَوَأَفَقَهُمُ الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ وَابْنُ
 مُحَيِّصِينَ . انظُرْ : السَّبْعَةُ ٥١٢ وَالْمَحْتَسِبُ ١٦٩/٢ وَالتَّيْسِيرُ ١٧٧ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ١٩١/٧ وَالنَّشْرُ
 ٣٤٧/٢ .

(٥) تَمَّةٌ يَلْتَمُّ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

فإن عطفَ على اسمِها جميعها قبل الخبرِ فالنصبُ لا غيرُ ، تقولُ : إنَّ
زيداً وعمراً قائمان ، وكذلك باقيها ، فأما قولُ الشاعرِ (١) :
فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَّيَارُ بِهَا لَغْرِيْبُ
فخبرُ "قَيَّارٍ" محذوفٌ ، و "غريبٌ" خبرٌ "إنَّ" ؛ ولهذا أُدخِلَ اللَّامَ
عليه ، ويجوزُ أنْ يُحذفَ خبرُ "إنَّ" ، ويُجعلُ "غريبٌ" خبرَ "قَيَّارٍ" ؛ لأجلِ
الفصلِ . وأجازَ الكسائيُّ الرَّفْعَ قبلَ الخبرِ (٢) ؛ فيقولُ : إنَّ زَيْدًا وَعَمْرُو
ذَاهِبَانِ . فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ
والتَّصَارِي مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ (٣) ؛ فَإِنَّ سَبِيْبِيَه يَجْعَلُ خَبْرَ "الصَّابِئُونَ" محذوفًا ؛
اسْتِغْنَاءً بِمَا قَبْلَهُ / ، وَأَنَّ الْكَلَامَ عَلَى التَّقْدِيمِ (٤) وَالتَّأْخِيرِ ، تَقْدِيرُهُ : وَالصَّابِئُونَ ٨٥٨/ب
كذلك ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ "إنَّ" لَمَّا لَمْ يَظْهَرْ عَمَلُهَا جازَ العطفُ على (٥)
مَوْضِعِهَا قَبْلَ الْخَبْرِ ، عَلَى مَذْهَبِ الْكَسَائِيِّ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّهُ

(١) هو ضائى البرجميُّ

والبيتُ من شواهد سيبويه ٧٥/٨ ، وانظر أيضًا : نوادر أبي زيد ١٨٢ والكامل ٤١٦ ومجالس
ثعلب ٣١٦ ، ٥٩٨ ، والتبصرة ٢١٠ والإنصاف ٩٤ وابن يعيش ٦٨/٨ والمغني ٤٧٥ وشرح أبياته
٤٣/٧ ، ٣٠١ ، والخزانة ٣١٢/١٠ .

قَيَّارٌ : اسمُ جملِ الشاعرِ .

في البيتِ

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٢/٢ و المساعدة على تسهيل الفوائد ٣٣٦/١ .

(٣) ٦٩ / المائدة .

(٤) الكتاب ٨ / ١٥٥ - ١٥٦ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٥٣١ / ٣ .

معطوفٌ على المضمرة^(١) في "هادوا".

وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَآمُ الْغِيُوبِ﴾^(٢) فالرَّفْعُ^(٣) على أَنَّهُ خَبْرٌ مَبْتَدَأُ^(٤) مَحْذُوفٌ ، أَوْ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الْمَضْمَرِ فِي^(٥) "يَقْذِفُ" ، وَالنَّصْبُ^(٦) عَلَى أَنَّهُ صِفَةٌ اسْمٌ^(٧) "إِنَّ" ، فَتَقُولُ عَلَى ذَلِكَ: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقُ الْعَاقِلِ اللَّيْبِ؛ فَتَنْصِبُ "الْعَاقِلَ" وَ "اللَّيْبَ" ، وَتَرْفَعُهُمَا .

وقد أجاز سيبويه العطفَ على مَوْضِعِ "أَنْ" "المفتوحة"^(٨) ، وَأَنْشَدَ^(٩)
فَلَا تَحْسَبِي أَنِّي تَخَشَعْتُ بَعْدَكُمْ لَشَيْءٍ وَلَا أَنِّي مِنَ الْمَوْتِ أَفْرَقُ

(١) هذا رأىُ الفراء . انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٢/٢ ومشكل إعراب القرآن ٢٣٧/١ .

(٢) ٤٨ / سبأ .

(٣) وبه قرأ الجمهور .

(٤) ذكر ذلك أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٦٨٠/٢ وانظر أيضا : مشكل إعراب القرآن

٢١٢/٢ .

(٥) ذكر ذلك الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٥٨/٤ ونقله عنه أبو جعفر النحاس في الموضع السابق من إعراب القرآن .

(٦) وبه قرأ عيسى بن عمرو ابن أبي إسحاق وزيد بن علي وابن أبي عبيدة وأبو حيوة . انظر : البحر المحيط ٢٩٢/٧ .

(٧) وذكر ذلك الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢٥٧/٤ ، ونقله عنه أبو جعفر النحاس في الموضع السابق من إعراب القرآن . وانظر أيضا : مشكل إعراب القرآن في الموضع السابق .

(٨) الكتاب ٢٣٨/١ و ١٤٤/٢ .

(٩) لجعفر بن عتبة الحارثي . هذا وقول ابن الأثير : وَأَنْشَدَهُ يُوْحِي بِأَنَّ الْبَيْتَيْنِ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبَوِيهِ وَالْحَقِيقَةُ أَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ شَوَاهِدِ الْكِتَابِ الْمَطْبُوعِ .

ولا أنا ممن يزيد هيه وعيدكم ولا أنتي بالمشى في القيد أخرق^(١)
وعليه حمل سيبويه^(٢) ، وقوله تعالى: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
وَرَسُولُهُ﴾^(٣) وقوله سبحانه: ﴿وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾^(٤) ثم
قال: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾^(٥) بالرفع^(٥) ، وقال بشر^(٦) :
أَبِي لِبْنِي خَزِيمَةَ أَنْ فِيهِمْ قَدِيمَ الْمَجْدِ وَالْحَسَبِ النَّضَارُ
فَعَطَفَ " الْحَسَبَ " عَلَى مَوْضِعِ " أَنْ " وَزَعَمَ سِيبَوِيهٌ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ
يَغْلَطُونَ فَيَقُولُونَ : إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ " ^(٧) ، و " إِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانِ " .
الحكم الثالث : في الفرق بين " إن " و " أن " ، وهو موضع كثير
الاشتباه؛ فلذلك بسطنا القول فيه ، وأوردناه في أربعة تعاليم .
التعليق الأول :

القول الجامع في الفرق بينهما : أن الموضع الذي يدخلان عليه لا يخلو ؛

-
- (١) انظر : شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٥٤ والخزانة ٣٠٣/٨٠ .
التخشع : تكلف الخشوع ، ويكون في الصوت وفي البصر أفرق : أخاف . يزدهيه : يستخفه من
الزهو وهو الخفة . الأخرق : الذي لا يحسن عمل شئير .
(٢) الكتاب ٢٣٨/١ و ١٤٤/٢ .
(٣) ٣ / الثوبة .
(٤) ٤٥ / المائدة .
(٥) وبه قرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائي وأبو جعفر ، ووافقهم ابن محيصن . انظر : السبعة ٢٤٤
والنشر ٢/٢٥٤ والإتحاف ٢٠٠ والبحر المحيط ٣/٤٩٤ - ٤٩٥ .
(٦) ابن أبي خازم . ديوانه ٧٢ .
وانظر : المفضليات ٣٤٢ .
النضار : الخالص .
(٧) الكتاب ١٥٥/٢ .

أَنْ يَكُونَ مُخْتَصِماً بِإِحْدَى الْجُمْلَتَيْنِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ ، أَوْ شَائِعاً فِيهِمَا ، فَإِنَّ ١٥٩/أ
 كَانَ شَائِعاً صِلِحَ لـ " إِنْ " الْمَكْسُورَةِ ، وَذَلِكَ فِي خَمْسَةِ مَوَاضِعَ :
 الْأَوَّلُ : الْإِبْتِدَاءُ ، تَقُولُ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَإِنْ زَيْدًا يَقُومُ ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ : زَيْدٌ
 قَائِمٌ ، وَيَقُومُ زَيْدٌ ؛ فَيَكُونُ كَلَامًا تَامًا ، وَالْجُمْلَتَانِ فِيهِ صَالِحَتَانِ .
 الثَّانِي : إِذَا كَانَتْ صِلَةٌ لِلَّذِي ، كَقَوْلِكَ : أَعْطَيْتُهُ مَا إِنْ شَرَّهُ خَيْرٌ مِنْ جَيِّدٍ
 مَا مَعَكَ ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَآتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنْ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءَ
 بِالْعُصْبَةِ ﴾ (١) .

الثَّالِثُ : أَنْ يَقَعَ بَعْدَ الْقَسَمِ ، كَقَوْلِكَ : وَاللَّهِ إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ، وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى :
 ﴿ تَاللَّهِ إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ الْقَدِيمِ ﴾ (٢)

الرَّابِعُ : إِذَا دَخَلَتْ فِي خَبَرِهَا اللَّامُ ، فِي قَوْلِكَ : إِنْ زَيْدًا لِقَائِمٌ .
 الْخَامِسُ : أَنْ تَقَعَ بَعْدَ الْقَوْلِ حِكَايَةً ، نَحْوُ : قُلْتُ : إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ ؛ لِأَنَّكَ
 تَحْكِي الْكَلَامَ مُبْتَدَأً ، وَالْحِكَايَةُ لَا تُغَيِّرُ الْكَلَامَ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ ، قَالَ سَيَّبِيُّهُ :
 كَانَ عَيْسَى (٣) يَقْرَأُ هَذَا الْحَرْفَ ﴿ فِدَعَارِيَّةٌ إِنِّي مَغْلُوبٌ ﴾ (٤) عَلَى الْحِكَايَةِ
 لِقَوْلِهِ (٥) ، وَابْنُ السَّرَّاجِ جَعَلَهُ عَلَى إِرَادَةِ (٦) الْقَوْلِ .

(١) ٧٦ / القصص .

(٢) ٩٥ / يوسف .

(٣) الكتاب ٣ / ١٤٣ .

(٤) ١٠ / القمر . وَرُوِيَتْ قِرَاءَةُ الْكُسْرِ أَيْضًا عَنْ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ وَالْأَعْمَشِ وَزَيْدِ ابْنِ عَلِيٍّ ، وَكَذَا رُوِيَتْ

عَنْ عَاصِمٍ . انظُرْ : الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ ٨ / ١٧٦

(٥) انظُرْ : الْبَحْرَ الْمَحِيْطَ ٨ / ١٧٦ .

(٦) الْأَصُولُ ١ / ٢٦٤ . وَمَا ذَكَرَهُ السَّرَّاجُ مُوجُودٌ بِنَصْبِهِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَاجِ ٥ / ٨٧ .

فهذه المواضع الخمسة تقع فيها الجملتان : الاسمية والفعلية، فتختص بـ "إن" المكسورة؛ لأنها تكون فيهن غير معمولة لشئ بخلاف المفتوحة؛ فإنها لا تقع إلا معمولة.

فأما إذا كان مختصاً بإحدى الجملتين اختص بالمفتوحة كوقوعها بعد "لو" و "لولا"، تقول لو أنك جئتني أكرمتك، ولو أنك قمت لقمتم؛ لأن "لو" تختص بالجملة الفعلية، و "لولا" تختص بالجملة الاسمية؛ فلا يكون بعد هذا ونحوه إلا المفتوحة.

التعليم الثاني:

قد يقع من المواضع ما يحتمل الاختصاص والشيوع؛ فيجوز فيه وقوع المفتوحة والمكسورة، وله أمثلة.

منها: قولك: أول ما أقول أنني أحمد الله؛ فإن جعلتها خبراً مبتدأً فتحتها، كأنك قلت: أول مقولي حمد الله، وإن قدرت الخير محذوفاً كسرته على الحكاية، تقديره: أول قولي أنني أحمد الله حسن أو صالح.

ومنها/ : وقوعها بعد «إلا»، تفتح وتكسر باختلاف تقديرين، فإن كان ١٥٩/ب معنى الكلام الابتدأ كسرتها، تقول: ما قدم علينا أمير إلا إنه مكرم لي، قال سيبويه: ودخول اللام هاهنا يدل على أنه موضع^(١) ابتداء، قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾^(٢) وقد فتحها سعيد

(١) الكتاب ٣ / ١٤٥

(٢) ٢٠ / الطرفان

بِنُ جُبَيْرٍ^(١) وَجَعَلَ اللَّامَ زَائِدَةً . فَإِنْ نَزَلَ مَا بَعْدَ الْإِ « عَنْ الْإِبْتِدَاءِ ، فَتَحَتَ ، تَقُولُ : مَا غَضِبْتُ عَلَيْكَ إِلَّا أَنْكَ فَاسِقٌ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : إِلَّا لِأَنَّكَ فَاسِقٌ . فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾^(٢) فَمَوْضِعُهُ رَفَعٌ ، تَقْدِيرُهُ : مَا مَنَعَهُمْ^(٣) إِلَّا كَفَرُهُمْ ؛ وَلِذَلِكَ فَتَحَتَ .

وَمِنْهَا : وَقَوْعُهَا بَعْدَ «أَمَّا» ، وَ«وَالْأَلَا» الْخَفِيفَتَيْنِ ، تَقُولُ : أَمَّا إِنَّهُ ذَاهِبٌ ، وَالْأَلَا إِنَّهُ مُنْطَلِقٌ ؛ فَالْكَسْرُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، وَالْفَتْحُ عَلَى تَقْدِيرِ : حَقًّا أَنَّهُ ذَاهِبٌ ، وَتَقُولُ : أَمَّا وَاللَّهِ إِنَّهُ ذَاهِبٌ ، فَالْكَسْرُ عَلَى الْقَسَمِ ، وَالْفَتْحُ عَلَى مَا سَبَقَ .
وَمِنْهَا : نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنَّهُآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾^(٤) فَالْكَسْرُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ^(٥) ، وَالْفَتْحُ^(٦) ، قَالَ الْخَلِيلُ : هِيَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الْعَرَبِ : « أَتَتْ

(١) قَالَ أَبُو حَبِيَّانٍ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ٦ / ٤٩٠ : " وَقُرِيءَ " أَنَّهُمْ " بِالْفَتْحِ ، عَلَى زِيَادَةِ اللَّامِ
هَذَا أَوْ لَمْ أَقِفْ عَلَى الْقِرَاءَةِ مَنْسُوبَةٍ إِلَى سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ فِي أَيِّ مِنْ كُتُبِ الْقِرَاعَاتِ الشَّاذَّةِ وَأُحْسِبُ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَنَّ ابْنَ الْأَثِيرِ نَقَلَ هَذَا عَنْ ابْنِ السَّرَّاجِ فِي الْأُصُولِ ١ / ٢٧٤ : " قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ قَالَ أَبُو عَثْمَانَ " قَرَأَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ " إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَّا كُونَ الطَّلَامِ " فَفَتَحَ " " إِنْ وَجَعَلَ اللَّامَ زَائِدَةً " .

(٢) ٥٤ / التوبة .

(٣) قَالَ الرَّجَّاجُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ٢ / ٤٥٣ : " . . . وَمَوْضِعُ " أَنْ الثَّانِيَةَ رَفَعٌ . الْمَعْنَى : مَا مَنَعَهُمْ مِنْ قَبُولِ نَفَقَاتِهِمْ إِلَّا كَفَرُهُمْ " .

(٤) ١٠٩ / الأنعام .

(٥) وَبِهِ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ عَنْهُ ، وَقَرَأَ بِالْكَسْرِ أَيْضًا يَعْقُوبُ وَخَلْفٌ وَوَأَفْقَهُمُ ابْنُ مُحَبِّصِنَ وَالْبَحْرُ وَالْيَزِيدِيُّ وَالْحَسَنُ .

(٦) وَبِهِ قَرَأْنَا نَافِعٌ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ حَفْصِ عَنْهُ ، وَحَمْزَةُ وَالْكَسَائِيُّ وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ ، وَوَأَفْقَهُمُ الْأَعْمَشُ . انظُرْ فِي تَخْرِيجِ الْقِرَائَتَيْنِ : السَّبْعَةُ ٢٦٥ وَالتَّيْسِيرُ ١٠٦ وَالتُّشْرُ ٢ / ٢٦١ وَالْإِتْحَافُ

٢٦٥ وَالْبَحْرُ ٤ / ٢٠١ - ٢٠٢

السُّوقَ أَنْكَ تَشْتَرِي لَنَا شَيْئًا»^(١) ، أَي : لَعَلَّكَ تَشْتَرِيهِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَعَلَّهَا إِذَا
جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ .

ومنها : وقوعها بعد « حَتَّى » ، فَإِنْ كَانَتْ لِلإِنْتِهَاءِ كَسَرَتْهَا ؛ تَقُولُ : قَالَ
الْقَوْمُ ذَاكَ حَتَّى إِنَّ زَيْدًا يَقُولُهُ ، وَقَدِمَ الْحُجَّاجُ حَتَّى إِنَّ الْمَشَاةَ قَدِمُوا ، وَأَحَالَ
سَيبويه^(٢) أَنْ تَقَعَ الْمَفْتُوحَةُ هَاهُنَا . وَإِنْ كَانَتْ الْعَاطِفَةَ فَتَحَتْهَا فَقُلْتَ : قَدِ عَرَفْتُ
أُمُورَكَ حَتَّى أَنْكَ صَالِحٌ ، وَكَذَلِكَ وَقُوعُهَا بَعْدَ « إِذَا » تَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِ فَإِذَا إِنَّهُ
يَقُولُ ، بِالْكَسْرِ ، وَسَمِعْتُ رَجُلًا مِنَ الْعَرَبِ يُنْشِدُ هَذَا الْبَيْتَ كَمَا أَخْبَرْتُكَ^(٣) بِهِ :

وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ

ومنها مَنْ يَفْتَحُ « إِنَّهُ » عَلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْقَوْلِ فِي « أُنَى أَحْمَدُ اللَّهُ » ، وَعَلَى ١٦٠/أ

التَّقْدِيرَيْنِ ، إِمَّا : حَذْفُ الْخَبَرِ ، أَوْ الْبِنَاءُ عَلَى الْأَوَّلِ . وَالْكَسْرُ فِي هَذَا : الْوَجْهُ .

ومنها : وقوعها بعد أفعال الشك واليقين ، تَقُولُ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ،
فَتَفْتَحُ ، فَإِذَا جُنْتُ بِاللَّامِ كَسَرْتَ ، وَعَلَّقْتَ الْفِعْلَ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ
لِرَسُولِهِ ﴾^(٤) وَقَوْلِهِ : ﴿ إِنَّ رَبَّهُمْ بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ ﴾^(٥) ، وَتَقُولُ : ظَنَنْتُ زَيْدًا إِنَّهُ
مُنْطَلِقٌ ، فَتَكْسِرُ ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ الْفَتْحُ ؛ لِأَنَّهُ يُصَيِّرُ الْمَعْنَى : ظَنَنْتُ زَيْدًا

(١) الكتاب ٣ / ١٢٣

(٢) قال في الكتاب ١ / ٤٧١ : « ولو أردت أن تقول : حتى أن ، في ذا الموضع كنت محيلاً »

(٣) الكتاب ٣ / ١٤٤ . وهو مجهول القائل انظر : المقضب ٢ / ٣٥١ والخصائص ٢ / ٣٩٩ وابن

يعيش ٤ / ٩٧ و ٨ / ٦١ والخزانة ١٠ / ٣٦٥ . اللهازم : جمع لهزمة - بكسر الأول والثالث -

وهما غطمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين ، وجمعهما الشاعر بما حولهما .

(٤) ١ / المنافقون .

(٥) ١١ / العاديات .

الانطلاق، ولو قلت: ظننتُ أمرَكَ أنه مُنطلقٌ، فتحتُ؛ لأنَّ الأمرَ انطلقاً.

وهذا التعلُّيقُ إنّما يكونُ في أفعالِ الشكِّ واليقينِ، ولا يجوزُ في غيرها من الأفعالِ؛ فلا تقول: وعدتُكَ إنَّكَ لخارجٌ. وتقول: علمتُ أنَّ زيداً لينطلقنَّ، فتفتحنَّ؛ لأنَّ هذه اللامُ لامُ القسمِ؛ لدخولِ النونِ معها، وليست لامُ الابتداءِ.

التعليمُ الثالثُ:

الجُملةُ التي تدخلُ عليها المكسورةُ باقيةٌ بعد دخولها على استقلالها بإفادتها، ولا تنتقلُ عن بابها، والجُملةُ التي تدخلُ عليها المفتوحةُ تنتقلُ إلى حُكمِ المفردِ، كما ذكرنا، وتعاملُها معاملةُ المفردِ، ولا تُصدرُ بها الجُملةُ كما تُصدرُ بأختها، بل إذا وقعتُ في موضعِ المبتدأِ لزمَ تقديمُ الخبرِ عليها، تقول: حقٌّ أنَّ زيداً قائمٌ، ولا تقول: أنَّ زيداً قائمٌ حقٌّ، فإن قلت: في الدارِ إنَّكَ مُنطلقٌ، ارتفعَ «أنَّ» بالظرفِ ارتفاعَ الفاعلِ بفعله، قال سيبويه: يقبحُ أنَّ تقول: إنَّكَ مُنطلقٌ بلَغني، أو عرفتُ^(١)، وإن جازَ ذلك مع «أنَّ» الخفيفةِ النَّاصبةِ للفعلِ: كقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾^(٢) ولا يجوزُ: أنَّ صَوْمَكُمْ خَيْرٌ لكم، كما أنَّه يجوزُ أنْ تقولَ: لَيْتَ أنَّ زيداً مُنطلقٌ، ولايجوزُ: لَيْتَ أنَّ يقومَ زيدٌ، حتَّى تأتيَ بالخبرِ عن «لَيْتَ»^(٣).

التعليمُ الرابعُ:

معنى ماتدخلُ/عليه المفتوحةُ بدخولها: المصدرُ، بعد أن كان مُبتدأً أو ١٦٠/ب خبراً، وينسبُكُ من مجموعِ الكلامِ معنَى ذاك، تقول: بلَغني أنَّ زيداً قائمٌ،

(١) الكتاب ١ / ٣٢٤ .

(٢) ١٨٤ / البقرة .

(٣) انظر: الأصول ١ / ٢٦٦ .

معناه : بَلَّغْنِي قِيَامُ زَيْدٍ ، وَبَلَّغْنِي ذَاكَ ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : وَتَجْعَلُ الْكَلَامَ شَأْنًا وَقِصَّةً وَحَدِيثًا^(١) ، يَقُولُ الْقَائِلُ : مَا الْخَبْرُ ؟ فَتَقُولُ : الْخَبْرُ أَنَّ الْأَمِيرَ قَادِمٌ ، وَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَمِلَ فِيهَا عَامِلٌ ، أَوْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً عَلَى شَيْءٍ قَبْلَهَا ، وَجُمْلَةٌ مَوَاضِعُهَا :

إِمَّا مَرْفُوعَةٌ بِالْفِعْلِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، نَحْوُ : بَلَّغْنِي أَنَّ زَيْدًا قَائِمٌ .
وَأِمَّا مَنْصُوبَةٌ ، كَقَوْلِكَ : عَلِمْتُ أَنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ .

وَأِمَّا مَجْرُورَةٌ بِالْجَارِ مُظْهِرًا أَوْ مُقَدَّرًا ، فَاَلْمُظْهِرُ نَحْوُ : جِئْتُكَ^(٢) لِأَنَّكَ كَرِيمٌ ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَنَّكَ قَائِمٌ ، وَالْمُضْمَرُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾^(٣) أَيُّ : وَلِأَنَّ الْمَسَاجِدَ^(٤) وَلَا تَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهَا مَنْصُوبَةٌ ، وَأَمَّا الرَّافِعُ وَالْجَارُ فَلَا يَتَقَدَّمُ مَعْمُولُهُمَا عَلَيْهِمَا .

الحكم الرابع : لا يجوز إدخال « إن » المكسورة على « أن » المفتوحة ، فيقال : إن أن زيداً في الدار ، فإن فصل بينهما جاز ، فتقول : إن عندنا أن زيداً في الدار ، وإن لك أنك مكرم ، فأجروه مجري قولهم : إن في الدار لزيداً ، لما فصلوا أدخلوا اللام ، قال الله تعالى : ﴿ إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى ﴾^(٥) ، فَإِنْ عَطَفْتَ جاز لك الكسر والفتح ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْتَ لَا تَنْظُمُ فِيهَا

(١) الأصول ١ / ٢٧٠ .

(٢) في الأصل : جئتُكَ أنك . . . ، والصواب ما أثبتُّ

(٣) ١٨ / الجن .

(٤) في في الأصل : أي : ولأن عند ، والتصحيح من أصول ابن السراج ١ / ٢٦٩ .

(٥) ١١٨ / طه .

وَلَا تَضْحَى ﴿١﴾ وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ (٢) قال الخليل : ولو قال : فَإِنَّ لَهُ ، كانت عربية جيدة (٣) ، وقد قرئ : ﴿ كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَنْ تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ ﴾ (٤) ؛ بالفتح (٥) والكسر (٦) ، على اللفظ (٧) والاستئناف .

وتُبدلُ « أن » المفتوحة مما قبلها إذا كان حديثاً وقصةً ، تقول : بَلَّغْنِي الحديثُ أنهم مُنْطَلِقُونَ ، وقد تُبدلُ مما ليس حديثاً لا وقصةً ؛ لاشتِمَالِ المعنى عليه ، كقوله تعالى ﴿ وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ ﴾ (٨) وقوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَرَوْكُمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (٩) وكقولك : قد عَلِمْتُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ سَيَفْعَلُ .

(١) ١١٩ / طه . هذا وقد قرأ بكسر الهمزة نافع وأبو بكر عن عاصم وقرأ بفتحها الباقر . انظر :

التسير ١٥٣ والكشف عن وجوه القراءت السبع ١٠٧/٢ والإقناع ٧٠١ والنشر ٣٠٩/٢ .

(٢) ٦٣ / التوبة .

(٣) الكتاب ١٣٣/٣ . هذا وقد اختار الأحفش القراء بكسر الهمزة . انظر معاني القرآن للأخفش ٣٣٤ .

وانظر أيضا : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢٨/٢ - ٢٩ ومشكل إعراب القرآن ١/ ٣٦٦ - ٣٦٧ .

(٤) ٤ / الحج .

(٥) وبه قرأ الجمهور .

(٦) وبه قرأ المطوعي والنخعي والأعمش « والجعفي عن أبي عمرو .

انظر شواذ ابن خالويه ٩٤ والبحر المحيط ٣٥٢/٦ والإتحاف ٣١٢ .

(٧) انظر : إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٣٨٩/٢ ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٩١ - ٩٢ .

(٨) ٧ / الإنفال . قال ابن السراج في الأصول ٢٧٠/١ . " فـ " أن " مبدلة من إحدى الطائفتين ، موضوعة

في مكانها ، كأنك قلت : وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ أَنَّ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ لَكُمْ ، ولعل ابن السراج أخذ ذلك عن

الزجاج الذي قال في معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٠١ - ٤٠٢ : " المعنى : واذكروا إِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ أَنَّ

لَكُمْ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ " أنها لكم " في موضع نصب على البدل من " إحدى " .

(٩) ٣١ / يس . و " أن " في موضع نصب على البدل من " كم أهلكنا . انظر : معاني القرآن وإعرابه

للزجاج ٤ / ٨٥ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٢ / ٧١٩ ومشكل إعراب القرآن ٢ / ٢٢٥

الحكم الخامس : « إن » و « أن » قد يُخَفَّفَانِ / فتكون كلُّ واحدةٍ مِنْهُنَّ ١/١٦٦
على أَرْبَعَةِ أَضْرُبٍ .

أما المكسورة : فتكون شَرْطِيَّةً ، ونافِيَّةً ، وزائِدَةً ، ومُخَفَّفَةً . أما الشَّرْطِيَّةُ
فَتُذَكَّرُ في (١) بابها ، وأما النّافِيَّةُ والزّائِدَةُ ، فَيُذَكَّرَانِ في أُبْنِيَّةِ (٢) الحُرُوفِ .
وأما المُخَفَّفَةُ : فيلزمُ خَبَرُهَا اللّامُ ، للفرقِ بَيْنِهَا وبينِ النّافِيَةِ ، كقولك : إن
زيدٌ لِقائِمٌ ، وكقوله تعالى " ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً ﴾ (٣) التقديرُ : إنَّ زيدا قائمٌ ،
وإنها كانت لكبيرَةً .

ويقعُ بعدها الاسمُ والفعلُ الدّاخلُ علي المبتدأ أو الخبر ، كقوله تعالى
﴿ وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الْغَافِلِينَ ﴾ (٤) ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ
لَفَاسِقِينَ ﴾ (٥) ﴿ وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ (٦)
وقد دخلت على غير هذه الأفعال في قولهم : إن يزيّنك لنفسك وإن يشينك
لهيئة (٧) ، ومنه قولُ الشّاعرِ : (٨)

(١) انظر ص ٦٢٦ .

(٢) انظر ٢/٤٢٤-٤٢٦ .

(٣) ١٤٣ / البقرة .

(٤) ٣ / يوسف .

(٥) ١٠٢ / الأعراف .

(٦) ١٨٦ / الشعراء .

(٧) انظر : الأصول ١/٢٦٠ .

(٨) هي عاتكة بنت زيد بن عمرو بن نقييل ، تزوّجها الزبير بن العوام - رضي الله عنه - وتدعو
على قاتله عمرو بن جرهموز .

انظر : المحتسب ٢/٢٥٥ والتبصرة ٤٥٨ وابن يعيش ٧١/٨ والمغني ٢٤ وشرح أبياته ٨٩/١
والخزانة ١٠/٣٧٣ .

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ
وهذا قليلٌ . والكوفيُّ يَقْدَرُ هذا بِـ " مَا " و " إِلا " تقديرُهُ : ما وجدنا
أكثرهم (١) إلا فاسقين والقياسُ : أن لا تعمل (٢) المخففة ، وعليه قُرئ ﴿ إِنْ هَذَا
لَسَاحِرَانِ ﴾ (٣) في أَحَدِ الوجوه (٤) ؛ اتِّبَاعًا لِخَطِّ المصحف (٥) . وقد أَعْمَلَهَا
بَعْضُهُمْ فقال : إِنْ زِيدًا يَقُومُ ، وَلَمْ يَحْتَجْ إِلَى اللّامِ ، وَحَكَى سيبويه عَنِ الثَّقَّةِ أَنَّهُ
سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ : إِنْ زِيدَ الْمُنْطَلِقُ (٦) ، وَقَرَأَ نَافِعٌ (٧) :
﴿ وَإِنْ كَلًّا لَمَّا لِيُوفِيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ (٨)
وَأَمَّا المَفْتُوحَةُ : فَتَكُونُ مُصَدَّرِيَّةً مَعَ الفِعْلِ ، وَمُفَسَّرَةً ، وَزَائِدَةً ، وَمُخَفَّفَةً ؛

- (١) في إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاسِ ١ / ٦٢٨ : " الفراءُ يقول : المعنى : وما وجدنا أكثرهم إلا فاسقين " وانظر أيضا : التبصرة ٤٥٨ حيثُ نَسَبَ ذلك الصِّمْرِيُّ إِلَى الكوفيين .
(٢) قال ابن السراج : " والأقيسُ في " أَنْ " أَنْ يُرْفَعَ ما بعدها إِذَا خَفَّفَتْ " الأصول ١ / ٢٣٥ .
(٣) ٦٣ / طه .
(٤) وقد قرأ بالتخفيف ابن كثيرٍ وعاصمٌ في رواية حفص . انظر : البحر المحيط ٦ / ٢٥٥ .
(٥) في الموضع السابق من الأصول : " .. وكان الخليل يقرأ " إِنْ هَذَا لِسَاحِرَانِ " فيؤدِّي خَطُّ المصحفُ ؛
(٦) الكتاب ٢ / ١٤٠ ، والمثال فيه : " إِنْ عَمْرًا لَمُنْطَلِقٌ ، هذا وقد ضُبِطَتْ " إِنْ " في الأصل بتشدُّدِ التَّوْنِ والصَّوَابُ التَّخْفِيفُ .
(٧) وقرأ بتخفيفِ التَّوْنِ أيضًا ابن كثيرٍ وأبو بكرٍ ، وَخَفَّفَ " لَمَّا " نافعٌ وابن كثيرٍ ووافقهُما ابنُ مُحْيِصِنٍ . انظر : السبعة ٣٣٩ والكشف عن وجوه القراءات السبع ١ / ٥٣٦ - ٥٣٧ و ٢ / ٢١٤ والنشر ٢ / ٢٩٠ - ٢٩١ ، ٣٥٣ ، والإتحاف ٢٦٠ ، ٣٦٤ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٦٦ - ٢٦٧ و ٧ / ٣٣٤ .
(٨) ١١١ / هود ، وهي الآية التي فيها الشاهدُ . والذي في الأصل قولُهُ تعالى في الآية ٣٢ / يس : " وَإِنْ كَلًّا لَمَّا جَمِيعَ لَدِينَا مُحَضَّرُونَ " بنصب " كَلًّا " ولعلَّ هذا من قبيلِ السَّهْوِ ؛ فليس في آية يس هذه قراءةٌ بنصبِ " كَلًّا " ، والله أعلمُ .

فالمصدرية تُذكر مع نواصب (١) الفعل ، والمفسرة والزائدة تُذكران (٢) في أبنية الحروف.

وأما المخففة : فلا بد لها من العمل في مظهر أو مضمَر ، تقول : علمت أن زيد منطلق ، التقدير : أنه زيد منطلق ، ومنه قوله تعالى ﴿ وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ (٣) فالاختيار : أن ترفع ما بعدها ، على أن تُضمِر (٤) فيها الهاء ، ولو نصبت بها ، وهي مخففة ، جاز على أن تُضمِر الهاء (٥) وتليها الأسماء والأفعال .

أما الفعل : فإن كان / مُستقبلاً فُصل بينهما في الإيجاب بـ « السَّيْنِ » ١٦١/ب و«سَوْفَ» و«قَدْ» ، وفي النفي بحروفه : تقول : علمت أن سيقوم ، وسوف يقوم ، وقد يقوم ، وأن لا يقوم ، وعليه قوله تعالى : ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى ﴾ (٦) و ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا ﴾ (٧) و ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ (٨).

وإن كان الفعل ماضياً فُصل بينهما في الإيجاب بـ «قَدْ» نحو : علمت أن قد قام . وأما في النفي فقياسه : أن ينفي بـ « ما » ؛ لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بالدُّعاء ، كقولك : علمت أن ما قام .

(١) انظر : ص ٥٩٢ .

(٢) انظر : ٤٣٥/٢ - ٤٣٦/٢ .

(٣) ١٠ / يونس .

(٤) الأصول ٢٣٨ / ١ والتبصرة ٤٦٠ .

(٥) في الأصل : على أن لا تُضمِر لها .

(٦) ٢٠ / المزمل .

(٧) ٧ / التغابن .

(٨) ٨٩ / طه .

فإن كان ماضي المعنى مُسْتَقْبِلَ اللَّفْظِ فَتَدْخُلُهُ «لَمْ» كقوله تعالى :
﴿أَيْحَسِبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾ (١).

وهذه الفواصل لأبد منها ، وقد قرأ مجاهد (٢) : ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ
الرِّضَاعَةَ﴾ (٣). والفارسي يذهب إلى أنها في قوله تعالى : ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ
عَلَيْنَا﴾ (٤) مُخَفَّفَةٌ (٥) ، واستغني بـ «لَا» قبلها عن الفاصل ، وكذلك هي مُخَفَّفَةٌ
في قوله تعالى ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ (٦) بغير فاصل ؛ لما
فيها من النقي ؛ ولأنها فعل جامد ؛ فبعد عن الأفعال .
وأما الاسم إذا وليها : فلم يحتج إلى عوض ، تقول : علمت أن عمرو
ذاهب ، وكقوله (٧) :

في فتيّة كسيوف الهند قد علموا أن هالك كل من يحفى وينتعل (٨)
وأما قولهم : "أما أن يغفر الله لك" و "ما أن جزاك الله
خييراً" ؛ فإنما جاز لأنه دعاء .

(١) ٧ / البلد ..

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط ٢/٢١٢ : " .. وقري أن يتم برقع يتم ونسبها النخوين إلى مجاهد .."

(٣) ٢٢٣ / البقرة .

(٤) ٨٢ / القصص .

(٥) لم أقف على هذا الرأي في كتب الفارسي المطبوعة ، ولا في غيرها .

(٦) ٣٩ / النجم .

(٧) هو الأعمش . ديوانه ٥٩ ، وشطره الثاني في الديوان هكذا :

أن ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

(٨) وهو من شواهد سيبويه ٢/١٣٧ و ٣/٧٤ ، ١٦٤ ، وانظر أيضا : الخصائص ٢/٤٤١ والمنصف

٢/١٢٩ والمحتسب ١/٢٠٨ والتبصرة ٤٦١ وابن يعيش ٨/٧٤ والخزانة ٨/٣٩٠ و ١٠/٣٩٩ .

وَأَمَّا مَوَاضِعُ هَذِهِ الْمَخْفَفَةِ فَبَعْدَ الْفِعْلِ الْمَحْقُوقِ ، كَعَلِمْتُ ، وَرَأَيْتُ
وَوَجَدْتُ .

وَمَوَاضِعِ الْمَصْدَرِيَّةِ : بَعْدَ أَفْعَالِ الطَّمَعِ وَالْإشْفَاقِ ؛ كَطَمِعْتُ ، وَرَجَوْتُ
وَخِفْتُ . فَإِنَّ قَوِيَّتَ أَفْعَالِ الطَّمَعِ فَقُرْبِيَّتُ مِنَ الْيَقِينِ جَازَ دُخُولَ الْمَخْفَفَةِ عَلَيْهَا ،
كَقَوْلِهِ (١) :

وَلَا تَدْفِنَانِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنَّنِي أَخَافُ إِذَا مَامْتُ أَنْ لَا أَنْوِقَهَا

[وَبَعْدَ أَفْعَالِ الظَّنِّ ، مِثْلَ] (٢) حَسِبْتُ ، وَظَنَنْتُ ، وَخَلْتُ ، فَإِنَّ قَرْبِيَّتُ مِنَ ١/١٦٢

بَابِ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ كَانَتْ الْمَخْفَفَةُ بَعْدَهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ
فِتْنَةً ﴾ (٣) بِالرَّفْعِ (٤) ، تَقْدِيرُهُ : حَسِبُوا أَنَّهُ لَا تَكُونُ فِتْنَةً ، أَيْ (٥) : تَيَقَّنُوا ، وَإِنْ
كَانَتْ عَلَى بَابِهَا مِنَ الظَّنِّ كَانَتْ الْمَصْدَرِيَّةُ بَعْدَهَا ، وَعَلَيْهِ قُرِئَتْ هَذِهِ الْآيَةُ
بِالنَّصْبِ (٦) ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ أَلَمْ أَحْسِبِ النَّاسُ أَنْ يَتْرَكُوا ﴾ (٧) .

(١) هُوَ أَبُو مَحْجَنٍ الثَّقَفِيُّ . دِيْوَانُهُ ٨ .

وَانظُرْ : تَفْسِيرَ الطَّبْرِيِّ ٤٦١/٢ وَ ٦١/٥ وَالْمَغْنِي ٣٠ وَشَرَحَ آيَاتِهِ ١٣٨/١ وَالْخَزَانَةَ ٣٩٨/٨ .
الْفَلَاةُ : الْأَرْضُ الْمَهْلِكَةُ الَّتِي لَا تَنْبِتُ فِيهَا وَلَا مَاءً .

(٢) تَنْمَةٌ يَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ .

(٣) ٧٨ / الْمَانِدَةُ .

(٤) وَبِهِ قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو وَحَمَزُهُ الْكِسَائِيُّ وَيَعْقُوبُ وَخَلْفُ ، وَوَأَفْقَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْأَعْمَشُ .

(٥) انظُرْ : الْأَصُولَ ٢٠٩/٢ وَالتَّبَصْرَةَ ٤٦٣ وَمشْكَلَ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ٢٣٩/١ .

(٦) وَبِهِ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعٌ وَعَاصِمٌ وَأَبْنُ عَامِرٍ : انظُرْ فِي تَخْرِيجِ الْقَرَاةَيْنِ : السَّبْعَةُ ٢٤٧ وَالتَّيْسِيرُ ١٠٠

وَإِبْرَازَ الْمَعَانِي ٢٩٨ وَالْبَحْرَ الْمَحِيْطَ ٥٢٢/٣ وَالنَّشْرَ ٢٥٥/٢ وَالإِتْحَافَ ٢٤٠ .

(٧) ٢٠١ / الْعَنْكَبُوتُ .

الحكم السادس : قد أبدلوا من همزة " إن " المكسورة هاءً ؛ فقالوا :
"لَهْنَكَ لِرَجُلٍ (١) صِدْقٍ " ، قال الشاعر (٢) :

أَلَا يَا سَنَابِرْقٍ عَلَى قُلْلِ الْحِمَى لَهْنَكَ مِنْ بَرَقٍ عَلَيَّ كَرِيمٌ

قال سيبويه : وهذه كلمة يتكلم بها العرب في حال اليمين وليس كلُّ
العرب (٣) يتكلم بها ، ولحقت هذه اللام كما لحقت " ما " حين قلت : إن زيدا
لما لينطلقن ، فاللام الأولى في " لهنك " لام اليمين ، والثانية : لام " إن " ،
وهي في " لما لام " إن " ، وفي " لينطلقن " لام اليمين ؛ لدخول النون معها .
وتكون " إن " بمعنى " نعم " وستجيء في أبنية الحروف (٤) .

وكذلك أبدلوا من همزة " أن " المفتوحة " عيناً " في لغة تميم إبدالاً
مطرداً (٥) ؛ فقالوا : يحسب عنى قائم ، أي : يحسب أنى قائم .

(١) في الأصل : الرجل .

(٢) وهو رجل من بني نمير ، كما ذكر البغدادي في الخزانة .

انظر : الخصائص ٣١٥/١ و ١٩٥/٢ وسر صناعة الإعراب ٥٥٢ وابن يعيش ٦٣/٨ و ٢٥/٩ و
٤٢/١٠ والمغني ٢٣١ وشرح أبياته ٣٤٧/٤ ، ٣٥٠ ، والخزانة ٣٥١/١٠ .

السنا : البرق . القل : جمع قلعة ، وهي من كل شئ . أعلاه . الحمى : المكان الذي يحمي من
الناس فلا يقربه أحد وأراد به : حمى حبيبتيه . من برق : تميز مجرور بـ " من " .

(٣) الكتاب ١٥٠/٣ : هذا وفي كلام سيبويه الذي نقله عنه ابن الأثير سقط به بين قوله : " يتكلم بها
وقوله : ولحقت هذه اللام .. " فالذي في الكتاب : " وليس كل العرب يتكلم بها ، تقول : لهنك لرجل
صدق فهي " إن " ولكنهم أبدلوا الهاء مكان الألف ، كقوله : هرقت .. " .

(٤) انظر : ٤٢٨/٢ .

(٥) وهذا الإبدال هو المعروف بعننه تميم . انظر : سر صناعة الإعراب ٢٢٩ - ٢٣٠ .

الحكم السابِعُ : " كَأَنَّ " تَعْمَلُ مُثْقَلَةً كَمَا سَبَقَ ، وَمُخَفَّفَةً عِنْدَ

بَعْضِهِمْ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ (١) :

وَوَجْهٌ مُشْرِقُ النَّحْرِ كَأَنَّ تَدْيَاهُ حُقَّانٌ

وَيُرَوَّى : تَدْيِيهٌ (٢)

وقد أجازوا : مَرَرْتُ [كَأَنَّ زَيْدٌ] (٣) أَي : كَزَيْدٍ ؛ و " أَنْ " زَائِدَةٌ

توكيداً ، ومثله قولُ اليشكريِّ (٤) :

فَيَوْمًا تَوَافِينَا بَوَجْهِ مَقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَيَّ وَأَرِقِي السَّلْمَ

فَجَرَّ " ظَبْيَةً " عَلَى زِيَادَةِ " أَنْ " ، وَيَجُوزُ نَصْبُهَا ، عَلَى إِعْمَالِهَا ، وَرَفْعُهَا ، عَلَى

إِضْمَارِ اسْمِهَا فِيهَا .

(١) لم أقف على اسمه .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٢ / ١٣٥ ، ١٤٠ . وانظر أيضاً : الأصول ١ / ٢٤٦ والإنصاف ١٩٧

وابن يعيش ٨٢ / ٨ والخزانة ٣٩٨ / ١٠ .

حُقَّانٌ : تثنية حُقٌّ - بضم الحاء وتشديد القاف وهو ما يُنْحَتُ من خشبٍ أو عاجٍ أو نحو ذلك ،

والعربُ تُشَبِّهُ الثَّيِّبِينَ بِالْحَقِّ فِي اِكْتِنَازِهِمَا وَنَهْوِهِمَا .

(٢) وعلى هذه الرواية يكون البيتُ شاهداً على إعمالها مخففةً .

(٣) تتمة يلتزم بمثلها الكلام .

(٤) هو باغِتُ بنِ صرِيمِ اليشكريِّ ، وقيل : هو كعب بن أرقم اليشكريِّ ، ونُسب البيتُ إلى غيرهما من

اليشكريِّين .

وهو من شواهد سيبويه ٢ ، ١٣٤ و ٣ / ١٦٥ ، وانظر أيضاً : الأصول ١ / ٢٤٥ والمنصف ١٢٨

والتبصرة ٢٠٨ والإنصاف ٢٠٢ وابن يعيش ٨٢ / ٨ والمغنى ٣٣ وشرح أبياته ١ / ١٥٨ و ٥ / ١٩٧

والخزانة ٤١١ / ١٠ و ٢٢٠ / ١١ .

المقسَمُ : المحسنُ ، وأصلُهُ من القَسَمَاتِ ، وهي مجاري الدُمُوعِ وأَعَالِي الوجهِ ، واحِدَتُهَا : قَسِمَةٌ

بكسرِ السِّينِ وفتحِهَا .

وقد نَصَبُوا الحَالَ عنها مُثَقَّلَةً ، قال (١)

كَأَنَّهُ خَارِجاً مِنْ جَنْبِ صَفْحَتِهِ سَفُودٌ شَرِبَ نَسُوهُ عِنْدَ مَقْتَادٍ
الحكم التَّامِنُ : قد أَضْمَرُوا فِي " لَكِنَّ " اسْمَهَا ، وَرَفَعُوا مَا بَعْدَهَا ، كَقَوْلِ
الفرزدقِ (٢) :

فَلَوْ كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ ،

(١) هو النابغة الذبيانيُّ . ديوانه ١٩ .

وانظر : الشعر لأبي عليِّ الفارسيِّ ٢٦ ، ٢١٩ ، ٢٤٨ ، والخصائص ٢٧٥/٢ ونتائج الفكر ٣٤٤
والخزانة ١٨٥/٣ .
كَأَنَّهُ : الضَّمِيرُ يَعُودُ عَلَى " المَدْرِي " المراد به قرنُ الثَّورِ ، والمَدْرِيُّ مذكور في بيتٍ سابقٍ على
الشاهد : يقول فيه :

شك الفريضة بالمَدْرِيِّ فَتُقْتَدَا

والهاء في " صَفْحَتِهِ " تعود إلى " ضمران " وهو اسمُ كَلْبٍ مرُّ ذكره أيضًا .
والسَفُودُ - بفتح الأَوَّلِ وضَمِّ الثَّانِي مشدداً " الحديدَةُ التي يُشَوَّى بها الكَبَابُ . الشَّرْبُ - بالفتح -
جمع شارب . نَسُوهُ : تركوه حتى النَّضْجِ . المَقْتَادُ بزنة مَقْتَعَل : مَحَلُّ الفَأْدِ ، بسكون الهمزة ، وهو
الطَّبِيخُ ، أي النَّضْجُ :
يُشَبِّهُ الشَّاعِرُ قَرْنَ الثَّورِ النَّاظِدِ فِي جَنْبِ الكَلْبِ بِسَفُودٍ فِيهِ شَوَاءٌ لِأَناسٍ يَشْرَبُونَ الخمرَ ، نَسُوهُ عِنْدَ
مَقْتَادٍ .

(٢) ديوانه (الصاوي) ٤٨١ ط ٤٤٤ هـ) .

وهو من شواهد سيبويه ١٣٦/٢ ، وانظر أيضًا : مجالس نُعَلْبِ ١٢٧ والأصول ٢٤٧/١ والمنصف
١٢٩/٣ والتبصرة ٢٠٧ وابن يعيش ٨١/٨ والبحر المحيط ١٢٨/٦ والمغني ٢٩١ وشرح أبياته
١٩٦/٥ والخزانة ٤٤٤/١٠ .

المشافر : جمع مَشْفَرٍ - بزنة مَشْفَرٍ - وهو كالشَّفْةِ لِلإِنْسَانِ ، وقد يُقال لِلإِنْسَانِ مَشَافِرٍ ، على سبيل
الاستعارة ، والأصلُ فِي المَشْفَرِ أَنْ يَكُونَ لِلبَعِيرِ .

كَأَنَّهُ قَالَ : وَلَكِنَّكَ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ لَا تَعْرِفُ قَرَابَتِي ، قَالَ سَيَّبُوِيهِ :
وَالنَّصَبُ أَكْثَرُ فِي كَلَامِ (١) الْعَرَبِ ، وَيَكُونُ الْخَبْرُ مُحَذَوْفًا ؛ تَقْدِيرُهُ : رَجُلٌ يَعْرِفُ
قَرَابَتِي ، وَقَدَّرَهُ قَوْمٌ بِـ " أَنْتَ " (٢) .

الحكم التاسع : مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ الْأِسْمَ وَالْخَبْرَ بِـ " لَيْتَ " ؛ حَمَلًا لَهَا
عَلَى " أَتَمْنَى " أَوْ " وَدِدْتُ " ؛ فَتَقُولُ : لَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا ، وَعَلَيْهِ أَنْشَدُوا :
يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا (٣)

وقوله (٤) :

فَلَيْتَ الْيَوْمَ كَانَ غِرَارَ حَوْلٍ وَلَيْتَ الْيَوْمَ أَيَّامًا طَوَالًا (٥)
وَرَوَى الْكِسَائِيُّ : " لَيْتَ الدَّجَاجَ مَذْبُوحًا " وَالْبَصْرِيُّ يَنْصِبُ مَا كَانَ مِنْ
هَذَا ، عَلَى الْحَالِ (٦) ، وَيَحْذِفُ الْخَبْرَ ، كَمَا حَذَفُوهُ مِنْ قَوْلِهِمْ : لَيْتَ شِعْرِي أَرْزَيْدُ
مُنْطَلِقُ أُمِّ عَمْرُو ، فـ " شِعْرِي " اسْمٌ " لَيْتَ " وَخَبَرُهَا مُحَذَوْفٌ ، وَالْجَمَلَةُ
بَعْدَهَا مَنْصُوبَةٌ بِـ " شِعْرِي " ، وَأَغْنَتْ عَنِ الْخَبْرِ .

(١) الكتاب ١٣٦/٢ .

(٢) انظر : شرح أبيات المغني ١٩٧/٥ .

(٣) مر هذا الشاهد في ص ٥٣٨ .

(٤) لم أقف على اسمه .

(٥) في الأصل : طولًا . وانظر البيت في مجالس تغلب ١٩٦ وشرح الكافية الشافية ٥١٦ .

غِرَارَ حَوْلٍ : مثل حَوْلٍ ، أو مقدار حَوْلٍ ، والغِرَارُ في الأصل - المثالُ الذي تُطَبِّعُ عَلَيْهِ نِصَالُ
السَّهَامِ .

(٦) انظر : ابن يعيش ١٠٤ / ١ و ٨٤ / ٨ .

وقد امتنعوا من الجمع بين "ليت" و "سوف" ، ولم يمتنعوا في "لعل" ، تقول:
لعل زيدا سيقوم ، وسوف يقوم ، ولا تقول : ليت زيدا سوف يقوم .

الحكم العاشر : زعم أبو زيد أن من العرب من يجر (١) بـ"لعل"
وأنشد (٢) :

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أبي المغوار منك قريب
وقد أدخل بعضهم " أن " مع المضارع في خبرها فقال : لعل زيدا أن
يقوم (٣) ، وأنشد (٤) :

لعلك يوما أن تلم ملمة عليك من اللائي تركك أجدعا

(١) لم أقف على هذا الزعم لأبي زيد في نوادره المطبوعة . قال أبو علي الفارسي في " الشعر " ٧٥ :

" وعلى التخفيف يحمل ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر : " فقلت .. " .

(٢) لكعب بن سعد الغنوي ، والبيت ورد في نوادر أبي زيد المطبوع ٢١/٨ بروايتين ، وألاهما : لعل
أبا المغوار ، بالنصب ، والثانية : لعا لأبي المغوار ، هذا وقد أشار محقق الكتاب إلي أن الرواية
في الطبعة القديمة : لعل أبي المغوار ، بالجر . قال ابن جني في سر صناعة الإعراب ٤٠٧ :
" وحكى أبو زيد أن لغة عقيل : لعل زيد منطلق ، بكسر اللام الآخرة من " لعل " وجر " زيد " ، وقال
كعب بن سعد الغنوي : " .. البيت " .

وانظر البيت في : الشعر ، لأبي علي الفارسي ٧٥ وسر صناعة الإعراب ٤٠٧ والمغني ٢٨٦ ،

٤٤١ وشرح أبياته ١٦٦/٥ والخزانة ٤٢٦/١٠ .

(٣) انظر : الكامل ٢٥٤ ، ٥٥٣ .

(٤) لمتمم بن نويرة . الفضليات ٢٧٠ .

وانظر : المقتضب ٧٤/٣ والكامل ٢٥٤ ، ٥٥٣ وابن يعيش ٨٦/٨ والمغني ٢٨٨ وشرح أبياته

١٧٥/٥ والخزانة ٣٤٥/٥ .

تلم : تنزل ، والإمام : النزول . الملمة : البلية النازلة .

الأجدع : المقطوع الأنف والأذن ، ويستعمل في الذليل ، وهو المراد هنا .

تشبيهاً لـ " لعل " بـ " عسى " ، كما شبّه " لَيْتَ " بـ " وددت " ، وبعضهم ١٦٣/أ
جعل الجئة (١) الحدث ؛ اتساعاً ، كما قال (٢) :

فإنما هي إقبال وإدبارُ

وبعضهم جعل الخبر محذوفاً ، تقديره : تهلك لأن تلم ملامة ، و " أن " مفعولٌ له .

النوع الثاني

في المشبه بـ " ليس " ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : في تعريفها : اعلم أن المشابهة تقتضي تأثراً ، وهذا قياسُ في العربية مستمرٌّ ، ألا ترى أن ما بُني من الأسماء إنما بُني لشبه الحروف ، وأن ما أُعرب من الأفعال إنما أُعرب لمشابهته الأسماء ، وأن ما أُعمل من الأسماء ، أو منصرف الأفعال ؟ فكذلك " ما " النافية لمشاركتها " ليس " في نفي الحال ، وفي الدخول على المبتدأ والخبر ، ودخول " الباء " في خبرها ، حملها أهل الحجاز (٣) في العمل عليها بشريطة ، فقالوا : ما زيد قائماً .

(١) انظر : ابن يعيش ٨٧/٨ وما في حاشية الصفحة المذكورة .

(٢) البيت للخنساء . ديوانها ٤٨ .

وهذا عجز البيت بصدره :

ترتّع ما رتعت حتى إذا انكرت

وهو من شواهد سيبويه ٣٣٧/١ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٢٣٠/٣ و ٣٠٥/٤ والكامل ٣٧٤ ،

١٣٥٦ ، ١٤١٢ ، والخصائص ٢٠٣/٢ و ١٨٩/٣ وابن يعيش ١١٥/١ والخزانة ٤٣١/١ .

(٣) انظر : التبصرة ١٩٨ .

وبنو تميم لا يعملونها ، وسيبويه يجعل القياس^(١) لهم .
وقد أجمع القراء على لغة أهل الحجاز في قوله تعالى : ﴿ مَا هَذَا بِشِئْرًا ﴾^(٢) واختلفوا في قوله تعالى ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ ﴾^(٣) رقعاً^(٤) ونصباً^(٥) .
فإن أدخلت في خبرها الباء جررتها بها فقلت : ما زيد بقائم .
وأكثر ما يجي في الشعر : اللغة التميمية .
ولفظة " ما " : تقع في الكلام على معان كثيرة ، منها هذه النافية وهي
موضوعة لنفي الحال في قولك : ما يفعل زيد ، وما زيد قائم ، ولنفي

(١) قال في الكتاب ٥٧/٨ : " وأما بنو تميم فيجرونها مجرى " ما " و " هل " أي : لا يعملونها في شئير ، وهو القياس : لأنه ليس بفعل وليس " ما " كـ " ليس " ولا يكون فيها إضماراً " .
(٢) ٢٨ / يوسف .

قال القراء في معاني القرآن ٤٢/٢ :

" وقوله : " ما هذا بشراً " نصبت " بشراً " لأن الباء قد استعملت فيه : فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء ، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر " فيما خرجت منه ، فنصبوا على ذلك ، ألا ترى أن كل ما في القرآن بالباء إلا هذا وقوله " ما هن أمهاتهم " . وأما أهل نجد فيبتكمون بالباء وغير الباء ، فإذا أسقطوها رقعوا ... " وقال أبو حيان في البحر المحيط ٣٠٤/٥ : " .. ولغة تميم الرفع ، قال ابن عطية : ولم يقرأ به يومئذ قرأ على سليقته من بني تميم قرأ " بشر " بالرفع ، وهي قراءة ابن مسعود ، انتهى .. "

(٣) ٢ / المجادلة .

(٤) وبه قرأ عاصم في رواية الفضل ، والرفع لغة تميم ، قال أبو بكر بن مجاهد : " ولم يختلف في أن العرف نصبت في لفظ حفر ، ولم يزوه - يعني الرفع - عن عاصم غيره " أي غير الفضل ، انظر : السبعة ٦٢٨ وشواذ ابن خالويه ١٥٢ والبحر المحيط ٢٣٢/٨ .

(٥) وبه قرأ الجمهور . انظر ما سبق من تخريج .

الماضي ، إذا أُريدَ تَقْرِيْبُهُ مِنَ الْحَالِ ، كَقَوْلِكَ : مَا فَعَلَ زَيْدٌ ، قَالَ سَيَبَوِيه : أَمَا
" مَا " فَهِيَ نَفْيٌ لِقَوْلِ الْقَائِلِ : هُوَ يَفْعَلُ ، إِذَا كَانَ فِعْلٌ حَالٍ ، إِذَا قَالَ : لَقَدْ فَعَلَ ،
فَإِنَّ نَفْيَهُ (٢) : مَا فَعَلَ .

وَأَمَّا بَاقِي مَعَانِيهَا : فَسَنَذْكُرُهَا فِي أُبْنِيَةِ الْحُرُوفِ (٣) .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَحْكَامِهَا :

الْحُكْمُ الْأَوَّلُ : لِكُلِّ أَصْلٍ مِنَ الْقُوَّةِ مَا يَفْضَلُ بِهِ مُشَبَّهَةٌ ، أَلَا تَرَى أَنَّ الْفِعْلَ ١٦٣/ب
أَقْوَى فِي الْعَمَلِ مِنْ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ أَقْوَى فِي الْعَمَلِ مِنَ
الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ بِهِ ؟ فَكَذَلِكَ " مَا " وَ " لَيْسَ " ، فَعَمِلَتْ " لَيْسَ " فِي الْمَعْرِفَةِ وَالنَّكَرَةِ ،
وَتَقَدَّمَ خَبَرُهَا عَلَى اسْمِهَا إِجْمَاعًا ، وَعَلَيْهَا عِنْدَ سَيَبَوِيه (٣) ، وَيُفْصَلُ بَيْنَ
اسْمِهَا وَخَبَرِهَا بِـ " إِلَّا " وَعَمَلُهَا بَاقٍ عَلَيْهَا .

وَلَمَّا كَانَتْ " مَا " فَرْعًا عَلَيْهَا نَقَصَتْ عَنْهَا ، فَإِذَا تَقَدَّمَ خَبَرُهَا ، أَوْفُصِلَ
بَيْنَ اسْمِهَا وَخَبَرِهَا بِـ " إِلَّا " ، أَوْ جَاءَ بَعْدَهُ مَا يَنْقُضُ النَفْيَ ، بِطَلِّ عَمَلُهَا .
وَارْتَفَعَ الْخَبَرُ إِجْمَاعًا ، لِنَقْصِ اسْبَابِ الْمَشَابَهَةِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا أَشَبَّهَتْهُ ، فَتَقُولُ :
مَا قَائِمٌ زَيْدٌ ، وَمَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ ، وَمَا زَيْدٌ قَائِمًا ، بَلْ قَاعِدٌ ، وَمَا عَمْرُو
جَالِسًا لَكِنْ قَائِمٌ ، فَارْتَفَعَ مَا بَعْدَ " بَلْ " وَ " لَكِنْ " لِإِخْرَاجِهِمَا مَا بَعْدَهُمَا إِلَى
الْإِجَابِ .

(١) الْكِتَابُ ٤ / ٢٢١

(٢) انظُرْ ٢ / ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٤٤ .

(٣) فِي الْإِنْصَافِ ١٦٠ : ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ " لَيْسَ " عَلَيْهَا ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ
أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ مَذْهَبُ سَيَبَوِيه وَبَلَّغَ بِصَحِيحِهِ ، وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ
لَيْسَ لَهُ فِي ذَلِكَ نَصٌّ . . .

وقد جَاءَتْ فِي الشَّعْرِ مُعْمَلَةٌ مَعَ الْفَصْلِ وَتَقْدِمُ الْخَبْرِ ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ (١) :
فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ دَوْلَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرٌ
وقال الآخرُ (٢) :

وما الدهرُ إلا مَنْجُونًا بأهله وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَذِّبًا
وقد تأوَّلوا ذلك تأويلًا بعيدًا (٣).

الحكمُ الثَّانِي : تدخلُ الباءُ في خبرها ، كما دَخَلَتْ فِي خَبْرِ " لَيْسَ " فتقولُ ما زِيدُ بِقَائِمٍ ، وما زِيدُ بِأَكْلِ طَعَامِكَ ، وما زِيدُ طَعَامَكَ بِأَكْلِ ، فَإِنْ قُلْتَ : ما طَعَامَكَ زِيدُ بِأَكْلِ ، لَمْ يُجْزَ ؛ للفصلِ بينِ العاملِ والمعمولِ ، وقد مَنَعَ الْفَارِسِيُّ من دُخُولِ الْبَاءِ (٤) عَلَى خَبْرِهَا ، فِي لَفْظِ تَمِيمٍ ، وَهِيَ فِي أَشْعَارِهِمْ مَوْجُودَةٌ .

(١) ديوانه ٨٥ / ١ .

وهو من شواهد سيبويه ٦٠ / ١ ، وانظر أيضا : المقتضب ١٩١ / ٤ والمغني ٨٢ ، ٣٦٣ ، ٥١٧ ، ٦٠٠ .
وشرح أبياته ١٥٨ / ٢ والخزانة ١٣٣ / ٤ .

(٢) قال السيوطي في شرح شواهد المغني ٢٢٠ / ٢ : إنه بعض بني سعدٍ .

وانظر : المحتسب ٢٢٨ / ١ والضرائر والمقرب ٧٥ ، ١٠٣ / ١ والمغني ٧٣ وشرح أبياته ١١٦ / ٢
والخزانة ١٣٠ / ٤ .

المنجنون : التولاب الذي يُسْتَقَى عَلَيْهِ ، وَهُوَ مُؤَنَّثٌ .

(٣) ومن تأويلاتهم لبني الفرزدق : أن مثلهم " ليس خبيراً لـ " ما " وإنما خبرٌ المبتدأ مرفوعٌ ، لكنّه بُنِيَ عَلَى الْفَتْحِ ؛ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَبْنِيٍّ ؛ لِأَنَّ الْمِضَافَ إِذَا كَانَ مَبْهُمًا كـ " غَيْرٍ " و " مِثْلٍ " و " بَدْرٍ " وَأَضِيفَ إِلَى مَبْنِيٍّ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : " إِنَّهُ لِحَقِّ مِثْلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطَلِقُونَ " يَفْتَحُ " مِثْلٍ " انظر : شرح أبيات المغني ١٥٩ / ٢ - ١٦٠ .

ومن تأويلاتهم لقوله : وما الدهرُ إلا مَنْجُونًا ... : أن الأول أصله : وما الدهرُ إلا يدورُ دَوْرًا مَنْجُونًا ، و " يدور " خبرُ المبتدأ ، فَحُذِفَ هُوَ وَالْمَصْدَرُ وَأَقِيمَ : منجنونٌ " مقامَ المصنر .

أما الثَّانِي فاصَّلهُ : وما صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا يُعَذِّبُ مُعَذِّبًا . أي : تعذيباً ، فـ " يُعَذِّبُ " خبرُ المبتدأ ، فَحُذِفَ وَيَقِي مَصْدَرُهُ ؛ فَلَا عَمَلَ لـ " ما " فِي الْمَوْضِعَيْنِ . انظر : شرح أبيات المغني ١١٨ / ٢ .

(٤) انظر : الشعر ٤٤٣ - ٤٤٤ .

الحكم الثالث: إذا دخلت الباء في خبرها جاز لك العطف على موضع ١/١٦٤
 الجار والمجرور، تقول: ما زيد بقائم ولا قاعداً، فإن رفعت به شيئاً من سببه
 فكذلك، تقول: ما زيد بقائم ولا قاعداً أبوه، وإن رفعت به أجنبياً لم يصح
 النصب؛ لأنه لا يتقدم خبرها على اسمها؛ فلا تقول: ما زيد بقائم ولا قاعداً
 عمرو، فإن جعلت موضع "ما" "ليس" جاز؛ لتقدم خبر "ليس" على اسمها
 فإن جررت "قاعداً" لم يصح رفع الأجنبي في "ليس" و"ما" عند سيبويه،^(١)
 وجاز عند الأخفش^(٢): لأنه عطف على عاملين^(٣).

الحكم الرابع: قد حذفوا اسمها مع نقض النفي، وأعملوها، قال
 الأخفش: إن شئت قلت - وهو رديء - ما ذاهباً إلا أخواك، و: ما ذاهباً إلا
 جاريتك، تريد: ما أحد ذاهباً^(٤) إلا أخواك، قال ابن السراج: لا يحذف
 "أحد" وما أشبهه حتى يكون معه كلام، نحو: ما منهما مات إلا رأيته يفعل
 كذا وكذا^(٥)، أي: ما منهما أحد مات بومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ
 مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾^(٦).

الحكم الخامس: قد كفوا "ما" بـ "إن"، وأبطلوا عملها، فقالوا: ما

(١) الكتاب ٦١/١.

(٢) انظر: المقتضب ٩٥/٤ والأصول ٩٠/١.

(٣) وهو جائز عند الأخفش، وغير جائز عند سيبويه. انظر: التبصرة ١٤٤ - ١٤٦ وما في حاشيتها.

(٤) انظر: الأصول ٩٤ / ١ - ٩٥ هذا وقد انتهى كلام الأخفش - كما ذكر ابن السراج - عند قوله:

تريد: ما أحد ذاهباً.

(٥) الأصول ٩٥ / ١، ٤١٢.

(٦) ١/١٦٤ الصافات. قال الزجاج: "المعنى: ما منا مَلَكٌ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ". معاني القرآن وإعرابه

٣١٦/٤.

الحكم الخامسُ : قد كَفُّوا " ما " بِـ " إِنْ " ، وأَبْطَلُوا عَمَلَهَا ، فقالوا : ما
إِنْ زِيدُ قائمٌ ، وبعضُهُم يُدْخِلُ " إِنْ " مَعَ وجودِ " الباءِ " ، وتكونُ " إِنْ " عندهُ
زائدةٌ ؛ فتقولُ : ما إِنْ زِيدُ بقائمٍ ، كقولِ الشاعرِ (١) :
لَعَمْرُكَ ما إِنْ أبو مالِكِ بِيْوانٍ ولا بِضَعِيفِ قِوَاهُ

النوعُ الثالثُ :

فى " لا " النافيةِ ، وفيه فرعانِ :

الفرعُ الأولُ : فى تعريفها " لا " النافيةِ محمولةً فى العَمَلِ على " إِنْ "
المخففةِ ؛ حملاً للشئِ على نقيضِهِ ، أو على المصدريةِ ؛ للمشابهةِ اللفظيةِ ؛
ففتَحوا بها النكرةَ المفردةَ ، ما دامت تليها بوبنوها معها إذا قصدوا
العمومَ ؛ نفيًا للجنسِ ، إذا كانت جواباً ، كقولك : هل من رجلٍ فى ١٦٤/ب
الدَّارِ ، ونحوه ؛ فتقولُ فى الجوابِ : لا رجلٌ فى الدَّارِ ، ولا غلامٌ عندك ، ولا رجلٌ
أفضلُ منك ، فالرجلُ اسمٌ " لا " وهو مبنيٌّ على الفتحِ .

وهما فى تقديرِ المبتدأِ بوما بعدهُ خبرها ، وهو مرفوعٌ بها . وسيبويه لا
يرفعه بها ، وإنما هو مرفوعٌ على ما كانَ عليه (٢) ، قال سيبويه : وأما " لا "
فتكونُ نفيًا لقولِ القائلِ : هو يفعلُ ، ولم يَقَعِ الفعلُ فتقولُ فى الجوابِ (٢) : لا
يَفْعَلُ ، وتردُّ فى الكلامِ على معانٍ ، هذا أحدها ، ويردُّ باقيةا فى أبنية (٣)
الحروفِ .

(١) هو المتخَّل الهذليُّ . الهذليينَ ١٢٧٦ .

وانظر : الشعر والشعراء ٦٦٠ والهمع ١٢٧/٢ والخزانة ١٤٦/٤ .

(٢) الكتاب ٢٢٢/٤ .

(٣) انظر ٤٢٤/٢ ، ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ .

الفرع الثاني : في أحكامها :

الحكم الأول : سيبويه يذهب إلى أن حركة الاسم الذي بعد " لا " حركة بناء^(١) ، ونزلهما منزلة " خَمْسَةَ عَشَرَ " ووافقهما جماعة من مُحَقِّقِي النحاة^(٢) ، وذهب الزجاج^(٣) ومن تبعه - كالسيرافي^(٤) والرّماني^(٤) - إلى أنها حركة إعراب ، وتأولوا قول سيبويه ؛ لأنه سماها نصباً ولم يسمها فتحاً ، وزعم آخرون أنها حركة إعراب تشبیه حركة بناء^(٥) ، وعكس هذا القول آخرون^(٥) ، ولكل منهم حجة تمسك بها .

الحكم الثاني : إذا وقعت الأخبار أجوبة فلا بد أن يكون عن سؤال ظاهر أو مُقدَّر ، والجواب يكون على وفق السؤال في العموم والخصوص ، فإذا قلت : لا رجل في الدار ، فهذا نفى عام لجميع الرجال ؛ فينبغي أن يكون السؤال عاماً مثله ، كقولك : هل من رجل في الدار ؟ فاستفرقت الجنس بـ " من " ، فإذا قلت : لا رجل في الدار ، فلا يجوز أن يكون فيها رجل واحد ، ولا أكثر منه ، فإذا حذف " من " من السؤال فقلت : هل رجل في الدار ؟ جاز أن

(١) الكتاب ٢ / ٢٧٤ - ٢٧٦ ، ٢٨٣ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٧ وانظر أيضاً شية الشيخ عَصِيْمَة فيها شرح لمذهب سيبويه ، وانظر أيضاً : الرضي على الكافية ٨ / ٢٥٥ وفيها أن الأَخْفَشَ والمبردَ وافقا سيبويه .

(٣) قال في معاني القرآن وإعرابه ٨ / ٦٩ : " وموضع « لا ريب » نصب ، قال سيبويه : " لا لا تعمل فيما بعدها فتتصبه ، وتصبها لما بعدها كتصّب " إن " لا بعدها ، إلا أنها تنصبه بغير تنوين .. " وقال في موضع آخر ٨ / ٢٧٠ : " وقد شرحنا أن " لا " تنصب النكرات بغير تنوين ، وبيننا حقيقة نصبها .. " وقال في موضع ثالث ٨ / ٣٣٨ : " وقوله - عز وجل - « لا إكراه في الدين » : « إكراه » نصب بغير تنوين " .

(٤) انظر : التصريح ٢ / ٢٣٩ والهمع ٢ / ١٩٩ .

(٥) انظر : الرضي على الكافية ٨ / ٢٥٥ والهمع في الموضع السابق .

يكون سؤالك عن رجل واحد ، وعن أكثر منه ، فيكون الجواب : لا رجل في الدار ، بالرفع ؛ حملاً على " ليس " إلا أن الموضع بها أخص ، فتقول : ما في الدار رجل ، فيجوز أن يكون فيها أكثر من رجل .

الحكم الثالث : الأسماء المنفية بـ " لا " تنقسم إلى : مفرد ، ومضاف ١/١٦٥ ومشابه للمضاف ؛ بطوله .

أمّا المفرد : فقولك : لا رجل عندك ، ولا صاحب لك ، وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدِينَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (١) و﴿لَا تَقْرَبُوا مَالَ الْوَالِدِينَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (٢) .

وأمّا المضاف : فقولك : لا غلام رجل عندك ، ولا ماء سماء لك ، ولا مثل زيد لك يومئذ قول ذى الرمة (٣) :

هي الدار إذ مي لأهلك جيرة ليالي لا أمثالهن لياليا
فَنَصَبَ " أمثالهن " بـ " لا " وهي نكرة . وإنما لم يبينوا المضاف لأنه يعاقب التنوين ، وما فيه تنوين لا يبيّن ، وهو على ضربين : ضرب لا " لام " إضافة معه ، وهو هذا ، وضرب معه " لام " الإضافة ، وسنفرده له (٤) حكماً .

(١) ١١٨ / التوبة .

(٢) ٤٣ / هود .

(٣) ديوانه ١٣٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٢٩٢ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٤ / ٣٦٤ والأصول ١ / ٣٨٨ ، ٤٠٤ .

والتبصرة ٣٩٠ وابن يعيش ٢ / ١٠٣ .

(٤) انظر ص ٥٧٤ - ٥٧٥ .

وأما الطويلُ : فَيَمْنَزِلَةُ المضافِ ، تقولُ : لا خيراً من زيدٍ عندك ، ولا ضارباً عمراً في الدارِ ، ولا تبنى وتقولُ لا مُروراً بزيدٍ ، فتَنصِبُ على اختلافِ تَقْدِيرَيْنِ ، فَمَا لا تَعْلَقُهُ بِالْأَوَّلِ وَأَرَدَتْ بِهِ الْعُمُومَ بِنَيْتِهِ ، وَمَا عَلَّقَتْهُ بِالْأَوَّلِ أَعْرَبَتْهُ ، وَبَيَانُ ذَلِكَ : أَنَّكَ إِذَا لَمْ تَجْعَلْ زَيْدًا " مُتَعَلِّقًا بِالْمُرُورِ قَصَدْتَ نَفْيَ الْمُرُورِ مُطْلَقًا ، وَجَعَلْتَ " زَيْدًا " مُتَعَلِّقًا بِمَحْذُوفٍ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : لا مُرُورَ مَوْجُودٍ ، أَوْ كَائِنٍ بِزَيْدٍ ، فَحَيِّثُ تَبَنَيْتَ ؛ لِأَنَّ غَرَضَكَ نَفْيَ الْمُرُورِ مُطْلَقًا ، فَإِنْ عَلَّقْتَ " زَيْدًا " بِالْمُرُورِ أَعْرَبْتَهُ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ نَفْيًا عَامًّا ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ : لا أَمْرَ لَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ ، نَفَيْتَ جَمِيعَ الْأَمْرَيْنِ ، وَإِذَا قُلْتَ : لا أَمْرًا لَكَ ، نَفَيْتَ أَمْرِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَاصَّةً ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تُتْرِبْ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ﴾ (١) إِنَّمَا أَرَادَ نَفْيَ التُّرْبِيبِ / مُطْلَقًا .

الحكمُ الرَّابِعُ : تَدْخُلُ لَامُ الْإِضَافَةِ عَلَى بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ ، فَيُعْتَدُّ بِهَا مِنْ وَجْهِ ١٦٥/ب ولا يُعْتَدُّ بِهَا مِنْ وَجْهِ ، كَقَوْلِكَ : لا أَبَا لِرَيْدٍ ، وَلَا أَخًا لِعَمْرٍو ، فَالْأَبُ : مَنْصُوبٌ بِـ " لا " ، وَ" زَيْدٌ " مَجْرُودٌ بِالْإِضَافَةِ .

فَأَمَّا وَجْهُ الْاِعْتِدَادِ بِاللَّامِ : فَإِنَّ الْأَبَ لَوْ كَانَ مُضَافًا عَلَى الْحَقِيقَةِ ، لَكَانَ مَعْرِفَةً ، وَ" لا " لا تَنْصِبُ الْمَعَارِفَ ، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّامَ مُعْتَدُّ بِهَا قَاطِعَةً لِلْإِضَافَةِ لَمْ جَازَ أَنْ يُنْصَبَ الْأَبُ .

وأما وَجْهُ تَرْكِ الْاِعْتِدَادِ : فَتَبَيَّنَتْ الْأَكْفُ فِي قَوْلِكَ : " أَبَا " ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَكْفُ لا تَعُودُ إِلَى الْأَبِ إِلَّا عِنْدَ الْإِضَافَةِ ؛ فَلَا تَقُولُ : رَأَيْتُ الْأَبَا ، وَتَقُولُ : رَأَيْتُ أَبَا زَيْدٍ ، فَلَوْلَا أَنَّ اللَّامَ غَيْرُ مُعْتَدِّ بِهَا لَمَّا عَادَتْ الْأَكْفُ ، وَلَمْ يَفْعَلُوا هَذَا مَعَ غَيْرِ اللَّامِ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ ، فَإِنْ فَصَلْتَ فَقُلْتَ : لا أَبَ فِيهَا لَكَ ، حَذَفْتَ

(١) ٩٢/يوسف .

الألف عند سيبويه^(١) ، وأثبتها يونس^(٢) .

وقد حذفوا الألف مع اللام ؛ حملاً على الأصل ، فقالوا : لا أب لك ، وأنشدوا^(٣) :

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقبس أو تميم
وقد تحذف هذه اللام في الشعر ، قال^(٤) :
أبا الموت الذي لا بد أني ملق لا أباك تخوفيني
يريد : لا أبالك .

الحكم الخامس : إذا ثبت المنفى أو جمعته فقلت : لا غلامين عندك ، و لا ناصرين لك ، أثبت " النون " معهما ، وسيبويه يزعم أنه مبنئ^(٥) كالمفرد ، والمبرد يزعم أنه معرب^(٦) ، فإن أضفتها حذف " النون " كما تحذفها مع عدم " اللام " فنقول : لا غلامي لك ، ولا ناصرى لك ، ويجرى ذلك مجرى : لا أبالك .
فإن فصلت فقلت : لا يدين بهالك ، ولا ناصرين^(٧) فيها لك ، امتنع

(١) الكتاب ٢ / ٢٨٢ - ٢٨٣ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٢ / ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) لنهار بن تيسة البشكري .

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٢٨٢ ، وانظر أيضا : ابن يعيش ٢ / ١٠٤ والهمع ٢ / ١٩٧ .

(٤) هو أبو حية النعيري .

والبيت من شواهد المبرد في المقتضب ٤ / ٣٧٥ والكامل ٦٧٠ ، ١١٤٠ ، وانظر أيضا : الإيضاح

المعنى ٨ / ٢٤٥ والخصائص ٨ / ٣٤٥ والتبصرة ٣٩١ والفرانجة ٤ / ١٠٥ ، ١٠٧ .

(٥) الكتاب ٢ / ٢٨٦ .

(٦) المقتضب ٤ / ٣٦٦ .

(٧) في الأصل : ولا ناصرين ، بصيغة التثنية وما أثبتته هو المناسب للمقام .

الحذف عند سيبويه (١) وأجازهُ يونس (٢) .

وكذلك إن وصفت فقلت : لا غلامين ظريفيين لك ؛ للفصل بين المضاف والمضاف إليه/ بالصفة ، ولأنها إنما تحذف على تقدير سقوط اللام " وترك ١/١٦٦ الاعتداد بها ، ولا يجوز حذفها من الصفة ؛ لأنك تكون (٣) قد أضفت الصفة نون الموصوف .

وتقول في جمع المؤنث : لا بنات لك ؛ فتنبه مع " لا " بوكسرة " التاء " بمنزلة الفتحة ، وقد أجاز (٤) قوم ثبوت التنوين (٥) ؛ حملاً على " نون " جمع المذكور .

وتقول : لا غلامى لك ولا مسلمى لك ، إن كانت " لا " التانية نافية غير عاطفة ، وإن كانت عاطفة لم يجز إلا إثبات النون ؛ فتقول : لا غلامى لك ، ولا مسلمين لك .

الحكم السادس : أهل الحجاز يظهرون (٦) خبر " لا " فيقولون : لا رجل أفضل منك ويحذفونه كثيراً فيقولون : لا أهل بولامال بولأبس ، أى : لك ، وعليك ، وبنو تميم (٦) لا يثبتونه أصلاً .

(١) الكتاب ٣ / ٢٧٨ - ٢٨١ .

(٢) انظر : ابن يعيش ٢ / ١٠٨ .

(٣) كُرر الفعل " تكون " فى الأصل .

(٤) فى الأصل : أجازة .

(٥) فيقال : لا بنات . وعليه ابن الدهان وابن خروف . انظر : الهمع ٢ / ٢٠١ .

(٦) انظر : الهمع ٢ / ٢٠٢ .

ومن الحذف قول: لا إله إلا الله، التقدير: لا إله موجود، أو لنا إلا الله، ووجه حذفه: بناء الكلام على كلام سابق قد جرى فيه ذكر الخبر، كأنه قال: هل من إله في الوجود؟ فقال: لا إله، أي: في الوجود، وكذلك يقول: هل من رجل في الدار؟ فتقول: لا رجل، ولا تذكر "في الدار" لأنه في الأصل رد لما قال: ولدلالة السؤال عليه.

وقد حذفوا المنفي، فقالوا: لا عليك أن تفعل، أي: بأس عليك.
الحكم السابع: إذا وصفت اسم "لا" المفرد المبنى، كان لك فيه ثلاثة

أوجه:

الأول: - وهو الأحسن - النصب على اللفظ، مع التنوين، تقول: لا رجل ظريفاً عندك؛ حملاً على وصف المنادى وإن كان مبنياً.

الثاني: أن تنبيهه على الفتح بغير تنوين، فتقول: لا رجل ظريفاً عندك.

الثالث: الرفع على الموضع، مع التنوين، تقول: لا رجل ظريفاً عندك، فإن فصلت بين الصفة والموصوف سقط البناء، وبقي النصب والرفع، تقول: لا رجل ظريفاً عندك، ولا رجل فيها عاقل لك.

فأما المضاف: فلا يجوز بناء صفتيه؛ لأنه معرب، وفي وصفه على

الموضع^(١) نظر، فتقول: لا غلام رجل ظريفاً، وظريفاً عندك، / وقد أجاز ١٦٦ ب/ سيوييه: لامثله^(٢) أحد، وصفاً على الموضع، وهو يدل أحسن.

وأما الطويل: فإنه لا يوصف.

وتقول: لا مال لك درهماً ولا ديناراً، ولا إبل لك ناقةً ولا جملاً، فتنصبه

على الوصف، أو عطف البيان، ويجوز رفعه على الابتداء أو على خبره، أو خبراً للنفي.

(١) انظر: ابن يعيش ٢/ ١٠٨ والرضي على الكافية ١/ ٢٦٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٢٩٢.

والتكريرُ : يَجْرِي مَجْرَى الوَصْفِ ، تقولُ : لا ماءَ [ماءً] (١) بارداً ، ولا ماءَ ماءً بارداً ، ولا ماءَ ماءً بارداً (٢) .

فإن كَرَّرْتَ الصِّفَةَ كَانَ لَكَ فِي الثَّانِيَةِ الرَّفْعُ عَلَى المَوْضِعِ ، والنَّصْبُ عَلَى اللَّفْظِ ، فتقولُ : لا رَجُلَ عَاقِلاً كَرِيماً ، وَكَرِيماً .

الحكمُ التَّامُنُ : إذا عَطَفْتَ عَلَى اسْمٍ " لا " ، جازَ لَكَ فِيهِ وَجْهَانِ :

أحدهما : الحملُ عَلَى اللَّفْظِ ، كقولك : لا رَجُلَ وامرأةً فِي الدَّارِ .

والثَّانِي : الحملُ عَلَى المَوْضِعِ ، كقولك : لا رَجُلَ وِغلامُ عِنْدَكَ .

والتنوينُ فِي المَعطُوفِينَ لَازِمٌ ، وَأَنْشَدُوا (٣) :

فلا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مِروانَ وَابْنِهِ إِذا هُوَ بِالمِجدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

يَجوزُ فِي " الابْنِ " النَّصْبُ وَالرَّفْعُ .

فإن كَرَّرْتَ " لا " فِي جوابِ " أم " وَالهَمْزةَ جازَ لَكَ فِيهِ خَمْسَةُ أَوْجِهٍ :

الأوَّلُ : أَنْ تَبْنِيَ الاسمَ الأوَّلَ وَالثَّانِي عَلَى الفَتْحِ ، فتقولُ : لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ

إِلَّا بِاللَّهِ ، فَالخَبَرُ مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ : لا حَوْلَ مُوجُودٌ ، وَأولْنَا ، وَالجارُ وَالمَجْرُودُ

مَتَعَلِّقٌ بِالخَبَرِ المَحذُوفِ ، وَالخَبَرُ فِي مَوْضِعِ رَفْعِ بَخْبِرِ الْابتِداءِ ، عِنْدَ سِيبَوِيهِ (٤) .

(١) زيادةٌ يوجبُها المَقامُ .

(٢) ينصبُ الثَّانِي ، وَفَتْحُهُ ؛ لِتَرْكِيبِهِ مَعَ الأوَّلِ ، كما رُكِبَ الموصوفُ مَعَ الصِّفَةِ ، وَرَفَعَهُ عَلَى المَوْضِعِ ، انظر : الأصول ١ / ٢٨٦ ، وابن يعيش ٢ / ١٠٩ .

(٣) للفرزدق ، وليس فِي ديوانه المطبوع ، وَنُسِبَ إِلى رَجُلٍ من عبدِ مَناةَ بنِ كِنانةَ .

وهو من شواهدِ سِيبَوِيهِ ٢ / ٢٨٥ ، وانظر أَيضاً : المقتضب ٤ / ٣٧٢ وابن يعيش ٢ / ١٠١ ، ١١٠ .

والهمع ٥ / ٢٨٧ والخزانة ٤ / ٦٧ .

(٤) الكتاب ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٣ .

الثَّانِي : أَنْ تَفْتَحَ الْأَوَّلَ ، وَتَرْفَعَ الثَّانِي بِالْعَطْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ ، أَوْ
بِالابتداءِ ، أَوْ أَنْ تُجْعَلَ " لا " بِتَقْدِيرِ " لَيْسَ ، فَتَقُولُ : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ
إِلَّا بِاللَّهِ ، وَأَنْشُدُوا (١) .

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصِّغَارُ بِعَيْنِهِ لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ
الثَّالِثُ : أَنْ تَفْتَحَ الْأَوَّلَ ، وَتَنْصِبَ الثَّانِي مُنَوَّنًا ؛ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ ، وَتَجْعَلَ " لا "
الثَّانِيَةَ زَائِدَةً مُوَكَّدَةً لِلنَّفْيِ ، فَتَقُولُ : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ، وَأَنْشُدُوا (٢) :
لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ
وهذا الْوَجْهُ ، مِنْ النُّحَاةِ مَنْ لَا يُجِيرُهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ .
الرَّابِعُ : أَنْ تَرْفَعَ الْأَسْمِينَ وَتُنَوِّنُهُمَا ، فَتَقُولُ : لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا
بِاللَّهِ ، وَأَنْشُدُوا (٣) :

(١) لِرَجُلٍ مِنْ مَذْحِجٍ ، وَنَسَبَهُ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ وَشَرَحَ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ إِلَى ضِمْرَةِ بْنِ ضِمْرَةَ
النَّهْشَلِيِّ يُوسَّبُ إِلَى هُنَيْ بْنِ أَحْمَرَ الْكِنَانِيِّ .

وهو من شواهد سيبويه ٢٩٢ / ٢ وانظر أيضا : المقتضب ٢٧١ / ٤ والمؤلف والمختلف ٤٥
والتبصرة ٣٨٩ وابن يعيش ١١٠ / ٢ والمغني ٥٩٣ وشرح أبياته ٢٥٦ / ٧ والخزانة ٢٣٤ / ٢ .
الصِّغَارُ : الذَّلُّ ، وَهُوَ خَيْرٌ " هَذَا " . وَالْبَاءُ فِي : " بَعَيْنُهُ " زَائِدَةٌ ، وَ" كَانَ " تَامَةٌ .

(٢) لِأَنْسِ بْنِ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ بَقِيلٍ : لِعَامِرِ جَدِّ الْعَبَّاسِ بْنِ مِرْدَاسٍ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبَوِيهِ
٢٨٥ / ٢ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الْأَصُولُ ٤٤٦ / ٣ وَالتَّبْصِرَةُ ٢٨٩ وَابْنُ يَعِيشَ ١٠١ / ٢ وَالمَغْنِي ٢٢٦ ،
٦٠٠ وَشَرَحَ آيَاتِهِ ٣٤١ / ٤ وَ ٥٦ / ٥ وَ ٢٦٥ / ٧ .

الْخُلَّةُ - بَضْمُ الْخَاءِ - : الصَّدَاقَةُ .

(٣) لِلرَّاعِي النَّمَيْرِيِّ . دِيْوَانُهُ ١١٢ .

وهو من شواهد سيبويه ٢٩٥ / ٢ وانظر أيضا : الْأَصُولُ ٣٩٤ / ١ وَالتَّبْصِرَةُ ٣٨٩ وَابْنُ يَعِيشَ
١١١ / ٢ ، ١١٣ وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ ٢ / ٢٢٠ .

وما هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُعْلِنَةً لَانَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلٌ
وهذا على تقدير سؤالٍ ، كأنه قيل له : أَلَا نَاقَةٌ فِي هَذَا الْأَمْرِ أَمْ جَمَلٌ ،
فَأَجَابَ نَفِيًّا لِكَلَامِهِ ، أَوْ يَكُونُ جَعَلَ " لا " بِتَقْدِيرِ " لَيْسَ " .
الْخَامِسُ : أَنْ تَرَفَعَ الْأَوَّلُ ، وَتَفْتَحَ الثَّانِي ، فَتَقُولُ : لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ (١) إِلَّا بِاللَّهِ ،
عَلَى أَنْ " لا " الْأُولَى بِمَعْنَى لَيْسَ ، وَالثَّانِيَةُ نَافِيَةٌ ، وَأَنْشَدُوا (٢) :
فَلَا لَفُوًّا ، وَلَا تَأْتِيْمَ فِيهَا وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ
وَالْخَبْرُ ، إِذَا نُصِبَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ بِتَنْوِينٍ ، أَوْ وُصِفَ بِمَنْصُوبٍ مَنْوُونٍ رُفِعَ
بِـ " لا " ؛ لِظَهْرِ الْعَمَلِ ، فَإِنْ عَطَفْتَ عَلَى اسْمٍ " لا " مَعْرِفَةً مَنْفِيَّةً بِـ " لا " لَمْ
تُعْمَلْ فِي الْمَعْرِفَةِ ، كَقَوْلِكَ : لَا غُلَامَ وَلَا الْعِيَّاسُ لَكَ بَوْلَا غُلَامَ لَكَ وَلَا أَخُوهُ ، قَالَ
سَيَّبُوِيهِ : مَنْ قَالَ : " كُلُّ نَعْجَةٍ (٣) وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهِمٍ " ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ : لَا رَجُلَ

(١) فِي الْأَصْلِ : وَلَا قُوَّةَ ، بِضَمِّينِ ، وَمَا أُثْبِتَهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ لِلْمَقَامِ .

(٢) لِأُمِيَّةِ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ . دِيْوَانُهُ ٢٧٢ - ٢٧٤ .

وَالْبَيْتُ مَلْفُوقٌ مِنْ بَيْتَيْنِ غَيْرِ مُتَوَالِيَيْنِ فِي الدِّيْوَانِ ، أَوْلَهُمَا :

وَقِيهَا لَحْمٌ سَاهِرَةٌ وَيَخْرُ وَمَا فَاهُوا لَهُ لَهُمْ مُقِيمٌ

وَتَانِيَهُمَا :

فَلَا لَفُوًّا وَلَا تَأْتِيْمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ

وَانظُرْ : فِي تَخْرِيجِ الشَّاهِدِ : التَّبَصُّرَةُ ٣٨٩ وَالتَّصْرِيحُ ٢٤١ / ١ وَالْخَزَانَةُ ٤ / ٤٩٤ وَاللِّسَانُ

(سَهْر) وَ (أَثْم) .

الْأَلْفُو : السَّاقِطُ مِنَ تَالِكَلَامِ . التَّأْتِيْمُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَصْدَرٌ " أَثْمٌ " وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمًا

وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ " فِيهَا " يَعُودُ إِلَى الْجَنَّةِ .

(٣) فِي الْكِتَابِ ٢ / ٣٠٠ - ٣٠١ " فَأَمَّا مَنْ قَالَ : كُلَّ شَاةٍ وَسَخَلَتْهَا بِدِرْهِمٍ ، يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَقُولَ ..

هَذَاوَالسَّخَلَةُ : تُطَلَّقُ عَلَى أَوْلَادِ الضَّانِ وَالْمَعَزِ سَاعَةً وَضَعَهُ .

لَكَ وَلَا أَخَاهُ ، كَأَنَّهُ قَالَ : لَا رَجُلَ لَكَ وَلَا أَخَاهُ .

الحكم التاسع : إِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ " لَا " وَاسْمِهَا بَطَلَ عَمَلُهَا ؛ تَقُولُ : لَا لَكَ غُلَامٌ وَلَا عِنْدَكَ جَارِيَةٌ ؛ لِأَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ مَعَهَا كَخَمْسَةَ عَشَرَ ، فَإِذَا فَكَّكَتَ الْبِنَاءَ بِالْفَصْلِ ، بَطَلَ الْعَمَلُ ، وَوَجِبَ تَكْرِيرُ " لَا " مَعَ الْفَصْلِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ (١) وَلَا يَجُوزُ مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرِ الْأَعْلَى ضَعْفِ (٢) .
وتَقُولُ : لَا كَزَيْدٍ أَحَدًا ، فَتَنْوِنُ " أَحَدًا " ؛ لِلْفَصْلِ بَيْنَ " لَا " وَ" أَحَدٍ " ، وَحِكَى سَيْبُوِيَهٍ عَنِ الْعَرَبِ : لَا كَزَيْدٍ أَحَدٌ (٣) ، وَلَا مِثْلَهُ أَحَدٌ ، فَحَمَلَهُ عَلَى الْمَوْضِعِ ، وَقَالَ : أَمَّا قَوْلُ جَرِيرٍ (٤) :

لَا كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا وَمَزُورًا (٥)

فَلَا يَكُونُ إِلَّا نَصْبًا ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ . " الْعَشِيَّةُ " لَيْسَ بِ" الزَّائِرِ " ، / وَإِنَّمَا ١٦٧/ب
أَرَادَ : لَا أَرَى كَالْعَشِيَّةِ زَائِرًا ، أَيْ : فِي الْعَشِيَّةِ ، فَإِذَا قُلْتَ : لَا كَزَيْدٍ رَجُلٌ وَلَا
كَالْعَشِيَّةِ عَشِيَّةٌ ، رَفَعْتَ ؛ لِأَنَّ الْآخِرَ هُوَ الْأَوَّلُ .

(١) ٤٧ / الصَّافَات .

(٢) قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ١ / ٣٩٤ : " .. وَلَا يَجُوزُ : لَا فِيهَا أَحَدٌ ، إِلَّا عَلَى ضَعْفٍ ، فَإِنْ تَكَلَّمْتَ بِهِ لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَفْعًا ؛ لِأَنَّ " لَا " لَا تَعْمَلُ إِذَا فَصَلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْاسْمِ ، رَافِعَةً وَلَا نَاصِبَةً .. " .

(٣) الْكِتَابُ ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٤) دِيْوَانُهُ ٢٢٣ .

(٥) هَذَا عَجَزَ الْبَيْتِ ، وَصَدْرُهُ :

يَا صَاحِبِي دَنَا الصَّبَاحُ فَسِيرَا

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيْبُوِيَهٍ ٢ / ٢٩٣ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضَبُ ٢ / ١٥٠ وَالْأَصُولُ ١ / ٤٠٤ وَابْنُ

يَعِيْشُ ٢ / ١١٤ وَالْخَزَانَةُ ٤ / ٩٥ .

الْعَشِيَّةُ : مَا بَيْنَ الزَّوَالِ إِلَى الْغُرُوبِ ، وَقِيلَ : مِنْ صَلَاةِ الْمَغْرِبِ إِلَى الْعَتَمَةِ ، وَقِيلَ : هِيَ آخِرُ اللَّيْلِ ، وَأَرَادَ الشَّاعِرُ بِالزَّائِرِ : نَفْسَهُ بِيَالْمَزُورِ : مَنْ يَهْوَاهُ .

الحكم العاشرُ : قد شبَّهوا " لا " بـ " ليس " ، فرَفَعُوا الأوَّلَ ونَصَبُوا
التَّانِي ، وهو قَلِيلٌ ، أنشدَ سيبويه (١) :

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانِها فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لا بَرَّاحُ

تقولُ : لا أَحَدٌ أَفْضَلَ مِنْكَ ، وَأَدْخَلُوا " الباءَ " فى خَبَرِها ؛ حَمَلًا عَلَيْها ،
وَأَنشَدُوا (٢) :

وكذاك لا خَيْرٌ على أَحَدٍ ولا شَرٌّ بِدائمٍ

ومَنَعَ من ذلك قَوْمٌ ، وَأجازَهُ الفارسيُّ تارةً (٣) ومَنَعَ مِنْهُ أُخْرَى ، فَأَمَّا
قولُهُم : " لا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ (٤) النَّارُ ، ولا شَرٌّ بِشَرٍّ بَعْدَهُ الجَنَّةُ " ، فقيلَ : إنَّ
" الباءَ " زائِدَةٌ زيادَتُها فى خَبَرِ " ليسَ " و " ما " ، ويكونُ قولُك : " بَعْدَهُ النَّارُ "
صِفَةً لِلْمَنْفَى الَّذى هو " لا خَيْرَ " و " النَّارُ " مُبْتَدَأٌ ، و " بَعْدَهُ " خَبَرٌ ، كَأَنَّكَ
قُلْتَ : لا خَيْرٌ بَعْدَهُ النَّارُ بِخَيْرٍ ، فَ " خَيْرٌ " مَعَ " لا " فى حُكْمِ المَبْتَدَأِ ، وإنَّ
جَعَلْتَ " بَعْدَهُ النَّارُ " فى مَوْضِعِ جَرِّ صِفَةٍ لـ " خَيْرٍ " المَجْرُورِ بِالباءِ لَمْ تَكُنِ الباءُ
زائِدَةً

(١) الكتاب ١/ ٥٨ و ٢/ ٢٩٦ ، ٣٠٤ ، والبيتُ لسعد بن مالك .

وانظر : الأصول ١/ ٩٦ واللامات ١٠٧ والتبصرة ٣٩١ وأمالى ابنِ الشَّجَرِيِّ ٢/ ٢٢٤ وابن
يعيش ١/ ١٠٨ والمغنى ٢٣٩ ، ٣٦١ وشرح أبياتِه ٤/ ٣١٣ ، ٣٧٦ و ٧/ ٣١٩ وشرح حماسه
أبي تمامٍ للمرزوقي ٥٠٦ والخزانة ١/ ٤٦٧ و ٤/ ٣٩ .
لا بَرَّاحُ : لا انحرافٌ لي فيها .

(٢) لامرئى القيس ، وليس في ديوانه المطبوع ، ونُسِبَ أيضًا إلى خَزَزِ بْنِ لُوذَانَ السُّدُوسِيِّ .

انظر : عيون الأخبار ١/ ١٤٥ والجمهرة ٣/ ١٨١ والضرائر ٦٤ والمؤتلف والمختلف ١٠٢ .

(٣) لم أَقِفْ على إجازة الفارسيِّ أو منَعِهِ فى كُتُبِهِ المطبوعة .

(٤) انظر : شرح الأشمونيِّ (تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ١/ ٤٧٢) .

وكانت بمعنى (١) "في" فكأنه قال [لا] (٢) خير في خير هذه صفته والباء متعلقة بمحذوف تقديره : لا خير موجود في خير (٣) بعده النار.
الحكم الحادي عشر : إذا دخلت " لا " على معرفة رفعتها ، وألزمها التكرير ، تقول : لا زيد عندك ولا عمرو ، ويقبح أن تقول : مررت برجل لا شجاع ، حتى تقول : ولا كريم ، مثلاً .
والأصل في هذا الباب : أن " لا " متى كانت جواب الهمزة ، و " أم " : لزم تكريرها مع المعرفة والنكرة ، يقال : أزيد عندك أم عمرو ؟ فتقول : لا زيد ولا عمرو ، فأما قولك : لا زيد في الدار ، فلا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، قال (٤) :

بكت جزعاً واسترَجعتُ ثم أدنتُ ركائبها أن لا إلينارُجوعها
ويقال : أرجل عندك أم امرأة ؟ فتقول : لا رجل ولا امرأة ، وقد جاء في

(١) للصبان في حاشيته على شرح الأشموني بحث جيد نفيس في هذه المسألة فراجعه - إن شئت -

في ٢٥٢/١ - ٢٥٣

(٢) تنمة يقتضيتها السياق.

(٣) ما ذكره ابن الأثير حول قولهم : لا خير بعده النار ، موجود نبصه تقريباً في الأصول

٤٠٧/١ - ٤٠٨.

(٤) لم أقف على اسمه .

والبيت من شواهد سيبويه ٢/٢٩٨ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٤/٣٦١ والأصول ١/٣٩٣ ،

وابن يعيش ٢/١١٢ والهمع ٢/٢٠٧

استرجعت : طلبت الرجوع من الرحيل ؛ كرهاً منها لفراق الأحبة ، ويجوز أن يكون معنى

استرجعت : قالت : إنا لله وإنا إليه راجعون . أدنت : أشعرت وأعلمت . الركائب : جمع ركوبة ،

وهي : الراحلة التي تركب . جعل تهيو الإبل للركوب عليها كأنه إيدان وإعلام بالفراق .

الشعر غير مكرّرٍ ، شاذًا ، قال (١) :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مَنَا خُلِقْتَ لِغَيْرِنَا حَيَاتِكَ لَا نَفْعُ وَمَوْتِكَ فَاجِعٌ

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : لَا تَوُكُّ أَنْ تَفْعَلَ ، فَإِنَّمَا لَمْ يُكْرَوهُ (٢) ؛ لِأَنَّهُمْ جَعَلُوهُ بِمَعْنَى : ١/١٦٨

لَا يَنْبَغِي لَكَ أَنْ تَفْعَلَ ، وَ " لَا " لَا يَلْزَمُ تَكَرُّرُهَا مَعَ الْفِعْلِ ؛ فَحُمِلَ عَلَيْهِ ، وَالنَّوْلُ :

الْعَطَاءُ ، وَمَعْنَى الْكَلَامِ : لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنْ شَأْنِكَ ، وَلَا الْعَطَاءُ يَلِيقُ بِكَ

الْحَكْمُ الثَّانِي عَشَرَ : قَدْ أَدْخَلُوا " لَا " عَلَى أَسْمَاءٍ مَعَارِفَ ، وَبَنَوْهَا عَلَى

الْفَتْحِ ؛ قَالُوا : " قَضِيَّةٌ وَلَا أَبْأَحْسَنَ لَهَا " ، وَأَمَّا الْبَصْرَةُ فَلَا بَصْرَةَ لَكُمْ " ، وَقَالَ

الشَّاعِرُ (٣) :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ نَكِدْنَ وَلَا أُمِّيَّةٌ فِي الْبِلَادِ

وَقَالَ الْآخِرُ (٤) :

لَا هَيْئَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمِطِيِّ

(١) هُوَ الضَّحَّاكُ بْنُ هَمَّامٍ الرَّقَاشِيُّ وَقِيلَ : هُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَكُولٍ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢/٣٠٥ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٤/٣٦٠ وَالتَّبَصْرَةُ ٣٩٤ وَابْنُ يَعِيشَ ٢/١١٢ وَالْخَزَانَةُ ٤/٣٦ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : يُكْرَهُ .

(٣) هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْأَسَدِيُّ . وَقِيلَ : عَبْدِ اللَّهِ بْنُ فَضَالَةَ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢/٢٩٧ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٤/٣٦٢ وَالْأَصُولُ ١/٣٨٣ وَابْنُ يَعِيشَ ٢/١٠٢ وَالْخَزَانَةُ ٤/٦١ .

أَبُو حُبَيْبٍ : كُنْيَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ ، وَكَانَ لَا يَنْفِقُ الْمَالَ إِلَّا بِحَقِّهِ ؛ فَهَجَاهُ الشَّاعِرُ ؛ لِنَعِهِ وَإِمْسَاكِهِ . نَكِدْنَ : ضِقْنَ وَتَعَدَّرَ قَضَاؤُهُنَّ .

(٤) لَمْ أَقْفَ عَلَى اسْمِهِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢/٣٩٦ وَانظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٤/٣٦٢ وَالْأَصُولُ ١/٣٨٢ وَابْنُ يَعِيشَ ٢/١٠٢ وَ ٤/١٢٣ وَالْخَزَانَةُ ٤/٥٧ .

هَيْئَمٌ : اسْمُ رَجُلٍ كَانَ حَسَنَ الْحَدَاءِ لِلإِبِلِ ، وَكَانَ أَعْرَفَ أَهْلِ زَمَانِهِ بِالْفُلُوتِ وَدُرُوبِهَا .

وفي هذا الحكم وجهان :

أحدهما : أنه جعله من جماعة كل واحد منهم " أبو حسن " و " هيثم " ،

فَنَكَّرَ .

والآخر : على حذف المضاف ، تقديره : لا مثل أبي حسن ، ولا مثل أمية

ولا مثل (١) هيثم .

الحكم الثالث عشر : من الأسماء التي دخلت عليها " لا " أسماء عمل

فيها فعل ، أو معنى فعل ، ولا يلزم فيه تكرير " لا " ، كما لا تكرر في الأفعال ،

وذلك قولك : لا مرحباً ولا أهلاً ولا سهلاً ، ولا كرامة ولا مسرة ، ولا سقياً ولا

رعياً ، وأمثالها ، فالفعل العامل مقدر بعد " لا " (٢) كأنك قلت : لا أكرمك

كرامة ، ولا أسرك مسرة . فما لم يجز أن يلي " لا " من الأفعال ، لم يجز أن

يليهما ما عمل فيه ذلك الفعل ؛ فلا تقول : لا ضرباً ، وأنت أمر ؛ لأنه لا يجوز :

لا اضرب ، وإنما يدخل على الدعاء ، إذا كان لفظه الخبر وأضمرته ، نحو :

لا سقياً ولا رعياً ، كأنك قلت : لا سقاه ولا رعاه ، وكذلك إذا ولي " لا " مبتدأ

في معنى الدعاء ، نحو : لا سلام عليكم ، قال سيبويه : قولهم : " لا سواً " ،

إنما دخلت هاهنا لأنها عاقبت ما ارتفعت (٣) عليه ، ألا ترى أنك لا تقول :

هذان لا سواً ، فـ " هذان " مبتدأ ، و " لا سواً " خبره ، كما تقول : هذان

سواً ، ثم أدخلت " لا " وحذفت " هذان " قال المبرد : قول سيبويه : إنك لا ١٦٨ ب/

تقول : هذان لا سواً ، أي : لا تكاد تقوله ، ولو قلت جازاً (٤) .

(١) انظر : الأصول ١ / ٢٨٢ .

(٢) في الأصل : مقدر بعلی ، والتصحيح من الأصول ١ / ٣٩٤ .

(٣) الكتاب ٢ / ٣٠٦ .

(٤) لم أقف على قول المبرد في كتبه المطبوعة ، وهو بنصه في أصول ابن السراج ١ / ٣٩٥ ، وأغلب

الظن أن ابن الأثير نقله عن ابن السراج .

الحُكْمُ الرَّابِعَ عَشَرَ : إِذَا أُدْخِلْتَ " الهمزة " على " لا " فلها مَعْنِيَانِ ،
أحدهما : أَنْ يَكُونَ اسْتِفْهَامًا مَحْضًا ، والثَّانِي : أَنْ يُضَافَ إِلَى الاسْتِفْهَامِ
مَعْنَى (١) التَّمْنَى .

فَالأَوَّلُ : حِكْمٌ " لا " مَعَهُ حُكْمُهَا قَبْلَ دُخُولِ الهمزة " في الخبرِ والصِّفَةِ ؛
تَقُولُ : أَلَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ؟ أَلَا غُلَامٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ؟ أَلَا رَجُلٌ عَاقِلًا عِنْدَكَ ؟
وعَاقِلٌ ، وَعَاقِلٌ .

وَأَمَّا الثَّانِي : فَحُكْمُهُ الْبِنَاءُ مَعَ الْاسْمِ كَالْبِنَاءِ قَبْلَ دُخُولِ الهمزة ، وَبِنَاءِ
الاسْمِ مَعَ الصِّفَةِ ، وَوَصْفُهُ عَلَى لَفْظِهِ ، فَإِنْ وَصَفْتَهُ عَلَى مَوْضِعِهِ فَسَيَبْوِيهِ
وَالخَلِيلُ يَمْنَعَانِهِ ؛ لِزَوَالِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ بِالتَّمْنَى (٢) ؛ فَيَقُولَانِ : أَلَا رَجُلٌ أَفْضَلُ
مِنْكَ ؟ بِالنَّصْبِ ، وَأَلَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ عِنْدَكَ ؟ وَالْمَازِنِيُّ يَجِيزُ ذَلِكَ (٣) ؛ فَيَقُولُ : أَلَا
رَجُلٌ أَفْضَلُ مِنْكَ ؟ بِالرَّفْعِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (٤) :

أَلَا رَجُلًا جَزَاهُ اللَّهُ خَيْرًا

فَا نَمَا نَوْنٌ مُضْطَرًا ، أَوْ نَصْبَهُ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ ؛ لِأَنَّهُ مُتَمَنٍّ .

وَتَقُولُ : أَلَا رَجُلًا زَيْدًا أَوْ عَمْرًا ، تُرِيدُ : أَلَا أَجِدُ رَجُلًا يَكُونُ زَيْدًا

(١) انظر : الأصول / ١ / ٣٩٦ .

(٢) الكتاب / ٣ / ٣٠٩ .

(٣) انظر : الأصول / ١ / ٣٩٧ .

(٤) هو عمرو بن قعاس المرادي .

وهذا صدر البيت ، وعجزه :

يُدَلُّ عَلَى مَحْصَلَةِ تَبَيُّتِ

وهو من شواهد سيبويه ٢ / ٣٠٨ ، وانظر أيضا : الأصول / ١ / ٩٨ وابن يعيش ٢ / ١٠١ والخزانة

٢ / ٥١ والمغني ٧٧ وشرح أبياته ٢ / ٩٤ .

أَوْ عَمْرًا ، وَالْأَمَاءَ وَلَوْ بَارِدًا ، وَفِيهِ قُبْحٌ (١) ، فَلَوْ قَلَّتْ : أَلَا مَاءٌ وَلَوْ مَاءٌ
 بَارِدًا ، كَانَ جَيِّدًا ، عَلَى أَنْ تُضْمَرَ بَعْدَ " لَوْ " فِعْلًا (٢) عَامِلًا .
 الْحُكْمُ الْخَامِسَ عَشَرَ : قَدْ زَادُوا " التَّاءَ " عَلَى " لَأَ " فَقَالُوا : لَأَتَ ، وَيَكُونُ
 اسْمُهَا مَرْفُوعًا ، وَخَبَرُهَا مَنْصُوبًا ، وَلَا يَظْهَرُ لَهَا مَعْمُولَانِ مَعًا ، وَإِنَّمَا يَظْهَرُ
 أَحَدُهُمَا ، وَالْأَوْلَى أَنْ يَظْهَرَ الْمَنْصُوبُ ، وَلَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي " الْحَيْنِ "
 خَاصَّةً ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ (٣)
 يُقْرَأُ بِالرَّفْعِ (٤) وَالنَّصْبِ (٥) ، وَالْأَخْفَشُ (٦) يَقُولُ : لَيْسَ لَهَا عَمَلٌ ،
 وَيَعْضُهُمْ (٧) يَجْرِبُهَا ، وَأُنْشِدَ (٨) :
 طَلَبُوا صَلْحَنَا وَلَا تَأْوَانِ فَاجْبِنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ لِقَاءِ

(١) في الأصول ٤٠٧ / ١ : " .. وهو عند سيبويه قببح : لأنه وضع التفت موضع المنعوت " .

(٢) انظر : الموضع السابق من الأصول .

(٣) ٢ / ص .

(٤) وبه قرأ أبو السَّمَالِ ، وَالضَّحَاكُ ، وَأَبُو الْمُتَوَكَّلِ وَعَاصِمُ الْجَحْدَرِيُّ وَأَبْنُ يَعْفَرٍ .

(٥) وبه قرأ الجمهور . انظر : زاد المسير ١٠٠ / ٧ وتفسير القرطبي ١٥ / ١٤٦ - ١٤٧ والبحر المحيط ٢٨٤ / ٧ .

(٦) انظر : الأصول ٩٧ / ١ .

(٧) نَحَلْ ذَلِكَ عَنِ الْفَرَاءِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ ٢ / ٣٩٧ ، وَانظُرْ أَيْضًا مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٤٥٣ - ٤٥٤ .

(٨) لأبي زَيْبِدٍ الطَّنَائِي . ديوانه ٣٠ .

وانظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٨ ومعاني القرآن للأخفش ٤٥٣ والأصول ٢ / ١٤٣
 والخصائص ٢ / ٣٧٧ وسر الصناعة ٥٠٩ والإنصاف ١٠٩ وشرح الكافية الشافية ٤٤٤ وابن
 يعيش ٩ / ٣٢ والمغني ٢٥٥ وشرح أبياته ٥ / ٢٩ و ٨ / ٦٧ .

والفارسيُّ يجرُّه بِـ " حِينَ " (١) مُضْمَرَةً .

النوعُ الرابعُ :

١/١٦٩

في الحروفِ العاملةِ في الأفعالِ ، وهي ناصبةٌ ، وجازمةٌ .
وهذا النوعُ يُخصُّ الناصبةَ منها :

قَبْلَ أَنْ نخوضَ في بيانِ عواملِ الأفعالِ فَلنذكرُ طرفاً فيما يتعلَّقُ بإعرابِ
الأفعالِ وبنائها ، وإن كان قد سبقَ في أوَّلِ الكتابِ منه . (٢) طرفُ صالحٍ ، فتقولُ :
الأفعالُ على ضربينِ : مَبْنِيٌّ ، وهو الأصلُ ، ومُعْرَبٌ وهو الفرعُ .
والمَبْنِيُّ : مَبْنِيٌّ على الفتحِ والسكونِ ، وهما : الماضيُّ والأمرُ العاريُّ من
اللَّامِ ، نحو : ضَرَبَ ودَحْرَجَ ، واستخرَجَ ، واضْرِبْ ودَحْرِجْ واستخرِجْ .
والمُعْرَبُ هو : المضارعُ ، وفِعْلُ الأمرِ إذا ادخله (٣) اللَّامُ ، وإن كان
ساكناً فإنَّ سكوته إعرابٌ لا بناءٌ ، نحو : يَضْرِبُ ويُدْحِرُجُ ويَسْتخرِجُ ، وليَضْرِبُ
وليُدْحِرُجُ وليَسْتخرِجُ .
وإعرابُ المضارعِ الرَّفْعُ والنَّصْبُ والجَزْمُ ، وهو على ضربينِ : صحيحٌ
ومُعْتَلٌّ .

فالصَّحِيحُ : تدخُّله الثلاثةُ ، والرَّفْعُ : عاملُه مَعْنَوِيٌّ ، والنَّصْبُ والجَزْمُ :
عاملُهُما لَفْظِيٌّ .

(١) لم أقف على هذا الرأي للفارسيِّ في كتبه المطبوعة ، ولا في غيرها من مصادرٍ ، ولم يُنقل عنه ذلك
ابن جنِّي ، مع أنه أنشد الشاهد المذكور في كلِّ من الخصائص وسرِّ صناعة الإعراب ، هذا وقد
قال البغداديُّ في شرح أبيات المعني ٥ / ٣١ : " قال أبو عليٍّ في المسائل المنثورة : قال أبو العباس
المبردُ : " أوَّان " هنا مَبْنِيَّةٌ ؛ لأنَّ " أوَّان " تُضَافُ إلى المبتدأ والخبرِ ، فكأنَّكَ حذفْتَ منه المبتدأ
والخبرَ ، فتوتت ؛ ليُعلم أنَّكَ قد اقتطعتَ الإضافة منه . انتهى ، ولم يرتضِ ابنُ جنِّي كَوْنَ التَّنوينِ
عوضاً كـ " يَوْمئذٍ " وقد بسطَ هذا الكلام في " سرِّ الصناعة " .. "

(٢) انظر : ص ٣٠-٣٦ .

(٣) يقصد المضارعَ المجزومَ بلامِ الأمرِ .

أما المعنوي : فهو : وقوعه موقِع الاسمِ نظيرَ المبتدأِ أو خبرِهِ ، كقولك :
 زَيْدٌ يَضْرِبُ ، رُفِعَ " يَضْرِبُ " ؛ لأنَّ ما بعد المبتدأِ مِنْ مَظَانِّ صِحَّةِ وَقُوعِ
 الأَسْمَاءِ ، وكذلك إذا قُلْتَ : يَضْرِبُ الزَّيْدَانِ ؛ لأنَّ مَنْ ابْتَدَأَ بِكَلَامِهِ ، لم يَلْزَمْهُ أَنْ
 يَبْتَدِئَ بِاسْمٍ أَوْ فِعْلٍ ، بَلْ مَوْضِعُ خَبْرِهِ فِي أَيِّهِمَا أَرَادَ ، وَقَوْلُهُمْ : كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ ،
 وَجَعَلَ يَضْرِبُ ، إِنَّمَا أَصْلُهُ : قَائِمًا ، وَضَارِبًا ، وَلَكِنْ عُدِلَ عَنِ الأِسْمِ لِعَرَضٍ ،
 وَقَدْ جَاءَ الأِسْمُ فِي قَوْلِهِ (١) :

فَأَبَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَدَتْ آيِبًا

فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ ، وَكَذَلِكَ مَتَى / وَقَعَ الفِعْلُ المَضَارِعُ فِي مَوْضِعٍ لَا تَقَعُ ١٦٩/ب
 فِيهِ الأَسْمَاءُ ، فَلَا يَجُوزُ رَفْعُهُ ، نَحْوُ : لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ : لَمْ زَيْدٌ ، وَأَمَّا
 اللَّفْظِيُّ : فَحُرُوفٌ مَعْدُودَةٌ ، نَحْوُ : لَنْ يَضْرِبَ (٢) ، وَلَمْ يَضْرِبَ (٣) وَسَيَرِدُ
 تَفْصِيلُهَا .

[وَأَمَّا المَعْتَلُّ] (٤) فَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ وَقَعَتْ فِي آخِرِهِ أَلِفٌ أَوْ وَاوٌ أَوْ يَاءٌ : نَحْوُ :
 يَسْعَى وَيَغْزُو وَيَرْمِي ، وَهَذِهِ الأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ تَكُونُ فِي الرُّفْعِ سَاكِنَةً ، وَفِي
 الجِزْمِ مَحذُوقَةٌ ، وَفِي النِّصْبِ تُفْتَحُ اليَاءُ وَالوَاوُ ، وَتَبْقَى الأَلِفُ عَلَى سُكُونِهَا ؛
 تَقُولُ : هُوَ يَسْعَى وَيَغْزُو وَيَرْمِي ، وَلَمْ يَسْعَ وَلَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَرْمِ ، وَلَنْ يَسْعَى وَلَنْ
 يَغْزُو وَلَنْ يَرْمِيَ .

(١) سبق الاستشهادُ به على المسألة نفسها في ص ٣٤ .

(٢) انظر ص ٤٨٥ .

(٣) انظر ص ٥٩٠ - ٦١٧ ، ٦١٨ - ٦٤٨ .

(٤) تنمة الكلام يلتئم بمثلها الكلام .

فإن تثبت الضمير في الفعل ، أو جمعته للمذكر ، أو خاطبت به المؤنث ، صحيحاً كان ، أو مفعلاً ، وهو خمسة أفعال ، اثنان للمخاطب - وهما : تَضْرِبَانِ ، وتَضْرِبُونَ - واثنان للغائب - وهما : يَضْرِبَانِ ، ويَضْرِبُونَ - وواحد للمؤنث - وهو : تَضْرِبِينَ - فإن رَفَعَ (١) هذه الخمسة بإثبات النون ، ونصبها وجرزَمَها بحذفها؛ تقول : أنْتُمَا تَضْرِبَانِ وَتَغْرُوَانِ ، وَتَسْعِيَانِ وَتَرْمِيَانِ ، وَلَنْ تَضْرِبَا وَتَغْرُوا وَتَسْعِيَا وَتَرْمِيَا ، وَأَنْتِ تَضْرِبِينَ وَتَغْرِينَ وَتَسْعِينَ وَتَرْمِينَ ، وَلَنْ تَضْرِبِي وَتَغْرِي وَتَسْعِي وَتَرْمِي ، وَلَمْ تَضْرِبِي وَتَغْرِي وَتَسْعِي وَتَرْمِي ، وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثِي .

وهذه الأفعال الخمسة مُعْرَبَةٌ ، وَلَيْسَ لَهَا حَرْفُ إِعْرَابٍ ، وَالنُّونُ بَدَلٌ مِنْ ضَمَّةِ الْفِعْلِ الَّتِي هِيَ عِلْمَةُ الرَّفْعِ ، فَإِذَا صُرَتْ إِلَى جَمَاعَةِ الْمُوْنَّثِ كَانَتْ عِلْمَتَهُ نُونًا مَفْتُوحَةً ، سَاكِنًا مَا قَبْلَهَا ، ثَابِتَةً فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثِ ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ صَارَ مَعَ جَمَاعَةِ الْمُوْنَّثِ مَبْنِيًّا ، تَقُولُ : هُنَّ يَضْرِبْنَ وَيَغْرُونَ وَيَسْعَيْنَ وَيَرْمِينَ ، وَلَنْ يَضْرِبْنَ وَيَغْرُونَ وَيَسْعَيْنَ وَيَرْمِينَ ، وَلَمْ يَضْرِبْنَ وَيَغْرُونَ وَيَسْعَيْنَ وَيَرْمِينَ

وهذه النون قد جعلها قومٌ للعدد القليل من النساء ، وأطلقها آخرون على القليل والكثير منهن ، / وكأنته الأكثر والأشبه بالنظم والنثر .
وإذ قد فرغنا من ذكر هذا الطرف فلنذكر الحروف الناصبة للأفعال في فرعين :

الفرع الأول : في تعريفها ، وهي أربعة : " أَنْ " و " لَنْ " و " كَيْ " و " إِذَنْ " ؛ وكلُّ منها أصلٌ في العمل عند (٢) قوم ، وقيل : إنَّ الأصلَ " أَنْ " ، والثلاثة (٣)

(١) هذا جوابُ قوله قَبْلُ : فإن تثبت الضمير في الفعل .

(٢) انظر : ابن يعيش ٧ / ١٥ .

الْبَاقِيَةُ مَحْمُولَةٌ عَلَيْهَا ، وَلِكُلِّ مَنِ الْمَذْهَبَيْنِ وَجْهٌ . وَجَمِيعُهَا يَنْصِبُ الْفِعْلَ
الْمُسْتَقْبَلَ إِذَا وَلِيَهَا ، نَقُولُ : أُرِيدُ أَنْ تَقُومَ ، وَكَأَنَّ تَذَهَبَ ؛ وَجِئْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي ،
وَإِذَا أَكْرَمَكَ .

وَبَعْضُ الْعَرَبِ لَا يَنْصِبُ بِهَا ، وَيَقْرَأُ الْفِعْلَ عَلَى حَالِهِ مَرْفُوعاً ، كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ (١) :

وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ يَشْرِبُونَهُ وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ مَاؤُهُ بِمَكَانٍ
وَكَقَوْلِهِ (٢) :

أَبَيْتُ وَيَأْبَى النَّاسُ أَنْ يَشْتَرُونَهَا وَمَنْ يَشْتَرِي ذَا عَلَّةٍ بِصَحِيحٍ
وَهِيَ فِي عَمَلِهَا عَلَى ضَرِبَيْنِ : ضَرْبٌ يَعْمَلُ مَظْهَرًا وَمُضْمَرًا ، وَهُوَ : "أَنْ"
وَضَرْبٌ لَا يَعْمَلُ إِلَّا مَظْهَرًا ؛ وَهُوَ : "لَنْ" وَ"كَيْ" وَ"إِذَنْ" .

(١) هُوَ تَمِيمُ بْنُ أَبِي بِنِ مَقْبَلٍ . دِيْوَانُهُ ٢٤٦ ، وَإِلَيْهِ نُسِبَ أَيْضًا فِي اللِّسَانِ وَتَاجُ الْعُرُوسِ (بِحَرِّ) وَنَسَبُهُ
الْعَيْنِيُّ إِلَى بَعْضِ الْخَوَارِجِ .

وَانظُرْ : شَرْحُ الْأَلْفِيَّةِ لِأَبْنِ النَّظْمِ ٢٢٠ بِرَوَايَةٍ : أَنْ يَشْرِبُوا بِهِ وَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ ،
وَانظُرْ أَيْضًا : شَرْحُ الشَّوَاهِدِ لِلْعَيْنِيِّ ١٧٣ / ٣ - ١٧٤ فَيَقِيهِ : وَهَذِهِ اللَّفْظَةُ - أَعْنِي أَنْ تَشْرِبُوا بِهِ -
هَكَذَا وَقَعَتْ فِي نَسَخِ ابْنِ الْمَصْنُفِ بِإِعْمَالِ "أَنْ" وَبِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَنْشَدَهُ الشَّيْخُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ جَمْعَةَ
الْمَوْصَلِيَّ الْمَعْرُوفَ بِأَبْنِ الْقَوَّاسِ فِي شَرْحِ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطٍ هَكَذَا : وَنَحْنُ مَنَعْنَا الْبَحْرَ أَنْ تَشْرِبُونَهُ ...

(٢) هُوَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الدَّمِينَةِ . دِيْوَانُهُ ٢٧ .

وَانظُرْ الْأَمَالِيَّ لِأَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي ٢٨/٢ وَالضَّرَائِرَ لِأَبْنِ عَصْفُورٍ ١٦٤ وَالْخَزَانَةَ ٤٢٢/٨ .
الضَّمِيرُ فِي « يَشْتَرُونَهَا » يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ « كَيْدٌ مَقْرُوحَةٌ » فِي بَيْتِ قَبْلِ الشَّاهِدِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ :
وَلِي كَيْدٌ مَقْرُوحَةٌ مِنْ بِيْعَتِي بِهَا كَيْدًا لَيْسَتْ بِذَاتِ قُرُوحٍ

فأما "أن" فهي والفعل بمعنى المصدر، وتدخل على المستقبل والماضي؛
 تقول: أريد أن تقوم ويُعجبني أن قمت، أي: أريد قيامك، ويُعجبني قيامك، ولا
 تدخل على فعل الحال، وتقول: إنه أهل أن يفعل، وقلتُ هذا مخافة أن يفعل،
 فتُضيف إليها، وإن شئت نونت. وتدخل عليها اللام، فتقول: إنه خَلِيقٌ لأن
 يفعل، قال سيبويه: وسألته - يعني الخليل - عن معنى: أريدُ لأن أفعل،^(١)
 فقال: المعنى، إرادتي^(٢) لهذا، كما قال تعالى: ﴿وَأْمُرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ
 الْمُسْلِمِينَ﴾^(٣).

وأما «لن» فهي لتأكيد نفي المستقبل، تقول: لا أقوم غداً، فإن أردت
 تأكيد النفي قلت: لن أقوم غداً، ومثلها قوله تعالى: ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ
 الْبَحْرَيْنِ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾^(٥) ولا تدخل
 على الماضي، ولا الحال؛ لأنها نقيضُ / السَّيْنِ وَسَوْفَ، وهما مُختَصَّانِ
 بالمستقبل.

وقد اختلفَ فيها، فقال الخليل: أصلها^(٦)، لا أن، فحذفت الهمزة
 والالف، واختلطت الكلمة كما اختلطت "هلم"، وقال الفراء: نونها مبدلة من
 ألف^(٧) "لا" وقال سيبويه: هي حرف^(٨) برأسه.

(١) في الأصل: أريد ليفعل، والتصحيح من كتاب سيبويه.

(٢) الكتاب ٣ / ٦١.

(٣) ١٢ / الزمر.

(٤) ٦٠ / الكهف.

(٥) ٨٠ / يوسف.

(٦) الكتاب ٣ / ٥.

(٧) انظر: ابن يعيش ١٥/٧ والرضي على الكفاية ٢٣٥/٢.

(٨) الكتاب ٣ / ٥.

وأما " كي " فمعناها تعليلُ وقوعِ الفعلِ ، تقولُ : زُرْتُكَ كَيْ تُكْرِمَنِي ، فَعَلَةُ
الزِّيَارَةِ : تَوَقُّعُ الكِرَامَةِ ، وَتَرَدُّ فِي الكَلَامِ عَلَى ضَرْبَيْنِ :
أحدهما : أَنْ تَكُونَ حَرْفَ جَرٍّ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ ، وَقَدْ ذَكَرْتُ (١) .
الثَّانِي : أَنْ تَكُونَ حَرْفًا نَاصِبًا ، وَسَيَرِدُ تَفْصِيلُ عَمَلِهَا فِي الْفَرْعِ
الثَّانِي (٢) .

وأما " إِذَنْ " فَهِيَ جَوَابٌ وَجَزَاءٌ ، يَقُولُ الْقَائِلُ : أَنَا أَزِدُكَ ؛ فَتَقُولُ فِي
الجَوَابِ : إِذَنْ أَكْرِمَكَ ، الْمَعْنَى : إِنْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا ذَكَرْتُ فَإِنِّي أَكْرِمُكَ ، فَهَذَا
جَوَابٌ لِكَلَامِهِ بِوَجْزَاءٍ لِفَعْلِهِ .
وَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَحْرَفِ لَا يُفْصَلُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ ، إِلَّا " إِذَا " وَحَدَّهَا ، بِالْقَسَمِ .

الْفَرْعُ الثَّانِي : فِي أَحْكَامِهَا ، قَدْ سَبَقَ الْقَوْلُ أَنَّهَا فِي عَمَلِهَا عَلَى
ضَرْبَيْنِ (٣) بَوَلِّغُ مِنْهُمَا شَرْطٌ تَعْمَلُ مَعَهُ ، إِلَّا " لَنْ " فَإِنَّهَا تَعْمَلُ مُظْهِرَةً بِغَيْرِ
شَرْطٍ وَلَا تَفْصِيلٍ ؛ فَلْتَذَكُرِ الثَّلَاثَةَ الْبَاقِيَةَ فِي ثَلَاثَةِ أَحْكَامٍ .
الصَّنْفُ الْأَوَّلُ : فِي " أَنْ " وَهِيَ تَعْمَلُ مُظْهِرَةً وَمُضْمِرَةً فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعٍ ؛
مَوْضِعٌ تَعْمَلُ فِيهِ مُظْهِرَةً وَمُضْمِرَةً بِمَوْضِعٍ لَا تَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مُظْهِرَةً بِمَوْضِعٍ
لَا تَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مُضْمِرَةً .
أَمَّا الْمَوْضِعُ الْأَوَّلُ وَهُوَ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُظْهِرَةً وَمُضْمِرَةً ، فَذَلِكَ عَلَى
ضَرْبَيْنِ :

(١) انظر : ص ٢٤٧ .

(٢) انظر : ص ٦١٢ - ٦١٥ .

(٣) انظر : ص ٥٩١ .

أحدهما : أن ترد بعد اللام الواقعة في الإيجاب ، كقولك : جئتكَ لتُكرمني ،
ولأن تُكرمني ، ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا لِيَغْفِرَ / لَكَ اللَّهُ مَا ۱/۱۷۱
تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴾ (١) أي : لأن يغفر ، فتقدر أن : ليصير الفعل بها
مصدرًا ، فيحسن دخول اللام الجارة عليه .

الثاني : أن يكون قبل الفعل اسم ، كقولك : يعجبني ضرب زيد ويغضب
عمرو ، تريد : أن يغضب عمرو ، فيجوز إظهار : أن وحذفها ، وإظهارها عند
بعضهم أقوى وسيجيء هذا مبسوطاً في الموضع (٢) الثالث :

وأما الموضع الثاني - وهو ما لا تعمل فيه إلا مظهره - فكقولك : أن تقوم
خير لك ، وأريد أن يقوم ، ويعجبني أن تذهب ، فإن حذف أن رفعت الفعل
فقلت : تقوم خير لك ، وأريد يقوم ، ويعجبني تذهب ، ومنه قوله تعالى : ﴿ قُلْ
أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾ (٣) تقديره : أن أعبد ؛ ولهذا قال
سيبويه : مره يحفرها (٤) .

والكوفي يجيز النصب (٥) مع الحذف ، وأنشد (٦) :
ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغي وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

(١) ٢٠١ / الفتح .

(٢) انظر : ص ٦٠ .

(٣) ٦٤ / الزمر .

(٤) الكتاب ٩٩/٣ .

(٥) انظر : الأصول ١٧٦/٢ ، والإنصاف ٥٦٠ .

(٦) لطرفة بن العبد . ديوانه ٣٦ .

وهو من شواهد سيبويه ٩٩/٣ ، وانظر أيضا : الأصول ١٦٢/٢ ، ١٧٦ ، والإنصاف ٥٦٠ ، وابن
يعيش ٧/٢ و ٢٨/٤ و ٥٢/٧ ، والمغني ٣٧٣ ، وشرح أبياته ٦٨/٥ و ١٨١/٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ،
والخراتة ١١٩/١ و ٥٠٧/٨ .

المَوْضِعُ الثَّلَاثُ : وهو ما لا تَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مُضْمَرَةٌ ، وذلك بَعْدَ خَمْسَةِ أَحْرَافٍ : " الفاء " و " الواو " و " أو " و " اللام " و " حتَّى " .
 الحرفُ الأوَّلُ : " الفاء " ، وهي العاطفةُ ، ولا يجوزُ إظهارُ " أن " مَعَهَا إذا كانتَ جواباً لأحدِ سَبْعَةِ أَشْيَاءَ ، وهي : الأمرُ ، والنَّهْيُ بالنَّفْيِ ، والتَّمَنِّي ، والدُّعَاءُ ، والاستِفْهَامُ ، والعَرَضُ ، تقولُ في الأمرِ : زُرْنِي فَكُرِّمَكَ ، وفي النَّهْيِ : لا تَشْتُمهُ فَيَشْتُمَكَ ، وفي النَّفْيِ : ما أَنْتَ مُسْتَحَقٌّ فَأَعْطِيكَ ، وفي التَّمَنِّي : لَيْتَ لِي مَالاً فَأُنْفِقَهُ ، وفي الدُّعَاءِ : اللَّهُمَّ ارزُقْنِي مَالاً فَأَتَصَدَّقَ بِهِ وفي الاستِفْهَامِ : أَيْنَ بَيْتِكَ فَازُورِكَ ، وفي العَرَضِ : أَلَا تَزُورُنَا فَكُرِّمَكَ ، فالنَّاصِبُ فِي هَذِهِ كُلِّهَا " أن " مُضْمَرَةٌ ، عندِ سَيَبَوِيهِ (١) وَمُحَقِّقِي (٢) النَّحَاةِ ، وقالَ الجَرْمِيُّ : النَّاصِبَةُ " الفاء " (٣) .

وإنما قَدَّرَ " أن " لِأَنَّ ما بَعْدَ الفاءِ خَالَفَ (٤) ما قَبْلَها / فَأُضْمِرَتْ ؛ لِتَصِيرَ ١٧٨ / ب مَعَ ما بَعْدَها فِي مَعْنَى المَصْدَرِ ؛ فَيَصِحُّ العَطْفُ ، فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ هَلْ تَأْتِينِي فَأُحَدِّثُكَ ، تَقْدِيرُهُ : هَلْ يَكُونُ مِنْكَ إِتْيَانٌ مُتَّصِلٌ بِحَدِيثِي ، وَمَعْنَاهُ : إِنْ أَتَيْتَنِي

(١) الكتاب ٦ / ٣ .

(٢) انظر : الأصول ٢ / ١٥٣ والهمع ٤ / ٨٠ .

(٣) انظر : ابن يعيش ٧ / ٢١ .

(٤) انظر : الأصول ٢ / ١٥٤ ، ١٨١ وسرُّ الصناعة ٢٧٢ .

حَدَّثكَ ؛ وَبِهَذَا يُسَمَّى جَوَاباً ، وَعَلَى الْأَمْرِ جَاءَ قَوْلُهُ (١) :

يَانَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً إِلَى سَلِيمَانَ فَنَسْتَرِيحاً

وَعَلَى النَّفْيِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾ (٢)

وَعَلَى الْأَسْتِفْهَامِ قَوْلُهُ (٣) :

أَلَمْ تَسْأَلْ فَتُخْبِرَكَ الرَّسُومُ

وَعَلَى التَّمْنَى قَوْلُهُ (٤) :

أَلَا رَسُولَ لَنَا مَنَّا فَيُخْبِرُنَا

وَإِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ بَعْدَ " الْفَاءِ " فِي الْجَوَابِ ، كَانَ مَوْضِعُهَا نَصْبًا بِتَقْدِيرِ

(١) هُوَ أَبُو النَّجْمِ الْعُجْلِيُّ .

وَالْبَيْتَانِ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيوِيهِ ٢ / ٢٥ وَانظُرْ أَيْضًا : الْمَقْتَضِبُ ٢ / ١٣ وَالْأَصُولُ ٢ / ١٨٣ وَسِرِّ
الصَّنَاعَةُ ٢٧٠ ، ٢٧٤ وَابْنُ بَيْعِشٍ ٧ / ٦٧ وَالتَّصْرِيحُ ٢ / ٢٣٩ .

الْعَنَقُ : ضَرْبٌ مِنَ السَّيْرِ السَّرِيعِ . سَلِيمَانَ : هُوَ سَلِيمَانُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ .

(٢) ٦١ / طه .

(٣) هُوَ الْبُرْجُ بْنُ مُسْهَرٍ كَمَا فِي شَرْحِ أَيْبَاتِ سَبِيوِيهِ ٢ / ١٥٢ .

وَهَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ ، وَعَجْرُهُ :

عَلَى فُرْتَاجٍ وَالطَّلَلِ الْقَدِيمِ

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيوِيهِ ٢ / ٢٤ ، وَانظُرْ أَيْضًا : التَّبَصُّرَةُ ٢ / ٤٠٢ وَاللِّسَانُ (فَرْتَجٌ) .

فَرْتَاجٌ : سَمَةٌ مِنْ سَمَاتِ الْإِبِلِ ، وَقِيلَ : مَوْضِعٌ ، وَقِيلَ : مَوْضِعٌ فِي بِلَادِ طَبِئِ .

(٤) هُوَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ . دِيوَانُهُ ٢٠٢ .

وَهَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ ، وَعَجْرُهُ :

مَا بَعْدُ غَايَتَنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيوِيهِ ٣ / ٣٣ ، وَانظُرْ أَيْضًا : التَّبَصُّرَةُ ٢ / ٤٠٢ .

غَايَتَنَا : الْغَايَةُ فِي سَبَاقِ الْخَيْلِ : الْأَمْدُ الَّذِي جُعِلَ مَسَافَةً لِلتَّسَابُقِ . رَأْسُ مُجْرَانَا : أَوَّلُ وَمَبْدَأُ

إِجْرَائِنَا الْخَيُْولِ ، وَالْمُجْرَى - بِضَمِّ الْمِيمِ - مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ بِمَعْنَى الْإِجْرَاءِ ، وَقَدْ ضَرَبَ الشَّاعِرُ الْمُجْرَى

وَالْغَايَةَ مَثَلًا ، يَقُولُ : لَا يَدْرِي أَمْرٌ حَقِيقَةٌ مَا يَكُونُ بَعْدَ الْمَوْتِ .

الفعل ، كقوله تعالى : ﴿ هَلْ لَكُمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ شُرَكَاءَ فِيمَا رَزَقْنَاكُمْ فَأَنْتُمْ فِيهِ سَوَاءٌ ﴾ (١) .

أي : فَتَسْتَوُوا (٢) فيه ، وقوله : ﴿ أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهَوْ يَرَى ﴾ (٣) .

وقد عدلوا عن التَّصْبِيبِ بِـ « الفاء » في بَعْضِ الْأَمْثَلَةِ على تَأْوِيلٍ ، فقالوا في الأمرِ : انْتَبِهِي فَأَحَدْتُكَ ، لَمْ يَجْعَلِ الْأَوَّلَ سَبَبَ الثَّانِي ، وَلَكِنْ جَعَلَ الْحَدِيثَ لَهُ مُسْتَمِرًّا ، أَي : فَأَنَا مِمَّنْ يُحَدِّثُكَ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَا أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ (٤) ؛ الْقِرَاءَةُ بِالرَّفْعِ (٥) ؛ لِأَنَّ « كُنْ » بِلَفْظِ الْأَمْرِ ، وَمَعْنَاهُ الْخَبْرُ ، قَالَ سَيَبَوِيه : تَقْدِيرُهُ : إِنَّمَا أَمْرُنَا لِشَيْءٍ (٦) هَذَا فَيَكُونُ ، وَقَدْ نَصَبَهُ بَعْضُ الْقُرَّاءِ (٧) ، وَفِيهِ بَعْدُ ؛ لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِكَ : قُمْ فَأَحَدْتُكَ ، يَأْتِي إِلَى : أَنْ قَمْتَ حَدَّثْتُكَ ، وَإِذَا نَصِبَ « يَكُونُ » آلَ إِلَى : أَنْ كُنْتَ كَانَ ، وَهَذَا فَاسِدٌ .

(١) ٢٨ / الرُّوم .

(٢) انظر : التَّيْبِيَانِ الْعَكْبَرِي ٢ / ١٠٠ حَيْثُ قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ : « الْجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ ، جَوَابِ الْاسْتِفْهَامِ ، أَي : هَلْ لَكُمْ فَتَسْتَوُوا » .

(٣) ٢٥ / النجم وهي في الأصل : « عنده علم الغيب » والصواب ما أثبتته .

(٤) ٤ / النحل .

(٥) وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم وأبي عمرو وحمزة .

(٦) الكتاب ٢ / ٣٩ .

(٧) هما ابن عامر والكسائي . انظر في تخريج القراءتين : السبعة ١٦٨ - ١٦٩ ، ٣٧٣ والنشر ٢ / ٣٠٤ ، والإتحاف ٢٧٨ ، والبحر المحيط ١ / ٣٦٦ ، وانظر أيضا : تفسير مشكل إعراب القرآن ٢ / ١٤ - ١٥ .

وقالوا في النهي : لا تَقُمْ فَأَضْرِبْكَ ، أَي : فَأَنَا أَضْرِبُكَ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ ﴾ (١) أَي : فهُمْ يَتَعَلَّمُونَ .

وقالوا في النَّفْيِ : إِذَا قُلْتَ : مَا تَأْتِينِي فَأَكْرَمُكَ ، إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَنْفِيَ الْإِتْيَانَ وَالْإِكْرَامَ مَعًا ، أَوْ أَرَدْتَ أَنْ تُوجِبَ الْإِكْرَامَ ، وَتَنْفِيَ الْإِتْيَانَ ، فَحُكْمُ الثَّانِي حُكْمُ الْأَوَّلِ / فِي الْإِعْرَابِ ، وَيَكُونُ قَدْ عَطَفَ جُمْلَةً مَنْفِيَّةً عَلَى جُمْلَةٍ / ١٧٢/أ مَنْفِيَّةٍ ، وَجُمْلَةً مُوجِبَةً عَلَى جُمْلَةٍ مَنْفِيَّةٍ ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ فِي الْأَوَّلِ مَا تَأْتِينِي وَمَا أَكْرَمُكَ ، وَفِي الثَّانِي : مَا تَأْتِينِي وَأَنَا أَكْرَمُكَ ، وَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ . وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴾ (٢) أَي : وَمَا يَعْتَذِرُونَ ، وَمِنَ الثَّانِي قَوْلُ الشَّاعِرِ (٣) :

غَيْرَ أَنَّا لَمْ تَأْتِنَا بِيَقِينٍ فَتُرْجَى وَنَكْثِرُ التَّأْمِيلَ

أَي : فَتَحْنُ نُرْجَى . فَأَمَّا إِذَا نَصَبْتَ فَقُلْتَ : مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثُنِي ، فَلَهُ مَعْنَيَانِ :

أَحَدُهُمَا : وَجُودَ الْإِتْيَانِ وَعَدَمَ الْحَدِيثِ ، كَأَنَّكَ قُلْتَ : مَا تَأْتِينِي إِلَّا لَمْ تُحَدِّثْنِي .

وَالثَّانِي : أَنَّكَ تُرِيدُ : مَا تَأْتِينِي فَكَيْفَ تُحَدِّثُنِي ؟ أَي : إِذَا كَانَ الْإِتْيَانُ سَبَبَ الْحَدِيثِ وَأَنْتَ لَمْ تَأْتِ ، فَكَيْفَ يَقَعُ الْحَدِيثُ ؟ وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا يَقْضَى

(١) / ١٠٢ البقرة .

(٢) / ٣٦ ، ٣٥ / المرسلات .

(٣) لم أقف على اسمه .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٢١/٣ ، ٢٢ ، وَانظُرْ أَيْضًا : ابْنُ يَعِيشِ ٧/ ٣٦ ، ٣٧ وَالْمَغْنِي ٤٨٠ .

وَشَرَحَ آيَاتَهُ ٧/ ٥٩ وَالْخَزَانَةَ ٨/ ٥٣٨ ، ٥٦٠ .

التَّأْمِيلُ : مَصْدَرٌ أَمَلْتُهُ ، إِذَا رَجَوْتَهُ .

عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴿١﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ
وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ
مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ (٢) فالفاءان جواب النقيين ، والأولى :
أَنْ تَكُونَ " الفاء " الأولى جواب النفي الثاني ، والثانية جواب النفي (٣)
الأول، ويجوز أَنْ تَكُونَ الثانية عطفاً على الأولى .

وقالوا في الاستفهام : هل تزورنا فنكرمك بومنه قول الشاعر (٤) :

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبِّعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ اليَوْمَ بِيَدَاءِ سَمَلِقُ

أى : فهو ينطق ، قال سيبويه : لم يجعل الأول سبب الثاني ، ولكن جعله

ينطق على كل حال ، كأنه قال : فهو (٥) مما ينطق .

(١) ٣٦ / فاطر .

(٢) ٥٢ / الأنعام .

هذا وقوله تعالى : " فتكون من الظالمين " ساقط من الأصل ، وأثبت بقية الآية الكريمة لأن
الاستشهاد لا يتم بها هاهنا إلا بتمام الآية وانظر قول ابن الأثير : فالفاءان جواب النقيين . الخ .

(٣) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٥٢ : " وقوله عز وجل : " فتكون من الظالمين " جواب :

" وَلَا تَطْرُدِ " وقوله : " فَتَطْرُدَهُمْ " جواب : " مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ
مِنْ شَيْءٍ " وانظر أيضا أصول ابن السراج ٢ / ١٨٦ .

(٤) هو جميل بن معمر . ديوانه ١٤٤ .

والبيت من شواهد سيبويه ٣ / ٢٧ وانظر أيضا : التبصرة ٤٠٣ وابن يعيش ٧ / ٣٦ والمغني ١٦٨

وشرح أبياته ٤ / ٥٥ والخزانة ٨ / ٥٢٤ .

القواء : القفر . البيداء : الغلاة والمغازة المستوية ، أو هي مقارنة لا شئ فيها : سميت بذلك لأنها

تبيد من يحل بها . السملق : الأرض المستوية ، أو القفر الذي لا نبت فيه .

(٥) الكتاب ٣ / ٢٧ .

وقالوا في التَّمَنَّى : لَيْتَ لِي مَالاً فَأُنْفِقَهُ ، أَيْ : فَأَنَا أَنْفِقُهُ ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَدُوَالُو تَدْمِنُ فَيُدْهِمُونَ ﴾ (١) ويجوزُ النَّصْبُ (٢) ، وقالوا : هي في بعض المصاحفِ محذوفةُ النُّونِ (٣) ، وقد خَيْرَ الخليلُ بينَ الرَّفْعِ / (٤) والنَّصْبِ ١٧٢/ب في قوله (٥) :

وما هو إلا أن أراها فجاءةً فَأَبْهَتُ حَتَّى ما أكادُ أُجِيبُ (٦)
قال : وتقولُ : أريدُ أن تاتينِي ثمَّ تحددِ نُنِي ، بالنَّصْبِ ، والرفْعُ جائزٌ ، وقال سيبويه : ويجوزُ الرفْعُ في جميعِ هذه الحروفِ التي تُشْرِكُ على هذا المثالِ (٧) ، قال : وتقولُ : ما أَتَيْتَنَا فَتَحَدَّثْنَا (٨) .

(١) ٨ / القلم .

(٢) وفيه وجهان : أحدهما : أن " يَدْمِنُوا " جوابٌ " وبُوا " ؛ لِتَضَمُّنِهِ معنى " لَيْتَ " ، والثاني : أنه على توهم أنه نطقٌ بـ " أن " أَيْ : وبُوا أن يَدْمِنَ فَيُدْهِمُوا ؛ فيكونُ عَطْفًا على التَّوَهُمِ ، ولا يجيءُ هذا الوجهُ إلا على قولٍ من جَعَلَ " لو " مُصَدَّرِيَّةً بمعنى " أن " .

(٣) في البحر المحيط ٩ / ٣٠٩ : .. وجُمهورُ المصاحفِ على إثباتِ النُّونِ ، وقال هارونُ : إنه في بعضِ المصاحفِ " فَيُدْهِمُوا " .

(٤) الكتاب ٣ / ٥٤ .

(٥) هو عروءةُ بن حزام ، ديوانه ٥ ، ونُسب إلى كُثيرِ عرَّة ، وليس في ديوانه المطبوع .

(٦) وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٥٤ ، وانظر أيضًا : معاني القرآن للأخفش ١٤٥ وابن يعيش ٧ / ٣٨ ، ٣٩ والخزانة ٨ / ٥٦٠ .

أراها - بفتح الهمزة ، من رُوِيَةِ العَيْنِ - تَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ واحدٍ ، وهو هنا ضَمِيرُ المحبوبةِ .
فُجَاءَةٌ : بَفَتْةٌ . أَبْهَتَ : أَتَحَيَّرُ وَأَنْقَطِعُ وَأَسْكُتُ وَأَدْهَشُ .

(٧) الكتاب ٣ / ٥٢ .

(٨) بين قوله : ما أَتَيْتَنَا فَتَحَدَّثْنَا وقوله ابن السراج عبارةً مُقْحَمَةً ، ولا معنى لها هاهنا وهي : " الوجهُ الرَّابِعُ " : أو عَطْفُ الماضي على الماضي .

قال ابن السراج : وإذا كان النفي يتضمن معنى الإيجاب فلا يُجاب
بالفاء ، لا تقول : ما زال زيد قائماً فأعطيك ؛ لأن المعنى زال (١) زيد قائماً ،
قال : وقومٌ يجيزون : أنت غير قائمٍ فنأتيك ، وهذا لا يجوز ؛ لأننا إنما نعطفُ
المنصوبَ على مصدرٍ يدلُّ عليه الفعل ؛ فيكون حرفُ النفي منفصلاً ، و " غيرٌ "
اسمٌ ، مضافٌ ، وليس بحرفٍ نفي .

وقد نصبوا بالفاء في الإيجاب ، قال (٢) :

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحق بالحجاز فأستريحاً
كأنه جعل لحاقه بالحجاز سبباً لراحته ، تقديره : يكون لحاقي
فأستراحتي ، قال ابن السراج : وقد جاء مثله في الشعر أبيات لقومٍ
فصحاء، إلا أنه قبيحٌ أن يُنصبَ ويُعطفَ على الواجب الذي على غير (٣)

(١) في الأصل : لأن المعنى : دام زيد قائماً ، والتصحیح من أصول ابن السراج ٢ / ١٨٤

(٢) هو المغيرة بن حبياء

والبيت من شواهد سيبويه ٣/٣٩٠٩٢ . وانظر أيضاً : المقتضب ٢/٢٢ والأصول ٢/١٨٢
والمحتسب ١/١٩٧ والتبصرة ٣/٤٠٣ وابن يعيش ٧/٥٥ والخزانة ٨/٥٢٢ .

(٣) الأصول ٢/١٨٢ قال ابن السراج في الموضع نفسه " وألحق بالحجاز ، فإذا لَحِقْتُ اسْتَرَحْتُ ، وإن
ألحقُ اسْتَرَحْتُ ، ومع ذلك فإن الإيجاب على غير الشرط أصلُ الكلام " قلت : وباقى كلام ابن
السراج يُبين معنى قوله : على غير الشرط .

شَرَطٍ ، ومنها قوله (١) :

وقد يَمَلَأُ القَطْرُ الإِنَاءَ فَيُقَعِّمًا

وقول الآخر (٢) :

ويَأْوِي إليها المُسْتَجِيرُ فَيُعَصِّمًا

والكوفي يُنْصِبُ بالفاءِ مَعَ " لَعَلَّ " نحو : لَعَلِّي (٣) أَحْجُ فَأَكْرَمَكَ ، وبعْدَ
" كَأَنَّ " إذا لم تكنْ للتشبيهِ ، نحو : كَأَنَّكَ وَالِإِنَاءِ فَتَشْتَمُنَا ، أَي : لَسْتَ
وَالِيًّا عَلَيْنَا فَتَشْتَمُنَا. (٤)

(١) هو الفرزدق . ديوانه ٧٥٦ .

وهذا عجز البيت وصدْرُهُ :

قورارص تَأْتِينِي وَتَحْتَقِرُونَهَا

وانظر في تخريجه : الخصائص ٢١/١ والجمهرة ٣٥٧/٢ وابن يعيش ٢١/١ وهو في هذه
المصادر بروايه :

فَيَقَعُّمُ ، بالرفع ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَلَا شَاهِدَ فِيهِ ، وَذَكَرَهُ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي ضَرَائِرِ الشُّعْرِ ٢٨٤ برواية :
فَيُقَعِّمًا ، ففيه الشَّاهِدُ عَلَى رِوَايَتِهِ .
يفعم : يمتلئُ .

(٢) هو طرفة بن العبد . ديوانه ١٩٤ .

وهذا عجز البيت ، وصدْرُهُ :

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَدْخُلُ الذَّلُّ وَسَطَهَا

والبيتُ من شواهد سيبويه ٤٠ / ٢ ، وانظر أيضًا : معاني القرآن للأخفش ٦٦ والمقتضب ٢٣ / ٢
والخصائص ١ / ٢٨٩ والمحتسب ١ / ٢٨٩ .

(٣) في الأصل : لَعَلِّي سَأَحُجُّ .

(٤) انظر : الأصول ٢ / ١٨٥ .

وَأَعْطُوا " لَوْ " (١) مَعْنَى " لَيْتَ " فَنَصَبُوا فِي جَوَابِهَا ، وَأَنْشَدُوا (٢) :

وَلَوْ نَبِشَ الْمَقَابِرُ عَنْ كَلْبٍ فَيَعْلَمَ بِالذَّنَائِبِ (٣) أَيْ زَيْرِ

أ/١٧٣

الحرف الثاني " الواو " العاطفة ، وَيَنْصَبُ مَا بَعْدَهَا فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ مِنْ حَيْثُ يَنْصَبُ مَا بَعْدَ " الْفَاءِ " ، وَذَلِكَ إِذَا لَمْ تُرِدِ الْإِشْرَاكَ بَيْنَ الْفَعْلَيْنِ ، وَأُرِدْتَ عَطْفَ الثَّانِي عَلَى مَصْدَرِ الْفِعْلِ الْأَوَّلِ ، وَكَانَتْ مُتَضَمِّنَةً مَعْنَى الْجَوَابِ وَالْجَمْعِ بِمَعْنَى " مَعَ " فَقَطْ ؛ فَتَكُونُ " أَنْ " مُضْمَرَةً بَعْدَهَا ، كَقَوْلِهِمْ : لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ ، أَيْ : لَا تَجْمَعْ بَيْنَ أَكْلِ السَّمَكِ وَشْرَبِ اللَّبَنِ ، فَالْتَّهَى مُتَعَلِّقٌ بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا فِي الْأَكْلِ ، لَا بِأَكْلِهِمَا مُفْتَرِقَيْنِ .

وَهَذِهِ الْوَاوُ تُقَيَّدُ فِي الْعَطْفِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْحُكْمِ وَالْإِعْرَابِ ، فَإِذَا اخْتَلَفَا كَانَ مَقْصُودٌ (٤) هَذَا الْبَابِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ ﴾ (٥) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا

(١) فِي الْأَصْلِ : وَأَعْطُوا " لَا " . وَانظُرْ : الْأَصُولُ ٢ / ١٨٥ .

(٢) لِمُهَلِّهِ بْنِ رَبِيعَةَ يَرِثِي أَخَاهُ كَلْبِيًّا .

(٣) فِي الْأَصْلِ : بِالذَّنَائِبِ ، وَلَعَلَّهُ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ .

وَانظُرْ : الْأَصْمَعِيَّاتُ ١٥٤ وَالْكَامِلُ ٧٤٠ وَالْأَصُولُ ٢ / ١٨٥ وَالْمَغْنَى ٢٦٧ وَشَرَحَ أَيْبَاتَهُ ٥ / ٦٧ .

الذَّنَائِبِ : مَوْضِعٌ . زَيْرٌ : يُقَالُ : فُلَانٌ زَيْرٌ نِسَاءً ، أَيْ : صَاحِبٌ نِسَاءً . وَكَانَ مُهَلِّهُ كَذَلِكَ قَبْلَ قَتْلِ كَلْبٍ .

(٤) كَذَا يَرْفَعُ مَقْصُودٌ : " فَتَكُونُ كَانٌ " تَامَةً . هَذَا وَالْمَرَادُ بِالِاخْتِلَافِ هَاهُنَا الْإِخْتِلَافُ فِي الْإِجَابِ وَغَيْرِ الْإِجَابِ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَالْمَعْطُوفِ . قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ٢ / ١٥٥ : " وَإِنَّمَا وَقَعَ النَّصْبُ فِي بَابِ الْوَاوِ وَالْفَاءِ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْفِعْلُ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ وَاجِبًا لَمْ يَبْنِ الْخِلَافُ فَيَصْلُحُ إِضْمَارُ " أَنْ " .

(٥) ١٤٢ / آلِ عِمْرَانَ .

الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١﴾ (١) فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ (٢) ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَخْطَلِ (٣) :

لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

أَيُّ : لَا تَجْمَعُوا بَيْنَ أَنْ تَلْبِسُوا الْحَقَّ وَأَنْ تَكْتُمُوا ، وَلَا تَجْمَعُ (٤) بَيْنَ أَنْ
تَنْهَى عَنْ شَيْءٍ وَأَنْ تَفْعَلَ مِثْلَهُ ، وَلَوْ جَزَمَ كَانَ الْمَعْنَى فَاسِدًا ، وَتَقُولُ : لَا يَسَعُنِي
شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ ، وَلَوْ جَعَلْتَ الْفَاءَ مَوْضِعَ الْوَاوِ جَازَ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنْ وَجْهِ
النَّفْيِ الَّذِي هُوَ بِنَقْدِيرٍ : مَا تَأْتِينَا إِلَّا لَمْ تُحَدِّثْنَا ، وَكَانَ مُحَالًا عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي .
وَمَتَى كَانَ الْكَلَامُ وَاجِبًا (٥) لَا تَكُونُ فِيهِ الْوَاوُ ، قَالَ سَيْبَوِيهِ (٦) : لِأَنَّ
الْفِعْلَ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ لَوْ كَانَ وَاجِبًا لَمْ يَبْنِ الْخِلَافُ .

(١) ٤٢ / البقرة .

(٢) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١ / ١٢٤ - ١٢٥ وقال مكي في مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٢ :
« تكتموا » منصوبٌ : لأنه جوابُ النهي ، وحذفُ النونِ عِلْمُ النَّصْبِ وَالْجَزْمِ فِيهِ وَفِيهَا كَانَ مِثْلُهُ ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا عَطْفًا عَلَى : « تلبسوا » وانظر أيضا : البحر المحيط ١ / ١٨٠ .

(٣) وكذا نسبه سيبويه والصيمري . وليس في ديوانه المطبوع في بغداد . ووجدته في زيادات ديوان
الأخطل المطبوع في بيروت سنة ١٨٩١ . والمشهور أن البيت لأبي الأسود الدؤلي وهو في زيادات
ديوانه ١٣٠ . ونسبه الأمدئي إلى المتوكل الكناني ، ونسبه كذلك إلى الطرماح بن حكيم ، وإلى
حسان وإلى سابق البربري .

والبيت من شواهد سيبويه ٣ / ٤٢ ، وانظر أيضا : المقتضب ٢ / ٢٦ والأصول ٢ / ١٥٤ والإيضاح
العضدي ١ / ٣١٤ والمؤتلف والمختلف ٢٧٣ والتبصرة ٢٩٩ وابن يعيش ٧ / ٢٤ والمغنى ٣٦١
وشرح أبياته ١١٢ / ٨ والخزانة ٨ / ٦٥٤ .

(٤) في الأصل : تجتمع .

(٥) في الأصل : موجبا .

(٦) الكتاب ٣ / ٩٢ .

فأماً إذا كانَ قَبْلَ الفِعْلِ اسْمٌ : كقوله (١) :

لَلْبُسِّ عِبَاةٌ وَتَقَرَّرَعَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

وقولهم : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ وَيَغْضَبُ عَمْرُو ، فَإِنَّهُ لَمَّا امْتَنَعَ مِنْ عَطْفِ

الفِعْلِ عَلَى الاسْمِ / أَضْمَرَ [أَنْ] (٢) لِيَصِيرَ الفِعْلُ بِهَا مَصْدَرًا ؛ فَيُعْطَفُ اسْمًا ١٧٣/ب

عَلَى اسْمٍ ؛ فَكَأَنَّهُ قَالَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زَيْدٍ مَعَ غَضَبِ عَمْرُو ، وَقَدْ سَبَقَ (٣) هَذَا .

وَيَنْصَبُ مَعَ " الواو " فِي كُلِّ مَوْضِعٍ يُنْصَبُ فِيهِ مَعَ " الفاء " ، تَقُولُ :

زُرْنِي وَأَزُورَكَ ، تُرِيدُ : لِيَجْتَمَعَ هَذَانِ ، وَمُنْهُ قَوْلُهُ (٤) فِي الاسْتِفْهَامِ :

أَلَمْ أَكْ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ المَوَدَّةُ وَالإِخَاءُ

أَرَادَ : (٥) أَلَمْ يَجْتَمِعْ هَذَانِ ؟ وَلَوْ أَرَادَ الإِفْرَادَ فَيُهْمَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ

(١) هِيَ مَيْسُونُ بِنْتُ بَحْدَلِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣ / ٤٥ ، وَأَنْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٢٦ وَالْأَصُولُ ٢ / ١٥٠ وَسِرِّ

الصَّنَاعَةُ ٢٧٣ وَابْنُ يَعِيشَ ٧ / ٢٥ وَالْمَغْنِي ٢٦٧ وَشَرَحَ أَيْبَاتِهِ ٣ / ٣٨٥ وَ ٤ / ١١٦ وَ ٥ / ١٥٥ وَ

٦ / ١١٢ وَ ٧ / ٥٨ ، ١٧٨ ، وَالخَزَانَةُ ٨ / ٥٠٣ ، ٥٧٤ .

العِبَاةُ : جِبَّةُ الصُّوفِ . الشُّفُوفُ : جَمْعُ شِفٍّ - بِكسْرِ أَوَّلِهِ - وَهُوَ التُّوبُ الرَّقِيقُ يُظْهِرُ مَا تَحْتَهُ .

(٢) تَمَّةٌ يَلْتَمُّ بِهَا الكَلَامُ .

(٣) أَنْظُرْ ص ٥٩٤ .

(٤) هُوَ الحَطِيطَةُ . دِيوانُهُ ٣٠ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣ / ٤٣ ، وَأَنْظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٢٧ وَالْأَصُولُ ٢ / ١٥٥ وَالتَّبَصُّرَةُ

٤٠٠ ، ٤٧٤ وَالْمَغْنِي ٦٦٩ وَشَرَحَ أَيْبَاتِهِ ٨ / ٣٤ .

(٥) فِي الأَصْلِ : أَرَادَ لَمْ ..

مَجْزُومًا، وَقَوْلُهُ (١) فِي النَّفْيِ :

قَتَلْتُ بِعَبْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُوَابًا فَلَمْ أَفْخُرْ بِذَلِكَ وَأَجْرَعَا

وَقَدْ حَمَلَ حَمَزَةً " الْوَاوُ " عَلَى (٢) " الْفَاءِ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ

وَلَا نَكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا ﴾ (٣) : فَنَصَبَ (٤) ، عَلَى تَقْدِيرِ : يَا لَيْتَنَّا يَجْتَمِعُ لَنَا الرُّدُّ مَعَ

عَدَمِ (٥) التَّكْذِيبِ ، وَتَقُولُ فِي الْعَرَضِ : أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا وَتَأْكُلُ شَيْئًا .

الْحَرْفُ الثَّلَاثُ : " أَوْ " وَهِيَ تَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبِلَ ، إِذَا كَانَتْ بِمَعْنَى :

إِلَّا أَنْ ، أَوْ إِلَى أَنْ ، تَقُولُ : لِأَضْرِبَنَّكَ أَوْ تَنْكَفَّ عَنِّي ، التَّقْدِيرُ : إِلَّا أَنْ تَنْكَفَّ

(١) هُوَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَةِ . الْأَصْمَعِيَّاتُ ١١١ وَرَوَاهِ الشُّطْرُ الثَّانِي فِي الْأَصْمَعِيَّاتِ هَكَذَا .

ذُوَابُ بْنُ أَسْمَاءَ بْنِ زَيْدِ بْنِ قَارِبٍ

وَلَا شَاهِدَ فِيهِ عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٤٣ / ٣ ، وَانظُرْ أَيْضًا : التَّبَصُّرَةُ ٤٠١ وَأَمْالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢٧٢ / ٨

وَحِمَاسَةُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ١٢ ، ٤ وَالْخَزَائِنَةُ ٣٠ / ٧ ، وَرَوَايَاتُ الْمَصَادِرِ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ لَا شَاهِدَ فِيهَا

أَيْضًا .

اللَّدَاتُ : جَمْعُ لَدَةٍ ، وَهِيَ التَّرْبُ الَّذِي يُولَدُ مَعَكَ .

(٢) انظُرْ : الْأَصُولُ ١٨٤ / ٢ - ١٨٥ .

(٣) ٢٧ / الْأَنْعَامُ .

(٤) وَنَصَبَ أَيْضًا عَاصِمٌ فِي رَوَايَةٍ حَفَّصَ عَنْهُ ، وَوَأَفْقَهُمَا يَعْقُوبُ : انظُرْ : السَّبْعَةُ ٢٥٥ وَالتَّيْسِيرُ ١٠٢

وَإِبْرَازُ الْمَعَانِي ٣٠١ - ٣٠٢ وَالنَّشْرُ ٢ / ٢٥٧ وَالْإِتْحَافُ ٢٤٦ وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ٤ / ١٠١ - ١٠٢ .

(٥) انظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَاجِ ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

عني ، ومنه قول امرئ القيس (١) :
فقلت له لآتبك عينك إنما نحاول ملكاً أو نموت فنُعذراً
وقول الآخر (٢) :

لن تجمعوا ودي ومعتبتي أو يجمع السيفان في غمد

قال سيبويه : لو رفعت لكان عربياً جارياً على وجهين : على أن تُشركَ
بين الأول والآخر ، كأنك قلت : إنما نحاول ملكاً أو نموت ، وعلى (٣) أن يكونَ
مبتدأً مقطوعاً عن الأول ، تعني : أو نحن ممن نموت ، ومن هذا الباب قرئ قوله
تعالى : ﴿ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوا ﴾ (٤) وهو شاذ (٥) ، والقراءة بإثبات النون ؛ لأنه
إخبار بأحد الأمرين ، أو على الابتداء ، كأنه قال أُوهم يُسلمون (٦) ، وإنما قدرتُ
أن " مضمرة ؛ لأن " أو " تعطف الثاني على الأول ، وتجعلهما في حكم واحد ،

(١) ديوانه ٦٦ .

وهو من شواهد سيبويه ٤٧ / ٣ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٢٨ / ٢ والأصول ١٥٦ / ٢
والخصائص ١ / ٢٦٣ والتبصرة ٣٩٨ وابن يعيش ٧ / ٢٢ ، ٢٣ والخزانة ٨ / ٥٤٤ .

(٢) هو يزيد بن الخدّاق الشنّي . الفضليات ٣٩٥ .

وانظر : معجم الشعراء للمرزباني ٤٩٥ والخزانة ٨ / ٥١٦ . المعتبة : المؤجدة والمعادة .

(٣) الكتاب ٤٧ / ٣ .

(٤) ١٦ / الفتح .

(٥) وهي قراءة أبي عبد الله وزيد بن علي . انظر : شواذ ابن خالويه ١٤٢ والبحر المحيط ٨ / ٩٤-٩٥ .
قال أبو حيان في توجيهها : " . . منصوباً بإضمار " أن " في قول جمهور البصريين غير الجرمي ،
وبها في قول الجرمي والكسائي وبالخلاف في قول الفراء وبعض الكوفيين ؛ فعلى قول النصب
إيضمار " أن " هو عطف على مصدرٍ مقدر متوهم ، أي : يكون قتالٌ أو إسلامٌ ، أي : أحدٌ
هذين . . . "

(٦) في الموضع السابق من البحر المحيط : " والرفع على العطف على : " تَقَاتِلُونَهُمْ " أو على القطع ،
أي : وهم يسلمون دون قتالٍ . "

وَلَا تَجْعَلْ أَحَدَهُمَا سَبِيًّا لِلآخَرِ ، وَهَاهُنَا أَحَدُهُمَا سَبَبٌ لِلآخَرِ ؛ فَإِنَّ الضَّرْبَ /
لَأَجْلِ الكَفِّ ، التَّقْدِيرُ : لِيَكُونَ مِنِّي ضَرْبٌ أَوْ مِنْكَ كَفٌّ ، أَمْ : لِيَكُونَ الضَّرْبُ ١٧٤ /
أَوْ الكَفُّ .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ وَقَعَتْ فِيهِ «أَوْ» ، وَصَلَحَ فِيهِ «إِلَّا أَنْ» أَوْ «إِلَى أَنْ» فَالْفِعْلُ
مَنْصُوبٌ ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ رَفَعَتْ ، تَقُولُ : أَتَجَلِسُ أَوْ تَقُومُ ؟ وَهَلْ تَكَلَّمْنَا أَوْ
تَسْكُتُ ؟ الْمَعْنَى : أَيْكُونُ مِنْكَ أَحَدُ هَذَيْنِ ؟ وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ يَسْمَعُونَكَ
إِذْ تَدْعُونَ ، أَوْ يَنْفَعُونَكَ أَوْ يَضُرُّونَ ﴾ (١) .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ
حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ (٢) فَـ «يُرْسِلُ» مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» مُقَدَّرَةٌ غَيْرِ
الظَّاهِرَةِ ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ : وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ يُوحَى (٣) أَوْ
يُرْسِلَ ، وَأَمَّا مَنْ رَفَعَ (٤) «يُرْسِلُ» فَيَكُونُ «وَحْيًا» حَالًا بِمَعْنَى مُوحَى (٥) إِلَيْهِ ،
أَوْ مُصَدَّرًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، وَ «يُرْسِلُ» مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ .

فَإِنْ كَانَ قَبْلَ «أَوْ» اسْمٌ أَوْ شَيْءٌ لَا يُمْكِنُ حَمْلُهُ مَا بَعْدَهُ عَلَيْهِ تَأَوَّلُوا فِيهِ
الْمُصَدَّرَ ، وَنَصَبُوا بِإِضْمَارِ «أَنْ» ، كَقَوْلِ (٦) الشَّاعِرِ (٧) :

(١) ٧٢ ، ٧٣ / الشعراء .

(٢) ٥١ / الشورى .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٣/٤ .

(٤) وهم نافع وأهل المدينة ، وابن نكوان ، بخلف عنه من طريقه .

انظر : البحر المحيط ٥٢٧/٧ وإتحاف فضلاء البشر ٢٨٤ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج الموضع السابق .

(٦) في الأصل : لقول الشاعر .

(٧) هو الحُصَيْنُ بْنُ الْحِمَامِ الْمُرِّيُّ . انظر : المفضليات ٦٦ .

والبيت من شواهد سيبويه ٥٠/٣ . وانظر أيضا : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠٣/٤ وسر

الصناعة ٢٧٤ والتصريح ٢٤٤/٢ والخزانة ٣٢٤/٣ .

رِزَامٌ : هُوَ ابْنُ مَالِكِ بْنِ حَنْظَلَةَ بْنِ مَالِكِ بْنِ عَمْرِو بْنِ تَمِيمٍ . سَبِيْعٌ : هُوَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ فَتِيَّةٍ . عُلَقَمَةٌ :

هُوَ ابْنُ عُبَيْدِ بْنِ عَبْدِ بْنِ فَتِيَّةٍ .

فلولا رجالٌ من رِزَامِ أَعْرَةَ وأل سُبَيْعٍ أو أسْوَعِكَ عَلَقَمَا

فَنَصَبَ لَمَّا لم يُمَكِّنِ الحَمْلُ على الاسمِ .

الحَرْفُ الرَّابِعُ : « اللّامُ » الجارّةُ في قولك : زُرْتُكَ لتُكْرِمَنِي ، تقديرُهُ : لأنّ
تُكْرِمَنِي ، فأضْمَرْتَ « أَنْ » ؛ لتَصِيرَ هي والفِعْلُ مَصْدَرًا تَدْخُلُ « اللّامُ » الجارّةُ
عليه . والكلامُ الَّذِي تَدْخُلُ عليه « اللّامُ » لا يَخْلُو : أَنْ يكونَ مُوجِبًا ، أو مَنفِيًا .

فإنْ كانَ مُوجِبًا جازَ إِضْمَارُ « أَنْ » وإِظْهَارُها ، وقد تقدّمَ (١) .

وإنْ كانَ مَنفِيًا ودَخَلَتْ فيه « كانَ » لمَ يَجزُ إِظْهَارُها ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَا
كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ ﴾ (٣)
فإنْ لمَ تَكُنْ فيه « كانَ » جازَ ظهورُها ، كقولك : ما جِئْتُ لتَغْضَبَ ؛ لأنَّ حَرْفَ
النَّفْيِ دَخَلَ على كَلامٍ يَحْسُنُ ظَهورُ « أَنْ » مَعَهُ إِذا حُذِفَ ، تقولُ : جِئْتُ لِيغْضَبَ ،
ولأنَّ يَغْضَبُ ، ولا يَحْسُنُ أَنْ تقولَ : كُنْتُ لأذْهَبَ ، في قولك : ما كُنْتُ / لأذْهَبَ .

وقد أجازَ الكوفيُّ : ما كُنْتُ (٤) زِيدًا لأضْرَبَ ، وأنشَدَ (٥) :

لَقَدْ عَدَلْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتِها ما دَوَّتْ حَيًّا لَأَسْمَعَا

وهو عند البصريِّ : على إِضْمَارِ (٦) فِعْلٍ .

(١) انظر : ص ٥٩٤ .

(٢) الأنفال / ٢٣ .

(٣) ١٣٧ ، ١٦٨ / النساء .

(٤) الإنصاف ٥٩٣ .

(٥) لقاتل مجهول .

انظر : الإنصاف ٥٩٣ ، وابن يعيش ٧ / ٢٩ ، والتصريح ٢ / ٢٣٦ ، والخزانة ٨ / ٥٧٨ ، عدلتني

: لامتنى .

(٦) الإنصاف ٥٩٥ .

الحرفُ الخامسُ : " حَتَّى " ، ولها موضعان :
أحدهما : أن تكون بمعنى " كَى " ، تقول : أطع الله حتى يدُخلكَ
الجَنَّةَ ، فالأولُ علةُ الثاني .

والموضعُ الثاني : أن يكون بمعنى " إلى أن " ، كقولك : انتظرتُه
حتى يَقدِمَ ، وحتى يَقدِمَ .

ومعناها : أن يكون ما بعدها غايةً لما قبلها ، والتقدير : حتى يدُخلكَ
الجَنَّةَ ، وحتى أن يَقدِمَ ، فأضمرتُ " أن " ؛ لأنَّ " حتى " - فى الأصل - حرفُ
جَرٍّ .

وتقعُ الأفعالُ الثلاثةُ قبلها وبعدها .

فإذا كان ما بعدها ماضياً لم يكن ما قبلها إلا ماضياً ، كقولك : سرتُ
حتى طلعت الشمسُ .

وإن كان ما بعدها مُستقبلاً جازَ أن يكون ما قبلها ماضياً ، ومُستقبلاً
كقولك : سرتُ حتى تَطلُعَ الشمسُ ، وأسيرُ حتى تَطلُعَ الشمسُ .

وأما فعلُ الحالِ : فيقعُ بعدها ، ولا يقعُ إلا مرفوعاً ؛ لأنَّ " أن " لا تدخلُ
على الحالِ ، و " حتى " إنما تنصبُ بتقديرها ، فبطلَ النصبُ . وارتفاعه : على
أن يكون الفعلُ الذى قبلها علةً للذى بعدها ، وهو على ضربين :

أحدهما : أن يكون الأولُ قد مضى ، والثانى أنت فيه ، ويعتبرُ بأن يقعَ
الماضى موقِعَه ، كقولهم : « شَرِبْتَ الإِبِلَ حتى يجىءَ البعيرُ يجرُّ بطنَهُ » ، ومنه
قوله تعالى : ﴿ وَزَلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾^(١) فيمن رفع^(٢) ؛ فيجوزُ

(١) ٢١٤ / البقرة .

(٢) وهو نافع ، ونسبها سيبويه فى الكتاب ٣ / ٢٥ إلى مجاهد ، ثم قال : وهى قراءة أهل الحجاز ،
انظر : السبعة ٢٨١ - ٢٨٢ . والتيسير ٨٠ وإبراز المعانى ٢٥٢ والبحر المحيط ٢ / ١٤٠ والنشر

٢ / ٢٢٧ .

فيه ؛ حَتَّى جَاءَ البَعِيرُ ، و : حَتَّى قَالَ الرَّسُولُ ، فَالشَّرْبُ وَالزَّلْزَلَةُ هُمَا عَلَّةٌ
المجىء والقول .

الضَّرْبُ الثَّانِي : أَنْ يَكُونَ الفِعْلُ الَّذِي قَبْلَهَا وَالَّذِي بَعْدَهَا قَدْ
مَضَى ، وَيَكُونُ حِكَايَةً حَالٍ يَحْسُنُ أَنْ يَقَعَ المَاضِي بَعْدَهَا ، كَقَوْلِكَ : سِرْتُ حَتَّى
أَدْخَلْتُهَا ، فَالدَّخُولُ مُتَّصِلٌ بِالسَّيْرِ ، لَا فَصْلَ بَيْنَهُمَا ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ الفِعْلُ الأوَّلُ
عَلَّةً لَمْ يَصِحَّ الرَّفْعُ ، كَقَوْلِكَ : مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخَلْتُهَا .

وَكُلُّ مَوْضِعٍ جَازٍ فِيهِ الرَّفْعُ جَازٌ فِيهِ النِّصْبُ ، وَلَا / بِالْعَكْسِ ، فَمَتَى ١٧٥/أ
رَفَعْتَ كَانَتْ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ ، كَالَّتِي فِي قَوْلِهِ (١) :

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدَّنَ بِأَرْسَانِ

قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ ، وَفَرَّقَ مَا بَيْنَ النِّصْبِ وَالرَّفْعِ : أَنَّكَ تَقُولُ : كَانَ
سَيْرِي (٢) حَتَّى أَدْخَلْتُهَا ، فَإِنْ نَصَبْتَ كَانَتْ " حَتَّى " وَمَا عَمِلَتْ فِيهِ خَبَرٌ " كَانَ " ، وَإِنْ
رَفَعْتَ " لَمْ يَصِحَّ ؛ لِأَنَّكَ تَرَكْتَ " كَانَ " بِغَيْرِ خَبَرٍ ، فَإِنْ أَضَفْتَ مَا يَكُونُ خَبَرًا
صَحَّتِ الْمَسْأَلَةُ ، كَقَوْلِكَ : كَانَ سَيْرِي سَيْرًا مُتَّبَعًا حَتَّى أَدْخَلْتُهَا (٣) .

(١) هُوَ امْرُؤُ الْقَيْسِ . دِيْوَانُهُ ٩٢ .

وَهَذَا عَجَزَ الْبَيْتِ ، وَصَدْرُهُ :

سَرَّيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكُلُّ مَطِيئَتَهُمْ

وَقَدْ سَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي ص ٢٥٥ .

الأَرْسَانُ : جَمْعُ رَسَنٍ وَهُوَ الْحَبْلُ أَوْ الرِّمَامُ يُجْعَلُ عَلَى أَنْفِ الْبَعِيرِ أَوْ الْفَرَسِ . تَكُلُّ : تَنْقَطِعُ
وَتُجْهَدُ : فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى قَوْدٍ .

(٢) فِي الْأَصْلِ : مَسِيرِي . وَمَا أَثْبَتَهُ هُوَ فِي نَصِّ ابْنِ السَّرَّاجِ فِي الْأَصُولِ ٢ / ١٥٣ .

(٣) الْمَوْضِعُ السَّابِقُ مِنَ الْأَصُولِ .

واختار سيبويه النصب في قولك : إنما سرت حتى أدخلها ، ومنع من الرفع إذا كنت معللاً (١) لسيرك (٢) ، وأجاز : إنما سرت قليلاً حتى أدخلها ، (٣) بالرفع ، لما قال : قليلاً ، قال : ولو قلت : سرت حتى يدخلها زيد ، لم يصح الرفع ؛ لأن سيرك لا يؤدي زيدا إلى الدخول (٣) ، ومثله : سرت حتى تطلع الشمس ، بالرفع ، ولو قلت : سرت حتى يدخلها ثقلی (٤) ، جاز الرفع والنصب ، ولو قلت : أسرت حتى يدخلها ؟ لم يجز إلا النصب ؛ لأنك لم تثبت سيرا ؛ حيث استفهمت ، فإن قلت : أيهم سار حتى يدخلها ؟ جاز الرفع ؛ لإثبات السير .

الصنف الثاني : " كى " ، وترد في الكلام على ضربين :

الضرب الأول : أن تكون حرف جر بمعنى " اللام " ، وينتصب الفعل بعدها بـ " أن " مضمرة ؛ لأن الجار لا يعمل النصب ، فإذا قلت : جئت كى تعطيني ؛ فمعناه : كى أن تعطيني ، كما إذا قلت : جئت لتعطيني ، أى : لأن تعطيني ، ولا يجوز إظهار " أن " بعد " كى " إلا قليلاً ، وسندكره (٥) ، وإنما علم كونها حرف جر بقولهم : كيمة ؛ كما قالوا : لمة وعمه وفيمه ؛ فالأصل : " كى " دخلت على " ما " التى للاستفهام ، ثم حذف الألف ، كما حذف من قولهم : لم وفيم وعم ؛ ثم أدخلوا عليها " هاء " الوقف ، أو أبدلوا " الهاء " من ألف " ما " ، فلما أشبهت حروف الجر بذلك جعلوها منها .

الضرب الثاني : أن تكون حرفاً ناصباً ، وينتصب الفعل بها من غيره ١٧٥/ب

(١) فى الأصل : معللاً

(٢) الكتاب ٢١/٣ .

(٣) الكتاب ٢٦/٣ .

(٤) الثقل - بالتحريك - : متاع المسافر وحشمه .

(٥) انظر : ص ٦١٢ .

إِضْمَارٍ " أَنْ " ، وَذَلِكَ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهَا " لَامٌ " الْجَرِّ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ﴾ (١) فَـ " كَى " هَاهُنَا بِمَعْنَى " أَنْ " وَلَيْسَتْ حَرْفَ جَرٍّ لِدُخُولِ لَامِ الْجَرِّ عَلَيْهَا ، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْآيَةِ : لِأَنَّ لَا تَأْسَوْا ، وَالْأَخْفَشُ يَزْعُمُ أَنَّ " كَى " (٢) بَدَلٌ مِنْ " اللَّامِ " ، وَالنَّصْبُ لِـ " أَنْ " مُضْمَرَةٌ .

وَقَدْ جَاءَتْ " أَنْ " مُظْهِرَةً فِي الشُّعْرِ ، قَالَ (٣) :

وَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ كَيْمًا أَنْ تَغْرُّ وَتُخْدَعًا

وَقَدْ جَمَعُوا بَيْنَ ظُهُورِ " أَنْ " بَعْدَهَا ، وَدُخُولِ " اللَّامِ " قَبْلَهَا ، قَالَ (٤) :

أَرَدْتُ لَكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَرْبِي فَتَتْرَكْهَا شَنَا بَيْدَاءَ بَلْقَعِ

(١) ٢٣ / الحديد .

(٢) انظر : الرضي على الكافية ٢ / ٢٣٩ والهمع ٤ / ٩٨ .

(٣) هو جميل بن مَعْمَر . ديوانه ١٢٥ .

انظر : ابن يعيش ٩ / ١٤ ، ١٦ وضرائر الشعر ٦٠ والمغني ١٨٣ وشرح أبياته ٤ / ١٥٧ والهمع

٤ / ١٠٠ والخزانة ٨ / ٤٨١ .

قال ابن عصفور في ضرائر الشعر : " و " أَنْ " فِيهِ نَاصِبَةٌ ، لَا زَائِدَةٌ ، أَظْهَرَتْ لِلضَّرُورَةِ ؛ لِأَنَّ " كَيْمًا " إِذَا لَمْ تُدْخَلْ عَلَيْهَا اللَّامُ كَانَ الْفِعْلُ بَعْدَهَا مُنْتَصِبًا بِإِضْمَارِ " أَنْ " ، وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا فِي قَاصِحِ الْكَلَامِ " .

(٤) هذا القائل مجهول .

انظر : معاني القرآن للفرأء ١ / ٢٦٢ والإنصاف ٥٨٠ وابن يعيش ٧ / ١٩ و ٩ / ١٦ وضرائر

الشعر ٦٠ والمغني ١٨٢ وشرح أبياته ٤ / ١٥٧ والخزانة ٨ / ٤٨٤ .

شَنَا : يَابِسَةٌ مُتَّخِرَةٌ . الْبَيْدَاءُ : الصَّحْرَاءُ الَّتِي يَبِيدُ سَالِكُهَا . أَي : يَهْلِكُ . بَلْقَعٌ : خَالِيَةٌ .

هذا و " ما " فِي : " لَكَيْمًا " زَائِدَةٌ . قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ : " أَنْ فِيهِ زَائِدَةٌ ، غَيْرُ عَامِلَةٍ ؛ لِأَنَّ " لَكَيْمًا "

تَنْصِبُ الْفِعْلَ بِنَفْسِهَا ، وَلَا يَجُوزُ إِدْخَالُ نَاصِبٍ عَلَى نَاصِبٍ " .

وَقَدْ أَدْخُوا " كَى " عَلَى " اللَّامِ " ، قَالَ (١) :

كَى لَتَقْتَضِيَنِ رُقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُحْتَلَسٍ

وَقَدْ كَفُّوا " كَى " بـ " مَا " قَالَ (٢) :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ فَضُرَّ فَإِنَّمَا يِرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ

وَقِيلَ : إِنَّ " كَى " هَاهُنَا حَرْفُ جَرٍّ ، وَ " مَا " مَصْدَرِيَّةٌ ، بِتَقْدِيرِ : الضَّرُّ (٣)

وَالنَّفْعُ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « انْتَظِرْنِي كَمَا آتَيْكَ » ، فَإِنَّ سَيَبُويَه قَالَ : سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْهُ

فَقَالَ : جُعِلَتْ " الْكَافُ " وَ " مَا " : شَيْئًا وَاحِدًا (٤) ، وَأَدْخَلَ عَلَى الْفِعْلِ ، كَمَا

فُعِلَ بِـ " : رَبُّمَا " ، وَأَنْشَدَ (٥) :

(١) هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ . دِيَوَانُهُ ١٦٠ .

انظر : التصريح ٢٣١ / ٢ والهمع ١٨٤ / ٨ والخزانة ٤٨٨ / ٨ .

مُحْتَلَسٌ : مَصْدَرٌ مِيمِيٌّ بِمَعْنَى الْاِخْتِلَاسِ وَهُوَ الْاِخْتِطَافُ بِسُرْعَةٍ .

(٢) هُوَ قَيْسُ بْنُ الْخَطِيمِ . مَلْحَقَاتُ دِيَوَانِهِ ١٧٠ بِرَوَايَةٍ : كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ ، وَنُسِبَ أَيْضًا إِلَى عَبْدِ الْأَعْلَى

ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ .

انظر : معاني القرآن للأخفش ١٢٤ والمسائل البغداديَّات ٢٩٠ ، ٣٥٢ والمغني ١٨٢ وشرح أبياته

٤ / ١٥٢ ، ١٥٣ والهمع ٩٨ / ٤ والخزانة ٤٩٨ / ٨ .

ورواية البغداديَّ في الخزانة وشرح أبيات المغني كرواية ملحقات الديوان ، أي : كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ ،

قال البغداديُّ في الخزانة : " فعلى هذه الرواية - يقصد رواية النصب - ما زائدةٌ و " يَضُرُّ "

منصوبٌ بـ " كَى " ، وَاللَّامُ مُقَدَّرَةٌ ، وَ " أَنْتَ " فاعِلٌ لِفِعْلِ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ الْمَذْكُورُ ، أَي : إِذَا لَمْ تَنْفَعِ

الصَّدِيقَ فَضُرَّ الْعَدُوَّ " .

(٣) انظر : المسائل البغداديَّات ٢٩١ ، ٣٥٢ وشرح أبيات المغني ٤ / ١٥٢ - ١٥٣ ، وَهَذَا قَوْلُ الْفَارِسِيِّ

فِي الْبَغْدَادِيَّاتِ ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الْبَغْدَادِيُّ .

(٤) الْكِتَابُ ٣ / ١١٦ .

(٥) لِرُؤْيَاةٍ . مَلْحَقَاتُ دِيَوَانِهِ ١٨٣ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويَه ٣ / ١١٦ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الْإِنْصَافُ ٥٩١ وَالْهَمْعُ ٤ / ٢٣١

وَالْخَزَانَةُ ١٠ / ٢١٣ ، ٢٢٥ .

لا تَشْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ

ويجوز أن تكون " ما " مَصْدَرِيَّةً ، ويجوز أن يكون مَجْموعُها
للتَّشْبِيهِ كقوله تعالى : ﴿ اجْعَلْ لَنَا إِلاها كَمَا لَهُمُ آلِهَةٌ ﴾ (١) ، ويجوز أن تكون
وَقْتًا ، تقول : ادْخُلْ كَمَا أَنْ يُسَلِّمَ الإِمَامُ ، أى : فى ذلك الوقت .
والكوفيُّون (٢) والمبرِّد (٣) ينصبون بِـ " كَمَا " كما ينصبون بِـ " كَيْمَا "
وَأُنشَدُوا (٤) :

لا تَظَلِّمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تَظَلِّمُوا

الصَّنْفُ الثَّالِثُ : " إِذَا " ولها ثلاثُ أحوالٍ حالٌ تعملُ فيها ، وحالٌ لا تعملُ ١٧٦/أ
فيها ، وحالٌ تعملُ فيها وتُلغى ، والعملُ لها نفسِها (٥) ، وقومٌ يُقدِّرونَ بعدها " أَنْ "
مُضْمَرَةً (٦) ، والعملُ لها ، وقومٌ يشبِّهونها بِـ " كَى " ويعملونها فى كلِّ موضعٍ
ولِها فيه فِعْلٌ مضارعٌ ، وقومٌ يجعلونها بمنزلة " هَلْ " (٧) ويرفَعونَ
بها ، فيقولونَ : إِذَا أَفْعَلُ .

(١) ١٣٨/الأعراف .

(٢) الإنصاف ٥٨٥ .

(٣) لم أقف على رأي المبرِّد فى النُّصبِ بِـ " كما " فى كتبه المطبوعة ، وقد نَسَبَ إليه ذلك أبو البركات
الأنباريُّ فى الموضوع السابق من الإنصاف ، وانظر أيضاً : الرضى على الكافية ٢/ ٢٤٠ .

(٤) لرؤيه . ملحقات ديوانه ١٨٣ .

وانظر : أمالى ابن الشجري ١/ ١٨٦ والإنصاف ٥٨٧ ، ٥٩١ والخزانة ٨/ ٥٠٠ و ١٠/ ٢٢٣ .

(٥) وهو مذهب سيبويه . الكتاب ٣/ ١٢ .

(٦) وهو مذهب الخليل ، قال سيبويه فى الكتاب ٣/ ١٢ : " وذكر لي بعضهم أنَّ الخليل قال : " أَنْ "
مُضْمَرَةً بعد " إِذَنْ " .. " وقيل : إِنَّهُ أَيْضاً مَذْهَبُ الرَّجَّازِ وَالْفَارِسِيِّ . انظر : الهمع ٤/ ١٠٤ .

(٧) فى سيبويه ٣/ ١٦ : " وَرَعَمَ عَيْسَى بِنُ عُمَرُ أَنْ نَاساً مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ إِذَنْ أَفْعَلُ ذَاكَ .. جَعَلُوهَا
بمنزلة " هَلْ " و " بَلْ " ، وانظر أيضاً : الجنى الدانى ٣٥٦ .

أما حال العمل فتفتقر إلى خمس (١) شرائط :

- أن تكون أولاً .

- وأن يليها فعل مستقبل .

- وأن تكون جواباً وجزأً .

- وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء غير القسم .

- وأن لا يكون ما بعدها معتمداً على ما قبلها اعتماداً فائدة .

فمتى اجتمعت هذه الشرائط جاز لها العمل ، يقول لك القائل : أنا أرعى

حَقَّكَ ، فتقول في الجواب : إذا أكرمك ، وإذا والله أكرمك ، وليس في أخواتها

ما يفصل بينه وبين معموله ، ولا ما يلغى غيرها .

وأما حال ترك العمل ، فإذا فقد من هذه الشرائط شريطة لم

تعمل ، وكان ما بعدها مرفوعاً ، كما إذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها كقوله :

زيد إذا يضربك ، أو كان ما بعدها فعلاً حال لم تعمل ، تقول لمن يتحدث

بحديث : إذا أظنك كاذباً ؛ لأنك تخبر أنك في حال الظن ، أو لم تكن أولاً ،

كقولك : زيد إذا يقوم .

وأما حال الإعمال والإلغاء ؛ فإذا كان قبلها حرف عطف ولم يكن ما قبله

منصوباً ، تقول : إن تاتني آتِك وإذا أكرمك ، وأكرمك ، بالنصب

(١) في الأصل : خمسة .

والرَّفْع ، ويجوزُ الجَزْمُ على العَطْفِ ، وقُرِئَ قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ (١) و﴿ يَلْبِثُونَ ﴾ (٢) .

فإنَّ تمَّ الكلامُ دونها جازاً أنْ يُسْتَأْنَفَ بها ويُنصَبَ ، وتكونُ جواباً ، كقوله (٣) :

أرددُ حِمَارَكَ لَا يَرْتَعُ بَرَوْضَتِنَا إِذَا يَرُدُّ وَقَيْدُ الْعَيْرِ مَكْرُوبٌ
كَأَنَّهُ أَجَابَ مَنْ قَالَ : لَا أَفْعَلُ ذَاكَ ، فَقَالَ : إِذَا يَرُدُّ .

(١) الإِسْرَاءُ / ٧٦ . هذا و "خَلْفَكَ" قراءةُ ابنِ كثيرٍ ونافعٍ وأبي عمروٍ وعاصمٍ في روايةِ أبي بكرٍ عنه .
و "خِلافَكَ" قراءةُ عاصمٍ في روايةِ أبي بكرٍ عنه و "خِلافَكَ" قراءةُ عاصمٍ في روايةِ حفصٍ
عنه ، وهي أيضاً قراءةُ ابنِ عامرٍ وحَمْزَةُ والكسائيِّ ويعقوبَ ، ووافقَهُمُ الحَسَنُ والأَعْمَشُ . انظر :
السَّبْعَةُ ٢٨٣ - ٢٨٤ والإِتْحَافُ ٣٤٤ .

(٢) وهي قراءةُ أبيٍّ وعبدِ اللهِ . قال سيبويه في الكتاب ١٣ / ٣ "وَلْيَفْنَا أَنْ هَذَا الْحَرْفُ فِي بَعْضِ
الْمَصَاحِفِ" وإنَّ لا يَلْبِثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ، وَسَمِعْنَا أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ قَرَأَهَا فَقَالَ : "وَإِذَا لَا
يَلْبِثُوا" . وانظر : شَوَاذُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ٧٧ .

وقال أبو حيان في البحر المحيط ٦٦ / ٦ : "وقرأ أبيُّ : « وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا » بِحَذْفِ النُّونِ ، أَعْمَلُ
إِنَّ ، فَنصَّبَ بها على قول الجمهور ، وكذا هي في مُصَنَّفِ عبدِ اللهِ محذوفةِ النُّونِ " .
(٣) هو عبدُ اللهِ بنُ عَمَّةِ الضُّبِيِّ . المفضليات ٢٨٣ .

والبيتُ من شواهدِ سيبويه ١٤ / ٣ . وانظر أيضاً : المقتضب ١٠ / ٢ والأصول ١٤٨ / ٢
والتبصرة ٣٩٦ وابن يعيش ١٦ / ٧ والخزانة ٤٦٢ / ٨ وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٨٦ .
المكروب : المدانى المقارب ، كنايةٌ عن تقييدِ حركته .
قال المرزوقيُّ : جَعَلَ إِرسالَ الحِمَارِ في حِمَاهِمُ كنايةً عن التحكُّمِ بِهِمُ ، والتعرُّضُ لِمَسَاحَتِهِمْ ، ولا
حِمَارَ تَمَّ ولا رَوْضَ .

وتقول: والله إذا لا أفعل، فتلغى؛ لاعتماد الفعل على القسم، ولو
أعملتها لم تأت اليمين بجواب، وأنشد سيبويه (١):

لئن عاد لي عبدالعزیز بمنثها وأمكنني منها إذا لا أقيلها
لأن قوله: " لا أقيلها " معتمد على ما في قوله: " لئن عاد لي " من تقدير
القسم، كأنه قال والله لئن عاد لي .

وإذا قلت: إن تكرمني إذا أكرمك، وجب الجزم، لأن الشرط يقتضي
الجواب؛ فاستحقاقه في الفعل أقوى من " إذا " .

و " إذا " يكتبها البصري بالالف (٢)، ويقف عليها بالالف، والكوفي
يكتبها (٣) بالنون، ومن النحاة من يكتبها إذا عملت بالنون (٤) وإذا لم تعمل
بالالف، ومنهم من يعكس (٥) القضية .

(١) الكتاب ٣ / ١٥ . والبيت لكثير . ديوانه ٣٠٥ .

وانظر: ابن يعيش ٩ / ١٣ ، ٢٢ والمغني ٢١ وشرح أبياته ١ / ٧٨ والهمع ٤ / ٦-١ والخزانة
٤٧٣ / ٨ .

عبدالعزیز: هو ابن مروان . لا أقيلها: لا أردّها ، والإقالة: الردّ ، ومنه إقالة البيع ، وهي فسخه .
والضمير في: لا " أقيلها " يعود إلى " خطّة الرشد " في بيت سابق على الشاهد .

(٢) انظر: الرضي على الشافية ٣ / ٣١٨ والجني الداني ٣٥٩ .

(٣) انظر: الجني الداني ٣٥٩ والمغني ٢١ .

(٤) انظر ما سبق في (١) ، (٢) . وانظر أيضا: الصبان على الأشموني ٣ / ١٩١ .

(٥) وهو الفراء ، وتبعه ابن خروف . انظر: (١) ، (٢) ، (٣) .

النوع الخامس:

في الحروف الجازمة ، وفيه فرعان :

الفرع الأول : في تعريفها ، وهي خمسة : "لم" و "لما" و "لام" الأمر

و "لا" في النهي ، وحرف الشرط مع ما حمل عليه .

وكلُّهُنَّ يَجْزِمْنَ الفِعْلَ المضارع إذا وَقَعَ بَعْدَهُنَّ ، ولم يكن فيه مانع من

نُونِي التأكيد و "نون" جماعة النساء ؛ فإنه يكون مَبْنِيًّا ؛ تقول : لم يَقَمْ زيدٌ ،

ولما يَقَمْ عمرو وليذهب بشرٌ ، ولا يَخْرُجُ جَعْفَرُ ، وإن تَفَعَّلَ أَفْعَلٌ ، وكلُّهُنَّ يَحْذِفْنَ

"نون" الأفعال الخمسة ، نحو : لم يَضْرِبَا ولم يَضْرِبُوا ، ولم تَضْرِبِي ، وقد تقدم

ذكرها (١) .

أما "لم" : فهي نفي قولك : "فعل" ، فتقول : لم يفعل ، وهي نفي لما

مضى بصيغة المضارع ؛ لأنك إذا قلت : لم يَقَمْ زيدٌ ، فإنما نفيت قيامه فيما

مضى ، فتجعل الفعل المستقبل ماضياً في المعنى .

وقد جاءت في الشعر غير عاملة ؛ قال (٢) :

لولا فوارس من نَعْمٍ وأسررتها يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

(١) انظر : ص ٣٥-٣٥ .

(٢) لم أقف على اسمه .

انظر : المحتسب ٤٢/٢ والخصائص ٣٨٨/١ والضرائر ٣١٠ والمغني ٢٧٧ ، ٣٣٩ وشرح أبياته

١٣١/٥ .

فوارس : جمع فارس ، شنودا . نَعْم : اسم امرأة . الصليفاء : مُصَنَّرٌ صلفاء ، وهي الأرض

الصلبة ، ويوم الصليفاء من أيام العرب .

وقد فصلوا بينها وبين الفعل ، في الشعر ، قال (١) :

فأضحت مغانيها قفاراً رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل
وأما " لما " فإنها [نفي] (٢) لقولك : قد فعل [فيقول] (٢) لما يفعل ، ١/١٧٧
فزادوا " ما " بإزاء " قد " ، فتضمنت بذلك معنى التوقع والانتظار .
وأجاز وأدخولها على الماضي ، وأجازوا حذف الفعل بعدها ، كما حذفوه
بعد " قد " ، يقول القائل : أقام زيد ؟ فتقول : جئت ولما ، أي : ولما يقم ، كما
قال النابغة (٣) في " قد " :

أزف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد

(١) هو نو الرمة . ديوانه ١٤٦٥ .

وانظر : تأويل مشكل القرآن ٢٠٧ والخصائص ٢ / ٤١٠ والضرائر ٢٠٢ والمغني ٢٧٨ وشرح

أبياته ١٤٣ / ٥

أضحت : صارت . المغاني : جمع مغني ، من : غني بالمكان - بوذن : رضي - أقام به . قفاراً :

جمع قفر وهي المقارة لا ماء بها ولا نبات ، ودار قفر : خالية من أهلها .

رسومها : جمع رسم ، وهو : الأثر . أهل : يقال : أهل المكان أهولاً - من باب قعد - عمر بأهله .

تؤهل : تُنزل .

(٢) تتمة يلتزم بمثلها الكلام . وهنا اضطراب يسير في النص ، ولعل ابن الأثير ناقل كلام ابن

السراج في الأصول ٢ / ٥٧ ونصه . " وأما " لما " فإنها " لم " ضمت إليها " ما " وبنيت معها ،

فغيرت حالها كما غيرت " لو " ونحوها ، وجواب " لما " قد فعل ، يقول القائل : لما يفعل ، فيقول :

قد فعل .. " ويبسوا أن في كلام ابن السراج بعض الاضطراب ، بسبب نقص بعض الكلمات ؛

ففيما نقلته من الأصول تغيير طفيف جداً .

(٣) ديوانه ٨٩ .

وانظر : الخصائص ٢ / ٣٦١ و ٣ / ١٣١ وابن يعيش ٨ / ٥ ، ١١٠ ، ١٤٨ ، ١٨ / ٩ ، ٥٢ ،

والمغني ١٧١ ، ٣٤٢ وشرح أبياته ٤ / ٩١ و ٦ / ٤٧ والخزانة ٧ / ١٩٧ و ٨ / ٩ .

تقديره: كَأَنَّ قَدْ (١) كَانَ .

وقد حملوا عليها " لَمْ " في حذفِ الفعلِ بعدها ، قال ابنُ هرْمَةَ (٢) :
احْفَظْ وديعتك التي استودعتها يَوْمَ الأَعَازِبِ إِنِ وَصَلْتَ وَإِنِ لَمْ
يُرِيدُ : وَإِنِ لَمْ تَصِلْ .

وزمانُ " لَمَّا " أطولُ من زمان " لَمْ " تقولُ : نَدِمْتُ وَلَمْ يَنْفَعْنِي النَّدَمُ ، أَيُ:
عَقِيبَ نَدَمِي ، فَإِذَا قُلْتَ : وَلَمَّا ، أَرَدْتَ بِهِ امْتِدَادَ النَّدَمِ ، أَيُ : لَمْ يَنْفَعْنِي إِلَى
وَقْتِي هَذَا .

وتَقَعُ " لَمَّا " بمعنى الظَّرْفِ المَاضِي إِذَا كَانَ فِيهَا مَعْنَى الجَوَابِ ، كقولك :
لَمَّا جِئْتُ جِئْتُ ، قال سيبويه : وتكونُ " لَمَّا " لِلأَمْرِ الَّذِي قَدْ وَقَعَ لَوْقُوعِ غَيْرِهِ ،
وَإِنَّمَا تَجِيءُ (٣) بِمَنْزِلَةِ " لَوْ " فَهِيَ عِنْدَهُ حَرْفٌ ، وَجَعَلَهَا قَوْمٌ أَسْمًا (٤) ، وَمَا
بَعْدَهَا مَجْرُورٌ بِالِإِضَافَةِ ، قال شيخنا : وَعِنْدِي أَنَّ " لَمَّا " الظَّرْفِيَّةَ غَيْرُ (٥)
الحَرْفِيَّةَ .

وَأَمَّا " لَامٌ " الأَمْرِ ؛ فَكقولك : لِيَخْرُجَ زَيْدٌ ، وَلِيَضْرِبَ عَمْرُو بَكْرًا ، وَتَدْخُلُ
عَلَى الغَائِبِ كَثِيرًا ، وَعَلَى المَخَاطَبِ قَلِيلًا ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا بِصِغَةِ الأَمْرِ ، وَكَيْلًا

(١) في بقية المصادر : وكأنَّ قد زالت .

(٢) ديوانه ٢١٩ ورواية الديوان هكذا .

وعليك عهدُ الله إن بيابه أهل السَّيَالَةِ إِنِ فَعَلْتَ وَإِنِ لَمْ

انظر : الضرائر ١٨٣ والمغني ٢٨٠ وشرح أبياته ١٥١ / ٥ والخزانة ٨ / ٩ .

يوم الأَعَازِبِ : من أَيَّامِ العَرَبِ ، قال البغداديُّ في شرح أبيات المغني : " لَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ
أَيَّامِ العَرَبِ " .

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٤ .

(٤) منهم ابنُ السَّرَّاجِ والفارسيُّ . انظر : الأصول ١٥٧ / ٢ والشعر لأبي عليِّ الفارسي ٨٩ . ٧٠ .

(٥) انظر : العُرَّة لابن الدهان ، القسم الأول من الجزء الثاني ق ١ / ٧٩ .

يَلْتَبِسَ الْغَائِبُ بِالْمَخَاطَبِ : لِعَدَمِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ (١) بَعْدَهَا ، وَعَلَيْهِ قُرِئَ قَوْلُهُ
 تَعَالَى : ﴿ فَبِذَلِكَ فَلتَفْرَحُوا ﴾ (٢) ، بِالتَّاءِ (٣) ، وَتَدْخُلُ لِلْمَتَكَلِّمِ ، نَحْوُ : لِأَقْمِ
 وَلَاضْرِبِ زَيْدًا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَلنَحْمِلِ خَطَايَاكُمْ ﴾ (٤) .
 وَهَذِهِ اللَّامُ مَكْسُورَةٌ أُبْدَأَ (٥) ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا "الْوَاوُ" وَ"الفَاءُ" وَ"تَمْ"
 فَمِنْهُمْ مَنْ يُسَكِّنُهَا مَعَ (٦) الثَّلَاثَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُهَا (٧) مَعَهَا (٨) ، وَمِنْهُمْ مَنْ
 يُسَكِّنُهَا مَعَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ (٩) ، وَقَدْ قُرِئَ بِالْجَمِيعِ ، / كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ ١٧٧ب

(١) فِي الْأَصْلِ : بَعْدِهَا ، وَلَعَلَّ الصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ : لِأَنَّ حَرْفَ الْمَضَارَعَةِ يُحَذَفُ مِنْ أَمْرِ الْمَخَاطَبِ ؛
 اسْتِفْنَاءً عَنِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ بِدَلَالَةِ الْحَالِ ، وَتَخْفِيفًا لِكثْرَةِ الاسْتِعْمَالِ ، وَلَمَّا حَذَفُوا حَرْفَ الْمَضَارَعَةِ
 لَمْ يَأْتُوا بِلَامِ الْأَمْرِ ؛ لِأَنَّهَا عَامِلَةٌ ، وَالْفِعْلُ بِزَوَالِ حَرْفِ الْمَضَارَعَةِ مِنْهُ خَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُعْرَبًا ؛
 فَلَمْ يَدْخُلْ عَلَيْهِ الْعَامِلُ . وَانظُرْ : سِرَّ الصَّنَاعَةِ ٢٨٧ وابن يعيش ٥٩ / ٧ .
 (٢) ٥٨ / يونس .

(٣) وَهِيَ قِرَاءَةُ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ وَأَبِي وَالْحَسَنِ وَأَبِي رَجَاءَ بْنِ هُرْمُزٍ وَابْنِ سِيرِينَ وَأَبِي جَعْفَرِ الْمَدَنِيِّ وَالسَّلْمِيِّ
 وَقَتَادَةَ وَالْهَلَالَ بْنَ يَسَافٍ وَالْأَعْمَشَ وَغَيْرِهِمْ . انظُرْ : السَّبْعَةُ ٣٢٨ وَالْمَحْتَسَبُ ٣١٣ / ١ وَالْبَحْرَ الْمُحِيطَ
 ١٧٢ / ٥ وَالنَّشْرَ ٢ / ٢٨٥ وَالْإِتْحَافَ .

(٤) ١٢ / العنكبوت .

(٥) وَحَكَى الْفَرَّاءُ عَنْ بَنِي سُلَيْمٍ فَتَحَّهَا . انظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١ / ٢٨٥ وَسِرَّ الصَّنَاعَةِ ٢٨٤
 وَالْجَنَى الدَّانِي ١٥٤ .

(٦) انظُرْ : الْجَنَى الدَّانِي ١٥٤ .

(٧) وَهُوَ الْأَصْلُ : انظُرْ سَبْيُوِيَه ٤ / ١٥٠ وَالْمَقْتَضِبُ ٢ / ١٣١ .

(٨) قَوْلُهُ : فَمِنْهُمْ مَنْ يَسَكِّنُهَا مَعَ الثَّلَاثَةِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُهَا مَعَهَا ، مَكْرُزٌ فِي الْأَصْلِ .

(٩) انظُرْ : الْمَوْضِعَ السَّابِقَ مِنْ سَبْيُوِيَه ، وَانظُرْ أَيْضًا : سِرَّ الصَّنَاعَةِ ٢٨٤ . هَذَا وَقَدْ جَعَلَ الْمَبْرُودُ

إِسْكَانَ اللَّامِ بَعْدَ "تَمْ" لِحْنًا : انظُرْ : الْمَقْتَضِبُ ٢ / ١٣٢ وَالْكَشْفَ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ٢ /

. ١١٧

إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لِيَقْطَعَ ﴿١﴾ وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا
نُذُورَهُمْ ﴾ (٢)

وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ " لَامَ " الْأَمْرِ (٣) حُذِفَتْ فِي الشُّعْرِ مَعَ بَقَاءِ حَرْفِ
الْمُضَارَعَةِ (٤) ، قَالَ :

مُحَمَّدٌ تَقَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا حِخْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

(١) ١٥ / الحج .

وقرأ بكسر اللام أبو عمرو وابن عامرٍ ونافعٌ بخلافٍ عنه : إذ روى عنه الإسكانُ في رواية ورشٍ ،
وقرأ بكسر اللام أيضاً رويسٌ ، ووافقهم اليزيديُّ .
وقرأ بإسكان اللام ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وحَمَزَةُ والكسائيُّ وأبو جَعْفَرٍ .
انظر : السبعة ٤٣٤ - ٤٣٥ ، والنشر ٢ / ٣٢٦ ، والإتحاف ٣١٤ .

(٢) ٢٩ / الحج .

وقرأ بكسر اللام ابنُ كثيرٍ ، في رواية القَوَّاسِ عنه ، وقرأ بالكسر أيضاً : أبو عمرو وابنُ عامرٍ ،
وورشٌ ورويسٌ وأبو جَعْفَرٍ ويعقوبٌ وخَلْفٌ ، ووافقهم اليزيديُّ .
وقرأ بإسكان ابنُ كثيرٍ في رواية البرزنجيِّ عنه ، وقرأ بإسكان أيضاً : عاصمٌ وحَمَزَةُ والكسائيُّ ،
ووافقهم الحسنُ والأعمشُ .
وقرأ بكسر اللام في " وليوفوا " ابنُ عامرٍ في رواية ابنِ ذكوانَ عنه ، وقرأ الجمهورُ بإسكانٍ .
انظر : السبعة ٤٣٤ - ٤٣٥ ، والنشر ٢ / ٣٢٦ ، والإتحاف ٣١٤ .

وانظر : ما نقله ابنُ جنبي في سِرِّ الصَّنَاعَةِ ٣٨٤ عن الفارسيِّ حول إسكان اللام بعد ثم في قوله
تعالى : " ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَ : " ثُمَّ لِيَقْطَعَ " .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ٨ / ٣ : " واعلم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر ، وتعمل مضمرة ."
(٤) اختلف في هذا القائل ، فقيل : إنه حسبان بن ثابتٍ ، وقيل : إنه أبو طالب عم النبي صلى الله عليه
وسلم ، وليس البيت في المطبوع من الديوانين . وقيل : إنه الأعمش ، ووجدته في زيادات ديوانه
المطبوع في أورياً ص ٢٥٢ مفرداً .

وهو من شواهد سيبويه ٨ / ٣ . وانظر أيضاً : معاني القرآن للأخفش ٧٥ والمقتضب ٢ / ١٣٠
والأصول ٢ / ١٧٥ والشعر لأبي علي الفارسي ٥٢ وسر الصناعة ٣٩١ والتبصرة ٤٠٦ والإنصاف
٥٣ وابن يعيش ٧ / ٣٥ والضرائر ١٤٧ والمغني ٢٢٤ ، ٦٤١ وشرح أبياته ٤ / ٢٣٥ و ٧ / ٣٥٢
والخزانة ٩ / ١١ ، ١٠٦ .

التَّبَال : سُوءُ الْعَاقِبَةِ ، وَتَأْوُهُ مُبْدَلَةٌ مِنَ الْوَاوِ : فَاصِلُهُ : الْوَيْالِ .

يُرِيدُ : لَتَقْدِ نَفْسَكَ (١) ، وَكَقَوْلِ الْآخِرِ (٢) :

عَلَى مَثَلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَأَخْمَشِي لَكَ الْوَيْلُ حُرُّ الْوَجْهِ أَوْيَبُكَ مَنْ بَكَى
يُرِيدُ : لِيَبِكَ (٣) ، وَقِيلَ : إِنَّ " الْيَاءَ " حُدِّفَتْ لِغَيْرِ الْجَازِمِ .

وَأَمَّا " لَا " النَّهْيُ : فَهِيَ نَقِيضَةٌ " لَامِ " الْأَمْرِ إِلَّا أَنَّهَا تَكُونُ لِلْمُخَاطَبِ
وَالْغَائِبِ سِوَاءً ؛ [تَقُولُ] (٤) لَا تَخْرُجْ ، وَلَا يَخْرُجُ زَيْدٌ . وَلَا يَجُوزُ حُدْفُهَا وَهِيَ
مُرَادَةٌ .

وقد ورد النفي والمراد به النهي ، كقوله تعالى : ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا

جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ (٥)

(١) قال الأخفش : " يُرِيدُ " : لَتَقْدِ ، وَهَذَا قَبِيحٌ ، وَقَالَ ابْنُ جَنِّي : " .. فَحُدِّفَ اللَّامُ ، وَهَذَا أَقْبَحُ مِنَ
الْأَوَّلِ - يَعْنِي بَيْتَ مُتَمِّمِ بْنِ نُؤَيْرَةَ الْآتِي بَعْدُ - ؛ لِأَنَّ قَبْلَ ذَلِكَ شَكٌّ فِيهِ مَعْنَى اللَّامِ ، وَهُوَ
أَخْمَشِي " ؛ لِأَنَّ غِنَاءَهُ لِنَخْمَشِي وَهَذَا لَيْسَ قَبْلَهُ شَيْءٌ مَعْنَاهُ مَعْنَى اللَّامِ .. " .
(٢) هُوَ مُتَمِّمُ بْنُ نُؤَيْرَةَ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيئِيهِ ٩ / ٣ ، وَانظُرْ أَيْضًا : مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ ٧٦ وَالْمُقْتَضَبِ ٢ / ١٣٢
وَالْأَصُولِ ٢ / ١٧٤ وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ٢٩١ وَالْإِنْصَافِ ٥٢٢ وَالْمَغْنِيِّ ٢٢٥ وَشَرَحَ آيَاتِهِ ٤ / ٣٣٩ .
الْبِعُوضَةُ : مَاءٌ لِبَنِي أَسَدٍ بِنَجْدٍ ، وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ كَانَ مَقْتَلُ مَالِكِ بْنِ نُؤَيْرَةَ أَخِي مُتَمِّمِ . أَخْمَشِي :
يُقَالُ : خَمَشَ وَجْهَهُ : خَدَشَهُ وَأَطْمَأَ وَضَرَبَهُ وَقَطَعَ عَضْوًا مِنْهُ ، وَهُوَ مِنْ بَابِي : ضَرَبَ وَنَصَرَ . حُرُّ
الْوَجْهِ : مَا أَقْبَلَ مِنْهُ عَلَيْكَ .

(٣) فِي أَصُولِ ابْنِ السَّرَاجِ ٢ / ١٧٥ : " قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ : وَلَا أَرَى ذَا عَلَى مَا قَالُوا ؛ لِأَنَّ عَوَامِلَ
الْأَفْعَالِ لَا تُضَمَّرُ ، وَأَضْعَفُهَا الْجَازِمَةُ .. وَلَكِنْ بَيْتَ مُتَمِّمٍ يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ :
فَأَخْمَشِي ، فَهُوَ فِي مَوْضِعِ : فَلتَخْمَشِي ، فَعَطْفُ الثَّانِي عَلَى الْمَعْنَى " .
وَانظُرْ قَوْلَ ابْنِ جَنِّي السَّابِقَ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ : فَيَبْدُو أَنَّهُ مَنْقُولٌ عَنِ الْفَارِسِيِّ عَنِ أَبِي الْعَبَّاسِ
الْمَبْرَدِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(٤) تَتَمَّةٌ يَلْتَمِ بِمِثْلِهَا الْكَلَامُ .

(٥) ١٩٧ / الْبَقْرَةَ . وَانظُرْ : مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابَهُ لِلزَّجَاجِ ١ / ٢٧٠ .

ووردَ الخبرُ والمرادُ بِهِ الأمرُ ، كقوله تعالى : ﴿ وَالْمَطْلَقَاتِ يَتَرَبَّصْنَ
بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (١)

ووردَ الاستفهامُ والمرادُ بِهِ الأمرُ كقوله تعالى : ﴿ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ ﴾ (٢)
أي : انتهوا (٣).

الفرع الثاني : في الشرط والجزاء ، وفيه فصلان :

الفصل الأول : في تعريفه ، وذكر حروفه .

وهو معنى من معانى الكلام التي انقسم إليها ، كالخبر والاستفهام
والتمنى .

وحرّفه الذى يحصل به الشرط والجزاء فى الأصل " إن " وحدها ، وقد
شبهوا بها أسماء وظروفاً .

فالأسماء : " مَنْ " و " مَا " و " أَيْ " و " مَهْمَا " ،

والظروف : " أَيْنَ " و " مَتَى " و " أَنَّى " و " أَيَّ حِينٍ " و " أَيْنَمَا " و " حَيْثَمَا "

و " إِذْمَا " و " إِذَا مَا " .

فهذه جميعها تعمل عمل " إن " ، نحو : إن تذهب أذهب ، ومن يخرج
أخرج معه ، وما يفعل أفعال ، وأيهم يجلس أجلس معه ، ومهما تحسن إلى
أحسن إليك ، وأين تكن أكن ، ومتى تقم أقم ، وأنى تقعد أقعد ، وأي حين

(١) ٢٢٨ / البقرة .

(٢) ٩١ / المائدة .

(٣) قال الزجاج فى معانى القرآن وإعرابه ١ / ٢٩٢ : " معنى " فهل أنتم منتهون " التخصيض على
الانتهاه والترك " .

تَذْهَبُ أَذْهَبَ ، وَإِذَا مَا تَخْرُجُ / أَخْرَجَ ، وَإِذَا (١) مَا تَذْهَبُ أَذْهَبَ .

فَأَمَّا " إِنْ " : فَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ : حَالٌ لَا تَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا مُظْهَرَةً ، نَحْوُ : إِنْ تَأْتَى أَتَكَ ، وَحَالٌ تُحَذَفُ فِيهَا وَتَنُوبُ عَنْهَا الْأَسْمَاءُ وَالظُّرُوفُ ، وَحَالٌ تُحَذَفُ وَلَا يَنُوبُ عَنْهَا شَيْءٌ ، وَيُدَلُّ مَا قَبْلَهَا عَلَيْهِ ، وَسَيُذَكَّرُ (٢) .

وَأَمَّا " مَنْ " فَلَهَا فِي الْكَلَامِ مَوَاضِعٌ ، مِنْهَا الشَّرْطِيَّةُ ، وَلَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ وَأَمَّا " مَا " : فَلَهَا مَوَاضِعٌ كَثِيرَةٌ ، مِنْهَا الشَّرْطِيَّةُ ، وَهِيَ لِمَا لَا يَعْقِلُ ، وَلِصِفَةِ مَنْ يَعْقِلُ .

وَأَمَّا " أَيُّ " : فَاَلْمَقْصُودُ بِهَا فِي الشَّرْطِ الْإِبْهَامُ ، تَقُولُ : أَيُّ الْقَوْمِ يَأْتِنِي أَتَهُ .

وَأَمَّا " مَهْمَا " : فَقَالَ الْخَلِيلُ أَصْلُهَا : " مَا مَا " فَقَلِبْتَ الْأَلِفَ الْأُولَى (٣) هَاءً ، وَقَالَ الْأَخْفَشُ : أَصْلُهَا : " مَهْ " (٤) زِيدَتْ عَلَيْهَا " مَا " ، وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهَا غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ (٥) ، وَإِنَّهَا اسْمٌ بِرَأْسِهِ ، وَقِيلَ : إِنَّهُمَا كَلِمَتَانِ ؛ فَ" مَهْ " لِمَعْنَى : الْكُفُّ ، وَ" مَا " وَحْدَهَا لِلشَّرْطِ (٦) ، فَكَأَنَّكَ نَهَيْتَ (٧) ثُمَّ شَرَطْتَ .

(١) فِي الْأَصْلِ : وَإِنَّمَا ، وَمَا أُثْبِتَهُ هُوَ الْمُنَاسِبُ .

(٢) انظر : ص ٦٤٤ ، ٦٤٧ .

(٣) الْكِتَابُ ٣ / ٥٩ .

(٤) ذَكَرَ ذَلِكَ الزَّجَّاجُ غَيْرَ مَنْسُوبٍ إِلَى الْأَخْفَشِ ، قَالَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ٢ / ٣٦٩ : " وَقَالُوا :

جَائِزٌ أَنْ تَكُونَ " مَهْ " بِمَعْنَى الْكُفِّ ، كَمَا تَقُولُ : مَهْ ، أَيُّ : الْكُفُّ ، وَتَكُونُ " مَا " الثَّانِيَةَ لِلشَّرْطِ

وَالجَزَاءِ " . وَانظُرْ رَأْيَ الْأَخْفَشِ فِي الرِّضِيِّ عَلَى الْكَافِيَةِ ٢ / ٢٥٢ وَالجَنِيِّ الدَّانِي ٥٥٢ وَالْمَع ٤ /

٣١٦ .

(٥) انظر : الْجَنِيِّ الدَّانِي ٥٥١ .

(٦) هَذَا هُوَ مَذْهَبُ الزَّجَّاجِ . انظر رقم (٤) .

(٧) قَالَ الزَّجَّاجُ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ ، عِنْدَ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ : " وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا

بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّا بِهَا .. " قَالَ : " كَأَنَّهُمْ قَالُوا - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - : الْكُفُّ مَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ . "

وَأَمَّا "أَيْنَ" فَهِيَ ظَرْفُ مَكَانٍ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ .

وَأَمَّا "مَتَى" : فَظَرْفُ زَمَانٍ .

وَأَمَّا "أَنَّى" فَظَرْفُ مَكَانٍ ، وَتَنْزَلُ مَنْزِلَةَ "أَيْنَ" .

وَأَمَّا "أَيُّ حِينٍ" : فَهِيَ "أَيُّ" مُضَافَةٌ إِلَى "حِينٍ" الَّذِي هُوَ الزَّمَانُ .

وَأَمَّا "أَيْنَمَا" و "مَتَى مَا فَهَمَا" "أَيْنَ" و "مَتَى" مُضَافٌ إِلَيْهِمَا "مَا"

وَيَجُوزُ حَذْفُهَا مِنْهُمَا .

وَأَمَّا "حَيْثَمَا" و "إِذَا مَا" و "إِذَا مَا" : فَلَا بُدَّ مِنْ ثُبُوتِ "مَا" فِيهَا ؛ لِأَنَّ

حَيْثُ" و "إِذَا" و "إِذَا" مُضَافَاتٌ إِلَى مَا بَعْدَهَا ، وَالْإِضَافَةُ مِنْ خَوَاصِّ

الْأَسْمَاءِ ؛ فَجَاءُوا بِـ "مَا" ؛ لِتَكْفِئَهَا عَنِ الْإِضَافَةِ .

و "إِذَا مَا" : لَمْ يَذَكَّرْهَا سَبَبِيَّتُهُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالظَّرُوفِ ، وَذَكَرَهَا فِي

الْحُرُوفِ (١) .

وَالْمَجَازَاةُ بِـ "إِذَا مَا" يَقِلُّ اسْتِعْمَالُهَا ، وَهُوَ فِي "إِذَا مَا" (٢) أَقْلٌ .

وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَالظَّرُوفِ لَضَرْبٍ مِنَ الْاِخْتِصَارِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ :

مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ ، فَإِنَّهُ يَقُومُ مَقَامَ قَوْلِكَ : إِنْ تَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبُ وَإِنْ تَضْرِبُ

عَمْرًا / أَضْرِبُ ، وَإِنْ تَضْرِبُ بَكْرًا أَضْرِبُ ، إِلَى أَنْ تَسْتَوْفِيَ الْعَدَدَ ؛ فَغَابَتْ "مَنْ" ١٧٨/ب

مَنَابَ ذَلِكَ كُلِّهِ .

وَقَدْ زَادُوا "مَا" بَعْدَ "إِنْ" ؛ لِلتَّأَكِيدِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاِمَا يَأْتِيَنَّكُمْ

مِنِّي هُدًى ﴾ (٣) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاِمَا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ (٤) ،

(١) الْكِتَابُ ٣/ ٥٦

(٢) انظر : الْأَصُولُ ٢/ ١٦٠ وَالتَّبَصُّرَةُ ٤٠٩ .

(٣) ٣٨/ الْبَقْرَةُ وَ١٢٣/ طه .

(٤) ٢٦/ مريم .

فَتُدْغَمُ " النون " في الميم " ، وَقَلَّمَا يُسْتَعْمَلُ الْفِعْلُ الدَاخِلَةُ عَلَيْهِ بِغَيْرِ " نون " التوكيد .

وقد زادوا عليها " لا " النَّافِيَةُ وَأُدْغَمُوا ، نحو " إِلَّا تَقُمْ أَقْمُ " .

وقد جازى قومٌ بـ " إذا " (١) وَأَنْشَدُوا (٢) :

إِذَا قَصُرَتْ أَسْيَافُنَا كَانَ وَصَلُهَا خُطَانًا إِلَى أَعْدَائِنَا فَنُضَارِبُ

فَجَزَمَ " نُضَارِبُ " ؛ حَمَلًا عَلَى مَوْضِعِ " كَانَ " وَأَنْشَدُوا (٣) :

وَإِذَا تُصِبُّكَ مِنَ الْحَوَادِثِ نَكْبَةٌ فَاصْبِرْ فَكُلَّ غِيَابَةٍ فَسْتَنْجِلِي

وَقَدْ أَوْقَعُوا " إِنْ " مَوْقِعَ " إِذَا " فِي قَوْلِهِمْ " إِنْ مِتُّ فَعَلَيْكَ هَذِهِ الدَّارُ وَقَفُّ " ،

كَمَا أَوْقَعُوا " إِذَا " مَوْقِعَ " إِنْ " فِي قَوْلِهِ (٤) :

إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْزِعْ عَنِ الْجَهْلِ وَالخَنَا أَصَبْتَ حَلِيمًا أَوْ أَصَابَكَ جَاهِلٌ

وَالكُوفِيُّ يُجَازِي بِـ " كَيْفَ " (٥) وَ " كَيْفَمَا " .

(١) انظر : سيبويه ٣ / ٦٠ - ٦١ والمقتضب ٢ / ٥٥ والخزانة ٧ / ٢٢ - ٢٥ .

(٢) لقيس بن الخطيم . ديوانه ٤١ .

انظر : المقتضب ٢ / ٥٥ وابن يعيش ٤ / ٩٧ والخزانة ٧ / ٢٥ .

(٣) لأعشى همدان .

انظر : ضرائر الشعر ٢٩٩ وأرتشاف الضرب ٣٣٧ .

غِيَابَةُ كُلِّ شَيْءٍ : مَا سَتَرَكَ ، وَهُوَ قَعْرُهُ مِنْهُ ، كَالجَبِّ وَالوَادِي وَغَيْرِهِمَا ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : " وَأَلْقَاهُ فِي غِيَابَاتِ الْجِبِّ " .

(٤) هو كعب بن زهير . زيادات ديوانه ٢٥٧ .

انظر : ابن يعيش ٩ / ٤ .

(٥) انظر : الأصول ٢ / ١٩٧ والإتصاف ٦٤٣ .

الفصل الثاني : في أحكام الشرط

الحكم الأول : أن يدخل على الفعل الماضي فيقلب معناه إلى الاستقبال ، كما قلبت " لم " معنى المستقبل إلى الماضي ، تقول : إن خرجت خرجت ، فالمعنى : إن تخرج أخرج ولا يحسن فيه الزمن الماضي ؛ فلا تقول : إن خرجت أمس خرجت اليوم ، فإن أدخلت " كان " معها حسن ، تقول : إن كنت خرجت أمس خرجت اليوم .

وقد يأتي في الجزاء ما هو ماضٍ في الظاهر ؛ حملاً على المعنى ، كقوله (١) :

إذا ما انتسبنا لم تلدني لئيمة ولم تجدي من أن تقرّي به بدأ

فـ " لم تلدني " فعل ماضٍ المعنى ، إلا أنه لما كان المقصود : إذا ما ١/١٧٩

انتسبنا وجدتني شريف الأم ، جاز وقوعه في الجزاء (٢) .

الحكم الثاني : الشرط يكون في المعاني التي ليست واجبة الوجود ؛ لأن

إن - التي هي أم الباب - موضوعها : أن يكون الفعل ممّا يجوز أن يوجد ، وأن لا يوجد ، تقول : إن قمت قمت ، فالقيام جائز أن يقع ، وأن لا يقع ، فأما إذا قلت : إن طلعت الشمس قمت ، وتريد طلوعها من الأفق لم يجز ؛ لأنها تطلع سواء قمت أو لم تقم ، وإن أردت طلوعها من تحت الغيم جاز ، وتقول : إن مات فلان أعطيتك كذا ، فإنما حسن (٣) ذلك - وإن كان موته واجباً -

(١) هو زائد بن صعصعة الفهمسي .

انظر : معاني القرآن للقرآء ١ / ٦٦ وتفسير الطبري ١ / ٣٢٨ وشرح أبيات المغني ١ / ١٢٤ .

(٢) قال القرآء في الموضع السابق من معاني القرآن : " .. فالجزاء للمستقبل ، والولادة كلها قد مضت وذلك أن المعنى معروف " .

وقال البغدادي في شرح أبيات المغني : " .. فإن " لم تلدني " جواب " إذا " وهو مستقبل ، وعدم

الولادة ماضٍ ؛ لوقوعه قبل الانتساب .. " .

(٣) في الأصل : حسن .

الجهل بوقت وقوعه ، وعليه قوله تعالى : ﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ (١)
فالوصف حسن ذلك .

فأما " إذا " فمن جازى بها أجرى الواجب والجازم معها ، تقول : إذا
قُمت قُمتُ ، وإذا طلعت الشمس قُمتُ .

الحكم الثالث : الشرط وجوابه مجزومان ، واختلفوا في جازميهما ، فأما
الشرط : فأجمع النحاة إلا المازني على أنه مجزومٌ بـ " إن " ، وأما الجواب :
فقال بعضهم : إنه مجزومٌ بـ " إن " والشرط (٢) معاً ، وقال قوم : إنه مجزومٌ
بالشرط (٣) وحده ، وقال قوم : إنه مجزومٌ بـ " إن " (٤) كما جزم بها
الشرط ، وحكي عن المازني أنها مبنيان (٥) .

الحكم الرابع : جواب الشرط يكون بثلاثة أشياء : الفعل والفاء و " إذا "
التي للمفاجأة . أما الفعل فهو مجزومٌ لفظاً أو موضعاً ، فاللفظ ، نحو " إن
تضرب أضرب ، والموضع ، نحو : إن ذهبت ذهبت .

ولا يخلو الشرط والجزاء : أن يكونا مضارعين ، كقوله تعالى : ﴿ إِن
تُبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ﴾ (٦) أو يكونا ماضيين
اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قَتَلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ﴾ (٧) ، أو

(١) ١٧٦ / النساء .

(٢) وهذا قول المبرد ، انظر : المقتضب ٢ / ٤٨ .

(٣) وهذا قول الأخفش . انظر : المساعدي على تسهيل الفوائد ٣ / ١٥٢ والهمع ٤ / ٣٣١ .

(٤) وعليه أكثر النحاة . انظر : ابن يعيش ٧ / ٤٢ .

(٥) انظر : الموضع السابق من ابن يعيش ، وانظر أيضاً : الهمع ٤ / ٣٣٢ .

(٦) ٢٨٤ / البقرة .

(٧) ١٤٤ / آل عمران وهي في الأصل هكذا : " فَإِنْ مَاتَ .. " بدون همزة الاستفهام ، والصواب ما
أثبتته .

يكون الأول ماضي اللفظ والثاني مضارع / وهو أقلها استعمالاً ، كقوله تعالى: ١٧٩/ب
﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا ﴾ (١) ومنه
قول الفرزدق (٢) :

دَسَّتْ رَسُولًا بِأَنَّ الْقَوْمَ إِنْ قَدَرُوا عَلَيْكَ يَشْفُوا صُدُورًا ذَاتَ تَوَعُّيرٍ
أَوْ يَكُونُ الْأَوَّلُ مُضَارِعًا وَالثَّانِي مَاضِي الْفِعْلِ ، وهو قليل في كلامهم ؛
لأنه يقبح أن يظهر العمل ثم يبطل ، كقولهم : إِنْ تَقَمَّ ضَرَبْتُكَ ، واستضعف
سيبويه (٣) الثالث ، واستتبع الرابع (٤) .

فإذا كان الشرط والجزاء مضارعين ، أو كان الشرط مضارعاً فالجزم لا
غير .

وإذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً ففيه الجزم والرفع ، كقول
زهير (٥) :

(١) ١٥ / هود .

(٢) ديوانه ١ / ٢١٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٦٩ / ٣ ، وانظر أيضا الهمع ٤ / ٣٣٠ واللسان (وعر) .

دَسَّتْ رَسُولًا : أُرْسِلَتْ فِي خَفِيَّةٍ لِلإِخْبَارِ . التَوَعُّيرُ : الإِغْرَاءُ بِالْحِقْدِ ، مَأْخُذٌ مِنْ : وَغْرَةِ الْقِدْرِ ،
وهي قُوْرَتُهَا عِنْدَ الْعَلِيِّ .

(٣) الكتاب ٣ / ٦٨ .

(٤) الكتاب ٣ / ٩١ - ٩٢ .

(٥) ديوانه ١٥٣ .

وهو من شواهد سيبويه ٦٦ / ٣ وانظر أيضا : المقتضب ٢ / ٦٨ والأصول ٢ / ١٩٢ ، ١٩٤ ،
والمحتسب ١ / ٦٥ والتبصرة ٤١٣ والإنصاف ٦٢٥ وابن يعيش ٨ / ١٥٧ والمغني ٤٢٢ وشرح
أبياته ٦ / ٢٩٠ .

الخليل : نَوَ الْخَلَّةِ الْمَحْتَاجُ . المسألة : السُّؤَالُ . الحريمُ : الممنوع أو الحرام .

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول : لا غائب مالي ولا حرم
وأما الفاء : فإنها تدخل على الجواب إذا كان أمراً أو نهياً ، أو
ماضياً ، أو مبتدأ وخبراً ، ولا بد منها في هذه الأشياء ، تقول : إن أتاك زيد
فاكرمه ، وإن ضربك فلا تضربه ، وإن أحسنت إلي فقد أحسنت إليك ، وإن
أتيتني فأنت مشكور ، فالفاء ثابتة عن وجود العمل ، فإذا دخلت على الفعل
المضارع ارتفع كقوله [تعالى] (١) ﴿ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا
رَهَقًا ﴾ (٢) وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمِ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ (٣) ، وهو عند سيبويه
مرفوع ؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف (٤) ، تقديره : فهو لا يخاف ؛ لأن الفاء إنما
جاء بها حيث لا يمكن جزم الجواب ؛ ليدل عليه ، فلولا تقدير مبتدأ محذوف
لكنت قد أدخلت الفاء على ما يصح جزمه ، نحو أن تقول : فمن يؤمن بربه لا
يخف ، وإنما الفاء وما بعدها من الجمل الفعلية والاسمية في موضع
جزم ، على الجزاء ، وعليه جاء قوله تعالى في بعض القراءات : ﴿ مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ ۙ
فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ ﴾ (٥) بالجزم (٦) ؛ عطفاً على موضع ﴿ لَا هَادِيَ لَهُ ﴾ (٧)
وأما فعل الأمر إذا وقع جواباً ، فإنه باقٍ على سكونه قبل دخول حرف

(١) تامة يقتضيهما مقام القابل جل وعز .

(٢) ١٣ / الجن .

(٣) ٩٥ / المائدة .

(٤) الكتاب ٦٩ / ٣ .

(٥) ١٨٦ / الأعراف .

(٦) وبه قرأ حمزة والكسائي وخلف ، ووافقهم الأعمش .

انظر : السبعة ٢٩٩ والنشر ٢ / ٢٧٣ والإتحاف ٢٣٣ والبحر المحيط ٤ / ٤٣٣ .

(٧) لأنها في موضع جزم ؛ إذ هي جواب الشرط . وانظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٣٦ .

الشَّرْطِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ (١) .

وَأَمَّا الْمَاضِي : فَإِنَّهُ يَكُونُ مَفْتُوحًا بِجَالِهِ ، وَيَلْزَمُ دُخُولَ " قَدْ " مَعَهُ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ (٢) و ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ (٣) ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : تَقْدِيرُهُ : فَهُوَ قَدْ سَرَقَ ، فَأَضْمَرُوا (٤) " هُوَ " ؛ لِيَكُونَ مُبْتَدَأً ، وَيَكُونُ " قَدْ " وَالْفِعْلُ خَبْرُهُ ؛ لِأَنَّ " قَدْ " تُقَرِّبُ إِلَى الْحَالِ ، وَالْحَالُ لَا يَكُونُ جَوَابًا لِلشَّرْطِ وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى تَقْدِيرُهُ : إِنْ سَرَقَ فَهُوَ أَهْلُهُ ، وَكَذَلِكَ : إِنْ تَتُوبَا مِنْ ذَنْبٍ يُوجِبُ التَّوْبَةَ فَقَدْ عَلِمْتُمَا مَا وَجِبَ .

وَقَدْ حَذَفَتْ " قَدْ " مَعَ الْمَاضِي وَهِيَ مُرَادَةٌ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قَبْلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ (٥) أَيْ : فَقَدْ صَدَقَتْ ، وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ : فَاقُولُوا : صَدَقَتْ ، أَوْ : فاعلموا (٦) .

(١) /٦ المائدة .

(٢) /٧٧ يوسف .

(٣) /٤ التَّحْرِيمِ . هَذَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى : " إِلَى اللَّهِ " لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ سَهْوِ النَّاسِخِ .

(٤) لَمْ أَقِفْ عَلَى قَوْلِ ابْنِ السَّرَّاجِ هَذَا فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ الْأَصُولِ .

(٥) /٢٦ يوسف .

(٦) فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ٢/١٣٦ : " يُقَالُ : حُرُوفُ الشَّرْطِ تَرُدُّ الْمَاضِي إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ ، وَلَيْسَ هَذَا فِي " كَانَ " ، فَقَالَ الْمَازِنِيُّ : الْقَوْلُ مُخْتَمَرٌ ، وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ : هَذَا لِقُوَّةِ " كَانَ " فَإِنَّهُ يُعْبَرُ بِهَا عَنْ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ بِوَقَالِ أَبُو إِسْحَاقَ : الْمَعْنَى : إِنْ يَكُنْ يَعْلَمُ ، فَالْعِلْمُ لَمْ يَقِعْ ، وَكَذَلِكَ الْكَوْنُ ؛ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي عَنِ الْعِلْمِ " قَدْ مِنْ قَبْلِ " فَخَبَّرَ عَنْ " كَانَ " بِالْفِعْلِ الْمَاضِي . . .

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِن نَشَأْ نُزَلِّ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ
 أَعْنَاقُهُمْ ﴾ (١) ، فالمرادُ بجعلها بمعنى : تَظَلُّ (٢) ، والفارسيُّ يجعلُه خبرَ مُبتدأٍ (٣) .
 وقد حَذَفُوا الْفَاءَ وَرَفَعُوا الْفِعْلَ ، وعليه قُرئَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ أَيِنَّمَا تَكُونُوا
 يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ (٤) كَمَا حَذَفُوهَا مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ
 لَمُشْرِكُونَ ﴾ (٥) وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ (٦) :

(١) /٤ الشعراء .

(٢) لم أَقِفْ على هذا الرَّأْيِ الْمَبْرَدُ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ كُتُبِهِ ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ الْمَبْرَدُ بِالآيَةِ الْكَرِيمَةِ عَلَى

اِكْتِسَابِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّائِيثَ مِنَ الْمُضَافِ عَلَى حَدِّ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

كَمَا شَرَقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ النَّمِّ

قال في الكامل ٦٦٨ : " .. إِنَّمَا الْمَعْنَى : فَظَلُّوا لَهَا خَاضِعِينَ ، وَالْخُضُوعُ بَيْنُ فِي الْأَعْنَاقِ ، فَأَخْبَرَ
 عَنْهُمْ .. " ، وَقَالَ الزَّجَّاجُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ٨٢ /٤ : " مَعْنَاهُ : فَتَظَلُّ أَعْنَاقُهُمْ ؛ لِأَنَّ الْجِزَاءَ
 يَقَعُ فِيهِ لَفْظُ الْمَاضِي فِي مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ ... " قَلْتُ : لَعَلَّ الزَّجَّاجَ أَخَذَ ذَلِكَ عَنْ أَسْتَاذِهِ الْمَبْرَدِ .

(٣) وَلَمْ أَقِفْ أَيْضًا عَلَى هَذَا الرَّأْيِ لِلْفَارِسِيِّ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ كُتُبِهِ .

(٤) /٧٨ النِّسَاءُ . قَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ " يَدْرِكُكُمْ " بِالرَّفْعِ ، قَالَ ابْنُ جِنِّي : " قَالَ ابْنُ مُجَاهِدٍ : وَهَذَا

مَرْبُودٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، قَالَ أَبُو الْفَتْحِ هُوَ - لَعَمْرَى - ضَعِيفٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ ، وَبَابُهُ الشَّعْرُ وَالضَّرُورَةُ
 إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِمَرْبُودٍ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ .. " انظر : المحتسب ١ /١٩٣ والبحر المحيط ٣ /٢٩٩ .

(٥) /١٢١ الأنعام .

(٦) هُوَ حَسَّانُ بْنُ ثَابِتٍ . زِيَادَاتُ دِيوانِهِ ١ /٥١٦ . وَنُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَسَّانٍ ، كَمَا

نُسِبَ إِلَى كَعْبِ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ . دِيوانُهُ ٢٨٨ ، ٣١٢ .

وهذا صدرُ البيتِ ، وعجزه :

وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ

وهو من شواهد سيبويه ٣ /٦٥ واستشهد سيبويه بقطعة منه مرة أخرى في الكتاب ٣ /١١٤

وانظر أيضا : المقتضب ٢ /٧٢ والأصول ٢ /١٩٥ و ٣ /٤٦٢ والخصائص ٢ /٢٨١ والمحتسب

١ /١٩٣ والمنصف ٣ /١١٨ والتبصرة ٤١٠ وابن يعيش ٩ /٢ ، ٣ ، والمغني ٥٦ ، ٩٨ ، ١٣٩ ،

١٦٥ ، ٢٣٦ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٥١٧ ، ٦٣٦ ، ٦٤٧ ، وشرح أبياتهِ ١ /٣٧١ و ٣ /٢١٤ و ٤ /٣٧ و

١ /٢٨٩ ، ٧ /١٢٣ ، ٣٣٠ ، و ٨ /٦ والخزانة ٩ /٤٩ ، ٧٧ .

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

أَيُّ : فَاللَّهُ يَشْكُرُهَا

وَأَمَّا " إِذَا " الَّتِي لِلْمَفَاجَأَةِ : فَإِنَّهَا تَقَعُ جَوَاباً لِلشَّرْطِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ (١) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِنْ أَعْطُوا مِنْهَا رِضْوَانًا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴾ (٢) التَّقْدِيرُ : قَنَطُوا (٣) وَسَخَطُوا ، فَهَذِهِ " إِذَا " مَكَانِيَّةٌ لَا زَمَانِيَّةٌ ، وَلَيْسَتْ مُضَافَةً إِلَى شَيْءٍ ، وَالْعَامِلُ فِيهَا " يَقْنَطُونَ " ، وَ" هُمْ " مُبْتَدَأٌ . قَالَ الْفَارِسِيُّ : وَإِذَا ظَهَرَتْ الْفَاءُ مَعَهَا فِي قَوْلِكَ : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، كَانَتْ (٤) زَائِدَةً .

ب/١٨٠

وَقَدْ أَجَابُوا " إِذَا " الزَّمَانِيَّةَ بِـ " إِذَا " الْمَكَانِيَّةِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ حَتَّى إِذَا أَخَذْنَا مُتْرَفِيهِمْ بِالْعَذَابِ إِذَا هُمْ يَجَارُونَ ﴾ (٥) وَلَا يُجَابُ بِالزَّمَانِيَّةِ : لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ : فَلَا يُجَابُ شَرْطٌ بِشَرْطٍ .

(١) /٣٦ الرُّومِ .

(٢) /٥٨ التَّوْبَةِ .

(٣) انظر : الأصول /٢ /١٦١ وإعراب القرآن لأبي جعفر النحاس /٢ /٥٩١ وسر الصناعة ٢٥٤ - ٢٥٥ .

(٤) لم أقف على هذا القول للفارسي في المطبوع من كتبه ، وقد نسب النحاة القول بزيادة الفاء إلى غير واحد ، منهم الفارسي . انظر الجني الداني ١٢٨ . هذا وقد نسب القول بزيادتها إلى المازني ابن جني ولم يذكر رأياً لأبي علي في المسألة ، قال في سر الصناعة ٢٦٠ : " تقول العرب : خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ ، وَاخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي هَذِهِ الْفَاءِ ، فَذَهَبَ أَبُو عَثْمَانَ إِلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ .. " ثم ذكر ابن جني بعد ذلك مذهب الزيادي ومذهب مبرمان في هذه الفاء .

(٥) /١٤ الْمُؤْمِنُونَ .

الحكم الخامس : إذا وَقَعَ بعد حَرْفِ الشَّرْطِ اسْمٌ ، رَفَعَهُ البَصْرِيُّ بِفِعْلٍ مضمُرٍ يُفسِّرُهُ الَّذِي بَعْدَهُ ، إِنْ كَانَ ضَمِيرُهُ فِيهِ فاعِلاً ، أَوْ كَانَ الَّذِي مِنْ سَبَبِهِ (١) فاعِلاً كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾ (٢) [وهو] (٣) الأَحْسَنُ فِي هَذَا إِذَا لَمْ يَظْهَرِ فِي الفِعْلِ عَمَلٌ كَالآيَةِ ، فَأَمَّا إِذَا ظَهَرَ فَلَمْ يُجَبِّزُوهُ إِلَّا فِي الشُّعْرِ ، كَقَوْلِهِ (٤) :

يُنْتَبِي عَلَيْكَ وَأَنْتَ أَهْلُ ثَنَائِهِ وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَرِدُّكَ مَزِيدٌ

وقد حَمَلُوا عَلَيْهَا فِي الشُّعْرِ أَخَوَاتِهَا ، كَقَوْلِهِ (٥) :

فَمَتَى وَاغِلٌ : يُجِبُّهُمْ يُحْيُو هُ وَتَعَطَّفَ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي

وكَقَوْلِهِ (٦) :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ بَيْتٌ وَهُوَ آمِنٌ وَمَنْ لَا نُجْرَهُ يُمَسِّ مِنَّا مَفْرَعًا

(١) انظر : الإِنصَاف ٦١٦ .

(٢) ٦ / التَّوْبَةِ .

(٣) تَمَّةٌ يَلْتَمُّ بِمِثْلِهَا الكَلَامُ .

(٤) هُوَ عِبْدُ اللَّهِ بِنِ عَمَّةٍ .

انظر : شَرَحَ حِمَاسَةَ أَبِي تَمَّامٍ لِمُرزُوقِي ١٠٤١ ، وَالهَمْعُ ٤ / ٢٢٤ وَالخَزَانَةُ ٩ / ٤١ .

(٥) هُوَ عَدِيُّ بِنِ زَيْدِ العِبَادِيِّ . دِيوانُهُ ١٥٦ .

والبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣ / ١١٣ ، وَانظُرْ أَيْضًا : نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ١٨٨ وَالْمُقْتَضِبُ ٢ / ٧٦

وَالأَصُولُ ٢ / ٢٣٢ وَالتَّبَصُّرَةُ ٤١٨ وَالإِنصَافُ ٦١٧ وَابنُ يَعِيشَ ٩ / ١٠ وَالخَزَانَةُ ٣ / ٤٦ .

الوَاعِلُ : الدَّاخِلُ عَلَى جَمَاعَةِ الشُّارِبِينَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْعَى .

(٦) هُوَ هِشَامُ المَرِّيِّ ، وَنُسِبَ البَيْتُ إِلَى مَرَّةَ بِنِ كَعْبِ بِنِ لُؤَيِّ القُرَشِيِّ .

والبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣ / ١١٤ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الْمُقْتَضِبُ ٢ / ٧٥ وَالإِنصَافُ ٦١٩ وَالْمَغْنِي

٤٠٣ وَشَرَحَ أَيْبَاتِهِ ٦ / ٢٣٣ وَالخَزَانَةُ ٩ / ٢٨ .

الحكم السادس : لا يجوز تقديم ما عمل فيه الشرط على حرفه ، لا تقول:
زيداً إن تضرب أضرب ، على أنه منصوب بالشرط والجزاء ؛ لأن الشرط له
صدر الكلام ، فإن قلت : إن زيداً تضرب أضرب ، كان " زيداً " منصوباً بالفعل
الذي هو شرطه بوجاز تقديمه على الفعل دون الحرف . فإن شغلت الفعل
بضميره فقلت : إن زيداً تضربه أضرب عمراً ، كان النصب بفعل مضمّر
يفسره الظاهر ، وأنشد سيويه (١) :

لا تجزعي إن منفساً أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
فـ " منفساً " منصوب بفعل مضمّر يفسره الظاهر . فإن قدمت الجزاء
على الاسم فقلت : إن قمت زيداً قام ، ففيه خلاف .

الحكم السابع : قد أدخلوا " اللام " / على الجزاء ، كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ ۙ/١٨١
لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴾ (٢) ، وأدخلوا عليه " ما " النافية
كقوله تعالى : ﴿ وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ ﴾ (٣) ،
وأدخلوا عليه " لا " كقوله تعالى : ﴿ لَئِنْ أَخْرَجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ ﴾ (٤)
وهذه الأجوبة في الحقيقة إنما هي للقسم الذي وطأته " اللام " ، وسدت

(١) الكتاب ٨ / ١٣٤ ، والبيت للتمر بن توبان وقد سبق في ص ٧٢ .

(٢) ٢٣ / الأعراف .

(٣) ١٤٥ / البقرة .

(٤) ١٢ / الحشر .

مَسَدٌ جَوَابِ الشَّرْطِ ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَأَنَّ قَتَلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْمَتُمْ
لِغَفْرَةٍ مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةً خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ ﴾ (١) .

وَمَتَى دَخَلَتْ " اللَّامُ " عَلَى " إِنْ " فَلَا يَكُونُ الْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَ الشَّرْطِ إِلَّا
مَاضِي الْكَلْفِ ؛ لِأَنَّهُ لَا جَوَابَ فِيهِ ، وَقَدْ جَاءَ مُضَارِعاً فِي الشُّعْرِ ، قَالَ (٢) :
لَكُنْ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ فِي نَهَارِ الصَّيْفِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا
قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : مَتَى كَانَ فِي الْكَلَامِ قَسَمٌ أَوْ مَعْنَى الْقَسَمِ دَخَلَتْ
" النُّونُ " فِي الْجَوَابِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَمْ تَدْخُلْ ، تَقُولُ : لَكُنْ جِئْتَنِي لِأَكْرَمَتِكَ ، وَإِنْ
جِئْتَنِي أَكْرَمَتِكَ ؛ وَإِذَا جَعَلْتَ الْجَوَابَ الْقَسَمَ ، أَتَيْتَ بِاللَّامِ ، وَإِنْ لَمْ تَجْعَلْهُ (٣) ،
لَمْ تَأْتِ بِهَا .

الْحُكْمُ الثَّامِنُ : قَدْ اسْتَعْنَوْا عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ بِـ " إِنْ " إِذَا كَانَ فِعْلاً
مُسْتَقْبَلًا ؛ بِدَلَالَةِ مَا قَبْلَهُ عَلَيْهِ ، دُونَ بَاقِي أَخْوَاتِهَا ، كَقَوْلِكَ : أَكْرَمُكَ إِنْ
جِئْتَنِي ، فَلَيْسَ " أَكْرَمُكَ " جِزَاءً مُقَدِّمًا ، وَلَكِنَّهُ كَلَامٌ وَارِدٌ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْبَارِ
وَالجِزَاءِ مَحذُوفٍ .

وَتَقُولُ : اتَّقِ اللَّهَ إِنْ جِئْتَنِي وَلَا تَقُولُ : لِيَتَّقِ اللَّهَ مَنْ جَاعَنِي ، إِلَّا أَنْ
تَجْعَلَ " مَنْ " مُوصُولَةً ، وَعَلَى ذَلِكَ تَأَوَّلُوا قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَمْرًا مُؤْمِنَةً إِنْ
وَهَبْتَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ ﴾ (٤) فَقَالُوا : التَّقْدِيرُ : وَنَحِلُّ امْرَأَةً ، وَلَمْ يَقْدِرُوهُ

(١) ١٥٧/آل عمران . هذا وقد قرأ الجمهور " تجمعون " بالثاء إلا عاصمًا في رواية حفص فإنه قرأ

" يجمعون " بالياء ، ولم يروها غيره . انظر : السبعة ٢١٨ والنشر ٢/٢٤٣ والإتحاف ١٨١ .

(٢) القائل : امرأة من عقيل .

والبيبت من شواهد الفراء في معاني القرآن ١/٦٧ ، وانظر أيضا : المغني ٢٣٦ وشرح أبياته

٣٦٨/٤ ، ٣٧١ ، والتصريح ٢/٢٥٤ والخزانة ١١/٢٣٦ .

(٣) الأصول ٢/١٩٨ - ١٩٩ .

(٤) ٥٠/الأحزاب .

ب"أَحَلَّلْنَا" : حيثُ كَانَ مَاضِيًا ، وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ مِثْلَهُ . فَأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

ب/١٨١ قَدْ قِيلَ ذَلِكَ إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا
فَالجَوَابُ قَوْلُهُ : فَمَا اعْتَدَارَكَ ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَهُ : إِنْ كَانَ حَقًّا وَإِنْ كَانَ كَذِبًا ،
وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ (٢) :

حَدِيثٌ عَلِيٌّ بَطُونٌ ضَبَّةٌ كُلِّهَا إِنْ ظَالِمًا أَبَدًا وَإِنْ مَظْلُومًا
أَيُّ : إِنْ كُنْتُ وَإِنْ كُنْتُ ، فَاسْتَحْسَنُوا ذَلِكَ مَعَ " كَانَ " كَمَا اسْتَحْسَنُوهُ
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّئْ لَهُ ﴾ (٣) .
وَمَتَى جُزِمَ الشَّرْطُ لَمْ يُسْتَفَنَّ عَنْ جَوَابِهِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ (٤) :

(١) هُوَ التُّعْمَانُ بْنُ الْمُنْذِرِ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ١ / ٢٦٠ ، وَانظُرْ أَيْضًا : ابْنُ يَعِيشَ ٢ / ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠١ / ٨ ، وَالْمَغْنِي ٦١
وَشَرَحَ أَيْبَاتِهِ ٢ / ٨ ، ١١ ، وَالخَزَانَةَ ٤ / ١٠ .

(٢) هُوَ النَّابِغَةُ الدُّبْيَانِيُّ . دِيوَانُهُ ١٠٣ ، وَرِوَايَةُ الدِّيَوَانَ : ضَبَّةٌ ، بِضَادٍ مَكْسُورَةٍ ، بَعْدَهَا نُونٌ مُشَدَّدَةٌ ،
وَضَبَّةٌ : بَطْنٌ مِنْ قَضَاعَةَ ثُمَّ مِنْ عَدْرَةَ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ١ / ٦٢ ، ٢ ، وَانظُرْ أَيْضًا : أَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ١ / ٢٦٠ ، وَالْهَمْعَ ٢ / ١٠٢
وَشَرَحَ الْأَشْمُونِي ١ / ٤٣٢ .

حَدِيثٌ : عَطَّقَتْ .

(٣) ١٥ / هُودٌ .

(٤) لَمْ أَقْفِ عَلَى اسْمِهِ .

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ٣ / ٦٧ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الْأَصُولُ ٢ / ١٩٣ ، وَأَمَالِي ابْنِ الشُّجْرِيِّ
١ / ٣٣٩ ، وَالْمَغْنِي ٢١٨ ، وَشَرَحَ أَيْبَاتِهِ ٦ / ٢٩١ ، وَالخَزَانَةَ ٢ / ٣ ، ٢ / ٥٧٢ ، ٤ / ١٧٠ ، ٥ / ٢٢٦ .

سَرَاقَةٌ : رَجُلٌ مِنَ الْقُرَاءِ نُسِبَ إِلَيْهِ الرِّيَاءُ وَقَبُولُ الرُّشَا ، وَحِرْصُهُ عَلَيْهَا حِرْصُ الذَّنْبِ عَلَى قَرَيْبَتِهِ .
الرُّشَا : جَمْعُ رِشْوَةٍ .

هذا سرّاقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرثا إن يلحقها ذيب

وكقول الآخر (١) :

وأني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظر

وقد حذفوا الفعل ومعموله مع "إن" وحدها ، قال (٢) :

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيراً معدماً قالت وإن

وحكى الكوفيون : « لا تات الأمير فإنه جائر » ، فيقول : آتية وإن ، أي :

آتية [وإن] (٣) كان جائراً فهو خيراً لنا من غيره (٤).

الحكم التاسع : قال سيبويه : حروف الجزم إذا لم تجزم جاز أن تتقدمها

أخبارها ، نحو : أنت ظالم إن فعلت ، قال : وقد تقول : إن أتيتني آتيك ، أي :

آتيك إن أتيتني (٥) ، وأنشد بيت زهير (٥) :

(١) هو ذو الرمة . ديوانه ١٠١٤ .

والبيت من شواهد سيبويه ٦٨ / ٣ . وانظر أيضا : المقتضب ٦٩ / ٢ والخزانة ٥١ / ٩ .

أنت : خطاب لي التي مر ذكرها في بيت سابق ، وقوله : " وأني متى أشرف " معطوف على

المستثنى (جولة الرفع) في قوله قبل ذلك :

فلا ضمير أن تستعير العين إنني على ذلك إلا جولة الرفع صابر

(٢) هو رؤبة . ملحقات ديوانه ١٨٦ . وقال البغدادي في شرح أبيات المغني : " نُسب إلى رؤبة ، ولم

أجده في ديوانه " .

وانظر : شرح الكافية الشافية ١٦١٠ والمغني ٦٤٩ وشرح أبياته ٧ / ٨ والمقرب ٢٧٧ / ٨ والضرائر

١٨٥ والخزانة ٢١١ / ٩ .

(٣) تمة يلتزم بمنها الكلام .

(٤) لم أقف على حكاية الكوفيين هذه فيما بين يدي من مصادر ، وقد نسب ذلك ابن مالك إلى

السيرافي ، قال في شرح الكافية الشافية ١٦١٠ : " وقال السيرافي : يقول القائل : لا آتي الأمير

لأنه جائر ، فيقال : آتته وإن ، يراد بذلك : وإن كان جائراً فآتته " .

(٥) الكتاب ٦٦ / ٣ .

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ (١)

ثم قال : ولا يحسنُ : إِنْ تَأْتَنِي أَتَيْكَ ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ " إِنْ " هي العَامِلَةُ (٢) ، وقد جاءَ في الشَّعْرِ قال (٣) :

يَا أَقْرَعُ بِنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ
أَيُّ : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ ، قَالَ : وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ :
هَذَا سُرَاقَةٌ (٤) ...

وذكرَ البيتَ (٥) ، فجازَ في الشَّعْرِ ، وشبَّهوه بالجزاءِ إذا كان جوابه مُنْجَزِماً ،
والمبردُ يُخالفُه (٦) في ذلك كله .

الحكم العاشِرُ : الاستِيفاهُ يَعْتَمِدُ على الجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ وجوابِها عند ١٨٨٢/أ

سيبويه (٧) ، وعلى الجزاءِ عند يونسَ (٨) ، بِمَنْزِلَةِ الْقَسَمِ ، فيقولُ سيبويه : إِنْ
تَأْتَنِي أَتَكَ (٧) ، ويقولُ : أئنْ تَأْتَنِي أَتَكَ ؟ وَيَرِدُ عليه قَوْلُهُ تعالى : ﴿ أَفَأَنْ مِتَّ فَهُمْ

(١) سبق الاستشهادُ به في ص ٦٣٢ .

(٢) الكتاب ٣ / ٦٦ .

(٣) هو جريرُ بن عبدِ اللهِ البجليُّ ، ونُسِبَ اليه إلى عمرو بنِ خثارمِ البجليِّ .

وهو من شواهد سيبويه ٣ / ٦٧ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٢ / ٧٢ والكامل ١٧٥ والأصول ٢ / ١٩٢

والتبصرة ٤١٣ وابن يعيشر ١ / ٦٠ والمغني ٥٥٣ وشرح أبياته ١ / ٣٧٢ و ٤ / ٣١٧ و ٦ / ٢٩١ و

٧ / ١٨٠ والخزانة ٨ / ٢٠ و ٩ / ٤٧ .

(٤) سبق الاستشهادُ به في ص ٦٤٠ .

(٥) الكتاب ٣ / ٦٨ .

(٦) فهو عنده على إرادة الفاء ، قال في الكامل ١٧٥ : " أراد سيبويه : إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ

وهو عندي على قوله : إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ فَأَنْتَ تُصْرَعُ يَا قَتِي . وانظر أيضاً : المقتضب وحاشيته

٢ / ٦٨ - ٧٠ .

(٧) الكتاب ٣ / ٦٣ .

(٨) الكتاب ٣ / ٨٢ .

الْخَالِدُونَ ﴿١﴾ ولو كان على ما قال ، لكان التقدير : أفهم (٢) الخالدون ؟ ومنع
سيبويه : هل من يأتنا يكرمنا ؟ (٣) وأجازه مع الهمزة .

الحكم الحادي عشر : إذا عطفت على الشرط والجزاء جاز لك فيه الجزم
على العطف ، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، كقوله تعالى : ﴿مَنْ يُضِلِّ
اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذُرُهُمْ﴾ (٤) بالرفع (٥) والجزم (٦) ، وقوله تعالى : ﴿وَأَنْ تَتَوَلَّوْا
يَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾ (٧) ، وقوله تعالى : ﴿وَأَنْ يُقَاتِلُوكُمْ
يُؤَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصِرُونَ﴾ (٨) .

فإن عطفت بالفاء جاز لك مع الرفع والجزم (٩) النصب ، تقول : إن تأتي
أتك فأحدثك ، وحمله سيبويه (١٠) على قوله :

وألحق بالحجاز فاستريحا (١١)

فإن عطفت على الشرط وحده فالجزم ، كقولك : إن تأتي فأحدثك أتك ،

(١) ٣٤ / الأنبياء .

(٢) قال مكِّي في مشكل إعراب القرآن ٢ / ٨٤ : " حَقُّ أَلِفِ الْإِسْتِفْهَامِ - إِذَا دَخَلَتْ عَلَى حَرْفِ

شَرْطٍ - أَنْ تَكُونَ رَتْبُهَا قَبْلَ جَوَابِ الشَّرْطِ ، فَالْمَعْنَى : أَفْهَمُ الْخَالِدِينَ إِنْ مِتُّ ؟ "

(٣) الكتاب ٣ / ٨٢ .

(٤) ١٨٦ / الأعراف . وقد مر الاستشهاد بالآية على قراءة الجزم فيما سبق ، انظر ص ٦٣٢ .

(٥) وبه قرأ أبو عمرو وعاصم ، انظر : السبعة ٢٩٩ والبحر المحيط ٤ / ٤٣٣ .

(٦) انظر تخريج قراءة الجزم في ص ٨٠ ، ٦٣٢ .

(٧) ٣٨ / محمد صلى الله عليه وسلم .

(٨) ١٢ / الحشر .

(٩) انظر : الكتاب ٣ / ٨٩ - ٩٠ .

(١٠) الكتاب ٣ / ٩٢ .

(١١) سبق الاستشهاد به في ص ٦٠١ .

وقد جُوزوا النَّصَبَ على الجوابِ بالفاءِ .

فإن لم يكن في الكلام عاطفٌ : فلا يخلو : أن يُعادَ حرفُ الشرطِ ، أو لا يُعادُ .

فإن أُعيدَ توقّفَ وقوعَ الجزاءِ على وجودِ الشرطِ الثاني قبلَ الأوّلِ ، كقولك : إن أكلتِ إن شربتِ فأنتِ طالقٌ ، لا يقعُ الطلاقُ حتى يكونَ الشرْبُ قد وُجدَ منها قبلَ الأكلِ ؛ لأنّه علقَ الطلاقَ على أكلٍ مُعلّقٍ على شربٍ . وإن لم يُعادَ حرفُ الشرطِ فلا يخلو : أن يكونَ بمعنى الأوّلِ ، أو بغيرِ

معناه .

فإن كان بمعنى الأوّلِ جزمَتَ كقولهِ (١) :

مَتَى تَأْتِنَا تَلْمَمٌ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأَجَّجَا

لأنَّ الإلمامَ بمعنى الإتيانِ .

وإن كان بغيرِ معناه كان مرفوعاً ، وكانَ حالاً ، كقولهِ (٢) :

مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ

ب/١٨٢

(١) هو عبيدالله بن الحرِّ . وقيل : هو الحطينة ، وليس في ديوانه المطبوع .

والبيتُ مَلْفَقٌ من بيتين . قال البغداديُّ في الخزانة : " صدرهُ للحطينة وعجزه لابن الحرِّ " .

وهو من شواهد سيبويه ٨٦ / ٣ ، وانظر أيضاً : المقتضب ٦٣ / ٢ والتبصرة ١٦٢ والإنصاف ٥٨٣

وابن يعيش ٥٣ / ٧ و ١٠ / ١٠ والخزانة ٩٠ / ٩ ، ٩٦ .

الجزلُ : الغليظُ . تأجَّجَا : من الأجاج ، وهو : صوتُ لهبِ النارِ .

(٢) هو الحطينة . ديوانه ١٦٦ .

والبيتُ من شواهد سيبويه ٨٦ / ٣ ، وانظر أيضاً : مجالس ثعلب ٤٦٧ والمقتضب ٦٥ / ٢

والتبصرة ٤١٧ وابن يعيش ٦٢ / ٢ و ٤٨ / ٤ و ٧ / ٧ ، ٤٥ ، ٥٣ والخزانة ٩٢ / ٩ ، ٩٣ واللسان

(عشا) .

تعشوا إلى النارِ : تأتيتها ظلاماً في العشاء ، ترجو عندها خيراً .

فَأَمَّا إِذَا قُلْتَ : أَقَوْمٌ إِنْ تَقَمُّ ، وَعَطَفْتَ عَلَيْهِمَا بِفِعْلٍ فَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ رَفَعْتَهُ لَا غَيْرُ ، كَقَوْلِكَ : تَحْمَدُ إِنْ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتُؤَجِّرُ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِنْسِ الثَّانِي فَيَجُوزُ فِيهِ الْجَزْمُ ، عَطْفًا عَلَى " إِنْ " ، وَالرَّفْعُ عَلَى الْاسْتِثْنَاءِ ، وَالنَّصْبُ عَلَى الصَّرْفِ (١) ، كَقَوْلِكَ : تَحْمَدُ إِنْ تَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ ، فَإِنْ كَانَ الْفِعْلُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي جَازٍ فِيهِ الرَّفْعُ عَطْفًا عَلَى الْأَوَّلِ ، وَالْاسْتِثْنَاءُ وَالْجَزْمُ عَطْفًا عَلَى " إِنْ " وَالنَّصْبُ عَلَى الصَّرْفِ ، كَقَوْلِكَ : تَحْسِنُ إِلَيْنَا إِنْ تَزُرْنَا (١) وَتُكْرِمُنَا .

الْحَكْمُ الثَّانِي عَشَرَ : قَدْ حَذَفُوا الشَّرْطَ وَأَقَامُوا مَقَامَهُ أَشْيَاءَ ؛ وَهِيَ : الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالتَّمَنَّى وَالدُّعَاءُ ، وَالْعَرْضُ ، كَقَوْلِكَ : زُرْنِي أُرْزُكَ ، وَلَا تَفْعَلِ الشَّرْطَنَجُ وَأَيْنَ بَيْنَكَ أُرْزُكَ ، وَلَيْتَ لِي مَا لَا أَنْفِقُهُ ، وَاللَّهُمَّ ارْزُقْنِي خَيْرًا أَشَارَكَ فِيهِ ، وَأَلَّا تَزُورُنَا نُكْرِمُكَ بَوْمَنهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرُ إِلَيْكَ ﴾ (٢) كُلُّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ يُجْزَمُ الْجَوَابُ فِيهَا ، التَّقْدِيرُ : زُرْنِي فَإِنَّكَ إِنْ تَزُرْنِي أُكْرِمُكَ ، وَلَوْ حَمَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى ظَاهِرِهِ أَحَلَّتْهُ ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ بِالِإِتْيَانِ لَا يَكُونُ مُوجِبًا

(١) كَلَامُ ابْنِ الْأَثِيرِ هَاهُنَا يَكَادُ يَكُونُ مَتَقَوْلًا بِنَصِّهِ مِنْ أَسْوَلِ ابْنِ السَّرَاجِ ٢ / ١٨٨ ، وَفَرَّقَ مَا بَيْنَهُمَا : أَنَّ ابْنَ السَّرَاجِ قَالَ : " .. وَهَذَا النَّصْبُ يُسَمِّيهِ الْكُوفِيُّونَ الصَّرْفَ ... " أَمَّا ابْنُ الْأَثِيرِ فَقَدْ ذَكَرَ النَّصْبَ عَلَى الصَّرْفِ غَيْرَ مَعْرُوفٍ إِلَى الْكُوفِيِّينَ ، مِمَّا يَوْمِيٌّ إِلَى أَنَّهُ هَاهُنَا يَمِيلُ إِلَى رَأْيِهِمْ ، وَانظُرِ الْكَلَامَ عَلَى الصَّرْفِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٨ / ٣٣ - ٣٤ ، وَانظُرْ أَيْضًا : الْإِعْرَابَ عَلَى الْخِلَافِ فِي الْجُمْلَةِ الْعَرَبِيَّةِ (بَحْثٌ لِلدَّكْتُورِ / صَاحِبِ أَبُو جَنَاحِ ، مَنَشُورٌ بِمَجَلَّةِ الْمَوْجِدِ - الْعَدَدُ الثَّلَاثِ - مَجَلَّدُ (١٣) لِسَنَةِ ١٩٨٤ م) .

وَيَقُولُ ابْنُ السَّرَاجِ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ الْأَصُولِ : " وَهَذَا النَّصْبُ يُسَمِّيهِ الْكُوفِيُّونَ الصَّرْفَ ؛ لِأَنَّهُمْ صَرَفُوهُ عَنِ التَّنَسُّقِ إِلَى مَعْنَى غَيْرِهِ " فَالْنَّصْبُ عَلَى الصَّرْفِ فِي الْأَمْثَلَةِ الَّتِي ذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ نَقْلًا عَنْ ابْنِ السَّرَاجِ مَعْنَاهُ أَنَّ الْأَفْعَالَ : وَتُؤَجِّرُ ، وَتَأْمُرُ ، وَتُكْرِمُنَا مَنْصُوبَةٌ بِمَخَالَفَتِهَا فِي الْإِعْرَابِ لِمَا قَبْلَهَا .

(٢) ٨٤٣ / الْأَعْرَابُ .

لِلْإِكْرَامِ ، وَإِنَّمَا يُوجِبُ الْإِتْيَانَ نَفْسَهُ .

وليس من ضرورة الأمر أن يكون له جوابٌ ، ولكن إذا جاء الجوابُ كانَ مَجْزُومًا ، وما فيه معنى الأمرِ والنهي جارٍ مجرأهما في ذلك ، كقولك : «اتَّقِ اللَّهَ امْرُؤُ فَعَلَ خَيْرًا يَنْبَغُ عَلَيْهِ» ، معناه : لِيَتَّقِ اللَّهَ وَلِيَفْعَلَ خَيْرًا ، وكقولك : «حَسْبُكَ يَنْمُ النَّاسُ» .

الحكمُ الثالثُ عشرَ : قد يَجِيءُ لهذه الأشياءِ السُّتَّةُ ما يَحْسُنُ أَنْ يَكُونَ جواباً على غيرِ جهةِ الجوابِ ، فيكونُ مرفوعاً ؛ إمَّا صِفَةً لِنَكْرَةٍ مُتَقَدِّمَةٍ ، وإمَّا ١٨٣/أ حالاً من معرفةٍ ، وإمَّا اسْتِنَافاً .

فالأوَّلُ : كقوله تعالى : ﴿ فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثْ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ ﴾ (١) فَمَنْ جَزَمَ (٢) " يَرِثُنِي " جَعَلَهُ جواباً ، وَمَنْ رَفَعَ (٣) فَعَلَى صِفَةٍ « وَلِيٌّ » (٤) .

والثَّانِي : كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ نَزَّهَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ ﴾ (٥) ، أَي : لَاعِبِينَ (٦) .

والثَّالِثُ كقولك : لا تَضْرِبْ زَيْدًا يَضْرِبُكَ ، بِالرَّفْعِ ، أَي : فَهُوَ يَضْرِبُكَ ،

(١) ٦٠٥ / مريم .

(٢) وهما أبو عمرو والكسائي ، ووافقهما الشَّيْبَوْنِيُّ والزُّهْرِيُّ والأَعْمَشُ وطَلْحَةُ واليَزِيدِيُّ وابن عيسى الأصبهاني وابن مُحَيِّصٍ وقتادة .

(٣) وهم ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر وحَمَزَةُ والجمهور .

انظر : السَّبْعَةُ ٤٠٧ والتيسير ١٤٨ والنشر ٢ / ٣٠٤ والإتحاف ٣٥٩ والبحر المحيط ٦ / ١٧٤ وإبراز المعاني ٣٩١ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٣٢٠ .

(٥) ٩١ / الأنعام .

(٦) فهي حال من الهاء والميم في : « نَزَّهَهُمْ » وانظر الكامل ٣٧٤ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٢٧٧ .

وَأَنْشَدَ سَيَبويه (١) :

فَقَالَ رَائِدُهُمْ : أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَكُلُّ حَتْفٍ الْفَتَى يَجْرِي بِمَقْدَارِ
كَأَنَّهُ قَالَ : إِنَّا نَزَاوِلَهَا (٢) ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ مَحْمُولًا عَلَى إِضْمَارِ شَرْطٍ .
وَمِمَّا يَحْتَمِلُ الْحَالُ وَالِاسْتِثْنَاءُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَا تَخَافُ دَرْكًا وَلَا
تَخَشَى ﴾ (٣) وَقَوْلُهُمْ « ذَرَّهُ يَقُولُ ذَاكَ » (٤) ، وَمُرَّهُ يَحْفَرُهَا (٤) ، وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ
« يَقُولُ ذَاكَ » ، وَ « مُرَّهُ يَحْفَرُهَا » (٤) عَلَى إِضْمَارٍ " أَنْ " النَّاصِبَةِ (٤) وَحَذَفَهَا ، وَقَدْ
تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ (٥) ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ هَلْ أَدُلَّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ .
تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ (٦) فَ « تُوْمِنُونَ » تَفْسِيرٌ لِلتَّجَارَةِ (٧) ، وَأَمَّا جَوَابُ
الْأَمْرِ فَهُوَ ﴿ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ (٧) فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ
الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ ﴾ (٨) فَتَقْدِيرُهُ : إِنْ يَقُلْ لَهُمْ
يُقِيمُوا وَيُنْفِقُوا (٩) ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ سَبَبُ الْإِقَامَةِ وَالِانْفَاقِ .

(١) الكتاب ٩٦ / ٣ ، وَنَسَبَهُ سَيَبويه إِلَى الْأَخْطَلِ ، وَبِئْسَ فِي دِيْوَانِهِ الْمَطْبُوعُ .

انظر : ابن يعيش ٧ / ٥٠ ، ٥١ والخزانة ٨ / ٨٧ .

الرائد : الذي يتقدم القوم للماء والكلا . أرسوا أمر من الإرساء ، أي : أقيموا : نزاولها :
مضارع : زوال الشيء أي : حواره وعالجه : الحتف : الهلاك . والضمير في : " نزاولها " للحرب
أو للخمر ، وانظر الخزانة في شرح الشاهد .

(٢) انظر : النكت في تفسير كتاب سيبويه ٧٥٠ .

(٣) ٧٧ / طه . قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه : " فمن قرأ : « لا تخاف » فالمعنى : لست
تخاف دركاً .. " وقال مكِّي في مشكل إعراب القرآن ٢ / ٧٣ - ٧٤ : " من رفع « تخاف » جعله
حالاً من الفاعل وهو " موسى " .. ويجوز رفع « تخاف » على القطع .. " .

(٤) انظر : الأصول ٢ / ١٦٢ ..

(٥) انظر : ص ٥٩٤ .

(٦) ١٠ ، ١١ / الصِّف .

(٧) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥ / ١٦٦ والأصول ٢ / ١٧٦ .

(٨) ٣١ / إبراهيم .

(٩) في مشكل إعراب القرآن ١ / ٤٥١ : " .. وقال المبرد : « يقيموا » جوابُ لأمرٍ محذوفٍ ، تقديرُهُ :
قُلْ أقيموا الصلاة يقيموا " بوذكر مكِّي تقدير الزُّجَّاجِ وَالْأَخْفَشِ لِلْجَوَابِ .

الحكمُ الرَّابِعُ عَشَرَ : المضمَرُ (١) في هذه الأشياءِ السَّتَّةِ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ
مِثْلَ المَظْهَرِ ؛ تَقُولُ في النِّهْيِ : لا تَشْتُمِ النَّاسَ يَسْلَمَ عَرِضُكَ ، فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ :
لا تَشْتُمِ النَّاسَ إِنْ لا تَشْتُمِ النَّاسَ يَسْلَمَ عَرِضُكَ ، فَالمَضمَرُ مِثْلُ المَظْهَرِ ؛ فَعَلَى
هَذَا إِذَا قُلْتَ : لا تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ يَأْكُلُكَ ، لَمْ يَجْزُ الجِزْمُ ؛ لِأَنَّ المَضمَرَ : إِنْ لا
تَدْنُ مِنَ الأَسَدِ ، وَهَذَا مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَأْكُلُهُ إِذَا دَنَا مِنْهُ ، لا إِذَا لَمْ يَدْنُ مِنْهُ ،
وَلَوْ قُلْتَ : إِنَّهُ بِمَعْنَى : فَإِنَّكَ إِنْ تَدْنُ مِنْهُ يَأْكُلُكَ وَجِبَ إِظْهَارُ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا
يُضْمَرُ إِذَا كَانَ ما قَبْلَهُ مِنْ جِنْسِهِ وَالنَّهْيُ ضِدُّ الإِثْبَاتِ ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَدْخُلِ النَّفْيُ ١٨٣ب/
فِي هَذَا الحِكمِ ، فَلا تَقُولُ : ما تُعْطِينَا نَشْكُرُكَ ، إِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ : إِنْ لا تُعْطِينَا
نَشْكُرُكَ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، فَمتى خَالَفَ الثَّانِي الأَوَّلَ وَجِبَ إِظْهَارُ المَضمَرَ ، كَقَوْلِهِ
تعالى : ﴿ رَبِّ لا تَذَرْ عَلَيَّ الأَرْضَ مِنَ الكَافِرِينَ دِيَّارًا ، إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ يُضِلُّوا
عِبَادَكَ ﴾ (٢) وَقَدْ أَجَازَ الكَسَائِيُّ مَسْأَلَةَ الأَسَدِ (٣) ؛ حَمَلًا عَلَى الأَلْفِ وَالْمَعْنَى ،
قال ابنُ السَّرَّاجِ : لَمْ يَجْزُ إِلاَّ عَلَى المَجازِ وَأَنَّ السَّامِعَ يَعْلَمُ ما تَعْنِي (٤) ، قال
سَيِّبِيُّه : وَسَمِعْتُ مِنَ العَرَبِ مَنْ يَقُولُ : « لا تَذْهَبْ بِهِ تُغْلِبْ عَلَيْهِ » (٥) ، فَإِنْ لَمْ
تَجْعَلِ الأَكْلَ جِوابَ النِّهْيِ رَفَعْتَ ، عَلَى ما تَقَدَّمَ فِي الحِكمِ الثَّالِثِ عَشَرَ .

(١) في الأصل : المضمرة .

(٢) ٢٦ / ٢٧ / نوح .

(٣) انظر : شرح الكافية الشافية ١٥٥٢ والتصريح ٢ / ٢٤٢ .

(٤) الأصول ٢ / ١٨٣ .

(٥) الكتاب ٢ / ١٧٠ .

الحكم الخامس عشر: قد حذفوا الفعل المعلق بالاستفهام وأبقوا
الاستفهام دالاً عليه ، كقوله (١) :

مَتَى تَتَّخِذُوا قَسْرًا بظنِّ مالِكٍ ولا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ
تقديره : متى تجيئون تُوخِّدُوا ، فَـ " متى " استفهامٌ ، ويجوز أن يكون
شَرْطًا والشَّرْطُ (٢) محذوفٌ ، فَإِنْ كَانَ الاستفهامُ تقريراً لم يجز ذلك فيه ، لا
تقول : أَتَضْرِبُ تُصَبُّ خَيْرًا؟ ؛ لِأَنَّ التَّقْرِيرَ مُوجِبٌ فِي النَّفْيِ ، باقٍ فِي الإِجَابِ
فَأَمَّا قَوْلُهُ (٣) :

أَنِّي سَلَكْتُ فَإِنِّي لَكَ نَاصِحٌ وعلى انتقاصك في الحياة وأزدد
فَـ " أزدد " مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ " فَإِنِّي " كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَكُنْ
مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٤) مَعْطُوفٌ عَلَى مَوْضِعِ ﴿ فَأَصْدُقْ ﴾ (٥) وَالَّذِي هُوَ جَوَابُ

(١) لم أقف على اسمه .

وانظر : شرح الكافية الشافية ١٦٠٩ والمساعد على تسهيل الفوائد ١٧٠ / ٣ والتصريح ٢٥٢ / ٢
والهمع ٣٣٧ / ٤ .

القسرُ : القهرُ . الظنُّ - بكسر الطاء - : التهمة . الصفادُ : ما يوثق به الأسيرُ من قيدٍ أو
غيره .

(٢) وعلى أن " متى " شرطيةٌ فالتقدير : متى تتخذوا تُوخِّدُوا .

(٣) لم أقف على اسمه .

والبيتُ في المسائلِ العَضُدِيَّاتِ برواية :

أَيَّا سَلَكْتُ فَإِنِّي لَكَ مَبْغِضٌ

وانظره : أيضًا في الحجَّة لأبي عليِّ الفارسيِّ ٢ / ٢٩٩ والبحر المحيط ٤ / ٤٣٣ .
برواية : لك كاشحٌ .

(٤) ١٠ / المنافقون .

(٥) انظر : المسائلِ العَضُدِيَّاتِ ١٢٠ ومُشْكِلُ إعرابِ القرآن ٢ / ٣٨١ .

التَّحْضِيضِ فِي قَوْلِهِ : ﴿ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي (١) إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ ﴾ .

الحكمُ السَّادِسَ عَشَرَ : إِذَا أَعْمَلْتَ النَّاصِبَ وَالرَّافِعَ فِي أَسْمَاءِ الشَّرْطِ بَطَلَ عَمَلُهَا ، وَصَارَتْ بِمَعْنَى " الَّذِي " كَقَوْلِكَ : إِنْ مَنْ يَأْتِينَا نُكْرِمُهُ ، وَ : كَانَ أَيُّهُمْ تَضْرِبُهُ عِنْدَكَ . فَإِنْ شَغَلْتَ الْعَامِلَ بِضَمِيرِ الشَّأْنِ أَعْمَلْتَهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾ (٢) فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ حَرْفَ جَرٍّ لَمْ يُبْطَلْ عَمَلُهَا ، كَقَوْلِكَ : بِمَنْ تَمَرَّرَ أَمْرٌ .

الحكمُ السَّابِعَ عَشَرَ : اعْلَمْ أَنَّ صِيغَةَ / الْأَمْرِ وَالِدُعَاءِ وَالْعَرْضِ سَوَاءٌ ، إِلَّا ١/٨٨٤ أَنَّ الْأَمْرَ لِمَنْ دُونَكَ ، وَالِدُعَاءَ لِمَنْ فَوْقَكَ ، وَالْعَرْضَ لهُمَا ، تَقُولُ فِي الْأَمْرِ : اضْرِبْ زَيْدًا ، وَفِي الدُّعَاءِ رَبِّ اغْفِرْ لِي ، وَفِي الْعَرْضِ : انزِلْ بِنَا .

وَقَدْ يُحْكِي الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ وَالِدُعَاءُ وَالْعَرْضُ عَلَى لَفْظِ الْخَبَرِ ، إِذَا لَمْ يَلْتَبَسْ ، تَقُولُ : أَطَالَ اللَّهُ بِقَاءِكَ ، فَالْلَفْظُ خَبَرٌ (٣) وَالْمَعْنَى دُعَاءٌ ، وَمَتَى التَّبَسَّ شَيْءٌ لَمْ يَجُزْ ، فَتَقُولُ عَلَى هَذَا : لَا يَغْفِرُ اللَّهُ لَهُ وَيَرْحَمُهُ (٣) ، تُرِيدُ : وَلَا يَرْحَمُهُ ، فَلَوْ قُلْتَ : وَيَرْحَمُهُ ، بِالرَّفْعِ لَمْ يَجُزْ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ دُعَاءٌ عَلَيْهِ وَالثَّانِي (٣) دُعَاءٌ لَهُ ، وَتَقُولُ : يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ ، عَلَى مَعْنَى : لِيَغْفِرَ (٢) ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ : وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى (٣) : ﴿ لَا تَتْرِبَبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ ﴾ (٤) ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : « رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ

(١) الآية السابقة .

(٢) ٧٤ / طه .

(٣) الأصول ٢ / ١٧١ وكل ما قبل قوله : قال ابن السراج أيضا في الأصول .

(٤) ٩٢ / يوسف .

يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿١﴾ فَدَعَا عَلَيْهِم بِالإِضْلالِ ، وَنَفَى الإِيمَانَ بِاللَّامِ (٢)
وَبِـ "لَا" (٣) وَقَوْمٌ يَدْعُونَ (٤) بِـ "لَنْ" وَيَحْمِلُونَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ فَلَنْ أَكُونَ
ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ (٥) . قَالَ ابْنُ السَّرَاجِ : وَالدُّعَاءُ بِـ "لَنْ" غَيْرٌ مَعْرُوفٌ ، وَقَدْ
حَكَى قَوْمٌ : اللَّهُمَّ قَطَعْتَ يَدَهُ وَفَقَنْتَ عَيْنَهُ (٦) ، وَهَذَا إِسْبَاعٌ (٧) ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ
مِثْلُهُ مَعَ عَدَمِ اللَّبْسِ .

(١) ٨٨ / يونس .

(٢) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « لِيَضْلُوا » وَانظُرْ : إِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ٢ / ٧٣ .

(٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَلَا يُؤْمِنُوا » وَانظُرْ : الْمَوْضِعَ السَّابِقَ مِنْ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ .

(٤) وَهَذَا أَيْضًا مِنْ كَلَامِ ابْنِ السَّرَاجِ فِي الْمَوْضِعِ السَّابِقِ مِنَ الْأَصُولِ .

(٥) ١٧ / الْقَصَصِ .

(٦) الْأَصُولُ ٢ / ١٧١ .

(٧) فِي الْأَصْلِ : إِشْبَاعٌ . وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتُ .

البابُ السادسُ عشرُ

في « كم »

وهي اسمٌ مبنىٌ على السكونِ لعددٍ مبهمٍ يتنظمه أولاً وآخرًا، والعددُ حكمه حكمُ المعدادِ الذي عدتهُ به، يتبعه في جنسه ونوعه، جوهرًا وعرضًا. ولها في الكلام موضعان.

أحدهما: الاستفهامُ.

والآخرُ: الخبرُ.

وتشتركان معاً في أحكامٍ فنذكرها وما يتعلّق بها، وما أضيف إليها، في أربعة فصولٍ.

الفصلُ الأوّلُ

في الاستفهامية: إذا كانت استفهاماً / نصبت النكرة الواقعة بعدها التي ١٨٤ب/ يحسنُ فيها « من » على التمييز، كما تنصبُ في العدد، تقول: كم غلاماً لك؟ وكم درهماً مالك؟

ويجوزُ الفصلُ بينها وبين النكرة، والنصبُ بحاله، كقولك: كم لك درهماً؟ و: كم عندك غلاماً؟

ولا يكونُ مميّزُها إلا مفرداً، فأما قولهم: كم لك غلماناً؟ فـ « غلمان » منصوبٌ على الحال، والعاملُ فيها: ما في « لك » من معنى الفعل، والمميّزُ محذوفٌ، تقديره: كم نفساً لك غلماناً؟ فلو قلت: كم غلماناً لك؟ لم يُجزه

البَصْرِيُّ ، وَأَجَاذَهُ (١) الكُوفِيُّ . وَأَجَازَ الْأَخْفَشُ : كَمْ غُلْمَانًا عِنْدَكَ (٢) ، إِذَا أُرِدْتَ
 أَصْنَافًا مِنَ الْغُلْمَانِ ، أَيُّ : كَمْ عِنْدَكَ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ ؟
 وَقَدْ يُحَدَفُ الْمُمَيِّزُ رَأْسًا ، تَقُولُ : كَمْ مَالِكٌ ؟ وَكَمْ غُلْمَانُكَ ؟ وَكَمْ دِرْهَمُكَ ؟ وَكَمْ
 سِرْتِ : وَكَمْ زَيْدٌ مَآكِثُ ؟ وَكَمْ جَاءَ آلُ مُحَمَّدٍ ؟ التَّقْدِيرُ : كَمْ دِينَارًا أَوْ دِرْهَمًا مَالِكٌ ؟
 وَكَمْ نَفْسًا غُلْمَانُكَ ؟ وَكَمْ دَانِقًا (٣) دِرْهَمُكَ ؟ وَكَمْ فَرَسَخًا سِرْتِ ؟ وَكَمْ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا
 زَيْدٌ مَآكِثُ ؟ وَكَمْ مَرَّةً جَاءَ آلُ مُحَمَّدٍ ؟ .

وتقول: كَمْ غَيْرَهُ لَكَ ؟ وَكَمْ مِثْلَهُ لَكَ ؟ وَكَمْ غَيْرَهُ مِثْلَهُ لَكَ ؟ فَتَنْصِبُ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ
 الْإِضَافَةَ لَا تُفِيدُ تَعْرِيفًا .

وتقول: كَمْ ضَرَبْتَ رَجُلًا ؛ فَجَائِزٌ أَنْ يَكُونَ « رَجُلًا » مَفْعُولٌ « ضَرَبْتَ » ، وَأَنْ
 يَكُونَ مُمَيِّزٌ « كَمْ » فَإِذَا أُدْخِلْتَ « مِنْ » فَقُلْتَ : كَمْ ضَرَبْتَ مِنْ رَجُلٍ ؟ لَزِمَ التَّمْيِيزُ .
 وتقول: كَمْ مَالِكٌ إِلَّا دِرْهَمَانِ ؟ وَكَمْ عَطَاءُكَ إِلَّا عَشْرُونَ ؟ إِذَا كُنْتَ تَسْتَقِلُّهُ ،
 كَأَنَّكَ قُلْتَ : كَمْ دِرْهَمًا مَالِكٌ إِلَّا دِرْهَمَانِ ؟ كَمَا تَقُولُ : هَلِ الدُّنْيَا إِلَّا ظِلٌّ زَائِلٌ ؟ وَمِنْهُ
 قَوْلُكَ : كَمْ ثَلَاثَةٌ سِتَّةٌ إِلَّا ثَلَاثَتَانِ ؟ وَكَمْ خَمْسَةٌ عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَتَانِ ؟ فَيَكُونُ مَا بَعْدَ
 « إِلَّا » تَفْسِيرًا لِ « كَمْ » ، وَتَرْفَعُهُ إِذَا كَانَتْ « كَمْ » رَفْعًا ، وَتَنْصِبُهُ إِذَا كَانَتْ نَصْبًا ،
 وَتَجْرَهُ إِذَا كَانَتْ جَرًّا .

(١) انظر : الأصول ٣١٧/١ ، والمهمع ٧٩/٤ .

(٢) انظر : الأصول ٣١٧/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ١٠٩/٢ .

(٣) الدَانِقُ : سُدُسُ الدَّرْهَمِ .

الفصلُ الثاني

في الخبرية: إذا كانت «كَمْ» خبراً كانت مضافةً إلى نكرةٍ مفردٍ تارةً، وإلى جَمْعٍ أُخرى، تقول: كَمْ غُلامٍ قد مَلَكْتُ، وكَمْ دارٍ قد دَخَلْتُ، وكَمْ رِجالٍ قد رأيتُ، كما تقولُ في العدد: مائةٌ ثوبٍ وثلاثةٌ أثوابٍ.

١/١٨٥

ويجوزُ الفصلُ بينها وبين المضافِ إليه؛ عوضاً من عدمِ تصرُّفها، ولكِ النَّصْبُ والجرُّ والاختيارُ النَّصْبُ، تقولُ: كَمْ قد حَصَلَ لي غُلاماً، وكَمْ قد زارني رَجُلاً، قال الشاعرُ^(١):

كَمْ نالني منكم فضلاً على عدمٍ إذ لا أكادُ من الإقتارِ أحتَمِلُ
وأما الجرُّ: فكقولنا: كَمْ قد زارني^(٢) رَجُلٌ، وليسَ بالكثيرِ في كلامهم، وأنشدوا^(٣):

كَمْ في بَنى سَعْدِ بنِ بَكْرِ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ ماجدٍ نَفَّاعٍ
ومِنَ العَرَبِ مَنْ يَنْصِبُ في الخَبَرِ بغيرِ فَصْلِ، فيقولُ: كَمْ مالاً قد

(١) هو القطامي . ديوانه ٣٠.

والبيتُ من شواهد سيبويه ١٦٥/٢ . وانظر أيضاً: المقتضب ٦٠/٣ والتبصرة ٢٢٢ والإنصاف ٢٠٥ وابن يعيش ١٢٩/٤، ١٣١ والخزانه ٤٧٧/٦.

العدم: فَقَدُ المَالِ وَقَلَّتُهُ. الإقتارُ: مَصْدَرُ أَقْتَرِ الرَّجُلِ، إذا افْتَقَرَ.

(٢) في الأصل: كَمْ قد زارني رجلٌ، بضم اللام، والصوابُ ما أثبتُّ.

(٣) للفرزدق: وليسَ في ديوانه المطبوع.

وهو من شواهد سيبويه ١٦٨/٢ . انظر أيضاً: المقتضب ٦٢/٣ والإنصاف ٣٠٤ وابن يعيش ١٣٠/٤، ١٣٢ والخزانه ٤٧٦/٦.

الدَّسِيعَةُ: العَطِيَّةُ أو الجَفْنَةُ. والمعنى: واسعُ المعروف.

مَلَكْتُ ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ (١) :

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ فدعاء قد حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

يُنشَدُ بِنَصْبِ « الْعَمَّةِ » ، وَرَفْعِهَا ، وَجَرِّهَا ؛ فَالنَّصْبُ : عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ -
وَهِيَ قَلِيلَةٌ - أَوْ عَلَى الْإِسْتِفْهَامِ ، مِنْ طَرِيقِ الْإِسْتِهْزَاءِ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ هَاجٍ ، وَالْهَاجِي
لَا يَكُونُ مُسْتَفْهِمًا إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّلْهِي . وَالْجَرُّ : عَلَى الْخَبَرِ - وَهُوَ الْأَكْثَرُ -
وَالرَّفْعُ ، عَلَى مَعْنَى : كَمْ مَرَّةً حَلَبْتُ عَلَى عَمَاتِكَ ، وَتَقْدِيرِ الْإِعْرَابِ فِيهِ : أَنَّ « الْعَمَّةَ »
مَرْفُوعَةٌ بِالْإِبْتِدَاءِ ، وَ « قَدْ حَلَبْتُ » الْخَبَرُ .

وهذه « كم » الخبرية مضافة إلى مميّزها ، عاملة في الجر ، فإذا وقعت
بعدها « من » كانت منوثة في التقدير ، كقوله تعالى : ﴿ وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ
أَهْلَكْنَاهَا ﴾ (٢) ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ (٣) التقدير : كَثِيرٌ مِنَ الْقَرْيِ ، وَمِنْ
الْمَلَائِكَةِ ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ (٤) إِلَى أَنَّهَا مَنْوثةٌ أبدأ ، وَالْمَجْرُورُ بَعْدَهَا بِإِضْمَارِ « مِنْ » .

وإذا أعدت الضمير إليها عاد على اللفظ مرة ، وعلى المعنى أخرى ، تقول :

كَمْ رَجُلٍ رَأَيْتُهُ ، وَرَأَيْتُهُمْ ، وَكَمْ امْرَأَةً لَقَيْتُهَا ، وَلَقَيْتُهُنَّ / وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَكَمْ ١٨٥ / ب

(١) ديوانه ٣٦١/١ . وهو من شواهد سيبويه ١٦٦ ، ٧٢/٢ . وانظر أيضا : المقتضب ٥٨/٣ والأصول

٣١٨/١ والتبصرة ٣٢٢ وابن يعيش ١٣٣/٤ والمغني ١٨٥ وشرح أبياته ١٦٥/٤ والخزانة ٤٨٥/٦ .

القدعاء : المعوجة الرُسْغُ من اليد أو الرجل . العشار : جمع عَشْرَاءِ ، وَهِيَ النَّاقَةُ أُتِيَ عَلَى حَمْلِهَا عَشْرَةٌ
أَشْهُرُ .

(٢) ٤ / الأعراف .

(٣) ٢٦ / النجم .

(٤) وهم القراء والكوفيون . انظر : ابن يعيش ١٣٤/٤ والمساعد ١١٠/٢ والهمع ٨١/٤ .

مِنْ قَرِيَّةٍ أَهْلَكْنَاهَا ﴿١﴾، فَرَدَّ إِلَى اللَّفْظِ، وَقَوْلِهِ: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا﴾ ﴿٢﴾ فَأَعَادَ إِلَى الْمَعْنَى.

الفصل الثالث

فيما اشتركا فيه: تكون في كلا وجهيها مرفوعة ومجرورة.

فالرَّفْعُ: علي الابتداء، تقول: كَمْ دِرْهَمًا مَالِكٌ؟ فَهِيَ مُبْتَدَأٌ، و«مَالِكٌ» خَبْرُهُ، و«دِرْهَمًا» مُمَيِّزَةٌ، وكذلك في الخبرية؛ وإنما جازَ الابتداءُ بِهَا وهي نَكْرَةٌ لا سَتْفِرَاقِهَا الجِنْسُ؛ فنَزَلَتْ به مَنزِلَةُ المَعَارِفِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ «مَالِكٌ» المَبْتَدَأَ، و«كَمْ» الخَبَرَ. وتقول: كَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ؟ وَكَمْ غُلَامٍ لَكَ، فَالتَّقْدِيرُ: أَيُّ عَدَدٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ حَاصِلٌ عِنْدَكَ، وَكثِيرٌ مِنَ الغُلَمَانِ كَانُوا لَكَ، فَإِذَا قُلْتَ: كَمْ غُلَامًا مَالِكٌ ذَاهِبٌ، جَعَلْتَ «لَكَ» صِفَةً لـ «الغلام» و«ذاهبًا» خَبْرًا لـ «كَمْ»، وَإِذَا قُلْتَ: كَمْ غُلَامًا؟ فَلا يَجُوزُ إِلَّا الرَّفْعُ فِي «غُلَامًا»؛ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ، وَالتَّمْيِيزُ لَا يَكُونُ بِالمَعْرِفَةِ؛ فَكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَعِشْرُونَ غُلَامًا؟ ﴿٣﴾.

وَأَمَّا النِّصْبُ: فَعَلَى المَفْعُولِ، كَقَوْلِكَ: كَمْ إِنْسَانًا ضَرَبْتَ؟ وَكَمْ غُلَامٍ مَلَكْتَ، فَ«كَمْ» مَنْصُوبَةٌ بِـ «ضَرَبْتَ» وَ«مَلَكْتَ» وَتَنَتَّصِبُ عَلَي الطَّرْفِيَّةِ؛ كَقَوْلِكَ: كَمْ لَيْلَةً سِرْتُ؟ وَكَمْ يَوْمٍ صُمْتُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَعِشْرِينَ لَيْلَةً سِرْتُ؟ وَأَيَّامًا كَثِيرَةً صُمْتُ.

(١) ٤ / الأعراف.

(٢) ٢٦ / النجم. وقد مرَّت قَرِيْبًا ص ٦٥٤.

(٣) قَوْلُهُ: فَلا يَجُوزُ إِلَّا الرَّفْعُ ... إِلَى قَوْلِهِ: أَعِشْرُونَ غُلَامًا، هُوَ نَصُّ كَلَامِ ابْنِ السَّرَاجِ فِي الأَصُولِ ٣١٧/١.

وأما الجرُّ : فيكون بحرفٍ جارٍ، وبالإضافة.

فالحرفُ : كقولك : بكم إنساناً مررت؟ و : على كم جذعاً بني بيتك؟ و : إلى

كم دارٍ دخلتُ.

والإضافةُ : كقولك : رزقَ كم رجلاً أطلقت؟ وحقَّ كم رجلٍ قضيتُ. قال

سيبويه : وسألته - يعنى الخليل - عن قولهم : على كم جذعٍ بيتك مبنئ؟ فقال :

القياسُ : النَّصْبُ وهو قولُ عامَّةِ النَّاسِ ، فأما الذين جرُّوا ، فإنهم أرادوا معنى

« مِنْ » ولكنهم حذفوها تخفيفاً وصارت « على » عوضاً منها^(١) واستدلَّ مَنْ ذهبَ

إلى هذا/ بقول الأعمشى^(٢) :

أ / ١٨٦

كم ضاحكٍ مِنْ ذا ومنٍ ساخرٍ

فأظهرَ « مِنْ » معها .

(١) الكتاب ١٦٠/٢ .

(٢) ديوانه ١٠٦ .

وهذا عجز البيت، وصدْرُه :

يا عَجِبَ الدهرُ متى سَوِيًّا

وانظر في تخريجه : الشعر ٥١ . وأما ابنُ الشجرى ٣٦٤/١ والمساعد علي تسهيل الفوائد ١١٠/٢ .

قال ابنُ الشجرى : « أرادَ : كمٍ مِنْ ضاحِكٍ ؛ فلذلك عطْفُ عليه بـ « مِنْ » فقال : ومنٍ ساخرٍ »

الفصل الرابع

فيما شُبِّهَ بها: قد شَبَّهوا بِـ « كَم » الْخَبْرِيَّةُ، لَفْظَةً « كَأَيُّ » ، وسيبويه يُشَبِّهُهَا (١) بِـ « رَبُّ » ، وهي « كَافٌ » الْجَرِّ، دَخَلَتْ عَلَى « أَيُّ » كَمَا دَخَلَتْ عَلَى « أَنْ » فِي « كَأَنَّ » و [على « ذَا » فِي] (٢) كَذَا ، وَلَيْسَ لَهَا مُتَعَلِّقٌ. وَأَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ وَمَعَهَا « مِنْ » عَوِضًا مِنَ الْإِضَافَةِ الَّتِي كَانَتْ لـ « أَيُّ » ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ عَتَتْ عَنْ أَمْرِ رَبِّهَا ﴾ (٣) وَقَوْلِهِ : ﴿ وَكَأَيُّ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلَ مَعَهُ رَبِّيُونَ كَثِيرًا ﴾ (٤).

وفيها خمس لغات:

الأولى : « كَأَيُّ » مُشَدَّدَةٌ، وَتَكْتَبُ بِـ « يَاءٍ » مُنَوَّنَةٍ، وَبِـ « نُونٍ » فِي مَوْضِعِ التَّنْوِينِ (٥)، وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ صُورَةٌ إِلَّا فِيهَا.
الثَّانِيَّةُ: « كَاءٌ » بوزن [كاع. الثَّالِثَةُ: « كَارٌ » بوزن: كع. الرَّابِعَةُ: « كَأَيُّ »
بوزن: كعي. الْخَامِسَةُ: « كِيءٌ » بوزن] (٦) كَعِي.

(١) الكتاب ١٧٠/٢.

(٢) تَتِمَّةٌ يَلْتَمُ بِهَا الْكَلَامُ ، وَيَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ. وَانظُرْ فِي أَصْلِ « كَأَيُّ » وَ « كَذَا » الْكَامِلَ ١٢٥١-١٢٥٢.

(٣) ٨ / الطلاق.

(٤) ١٤٦ / آل عمران.

(٥) هكذا: كَأَيُّ.

(٦) نَقَصُ فِي الْأَصْلِ. وَالثَّنِيَّةُ مِنَ الْكَامِلِ ١٢٥٢ : وَالْكَشْفُ ٢٥٧/١ - ٢٥٨. وَمَشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ

١٦٠/١ - ١٦١. وَابْنُ يَعِيشَ ١٣٤/٤ - ١٣٦. وَالْمَسَاعِدُ ١١٦/٢. وَالْمَعْمُورُ ٣٨٩ - ٣٩٠.

وقد شَبَّهُوا بها « كَذَا » التي للعدد، فنصبوا [ما] ^(١) بعدها، كما نصبوا ما بعد « كم » وهي « الكاف » دَخَلَتْ علي « ذَا » ^(٢)، وحجَزَتْ بينها وبينَ العملِ، وهي مَبْهَمَةٌ، تقول: له عندي كذا درهماً، وكذا درهماً، وكذا كذا درهماً؛ فيلزمك في الأولِ عشرون ^(٣)؛ لأنه أولُ ما يفسرُ من الأعدادِ المفردةِ بالواحدِ المنصوبِ، ولزمك في الثاني أحدٌ وعشرون ^(٤)؛ لأنه أولُ ما يفسرُ من المعطوفِ بالمنصوبِ، ولزمك في الثالثِ أحدٌ وعشرون ^(٥)؛ لأنه أولُ مركَّبٍ يفسرُ بالمنصوبِ. فإن جررتَ فقالت: له عندي كذا درهمٍ، لزمك مائةُ درهمٍ؛ لأنه أولُ ما يفسرُ به الواحدُ المجرورِ، وذهب قومٌ إلى أنه يلزمك بعضُ درهمٍ، فإن رفعتَ « الدرهمَ » كان له عندك درهمٌ واحدٌ، و« كذا كذا » صفةٌ للدرهمِ، فإن قلتَ: له عندي كذا دراهمٌ، لزمك ثلاثةٌ؛ لأنه أولُ ما يفسرُ بالجمعِ، وعلى هذه الأمثلةِ فقيسُ.

(١) تتمة يلتزم بها الكلامُ، ويعينها ما بعدها من قوله: كما نصبوا ما بعد « كم ».

(٢) انظر في ذلك كله: الكامل ١٢٥٢.

فى نونى التاكيد : وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول

فى تعريفهما^(١): وهما نونان : خفيفة وثقيلة، فالخفيفة ساكنة، والثقيلة نونان، أولاهما ساكنة مدغمة فى الثانية.

وجيء بهما لتوكيد الفعل وتثنيته^(٢)، كما أكد الأسماء بـ «إن» و«اللأم». والنون الثقيلة أشد توكيداً من الخفيفة؛ للتضعيف الذى فيها. وجعلوهما فى آخر الفعل؛ لئلا تجمع عليه الزيادتين فى أوله، وحركوه؛ توصلًا إلى النطق بالساكين؛ إذ الخفيفة وأولى الثقيلة ساكنتان. وسيبويه وكثير ممن قال بقوله يذهبون إلى أن الحركة التى قبل «النون» حركة بناء^(٣)؛ وحكى الزجاج قولاً آخر لسيبويه: أنها حركة التقاء^(٤) الساكنين، وإليه مال السيرافى^(٥) وغيره. وإنما بنى الفعل مع نون التوكيد؛ للتركيب العارض فيه بها.

الفصل الثانى

فى مواضعهما: الأفعال على ثلاثة أضرب: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل؛ فالماضى والحاضر لا يدخلان عليهما؛ لأن الماضى ثابت، والحاضر

(١) فى الأصل: تعريفها.

(٢) أى: طلب الفعل مرة بعد مرة، هذا معنى التثنية هاهنا.

(٣) معانى القرآن وإعرابه ٤٩٦/١.

(٥) لم أقف على هذا الرأى للسيرافى فيما لئى من مصادر.

مُشَاهِدٌ ؛ فلا يَحْتَاجَانِ إِلَى التَّوَكُّيدِ، وَيَلْحَقُ الْمَاضِي أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ ؛ فلا يَدْخُلَانِ عَلَيْهَا ؛ اسْتِغْنَاءً بِمَا بُنِيَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْمِبَالِغَةِ. وقد جَوَّزَ قَوْمٌ دُخُولَهَا عَلَى الْحَاضِرِ. وَأَمَّا الْمُسْتَقْبَلُ ؛ فعلى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ: ضَرْبٌ لِأَبَدٍ مِنْ وَجُودِ النَّوْنِ فِيهِ، وَضَرْبٌ أَنْتَ فِيهِ مُخَيَّرٌ، وَضَرْبٌ تَقَفَ فِيهِ عَلَى الْمَسْمُوعِ.

الضَّرْبُ الْأَوَّلُ: هُوَ الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ الْمَقْسَمُ عَلَيْهِ فِي الْإِيجَابِ، كَقَوْلِكَ: وَاللَّهِ

لَيَقُومَنَّ بِي وَاللَّهِ لَيَنْطَلِقَنَّ، وَمَنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَتَاللَّهِ / لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾ (١) ١٨٧/أ وَقَوْلُهُ: ﴿ لَيَسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّاعِرِينَ ﴾ (٢).

وهذه النون لازمة. وقد أجاز الفارسي (٣) حَذْفَهَا مِنْهُ ؛ وَإِنَّمَا دَخَلَتْ فِي الْقَسَمِ فَصْلاً بَيْنَ لَامِهِ الَّتِي تَكُونُ لِلْمُسْتَقْبَلِ وَبَيْنَ لَامِ التَّوَكُّيدِ الَّتِي تَصْلُحُ لِلْحَالِ، فَلَمَّا كَانَتْ النُّونُ فَارِقَةً كَانَتْ لِازِمَةً ؛ خَوْفَ اللَّبْسِ. قَالَ سَيَبَوِيه : وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ قَوْلِهِ : لَتَفْعَلَنَّ، مُبْتَدَأَةً، لَا يَمِينُ قَبْلَهَا، فَقَالَ: جَاءَتْ عَلَى نِيَّةِ (٤) الْيَمِينِ. وَإِذَا حَكَيْتَ عَنْ غَيْرِكَ قُلْتَ : أَقْسِمُ لَتَفْعَلَنَّ وَاسْتَحْلَفْتَهُ لَيَفْعَلَنَّ.

وقد أَلْحَقَ الرَّجَّاجُ (٥) وَجْمَاعَةً مِنَ النُّحَاةِ بِالْقَسَمِ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةَ، إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا «مَا» مَعَ الْمُسْتَقْبَلِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فَأِمَّا تَرَيْنَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ (٦) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا ﴾ (٧)، وَالْفَارْسِيُّ لَا يَلْزِمُ

(١) ٥٧/ الأنبياء.

(٢) ٣٢/ يوسف.

(٣) الإيضاح العضدي ١/٣٢٢.

(٤) الكتاب ١٠٦/٣.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١١٧/٨ عند الكلام على قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ فَأِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنْهُ

هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ ﴾. وانظر هذا الرأي للزجاج أيضا في: البحر المحيط ٤٧٧/٧ والهمع

٣٩٩/٤.

(٦) ٢٦/ مريم.

(٧) ٢٣/ الإسراء وكتبت في الأصل: فأما يبلغن. وهذا خطأ؛ فلا وجود للفاء مع «إمّا» هاهنا.

هذا النوع « النون »^(١)، ويستدلُّ بكثرة مجيئه في الشعر علي جوازه في الكلام، قال سيبويه^(٢): « إن » إذا لحقها « ما » الزائدة فإلحاق « النون » الفعل، وترك إلحاقه جيداً^(٣)، فكان « ما » سوغت دخول « النون »، لا أوجبته، كقول الشاعر^(٤):

فإمّا ترينى ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

وقول الآخر^(٥):

زعمت تماضير أننى إمّا أمت يسدّد أبيتوها الأصغر خلّتي
الضرب الثاني : الذى أنت فيه مخيرٌ، وهو الأمر والنهى والاستفهام،
كقولك: اضربن زيدا، ولا تضربن عمرا، وهل تضربن بكرا ؟ فإن شئت أدخلت

(١) المسائل البغداديات ٣١٠ - ٣١١.

(٢) أفحمت كلمة « قال » بين قوله - في الأصل - « قال سيبويه » وبين قول سيبويه: « إن » « إن » إذا لحقها.....».

(٣) الكتاب ٥١٥/٣.

(٤) هو الأعمش ديوانه ١٧١ . ورواية الديوان:

فإن تعهديني ولي لمة فإن الحوادث أوى بها

وهو من شواهد سيبويه ٤٦/٢ وانظر أيضا : معاني القرآن للأخفش ٥٥ والفرأء ١٢٨/١ والأصول ٤١٣/١ والمسائل البغداديات ٣١٢ والتبصرة ٦٢٥ والمخصص ٨٢/١٦ وابن يعيش ٩٥/٥ و ٩/٩، ١٤ والخزانة ٤٣٠/١١.

واللمة : الشعر الذى يلم بالملكب ، أى يحيط به . وتبد لها : تغيرها من السواد إلى البياض . أودى بها : ذهب بها .

(٥) هو سلمان بن ربيعة الضبيّ، أو سلمى بن ربيعة.

انظر: نوادر أبي زيد ٣٧٥ والمسائل البغداديات ٣١١ وأمالي ابن الشجري ٤٣/١ و ٦٩/٢ والأصمعيّات ٦١ وشرح حماسة أبي تمام للمرزوقي ٥٤٧ والهمع ٣٤٠/٤ والخزانة ٣٠/٨. أبيتوها : تصغير « بيتن » علي غير قياس، وفيه أقوال أخرى ذكرها البغدادي في الخزانة. الخلّة - بفتح الخاء - الفرجة والثلمة التي يتركها بموته ، وهي أيضا : الضعف والوهن والفقر.

«النُّونَ» علي هذه الأفعال، وإن شئت^(١) لم تُدْخِلْهَا، قالوا: لأنَّ الأمر والنهي قد
يَقَعَانِ غَيْرَ مُرَادَيْنِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَاتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾^(٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿وَلَا تَقْرَبُوا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾^(٣)؛ ولأنَّهُمَا يَخُصَّانِ بِصِيغَتَيْهِمَا الِاسْتِقْبَالَ، فَلَمْ
يَحْتَاجَا إِلَى فَاصِلٍ. وَأَمَّا الِاسْتِفْهَامُ فَإِنَّمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ لِشَبْهِهِ بِالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ؛ لِأَنَّهُ
اسْتِدْعَاءٌ / الْعِلْمُ بِالْمُسْتَفْهَمِ عَنْهُ، وَمِنَ التَّكْثِيرِ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ قَوْلُ الْأَعْمَشِيِّ^(٤): ١٨٧/
وَأَيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لِاتَّقَرُّبِنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا
وقول الآخر^(٥):

فَلَا تَقْبَلْنَ ضَيْمًا مَخَافَةَ مَيْتَةٍ وَمَوْتًا بِهَا حُرًّا وَجِلْدُكَ أَمْلَسُ

(١) انظر: التبصرة - ٤٣٠.

(٢) البقرة / ٢٣.

(٣) البقرة / ٣٥ والأعراف / ١٩. قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ١/١٦٣: «نهي؛ فلذلك
حذفت النون».

(٤) ديوانه ١٣٧. وروايته.

وذا التَّمَنِّيِّ الْمُنْصَوْبِ لَا تَتَسَكَّهْ

وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

وهو من شواهد سيبويه ٣/٥١٠ وانظر أيضا: التبصرة ٤٣٣. وأما ابن الشجري ١/٣٨٤ و
٢/٢٦٨ والإنصاف ٦٥٧ وابن يمش ٨٨.٣٩/٨ و٢٠/١٠ والمغني ٢٧٢ وشرح أبياته ١٦٢/٦، ١٦٤.

(٥) هو المثلَّثُ ديوانه ١١١.

انظر: شرح حماسة أبي تمام المرزوقي ٦٥٨ والأساس (مجلس) ووردت عرضاً في الخزانة ٧/٢٩١.
جلدك أملس: أي: أنت بريء من الذم والعار.

وقول الآخر^(١) في الاستفهام:

هَلْ تَرْجِعُنَّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُقْتَبِلٌ إِذْ ذَاكَ أَحْيَانًا
وقال بعضُ العلماء^(٢): لَيْسَ كُلُّ اسْتِفْهَامٍ تَدْخُلُ فِيهِ مَعَ الْفِعْلِ «النُّونُ»^(٣)،
بَلْ إِنْ كَانَ الْاسْتِفْهَامُ عَنِ الْفِعْلِ دَخَلَتْ، وَإِنْ كَانَ عَنِ الْأِسْمِ لَمْ تَدْخُلْ، كَقَوْلِكَ:
مَتَى تَقُومُ؟، لَأَنَّ الْاسْتِفْهَامَ عَنِ زَمَنِ الْقِيَامِ، وَالْأَكْثَرُ الْأَوَّلُ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ: كَمْ
تَمَكَّنْتُ؟ وَانظُرْ مَتَى تَفْعَلُنَّ؟

وقد أَلْحَقَ عُمَانُ بْنُ جُنَيْبٍ النَّفْيَ بِهَذَا^(٤) الضَّرْبِ، قَالَ شَيْخُنَا: لَمْ أَرِ أَحَدًا
ذَكَرَ دَخُولَ «النُّونِ» فِي النَّفْيِ، وَإِنَّمَا^(٥) قَالَ سَيَبَوِيه: وَيَعْدُ «لَمْ»؛ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ
جَازِمَةً، أُشْبِهَتْ «لَا» النَّافِيَةَ^(٦)، وَهَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الْاضْطِرَارِ. وَقَدْ أَعَادَ
عُمَانُ هَذَا الْحُكْمَ فِي «شَرْحِ الْإِيضَاحِ»^(٧) فَقَالَ: وَتَدْخُلُ «النُّونُ» فِي النَّفْيِ

(١) هو الأعم بن جرادة السعدي، وقيل: هو عبدالله بن المعتز وأليس في ديوانه المطبوع.

انظر: نوادر أبي زيد ٤٩٤ وأمالى ابن الشجري ١٩٨/٢ والمغني ٨٤ وشرح أبيات ١٧٦/٢ والهمع
١٧٤/٣. والكلمة الأخيرة في البيت في كل هذه المصادر هكذا: «أفنانا»، كما أن كلمة: «مُتَقَبِلٌ»،
في كل المصادر: «مُنْقَلِبٌ».

(٢) هو ابن الطراوة. انظر: الهمع ٣٩٩/٤ وابن الطراوة النحوي ٢٨٧.

(٣) في الأصل: والنون.

(٤) الخصائص ١١٠/٣.

(٥) الفرة، شرح الهمع (القسم الثاني من الجزء الثاني ق ٢١٧/ب).

(٦) الكتاب ٥١٦/٣.

(٧) قال ابن الدهان في الموضوع السابق من الفرة: «وَذَكَرَ عُمَانُ فِي شَرْحِ الْإِيضَاحِ مِثْلَ هَذَا، وَقَالَ:
تَدْخُلُ النَّونُ فِي النَّفْيِ، وَمِثْلَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾
وهذا عند غيره علي غير هذا، ويبدو أن كلام ابن الأثير هاهنا منقول عن شيخه ابن الدهان هذا
وشرح الإيضاح لابن جنى مفقود حتى الآن.

كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (١)؛ فَجَعَلَ «لَا تُصِيبُنَّ» نَفْيًا، وَغَيْرُهُ جَعَلَهَا نَهْيًا (٢) بَعْدَ أَمْرٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ﴾ (٣). وَأَعَادَ (٤) عِثْمَانُ، ذَكَرَ هَذَا الْحُكْمَ (٥) فِي الْخِصَائِصِ (٦) فَقَالَ: وَمِثَالُ دُخُولِ «النُّونِ» فِي الْفِعْلِ الْمَنْفِيِّ قَوْلُكَ: قَلَّمَا يَقُومَنَّ زَيْدٌ، وَقَالُوا: أَقْسَمْتُ لَمَّا تَفْعَلَنَّ، «لَا» طَلَبٌ، كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِثَالُ عِثْمَانَ بِمَا قَالَ: فَإِنَّ ظَاهِرَ لَفْظِ الْآيَةِ يَدُلُّ عَلَيَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَيَّ تَعَسُّفٍ فِي تَوْجِيهِهَا. وَقَالَ الْفَارِسِيُّ: نُونُ التَّوَكُّيدِ لَا تَدْخُلُ النَّفْيَ (٧)، وَأَنْشَدَ (٨) مُعْتَرِضًا:

قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنْكَ وَارِثٌ إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا
وَقَالَ: إِنَّمَا دَخَلَتْ «النُّونُ» هَاهُنَا حَمَلًا عَلَيَّ الْمَعْنَى.

(١) ٢٥ / الأفعال.

(٢) قال الفراء في معاني القرآن ٤٠٧/١: «أمرهم ثم نهاهم، وفيه طرف من الجزاء وإن كان نهياً ومثله

قوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾ أمرهم ثم نهاهم، وفيه تأويل الجزاء».

وقال الأخفش في معاني القرآن ٣٢١: «فليس قوله - والله أعلم - «تصيبن» بجواب، ولكنه نهى

بعد نهى، ولو كان جواباً ما دخلت النون» وذكر الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤١٠/٢ ما ذكره

الفراء، ثم نظر لآية «الأفعال» بآية «النمل» أيضاً. وانظر: إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ٥١٢/٢.

(٣) ١٨ / النمل.

(٤) في الأصل: وعاد.

(٥) تنمة يلتينم بمثلها الكلام وقد سبق نظيرها قريباً.

(٦) ١١٠/٣.

(٧) لم أقف على هذا القول للفارسي فيما بين يدي من كتبه المطبوعة. وذكر ذلك ابن الدهان منسوباً إلى

الفارسي في الشيرازيات. انظر: الموضوع السابق من الغرة.

(٨) لحاتم الطائي. ديوانه ٢٢٧.

وانظر: نوادر أبي زيد ٣٥٥ والتصريح ٢٠٥/٢. والهمع ٤٠١/٤ والخزانة ١٢٤/٣.

الضَرْبُ الثَّلَاثُ: المَسْمُوعُ. قَدْ أَدْخَلُوا «النُّونَ» عَلَيِ أَفْعَالٍ مُسْتَقْبَلَةٍ فِي
 الْخَبْرِ، وَقَبَّلَهَا «مَا» زَائِدَةٌ، قَالُوا: «بِجَهْدٍ مَا تَبْلُغُنَّ»^(١)، وَ«بَعَيْنٍ مَا أَرَيْتُكَ»^(٢)،
 شَبَّهُوا «مَا» بِلَامِ الْقَسَمِ؛ لِكُونِهَا مُؤَكَّدَةً؛ وَلِذَلِكَ أَدْخَلُوهَا فِي الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ،
 كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا نَذْهَبُنَّ بِكَ﴾^(٣)، قَالَ سَيَبُويه: وَقَدْ تَدَخَّلُ «النُّونُ» لِلضَّرُورَةِ
 وَليْسَ مَعَهَا^(٤) «مَا»، وَأَنْشَدَ^(٥):

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنَّ ثَوْبِي شِمَالَاتُ

وَأِنَّمَا حَسُنَ هَذَا زِيَادَةُ «مَا» فِي «رَبِّ».

وَرَعَمَ يُونُسُ أَنْتُمْ يَقُولُونَ: هَلَّا يَقُولُنَّ، وَأَلَّا يَقُولُنَّ، وَرَبِّمَا يَقُولُنَّ، وَكَثُرَ
 مَا يَقُولُنَّ؛ تَشْبِيهًا بِلَامِ الْيَمِينِ، وَلَا يَجُوزُ طَرْحُ «مَا»^(٦) هَاهُنَا.
 وَقَالَ سَيَبُويه: يَجُوزُ لِلْمَضْطَّرِّ أَنْ يَقُولَ: أَنْتَ تَفْعَلُنَّ ذَلِكَ، وَقَالَ: وَتَدَخَّلُ

(١) انظر: سيبويه ٥١٦/٣. وَيُقَالُ لِمَنْ حَمَلَتْهُ فَعَلَا فَأَبَاهُ، أَي: لَا يُدْرِكُكَ مِنْ فِعْلِهِ مَعَ مَشَقَّةٍ.

(٢) ذَكَرَهُ أَبُو هَلَالٍ الْعَسْكَرِيُّ فِي جَمْعَةِ الْأَمْثَالِ ٢٣٦/١.

وَذَكَرَهُ أَيْضًا الْمِيدَانِيُّ فِي مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ ١٧٥/١. وَانظُرْ أَيْضًا: سَيَبُويه ٥١٧/٣.

وَيُضْرَبُ فِي الْحِثِّ عَلَيَّ تَرْكُ الْبَطْنِ، وَلَمَنْ يَخْفَى أَمْرًا أَنْتَ بِهِ بَصِيرٌ. قَالَ الْمِيدَانِيُّ: أَي: أَعْمَلُ كَأَنِّي
 أَنْظُرُ إِلَيْكَ. وَ«مَا» صِلَةٌ نَخَلَتْ لِلتَّكْثِيرِ؛ لِأَجْلِهَا نَخَلَتْ النُّونُ.

(٣) ٤١/ الزُّخْرُفِ.

(٤) الْكِتَابُ ٥١٥/٣، ٥١٨.

(٥) لِجَذِيمَةِ الْأَبْرَشِ. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويه ٥١٨/٣ وَانظُرْ أَيْضًا: نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٥٣٦ وَالمَقْتَضِبُ ١٥/٣

وَالْأَصُولُ ٤٥٣/٣ وَالْإِيضَاحُ الْعَضْدِيُّ ٢٥٢/١ وَاللَّامَاتُ ١١٥ وَالتَّبَصُّرَةُ ١٩٠، ٤٣١ وَابْنُ يَعِيشَ

٤٠/٩ وَالمَغْنَى ١٣٥، ١٣٧، ٢٠٩ وَشَرْحُ أَبِياتِهِ ١٦٣/٣ وَ٢٥٧/٥ وَالخَزَائِنُ ٤٠٤/١١.

أَوْفَيْتُ عَلَيَّ الشَّيْءَ: أَشْرَفْتُ عَلَيْهِ، وَ«فِي» بِمَعْنَى «عَلَى» الْعِلْمِ: الْجِبِلِ. الشَّمَالَاتُ: جَمْعُ شَمَالٍ -

بِالْفَتْحِ سَمِي الرِّيحِ الَّتِي تَهْبُ مِنْ جِهَةِ الشَّمَالِ.

(٦) الْكِتَابُ ١٥٣/٢.

«النُّونُ» فِي الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ فِي الشُّعْرِ (١) وَأُنْشِدَ (٢) :

فَمَهْمَا تَشَأُ مِنْهُ فِزَارَةٌ تُعْطِيهِ وَمَهْمَا تَشَأُ مِنْهُ فِزَارَةٌ تَمْنَعَا
أَرَادَ : تَمْنَعُنُ.

الفصل الثالث

في أحكامها

الحكم الأول: لا تَخْلُو «النُّونُ» : أَنْ تَدْخُلَ عَلَي فِعْلٍ لِوَاحِدٍ أَوْ اثْنَيْنِ أَوْ
جَمَاعَةٍ، وَلَا يَخْلُو كُلُّ مِنْهَا: أَنْ يَكُونَ الْمَذْكَرُ أَوْ مَوْثُوثٌ ؛ فَهَذِهِ سِتَّةُ أَنْوَاعٍ .
النُّوعُ الْأَوَّلُ: الْمَذْكَرُ الْمَفْرَدُ: يُبْنَى مَا قَبْلَ «النُّونَيْنِ» عَلَى الْفَتْحِ ؛ كَقَوْلِكَ :
اضْرِبَنَّ زَيْدًا ، وَلَا تَضْرِبَنَّ عَمْرًا .

النُّوعُ الثَّانِي: الْمَذْكَرُ الْمُثَنَّى وَيَخْتَصُّ بِـ «النُّونِ» الثَّقِيلَةِ، عِنْدَ الْخَلِيلِ (٣)
وَسَيَّبِيهِ ؛ كَقَوْلِكَ: اضْرِبَانِ زَيْدًا، وَلَا تَضْرِبَانِ عَمْرًا، وَيُوْنُسُ يَدْخُلُ الْخَفِيفَةَ
أَيْضًا عَلَيْهِ، سَاكِنَةً فِي الْوَصْلِ (٤)، فَتَقُولُ: هَلْ تَضْرِبَانِ زَيْدًا، فَتَجْعَلُ غَيْرَ الْمَدْعَمِ
بِمَنْزِلَةِ الْمَدْعَمِ فِي جَوَازِ الْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنَيْنِ/ نَحْو: دَابَّةً، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَا ١٨٨٨ ب
تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (٥) ؛ الْقِرَاءَةُ بِتَشْدِيدِ «النُّونِ» ، وَخَفْفِهَا ابْنُ

(١) الْكِتَابُ ٥١٧/٣ .

(٢) لِعَوْفِ بْنِ عَطِيَّةَ بْنِ الْخَرَجِ . وَقِيلَ : لِلْكَمَيْتِ بْنِ ثَعْلَبَةَ .

انظُرْ : مَعَانِيَ الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ١٦٢/١ وَالتَّصْرِيحِ ٢٠٦/٢ وَالمِهْمَعِ ٤٠١/٤ وَالخَزَانَةَ ٣٨٧/١١

(٣) الْكِتَابُ ٥١٧/٣ .

(٤) ٥٢٢/٣ ، ٥٢٧ .

(٥) ٨٩ / يُونُسُ .

عامر^(١)، والأصل: «تَتَّبِعَانِ» بِـ «نُونٍ» خَفِيفَةٍ لِلتَّنْثِيَةِ، فَحُذِفَتِ «النُّونُ» لِلجَزْمِ،
وَبَدَلَتْ «نُونُ» التَّوَكِيدِ المَشْدُدَةِ، وَكُسِرَتْ حَمَلًا عَلَيَّ «نُونِ» التَّنْثِيَةِ، وَقِيلَ: إِنَّ
«النُّونَ» فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ «نُونُ» التَّنْثِيَةِ، لِأَنَّ «نُونُ» التَّوَكِيدِ، وَإِنَّ «لَا» نَافِيَةٌ
لِانْتِهَائِهِ، وَالجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ^(٢) الحَالِ، أَي: لَتَسْتَقِيمَا غَيْرَ مُتَّبِعِينَ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا
يَعْلَمُونَ.

النُّونُ الثَّلَاثَةُ: المَذْكَرُ المَجْمُوعُ يُبْنَى الفِعْلُ فِيهِ مَعَ النُّونَيْنِ عَلَيَّ الضَّمِّ:
فَتَقُولُ: لَا تَذْهَبَنَّ مَعَهُ، وَهَلْ تَضْرِبِينَ زَيْدًا، الأَصْلُ فِيهِ: تَذْهَبُونَ؛ فَحُذِفَتِ
«النُّونُ» لِلجَزْمِ، ثُمَّ حُذِفَتِ «الْوَاوُ» بَعْدَهَا لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَبَقِيَ الضَّمُّ قَبْلَهَا
تَدُلُّ عَلَيْهَا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾^(٣).

(١) فِي رِوَايَةِ ابْنِ نَكْوَانَ عَنْهُ. انظُر: السَّبْعَةُ ٣٢٩ وَالكَشْفُ ١/٥٢٢، وَالنُّشْرُ ٢/٢٨٦ وَالإِتْحَافُ
٢٥٣-٢٥٤ وَالجَمْعُ المَحِيطُ ٥/١٨٨.

(٢) نَسَبَ أَبُو حَيَّانَ هَذَا القَوْلَ إِلَى الفَارِسِيِّ. انظُر: الجَمْعُ المَحِيطُ ٥/١٨٨.

(٣) ١٩/الانْشِقَاقُ.

النوع الرابع: المؤنث المفرد المخاطب، ويبنى الفعل فيه مع النونين^(١) علي الكسر، كقولك : لا تضربين زيداً، ولا تضربين عمراً، الأصل فيه : تضربين، فحذفت «نون» للجزم، وحذفت «ياء» لانتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة قبلها تدلُّ عليها. فإن كان غائباً، أو متكلماً فالفتح، كالمفرد المذكور.

النوع الخامس: في المؤنث المتنى، وحكمه حكم المذكور المتنى : لأن فعلهما في التثنية واحد، تقول للرجلين والمرأتين : اضربا، فإذا أدخلت «نون» التوكيد، قلت : اضربان.

النوع السادس: المؤنث المجموع، ولا تدخله إلا «نون» الثقيلة، ويفصل بينها وبين «نون» الجماعة بـ «ألف» ؛ هرباً من اجتماع الأمثال ؛ فتقول: اضربتان زيداً، ولا تكرمتان عمراً، ولم يدخلوا عليه الخفيفة ؛ لئلا تتقلب في

(١) جمهور النحاة علي أن المضارع مبني علي الفتح إذا باشرة إحدى نوني التوكيد، فإذا انتفت المباشرة أعرب المضارع.

وذهب الأخفش والزجاج وآخرون إلى أن المضارع مبني إذا اتصلت به نون التوكيد، سواء باشرة أو لم باشرة. ذكر ذلك ابن عقيل في شرح الألفية ٣٩/١ وفي شرح التسهيل ٦٧٢/٢، وذكره الأشموني أيضاً في شرحه علي الألفية ٦٣/١ (بخاشية الصبان). قال الصبان شارحاً كلام الأشموني مبيناً حركة بنائه حينئذ: «أي علي الفتح، حتى في المسند إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة، لكنه فيه مقدّر، منع من ظهوره حركة المناسبة، هذا هو الأقرب، وإن توقّف فيه البعض». فهل قول الصبان : «إن توقّف فيه البعض إشارة إلي ما ذكره صاحب البديع؟! قلت : لا مانع من هذا الاستنتاج.

بقي الآن أن نقول متسائلين هل انفرد ابن الأثير بالقول ببناء المضارع علي الضم في نحو قوله تعالى: ﴿لتركين طبقاً من طبق﴾ وعلي الكسر في نحو: لا تضربين زيداً؟! وللإجابة علي هذا التساؤل أقول: لا أستطيع الجزم بذلك ؛ فلعل الرجل مسبوق بمن قال ذلك، وأقول أيضاً: قد يكون ابن الأثير قد انفرد بهذا الرأي ؛ فهو متفق تماماً مع من هجه ؛ فمن من هجه - أحياناً - أخذ الأمور علي ظاهرها تيسيراً علي المبتدئين، وقد وقفت المسألة حقها في باب الدراسة . انظر ص ١٦٠ - ١٦٢ .

الوقف ألفاً، فيلتبس فعل المؤنث المخاطب بفعل المتكلم إذا كان معه غيره، نحو:
قمنا؛ فيصير الأمر خبراً، والمخاطب متكلماً، قال ابن السراج: وإذا أردت
الخفيفة / في فعل جميع النساء قلت: اضربين زيداً؛ فيكون بمنزلة إذا لم ترد ١٨٩/أ
الخفيفة^(١).

الحكم الثاني: في المعتل من الأفعال، ولا يخلو اعتلاله: أن يكون في فائه
أو عينه أو لامه، نحو: وعد، ووجل، وقال، وباع، وخاف، وغزا، وسعى، ورمى.
فالأول والثاني: يجريان مجرى الصحيح في دخول النونين؛ تقول
للواحد: عدن، وللأثنين: عدان، وللجماعة: عدن، وللمؤنث: عدن؛ وكذلك:
قولن، وبيعن، وخافن، ومع التثنية والجمع والمؤنث: [قولان وقولن وقولن]^(٢).
وأما المعتل اللام: فعلى ضربين:

الضرب الأول: أن يكون ما قبل «الياء» و«الواو» في المستقبل مضموماً،
أو مكسوراً، نحو: يقرؤ، ويرمي، فتجريه مجرى الصحيح في واحد المذكر
ومثناه؛ فتقول: اغزون، وارمين، واغزوان، وارميان وأما جمع المذكر: فتحذف
«الواو» منه؛ لالتقاء الساكنين، وتبقى ضمة ما قبلها دليلاً عليها؛ فتقول:
اغزن؛ وارمن؛ لأن الأصل: اغزوا وارموا وأما واحد المؤنث: فتحذف منه
«الياء»؛ لالتقاء الساكنين، ويكسر ما قبلها^(٣)؛ لتدل عليها؛ فتقول: اغزن، وارمن؛
لأن الأصل: اغزي، وارمي، إلا أنهم يسمون «الزاي» شيئاً من الضمة. وأما

(١) الأصول ٢/٢٠٣.

(٢) تنمة يقتضيهما المقام.

(٣) في الأصل: قبلهما.

جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ: فَهُوَ جَارٍ مَجْرِيٍّ صَحِيحِهِ ، تَقُولُ: أَغْرَوْنَا، وَارْمَيْنَا ، فَتُدْخِلُ
«الْأَلْفَ» بَيْنَ النُّونَاتِ.

الضَّرْبُ الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَاقِبِلَ «الْيَاءِ» وَ «الْوَاوِ» مَفْتُوحًا ؛ وَذَلِكَ فِي جَمْعِ
الْمَذْكَرِ وَمَفْرِدِ الْمُؤَنَّثِ، فَتُحْرَكُ «الْوَاوُ» بِالضَّمِّ، وَ «الْيَاءُ» بِالكَسْرِ ؛ لِاتِّقَاءِ
السَّاكِنَيْنِ، تَقُولُ: أَخْشَوْنُ زَيْدًا، وَلا تَرْضَيْنَ عَنْ عَمْرٍو، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ﴾^(١) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأِمَّا تَرِينُ مِنَ النَّبْتِ إِذَا تُدْعَىٰ﴾^(٢). وَقَدْ
قِيلَ: إِنَّ كُلَّ مَوْضِعٍ تَحْرَكَتْ فِيهِ «الْوَاوُ» وَ «الْيَاءُ» مَعَ «لَامِ» التَّعْرِيفِ تَحْرَكَتْ
فِيهِ مَعَ «نُونِ» التَّوَكِيدِ، وَكُلُّ مَوْضِعٍ حُذِفَتْ فِيهِ مَعَ «لَامِ» التَّعْرِيفِ حُذِفَتْ فِيهِ مَعَ
«نُونِ» التَّوَكِيدِ، فَكَمَا تَقُولُ: اغْرُ الْقَوْمَ، وَارْمِ الْقَوْمَ، فَكَذَلِكَ تَقُولُ: أَخْشَوْنَا^(٣)، ١٨٩ / ب
وَإِخْشَيْنَا.

الْحُكْمُ الثَّلَاثُ: إِذَا وَقَفْتَ عَلَى «النُّونِ» الْخَفِيفَةِ فَلَا يَخْلُو مَاقِبِلَهَا: أَنْ يَكُونَ
مَفْتُوحًا، أَوْ مَضْمُومًا، أَوْ مَكْسُورًا.
فَإِنْ كَانَ مَفْتُوحًا أَبْدَلْتَهَا «أَلِفًا»، تَقُولُ فِي: اضْرِبْنَا، وَفِي ، قَوْمِنَا
قَوْمًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَنَسْفَعَنَّا بِالْأَنْصَابِ﴾^(٤) إِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: ﴿لَنَسْفَعَا﴾
وَمِنْهُ قَوْلُ الْأَعْشَى:

وَلَا تَعْبُدُ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدْنَا^(٥)

(١) ١٨٦ / آل عمران.

(٢) ٢٦ / مريم.

(٣) فِي أَصُولِ ابْنِ السَّرَاجِ ٢ / ٢٠٤: « وَحُكْمُ هَذَا الْبَابِ : أَنْ كُلُّ وَاوٍ يَأْتِي تَحْرُكَةً فِيهِ إِذَا لَقِيَهَا لَامٌ
الْمَعْرُوفَةُ تَحْرُكَةً هُنَا ... الخ مَا ذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ، وَلَكِنَّهُ تَصَرَّفَ فِي الْفِطْرِ تَصَرُّفًا يَسِيرًا.

(٤) ١٥ / أَلْعَلَق.

(٥) سَبَقَ الْإِسْتِشْهَادُ بِهِ قَرِيبًا فِي ص ٦٦٢ .

ومنه قول الآخر:

ومهما تشأ منه فسزارة تمنعاً^(١)

أى : فاعبدن^(٢) وتمنعن.

وإن كان ما قبل «النون» مكسوراً أو مضموماً حذفته في الوقف، وعاد الفعل إلى ما كان قبل دخولها، تقول في، اضربن زيدا، واضربن عمراً: اضربوا واضربى، فتعيد «الياء» و«الواو» اللتين حذفتهما لأجل سكون «النون». الحكم الرابع: إذا لقي «النون» الخفيفة ساكن بعد ما حذف؛ لالتقائهما، تقول في، اضربن، إذا اتصلت بساكن بعدها: اضرب الرجل، ومنه قول الشاعر^(٣):

ولا تهين الفقير^(٤) علك أن تركع يوماً والدهر قد رفعه

الأصل فيه : لا تهينن. ولو قلت : اضربن أخاك، وخففت الهمزة التخفيف القياسي لم يجز؛ لأن «النون» لا تحتل الحركة، كما لم تحتلها؛ لالتقاء الساكنين، وقيل: يجوز حذف [الفتحة]^(٥) فتحذف «النون»، وتجعل «الهمزة» بين بين.

(١) سبق الاستشهاد به قريبا في ص ٦٦٦ .

(٢) وهذا هو الشاهد في البيتين هاهنا.

(٣) هو الأضبط بن قريع.

(٤) في الأصل: ولا تهين الكريم ولم أقف على هذه الرواية في أي مصدر وانظر: أمالي القالي ١/١٠٨

والتبصرة ٤٣٤ وأمالي ابن الشجري ١/٣٨٥ وابن يعيش ٩/٤٣ ، ٤٤ والمغنى ١٥٥ ، ٦٤٢ وشرح

أبياته ٣/٣٧٩ وشرح شواهد الشافية ١٦٠ والخزانة ١١/٤٥٠ .

(٥) تنمة يلتزم بها الكلام.

البابُ الثَّامِنُ عَشَرَ
في التَّقاءِ السَّاكِنَيْنِ

لا يَخْلُو السَّاكِنانِ - إذا التَّقيا - أن يكونا في كَلِمَةٍ واحِدَةٍ، أو في ١٩٠/أ
كَلِمَتَيْنِ، ولا يَخْلُو كُلُّ واحدٍ من القسمين: أن يكونا مِثْلَيْنِ، أو غيرَ مِثْلَيْنِ، وكلُّ
واحدٍ منهما لا يخلو: أن يكون الأوَّلُ صَحِيحاً، أو مُعْتَلّاً؛ فلنذكرُ هذه الأقسامَ
في فَصْلَيْنِ.

الفصلُ الأوَّلُ

إذا التَّقيا في كلمةٍ واحدةٍ، وفيه فرعان:

الفرعُ الأوَّلُ: أن يكونا مِثْلَيْنِ، والعربُ فيه مَخْتَلِفُونَ؛ فأكثرهم يَجْمَعُونَ
بينهما، ويُدْغِمُونَ أحدهما في الآخرِ في حالِ الجِزْمِ والوَقْفِ، ويقولون: رُدٌّ ولم
يرُدُّ، وأهلُ الحجازِ لا يُدْغِمُونَ ويقولون: أرُدُّ،^(١) ولم يَرُدُّ. ومن أدْغَمَ فَلَهُ ثَلَاثَةُ
مِزَابٍ.

الأوَّلُ: أن يُحْرَكَ الثانيَ بالحركةِ التي قَبْلَ السَّاكِنِ الأوَّلِ، فيقول: لم يَرُدُّ، ولم
يَعَضَّ، ولم يَفِرَّ؛ فيضُمَّ «الدَّالَّ»^(١) ويفتَحُ «المضادَّ»، ويكسِرُ «الرَّاءَ».
الثاني: أن يحرَّكَ الجَمِيعَ بالفتْحِ؛ تخفيفاً؛ فيقول: لم يَرُدُّ، ولم يَعَضَّ، ولم
يَفِرَّ.

الثالثُ: أن يكسِرَ الجَمِيعَ؛ علي أصلِ التَّقاءِ السَّاكِنَيْنِ؛ فيقول: لم يَرُدُّ، ولم
يَعَضَّ، ولم يَفِرَّ. والوَقْفُ في هذا كالجِزْمِ؛ تقول: رُدٌّ، وعَضٌّ، وفِرٌّ.

(١) انظر: الأصول ٢/٣٦٢.

فإن اتَّصَلَ بهذا المدغم «هاء» ضمير منصوب فلا يخلو : إما أن تكون
لمذكّر أو مؤنث، فإن كانت لمذكّر ضموا المدغم^(١) جميعهم، فقالوا : لم تردّه، مع
جواز الفتح والكسر، ومنه قولهم : زُرّه، وزُرّه، وزرّه ؛ وإن كانت لمؤنث فتحو
جميعهم^(٢)، فقالوا : لم يردّها ؛ تحريكاً للمدغم بحركة الضميرين المضموم
والمفتوح.

فإن كان الضمير لتثنية أو جمع اتفقوا على الإدغام؛ فقالوا : ردّا، وردّوا،
ولم يفرّأ، ولم يعضّوا.

فإن لقي المدغم ساكن كسّر كما يكسّر غير المدغم ؛ فتقول : ردّ الثوب،
وردّ ابنتك، وفرّ اليوم ، وعضّ اليد. ومن العرب^(٣) من يفتح مع الألف واللام،
وعليه أنشدوا^(٤).

ب / ١٩٠

ذمّ المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأقوام

(١) انظر: الأصول ٢/٣٦٢.

(٢) الموضع السابق من الأصول.

(٣) هم بنو أسد. انظر: ابن يعيش ١٢٨/٩ ونقل ذلك عن الزمخشري البغدادي في شرح شواهد
الشافية ١٦٤.

(٤) لجرير. ديوانه ٤٥٢.

وانظر: المقتضب ١/١٨٥ وابن يعيش ٣/١٢٦، ١٣٣، ١٢٨/٩، ١٢٩ وشرح شواهد الشافية ١٦٧
والخزانة ٥/٤٣٠.

وقول الآخر^(١):

فَغُضَّ الطَّرْفُ إِنَّكَ مِنْ نَمِيرٍ فَلَ كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا

فَأَمَّا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ : فَأَجْمَعُوا عَلَيَّ إِظْهَارَ الإِدْغَامِ ، فَقَالُوا : ارْدُدْنِ ، وَلَا تَعْضَضْنِ ؛ لِأَنَّ «الدَّالَّ» إِنَّمَا سَكَنْتَ مِنْ أَجْلِ «النُّونِ» ، كَمَا تَسْكُنُ مَعَ «التَّاءِ» .
وَزَعَمَ الخَلِيلُ أَنَّ نَاسًا مِنْ بَكْرِ بْنِ وائِلٍ يَقُولُونَ : رَدَّنْ ، وَمَرَّنْ^(٢) ، وَرَدَّتْ ، كَأَنَّهُمْ قَدَرُوا الإِدْغَامَ قَبْلَ دَخُولِ^(٣) «النُّونِ» وَ«التَّاءِ» .

الفرع الثاني: في غير المتلئين ، ولا يخلو: أن يكون الأول منهما حرف

علة، أو حرفًا صحيحًا .

فإن كان حرف علة حذف في الوقف والجزم ؛ لالتقاء الساكنين ، تقول في ، هو يخاف ويقول ويبيع : خَفَ وَقُلَّ وَبِعَ ، وَلَمْ يَخَفْ وَلَمْ يَقُلْ ، وَلَمْ يَبِعْ . فإن تحرك حرف العلة ؛ لتثنية أو جمع ثبت فقلت : لم يخافا ولم يقولوا ولم يبيعا ، ولم يخافوا ولم يقولوا ولم يبيعوا ؛ لأنه تحصن بالحرف المتحرك .

وإن كان الحرف الأول من الساكنين صحيحًا ، حركت الثاني منهما ، وقد جاء فيه الحركات الثلاث ، نحو: أين وحيث وأمس . فإن كان الثاني منهما ضميرًا ، نحو: اضربه ، ولا تضربه ، إذا وقفت على «الهاء» نقلت حركتها إلى ما قبلها ، فتقول: اضربه ، ولا تضربه ، ولو كان قبل «الهاء» حرف علة ، نحو: عصاه ،

(١) هو جرير . ديوانه ٨٢١ (تحقيق د/ نعان طه) .

والبيت من شواهد سيبويه ٣/٣٣٥ . وانظر أيضا: المقتضب ١/١٨٥ والتبصرة ٧٣٩ وابن يعيش ١٢٨/٩ وشرح شواهد الشافية ١٦٢ .

(٢) ضبطت هذه الأفعال في الأصل هكذا: رَدَّنْ وَمَرَّنْ وَرَدَّتْ والصواب ما أثبت وهو الموافق لما في كتاب سيبويه والأصول . وانظر أيضا: الرضى علي الشافية ٢/٢٤٦ .

(٣) سيبويه ٣/٥٣٤ والأصول ٢/٣٦٤ .

ويغزوه، وعليه، فلا يتّم فيه هذا ؛ لأنّ الحركة على حروفِ العلةِ ثَقِيلَةٌ، والألفُ لا يمكنُ تحريكها ومنْ غريبِ ما حكي عن العربِ: أنّهم قالوا في الأمرِ بالانطلاقِ مثلاً: انطلقْ (١) ؛ بسكونِ «اللّام» ، وفتحِ «القاف» ، والأصلُ فيه: كَسْرُ «اللّام» وسكونِ «القاف» ، فأسكَنوا «اللّام» المكسورةَ، كما قالوا في فخذٍ: فخذُ، ثمّ فتّحوا «القاف» الساكنةَ ؛ لتلاّ يلتقي ساكنانِ، وعليه / أنشدَ الخليلُ (٢):

أ/١٩١

عَجِبْتُ لمولودٍ وليس له أبٌ وذي وُدٍ لم يلدُه أبوانِ

وقد قرئ قولُه تعالى: ﴿ وَيَخْشَى اللَّهَ وَيَنْتَقِهُ ﴾ (٣) بسكونِ «القاف» وفتحِ (٤) «الهاء» . فأما قولهم: لم أبله، فالأصلُ: أباليه (٥) ؛ فحذفُ «الياء» للجزم ، والألفُ لكثرةِ الاستعمالِ، والتقاءِ الساكنينِ، وألحقتُ «الهاء» ؛ للوقفِ ؛ فالتقى «اللّام» و «الهاء» ساكنينِ (٦) ، فحرّكتِ «اللّام» بالكسرِ، ولم تُردِّ «الألفُ» المحذوفةُ لالتقاءِ الساكنينِ ؛ لأنّ الهاءَ غيرُ لازمةٍ.

(١) وهي لغةُ بكرِ بنِ وائلٍ وأُناسٍ من تميمٍ. انظر: الكتاب ٢/٢٦٥ و ٤/١١٥ والأصول ٣/١٥٨.

(٢) لرجلٍ من أزدِ السُرّةِ.

وهو من شواهدِ سيبويه ٢/٢٦٦. وانظر أيضاً: الأصول ١/٣٦٤ و ٣/١٥٨ والخصائص ٢/٣٣٣ وابن يعيش ٤/٤٨ و ٩/١٢٣ وشرح شواهدِ الشافعيةِ ٢٢ والمغني ١٣٥ وشرح أبياته ٣/١٧٣ والخزانة ٢/٣٨١.

وأراد بالمولودِ الذي ليس له أبٌ : عيسى عليه السّلامُ، وذي الوُدِّ الذي لم يلدُه أبوان: آدم عليه السّلامُ.

(٣) ٥٢/النور.

(٤) لم أقفُ عليّ مَنْ قرأ بهذه القراءةِ في كتبِ القراءاتِ المتداولةِ، ولا في كتبِ شواهدِ القراءاتِ، ولا في كتبِ التفسيرِ التي تُعني بالقراءاتِ المتواترةِ والشاذةِ.

(٥) انظر: سرِّ الصناعة ٥٣٠.

(٦) في الأصل: ساكنانِ.

الفصل الثاني

إِذَا التَّقَى السَّاكِنَانِ فِي كَلِمَتَيْنِ فَلَا يَخْلُو الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ صَاحِبًا أَوْ مُعْتَدًا؛ فَإِنْ كَانَ صَاحِبًا كَسَرَتْهُ فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ سَنَذُكُرُهَا؛ تَقُولُ : اضْرِبِ الْقَوْمَ، وَأَكْرِمِ الرَّجُلَ، وَاضْرِبِ اضْرِبِ ، وَاذْهَبِ اخْرُجْ ، وَهَذَا زَيْدُ الْعَاقِلُ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدِ ابْنِكَ، وَخَرَجْتَ الْجَارِيَةَ. هَذَا هُوَ الْأَصْلُ.

فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ السَّاكِنِ الثَّانِي مَضْمُومًا جَازَكَ فِي السَّاكِنِ الْأَوَّلِ مَعَ الْكُسْرِ الضَّمُّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَقَالَتْ اخْرُجْ عَلَيْنِ ﴾ (١) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ادْخُلُوهَا ﴾ (٢) وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ بِنُصْبٍ وَعَذَابٍ ارْكُضْ ﴾ (٣)، فَلِذَا كَسَرُ «التاء» و«النون» (٤) وَضَمَّهُمَا، وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ مَنَاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ

(١) ٣١ / يوسف.

وقد قرأ بكسر التاء أبو عمر وعاصم وحمة ووافقهم يعقوب.

وقرأ بضمها ابن كثير ونافع وابن عامر، انظر: السبعة ٣٤٨ والإتحاف ٢٦٤ وزاد السير ٢١٧/٤.

(٢) ٤٥ ، ٤٦ / الحجر . وقد أظهر التنوين في الأصل في كلمة «عيون» هكذا (وعيون . ادخلوها). وكذا

في كلمتي (عذابين) و (مريين) من آيتي (ص) و (ق) الآيتين.

هذا وقد قرأ بكسر النون أبو عمرو وقتيل وابن ذكوان وعاصم وحمة.

وقرأ بضمها نافع وأبو عمرو وحفص وهشام. انظر: الإقناع في القراءات السبع ٦٧٩ والنشر

٣٠١/٢ . والإتحاف ٢٧٥ والبحر المحيط ٤٥٦/٥.

(٣) ٤٢ ، ٤١ / ص.

وقد قرأ بكسر النون أبو عمرو وقتيل وابن ذكوان وعاصم وحمة.

وقرأ بضمها الباقون. انظر: الإتحاف ٣٧٢.

(٤) انظر: الأصول ٢٦٩/٢.

مُرِيْبِ الَّذِي جَعَلَ ﴿١﴾ بِفَتْحِ «النُّونِ» ﴿٢﴾ فَإِنَّمَا كَرِهَ تَوَالِيَّ الْكُسْرَتَيْنِ، كَمَا كَرِهَ ذَلِكَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الْمَ اللَّهُ﴾ ﴿٣﴾ بِفَتْحِ «المِيمِ» ﴿٤﴾.

فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَ السَّاكِنِ الْأَوَّلِ وَيَعْدُ الثَّانِي مَضْمُومًا، فَالِاخْتِيَارُ ضَمُّ الْأَوَّلِ عِنْدَ قَوْمٍ ﴿٥﴾، كَقَوْلِكَ: ادْخُلْ ادْخُلْ، وَ: اقْتُلْ اقْتُلْ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: وَقَدْ حَكَوْا: ادْخُلْ الدَّارَ، عَلِيَّ الْإِتْبَاعِ، وَهَذَا رَدِيءٌ ﴿٦﴾. وَقَالُوا: يَجُوزُ الْإِتْبَاعُ فِي الْمَفْتُوحِ، نَحْوُ: اصْنَعِ الْخَيْرَ بَلَمْ يَسْمَعَهُ.

وَقَدْ اخْتَصَّتْ «مِنْ» وَ«عَنْ» وَ«إِنْ» ﴿٧﴾ بِحُكْمٍ.

أَمَّا «مِنْ»: فَإِذَا التَّقَى مَعَ نُونِهَا سَاكِنٌ فَلَا يَخْلُو: أَنْ يَكُونَ «لَامٌ» تَعْرِيفٌ، أَوْ غَيْرُهُ فِي «اللَّامِ» تُفْتَحُ مَعَهَا «النُّونُ» نَحْوُ: / مِنْ الْقَوْمِ، وَقَدْ جَاءَ الْكُسْرُ ١٩١ / شَاذًا ﴿٨﴾ وَأَمَّا غَيْرُ «اللَّامِ» فَتُكْسَرُ مَعَهُ «النُّونُ»، نَحْوُ: مِنْ أَبْنِكَ، وَمِنْ انْطِلَاقِكَ، وَقَدْ حَكَى سَيَبُويَه فِيهَا الْفَتْحَ مَعَ غَيْرِ «اللَّامِ» ﴿٩﴾.

(١) ٢٥، ٢٦ / ق.

(٢) لَمْ أَهْتَدِ إِلَى مَنْ قَرَأَ بِفَتْحِ النُّونِ. وَقَدْ ذَكَرَهَا الْفَارَسِيُّ غَيْرَ مَنْسُوبَةٍ فِي الْحُجَّةِ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ ٢٤٠ / ٢ وَأَشَارَ إِلَيْهَا فِي التَّكْلِمَةِ ١١ وَذَكَرَهَا الْعَكْبَرِيُّ فِي التَّبْيَانِ ١٣٠ / ٢.

(٣) ١، ٢ / آلِ عَمْرَانَ.

(٤) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ. انْظُرْ: كِتَابُ سَيَبُويَه ١٥٣ / ٤ - ١٥٤ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ٩ / ١ وَمَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ لِلزَّجَّاجِ ٣٧٣ / ١ وَأَصُولُ ابْنِ السَّرَّاجِ ٣٧٠ / ٢ وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِأَبِي جَعْفَرِ النَّحَّاسِ ٣٠٧ / ١ وَالرُّضِيِّ عَلَى الشَّافِيَّةِ ٢٣٦ / ٢ وَالْبَحْرِ الْمَحِيْطِ ٣٧٤ / ٢ وَالْإِتْحَافِ ١٧٠.

(٥) انْظُرْ كِتَابَ سَيَبُويَه ١٥٣ / ٤.

(٦) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَوْلِ فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ الْأَصُولِ.

(٧) لَمْ يَتَكَلَّمْ عَنِ حُكْمِ نُونِ «إِنْ».

(٨) جَعَلَهُ غَيْرُهُ قَلِيلًا غَيْرَ مَشْهُورٍ. انْظُرْ: الْأَصُولُ ٣٧٠ / ٢ وَالرُّضِيِّ عَلَى الشَّافِيَّةِ ٢٤٧ / ٢. وَجَعَلَهُ سَيَبُويَه بِمَنْزِلَةِ الشَّاذِّ. انْظُرْ: الْكِتَابُ ١٥٥ / ٤.

وَأَمَّا عَنْ : فَالْكَسْرُ فِي «نُونِهَا» لَا غَيْرُ ؛ تَقُولُ : عَنِ الْقَوْمِ، وَعَنِ ابْنِكَ.
وَأَمَّا إِذَا كَانَ السَّاكِنُ الْأَوَّلُ مُعْتَلًا فَلَا تَخْلُو حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُ : أَنْ تَكُونَ مِنْ
جَنْسِهِ، أَوْ غَيْرِ جَنْسِهِ.

فَإِنْ كَانَتْ مِنْ جَنْسِهِ حَذَفَتْهُ مِنَ اللَّفْظِ، وَأُثْبِتَتْهُ فِي الْخَطِّ : نَحْوُ : يَخْشَى
اللَّهَ، وَيَغْزُو الْكُفَّارَ، وَيَرْمِي النَّاسَ، وَلَمْ يَضْرِبَا الرَّجُلَ، وَلَمْ يَصُومُوا الْيَوْمَ، وَلَا
تُكْرِمِي ابْنَكَ، إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ قَوْلِهِمْ : « التَّقَتْ حَلَقَتَا الْبِطَانِ » (١).

وَإِنْ كَانَتْ الْحَرَكَةُ مِنْ غَيْرِ جَنْسِهِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا «وَاوًا» أَوْ «يَاءً»، فَتُحْرَكُ
«الْوَاوُ» بِالضَّمِّ، وَ«الْيَاءُ» بِالْكَسْرِ، نَحْوُ : اخْشَوْ الْقَوْمَ، وَمُصْطَفَوْ النَّاسِ (٢)
وَاخْشَى الْقَوْمَ وَمُصْطَفَى النَّاسِ. وَقَدْ حَرَكَ قَوْمُ «الْوَاوُ» بِالْكَسْرِ (٣) فِي قَوْلِهِ
تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ (٤). فَأَمَّا «وَاوُ» أَوْ «يَاءُ» وَ«لَوُ» وَنَحْوَهُمَا : فَيَجُوزُ

(١) ذَكَرَهُ أَبُو عبيد القاسم بن سلامَ فِي كِتَابِ الْأَمْثَالِ ٣٤٣، وَتَخْرِيجُهُ فِي نَفْسِ الصَّفْحَةِ. وَيُضْرَبُ الْمَثَلُ
فِي بُلُوغِ الشَّدَّةِ وَمُنْتَهَى غَايَتِهَا فِي الْجُهْدِ. وَأَصْلُ ذَلِكَ: أَنْ يُرِيدَ الْفَارِسُ النِّجَاةَ مِنْ طَلَبِ يَتَّبِعُهُ فَيَبْلُغُ
مِنْ مَخَافَتِهِ أَنْ يَضْطَرِبَ حَزَامُ دَابَّتِهِ حَتَّى يَبْلُغَ طَبِيبِهَا وَلَا يُمَكِّنُهُ أَنْ يَنْزِلَ فَيَشُدَّهُ، وَلَكُلِّ بَطَانٍ حَلَقَتَانِ،
فَإِذَا التَّقَّتَا عِنْدَ الْهَرَبِ وَشِدَّةِ الْعَنُو وَالرَّاكِبِ لَا يَقْدِرُ مِنَ الْخَوْفِ أَنْ يَنْزِلَ فَيَشُدَّهُ، فَقَدْ تَنَاهَى الشَّرُّ.
هَذَا وَالْبِطَانُ: الْحَزَامُ الَّذِي يُجْعَلُ تَحْتَ بَطْنِ الْبَعِيرِ؛ فَهُوَ اللَّقَبُ كَالْحَزَامِ لِلسَّرْجِ. وَانظُرْ: الْكَامِلُ ٢٨
وَاللِّسَانُ (بَطْن).

وَوَجْهُ الشُّدُودِ فِي الْمَثَلِ: عَدَمُ حَذْفِ الْأَلْفِ مِنْ «حَلَقَتَا»، وَكَانَ الْقِيَاسُ حَذْفُهَا لِانْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، كَمَا
حَذَفُوهَا فِي قَوْلِكَ: غَلَامَا الرَّجُلِ. انظُرْ: ابْنُ يَعِيشَ ١٢٣/٩.

(٢) انظُرْ: كِتَابُ سَبِيوِيَه ١٥٦/٤ وَالْأَصُولُ ٣٧٠/٢.

(٣) انظُرْ: كِتَابُ سَبِيوِيَه ١٥٥/٤ وَالْأَصُولُ ٣٧٠/٢.

(٤) ٢٧٣/ البقرة، وَفِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ ٢٣٨/٢: « وَقَرَأَ يَحْيَى بْنُ يَعْمَرَ : ﴿ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ ﴾ بِكَسْرِ الْوَاوِ،
عَلَى أَصْلِ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ».

فى «الواو» الضَّمُّ^(١)، والكسْرُ، كقوله تعالى: ﴿لَوْ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾^(٢)
وقوله تعالى: ﴿أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا﴾^(٣) والضمُّ فى هذه «الواو» قَلِيلٌ، والكسْرُ
فى الأولى قَلِيلٌ.

(١) انظر: الكتاب ١٥٥/٤ - ١٥٦ والأصول ٣٧٠/٢.

(٢) ٤٢/ التَّوْبَةُ. وقد قرأ بضمِّ الواو الأعمشُ وزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ والأصمعيُّ عن نافعٍ. وقرأ الجمهور بالكسْرِ.

انظر: زاد المسير ٤٤٤/٣ والبحر المحيط ٢٣٨/٢ و ٤٦/٥.

(٣) ٣/ المَزْمِل. وقد قرأ بكسر الواو عاصمٌ وخَمَزَةٌ، وقرأ الباقر بن بَصِيمٍ بالضمِّ. انظر: النشر ٢٢٥/٢

والإتحاف ٤٢٦.

البابُ التاسعُ عشرُ

في الوقفِ وفيه أربعةُ فصولٍ

الفصلُ الأوَّلُ : في الأسماءِ

وهي ثلاثةُ أقسامٍ ؛ ظاهرةٌ، ومُضمرةٌ، ومُبهمَةٌ.

القِسْمُ الأوَّلُ : الظَّاهِرَةُ . وفيه فرعانِ : صَحيحٌ، ومَعْتَلٌ.

الفرعُ الأوَّلُ : في الصَّحيحِ . ولا يخلو : أن يكونَ مُعرباً أو مَبْنِيّاً، والمُعربُ .

لا يخلو : أن يكونَ مُنصَرِفاً، أو غيرَ مُنصَرِفٍ، والمُنصَرِفُ لا يخلو : أن يكونَ

ماقْبَلَ آخِرِهِ مُتحرِّكاً / أو سَاكِناً، ولا يخلو كُلُّ من هذه الأقسامِ [أن يكونَ] (١) ١٩٢ / أ

مَهْموزاً أو غيرَ مَهْموزٍ، مُذَكَّراً أو مُؤنثاً، مُفرداً أو مُثنىً أو مجموعاً، فَحصَلَ من

هذا التَّقْسِيمِ سَبْعَةٌ أَنْواعٌ :

النُّوعُ الأوَّلُ : المُنصَرِفُ إذا كانَ ماقْبَلَ آخِرِهِ سَاكِناً، ولا يخلو أن يكونَ

مرفوعاً أو مجروراً أو منصوباً .

أمَّا المرفوعُ : فلكَ في الوقفِ عليه خَمْسَةٌ أوجهُ .

الأوَّلُ : السَّكُونُ ، نحو هذا بكَرٍ .

الثَّانِي : الإِشْمَامُ، (٢) وهو أن تُشيرَ بعدَ الحَرفِ إلى الضَّمَّةِ، ويختصُّ بالبصيرِ

دونَ الأعمى .

(١) تتمَّةٌ يلتزم بها الكلامُ ويبيِّنُها ما مرُّ من نظائرها .

(٢) ولا يكونُ في المجرورِ والمنصوبِ ؛ لأنَّ الفتحَةَ من الحلقِ، والكسرةُ من وسطِ الفمِ ؛ فلا يمكنُ الإشارةُ

لِعَوضِيعِها . وانظر : الإقناعُ في القراءاتِ السَّبْعِ ٥٠٥ والرَّضِي علي الشاقية ٢/ ٢٧٥-٢٧٦ .

الثَّالِثُ : الرَّوْمُ^(١)، وهو صَوْتُ ضَعِيفٌ يَتَّبِعُ الحَرْفُ.
 الرَّابِعُ : النَّقْلُ، إِذَا خَرَجَ الاسمُ إِلَى مَالِهِ نَظِيرُ فِي الأَصُولِ، تَقُولُ: هَذَا بَكْرٌ،
 يوزن عَضُدٌ، وَلَا تَقُولُ: هَذَا حِمْلٌ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الكَلَامِ «فَعِلٌ»، وَمِنْهُ قَوْلُ
 الشَّاعِرِ^(٢):

أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ

يُرِيدُ «النَّقْرُ»، فَنَقَلَ الضَّمَّةَ مِنْ «الرَّاءِ» إِلَى «القَافِ»
 الخَامِسُ : أَنْ تُبَدَلَ مِنَ التَّنْوِينِ «وَأَوْ» فَتَقُولُ: هَذَا بَكْرُو، وَهِيَ لُغَةٌ أَزْدُ
 السَّرَّاءِ^(٣).

وَأَمَّا المَجْرورُ : فَحُكْمُهُ فِي الوَقْفِ حُكْمُ المَرْفُوعِ، إِلَّا فِي الإِشْمَامِ؛ فَتَقُولُ:
 مَرَرْتُ بِبَكْرٍ، وَبَكْرٍ، وَبَكْرِي، وَلَا تَقُولُ فِي النَّقْلِ : مَرَرْتُ بِقُقُلٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي
 الأَسْمَاءِ «فَعِلٌ» عِنْدَ سِيَبَوِيهِ^(٤)؛ وَجَوَزَ فِيهِ ضَمُّ «الفَاءِ»، وَجَوَزَ فِي «عِدَلٍ»

(١) وَيَكُونُ فِي المَرْفُوعِ مُنَوَّنًا أَوْ غَيْرَ مُنَوَّنٍ، وَفِي المَضْمُونِ، وَفِي المَنْصُوبِ غَيْرَ المُنَوَّنِ، وَالمَفْتُوحِ وَالمَجْرورِ
 بِالكَسْرِ أَوْ الفَتْحِ، وَالمَكْسُورِ. انظُر: الإِقْتِنَاعُ فِي القَرَاءَاتِ السَّبْعِ ٥٠٤ وَالرِّضِيِّ عَلِي الشَّافِيَّةِ
 ٢٧٥/٢.

(٢) هُوَ فَدَكِيُّ بَنِ عَبْدِ المَنْقَرِيِّ وَقِيلَ: هُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ بَنِ مَاوِيَةَ الطَّائِي.
 وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سِيَبَوِيهِ ١٧٣/٤ وَنَظَرَ أَيْضًا: التَّكْمِلَةُ ٨ وَالإِنْصَافُ ٧٣٢ وَالمَغْنِي ٤٣٤ وَشَرَحَ آيَاتِهِ
 ٢٢١/٦، ٢٢٣ وَالمَهْمَعُ ٢١٠/٦ وَاللِّسَانُ (نَقْر)
 النَّقْرُ: صَوْنٌ يَسْكُنُ بِهِ الفَرَسُ عِنْدَ اشْتِدَادِ حَرَكَتِهِ.
 (٣) انظُر: كِتَابُ سِيَبَوِيهِ ١٦٧/٤.
 (٤) الكِتَابُ ١٧٣/٤-١٧٤.

كسراً «الدال»^(١)، ومنه قولُ الشاعر^(٢):

شُرِبَ النَّبِيذِ وَاصْطَفِاقًا بِالرَّجْلِ

فَنَقَلَ الْكِسْرَةَ مِنْ «اللَّامِ» إِلَى الْجِيمِ.

وَأَمَّا الْمَنْصُوبُ : فَلَمْ يَكُنْ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِ وَجْهَانِ.

أَحَدُهُمَا - وَهُوَ الْمَشْهُورُ - أَنْ تُبَدَلَ مِنَ التَّنْوِينِ «أَلِفًا»، فَتَقُولُ: رَأَيْتُ بَكْرًا.

وَالثَّانِي: أَنْ تَقَفَ عَلَيْهِ بِالسَّكُونِ، كَالْمَرْفُوعِ، تَقُولُ: رَأَيْتُ زَيْدًا، وَهُوَ قَلِيلٌ

إِلَّا فِي الشَّعْرِ. وَقَدْ أَجَازَ سَيَبُويهِ فِي الْمَنْصُوبِ الرَّومَ^(٣) وَالْإِشْمَامَ.

النَّوعُ الثَّانِي: الْمَنْصَرَفُ إِذَا كَانَ مَاقْبَلُ آخِرِهِ مُتَحَرِّكًا، وَحُكْمُهُ حُكْمُ الَّذِي

قَبْلَهُ، إِلَّا فِي النَّقْلِ، وَعَوَّضُوا عَنْهُ بِالتَّشْدِيدِ؛ تَقُولُ: هَذَا رَجُلٌ وَرَجُلٌ

وَرَجُلٌ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ، وَرَجُلٌ، وَرَجُلِي، وَرَأَيْتُ رَجُلًا، وَرَجُلٌ، وَأَجَازَ سَيَبُويهِ ١٩٢/ب

التَّشْدِيدِ^(٤) فِي النَّصْبِ، وَغَيْرُهُ لَا يُجِيزُهُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ^(٥):

لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدًّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخْصَبَّا

(١) الْكِتَابُ ١٧٣/٤ - ١٧٤.

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَيَّ هَذَا الْقَائِلِ.

انظُر: نَوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ٢٠٥ وَالتَّكْمِلَةُ ٩ وَالْمَخْصَصُ ١١/٢٠٠ وَالْإِنْصَافُ ٧٣٤ وَاللِّسَانُ (عَجَل).

قَوْلُهُ: شُرِبَ النَّبِيذُ: مَفْعُولٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ: عَلَّمْنَا فِي بَيْتِ قَبْلِ الشَّاهِدِ، وَهُوَ قَوْلُهُ:

عَلَّمْنَا أَخْوَالَنَا بَنُو عَجَلٍ

(٣) الْكِتَابُ ١٧٢/٤.

(٤) الْكِتَابُ ١٧٠/٤.

(٥) هُوَ رُؤْيَا، مَلْحَقَاتُ دِيوَانِهِ ١٦٩.

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويهِ ١٧٠/٤. وَانظُرْ أَيْضًا: ابْنُ يَعِيشَ ٦٩/٩ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ٢٥٤.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١):

هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ أَمْ أَنْكَرْتَهَا بَيْنَ تَبْرَاكِ فَشَسِيَّ عَبْقَرُ

فَنَقَلَ مَعَ الْحَرَكَةِ، وَهُوَ شَأْنٌ.

النُّوعُ الثَّلَاثُ: غَيْرُ الْمُنْصَرِفِ، وَحُكْمُهُ فِي الْوَقْفِ حُكْمُ الْمُنْصَرِفِ، إِلَّا أَنْ مَنصُوبُهُ يَجْرِي مَجْرَى مَرْفُوعِهِ وَمَجْرُورِهِ؛ تَقُولُ: هَذَا أَحْمَدُ، وَرَأَيْتُ أَحْمَدَ، وَمَرَرْتُ بِأَحْمَدَ، وَيَدْخُلُهُ الْإِشْمَامُ وَالرُّومُ وَالنَّقْلُ وَالتَّضْعِيفُ وَالْإِبْدَالُ. وَيَلْحَقُ بِهَذَا النَّوعِ كُلُّ اسْمٍ فِيهِ «الْأَلْفُ» وَ«اللَّامُ» مِنَ الْمُنْصَرِفِ، وَغَيْرِ الْمُنْصَرِفِ؛ فِي حَالَتِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، إِلَّا فِي الْإِشْمَامِ، وَأَمَّا فِي النَّصْبِ، فَالْسُّكُونُ لِغَيْرِهِ. وَقَدْ أَجَاوَزُوا فِيهِ الرُّومَ، تَقُولُ: هَذَا الرَّجُلُ، وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلِ، وَرَأَيْتُ الرَّجُلَ، وَكَذَلِكَ بَاقِي الْوُجُوهِ.

النُّوعُ الرَّابِعُ: الْمَبْنِيُّ، وَتَقَفَ فِيهِ عَلَيَّ حَرْفُ الْبِنَاءِ سَاكِنًا، فَتَقُولُ: كَيْفَ؟ وَحَيْثُ، وَأَمْسُ، وَلَا يَدْخُلُهُ الْإِشْمَامُ وَالرُّومُ وَالنَّقْلُ، وَلَكِنْ أَنْ تَأْتِيَ فِي بَعْضِهِ بِهَاءٍ تَقَفَ عَلَيْهَا، فَتَقُولُ: كَيْفَهُ؟ وَأَيْتَهُ؟ وَكَذَا فِي كُلِّ حَرَكَةٍ بِنَاءٍ فِي الْغَالِبِ. فَأَمَّا «حَيْهَلُ» فَتَقَفَ عَلَيْهَا بِـ «الْفِ» سَاكِنَةً، فَتَقُولُ: حَيْهَلًا، وَيَجُوزُ أَنْ تَقَفَ عَلَيَّ «اللَّامُ» (٢).

النُّوعُ الْخَامِسُ: الْمَهْمُوزُ؛ وَهُوَ كُلُّ اسْمٍ فِي آخِرِهِ «هَمْزَةٌ» وَهُوَ عَلَيَّ ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ الَّذِي قَبْلَهَا سَاكِنًا، وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ مُتَحَرِّكًا.

(١) هُوَ الْمَرَارُ بْنُ مُنْقِذِ الْعَدَوِيِّ.

انظر: الشُّعْرُ وَالشُّعْرَاءُ ٦٩٨ وَالْخَصَائِصُ ٢٨١/١ وَ ٣٣٩/٢ وَالْمَفْضَلِيَّاتُ ٨٨ وَمَعْجَمُ الْبِلْدَانِ (عَبْقَرًا/١١٢).

تَبْرَاكِ وَعَبْقَرُ: مَوْضِعَانِ. شَسِيٌّ: تَنْتَبِيَةٌ: شَسٌّ، وَهُوَ الْغَلِيظُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَرَادَ بِهِمَا مَكَانَيْنِ غَلِيظَيْنِ فِي عَبْقَرٍ.

(٢) انظر: الْأَصُولُ ٢٨١/٢.

أَمَّا السَّاكِنُ: فَلَا يَخْلُو؛ أَنْ يَكُونَ صَاحِبًا أَوْ مُعْتَلًا.

فَإِنْ كَانَ صَاحِبًا وَقَفَتْ عَلَيْهِ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ بِالْإِسْكَانِ، وَالْإِشْمَامِ وَالرُّومِ، وَفِي النَّصْبِ بِـ «الْأَلْفِ» الَّتِي هِيَ / بَدَلُ مِنَ التَّنْوِينِ، تَقُولُ: هَذَا خَبٌّ، ١٩٣/أ وَمَرَرْتُ بِخَبٍّ، وَرَأَيْتُ خَبًّا. وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْقَى حَرَكَةَ «الْهَمْزَةِ» عَلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا^(١). وَمِنْهُمْ مَنْ يُبَدِّلُ «الْهَمْزَةَ» حَرْفَ لَيْنٍ، مَعَ الْقَاءِ حَرَكَتِهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا، فَيَقُولُ: خَبُو، وَخَبَا، وَخَبِي وَرِدُو، وَرِدَا، وَرِدِي. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ فِي الرَّفْعِ: هَذَا رِدِي، وَيُسَوِّي بَيْنَ الرَّفْعِ وَالْجَرِّ، وَيَتَّبِعُ الْعَيْنَ حَرَكَةَ^(٢) مَا قَبْلَهَا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ.

وَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ مُعْتَلًا، نَحْوُ: كِسَاءٍ، وَرِدَاءٍ فَيَقِفُ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ عَلَى «الْهَمْزَةِ» بِالسُّكُونِ وَالْإِشْمَامِ، وَالرُّومِ، وَفِي النَّصْبِ عَلَى «الْأَلْفِ» الَّتِي هِيَ بَدَلُ مِنَ التَّنْوِينِ، كَالصَّحِيحِ، تَقُولُ: هَذَا كِسَاءٌ، وَمَرَرْتُ بِكِسَاءٍ^(٣)، وَرَأَيْتُ كِسَاءً. وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَا قَبْلُ «الْهَمْزَةِ» مُتَحَرِّكًا، نَحْوُ: الْخَطَا وَالرَّشَا^(٤) وَالْكَلَا، فَفِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ.

الْأَوَّلُ: أَنْ تُجْرِيَهَا مُجْرَى الْحَرْفِ الصَّحِيحِ، فَيَدْخُلُهَا السُّكُونُ وَالْإِشْمَامُ وَالرُّومُ.

(١) مِنْهُمْ تَمِيمٌ وَأَسَدٌ. انظُرْ: سَبْيُوهِ ١٧٧/٤.

(٢) وَهُمْ نَاسٌ مِنْ تَمِيمٍ، سَبْيُوهِ. الْمَوْضِعُ السَّابِقُ.

(٣) انظُرْ: الْأَصُولَ ٣٧٦/٢.

(٤) الرَّشَا: وَدُ النَّظِيَّةِ.

وَالرَّشَا: الظُّبْيُ إِذَا قَوِيَ وَتَحَرَّكَ مَعَ أُمِّهِ، وَهُوَ أَيْضًا: شَجَرَةٌ تَسْمُو فَوْقَ الْقَامَةِ وَرَقُّهَا كَوَرَقِ الْخِرْدِجِ وَلَا ثَمْرَةَ لَهَا.

التَّانِي: أَنْ تُبَدِّلَ مِنْ «الْهَمْزَةِ» فِي الرَّفْعِ «وَأَوْ» وَفِي الْجَرِّ «يَاءٌ» وَفِي النَّصْبِ «أَلِفًا» فَتَقُولُ (١): الْكَلْوُ [وَالْكَلْيُ] (٢) وَالكَالُ (١)، وَهَذَا وَقْفُ الَّذِينَ يُحَقِّقُونَ الْهَمْزَ.

الثَّالِثُ: أَنْ تَقْلِبَ «الْهَمْزَةَ» فِي كُلِّ حَالٍ «أَلِفًا» وَهَذَا «وَقْفٌ مِنْ يُحَقِّفُ الْهَمْزَ» النَّوْعُ السَّادِسُ: الْمُوَثَّقُ بِـ «التَّاءِ» نَحْوُ: طَلْحَةٌ، وَمُسْلِمَةٌ، وَغُرْفَةٌ، وَقَائِمَةٌ، هَذَا جَمِيعُهُ وَنَحْوُهُ تَقِفُ عَلَيْهِ بِـ «الْهَاءِ» (٣) فَتَقُولُ: هَذَا طَلْحَةٌ، وَغُرْفَةٌ، وَمُسْلِمَةٌ وَقَائِمَةٌ. وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقِفُ عَلَيْهِ بِـ «التَّاءِ» فَيَجْرِي الْوَقْفُ مُجْرَى الْوَصْلِ (٤) وَأَنْشَدُوا (٥):

صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغُلُصَمَتِ وَكَادَتِ الْحَرَّةُ أَنْ تُدْعَى أُمَّتٌ
وَهُوَ قَلِيلٌ .

النَّوْعُ السَّابِعُ: الْمُنْتَهَى وَالْمَجْمُوعُ، نَحْوُ: زَيْدَانَ وَزَيْدُونَ، تَقِفُ فِي جَمِيعِهِ عَلَى «النُّونِ» (٦)، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَلْحِقُ «النُّونَ» «هَاءً»؛ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ، وَيَقِفُ عَلَيْهَا، فَيَقُولُ: زَيْدَانَهُ (٧)، وَزَيْدُونَهُ، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى.

(١) انظر: كتاب سيبويه ١٧٨/٤.

(٢) تَمَّةٌ يَلْتَمُّ بِهَا الْكَلَامُ، وَيَقْتَضِيهَا الْمَقَامُ، وَهِيَ مِنْ كِتَابِ سَيْبَوِيهِ ١٧٩/٤ وَانظُرْ أَيْضًا: الْأَصُولُ ٣٧٧/٢.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ١٦٦/٤ وَالْأَصُولُ ٣٧٣/٢.

(٤) فَيَقُولُ: طَلْحَتْ. وَانظُرْ: كِتَابِ سَيْبَوِيهِ ١٦٧/٤. وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ١٥٩.

(٥) لِأَبِي النَّجْمِ الْعِجْلِيِّ.

انظر: الْخِصَائِصُ ٣٠٤/١ وَسِرِّ الصَّنَاعَةِ ١٦٠، ١٦٣ وَأَبْنُ يَعِيشَ ٨٩/٥ وَ٨١/٩ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَةِ ٢١٨ وَالخَزَانَةُ ١٧٧/٤.

الغُلُصَمَةُ: رَأْسُ الْحَقُومِ.

(٦) انظر: الْأَصُولُ ٣٧٣/٢.

(٧) انظر: كِتَابِ سَيْبَوِيهِ ١٦١/٤.

فَأَمَّا جَمْعُ التَّائِيثِ فَتَقْفُ / عَلَيْهِ بِـ «التَّاءِ»^(١)، حو: مُسَلَّمَاتٌ، وكذلك ما ١٩٣/ب
أَشْبَهَهُ، نحو: عُرْفَاتٌ وَأَذْرَعَاتٌ.

فَأَمَّا «هِيَهَات» : فَمَنْ جَعَلَهُ مُفْرَدًا، وَقَفَ^(٢) عَلَيْهِ بِـ «الهاءِ»، وَمَنْ جَعَلَهُ
جَمْعًا وَكَسَرَ «التَّاءَ» وَقَفَ عَلَيْهِ بِـ «التَّاءِ»^(٣).
الفرعُ الثَّانِي من القِسْمِ الأوَّل: في المعتلِّ، وهو على ضَرَبَيْنِ: مَنْقُوصٌ
وَمَقْصُورٌ.

أَمَّا الْمَنْقُوصُ: فهو على ضَرَبَيْنِ: مُنْصَرَفٌ، وَغَيْرُ مُنْصَرَفٍ. وَالْمُنْصَرَفُ
على ضَرَبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، وَالثَّانِي: لَيْسَ فِيهِ أَلِفٌ وَلَا مٌ.
فَالأوَّلُ: تَقَفَ عَلَيْهِ فِي الرَّفْعِ وَالْجَرِّ بِإِثْبَاتِ «الياءِ» وَحَذْفِهَا، وَإِثْبَاتِ أَكْثَرُ،
تَقُولُ: هَذَا الْقَاضِي، وَالْقَاضُ، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي، وَالْقَاضُ، وَعَلِي الْإِثْبَاتِ قَرَأَ ابْنُ

(١) انظر: الأصول ٣٧٤/٢.

(٢) في الأصل: وَوَقَفَ.

(٣) انظر: الإقناع في القراءات السبع ٥١٩.

وفي صحاح الجوهري (هيه) : «.... قال الكسائيُّ : وَمَنْ كَسَرَ التَّاءَ وَقَفَ عَلَيْهَا بِالْهَاءِ، فَقَالَ: هِيَهَاتُ،
وَمَنْ نَصَبَهَا وَقَفَ بِالتَّاءِ، وَإِنْ شَاءَ بِالْهَاءِ وَقَالَ الْأَخْفَشُ : يَجُوزُ فِي «هِيَهَات» أَنْ تَكُونَ جَمَاعَةً : فَتَكُونَ
التَّاءُ الَّتِي فِيهَا تَاءُ الْجَمْعِ الَّتِي لِلتَّائِيثِ».
وانظر: الرُّضِي عَلِي الشَّافِي ٢٩١/٢ وَأَبْنُ يَعِيشَ ٨١/٩.

كثير (١) قوله تعالى: ﴿ دَعْوَةَ الدَّاعِي ﴾ (٢) وعلي الحذفِ قرأ أبو عمرو (٣). وأما في النَّصْبِ فالإثباتُ لاغيرُ (٤).

وأما الثَّانِي - وهو مائِسَ فيه أَلْفٌ ولامٌ - فَلكَ في المرفوعِ والمجرورِ منه مذهبان:

أحدهما: الحذفُ، فتقول: هذا قاضٍ، ومررتُ بقاضٍ، وإليه ذهبَ سيبويه (٥) وعليه قرأ أكثرُ القراء (٦): ﴿ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بِاقٍ ﴾ (٧).

والمذهبُ الثَّانِي: الإثباتُ، نحو: هذا قاضِي (٨)، ومررتُ بقاضِي. والحذفُ (٩) أَكْثَرُ: وأما المنصوبُ فتجْريه مُجرى الصَّحِيحِ، فتقول: رأيتُ قاضِيًا كما تقول: رأيتُ ضاربًا، وَمَنْ قَالَ فِي الوصلِ، رأيتُ قاضٍ يافتى، قال

(١) هذا ما ذكره ابن الأثير وفي كتب القراءات أن ابن كثير قرأ بحذف الياء في الوصل والوقف. انظر: السبعة ١٩٨ والنشر ١٨٣/٢ والإتحاف ١١٤ وفي الإقناع ٥٢٢ اختلاف النقل عن ابن كثير فقد نُقل عنه الوقف على جميع الباب بإثبات الياء.

(٢) ١٨٦/ البقرة.

(٣) والثابت أيضًا أن أبا عمرو قرأ بإثبات الياء في الوصل، ويحذفها في الوقف. انظر ما سبق في رقم (١) من مراجع.

(٤) انظر: سيبويه ١٨٣/٤ والأصول ٣٧٥/٢.

(٥) الكتاب ١٨٣/٤.

(٦) انظر: الإقناع ٥٢٠ - ٥٢٢.

(٧) ٩٦/ النحل.

(٨) قال سيبويه في الكتاب ١٨٣/٤: « وحدَّثنا أبو الخطاب ويونس أن بعض من يوثق بعربيته من العرب يقول: هذا رامي وغازي وعمي، أظهر وافى الوقف، حيث صارت في موضع غير تنوين؛ لأنهم لم يضطروا ههنا إلى مثل ما اضطروا إليه في الوصل من الاستئصال.

(٩) في الموضع السابق من الكتاب: « فهذا - يقصد الحذف - الكلام الجيد الأكثر.»

في الوقف: رأيت قاض، وقاضي، قال سيبويه: وسألت الخليل عن «القاضي» في النداء فقال: أختار: يا قاضي؛ لأنه ليس بمنون، كما أختار هذا^(١) القاضي. وأما يونس فقال: يا قاض، بغير^(١) «ياء» وقالوا في «مري» اسم فاعل من «أرى» هذا مري، بـ «ياء» في الوقف، فكروها أن يجمعوا عليه حذف «الهمزة»^(١) و«الياء»؛ لأن أصله: مرئي، مثل: مرعي^(٢).

وأما المقصور: فإنك تقف عليه في الأحوال الثلاث بـ «الألف» منصرفاً وغير منصرف، تقول: هذه عصا وحبلتي ورأيت عصا وحبلتي ومررت بعصا وحبلتي، ويستوي ما فيه «الألف» / و«اللام» وما ليسا فيه، لفظاً لا تقديراً. ١/١٩٤
وقد اختلفوا في «الألف» الموقوف عليها في المنصوب المنصرف، فقال قوم: هي المبدلة من التنوين^(٣)، وقال قوم: هي في الرفع والنصب والجر بدل من التنوين^(٣).

ومن العرب^(٤) من يبدل «ألف» «حبلتي» «ياء» فيقول: حبلتي. ومنهم من يبدلها^(٥) «واو»، فيقول: حبلو ومنهم من يسوي في القلب بين الوقف^(٦) والوصل

(١) الكتاب ١٨٤/٤.

(٢) اسم فاعل من: أرعيت عليه، إذا أبقيت عليه، أو من: أرعيت سمعي، أي: أصغيت إليه؛ ومن ثم فإن قوله: مثل: مرعي، أي: بوزنه؛ فأصله: مرئي، استثقلت الضمة على الياء فحذفت، ثم نقلت كسرة الهمزة إلى الراء الساكنة قبلها، فأصبح: مرئي فحذفت الهمزة؛ لالتقاء الساكنين. ثم تحذف الياء في حال الوصل، لا لتقاءها ساكنة مع التنوين، وتبقى الياء في حال الوقف.

(٣) انظر: الأصول ٣٧٨/٢ وابن يعيش ٧٦/٩ - ٧٧ والرضي على الشافية ٢٨٠/٢ - ٢٨٤.

(٤) في سيبويه ١٨١/٤ أنها لغة فزارة وناس من قيس.

وَزَعَمَ الْخَلِيلُ أَنَّ بَعْضَهُمْ يَقْلِبُ «الْألف» (١) هَمْزَةً، وَإِذَا وَصَلَ تَرَكَ.

القِسْمُ الثَّانِي: فِي الْمَضْمَرَاتِ، وَهِيَ: ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمَخَاطَبِ وَالغَائِبِ.

الأوَّلُ: الْمُتَكَلِّمُ. أَمَا «أَنَّ» فَتَقِفُ عَلَيْهَا بِـ «الْألف» فَتَقُولُ: أَنَا وَقَدْ جَاءُوا

بِـ «الْألف» مُثَبِّتَةً فِي الشُّعْرِ فِي حَالَةِ الْوَصْلِ، فَأَمَّا فِي غَيْرِ الشُّعْرِ فَلَا

تَثْبِيْهَا، فَتَقُولُ: أَنْ قُلْتُ، وَأَنَّ (٢) أَقُولُ، وَالْكَتَابُ يُثَبِّتُونَهَا فِي الْخَطِّ؛ لِأَنَّ الْخَطَّ عَلَى

الْوَقْفِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَقِفَ عَلَيْهَا بِـ «الهاء»، فَتَقُولُ: أَنَّهُ. وَهَذِهِ «الْألف» الْمَوْقُوفُ

عَلَيْهَا قَدْ اخْتَلَفُوا فِيهَا.

فَقَالَ قَوْمٌ: لَيْسَتْ مِنَ الْكَلِمَةِ، وَإِنَّمَا جِيءَ بِهَا لِلْوَقْفِ (٣) عَلَيْهَا. وَمِنْهُمْ مَنْ

قَالَ: إِنَّهَا مِنْ نَفْسِ (٤) الْكَلِمَةِ، وَالأوَّلُ أَكْثَرُ. فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ

رَبِّي﴾ (٥) فِي بَعْضِ الْقِرَاءَاتِ (٦)، فَتَقْدِيرُهُ: لَكِنَ أَنَا هُوَ اللَّهُ رَبِّي (٧)؛ فَحُذِفَتْ

«الْألف» الأُولَى، وَأُدْغِمَتْ «النون» فِي «النون» فَإِذَا وَقَفْتَ تَقُولُ: لَكِنَّا هُوَ الأَجُودُ فِي

الْقِرَاءَةِ (٨): ﴿لَكِنَ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ وَتَقِفُ عَلَى «النون».

(١) انظر: الكتاب ١٧٦/٤ - ١٧٧.

(٢) فِي الأَصْلِ: وَأَنَا.

(٣) وَهُمْ الْبَصْرِيُّونَ. انظر: الكشف ٦١/٢ وَالرَّضِيُّ عَلِي الكافية ١٠/٢.

وَالرَّضِيُّ عَلِي الشَّافِيَّة ١٩٤/٢ وَابْن يَعِيش ٨٤/٩.

(٤) وَهُمْ الْكُوفِيُّونَ. انظر مَسْبُوق فِي (١) مَعَ الكشف ٦٢/٢.

(٥) ٣٨/ الكهف.

(٦) وَهِيَ قِرَاءَةُ أَبِي جَعْفَرٍ وَابْنِ عَامِرٍ وَرُوَيْسٍ. انظر: الكشف ٦١/٢

وَالإِتْحَاف ٢٩٠ وَالْبَحْرُ الْمَحِيْطُ ١٢٧/٦ - ٢٨.

(٧) انظر: سِرَّ الصَّنَاعَةِ ٤٨٥ وَالْمَوْضِعُ السَّابِقُ مِنَ الكشف.

(٨) قَالَ أَبُو عَلِي الفَارِسِيُّ فِي التَّكْمِلَةِ ٢٨: «وَأَحْسَنُ الْقِرَاءَتَيْنِ ﴿لَكِنَ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾»

وأما «الياء» في «إني» و«غلامي» و«ضربني» ونحوها فتسكنها في الوقف، ولك أن تفتحها فتلحقها «هاء»، فتقول: إني، وغلامي، وضربني، ولا تلحق «الهاء» مع السكون، ولك أن تحذفها؛ فتقول: غلام، وضرب، وعليه قرأ أبو عمر (١): ﴿أَكْرَمَنْ﴾ (٢) و﴿أَهَانَنْ﴾ (٣). ومن قال: هذا غلامي فاعلم، وإني ذاهب، وحرك «الياء» لم يحذف في الوقف؛ لأنها كـ «ياء» «القاضي» في النصب (٤). فإذا سكن ما قبل «الياء»، نحو: ﴿مَحْيَايَ﴾ (٥) و«غلامي» فالوقف بالسكون، فأما من قرأ: ﴿مَحْيَايَ﴾ في الوصل بالسكون (٦). فليس بالشائع، ١٩٤/ب والأول الوجه (٧).

وأما ضمير المخاطب: فتقف عليه ساكناً، نحو: أكرمك، وعليك، ويجوز أن تلحقه «هاء» فتقول: أكرمته. فإن لحق «الكاف» «ميم» الجمع، نحو: ضربكم، فالأصل أن تلحق «الميم» «واو» في الوصل، فتقول: ضربكمو زيد، ولكنهم

(١) انظر: السبعة ٦٨٤ - ٦٨٥ والنشر ٢/٤٠٠ والإتحاف ٤٣٨ والبحر المحيط ٨/٤٧٠. وانظر أيضا:

سيبويه ٨٦/٤.

(٢) ١٥/الفجر.

(٣) ١٦/الفجر.

(٤) قوله: «ومن قال هذا غلامي فاعلم» إلى قوله: «كيا القاضى فى النصب» هو نص كلام سيبويه فى

الكتاب ١٨٧/٤.

(٥) ١٦٢/الأنعام.

(٦) وهو نافع، وواقفه أبو جعفر بخلف عنه. انظر: السبعة ٢٧٤ - ٢٧٥ والنشر ٢/١٧٢ - ١٧٣، ١٧٦،

٢٦٧ والإتحاف ٢٢٦.

(٧) قال أبوحيان فى البحر المحيط ٤/٦٦٢: وما روى عن نافع من سكون ياء المتكلم فى «محيائي» هو

جمع بين ساكنين، أجرى الوصل فيه مجرى الوقف، والأحسن فى العربية الفتح.....

خَفَّفُوهَا فَلَمْ يَلْحِقُوا، وَهُوَ الْأَكْثَرُ فِي الْأِسْتِعْمَالِ، وَعَلَى الْإِلْحَاقِ قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ^(١) :
«كَذَلِكَ كُنْتُمْ»^(٢) و «عَلَيْكُمْ»^(٣) و «إِلَيْكُمْ»^(٤) و «لَكُمْ»^(٥) ونحو ذلك ، تقول :
أَنْتُمْ ذَاهِبُونَ^(٦) ، و : لَكُمْ مَالٌ ، فَإِذَا وَقَفْتَ وَقَفَتْ عَلَى «الْمِيمِ» سَاكِنَةً ، لِأَغْيَرُ ، فَإِنْ
لَقِيَ «الْمِيمَ» سَاكِنٌ بَعْدَهَا ، ضُمَّتْ ، نَحْوُ : كُنْتُمْ الْيَوْمَ ، و : عَلَيْكُمْ السَّلَامُ .
وَأَمَّا ضَمِيرُ الْغَائِبِ : فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَاطًا .
أَمَّا الْمُتَّصِلُ ، فَلَا يَخْلُو : أَنْ يَكُونَ قَبْلَهُ مَتَحَرِّكٌ ، أَوْ سَاكِنٌ .
أَمَّا الْمَتَحَرِّكُ : فَإِنَّكَ فِي حَالَةِ الْوَصْلِ تَلْحِقُ الضَّمِيرَ حَرْفًا مِنْ جِنْسِ
حَرَكَتِهِ ، إِنْ كَانَ مَضْمُومًا فَـ «وَاوًا» وَإِنْ كَانَ مَكْسُورًا ، فَـ «يَاءً» : فَتَقُولُ :
ضَرِبَهُوَزَيْدٌ^(٧) ، وَيَهِي دَاءٌ وَأَهْلُ الْحِجَازِ يَحْمِلُونَ الْمَكْسُورَ عَلَى^(٧) الْمَضْمُومِ ،
فَيَقُولُونَ : يَهُو دَاءٌ ، وَعَلَيْهِ قُرِيٌّ : «فَحَسَفْنَا بِهِو وَيَدَارَهُو»^(٨) .
وَأَمَّا السَّاكِنُ : فَلَكَ فِيهِ مَذْهَبَانِ فِي الْوَصْلِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يُتَّبَعَ بِحَرَكَةِ
الضَّمِيرِ ، وَلَا تُلْحِقُهُ شَيْئًا ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، وَإِنْ شِئْتَ أَلْحَقْتَهُ «الْوَاوَ»

(١) انظر : النشر ٢٧٢/١ والإتحاف ١٢٤ .

(٢) ٩٤ / النساء . هذا وقد خَلَّتْ الْكَلِمَاتُ الْأَرْبَعُ فِي الْأَصْلِ مِنَ الْوَاوِ بَعْدَ الْمِيمِ . وَالصَّوَابُ مَا نَثَبْتُ : لِأَنَّ
ابْنَ كَثِيرٍ قَرَأَ بِوَصْلِ مِيمِ الْجَمْعِ بِالْوَاوِ .

(٣) ٤٧ / البقرة وانظر ما سبق في (١) .

(٤) ٩٤ / النساء . وانظر ما سبق في (١) .

(٥) ٢٢ / البقرة وانظر ما سبق في (١) .

(٦) انظر : كتاب سيبويه ١٩١/٤ .

(٧) انظر : كتاب سيبويه ١٩٥/٤ .

(٨) القصص . وانظر : المحتسب ٦٧/١ والموضع السابق من سيبويه والمقتضب ٣٦/١ - ٣٧ ، والأصول

و«الياء»؛ فتقول في الأول: عَنهُ أَخَذْتُ، وَخَذُوهُ عَنِّي، وَعَلَيْهِ مَالٌ، وَعَلَاهُ شَيْبٌ،
 وتقول في الثاني: عَنَّهُو أَخَذْتُ، قَالَ ابْنُ السَّرَّاجِ: وَهُوَ أَجْوَدُ^(١)، وَخَذُوهُ هُوَ عَنِّي،
 وَعَلَيْهِ مَالٌ، وَعَلَاهُ هُوَ شَيْبٌ.

فَأَمَّا الْوَقْفُ عَلَى هَذَا الضَّمِيرِ فِي جَمِيعِ ضُرُوبِهِ فَإِنَّكَ تَقِفُ عَلَى «الهاء»
 سَاكِنَةً، فَإِنْ كَانَ بَعْدَ «الهاء» «ألف» أَثْبَتْنَا فِي الْوَصْلِ وَالْوَقْفِ لَا غَيْرَ، تَقُولُ:
 عَلَيْهَا ثُوبٌ، وَانْتَهَيْتُ إِلَيْهَا. فَإِنْ لَحِقَ «الهاء» «ميم» الْجَمْعِ؛ نَحْوُ: ضَرَبَهُمْ
 وَعَلَيْهِمْ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ «الكاف» وَتَتَفَرَّدُ «الهاء» بِجَوَانِ كَسْرِهَا وَضَمِّهَا، فَتَقُولُ:
 عَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمْ، فَأَمَّا نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ﴾^(٢) فَأَلْزَمُوا ١/١٩٥
 مِثْلَ هَذِهِ «الميم» السُّكُونِ؛ هَرَبًا مِنْ اجْتِمَاعِ خَمْسِ^(٣) مُتَحَرِّكَاتٍ فِي كَلِمَةٍ، وَلَيْسَ
 مِنْ لُغَتِهِمْ.

وَتَقُولُ فِي مِثْلِ: اضْرِبْهُ، وَلا تَضْرِبْهُ، وَضَرَبْتَهُ، عَلَى قَوْلٍ مَنْ حَذَفَ «الواو»
 و«الياء» وَوَقَّفَ عَلَى «الهاء»: اضْرِبْهُ، وَلا تَضْرِبْهُ، فَتُسَكِّنُ «الهاء» وَتُنْقِلُ حَرَكَتَهَا
 إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا؛ لِئَلَّا يَجْتَمِعَ سَكَنَانِ، عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ نَقَلُوا حَرَكَتَ «الهاء» إِلَى
 الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهَا وَهُوَ مُتَحَرِّكٌ، فَقَالُوا فِي: «ضَرِبْهُ»: ضَرِبْهُ، تَشْبِيهًا
 بِ«اضْرِبْهُ» وَلَيْسَ بِالْعَالِي، وَإِنْ كَانَ قَدْ غَلَبَ عَلَى أَلْسِنَةِ الْعَوَامِّ اسْتِعْمَالُهُ،
 وَقَالُوا أَيْضًا: مِنْهُ^(٤) وَ: عَنَّهُ، قَالَ سَيِّبِيهِ: سَمِعْنَا ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِ^(٥).

(١) عبارته: «والإتمام أجود» الأصول ٣٧٩/٢.

(٢) ١٠١/الأعراف و١٣/يونس و٩/إبراهيم و٩/الرؤم و٢٥/فاطر.

(٣) انظر: سيبويه ١٩٢/٤ والأصول ٢٨٠/٢.

(٤) في الأصل: مِنْهُ وَعَنَّهُ، بِاسْكَانِ النُّونِ. وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتُ.

(٥) الكتاب ١٧٩/٤.

وَأَمَّا الضَّمِيرُ الْمُنْفَصِلُ الْغَائِبُ، نَحْوُ: هُوَ وَهِيَ وَهَمَّا، وَهْمٌ وَهْنٌ، فَإِنَّهُ
جَمِيعُهُ لَا يُحَذَفُ مِنْهُ فِي الْوَقْفِ (١) شَيْءٌ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، كَقَوْلِهِ (٢):
دَارٌ لَسُعْدَى إِذْهُ مِنْ هَوَاكَ

وَقَوْلِهِ (٣):

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ

يُرِيدُ: إِذْ هِيَ (٤)، وَبَيْنَاهُ، وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: هُوَّةٌ وَهِيَّةٌ، وَهِنَّةٌ،
وَذَهْبِنَةٌ (٥)، وَضَرِبَتْنَةٌ.

(١) فِي أَصُولِ ابْنِ السَّرَّاجِ ٢/٣٨٠: «فَإِنْ جَمِيعٌ ذَلِكَ يُحَذَفُ مِنْهُ فِي الْوَقْفِ شَيْءٌ».

(٢) لَمْ أَقِفْ عَلَى هَذَا الْقَائِلِ.

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَّبُوهِ ١/٢٧٧. وَانظُرْ أَيْضًا: الْخَصَائِصُ ١/٨٩ وَالْإِنْصَافُ ٦٨٠ وَابْنُ يَعِيشَ
٣/٩٧ وَالْخَزَانَةُ ٢/٥ وَ ٥/٢٦٤ وَ ٣/٤٤٣ وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَةِ ٢٩٠.

(٣) هُوَ الْعَجَبِيُّ السَّلُولِيُّ.

وَهَذَا صَدْرُ الْبَيْتِ، وَعَجَزُهُ:

لَمَنْ جَمَلَ رِخْوُ الْمَلَاطِ نَجِيبٌ

وَالْبَيْتُ مِنْ زِيَادَاتِ الْأَخْفَشِ فِي كِتَابِ سَيَّبُوهِ ١/٣٢٢. وَانظُرْ أَيْضًا: الْإِيضَاحُ الْعَضْدِيُّ ٢/٣١
وَالْخَصَائِصُ ١/٦٩ وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ٢/٢٠٨ وَابْنِ يَعِيشَ ٣/٩٦ وَالْخَزَانَةُ ٥/٢٥٧.

بَشْرِي: يَبِيعُ هُنَا، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ. الْمَلَاطُ بِكَسْرِ الْمِيمِ - الْجَنْبِ، وَرِخْوُ الْمَلَاطِ: سَهْلَةٌ وَأَمْسَةٌ،
وَقِيلَ: الْمَلَاطُ: مَقْدَمُ السَّنَامِ.

(٤) وَيُرَى الْكُوفِيُّونَ أَنْ مَجِيءَ الْهَاءِ وَحْدَهَا مُرَادًا بِهَا «هِيَ» يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْيَاءِ فِي الضَّمِيرِ وَأَنَّ أُصْلَهُ
الْهَاءُ وَحْدَهَا وَيُرَى الْبَصْرِيُّونَ أَنْ حَذْفَ الْيَاءِ هَاهُنَا لِلضَّرُورَةِ، أَوْ أَنَّ حَذْفَهَا لَفْعًا لِبَعْضِ قَبَائِلِ
الْعَرَبِ: لِأَنَّ الْيَاءَ ضَعِيفَةٌ: لِسُكُونِهَا.

(٥) انظُرْ: كِتَابَ سَيَّبُوهِ ٤/١٦١ وَالْأَصُولُ ٢/٣٨٠.

القِسْمُ الثَّالِثُ: فِي الْمِبْهَمِ، تَقُولُ: هَذِهِ أُمَّةُ اللَّهِ، فَإِذَا وَقَفْتَ، قُلْتَ (١): هَذِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقِفُ عَلَى «الْيَاءِ»، وَتَقُولُ: هَوْلَاءِ قَوْمِكَ، فَإِذَا وَقَفْتَ قُلْتَ: هَوْلَاءُ، فَتَقِفُ عَلَى «الْأَلْفِ» سَاكِنَةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يُحِقُّهَا «هَاءً» فَيَقُولُ: هَوْلَاهُ (٢)، وَالْأَجُودُ بِغَيْرِ «هَاءٍ»، وَكَذَلِكَ: هَاهُنَا، وَمَا يُلْحَقُ بِهَذَا الْقِسْمِ: أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: عَلَامٌ تَقُولُ كَذَا؟ وَفِيمَ صَنَعْتَ؟ وَلِمَ فَعَلْتَ؟ وَحَتَّى تَغِيبَ الْأَصْلَ: عَلَامًا، وَفِيمَا، وَلِمَا [وَحَتَّى] (٣) فَحُذِفَتِ «الْأَلْفُ» مَعَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ فِي الْإِسْتِفْهَامِ، فَإِذَا وَقَفْتَ وَقَفْتَ عَلَى «الْمِيمِ» سَاكِنَةً وَلَكِنْ أَنْ تُلْحِقَهَا «هَاءً» وَتُحْرِكَهَا، وَهُوَ الْأَجُودُ، فَتَقُولُ: عَلَامَهُ؟ وَفِيمَهُ؟ (٤) وَلِمَهُ؟ فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَجِيءٌ مَجِيءٌ؟ (٤) وَمِثْلُ مَا أَنْتَ؟ فَتُلْزِمُهَا «الْهَاءَ» فِي الْوَقْفِ (٤)، فَتَقُولُ: مَجِيءٌ مَهْ، وَمِثْلُ مَهْ.

(١) انظر: كتاب سيبويه ١٩٨/٤ والأصول ٣٨١/٢.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ١٦٥/٤.

(٣) تنمة يقتضيهما المقام.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ١٦٤/٤.

في الوقف على الأفعال

الفعل على ضربين : صحيح ومعتل.

أما الصحيح: فتقف عليه كما تقف على الاسم الصحيح في جميع المذاهب، إلا في منصوب المتصرف الذي يعوض فيه « الألف » من التنوين، والفعل لا تنوين فيه فيعوض منه ؛ تقول: هو يضرب، ولن يضرب، ولم يضرب، واضرب، ولا تضرب، إلا أن الجزوم وفعل الأمر لا يدخلهما الإشمام والروم ؛ لأنهما ساكنان، وإذا وقفت على «النون» الخفيفة في الفعل أبدلت منها «ألفاً»، وقد ذكرناه في باب (١) التنوين. ومنهم من يلحق «النون» الثقيلة في الوقف «هاء» فيقول: اضربته، ولا تضربته (٢).

وأما المعتل: فتقف فيه على حروف العلة، نحو: يرضى ويرمي ويغزو، فإن جزمت أو أمرت به ففيه لغتان (٣).
منهم من يحذف حرف العلة ويعوض منه «هاء»، فيقول: لم يخش، واخشه، ولم يرمه، وارمه، ولم يغزه، واغزه.
ومنهم من لا يلحق «الهاء» ؛ فيقول: لا تخش، واخش، ولا ترم، وارم، ولا تغز (٣)، واغز. والأول أكثر (٤).

(١) انظر: ص ٦٧٠.

(٢) انظر: الأصول ٢/٣٨٢.

(٣) واللغات في كتاب سيبويه ٤/١٥٩ غير منسويتين إلى أي من القبائل.

(٤) الموضع السابق من كتاب سيبويه.

فَأَمَّا نَحْوُ : تَقِي، وَتَعِي، فَيَلْزِمُهُ الْهَاءُ^(١) فِي الْأَمْرِ وَالْجَزْمِ ، فَتَقُولُ :
قَهْ، وَعِهْ، وَلَا تَقَهْ، وَلَا تَعَهْ. وَقَدْ حَذَفُوا «الْيَاءَ» فِي الْوَقْفِ عَلَى : لَا أَنْزِرُ^(٢) : لَكَثْرَتِهِ
فِي كَلَامِهِمْ، وَلَمْ يُحَذَفُوهَا^(٣) مِنْ غَيْرِهَا.

الفصل الثالث

في الوقف على الحروف

صَحِيحُ الْحُرُوفِ وَمُعْتَلُّهَا سِوَاءُ فِي الْوَقْفِ عَلَى آخِرِهَا سَاكِنًا ؛ نَحْوُ : لَيْتَ
وَمُنْذُ وَجَيْرُ. وَقَدْ أَلْحَقَ بَعْضُهُم «الْهَاءَ» ؛ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ، فَقَالَ : إِنَّهُ، وَلَيْتَهُ^(٣) وَلَعَلَّهُ،
وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ بِالكَثِيرِ، وَلَا فِي كُلِّ الْحُرُوفِ.

(١) كتاب سيبويه ١٥٩/٤ - ١٦٠.

(٢) الأصول ٢٨٢/٢.

(٣) انظر : كتاب سيبويه ١٦٢/٤ والأصول ٢٨٢/٢.

الفصل الرابع

في الوقف على القوافي (١)

ولا يخلو المنشد، إما أن يقصد الترتم أولاً يقصده.

فإذا ترتم ألق القافية «الألف» و«الياء» و«الواو»؛ لأنهم أرادوا مد

الصوت (٢)، فقال (٣) في النصب:

بنفسي تلك الأرض ما أطيب الربى وما أحسن المصطاف والمتربعا

وقال (٤):

١/١٩٦

تلفت نحو الحي حتى وجدتني وجعت من الإصغاء ليتاً وأخدعا

(١) في كتاب سيبويه ٢٠٤/٤: «هذا باب وجوه القوافي في الإنشاد». قال الشنتمري في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٢٦. «واعلم أن سيبويه إنما ذكر وجوه القوافي في الإنشاد ليُعلمك حكم اللفظ بأواخر الشعر في الوقف والوصل، كما أعلمك في الأبواب التي قبلها في غير الشعر، وذكر فصل ما بين الكلام والشعر؛ فكان ما ذكره منه علي ما يوجبهُ النحو من حكم اللفظ بأخر الكلمة الموقوفة والموصولة، لا على ما ينحوه أهل العروض والقوافي».

(٢) في الأصول ٣٨٤/٢: «العرب إذا ترتمت في الإنشاد ألقت الألف والياء والواو فيما ينون ولا ينون؛ لأنهم أرادوا مد الصوت...».

(٣) هو الصمة الشنتمري، ديوانه ٩٥.

ولم أقف على من استشهد به.

المصطاف: موضع الاصطيف، وهو من قولهم: اصطاف بالمكان، أي: أقام به صيفاً.

(٤) هو الصمة الشنتمري أيضاً، ديوانه ٩٦.

وانظر: دلائل الإعجاز ٤٧ وشرح حماسة أبي تمام المرزوقي ١٢١٨.

الليت - بالكسر - صفح العنق، وقيل: اللبتان: صفحتا العنق، وقيل: أدنى صفحتي العنق من الرأس، عليهما ينحدر القرطان، وهما وراء لهزمتي اللحين.

والأخدع: عرق خفي في موضع الحجام من العنق وهما أخدعا قيل: هما الودجان.

وقال في الرِّفْعِ (١):

ودَعِ هُرَيْرَةَ إِنَّ الرِّكْبَ مُرْتَحِلُوْهُ وَهَلْ تُطِيقُ ودَاعًا أَيُّهَا الرِّجْلُ

وقال في الجِرِّ (٢):

قِفَانُكَ مِنْ نَكَرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِي بِسِقْطِ اللُّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِي

وقال (٣):

ذُمُّ المَنَازِلِ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللُّوَى وَالعَيْشَ بَعْدَ أَوْلِكَ الأَقْوَامِي
فَتَرَى «الأَلْفَ» وَ«الوَاقَ» وَ«الْيَاءَ» مَزِيدَةً عَلَى الكَلِمَةِ، سِوَاءَ كَانَتْ فِيهَا «أَلْفٌ
وَلَامٌ» أَوْ لَمْ يَكُنْ. وَالفِعْلُ فِي هَذَا كَالاسْمِ، تَلَحُّقُهُ، الأَحْرَفُ الثَّلَاثَةُ فِي التَّرْنَمِ.
وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَرِدِ الشَّاعِرُ التَّرْنَمُ فَفِيهِ لِلْعَرَبِ مَذْهَبَانِ (٤):
أَحَدُهُمَا: يَجْعَلُونَ مَكَانَ المِدَّةِ «نُونًا» فَيَمَّا يَنُونُونَ (٥) وَلَا يَنُونُونَ، كَقَوْلِهِ (٦):
يَا أَبْتَاعَكَ أَوْ عَسَاكَنْ

(١) هو الأَعشى. ديوانه ٥٥.

وَانظُرْ: الخصائص ٤٣/١ و ٤٧٤/٢ والمحتسب ١٠٥/١.

(٢) هو امرؤ القيس. ديوانه ٨.

والبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَّبِيهِ ٢٠٥/٤. وانظر أيضًا: المنصف ٢٤٤/١ وابن يعينش ١٥/٤

و ٣٣/٩، ٧٨، ٨٩، ٢١/١٠ والمغني ١٦١، ١٦٢، ٣٥٦، وشرح أبياتهِ ١٧/١ و ٨١/٣ و ٢١/٤

و ٣٤٩/٥ و ١٤١/٦ والخزانة ٣٩٧/٤ وشرح شواهد الشافية ٢٤٢.

(٣) هو جرير. ديوانه ٤٥٢.

و سبق الاستشهادُ بِهِ فِي ص ٦٧٣.

(٤) فِي سَيَّبِيهِ ٢٠٦/٤: « فَإِذَا أَنشَدُوا وَلَمْ يَتَرَنَّمُوا فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ ».

(٥) وَهُوَ مَذْهَبُ نَاسٍ كَثِيرٍ مِنْ تَمِيمٍ كَمَا فِي سَيَّبِيهِ ٢٠٦/٤ - ٢٠٧.

(٦) هُوَ رُوْبِهِ، مَلْحَقَاتُ دِيْوَانِهِ ١٨١.

وهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَّبِيهِ ٢٠٧/٤. وانظر أيضًا: ٧١/٣ والأصول ٣٨٧/٢ وابن يعينش ٣٣/٩.

و :

يَاصَاحُ مَا هَاجَ الدُّمُوعَ الذُّرْفَنُ^(١)

و :

مَنْ طَلَّلَ كَالْأَتْحَمِيِّ أَنَّهُجَنُ^(٢)

وكذلك الرَّفْعُ وَالْجَرُّ^(٣) والمبني لا يَخْتَلِفُ فِيهِ.

والتَّانِي: إِجْرَاءُ الْقَوَافِي مُجْرَاهَا لَوْ كَانَتْ^(٤) كَلَامًا وَلَمْ تَكُنْ

قَافِيَةً ، فَيَقُولُونَ^(٥):

أَقْلَى اللُّومِ عَادِلٌ وَالْعِتَابُ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ : لَقَدْ أَصَابُ

ويقولون^(٦):

(١) الرَّجْزُ لِلْعَجَاجِ. ديوانه ٤٨٨. وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٤. وانظر أيضًا: الأصول ٣٨٧/٢.

الذُّرْفُ: جمع ذَرْفٍ وَذَرْفَةٌ، أَي: قَاطِرَةٌ، يُقَالُ: ذُرْفَتُ عَيْنُهُ تَذْرِفُ ذَرْفًا.

(٢) وهذا الرجز للعجاج أيضًا. ديوانه ٢٤٨، وهو من شواهد سيبويه ٢٠٧/٤. وانظر أيضًا: الأصول

٣٨٧/٢ والخصائص ١٧١/١ والمغني ٣٧٢ وشرح أبياته ٣٧٤/٣.

الْأَتْحَمِيُّ: يُنْسَبُ إِلَيْهِ، وَهِيَ بُرُودٌ مِنْ بَرُودِ الْيَمَنِ.

أَنَّهُجَ: أَخْلَقَ.

وَالرَّاجِزُ يُشَبَّهُ هَاهُنَا أَثَارَ الدِّيَارِ بِبُرْدٍ قَدْ أَخْلَقَ وَيَلِي.

(٣) انظر: سيبويه ٢٠٧/٤.

(٤) هذا هو الثالث عند سيبويه. انظر: الكتاب ٢٠٨/٤.

(٥) لجرير ديوانه ٢٠٥/٤. والبيت مطلق القافية بالألف في الديوان.

وهو من شواهد سيبويه ٢٠٥/٤ ، ٢٠٨ ، والبيت في الموضع الأول مطلق القافية كالديوان، وفي

الموضع الثاني مقيد القافية. وانظر أيضًا: المقتضب ٢٤٠/١ والأصول ٣٨٨/٢ والخصائص ١٧١/١

و٩٦/٢ وابن يعيش ١٥/٤ ، ١٤٥ و ٧/٥ و ٢٩/٩ والمغني ٢٥٨ وشرح أبياته ٣٧٣/٢ و ١٤١/٦

والخزانة ٦٩/١ و ٣٧٤/١١.

(٦) للأخطل، ديوانه ١٤٣.

واسأل بمصقلة البكري مافعل^(١)

ويقولون^(٢):

قَدَر ابْنِي حَفْصٌ فَحَرَكُ حَفْصًا

فَيُثْبِتُونَ «الألف» في النَّصْبِ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ.

و «الياءات» و «الواوات» اللواتي هُنَّ «لامات» إذا كان ما قبلها حرفاً الروي، فَعَلِ بِهَا مَا فَعَلَ بِ «الياء» و «الواو» اللَّتَيْنِ الْحَقِيقَتَا لِلْمَدِّ فِي الْقَوَافِي. وَالزَّائِدُ لِلِإِطْلَاقِ وَالتَّرْنَمِ فِي هَذَا سِوَاءٍ، مَنْ أَثْبَتَ الزَّائِدَ أَثْبَتَ الْأَصْلَ، وَمَنْ لَمْ يُثْبِتْ لَمْ يُثْبِتْ، فَمِنْ ذَلِكَ إِنْشَادُهُمْ^(٣) لَزُهَيْرٍ^(٤):

وَلَأَنْتَ تَقْرِي مَا خَلَقْتَ وَيَعُدُّ خُصْمَ الْقَوْمِ يَخْلُقُ ثُمَّ لَا يَفْرُ

(١) الواو ليست في الأصل.

وهذا عجز البيت، وصدره :

دَعِ الْمُغْمَرُ لَا تَسْأَلْ بِمَصْرَعِهِ

والبيت من شواهد سيبويه ٢٨/٤. وانظر أيضا: الأصول ٢٨٨/٢ واللسان (صقل) وشرح شواهد الشافية ١٣٦.

مصقلة : هو مصقلة بن هبيرة ، من شجعان العرب و أجوادهم. اسأل به، أي : اسأل عنه، كما في قوله تعالى : « فاسأل به خبيراً ».

(٢) لجهول : وهو من شواهد سيبويه ٢٠٨/٤. وانظر أيضا: الأصول ٢٨٨/٢ وشرح شواهد الشافية ٢٣٦.

(٣) من قوله: « والياءات والواوات» إلي هنا موجود بتصه في الأصول ٢٨٨/٢ ومعناه في كتاب سيبويه ٢٠٩/٤.

(٤) ديوانه ٩٤. وهو من شواهد سيبويه ٢٠٩/٤. وانظر أيضا الأصول ٢٨٨/٢ والمنصف ١٧٤/٢، ٢٣٢ واللسان (فرا) وشرح شواهد الشافية ٢٢٩.

تقرى: تشق. خلقت: قدرت الأديم وهيأته للقطع، وهذا مثل ضربته لحزم المدوح، وعلوهمته وقدرته علي تحقيق ما يريد.

يريد: تَقْرِي، ومثله في الفَوَاصِلِ^(١): ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ﴾^(٢)، ومنه وأو،
«يَغْرُو» إذا وَقَعَتْ قَافِيَةٌ/ لَكَ حَذْفُهَا^(٣)، والخليلُ يَأْبَى ذلك^(٤)، وهو القياسُ؛ لأنها ١٩٦٦/ب
حرفُ الرَّوِيِّ^(٥)، وليست بوصول^(٦)، فأما مالمه «ألف» نحو يَخْشَى ويرْضَى،
فإنها لا تُحذفُ^(٧)، قال^(٨):

دَايَنْتُ أَرْوِيَّ وَالِدِيونُ تُقْضَى فمَطَلَتْ بَعْضًا وَأَدَّتْ بَعْضًا
فَكَمَا لَا تُحذفُ «ألف» «بَعْضًا» لَا تُحذفُ «ألف» «تُقْضَى»، قال سيبويه:
وقد دَعَاهُمْ حَذْفُ «يَاء» «يَقْضَى» إِلَى أَنْ حَذَفَ نَاسٌ كَثِيرٌ مِنْ قَيْسٍ وَأَسَدٍ

(١) المراد بالفواصل: رُجُوسُ الأبي، وهي جمع فاصلة، والفاصلة هي: كلمة في آخر الآية، كقافية الشعر
وقريئة السجع، وقيل في تعريف الفاصلة غير ذلك. انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي
٥٤-٥٣/١.

(٢) ٤/ الفجر.

(٣) انظر: الكتاب ٢٠٩/٤.

(٤) الكتاب ٢١٠/٤.

(٥) الروي: هو الحرف الذي بُنِيَ عليه القصيدة، وتُنسَبُ إليه، يُقال: «سِينِيَّة» و«دَالِيَّة» وهكذا.

(٦) الوصل: هو ما جاء بعد الروي من حرفٍ مَدَّ أَشْبَعَتْ بِهِ حَرَكَةُ الرَّوِيِّ، أو هاءٍ وَكَبِتِ الرَّوِيُّ.

(٧) انظر: سيبويه ٢٠٩/٤ والأصول ٢٨٩/٢.

(٨) روية، ديوانه ٧٩.

وهو من شواهد سيبويه ٢١٠/٤. وانظر أيضا: الأصول ٢٨٩/٢ والخصائص ٩٦/٢، ٩٧ وشرح
شواهد الشافية ٢٢٣.

«الواو» و«الياء» اللتين هما علامتا^(١) المضمير، قال: وَسَمِعْتُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ
يُرْوَى^(٢) هَذَا الشَّعْرَ^(٣).

لا يُبْعِدُ اللَّهُ أَصْحَابًا تَرَكْتُهُمْ لَمْ أُدْرِ بَعْدَ غَدَاةِ الْبَيْنِ مَا صَنَعُ
يُرِيدُ: صَنَعُوا، وَقَالَ عَنَّتْرَةٌ^(٤).

يا دارَ عِبَلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلَّمُ
يُرِيدُ: تَكَلَّمِي . ولم يحذفوا «ألف» الضمير^(٥)، كما حذف «الواو» و«الياء»،
كقوله^(٥).

خَلِيلِي طَيْرًا بِالتَّفْرِقِ أَوْقَعَا

(١) الكتاب ٢١١/٤.

(٢) لتميم بن أبي بن مقبل. ديوانه ١٦٨.

وهو من شواهد سيبويه ٢١١/٤. وانظر أيضًا: الأصول ٣٩٠/٢ وابن يعيش ٧٩، ٧٨/٩ وشرح
شواهد الشافعية ٢٣٦.

لا يُبْعِدُ: لَفْظَةُ الْخَبَرِ، وَمَعْنَاهُ الدَّعَاءُ، وَهُوَ مُضَارِعُ أَبْعَدَهُ، بِمَعْنَى: أَهْلَكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى:
بَعْدَهُ تَبْعِيدًا أَي: جَعَلَهُ بَعِيدًا. الْبَيْنُ: الْفِرَاقُ.

(٣) ديوانه ١٨٣، وهو من معلقته المشهورة.

وهذا صدر البيت، وعجزه:

وَعِمِّي صِبَا حَا دَارَ عِبَلَةَ وَأَسْلَمِي

وهو من شواهد سيبويه ١٦٩/٢ و ٢١٣/٤. وانظر أيضًا: الأصول ٣٩١/٢ والحجة للفارسي ٥٧/٨
وشرح شواهد الشافعية ٢٣٨.

الجَوَاءُ - بِالْكَسْرِ - اسم موضع في ديار بني عيس.

(٤) انظر: سيبويه ٢١٤/٤.

(٥) لم أقف على هذا القائل.

وهو من شواهد سيبويه ٢١٤/٤. وانظر أيضًا: الأصول ٣٩١/٢ والحجة للفارسي ٥٧/٨. وشرح
شواهد الشافعية ٢٣٩.

الوقوع في قوله: «أَوْ قَعَا» مُقَابِلُ الطَّيْرَانِ، يُقَالُ: وَقَعَ الطَّائِرُ، إِذَا نَزَلَ بِالْأَرْضِ. وَ: «قَعَا»: فَعَلُ أَمْرٍ.

وَإِذَا وَقَعَ السَّاكِنُ وَالْمَجْرُومُ قَافِيَةً^(١) - وَلَا يَقَعَانِ إِلَّا فِي الْقَوَافِي
الْمَجْرُورَةِ^(١) - حَرَكُهُمَا بِالْكَسْرِ؛ لِاتِّقَاءِ^(١) السَّاكِنِينَ، كَقَوْلِهِ^(٢):

أَغْرَكَ مِنِّي أَنْ حَبَّكَ قَاتِلِي وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلِ

وَكَقَوْلِ الْآخِرِ^(٣):

مَتَى تَأْتِي أُصْبِحُكَ كَأَسَارِيَّةٍ وَإِنْ كُنْتَ عَنْهَا غَانِيًا فَاغْنِ وَارْزُدِ

لَوْ قَدَّرَ وَقُوعَهَا فِي قَافِيَةٍ مَرْفُوعَةٍ أَوْ مَنْصُوبَةٍ^(٤) كَانَ إِقْوَاءً^(٥).

(١) انظر: سيبويه ٢١٤/٤ - ٢١٥.

(٢) هو امرؤ القيس، ديوانه ١٣.

وهو من شواهد سيبويه ٢١٥/٤. وانظر أيضاً: الأصول ٣٩٢/٢ والخصائص ١٣٠/٣ وابن يعيش ٤٣/٧.

(٣) هو طرفة بن العبد، ديوانه ٢٩.

وهو من شواهد سيبويه ٢١٥/٤. وانظر أيضاً: المقتضب ٤٩/٢ والأصول ٣٩٢/٢ وابن يعيش ٤٦/٧.

أُصْبِحُكَ: أَسْقِيكَ صَبِيحًا، وهو شَرِبُ الغدَاةِ.

الرُّويَّةُ: المُرُويَّةُ، فَعِيلَةٌ بمعنى: مُفَعَّلَةٌ. الغَانِي: المُسْتَغْنِي.

(٤) في سيبويه ٢١٥/٤: «ولو كانت في قوافٍ مرفوعةٍ أو منصوبةٍ كان إقواءً» ونقله عن سيبويه ابن السراج في أصوله ٣٩٢/٢.

(٥) الإقواءُ من عيوبِ القافية، وهو: اختلافُ المُجْرَى (حركة الرويِّ المطلق) بالضمِّ والكسرِ.

البابُ العِشرونُ

في الحِكايةِ وما أشبَّهَها

معنى الحِكايةِ: أَنْ تَأْتِيَ بِالشَّيْءِ المحِكيِّ كما تأتي بالأمثالِ مُذَكِّرها

ومؤنِّثها؛ فلا تُغَيِّرُ صِغَةَ / المذكَرِ وَإِنْ خاطبتِ مؤنَّثًا، ولا المؤنَّثِ وَإِنْ خاطبتِ ١٩٧/ أ
مُذَكَّرًا، وهكذا الحِكايةُ في الغالبِ فنذكَرها في أربعةِ فُصولٍ.

الفصلُ الأوَّلُ

في الحِكايةِ بِـ « مَنْ »

وهي علي ضربين:

أحدهما: أَنْ تَسْتَفْهَمَ بها عَنْ مَعْرِفَةٍ، والأخرُ عَنْ نَكْرَةٍ. أمَّا المَعْرِفَةُ، فلا
تخلو: أَنْ تكونَ عَلمًا أو غيرَ عَلمٍ.

أمَّا العَلمُ، فلكَ فيه وجهان:

أحدهما: رَفَعُ المحِكيِّ على كُلِّ حالٍ، وهي لُغَةٌ تَمِيمٌ^(١)، فتقولُ إذا قال:

جاعني زيدٌ، ورأيتُ زيدًا، ومَرَرْتُ بزيدٍ: مَنْ زيدٌ؟ بالرفْعِ، في الأحوالِ الثلاثِ؛
فـ «زيدٌ» مُبتدأٌ، و «مَنْ» خَبرٌ مُقدِّمٌ.

الوجهُ الثاني: أَنْ تحكيَ ما قاله المتكلمُ رَفَعًا ونَصَبًا وجرًّا، وهي لُغَةٌ

الحجاز^(٢)، تقولُ إذا قال: جاعني زيدٌ: مَنْ زيدٌ؟ وإذا قال: رأيتُ زيدًا: مَنْ زيدٌ؟

(١) انظر: كتاب سيبويه ٤١٣/٢. قال سيبويه: وهو أقيسُ القولين: وانظر أيضًا. التبصرة ٤٧٥.

(٢) انظر: الموضع السابق من كتاب سيبويه والتبصرة في الموضع السابق أيضًا.

وإذا قال: مررتُ بزيدٍ؛ مَنْ زيدٌ؟ ومَوْضِعُ المنصوبِ والمجرورِ: رَفَعٌ؛ لأنَّهُ خبرُ
المبتدأ. والكُنَى كالإعلامِ في ذلك؛ تقولُ: مَنْ أبو طاهرٍ؟ ومَنْ أبا طاهرٍ؟ ومَنْ
أبي طاهرٍ؟

فإنْ أدخَلتَ على «مَنْ» حرفَ العطفِ استوى القولانِ في الرَّفْعِ^(١)، وبطلتِ
الحِكايةُ، تقولُ: ومَنْ زيدٌ؟ أو فَمَنْ زيدٌ؟ وإنْ وصَفْتَهُ بِـ «ابنِ فلانٍ» وحدَقْتَ التَّنوينَ
مِنَ العَلَمِ، جَاءتِ الحِكايةُ؛ لأنَّ «زيداً» قد بُنيَ مَعَ «ابنِ عمروٍ» فصارا ككشْيءٍ
واحدٍ؛ فأشبهها المضافَ.

فإنْ نوَّنتَ العَلَمَ، رَدَدْتَهُ إِلَى القِيَّاسِ؛ لأنَّهُما لم يُجْعَلَا ككشْيءٍ واحدٍ.
فإنْ عَطَفْتَ على الاسمِ العَلَمِ علماً آخرَ وحكَيْتَهُ بغيرِ إعادةِ «مَنْ» كقولك:
رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا، فالرَّفْعُ لا غَيْرُ؛ تقولُ: مَنْ زيدٌ وعمروٌ؟ وإنْ أعدتَ «مَنْ» جاز
لَكَ اللُّغَتَانِ.

وقومٌ من النحاة حَصَرُوا الحِكايةَ مَعَ العطفِ إذا كانَ المعطوفُ والمعطوفُ
عليه عَلمينِ، فإنْ اختلفَا لم يُجْرَوْها.

وإذا وصَفْتَ العَلَمَ بغيرِ اسمِ أبيه فَلَهُ حَكْمُ المعطوفِ في وَجْهَيْهِ، فإذا قالَ
رَأَيْتُ زَيْدًا أَخَا عمروٍ، قُلْتَ: مَنْ زيدٌ أخو عمروٍ؟ ومَنْ أخو عمروٍ؟

وأما غيرُ العَلَمِ/ كالمضافِ، وما عُرِفَ بِـ «الألفِ واللَّامِ» فلا يُحْكَى، فإذا ١٩٧١/ب
قالَ: رَأَيْتُ أَخَاكَ، وكَلِمَتُ الرَّجُلِ، تقولُ: مَنْ أخوك؟ ومَنْ الرَّجُلُ؟ بالرَّفْعِ لا غيرُ.

(١) انظر: كتاب سيبويه ٤١٤/٢.

وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ وَالْمُضْمَرَاتُ: فَالْإِعْرَابُ لَا يَظْهَرُ فِيهَا ؛ فَلَا وَجْهَ
لذِكْرُهَا فِي الْحِكَايَةِ، وَحَكَى الْمَبْرَدُ عَنْ يُونُسَ : أَنَّ الْمَعَارِفَ غَيْرَ الْأَعْلَامِ^(١)، تُحْكَى
كُلُّهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ^(٢):

الضَّرْبُ الثَّانِي: إِذَا سَأَلْتَ بِـ «مَنْ» عَنِ النِّكَرَةِ فَلَا يَخْلُو ؛ إِمَّا أَنْ تَصِلَهَا
بِكَلَامٍ بَعْدَهَا، أَوْ تَقِفُ عَلَيْهَا.

فَإِنْ وَصَلْتَ الْكَلَامَ قَلْتَ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ بِهَا عَنْ ذِكْرِ أَوْ أَنْتَى، أَوْ مُتْنَاهُمَا أَوْ
مَجْمُوعِهِمَا : مَنْ يَأْتِي فِي جَمِيعِ ذَلِكَ.

وَإِنْ وَقَفْتَ عَلَيْهَا زِدْتَ بَعْدَ «النُّونِ» حَرْفًا مِنْ جِنْسِ حَرَكَةِ الْمَسْتَوَّلِ عَنْهُ،
تَقُولُ فِي الرَّفْعِ - إِذَا قَالَ: جَاعَنِي رَجُلٌ - : مَنْوٌ وَفِي النُّصْبِ : مَنْأٌ وَفِي الْجَرِّ:
مَنِيٌّ وَفِي الْمُؤَنَّثِ : مَنَهٌ بِـ «هَاءِ» سَاكِنَةٍ ؛ وَفِي التَّنْيَةِ : مَنَانٌ وَمَنْتَانٌ وَمَنْيْنٌ ؛
وَمَنْتَيْنٌ وَفِي الْجَمْعِ: مَنُونٌ وَمَنْيْنٌ وَمَنْاتٌ بِكُلِّ هَذِهِ سَاكِنَةٍ^(٣) الْأَوَّخِرِ، قَالَ
سَيَبَوِيهِ: مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: ذَهَبْتُ مَعَهُمْ، فَيَقُولُ: مَعَ مَنِينٍ هَوْرًا يَتُّهُ ، فَيَقُولُ^(٤):

(١) فِي الْمَقْتَضِبِ ٢/٣٠٩: «... وَكَانَ يُونُسُ يُجْرِي الْحِكَايَةَ فِي جَمِيعِ الْمَعَارِفِ، وَيَرَى بِأَبِهَا وَيَابِ
الْأَعْلَامِ وَاحِدًا ، وَقَدْ يَجُوزُ مَا قَال: وَلَيْسَ بِالْوَجْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى قَوْلِ مَنْ قَبِلَ لَهُ: عِنْدِي تَمْرَتَانِ ؛ فَقَالَ:
دَعْنِي مِنْ تَمْرَتَانِ.»

(٢) فِي الْكِتَابِ ٢/٤١٣: « فَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ فَإِنَّهُمْ حَمَلُوا قَوْلَهُمْ عَلَى أَنَّهُمْ حَكُّوا مَا تَكَلَّمُ بِهِ الْمَسْتَوَّلُ،
كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ: دَعْنَا مِنْ تَمْرَتَانِ عَلَى الْحِكَايَةِ لِقَوْلِهِ: مَا عِنْدَهُ تَمْرَتَانِ. وَسَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا مَرَّةً -
وَسَأَلَهُ رَجُلٌ - فَقَالَ: أَلَيْسَ قُرْشِيًّا، فَقَالَ: لَيْسَ بِقُرْشِيًّا، حِكَايَةً لِقَوْلِهِ: فَجَازَ فِي الْأِسْمِ الَّذِي يَكُونُ
عَلَمًا غَالِبًا، عَلَى ذَا الْوَجْهِ، وَلَا يَجُوزُ فِي غَيْرِ الْأِسْمِ الْغَالِبِ كَمَا جَازَ فِيهِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ الْأَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ،
وَهُوَ الْعَلَمُ الْأَوَّلُ الَّذِي بِهِ يَتَعَارَفُونَ.»

(٣) انظُر: الْأَصُولُ ٢/٣٩٤.

(٤) الْكِتَابُ ٢/٤١٢.

مع مَنَّا؟ وإنما كان كذلك لأن المتكلم بنى أمر المخاطب علي أنه عارف بالاسم
المكنى، ولم يكن عارفاً؛ فسأله علي ما كان ينبغي له أن يخاطبه به، يقول: ذهب
مع رجالٍ برأيت رجلاً معهم، ورأيتهم، فلما غلظ، رده في الجواب إلى الصواب،
وهذا نظير جواب موسى عليه السلام لفرعون لما قال له: ﴿ وَمَا رَبُّ
الْعَالَمِينَ ﴾ (١) قال له: ﴿ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ (٢) فأجابه بما يجب أن يسأل
عن مثله، حيث كان سؤال فرعون لا يتجه. وأما قول الشاعر (٣):

أَتُوا نَارِي فَقُلْتُ : مَنْوَنَ أَنْتُمْ فقالوا: الجِنُّ ، قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا

فهو شاذ من وجهين (٤) سواء حملت «مَنوَن» على الوصل أو الوقف، قال
سيبويه: وحدَّثنا [يونس] (٥) أن ناساً يقولون: مَنَا وَمَنُو وَمَنِي، عَنِيَتْ وَاحِدًا أَوْ
اِثْنَيْنِ أَوْ جَمَاعَةً ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ / لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ : مَنْ قَالَ ذَلِكَ؟ فَيَعْنُونَ مَنْ / ١٩٨ أ
شَاعُوا مِنَ الْعَدَدِ (٦).

وإذا سألت عن نسب أدخلت «الألف واللام» على «مَن» ، وزدت في
آخرها «ياء» النسبة؛ فإذا قال: جاعني زيد، قلت: المني؟ فإذا قال: رأيت

(١) ٢٣ / الشعراء.

(٢) ٢٤ / الشعراء.

(٣) هو سُمَيْرُ أَوْ شُمَيْرُ بْنُ الْحَارِثِ، وقيل: هو تَابُطُ شَرًّا والبيت من شواهد سيبويه ٤١١/٢. وانظر
أيضاً: نودر أبي زيد ٣٨٠ والمقتضب ٢/٣٠٧ والخصائص ١/١٢٩ والتبصرة ٤٧٨ وابن يعيش
١٦/٤.

(٤) أحدهما: أنه أثبت الزيادة في الوصل. والثاني: أنه فتح النون، وحققها السكون.

(٥) تنمة يقتضيتها الكلام؛ لأن سيبويه يحكي عن يونس. انظر: الكتاب ١١٠/٢.

(٦) الكتاب ٢/٤١٠.

زَيْدًا وَعَمْرًا، قُلْتَ: الْمَنِينِ؟ وَفِي الْجَمْعِ: الْمَنِينِ؟ كَأَنَّكَ قُلْتَ: الْقُرَشِيُّ أُمُّ النَّقْفِيِّ؟
وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَإِنْ أَجَابَ فَقَالَ: الْقُرَشِيُّ، فَلَهُ النَّصَبُ عَلَى اللَّفْظِ، وَالرَّفْعُ عَلَى: هُوَ
الْقُرَشِيُّ.

فَإِنْ أَرَدْتَ سُؤَالَهِ عَن بَلَدٍ لَمْ تَدْخُلْ لَفْظَةَ « الْمَنِي » فِيهِ، إِنَّمَا تَسْأَلُهُ بِاسْمِ
الْبَلَدِ نَفْسِهِ؛ فَنَقُولُ: الْبَصْرِيُّ؟ أَمْ الْكُوفِيُّ؟ مَثَلًا.

الفصل الثّاني في الحكاية بـ «أيُّ»

ولا يخلو: أن يُستفهم بها عن معرفةٍ أو نكرةٍ.
فإن كان معرفةً، علماً أو غيره فالرفع لا غير، وتبطل الحكاية؛ لظهور
الإعراب في «أيُّ» ووجود الخبر مرفوعاً؛ فإذا قال: رأيتُ زيداً، قلتُ: أيُّ
زيدٌ، وإذا قال: رأيتُ الرجلَ؟ قلتُ: أيُّ الرجلُ؟
وإذا كان المسئولُ عنه نكرةً، أعربت «أيُّ» إعراب الاسم المتقدم وذكّرتها،
وأنتثتها وتثنيتهَا وجمعتها على حسب المذكر، وهي سواء في الوصل والوقف؛
إلا أنك تحذف التنوين في الوقف، وتُسكن «النونات» و«التاء»؛ فإذا قال:
جاءني رجلٌ، قلتُ: أيُّ يافتي؟ وإذا قال: رأيتُ رجلاً، قلتُ: أيُّ يافتي؟ وإذا
قال: مررتُ برجلٍ، قلتُ: أيُّ يافتي؟ وفي المؤنث (١) أيّة، وفي التثنية أيّان؟
وأيّين؟ وأيّتان؟ وأيّتين؟ وفي الجمع أيّون،؟ وأيّين؟ وأيّات؟ وسواء في
السؤال بها من يعقل، وما لا يعقل، فإذا قال: رأيتُ فرساً، قلتُ: أيُّ؟ فإن قال:
رأيتُ رجلاً وفرساً، قلتُ (٢): منّا وأيّاه؟ فإن قال: رأيتُ فرساً ورجلاً، قلتُ: أيُّ
ومنّا؟ فإن قال: فرساً وسرجاً، قلتُ: أيُّ وأيّا؟ ولا تحسن فيه التثنية، وعلى هذا
القياس في الأمثلة.

(١) قوله «وفي المؤنث» مكرّر في الأصل.

(٢) في الأصل: من، والصواب ما أثبتته.

الفصل الثالث في الجمل المحكية

إذا اقتبعت طائفة من كلام فلا تخلو: أن تكون تامة أو غير تامة، وكلُّ منهما لا تخلو: أن يُسمى بها، أو لا يُسمى بها، وهذه الأقسام: منها ما يجوز أن يحكى، ومنها ما لا يجوز أن يحكى، فلنذكرهما في فرعين.

الفرع الأول: فيما يحكى، وهو على ثلاثة أضرب: جملة، وبعض جملة، ومثنى، ومجموع.

الضرب الأول: الجملة، وهي ثلاثة أنواع.

الأول: إذا سميت بجملة، حكيتها، تقول: قام تأبط شراً، وبرق نحره، وذرى حباً^(١)، ولا يثنى، ولا يجمع، ولا يصغر، ولا يرخم، ولا يوصف، ولا يؤكد، ولا يعطف على بعضه؛ لأنه جملة قد عمل بعضها في بعض، وكذلك ما أشبهه من مبتدأ وخبر، وفعل وفاعل، وما دخل عليه من العوامل، نحو: «كأن» و«إن» و«ظننت» وكلُّ كلام تام يُسمى به لفظة محكي؛ تقول: ضربت زيدا أبوه قائم، وقام ظننت عمراً منطلقاً، ورأيت كأن زيد قائماً، وقام إن في الدار زيدا، ونحو ذلك. فإن رمت تثنية ذلك وجمعه، فلك فيه مذهبان.

أحدهما: أن تأتي بـ «ذي» وتثنيته، وتجمعه؛ فتقول: جاعى نوا تأبط شراً، وذوو تأبط شراً.

(١) اسم رجل، مثل تأبط شراً. انظر: سيبويه ٦٥/٣.

والآخِرُ: أَنْ تُفَصِّلَ فَتَقُولَ: جَاءَنِي رِجَالٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُم تَأْبَطُ شِراً، وكذلك مع «كلا» و «كل» فتقول: كلاهما تَأْبَطُ شِراً، وكلُّهُم تَأْبَطُ شِراً.
النُّوعُ الثَّانِي: إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَحْكِيَ جُمْلَةً مِنْ كَلَامٍ وَلَمْ تُسَمِّ بِهَا حَكِيَّتَهَا، تقول: قرأتُ في أوَّلِ كتابِ اللهِ: ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾^(١)، وكقولِ الشَّاعِرِ^(٢):

سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ عَيْناً فَقُلْتُ لِصَيْدِحَ: انْتَجِعِي بِإِلَاءِ
وكقولِهِ^(٣):

رَأَيْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقَّ الْخَيْلِ بِالرُّكُضِ الْمَعَارِ
فَتَرَفَعُ «الْحَمْدُ» و «النَّاسُ» و «أَحَقُّ» عَلَى الْحَكَايَةِ. وَمِنْ هَذَا النَّوعِ: إِذَا رَأَيْتَ شَيْئاً مَكْتُوباً عَلَى جِسْمِ حَكِيَّتِهِ؛ تقول: رَأَيْتُ عَلَى خَاتَمِهِ أَبُو طَاهِرٍ، وَرَأَيْتُ عَلَى خَاتَمِهِ زَيْدٌ، إِذَا كَانَا مَرْفُوعَيْنِ، وَرَأَيْتُ عَلَى خَاتَمِهِ أَسَدٌ، إِذَا كَانَ مَكْتُوباً كَذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ صُورَةً أَسَدٍ نَصَبْتَهُ، فَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ مَكْتُوبٌ: اللهُ تِقَّةُ زَيْدٍ، قُلْتُ: رَأَيْتُ عَلَى خَاتَمِهِ زَيْدٍ، فَحَكَيْتَهُ مَجْرُوراً.

(١) ٢/ فاتحة الكتاب.

(٢) هو نو الرمة. ديوانه ١٥٣٥. انظر: نوادر أبي زيد، ٢٠٩ والمقتضب ١٠/٤ والخزانة ١٦٧/٩ واللسان (صدا).

الانتجاع: التردد في طلب العشب. صيدح: اسم ناقة ذي الرمة. بلال: اسم المنوح، وهو بلال بن أبي بردة القاضي.

(٣) هو بشر بن أبي خازم. ديوانه ٦١-٧٨. وقيل: هو الطرمح بن حكيم. ديوانه ٥٧٣.

وهو من شواهد سيبويه ٣/٣٢٧. وانظر أيضاً: المقتضب ١٠/٤ واللسان (غير) والخزانة ١٦٨/٩.

المعار: المسمن، يقال: أعرت الفرس، أي سمته.
قال الشنمري في النكت ٨٨١: «ومعنى البيت: أنه هجاهم، فقال: في كتب وصاياهم: أحق الخيل بالركض المستعار، وقيل: المعار: السمين، ويروى: المغار - بالعين معجمة - ومعناه: الشديد، كالحبل المغار: فقل هاتين الروايتين لا يكون هجواً...».

النوع الثالث: الجُمْلُ إذا جاءت بعد القولِ حَكِيَّتْ، تقول: قال زيدٌ: عمرو مُنْطَلِقٌ، وقلتُ: اللهُ إلهٌ واحدٌ، فإن جِئْتَ بمعنى الجُمْلَةِ نَصَبْتَ، كَمَنْ قَالَ: لا إلهَ إلا اللهُ، فتقول: قُلْتَ حَقًّا. فأما قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾ (١) فعلى تقدير: أَنْزَلَ خَيْرًا (٢)، وقوله: ﴿ مَآذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ (٣) على تقدير: هذه أساطيرُ الأولين (٤)، ولو نَصَبَ لكانوا قد أَقْرَؤا بِالْإِنْزَالِ (٥). وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا ﴾ (٦) فهو مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ، تقديره: سَلِمْنَا مِنْكُمْ سَلَامًا (٧)، ولو ظَهَرَ لكانَ مَحْكِيًّا. وأما قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ ﴾ (٨) فَنَصَبُ الْأَوَّلِ مِثْلُ قَوْلِكَ: قُلْتَ حَقًّا، أو كَأَنَّهُ بَعْضُ جُمْلَةٍ مَحْكِيَّةٍ،

(١) ٣٠ / النحل.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٦/٣ والأصول: ٢٦٤/٢.

(٣) ٢٤ / النحل.

(٤) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٩٤/٣: «... وأساطير» مرفوعة على الجواب، كأنهم قالوا: الذي أَنْزَلَ أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ.....»

(٥) قال أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن ٢٠٨/٢: «... ولم يَقْرَؤا أَنَّهُ أَنْزَلَ شَيْئًا؛ فلهذا كان مرفوعاً.»

(٦) ٦٣ / الفرقان.

(٧) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٧٤/٤: «أى تَسَلَّمَ مِنْكُمْ سَلَامًا، لِأَنَّهُمْ قَالُوا: تَسَلَّمُوا مِنْكُمْ.» وانظر: مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ ١٣٦/٢ حَيْثُ قَالَ مَكِّي: «نَصَبَ عَلَى الْمَصْدَرِ، مَعْنَاهُ تَسَلِيمًا، فَأَعْمَلَ الْقَوْلَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْكُ قَوْلَهُمْ بِعَيْنِهِ، إِنَّمَا حَكَى مَعْنَى قَوْلِهِمْ، وَلَوْ حَكَى قَوْلَهُمْ بِعَيْنِهِ لَكَانَ مَحْكِيًّا وَلَمْ يَفْعَلْ فِيهِ الْقَوْلُ.....»

(٨) ٦٩ / هود. هذا والآية في الأصل كُتِبَتْ هَكَذَا: ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ وَصَحَّتْهَا مَا أُثْبِتُ. وَأَمَّا الْآيَةُ الْبَادِيَةُ بِـ «لَمَّا» فِي قِصَّةِ إِبْرَاهِيمَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: «وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا إِنَّا مُهْلِكُوا أَهْلَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ.....» ٣١ / العنكبوت.

أَيُّ : نُسَلِّمُ سَلَامًا^(١)، ورفَعُ الثَّانِي عَلِي خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ : أَمْرِي
سَلَامٌ^(١).

الضَّرْبُ الثَّانِي: إِذَا سَمَّيْتَ بِبَعْضِ جُمْلَةٍ تَرَكْتَهُ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ مِنَ
الصَّرْفِ وَتَرَكْتَ الصَّرْفَ، وَالْبِنَاءَ وَغَيْرَهُ ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُسَمِّ بِشَيْءٍ مِنْ هَذِهِ نُونٌ مَا
اقْتَرَنَ بِهِ، وَهُوَ خَمْسَةٌ أَنْوَاعٍ: مُوَصُولٌ، وَمَوْصُوفٌ، وَحَرْفٌ مَعَ اسْمٍ، وَحَرْفٌ مَعَ
فِعْلٍ، وَحَرْفٌ مَعَ حَرْفٍ.

فَالْمَوْصُولُ: (٢) نَحْوُ رَجُلٍ سَمَّيْتَهُ: خَيْرًا مِنْكَ، أَوْ مَاخُودًا بِكَ، أَوْ ضَارِيًا^{١٩٩} / ب
رَجُلًا، فَتَقُولُ: هَذَا خَيْرٌ مِنْكَ، / وَرَأَيْتُ خَيْرًا مِنْكَ، وَمَرَرْتُ بِخَيْرٍ مِنْكَ وَإِنْ سَمَّيْتَ
بِهِ امْرَأَةً صَرَفْتَهُ^(٣) ؛ لِأَنَّ التَّنْوِينَ فِي وَسْطِ الْاسْمِ^(٤).

وَأَمَّا الْمَوْصُوفُ: فَنَحْوُ رَجُلٍ سَمَّيْتَهُ: زَيْدَ الْعَاقِلِ، فَتَقُولُ: هَذَا زَيْدُ الْعَاقِلِ،
وَرَأَيْتُ زَيْدًا الْعَاقِلِ، مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْعَاقِلِ، وَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِـ «عَاقِلَةً» صَرَفْتَهُ^(٥)؛
لِأَنَّكَ تَحْكِيهِ.

وَأَمَّا الْحَرْفُ مَعَ الْاسْمِ : فَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا : كَزَيْدٍ، وَمِنْ زَيْدٍ ؛
فَتَقُولُ : جَاعَى كَزَيْدٍ، وَرَأَيْتُ كَزَيْدٍ، وَمَرَرْتُ بِكَزَيْدٍ^(٦).
وَأَمَّا الْحَرْفُ مَعَ الْفِعْلِ فَنَحْوُ : هَلُمَّ^(٧).

(١) هذا نصُّ كلام الزَّجَاجِ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ٦٠/٣. وَانظُرْ: الْمُقْتَضَبَ ١١/٤.

(٢) انظُرْ: الْأَصُولَ ١٠٥/٢.

(٣) فِي الْأَصْلِ : وَصَرَفْتَهُ.

(٤) الْمَوْضِعَ السَّابِقَ مِنَ الْأَصُولِ.

(٥) انظُرْ: كِتَابَ سَيَبَوِيهِ ٣٢٩/٣ وَالْمُقْتَضَبَ ١٢/٤ وَالْأَصُولَ ١٠٥/٢.

(٦) انظُرْ: كِتَابَ سَيَبَوِيهِ ٣٢٩/٣ - ٣٣٠ - وَالْمُقْتَضَبَ ١٤/٤ وَالْأَصُولَ ١٠٥/٢.

(٧) انظُرْ: كِتَابَ سَيَبَوِيهِ ٣٣٢/٣ وَالْأَصُولَ ١٠٥/٢.

وَأَمَّا الْحَرْفُ مَعَ الْحَرْفِ فَنَحْوُ: إِنَّمَا وَكَأَنَّمَا، فَكُلُّ هَذِهِ تُحَكِّي (١)

الضَّرْبُ الثَّلَاثُ: إِذَا سَمَّيْتَ بِالتَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ حَكَيْتَهُمَا، فَتَقُولُ: هَذَا زَيْدَانِ
وَرَأَيْتُ زَيْدَيْنِ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدَيْنِ، وَهَذَا زَيْدُونَ، وَرَأَيْتُ زَيْدَيْنِ، وَمَرَرْتُ
بِزَيْدَيْنِ، فَتَحَكِّي لَفْظَهُمَا وَإِنْ أَرَدْتَ الْوَاحِدَ، وَقَدْ أَجَازَ قَوْمٌ: زَيْدَانُ (٢)، وَزَيْدُونَ
بِالضَّمِّ.

وَتَقُولُ فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: هَذَا مُسَلِمَاتٌ، وَرَأَيْتُ مُسَلِمَاتٍ، وَمَرَرْتُ
بِمُسَلِمَاتٍ، فَتَحَكِّي، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْدِفُ التَّنْوِينَ فِي عَرَفَاتٍ (٣) وَ أُذْرِعَاتٍ؛ لِأَنَّهَا
مَعَارِفٌ.

الْفَرْعُ الثَّانِي: فِيمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يُحَكِّي مِمَّا يُسَمَّى بِهِ، وَإِنَّمَا يُعَرَّبُ إِعْرَابَ
الْأَسْمَاءِ، وَيَكُونُ اسْمًا وَفِعْلًا وَحَرْفًا.

أَمَّا الْاسْمُ فَكُلُّ اسْمٍ مَبْنِيٍّ، نَحْوُ: «مَنْ»، وَ «كَمْ» أَوْ مُضَافٍ لِإِضَافَةٍ
أَفْرَدٍ، نَحْوُ: «ذُو» وَ «فُو»، تَقُولُ: هَذَا مَنْ مِنْ جَاءَ بِكُمْ قَدْ ذَهَبَ. وَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ
مُؤَنَّثًا لَمْ تَصْرِفْهُ. وَإِذَا سَمَّيْتَ بِهِ «ذُو» قُلْتَ: هَذَا ذُوًّا (٤) قَدْ جَاءَ، كَقَوْلِكَ فِي
التَّنْبِيَةِ: ذَوَاتَا مَالٍ، فَرَدَدْتَهُ إِلَى أَصْلِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْلٌ مَعْرُوفٌ لَقُلْتَ: ذُوُّ

(١) فِي كِتَابِ سَيْبَوِيهِ ٣٣١/٣: « وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنِ «إِنَّمَا» وَ «كَأَنَّمَا» وَ «حَيْثُمَا» وَ «إِمَّا» فِي قَوْلِكَ: إِمَّا
أَنْ تَفْعَلَ وَإِمَّا أَلَّا تَفْعَلَ، فَقَالَ: هُنَّ كَلِمَاتٌ حِكَايَاتٌ. » وَانظُرْ: الْأَصُولُ ١٠٥/٢.

(٢) انظُرْ: كِتَابِ سَيْبَوِيهِ ٣٣٢/٣ وَالْأَصُولُ ١٠٦/٢.

(٣) فِي كِتَابِ سَيْبَوِيهِ ٢٣٣/٣: « أَلَا تَرَى إِلَى عَرَفَاتٍ مَصْرُوفٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ.
الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الْعَرَبِ: هَذِهِ عَرَفَاتٌ مُبَارَكٌ فِيهَا... وَمِثْلُ ذَلِكَ أُذْرِعَاتٌ... وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ
لَا يَتَوَنَّنُ أُذْرِعَاتٌ... » وَانظُرْ: الْأَصُولُ ١٠٦/٢ - ١٠٧.

(٤) انظُرْ: كِتَابِ سَيْبَوِيهِ ٢٦٢/٣ - ٢٦٣. وَقَالَ ابْنُ السَّرَاجِ: «... وَسَمِعَ مِنْهُمْ إِذَا أُعْرِبُوا شَيْئًا مِنْ
هَذَا الضَّرْبِ التَّنْقِيلِ، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِ «ذُو» قُلْتَ: ذُوًّا.»

وكان الخليل يقول: ذُوٌّ، بالفتح^(١)، وإن سَمَّيتَ بـ «قُو» قُلْتَ: فَم^(٢)، ولو لم يقولوا:
فَم، لَقُلْتَ: قَوْه: لأنَّ جَمَعَهُ: أَقْوَاهُ.

وأما الفعل: / فهو الفاعل والمفعول، نحو رجلٍ سَمَّيته: يضرب، ٢٠٠/أ
وضرب، وضرب، فإنك تُعربه، وتصرفُ منه ما ينصرفُ، وتتركُ صرف^(٣) ما لا
ينصرفُ، ويدخلُ فيه «نعم» و «بئس»، فلو سَمَّيتَ بـ «يغزو» قُلْتَ: جاعى
يغز^(٤)، ورأيتُ يغزي، وكذلك إذا سَمَّيته يرمي، قُلْتَ: جاعى يرم، ورأيتُ
يرمى، وكذلك ما أشبهه.

وأما الحرف: فإذا سَمَّيتَ بحروفِ المعاني: أعربتَها، تقول: هذا إن،
وليت، ولو، ويعضُ العربُ يهمزُ «لُو»^(٥) وإن سَمَّيتَ بـ «لا» زِدْتَ «ألفاً» فقُلْتَ:
لاء: لأنَّ «الألفَ» ساكنةٌ. وإن سَمَّيتَ بحروفِ التَّهجى مَدَدْتَ، فتقول: هذه
باء، وتاء، فإن تهجيتَ قَصَرْتَ ووقفتَ^(٦) ولم تُعرب. فإن سَمَّيتَ بحرفٍ متحركٍ
أشَبَعْتَ الحركة: لتصيرَ حرفاً من جنسها، وتُضَيِّفُ إليه حرفاً آخرَ مثله، نحو
أن تسمى بالكافِ من قولك: كزيد، وبالباءِ من: بزيد، فتقول: هذا كاءٌ، وهذا بى.
وإن سَمَّيتَ بحرفٍ ساكنٍ رَدَدْتَهُ إلى ما أخذَ منه^(٧): لأنَّ الساكنَ لا يكونُ
من غيرِ كلمةٍ.

(١) الكتاب ٢٦٣/٣.

(٢) الكتاب ٢٦٤/٣. والأصول ١٠٨/٢.

(٣) انظر: الأصول ١٠٩/٢.

(٤) فى الأصل: جاعى يعزوا. والتصحیح من سيبويه ٣١٦/٣. وانظر أيضا: الأصول ١٠٩/٢.

(٥) فيقولون: لُوٌّ. انظر: كتاب سيبويه ٢٦٢/٣. والأصول ١١٠/٢.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ٢٦٦/٣. والأصول ١١٠/٢.

(٧) انظر: الأصول ١١١/٢.

الفصل الرابع في الإنكار

وهو قريب الشبه من باب الحكاية فألحقوه به، ويدخل في الكلام لمعنيين:
أحدهما: إنكار كون الأمر على ما ذكره المتكلم.
والآخر: إنكار كونه على خلاف ما ذكره.

وهو زيادة في الاستفهام. وعلامته: حرف من جنس الحركة التي في آخر
الكلمة، إن كانت ضمةً فـ « واو » أو فتحةً فـ « ألف » أو كسرةً فـ « ياء »^(١)، وذلك
إذا قال المتكلم: جاعني الرجل، قلت: الرجلوه، وإذا قال: رأيت الرجل، قلت:
الرجلاه، وإذا قال: مررت بالرجل، قلت: الرجلية.

فإن لم تكن الكلمة متحركة الآخر كسرت آخرها؛ لالتقائه مع الحرف
الذي تزيده.

٢٠٠ / ب

ولا يكون حينئذ إلا « ياء »؛ الكسرة الحرف، وذلك إذا قال: قام زيد،
ورأيت زيدا، ومررت بزيدا، تكسر التثوين؛ لأنه ساكن، ثم تلحقه « الياء »؛
فتقول: أزيدنيه؟ وأزيدنيه؟ وكذلك تقول في: ضربت وضربت:
أضربتيه؟ بكسر « التاء » فيهما، وفي: ضربت: أضربتا؟ بالفتح، قال الأخفش:
تقول لمن قال: غلبني الأمير: الأميروه^(٢) كأنك تهزأ به، وتتكبر تعجبه من أن
يغلبه الأمير.

(١) في كتاب سيبويه ٤١٩/٢: « هذا باب ما تلحقه الزيادة في الاستفهام، إذا أنكرت أن تثبت رأيه على ما ذكر، أو تنكر أن يكون رأيه على خلاف ما ذكر. فالزيادة تتبع الحرف الذي هو قبلها، الذي ليس بينه وبينها شيء، فإن كان مضموعاً فهي واو، وإن كان مكسوراً فهي ياء ».

(٢) انظر: الرضي على الكافية ٤١٠/٢.

وقد فصلوا بين هذه الزيادة وبين الحرف الذي قبلها بـ « إن » زائدة، كما زادوها في قولهم : ما إن فعلتُ ، فقالوا في جواب من قال : قام زيد: زيدٌ إنَّيه ، قال سيبويه: وسمِعنا رجلاً من أهل البادية قيل له : أخرج إن أخصبتِ البادية؟ فقال: أأنا إنَّيه^(١)؛ مُنكراً لرأيه أن يكون على خلاف أن يخرج. فإن طال الكلام بعطف أو صيغة أو إضافة ونحو ذلك ، جعلت الزيادة في آخر الكلام، فإذا جاء من قال: رأيتُ زيداً وعمراً، قلت: أزيداً وعمرنيه؟ فإن قال: ضربتُ زيداً الطويل، قلت: أزيداً الطويلاً^(٢)؟ وأزيداً الطويل إنَّيه؟ وقد زادوا « الهاء » في قولهم: اضربْه، يُريدون: اضربْ، وفي قول الرجل: قد ذهبتُ : أذهبتُوه^(٣)؛ وليس بالكثير.

تَمَّ الْقَطْبُ الْأَوَّلُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ

وَيَتْلُوهُ الْقَطْبُ الثَّانِي

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ وَسَلَّمَ.

(١) الكتاب ٤٢٠/٢.

(٢) انظر: الكتاب ٤٢٠/٢ والأصول ٩٣٨/٢.

(٣) انظر: الكتاب ٤٢٢/٢.